

دراسات أفريقية عن

الحركات الاجتماعية

والديمقراطية

في أفريقيا والعالم العربي

الجزء الثاني

محمود ممداني - وامبا ديا وامبا

تحرير

صلاح أبو ناز - عزة عبد المحسن خليل
مصطفى مجدى الجمال - يسرى مصطفى

ترجمة

حلمى شعراوى

مراجعة

1509

دراسات أفريقية عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية

في أفريقيا والعالم العربي

الجزء الثانى

المركز القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1509
- دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي
(الجزء الثاني)
- محمود ممداني، وامبا ديا وامبا
- نخبة من المترجمين
- حلمى شعراوى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

African Studies

In Social movements AND Democracy

Edited By Mahmoud Mandani and Wamba – dia – Wamba

Copyright © CODESRIA, 1995

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. , Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 27354524 – 27354526 Fax: 27354554

دراسات أفريقية
عن

الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي

(الجزء الثانى)

تحرير

محمود ممدانى - وامبا ديا وامبا

ترجمة

صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل - مصطفى مجدى الجمال
يسرى مصطفى

مراجعة

حلمى شعراوى



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا
والعالم العربى (الجزء الثانى) / تحرير: محمود ممدانى -
وامبا ديا وامبا، ترجمة: صلاح أبو نار - عزة عبد المحسن خليل -
مصطفى مجدى لجمال ، يسرى مصطفى، مراجعة: حلمى شعرلوى.
ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠
٥٧٢ ص، ٢٤ سم
١ - الحركات الاجتماعية
(أ) العنوان
٣٠٣,٤٨٤

رقم الإيداع ٢٧٤٤ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: 8 - 841 - 479 - 977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الفصل السابع

جمعيات دفن الموتى فى زيمبابوى:

لويس ماسوكو

11 ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

الفصل الثامن

الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية فى الجزائر:

سعيد شىخى

59 ترجمة: عزة خليل

الفصل التاسع

النقابات العمالية التونسية:

القطب المحورى للتحدى الاجتماعى والديمقراطى

صلاح الزغيدى

105 ترجمة: عزة خليل

الفصل العاشر

الحركة الطلابية فى السنغال حتى ١٩٨٩:

عبد الله باتيلى

مامادو ديوف

محمد مبودجى

161 ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

الفصل الحادى عشر

الحركات الاجتماعية ومطلب الديمقراطية فى ليبيريا:
("الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" وتحولها إلى حزب سياسى "موجا")
توكومبى لومومبا كاسونجو

225 ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

الفصل الثانى عشر

الحركات الاجتماعية وانهيار الاستعمار العنصرى فى ناميبيا
(الأبارتيد):

كير بويندى

309 ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

الفصل الثالث عشر

حركة "روينزورورو" والنضال الديمقراطى فى أوغندا:
سياهوكا - موهيندو

357 ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

الفصل الرابع عشر

الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠:
التاريخ واللغة:

زياد كريشان

439 ترجمة: صلاح أبو نار

الفصل الخامس عشر

نقد للنموذج الفكرى عن الدولة والمجتمع المدنى فى دراسات
المستفرقين:

محمود ممدانى

ترجمة: حلمى شعراوى

539

الفصل السابع

جميعيات دفن الموتى فى زيمبابوى (*)

لويس ماسوكو (**)

مقدمة:

تعد هذه الدراسة لحركة جميعيات دفن الموتى - على مستوى من التجريد - محاولة قام بها فريق بحثى من معهد دراسات التنمية بزيمبابوى ZIDS^(١) للشرع فى تقديم تحليل نقدى للخصائص "الثانوية" للرأسمالية فى جنوب القارة الأفريقية، والذى غاب طويلاً عن أدبيات العلوم الاجتماعية المكتوبة فى إطار ما يسمى التقاليد اليسارية. أما ما يقصده الفريق البحثى "بالثانوية" فهي تعود إلى سمات نوعية حياة العمل التى جرت محاولة إزالتها من التنظيم الاقتصادى الأولى للأجور وشروط العمل والإمبريالية والسوق.

لقد كان تكوين جميعيات الدفن جزءاً من سلسلة من العلاقات، مثل "التوسع الحضرى"، أو حياة ثقافية تشكلها وسائل الإعلام الجماهيرية أو أوقات الفراغ إلخ.. وكما لاحظ "رسل جاكوبى" بشأن سلسلة العلاقات هذه "فإنها ليست بالضرورة ثانوية من حيث الأهمية، وإنما هى ثانوية من حيث عدم قدرتها على الوجود بمعزل عن التنظيم السياسى - الاقتصادى للمجتمع" (Jacoby 1981).

ولقد دُرِج على التقليل من شأن هذه السمات الثانوية بفعل مفاهيم مأخوذة من القاموس الأصلى للماركسية: البناء الفوقى، علاقات الإنتاج، نمط الإنتاج، والتراكم .. إلخ. ومن ثم فهذه الدراسة تأتى إسهاماً متواضعاً يحاول وضع أيدينا على خصوصية الظاهرة وهذه السمات الثانوية فى التشكيل الاجتماعى الزيمبابوى.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Louis Masuko

إن هناك حاجة ماثلة إلى النظر لنشوء هذه الجمعيات الخيرية المتمركزة في الحضر في سياقها الصحيح. فمن الأرجح أنها عملت على تسويق عدم دفع القيمة الكاملة لقوة العمل من خلال تحويل تنظيمات العمال إلى استراتيجيات ذات طابع مؤسسي للتعويض عن استخلاص فائض القيمة كما يظهره الامتناع عن الدفع القانوني لمزايا الضمان الاجتماعي. وقد صدر عام ١٩٥٢ تقرير بشأن إنشاء خدمات الرعاية الاجتماعية للأفارقة سكان الحضر، وتطرق بنوع من الرضا إلى العودة الظاهرة لما أسماه التقليد الأفريقي للتعاون والمساعدة المتبادلة، وخاصة في صورة التشكيل المتزايد لجمعيات الدفن. ثم انطلق التقرير من ذلك ليحذّر من الانغماس الحكومي في التأمين الاجتماعي، حيث جاء به: "بينما قد يكون هناك مجال ما للمزيد من النشاط الحكومي في بعض الميادين .. فإن الضرورة القصوى لتحقيق صالح الأفارقة أنفسهم تتطلب توخي الحذر إزاء اتخاذ أية إجراءات ربما تشجع النزوع السائد بالفعل نحو عدم الشعور بالمسؤولية، أو يعرقل الاعتماد على الذات والاستقلالية، ومن ثم يدمر المبادرة الخاصة التي تعتبر ذات أهمية حاسمة لتقديم الأفارقة" (Mashanda-Shopo 1976).

أما "قان أونسلن" Van Onselen ففي سياق عمله البحثي في موضوع الوعي العمالي قد أخط اللثام عن كثير من الحقائق المفيدة فيما يتعلق بالحضور المادي لقوة العمل السوداء خلال مراحل التراكم الرأسمالي الأولى، غير أن "أونسلن" ومن معه لم يستطيعوا - رغم ذلك - الإمساك بالمنطق النظامي وتقدير الصراعات الدائرة حول مسألة إعادة إنتاج قوة العمل. ومع الأخذ في الاعتبار الإطار الليبرالي - أي التعددي - الذي أجريت فيه بعض هذه الدراسات التي شكلت فتحاً في حد ذاتها، فإن أعمال "قان أونسلن" كانت متوجهة في الواقع إلى الطبقة الرأسمالية. حيث رأوا من واجبهم أولاً إقناع البيض بأن السود هم في نهاية المطاف كائنات بشرية، وأن أسلوب "السياط" Sjobok قد تخطته الثلاثينيات بالفعل، أي أنه باختصار كان بدائياً (Magonya, Mashanda- Shopo, Masuko 1987:3).

ومن هنا لم يكن الاهتمام منصباً على البنى الرسمية لحركة جمعيات الدفن، وإنما على طبيعة تكوينها وتطورها. ويتمثل صلب وأساس الطرح الرئيسى المقدم فى هذا الفصل فى نمط التفاعل بين هذه الجمعيات والآلية السياسية- الإدارية من ناحية، وبينها والنظام الاجتماعى- الاقتصادى من ناحية أخرى. حيث نزمع التأمل فى ما تسمى روح الاعتماد على الذات فى تحقيق الأمن الاجتماعى من منظور تاريخى، وذلك دون إحياء التفكير الليبرالى لمرحلة ما قبل الاستقلال حول مشروعات المساعدة المتبادلة بين الأفارقة.

والرأى السائد أن العمال الأفارقة كانوا يقيمون ما يسمى مشروعات المساعدة المتبادلة فى حقبة ما قبل الاستقلال بهدف توفير الأمن الاجتماعى الذى أنكره عليهم المجتمع الحديث الناشئ. فالأمن الاجتماعى الذى كانت توفره لهم البيئة الريفية قد تعرض للتوقف فى المقام الأول بفعل توسع قوة رأس المال. وقد تحدث "كلارك" عن هذه العملية مبكراً فى عام ١٩٧٤ حيث أوضح أن "قانون حيازة الأرض" الذى استن عام ١٩٥١ (إلى جانب عوائق مؤسسية أخرى) قد زاد من درجة عدم الأمان فى الزراعة الفلاحية، وجعل عدداً هائلاً من الفلاحين المهاجرين بلا أرض، وأضحى عاملاً ديناميكياً للتخلف بإزالة أسس الأمن الاجتماعى الريفى فى المناطق التى طبق فيها هذا القانون (Clarke 1974:130).

ويجسد تطور جمعيات الدفن موقفاً يتلقى رأس المال فى سياقه دعمًا متواصلًا من العمال الأفارقة، وهو ما يتحقق من خلال الإدماج الاستراتيجى للفلاحين والعمال فى السوق أى تحت قيود رأس المال. وقد بدأت هذه العملية مع بداية القرن العشرين، ونالت المزيد من قوة الدفع فى الثلاثينيات، وبلغت مرحلة النضج فى الخمسينيات حين أعطى اهتمام أكبر لسياسات العمل الداخلية. وبين إحصاء المشتغلين عام ١٩٦١ أن ٦٤,٢% من إجمالى العمال فى المناطق الحضرية الرئيسية السبع كانوا فى الأصل من روديسيا الجنوبية (Clarke 1974:10).

استمرت استراتيجية سياسات العمل الداخلية من عام ١٩٨٠ حتى الاستقلال، وذلك فى سياق المستوى العالى المتحقق من البطالة وسط الوطنيين الأفارقة فى المناطق الفلاحية والحضرية على السواء، وحيث تعمق عدم الأمان الاجتماعى فى كل المجالات.

ومن هنا كان حتمياً ذلك الانتشار الانفجارى لمنظمات المساعدة الذاتية المتبادلة، فهل يمكن اعتبار هذا الانتشار لجمعيةات الدفن من نتائج روح الاعتماد على الذات التى أخذت فى التبلور أكثر فى مجتمع زيمبابوى ما بعد الاستقلال؟

بدلاً من المنهجية:

تتسم الحركات الاجتماعية بطابعها التاريخى وتتوافق مع التشكيل الاجتماعى - الاقتصادى القائم. ورغم أنها تتداخل وتتناقل من منظومة اجتماعية - اقتصادية إلى أخرى، فإن ذلك يرجع أساساً إلى الطبيعة المتداخلة للقضايا التى تقوم من أجلها الحركات الاجتماعية المتتالية.

ولاشك أن حصر أو إيقاف قوة وأهمية الحركات الاجتماعية على دوائر سياسية - اقتصادية وأيديولوجية^(٢) طويلة الأمد، سوف يؤدى بنا إلى الانغماس فى تفسيرات ميتافيزيقية للحركات الاجتماعية. فقد مرت هذه الحركات بتحويلات كمية وكيفية تحددت وفق الظروف المحيطة بها. ومن الممكن أن تتعزز أو تتقوض قوة وأهمية هذه الحركات إبان عملية التحول التدريجى/ الراديكالى تلك بفعل اللاعبين السياسيين - الأيديولوجيين والاجتماعيين، وحسب طريقة إفادتهم أو إضرارهم بالقضية التى نشأت هذه الحركة الاجتماعية أو تلك من أجلها.

وهذا هو الديالكتيك (الجدل) الاجتماعى الذى نجح فى الإمساك به "هوارد برنتون" فى محاضراته "العبادة الخلاقة" حينما قال:

تتشأ حياة مشتركة تُعدل على نحو عميق سلوك الجميع، بحيث يصبح كل فرد مهتمًا جدًا بصالح الآخرين والمجموع كما لو كان صالحه الشخصى. ومن ثم فإن قيام وحدة ذات طابع عضوى- وليس مجرد مجموع مبسط للأجزاء- يعنى تطوير مشاعر الإيثار والتلاحم بين جميع أعضاء هذه الوحدة. أما الأعضاء أنفسهم فيتحولون ويرتقون إلى مستوى جديد من الوجود. وهكذا فإن نشأة كيان أو نظام اجتماعى على هذا النحو هى بالأساس مسألة خبرة مشتركة" (Brinton 1931: 30-31).

لقد كان هناك دائماً معرفة واهتمام متفاوت بحقائق تاريخ الحركات الاجتماعية فى زيمبابوى، غير أن منطق هذا التاريخ والقضايا المؤسسة للتغيرات فى الحياة الاجتماعية قد ظلا مجهولين لقرن من التاريخ الاستعماري.

إذ إن المقاربات الراديكالية ذات المركزية الأوروبية فى مجال تاريخ العمل قد ركزت بدرجة كبيرة على تلك اللحظات الكبرى أو المثيرة فى تاريخ الشعب العامل فى زيمبابوى، مثل الإضرابات والاعتصامات والفرار الجماعى من العمل الإجبارى.

أما بالنسبة للحالات التى تفتقر إلى الإثارة فقد انصب الاهتمام أكثر على التنظيم الاجتماعى، الرسمى والهيكلى، الممثل لقوة العمل الأفريقية مثل النقابات واللجان العمالية.. إلخ، والتى كان ينظر إليها- ودون تمييز- نفس النظرة إلى منظمات العمال فى أوربا.

وحتى عندما حاول الدارسون الراديكاليون الأوروبيون تناول الحذر لحياة الطبقة العاملة الأفريقية، فإنهم قد خضعوا للهوس الأكاديمى لدى مدرسة التفصيل التى لا تكف عن الإلحاح على أن يكون نمط الإنتاج هو الوحدة الأولى للتحليل^(٣). ورغم هذا الإلحاح فإن انشغالات هؤلاء العلماء الاجتماعيين تختلف قليلاً عن ذلك النوع من دراسات التحضر التى أجريت إبان فترة تقديس منظور التحديث خلال الخمسينيات، حيث اضطلع علماء من بلدان متطورة بدراسة التشكيلات الاجتماعية

الأفريقية، إسهامًا منهم في تحقيق المعرفة العامة بأفضل طريقة لاحتواء الحركات الاجتماعية الأفريقية وتحقيق أكبر مكسب ممكن في ذلك لصالح قوى الحضارة الغربية (Magonya, Mashanda-shopo, Masuko 1986:9)

وليس هدفنا بالطبع في هذا الفصل دراسة الحركات الاجتماعية في زيمبابوي (وبالأخص جمعيات الدفن) لصالح مثل هذه الغايات الرجعية، بل إلقاء الضوء على ما يفيد في ماضي نضال الطبقات العاملة في مواجهة نمط الإنتاج الرأسمالي. ولدى الكاتب قناعة ثابتة بالحاجة الماسة إلى إزالة الالتباس حول الصورة المفهومية للإمبريالية في العلم الاجتماعي المعاصر والتقليدي، بمعنى الاجتهاد للتعبير عن تصورات وأفكار الفاعلين الاجتماعيين الملموسين إزاء واقع الإمبريالية.

مقاربة "الضبط الذاتي" والتركيز المنظم لتطور

الحركات الاجتماعية في زيمبابوي:

نحاول في هذا الفصل استخدام مقاربة "الضبط الذاتي" لدراسة التطور التاريخي والمعاصر لحركة جمعيات الدفن، وفي صلب هذه المقاربة التركيز عليها من أربع زوايا: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. وهناك بلا شك تداخل كبير بين الزوايا الأربع التي يجرى التمييز بينها لتقديم دفعة تحليلية للمناقشة.

وقد بُنيت الدراسة على إجراء مداولات مع جماعات صغيرة العدد من أعضاء جمعيات الزمالة والنقابات وروابط التأمين وهيئة إذاعة زيمبابوي والوزارات والمصالح المعنية ومجالس المدن ومراقبين مستقلين. وانصب جهدنا على دراسة ذلك النمط من الحركات الاجتماعية كعنصر في مجمل التاريخ السياسي- الاجتماعي- الاقتصادي للمجتمع الزيمبابوي منذ العقد الثاني في القرن العشرين.

وبإمكان المنهج التجريدى أو التعميمى وحده أن يساعد فى استجلاء التجارب التاريخية لقوة العمل الأفريقية فى زيمبابوى. ويفترض استخدام هذا المنهج ما هو أكثر من الفهم اللغوى لكلمة تجريد. فما يجب عمله فى دراسة منظمة جماعية متواضعة للطبقة العاملة كجمعيات الدفن- سواء كانت مسجلة أم لا وفق قانون جمعيات الزمالة- هو القيام بتجريدات للتاريخ الاجتماعى للعمال الأفارقة، ولعمليات الإنتاج فى الحقبة الاستعمارية، ولعلاقات الإنتاج الاجتماعية، ومن ثم للإنتاج السلعى بوصفها عملية لإنتاج القيمة الفائضة (Magonya, Mashanda- Shopo, Masuko 1986a:11)

فقط عبر تجريد هذه العلاقات يمكن الكشف عما اضطلع بتنظيم الرأسمالية فى زيمبابوى وتحكم فى نموها. وفى إطار هذه المحاولة للتعريف بنضال الطبقة العاملة الزيمبابوية فى مواجهة قوى رأس المال فإن التعريف الذى استخدمه ماركس فى الجزء الأول من كتابه "رأس المال" فيما يختص بقوة العمل يلقي الضوء على جوهر وطبيعة هذا المجتمع، حيث قال: "قوة العمل هى مجمل القدرات البدنية والذهنية للتنظيم الإنسانى فى عملية الإنتاج. ولما كانت القدرة على العمل موجودة فى كل مجتمع فإنها تتحول إلى سلعة عندما تتحقق فقط شروط معينة، وهذه الشروط هى:

(أ) الحرية الشخصية للمنتج التى تسمح لمالك قوة العمل ببيعها فى السوق، وعقد صفقة مع المشتري- مالك النقود.

(ب) الإنتاج ووسائل البقاء. وإلا فإنه لن يتمكن من بيع عمله".

ومن الواضح أنه لا يمكن للعامل الأجير أن يحيا بدون قيمة وسائل البقاء البدنى، ومن ثم فهى تشكل الحد الأدنى من قيمة قوة العمل كسلعة.

إن هناك متطلبات اجتماعية وثقافية للعمال. ويصل مستوى قوتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حدوده العليا حسب الوضعية التاريخية المتحققة

للطبقة العاملة في البلد المعنى. ومن ثم فإن قيمة قوة العمل تتحدد بقيمة وسائل البقاء الضرورية لإعادة إنتاجها، أى تلبية المتطلبات المادية والثقافية والاجتماعية للعامل الأجير وأسرته.

بحوث العمل الاجتماعي:

لماذا العمل الاجتماعي؟

زار الحقوقي البلجيكي "هنرى رولين" روديسيا عام ١٩١١-١٩١٢ لدراسة النظامين الإدارى والقضائى فيها، وكتب عن الطابع الأسود للسياسة الروديسية: "فى ظل هذه الشروط ما هو المستقبل الذى ينتظر هذا البلد، وما مستقبل الاستعمار الأبيض؟ وهو سؤال صعب لا تستطيع الإجابة عنه حتى النظرية السوسيولوجية المعاصرة، إذ إن العلماء الاجتماعيين يعجزون عن تقدير الآثار المتركمة للمناخ والبيئة على البشر فى روديسيا. ومن الصعب التنبؤ بتأثير أخلاق الفاتحين من جراء امتلاك الكثير جدًا من أسباب الرفاهية وتمتعهم بخدمة طبقة دنيا من الناس. ونحن لا نعرف على وجه التحديد ما هى القدرات التى يمكن أن يكتسبها البانتو إذا نجحوا يومًا ما فى تمثيل جزء من الحضارة، وما إذا كانوا فى هذه الحالة سوف يحولون بعض عناصرها.

إن احتمالات مخيفة ومجهولة تلوح فى الأفق؛ فهم يشوشون نظرتنا ويعيقون التخطيط بعيد الأمد ويقلصون السياسة الاستعمارية إلى مجرد فن الحياة يومًا بيوم. وإذا كان شعار "كما تدين تدان" يرتبط بالأخلاق الفردية، فإنه يمثل أيضًا قاعدة السلوك لرجل الدولة حينما يواجه بمشكلات مثل تلك الناشئة فى روديسيا" (Rolin 1978).

وقبل أن نجيب عن سؤال لماذا العمل الاجتماعي؟ يجب أولاً أن نعرفه على أنه "الجهود المبذولة لتحقيق تغيير، أو الحيلولة دون وقوعه، فى الممارسات والمواقف الاجتماعية القائمة، وذلك من خلال التعليم أو الدعاية أو الإقناع

أو الضغط لصالح أهداف يعتبرها النشطاء الاجتماعيون مرغوبة اجتماعيًا" (Dunham 1958:52).

يشكل العمل الاجتماعي النهج الملائم لتلخيص وتفعيل عناصر الماضي المفيدة في إطار النضال الراهن للجماهير العاملة. وهو ما يعنى تتبع الروابط بين الحركة والمجتمع، ويمكن اقتفاء هذه الروابط واستخلاصها من عملية تطور الحركة، والتغيرات الحادثة في أبنيتها، والأحداث أو العوامل التي أدت إلى وقوع هذه التغيرات. ولا يمكن فهم هذا بدون الاتصال بالأعضاء القدامى والعضوية الحالية، حيث بمقدورهم تحديد الوظائف اليومية للحركة.

إن الخبرات المستقاة من اهتمام سابق بدراسة جمعيات الدفن (Mashanda - Shopo 1976) تمثل معياراً رئيسياً لتبنى العمل الاجتماعي. إلا أن المعلومات حول الأساليب التنظيمية والموارد المالية والعلاقة بين إدارة الجمعية وأعضائها كانت دائماً من الأمور الحساسة تقليدياً، فهناك خشية متوطنة من احتمال استخدام هذه البيانات بطريقة قد تؤثر عليهم سلبياً، غير أنه أمكن للعمل الاجتماعي - من خلال التوعية والمشاركة أساساً - أن يحسن بعض الشيء فهم نشطاء حركة جمعيات الدفن لأهداف هذه الدراسة واستخدام بياناتها. إذ في الوقت الذي جعل هؤلاء الأعضاء يدركون أهمية إعطاء إجابات صحيحة على الأسئلة المتعلقة بقضاياهم، فإن الأمر لم يكن هكذا دائماً حينما كانوا يجيبون عن أسئلة استبيانات يخشون أن تستخدم نتائجها من جانب الحكومة لاتخاذ إجراءات غير مرضية لهم.

وكانت استراتيجيتنا إزاء ذلك هي إقامة علاقات طيبة مع هؤلاء الأعضاء، وأن نشرح لهم الهدف من تواجدها وسطهم ومناقشة هذه القضايا، وأن نستمع إلى شكاواهم ومشكلاتهم، وأن نهتم دوماً بكسب تعاونهم وتفهمهم لعملائنا. وعقدنا مقابلات خصصت كلية لتحقيق هذا التفهم، ولم نبدأ الدراسة عملياً إلا بعد التأكد من تفهم المستجوبين للهدف من وراء الأسئلة ولغاية الدراسة (Pausewang 1987:20).

وبالإضافة إلى هذه المقابلات الفردية أجريت مناقشات جماعية مع جماعات مختلفة من أعضاء جمعيات الدفن، وهي مناقشات اتسمت بالحرية مع الاهتمام بموضوعات وأسئلة معينة. وحتى نتجنب إثارة الشكوك حرصنا على عدم كتابة أية ملاحظات في حضورهم أثناء الاجتماعات الأولى، ولم نلجأ إلى ذلك إلا في المقابلات التالية، وحينما تكونت قناعة لدى فريق البحث بانتهاء قلقهم إزاء أهداف الدراسة. ومع ذلك كنا ندون في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الاجتماعات مع الأفراد أو الجماعات محاضر تقريبية بما دار فيها. وكان هذا هو الأسلوب السائد الذي استخدمه فريق البحث خلال الأيام العشرة الأولى من زيارته لـ "بولاوايو".

لقد تم استخدام العمل الاجتماعي كمفهوم منهجي، ليس فحسب لحفز النشاط المستجوبين على الإجابة عن أسئلة الاستبيان، بل أيضاً للانخراط في المناقشات حول تاريخ هذه الجمعيات والصعوبات التي واجهتها في نشاطها والإنجازات التي نجحت في تحقيقها؛ وذلك بهدف التوصل إلى تحديد المشكلات والقضايا والأفكار الجديدة.

ولدى تخطيطنا لزيارة متابعة أخرى للمنطقة مدتها عشرة أيام أيضاً عام ١٩٨٧ نظرنا إلى العمل الاجتماعي كأداة لتحسين القدرة التنظيمية للحركة من خلال الارتقاء بوعي النشاط بحركتهم ذاتها وبالبيئة الأوسع التي يعملون في إطارها، ومن منظور تاريخي.

تطور حركة جمعيات الدفن

منذ صدور قانون جمعيات الزمالة حتى عام ١٩٨٠:

تفيد تسجيلات تمت عام ١٩٧٦ عن "سجلات ديدز" أن أول جمعية رسمية للدفن قد سجلت تحت القانون رقم ٧ لعام ١٨٨٢ بشأن جمعيات الزمالة، وكانت منظمة تدعى "الجمعية الوطنية والخيرية لأبناء إنجلترا". ولا تتضمن السجلات أية معلومات حول تركيب هذه الجمعية أو غيرها.

وبناء على اقتراح النائب "جولد سترين" Goldstrien في الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية (Vol.52, columns 202-225) صدر في ١٠ يونيو ١٨٩١ قانون جمعيات الزمالة، والذي وضع على نموذج قانون أقدم صدر عام ١٨٨٢ في "كيب تاون". ولم نستطع تجميع المزيد من المعلومات عن تقدم الجمعية السابق ذكرها، سوى أنها سجلت رسميًا في ٢ أبريل عام ١٩٠٨، وأن نشاطها انتهى في عام ١٩١٣.

كما يوجد في نفس الملف من سجلات التوثيق مذكرة من سكرتير "جمعية المنفعة الشرق أفريقية" في "كيب تاون" موجهة إلى مصلحة التوثيق في "ساليزبوري" بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٢٤ تعلنها بأن فرعًا من الجمعية الأم في "كيب تاون" قد تكون في "بولوايو" في روديسيا الجنوبية بمبادرة الأفراد الآتين: جيمس بايا دكاميلا، تشارلز زيكالي ندوباني، تيمون ماتشوني زنيمبا، جون بابنياني مكونزفي.

ويبدو أن أعضاء هذه الجمعية كانوا من المتعلمين، وهو ما يمكن استنتاجه من المادة (١٧) في وثيقة التسجيل حيث جاء بها: "لا يتم إجراء تعديل على لائحة عمل الجمعية إلا بعد التقدم باقتراح كتابي توافق عليه أغلبية الأعضاء في اجتماعها ربع السنوي".

كما جاء في المادة (٢٣): "يحصل كل عضو منتخب بعد ١٢ شهرًا من عضويته على نسخة من لائحة الجمعية موقعة من سكرتير الجمعية وثلاثة من الأمناء مقابل رسم لا يزيد عن ٦ (دي) للنسخة".

وفي الحقيقة أن تلك كانت قواعد تنظيمية سليمة تسمح بإنشاء وعمل صندوق للمنفعة العامة للطبقة العاملة السوداء، خاصة بعد وباء الأنفلونزا الأسبانية الذي انتشر على جانبي الخط الحديدي من "كيب تاون" إلى "بيرا" (في موزمبيق) في صيف عام ١٩١٨. إذ إن فقر الغذاء والسكن غير الصحي قد أديا بشكل مباشر إلى ارتفاع كبير في معدل المرض والوفيات، وبشكل خاص أثناء إعادة بناء صناعة استخراج الثروة المعدنية في الفترة ١٩٠٣ - ١٩١٠ ولكن المعدلات استمرت

مرتفعة بعد هذا أيضاً، فوفقاً لتقدير محافظ توفي ٣٤ ألفاً من عمال المناجم خلال النصف الأول من القرن العشرين من جراء انتشار داء الرئة والإسقربوط، وبدرجة أقل: السل والدوسنتاريا والأنفلونزا والسفلس (Phimister 1988:52)

وقد تعدت أنشطة "جمعية المنفعة الشرق أفريقية" مجرد عملية الدفن، وسعت إلى توفير تأمين مهني (Magonya, Mashanda-Shopo, Masuko 1987a:2). وهو ما أكدته المادة (٣) من وثيقة تسجيل الجمعية حيث جاء بها: "سيكون من أهداف الجمعية تحقيق التعاضد بين أفرادها من أجل المنفعة والدعم المتبادلين. وسوف تستخدم الموارد المحصلة من رسوم العضوية والاشتراكات والتبرعات لتحقيق ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة للعضو في حالة مرضه.

(ب) توفير الرعاية الطبية والأدوية للأعضاء.

(ج) المساعدة في نفقات الجنازة للأعضاء المتوفين."

ولاشك أن صياغة هذه الأهداف جاءت استجابة لغياب نظم التأمين المهني. فحينما كان العامل يمرض كان الإجراء المتبع بكل بساطة هو الاستغناء عنه فوراً، وهناك عرض وافٍ لتطور التأمين المهني الذاتي في كتاب صدر حديثاً بعنوان "تاريخ اقتصادي واجتماعي لزيمبابوي"، جاء فيه أنه في منطقة "هارتلي" مثلاً عام ١٩٠٣ "وجدت في المناجم أكثر نظم التأمين لا إنسانية.. للتخلص من الفتیان الذين أصابهم مرض مزمن وأصبحوا يشكلون عبئاً على مستخدميهم. والمسلك الطبيعي للوطنيين في هذه الحالة هو محاولة العودة إلى مواطنهم وهم على هذه الحال، فتكون النتيجة أن تسعاً من كل عشر حالات يهلك في الطريق. ولو كانت الشركات قد خصصت جزءاً صغيراً من الأموال سنوياً لعلاج هذه الحالات لما كان من الصعب حصولهم على العلاج الطبي المناسب في مستشفى هارتلي" (Legislative Assembly Debates 1938).

ومع نهاية عام ١٩٣٨ كان مجموع أصول جمعيات المنفعة المسجلة الثلاث (لم يسجل اسما الجمعيتين الآخرين) أقل من مائة جنيه إسترليني. وكان العام نفسه قد شهد تعديل قانون جمعيات الزمالة قانون رقم ٣٧، وحيث جاء في الباب الثانى منه: "يسمح قانوننا لأى عدد من الأشخاص بتكوين أو تأسيس جمعية زمالة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتكون مواردها من الاشتراكات الطوعية للأعضاء، وبالهدبات أو بدونها، للإتفاق على الأغراض التالية:

(أ) دفع مبلغ من المال فى حالة ولادة طفل للعضو أو وفاة العضو أو نفقات جنازة الزوج أو الزوجة أو الطفل.

(ب) لعلاج ورعاية العضو، وزوجه أو زوجته، وشقيقه أو شقيقته، وابنه أو ابنته، وابن أو ابنة شقيقه أو شقيقته؛ وكذا فى حالة الترميل".

ويبدو من هذه الأحكام أنها كانت تراعى ظروف الأسرة الأفريقية، حيث وسعت الخدمات المقدمة للأعضاء لتشمل أفراد الأسرة الممتدة، مثل ابن أو ابنة الشقيق أو الشقيقة.

غير أنه ما ينطوى على تناقض واضح فى هذا التعديل: عدم نصه على إلزام المستثمرين بأية ضمانات تأمينية.

لم تكن الثلاثينيات فترة سهلة - بأية حال - بالنسبة للطبقة العاملة السوداء فى زيمبابوى، ليس فقط من زاوية الأجر الحقيقى للعامل بعد أزمة "ول ستريت" عام ١٩٢٩ وإنما أيضاً لتفكك الكثير من جمعيات ومنظمات التضامن بينهم سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة، وخير تعبير عن ذلك ما قاله كبير المفوضين الوطنيين "ميسبلى" فى تقرير عام ١٩٣٧ حيث جاء به: "أما من ناحية السكان الوطنيين فلا شك أن الحدث الأكثر أهمية خلال العام المنصرم كان هو الركود الاقتصادى العالمى. وقد طالت آثار هذا الركود روديسيا الجنوبية مثلما أصابت بقية أرجاء العالم، وهو ما تجلى فى انتشار أمراض القدم والفم وسط الماشية والانخفاض الشديد فى المحاصيل الزراعية.

وهو ما شكل محنة كبرى لجماعة الوطنيين الذين عجزوا عن تفهم الأسباب وراء انهيار أسواق الماشية والذرة، تلك التى كانت توفر لهم سبلاً مضمونة نسبياً للبقاء.. وما زالت الروابط والجمعيات الخاصة بالوطنيين قائمة، ولكن يسعدنى القول إن الجمعيات العدوانية منها قد تحطمت على صخرة التمويل وتمر بتهديد محقق بسبب إحباط رأى العام للوطنيين الذين لم يعودوا يحصلون على شىء ذى بال مقابل الاشتراكات التى يقطعونها من دخولهم الهزيلة، سوى وعود خيالية لا تعرف طريقها للتنفيذ".

ويقدم ما سبق مادة للباحثين المعاصرين من "المدرسة الفلاحية الطليقة" وقد تجلت خلال هذه الفترة الروابط الخفية بين الطبقة العاملة والفلاحين وبين السوق الرأسمالية العالمية، كما اتصف هذا العهد بالإفقار المتزايد للجماهير العاملة من السكان الوطنيين (Magonya, Masharda-Shopo, Masuko 1987a:7).

ومن الواضح أن أزمة الثلاثينيات لم تضر بالسكان الأفارقة وحدهم، إذ إن الكساد العظيم كان على درجة من القوة ألحقت الأذى بالمستوطنين أنفسهم، فنجد أحدهم يكتب قائلاً: "إن كثيراً من الفلاحين فى هذا البلد - وأنا واحد منهم - أصبحوا لا يحصلون فى الوقت الحالى (١٩٣٠) على أية موارد مالية سوى تلك الناتجة من الزراعة، ومن ثم أخذوا يهجرون مزارعهم" (Kennedy 1987: 98).

وهكذا فإن "كريستوفر تود" وزوجته قد بدعوا - مثل غيرهم من فلاحين كثيرين - يقلصون نفقاتهم إلى أدنى حد ممكن؛ بالتوقف عن استخدام السيارة، وتسريح جميع العاملين بالمزرعة عدا ثلاثة فقط، بل حتى الاستغناء كلية عن خدمهم من السكان الوطنيين، وربما كان الإجراء الأخير بمثابة أكبر تضحية من جانبهم. ورغم هذا كله فإن "كريستوفر تود" يقول: "مع ذلك ما زالت حالنا أفضل بكثير من حال جيراننا الذين أصبحوا لا يتعاطون سوى عصيدة فقيرة واللبن الخالى من الدسم" (Kennedy 1987: 98).

وقد مثل هذا معضلة أمام السلطات الاستعمارية. فقد كان هناك الفلاح والعامل الأفريقى فى ناحية، وفى الناحية المقابلة كان المستوطن. ومع ذلك تعرض الجانبان لأزمة واحدة بسبب انهيار التجارة العالمية، فانخفضت أسعار السلع وتزايدت البطالة بمعدلات غير مسبوقة وأصبح الإفلاس هو القاعدة وطالت الحجوزات الإدارية الجميع.

هذا وقد عملت الدولة فى روديسيا بكل قوة - خاصة بعد أن أصبح "جودفرى هوجنس" G.Huggins رئيساً للوزراء عام ١٩٣٣ - على حماية والدفاع عن رفاهية المستوطنين البيض، فأصدرت مثلاً سلسلة من قوانين تنظيم زراعة وتداول الذرة لحماية المزارعين البيض الأقل كفاءة وأصحاب الحيازات الأصغر، وتم إنشاء هيئات تسويق حكومية لشراء السلع الزراعية الأخرى بأسعار مدعومة، وقامت الحكومة بتوسيع تسهيلات الائتمان الزراعى وفرضت رسوماً جمركية حمائية على السلع المستوردة وشجعت المستثمرين ومنظمى المشروعات على إقامة الصناعات المحلية. كما قامت الحكومة بالتوسع فى مشروعات الأشغال العامة مثل إنشاء الطرق وصيانة واستزراع الغابات، وذلك بهدف أساسى هو تشغيل الأوربيين العاطلين. كما أصدرت عام ١٩٣٤ قانون تسوية النزاعات المهنية لتنظيم العلاقات بين العمال والإدارة، وكذلك لإقامة حاجز اللون فى الحصول على فرص الاستخدام، لحماية العمال البيض من منافسة العمال السود (Kennedy 1987:79).

واتخذت الدولة فى سياستها الخاصة بتوزيع الأرض على المستوطنين البيض موقفاً انتقائياً واضحاً حيث تم تشجيع الطلبات المقدمة من المستوطنين المقيمين من ذوى رأس المال الصغير، بينما لم يتم تشجيع طلبات الوافدين من المستوطنين الفقراء المتوقعين. وهو الموقف الذى لخصه "هوجنس" بقوله: "إن الهولندى الطيب مثله مثل أى شخص آخر فى العالم، ولكن البيض الفقراء .. هم من لا نريدهم" (Kennedy 1987: 82).

ومن الواضح أن العمليات الواسعة لنزع ملكية الماشية في المناطق الريفية مع فرض الضرائب والعمل الإجبارى والتغريب المتزايد للجماهير الريفية و"إصلاح الأراضي" .. كانت جميعًا بمثابة الآليات التي استخدمها المستوطنون البيض لإدخال جماهير العاملين الأفارقة في حيز سيطرة رأس المال المالى. فقد انخفضت دخول العمال والفلاحين بتعرضها لضربة مزدوجة، من الأزمة الاجتماعية- الاقتصادية من ناحية، وإجراءات الدولة المعادية لهم من ناحية أخرى، سواء اتخذت سمًا تشريعيًا أو صورة القوة السافرة.

كانت هذه هي الفترة التي تمت فيها عملية بلترة الجماهير الأفريقية بمعدلات سريعة، حتى وإن كانت البلترة في هذه الحالة تعنى زيادة أعداد العاملين والعاطلين على السواء. وبعد عام ١٩٤٥ استمر الطلب العام على حاله بسبب زيادة السكان الحضريين السود إلى الضعف حيث وصلوا إلى ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٠، وكذلك موجات الوافدين البيض التي رفعت عدد المستوطنين من ٨٠ ألف نسمة عام ١٩٤٥ إلى ١٢٥ ألف نسمة عام ١٩٥٠ كما زاد عدد المصانع من ٢٩٤ مصنعًا عام ١٩٣٩ إلى ٤٧٣ مصنعًا عام ١٩٤٨.

وقد احتلت الصناعات التحويلية المرتبة الثانية- بعد الزراعة الرأسمالية- فى مصادر دخل المستعمرة (Phimister 1988: 253). وترجع جذور هذا الاتجاه إلى الثلاثينيات، حيث تضاعفت هذه الصناعة ثلاث مرات بينما كان معدل النمو السنوى لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٨ حوالى ٧,٥%، أى أعلى من الصناعات التعدينية التى بلغ معدلها ٧,٢% عن نفس الفترة (Phimister 1988: 245).

جدير بالذكر أنه قبل الانتشار الحتمى لحركة جمعيات الدفن فى الخمسينيات كاستراتيجية للاعتماد على الذات فى مواجهة تقلبات رأس المال، قد تعددت الجمعيات الاجتماعية المعنية بالترويح والترفيه عن أعضائها وعن المجتمع المحلى. وتراوحت أنشطتها لتشمل الرقص وكرة القدم والملاكمة وحتى حفلات احتساء الجعة. وقد مثلت هذه التجمعات أحد المصادر الأولى لتدبير الموارد

اللازمة لجمعيات الدفن، كما وضعت أساس تنظيم الحركة النقابية فى أواخر الثلاثينيات وخلال الأربعينيات. ومن ثم زاد الطابع الراديكالى للجماهير العاملة والمطالبة بتطبيق إجراءات الرفاه الاجتماعى عليهم لدعم وإعادة إنتاج قوتهم العاملة. ورغم أن التجمعات المذكورة لم تسجل وفق قانون جمعيات الزمالة، إلا أنها كانت بمثابة مظلة رعائية لجماهير العاملين.

وهكذا فإن الوظيفة الثانية لتجمعات الترفيه والترويح كانت تدبير الموارد اللازمة لتسكين مواقع العمال من الاستغلال الاستعماري، وقد رحبت الحكومة بهذه الأنشطة كآلية للضبط الاجتماعى طالما ظلت تبعد اهتمام العمال (وإن لبعض الوقت) عن تصعيد علاقتهم العدائية برأس المال. وذلك على الرغم من تطور الرابطة العضوية بين هذه التجمعات والحركة النقابية الناشئة. وبسبب الريبة فى وجود تلك الرابطة العضوية بين جمعيات الدفن (أندية/ اتحادات) والنقابات (خاصة بعد الإضراب العام سنة ١٩٤٨) وضعت الحكومة لائحة نموذجية لضبط عمليات ونمط تطور جمعيات الدفن. إذ إنها حينما أدركت أن تجمع العمال أضحى أمراً واقعاً لم تجد أمامها سبيلاً إلا محاولة التحكم فى أنشطتهم.

ومن ثم أصبح لازماً على سائر جمعيات الدفن وأندية كرة القدم .. إلخ أن تسجل نفسها وفق القانون الذى صدر عام ١٩٣٨. كما تم تشجيع إقامة الجمعيات على أساس قبلى. وفى عام ١٩٥٨ تم تسجيل "جمعية الزمالة الأفريقية" الأولى (Magonya, Mashanda-Shopo Masuko 1987a). ومن هذا الوقت تشكلت جميع الجمعيات من أعضاء من منطقة واحدة. كما تم تنظيم الأبنية الهرمية واستراتيجيات تعبئة الموارد المالية لتلك الجمعيات، وسجلت فى وزارة الداخلية وخضعت لإدارتها.

وفى يونيو ١٩٦٠ وضع مشروع قانون لجمعيات النفع العام لكنه سحب فيما بعد. وليس من الواضح ما إذا كان الهدف من هذا القانون هو أن يحل محل قانون جمعيات الزمالة أم أن يطبق بجواره.

وظل قانون جمعيات الزمالة قائماً، فقد جاء مثلاً في لائحة إشهار "جمعية الدفن لكوفاكونسو هورنجوى" التي سجلت في ساليذورى ١٣ مارس ١٩٦٩ أن الجمعية "سوف تسجل وفق أحكام قانون جمعيات الزمالة (مادة ٢٣٠)". وقد تمت آخر مراجعة لهذا القانون في عام ١٩٧٦ حيث تم تغييره عام ١٩٧٧. وقد جرى هذا في ذروة نضال التحرير وأزمة النفط عام ١٩٧٣ والعقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضت على البلاد حينئذ.

وشهدت السبعينيات انقطاعاً نوعاً ما عن الطابع الأبوى لقانون جمعيات الزمالة، فنجد مثلاً أن "جمعية روباتسيرو ماكونى للدفن" - وهي واحدة من أكبر الجمعيات في البلاد - قد وضعت دستوراً الخاص عام ١٩٧٣ الذي سمح لها بتنويع أنشطتها وذلك للتماشي على الأقل مع الدينامية الرأسمالية.

وقد أصبح المناخ السياسى منذ ١٩٨٠ موائياً لتطور جمعيات الدفن بطريقة أو بأخرى. فقد خففت القيود على أنشطتها التي تركت بالكامل لإدارة أعضائها. وانتقلت مسئولية الإشراف على هذه الجمعيات إلى قسم الرفاه الاجتماعى بوزارة العمل. ولكن الحقيقة أنه منذ ذلك التاريخ لم تعد هناك وزارة مسئولة بشكل مباشر عن هذه الجمعيات.

إطار مفاهيم نقدي وتاريخي لتكون وتطور جمعيات الدفن:

إن حركة جمعيات الدفن هي مشروع العمال الزيمبابويين لعلاج بعض المظالم المتولدة عن سوق العمل النامية. ومن ثم فإن هدف هذه الحركة ليس فقط إنقاذ ضحايا الكوارث التي لا يمكن تجنبها، وإنما هو بالأساس جعل الأعضاء يشعرون بأنفسهم كمواطنين متأخين وليس كضحايا سلبيين وعاجزين. إذ يتوقع منهم أن يسهموا في الجهد الجماعى، في الوقت الذي توفر لهم الجمعيات المعلومات الضرورية لمعرفة كيف يفعلون ذلك. أى أن المطلوب منهم هو العمل المدنى أو الاجتماعى. وهناك عوامل كثيرة وقفت وراء نشأة هذه الجمعيات، منها:

(أ) التحول عند بداية القرن العشرين من الأنشطة المنجمية المتفرقة ذات الطابع المضاربي إلى الإنتاج الضخم فى قطاع المناجم.

(ب) تنويع المحاصيل الزراعية وتشجيع الزراعة الأوربية بمقتضى "السياسة الزراعية البيضاء" التى طبقت منذ عام ١٩٠٨.

(ج) عملية التوطن القروى التى بدأت فى منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر ونفذت على نطاق واسع وبشكل أكثر حزمًا مع بدايات القرن العشرين وقد أشار ذلك إلى قوة العمل بقدر ما يحتاجها اقتصاد الرأسماليين.

(د) إنشاء مكتب العمال الوطنيين فى عام ١٩٠٣ لتدبير العمال اللازمين للصناعة والمزارع المتنامية، وبشكل خاص من خارج رومانيا. واعتبر ذلك هو الوسيلة الناجعة الوحيدة (والأقل تكلفة) لإشباع احتياجات الاقتصاد المتنامى على الأمد القصير، وإن كان ينطوى على فوائد بعيدة المدى للاقتصاد الرأسمالى.

(هـ) تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية التى جلبت معها نشأة سوق العمل المحلية.

لقد تداخلت هذه العوامل جميعا من حيث الزمان والمكان. ومن ثم يجب النظر إلى تفاعلها فى الواقع بوصفه أساسًا لحركة تاريخية متواصلة.

وحتى إذا تعرضت هذه الحركة لانقطاع أو تعثر فإنه من غير المتصور أن ننظر إليها على أنها تتبثق كلية من ظروف مختلفة وجديدة كل مرة، أو أن لا علاقة لها بمصادرها فى الفترة السابقة.

مع ذلك ينبغى أولاً توضيح أن النظر إلى الأوضاع تاريخيًا لا يكفى إزاء محاولة فهم حركة مستمرة. إذ ليس الأهم هو إدراك قيمة المعلومات التاريخية، وإنما تفسير الواقع المعاصر. فمن الممكن أن توجد - بل ووجدت بالفعل - كتابات

تاريخية ستاتيكية لا تعترف بالعمل المستمر للعلاقات العلية. إن النظرة إلى التاريخ على أنه تراكم للوقائع، أو كسلسلة من المصادفات، أو كأفعال رجال عظام .. هي صلب ذلك الفهم الاستاتيكي (Allen 1975).

وهكذا فإن العوامل المذكورة آنفاً لم تكن السبب المباشر لنشوء جمعيات الدفن (أو النوادي كما يشار إليها أحياناً في السنوات الأخيرة). ولكن تبلور تنظيم ما للإنتاج كان حتمياً؛ بعد نشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الجمع بين هذه الوسائل لصالح أهداف الإنتاج، والحافز الإنتاجي المنبثق من احتياجات البقاء والرغبة في تحقيق التراكم. فلقد تطورت المناجم والمزارع (التجارية) التي عمل فيها أساساً العمال المجلوبون من خارج زيمبابوي، وليس من الممكن بالطبع إنكار وجود عمالة من السكان المحليين في هذه المشروعات منذ السنوات الأولى في القرن العشرين، إلا أن أعدادهم كانت قليلة. وهناك أسباب كثيرة لتفسير هذا الوضع، من أهمها تطابق المواسم الزراعية وعدم جاذبية سوق العمل والمطالب غير النقدية للسكان المحليين.

وقد تكونت النوادي في مجموعات المناجم والمزارع للقيام بالأنشطة الاجتماعية والثقافية الضرورية لصالح العمال والتي تجاهلها أصحاب رؤوس الأموال. فقد أمكن للأعضاء من خلال هذه التنظيمات التواصل مع أسرهم في مواطنهم. وقد بدأ تشكيل هذه النوادي على أيدي العمال المستجلبين من موزمبيق وملاوي وزامبيا ... إلخ خلال العقدين الأولين من القرن العشرين. وتبين البيانات الإحصائية حدوث بعض التغير في هذا الاتجاه خلال العشرينيات. فقد بلغ عدد العمال المشتغلين حوالي ١١٤ ألف عامل عام ١٩٢١. كان عدد المشتغلين بالمناجم ٣٧٤٢٧ عاملاً بينما عدد المشتغلين بالصناعات والأنشطة غير المنجمية ٧٦٥٧٣ عاملاً. وكان عدد العمال الوطنيين في الأنشطة غير المنجمية ٣٣٧٦٧ عاملاً، والأجانب ٤٢٨٠٦ عاملاً، بزيادة عن العام السابق قدرها ٣٦٥٤ عاملاً و١٥٦٥٦ على التوالي (CNC Report 1921:5).

هل كان هؤلاء العمال ممنوعين من تنظيم أنفسهم في ظل النظم الاستعمارية لأسباب سياسية؟ أم أنهم لم يكونوا مقتنعين بالتنظيم لعدم إدراكهم الحاجة إلى ذلك؟ إن كل هذه العوامل تسهم بلاشك في فهمنا للصورة الدقيقة التي كانت عليها جمعيات الدفن وأحجامها، وتلقى الضوء على البيئة المباشرة التي عملت فيها هذه الجمعيات.

جمعيات الدفن وتطور حركة الاتحادات:

ذكر كبير المفوضين مبكرًا وفي عام ١٩٢١ أنه "لا تنعدم الشواهد على ميل السكان المحليين إلى الانصراف عن المدارس والكنائس القائمة واضطلاعهم بحركات رامية إلى إقامة كنائسهم المنفصلة. وتبذل الجهود لإقامة هذه الكنائس، وهي إن نجحت فإنها سوف تترك أثرًا قويًا على مستقبل البلاد، وتضطلع هذه الطوائف- تحت رداء التعاليم الدينية- بممارسة التحريض والإثارة ضد النظام القائم ونشر روح الغضب والسخط".

وجاء في تقريره عام ١٩٢٥: "لا جديد يستدعي التعليق بشكل خاص فيما يتعلق بجمعيات الوطنيين الخالصة سواء أكانت دينية أم سياسية أم جمعيات الدفن والمنفعة المتبادلة، ومعظمها ينبثق من الجنوب أو يستلهم الأفكار السائدة فيه. وهناك جمعية نشأت في نيازاند ذات اتجاهات معادية للتبشير، ومن الممكن أن تصبح- منطقيًا- ذات تهديد خطير، ولكن الواضح، حتى الآن على الأقل، أنه لا يمكن توجيه لوم إليها"(CNC Report: 10).

ويجمل تقرير عام ١٩٣٠ مدى تقدم وقوة النوادي أو جمعيات الدفن حين يقول: "ما زالت تتشكل جمعيات وروابط خاصة بالوطنيين. والهدف المعلن لمعظمها هو إرجاء المساعدة لإخوتهم المواطنين ونقل رغباتهم إلى الحكومة في صورة صوت واحد. ولما كانت المقار الرئيسية لأكثرها توجد في المدن، ومعظم أعضائها

من غير الخاضعين لعشيرة قبلية وقيمون في مواقع البلديات، فمن الواضح أنها لا تمثل السكان ككل. ومع ذلك، وعلى الرغم من تحييد الرأي العام وسط الوطنيين لهذه الجمعيات فقد اتخذنا خطوات لتكوين مجالس للوطنيين في كل مركز، وسوف توضع تحت رئاسة المفوض الوطنى المحلى" (CNC Report 1930:2).

وقد كان لاقتناع العمال بتنظيم أنفسهم في جمعيات دفن سياقه الخاص. ويشير "فمستر" إلى حقيقة أن عمال "نديلي" و"شونا" كانوا يعملون على مواجهة الظروف المتدهورة في المناطق الريفية وتفاقم اعتمادهم على التوظيف بأجر، من خلال طريقين: زيادة الهجرة إلى جنوب أفريقيا، أو الحصول على عمل في الصناعة الزراعية المحلية. ويتحدث عن التنمية التي جرت في مدينتي "بولاوايو" فيقول إنه "مع مجيء العشرينيات أصبحت بولاوايو مدينة تقع على خط السكك الحديدية. ورغم أن الخط الحديدى كان نتيجة لنمو قطاع الزراعة والأنشطة المنجمية، فإنه مع ذلك لم يضاف على المدينة طابعاً مميزاً" (Phimister 1979:16).

وخلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٢١ بنيت الورش الميكانيكية الرئيسية لسكك حديد روديسيا في "بولاوايو" بعد صدور القرار بنقل المقر الرئيسى للشبكة من "أومتالي". ونتج عن إنشاء هذه الورش زيادة الطلب بدرجة كبيرة على العمال والحرفيين الذين كانوا يستجلبون من "راند" و"تاتال" وبريطانيا، ومن ثم ارتفع عدد العاملين في المجمعين الرئيسيين لهذه الورش من حوالى ٨٥٠ عاملاً عام ١٩٢٤ إلى ١٧٠٠ عام ١٩٢٩ وأوائل ١٩٢٩ واستمر هذا العدد في الزيادة حتى وصل إلى ثلاثة آلاف عام ١٩٣٠. وهكذا أصبحت السكك الحديدية أكبر مستخدم لقوة العمل السوداء في "بولاوايو". ورغم ذلك ظلت الفئة الأكبر من العاملين هم خدم المنازل الذين بلغوا وقتها ٥٥٠٠ عامل، وكان معظمهم يعيش بعيداً عن البلدة في منازل مستخدميهم المتعددة (Phimister 1979: 15).

كذلك كان من الطبيعى أن تتعرض سوق العمل الداخلية لتأثير المتغيرات في أسواق العمل الخارجية (جنوب أفريقيا). "فقد أصبح موقف العمال المحليين بالغ

التعقيد بعد السياسة التي أدخلتها حكومة جنوب أفريقيا عام ١٩٢٨ والخاصة بالترحيل التدريجي للأفارقة الوافدين من المناطق شمال خط العرض ٢٢ درجة. وقد أضرت هذه السياسة بالأفارقة الوافدين إلى جنوب أفريقيا من روديسيا الجنوبية وغيرها من المناطق الشمالية، ومن ثم أثارت السخط وسطهم. ففي نهاية عام ١٩٢٨ ضبطت السلطات ثلاث رسائل مجهولة مع بعض قصاصات الصحف مرسلة من عمال روديسيين في جوهانسبرج. وتتضمن الرسائل الامتناع من الإشعارات المرسلة إليهم بالعودة إلى بلادهم، وطالبت الرسائل في المقابل بضرورة طرد جميع العمال الأجانب من روديسيا الجنوبية" (Phimister 1979:18).

لقد كانت البيئة المباشرة للعامل الزيمبابوي تتغير على نحو مأسوي، وخاصة من حيث تسليع قوة العمل. ولم توفر هذه البيئة القاسية أية ضمانات تتماشى مع المجتمع الحديث أو تلبي احتياجات الأسرة الأفريقية الممتدة. إذ لم تكثر النظم الاستعمارية المتعاقبة بتوفير الضمان الاجتماعي لمواجهة مرض أو عجز العامل، ولم تكن هناك نظم خاصة بالمعاشات للأرامل والأيتام، ولا مساعدات عامة للعاطلين أو المعوزين.

وكانت "جمعية سينا للدفن" من أوائل الجمعيات من نوعها التي سجلت، فقد تأسست في "سالزبوري" عام ١٩١٨ وربما جاء ذلك كاستجابة مباشرة لتفشي وباء الأنفلونزا في أفريقيا الوسطى في ذلك الوقت (Boeder 1982: 341). كما نظمت منذ مدة طويلة نوادي الرقص في المناجم والمزارع ومن المفهوم أن الجيل الأول من جمعيات الدفن قد انصب اهتمامه على إقامة بنيته التنظيمية واقتسام تدبير الموارد اللازمة لدفن الموتى والعناية بالمرضى ودفع الغرامات والرسوم واستضافة الوافدين.

ومن ثم فلم تكن مهمة بالاشتراك في الإضرابات أو تنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة الاستعمارية. وترجع جذور هذه النزعة إلى التركيب المبكر الذي اتسمت به الجمعيات والنوادي. فالعمال القادمون من خارج زيمبابوي كانوا على استعداد

للعمل بأجور أقل من العمال المحليين، وهو أحد الملامح المشتركة للعمال المهاجرين في جميع أنحاء إقليم أفريقيا الجنوبية، وقد عمل العمال الزيمبابويون في جنوب أفريقيا مقابل أجور أقل من التي يطلبها نظراؤهم المحليون، ولكنها كانت في الواقع أعلى من مستوى الأجور المتاح في السوق المحلية للعمل في موطنهم. وها هو تقرير كبير المفوضين عام ١٩٢٦ يتحدث عن ذلك بقوله: "من المؤسف أنه لا توجد وسيلة لتقديم الخدمات لهذا العدد الكبير والمتنامي. وهم يذهبون إلى هناك أساسًا لتفضيل المقابل الأكثر سخاء وغيره من شروط العمل، وإن كان لروح المغامرة دور في ذلك أيضًا" (CNC Report 1926:4).

غير أن هذا الموقف السلبي للجمعيات الأولى إزاء النظام الآخذ في التبلور قد تعرض لاختبار حقيقي في العشرينيات، حينما أخذت أعداد متزايدة باستمرار من الزيمبابويين تدخل سوق العمل المحلية. وتشكلت جمعيات الدفن والنوادي والاتحادات في "بولاوايو" على أيدي الزيمبابويين أساسًا. ويجب أن نشير إلى أن الروح النقابية قد تجلت أيضًا عند هذا المنعطف عبر تلك الجمعيات والنوادي والاتحادات. حيث نجد كبير المفوضين يشير في تقريره عام ١٩٢٩ إلى أنه "يلاحظ على السطح- بهذه الدرجة أو تلك- أن السكان المحليين يموجون بتيارات من الحركة غير البادية على السطح الناعم، ولا يمكن رؤيتها تمامًا إلا بمؤثر خارجي، ولا استبصارها إلا بعد إخضاعها لفحص مدقق" (CNC Report 1929:1).

وما دفعه إلى إيداء هذه الملاحظة هي الصراعات الطائفية التي وقعت عام ١٩٢٩ وبينت أن الحركة التي كانت تنمو خلال العقود السابقة قد أحبطتها العراقيل المؤسسية من هذا النوع أو ذاك والتي وضعها النظام الاستعماري.

ويفسر "قمستر" هذا كجزء من عملية القمع الطبقي، ويقول "إن القمع الطبقي يقتضي شيئين: أولهما أن وعى الطبقة- أي الإدراك المشترك للمصلحة الواحدة- يتم تشويبه أو تلجيمه بالعرقية أو النعرة العنصرية .. وذلك نتيجة التلاعب العمدى بالمشاعر العنصرية من جانب جماعة تكون في العادة هي الجماعة المسيطرة..

(و/أو) نتيجة لنمو منظومة اعتقادية كقوة مستقلة خارج المصالح المادية بمعناها الضيق. ثانيًا، تبلور فكرة أن إعاقة تبلور طبقة تتم من خلال القيود على قدرتها على التنظيم أو الدفاع عن مصالحها الجمعية" (Phimister 1974: 42).

وقد لخصت مجلة "مرآة البانتو" Bantu Mirror الأسبوعية عملية القمع الطبقي هذه بشكل ملموس وعملي، حينما جاء في مقال بأحد أعدادها عام ١٩٣٦ أنه "سيستمر لبعض الوقت - وربما كان وقتاً طويلاً بما فيه الكفاية - فرض بعض القيود على الحقوق السياسية للأفارقة، تلك القيود التي لا تفرض على الأوربيين بسبب فهمهم وتقديرهم الكاملين للطرق الديمقراطية" (Phimister 1988:199).

وقد أوضح تقرير كبير المفوضين عن عام ١٩٢٩ الصلة المحتملة بين النقابات وكل من الجمعيات والاتحادات والروابط، واضطر إلى أن يشير إلى جذور ذلك في أوضاع سوق العمل في جنوب أفريقيا حيث قال: "إن مشكلات اتحاد جنوب أفريقيا، وخاصة تلك المتعلقة بمجال العمل، كان لها أصدائها في هذه المستعمرة، وخاصة فيما يتعلق بتكوين الجمعيات والاتحادات، وكذا معظم محاولات الانشقاق الديني. وقد أصبح لنقابة عمال الصناعة والتجارة ICU مندوبوها الناشطون في نشر السخط وسط العمال المحليين في المراكز الصناعية" (CNC Report 1929:10).

وبدأ القمع بقيادة نقابة عمال الصناعة والتجارة في محاولة لإحباط تنظيم الطبقة العاملة السوداء، حيث طُلب ممن يتولى منهم مواقع في الخدمة المدنية الاختيار بين ترك النقابة أو الاستقالة من وظائفهم. أما محاولات التنظيم الحر لعمال المناجم والفلاحين فلم تكن مثمرة، إذ يشير "قمستر" إلى أن النقابة سرعان ما هزمت وطردت من مجتمعات المناجم الموضوعة تحت الرقابة الصارمة، وعندما حاولت النقابة أن تمد نشاطها إلى الريف حذر على قادتها دخول المعازل. وخلال الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٣٠ تم تنظيم فرع للنقابة بالقرب من "كادوما"، وقام بتأسيسه "جمعية نياز الند للدفن".

ونتيجة لهذا تجمع "حشد كبير جدًا من السكان الوطنيين" يوم الأول من يونيو ١٩٣٠ في مجمع "كام أند موتور" للاستماع إلى قادة الجمعية وهم يشرحون أسباب تأييدهم لنقابة عمال الصناعة والتجارة. فعضويتها مفتوحة لكل القبائل، ورسوم الانضمام إليها خمسة شلنات مع اشتراك شهرى نصف كراون، "وإذا ترك الأمر للمستثمرين فإن شيئاً لن يتم صنعه لمصلحة العمال .. بينما نقابة عمال الصناعة والتجارة تضمن لعمال المناجم من السود تعويضاً مناسباً عن الإصابات التى يرجح أن تلحق بهم خلال عملهم" (CNC Report 1930:201).

لم تعد السلطات الاستعمارية- منذ العشرينيات- تتجاهل أنشطة جمعيات أو روابط الدفن. فهي من ناحية يمكن أن تستخدم كأداة لتفتيت الوعي العمالى إزاء قضايا العمل، ومن ناحية أخرى كانت هناك الخشية المستمرة من دورها فى تجميع العمال، وقد كان هذا التناقض محل جدل داخل السلطات بشأن مسألة وجود جمعيات الدفن؛ خاصة وأن الاحتمال الأول كان هو السائد خلال العقد الثانى وحتى أوائل العشرينيات، بينما كان الاحتمال الثانى هو السمة الغالبة فى أواخر العشرينيات مروراً بالثلاثينيات وحتى فى الأربعينيات.

وقد اتسمت الأربعينيات باختلاف واضح بين النزعة النقابية وجمعيات الدفن. غير أن الأمر لم يصل إلى حد أن تستبعد هذه الجمعيات الأعضاء النقابيين، والعكس بالعكس. كانت النقابات تنتقل سريعاً صوب محاولة تغيير العلاقات الاجتماعية فى إطار البنى القائمة، وهو ما تجلّى فى الإضراب العام الذى وقع عام ١٩٤٨. أما جمعيات الدفن فقد اهتمت أساساً بالتكيفات الاجتماعية.

وأمكن تعريف جمعيات الدفن منذ الأربعينيات كمنظمات للخدمة الاجتماعية المتبادلة بشكل أساسى، حيث توفر التأمين الاجتماعى لأعضائها بغض النظر عن موقعهم الطبقي فى المجتمع الحضرى. ويشهد انتشارها الواسع خلال الأربعينيات بمدى تزايد الحاجة إلى هذه الخدمات داخل الجماعة الحضرية السوداء. وجاء تشكيل "الجمعية الوطنية الأفريقية للدفن" كمظلة لتكوين عدد كبير من الجمعيات.

وقد تأسست في الأول من أبريل عام ١٩٤٤ لتحقيق الأهداف التالية: -

"تتمثل الأهداف التي قامت من أجلها الجمعية في مساعدة أعضاء كل جمعية منتسبة لها وتدفع اشتراكاً شهرياً قدره شلنان وستة بنسات، فيما يلي:

(أ) تتحمل الجمعية نفقات الجنازة، مثل توفير "النعش" ونقل الجثمان فقط. وليست الجمعية مسئولة عن رعاية أسرة المتوفى أو من كان يعولهم.

(ب) حينما يتوفى عضو في إحدى الجمعيات ينبغي على رئيسها أو سكرتيرها إبلاغ الجمعية الوطنية الأفريقية بذلك وموافاتها ببطاقة عضويته، ويعقد على الفور اجتماع خاص للجنة الجمعية للتأكد من أن المتوفى عضو كامل العضوية ويؤدي واجباته".

وتشدد النقطة الثالثة من لائحة الجمعية على أنها ليست هيئة سياسية، وإنما هيئة تسعى إلى تعميق التعاون والفهم المتبادل بين جميع القبائل والأعراق. وبدأ يلوح هناك تغير ملحوظ في التركيبة الطبقية لهذه الجمعيات؛ فرغم أن الأغلبية الساحقة في العضوية ظلت للطبقة العاملة، كان هناك تمثيل ملحوظ للطبقة المتوسطة السوداء الناشئة، وهي تتشكل من الأفراد ميسوري الحال نسبياً.

جاء في مقالة أعدتها لجنة النشر في "اتحاد جمعيات الرفاه الأفريقية" في روديسيا الجنوبية، ونشرتها "كرونیکل" Chronicle بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٤ أن وجود هذه الطبقة أصبح ملموساً وسط الأفارقة. وجاء في الجزء الختامي من المقال أن هناك هدفاً آخر لا يقل أهمية لحركة هذه الجمعيات، ألا وهو تقليل الإحباط والمرارة المترابدين وسط الأفارقة الأفضل حالاً إزاء "إنكارنا لكثير من فوائد التقدم الذي أحرزوه". وتمضى المقالة قدماً لتقول في لغة على النمط الليبرالي: "يجب ألا يكون هناك أى قصور في فهم أن هذا الشعور ينمو بمعدل يندر بالخطر وسط تلك الطبقة من الأفارقة التي يعتبر تعاونها ونواياها الحسنة مطلوبين بإلحاح لتذليل الصعاب الهائلة التي تعترض طريق جهودنا لإنجاح اتحادنا".

وقد حازت "هذه الطبقة من الأفارقة" على قيادة "الجمعية الوطنية الأفريقية للدفن"، ولكنها لم تتولى بالضرورة قيادة الجمعيات الفرعية المنتسبة لها، حيث تكونت القيادة الأخيرة من عناصر من الطبقة العاملة بشكل أساسي. وفي حقيقة الأمر أن وجود "الطبقة المتوسطة" السوداء في قيادة الجمعية، أو التصويت لصالح توليها هذه القيادة، لم يكن ينظر إليه كخطر على مصالح الطبقة العاملة. وقد استمر هذا الاتجاه حتى في فترة ما بعد الاستقلال.

وهناك حقيقة هامة أخرى، وهي اشتراك الأفراد النشطاء اجتماعيًا في هذه الحركة، سواء أكانوا عمالاً أم لا. وكانت العضوية الغالبة على الحركة من الجماعة الحضرية السوداء، سواء كانت الجمعية صغيرة من عشرة أعضاء أو كبيرة تصل عضويتها ستمائة عضو. وقامت هذه الجمعيات بتطوير ثقافة مدنية أساسها مساعدة النفس، وذلك في تناقض حاد مع فكرة المستوطنين عن "رعاية" الضحايا — (Magonya, Mashanda - Shopo, Masuko 1987a:19-20).

وجاء الاستقلال السياسي مع عام ١٩٨٠ ومن ثم جرى تخفيف قبضة السلطات على الحركة والقيود التي فرضتها النظم الاستعمارية السابقة. فبدأت جمعيات الدفن في توسيع نطاق عملها ليشمل شراء الأسهم والاستثمار في تعاونيات .. إلخ. وربما يرجع أصل هذه الاستراتيجيات إلى طبيعة قيادة التنظيمات المختلفة، والتي تتراوح بين منظمي الأعمال والعمال اليدويين.. ولكن وجود هذه الجمعيات في صورتها وهيكلها الأصلية (وقاعدتها وسط الطبقة العاملة) وانتشارها غير المسبوق منذ الاستقلال.. يكشف عن تكون الشروط الضرورية التي شكلت قاعدة ظهورها في العقد الثاني من هذا القرن.

صندوق الاستهلاك الاجتماعي واستراتيجيات التأمين الذاتي:

(أ) صندوق الاستهلاك الاجتماعي:

يبدو أن الحاجة المبدئية الأولى لقيام جمعيات الدفن قد توازت مع الحاجة إلى الترويج. "إذ إن شكل وربما غرض جمعيات الدفن قد تأثرا بفرق رقص بنى

Beni التي ازدهرت في شرق وسط أفريقيا في هذا الوقت" (Boeder 1982). ومن ثم فقد كانت في المقام الأول والأخير تعاونية للترويج حينما لم تتمثل فيها ازدواجية المشهد.

جسدت فرق الرقص بعض الأفكار الجوهرية عن التعاون من أجل "الخير العام"، وإن كانت تختص في هذه الحالة بالترويج. وإذا كان لفريق الرقص بنيته التنظيمية فإنها البنية التي يشارك فيها كل فرد بصرف النظر عن مكانته.

وقد أثرت بعض هذه المبادئ على عمل جمعيات الدفن، حيث حافظ كل الجمعيات الأولى على شكل ما من البنية الهرمية، ولكن كانت هناك مساواة كاملة بين الجميع في المساهمة في نفقات دفن المتوفى والعناية بالمريض ودفع الرسوم والغرامات واستضافة الوافدين الجدد.

ولم يمر وقت طويل حتى ثارت العراقيل البيروقراطية من جانب الموظفين المستوطنين في وجه جمعيات بريئة مثل جمعيات الرقص. وبعد أن اطلع "بويدر" Boeder على الأرشيفات الوطنية "بورودالي" (هراري) وجد أن سكرتير "غرفة المناجم الروديسية" نجح عام ١٩٢٢ في إقناع كبير المفوضين ("مسيئلي") بضرورة إسداء النصح لمدير مجمع المناجم بعدم تشجيع فرق الرقص لأن اللجان المشكلة لجمع النقود لأعضاء الفريق تشكل أساساً محتملاً للحركة العمالية.

هذا على الرغم من أن "مسيئلي" قد أكد "غرفة المناجم" أن لا علاقة مطلقاً بين فرق الرقص والحركة النقابية وأنه ليس من المفيد التضيق على عضوية مثل هذه التنظيمات.

يتضح مما سبق أن موظفي الدولة الاستيطانية والمديرين الرأسماليين كانوا على درجة عالية من الحيرة والانقسام في نظرتهم لجمعيات الرقص. فقد كانت هناك - كما سبق القول - إمكانية لأن تصبح أدوات لتقسيم الوعي العمالي، وكذا بالمقابل إمكانية أن تلعب دوراً في تجميع العمال.

وكان واضحًا أنها تقدم نوعًا من التنظيم الناشئ من أسفل في ظل الشروط الاجتماعية السائدة في المجمعات، كما قللت الشعور بالاغتراب. وكما لاحظ "بويدر" فإن هذه الجمعيات "ساعدت أيضًا العمال الوافدين في التكيف مع البيئة الاجتماعية الجديدة عليهم في المناطق الحضرية، وجعلتهم على صلة بمواطنهم، وعملت كوسطاء بينهم ومستخدميهم والموظفين المدنيين، فقد شكل المالايون منهم الكثير من مختلف أنواع الجمعيات الطوعية؛ شملت فرق كرة القدم، ونوادي الطعام والشراب، وجمعيات الرعاية للسود، والكنائس المستقلة وفرق الرقص" (Boeder 1982).

هذا وقد وفرت جمعيات الدفن بعض الوسائل الأساسية جدًا للتواصل الاجتماعي العضوي بين العمال و"مواطنهم" المنتشرة في جميع أنحاء أفريقيا الجنوبية والاستوائية .

ولم يكن ما يعرف بـ "القبلية" منتجًا طبيعيًا وإنما نتيجة لحزمة خاصة جدًا من الظروف التاريخية والبنوية التي خلقها الاختراق الرأسمالي للإقليم وتقسيمه بين الإمبراطوريات المتصارعة، البريطانية والألمانية والبلجيكية والفرنسية والبرتغالية، وهو ما أدى إلى بلورة ما يفهمه الأنثروبولوجيون الاجتماعيون الآن "بالقبلية" أو العرقية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم استخدام مفهوم "القبلية" على نحو مكثف، وكأداة تستخدمها السلطات الاستعمارية لتحقيق التقسيم الاجتماعي بين السكان. وربما حفز على انتهاج هذا المسلك زيادة الأوضاع الاقتصادية للعمال سوءًا، وارتفاع وعيهم السياسي، وتطور مهاراتهم التنظيمية. وفي فترات أخرى حينما رجحت كفة العمل المنظم انتقل الرأسماليون من محاولة إخضاع العمل ككل إلى إخضاع العمال (Cohen 1987: 252).

وبذلت الجهود خلال هذه الفترة لإيجاد مزيد من فرص العمل للسكان المحليين (Masuko 1987: 320) فوجدت البطالة بشكل ظاهر جنبًا إلى جنب القوة

العاملة الموظفة، وهى الظاهرة التى ترجع بشكل مباشر إلى انخفاض القيمة السوقية لقوة العمل. واضطر العاطلون الذين كانوا فى أمس الحاجة للنقود بفعل الشروط الاجتماعية-الاقتصادية السائدة، إلى دعم رأس المال دون وعى منهم، وذلك بالعمل مقابل أجور تقل عن التكاليف الضرورية لإعادة إنتاجهم. وهو ما خلق بيئة مواتية لتواصل عملية التراكم الرأسمالى، والانخفاض المطرد للأجور الحقيقية للعمال الحضريين، ومن ثم انخفاض قدرتهم على الاستهلاك الاجتماعى.

ومع ذلك فلم تؤدِ هذه الظاهرة غير المرغوبة إلى قطع العلاقة بين العاطلين والمشتغلين فى المجتمع فبالنسبة للعاطلين كان يتم إيوأؤهم وإطعامهم وكساؤهم بواسطة أقاربهم العاملين الذين يضحون بجزء من أجورهم الضعيفة أصلاً. ومعنى ذلك إعادة توزيع دخول العمال المشتغلين على مجموعتى الأقارب غير المتساوين (اقتصادياً)، ومن ثم تقليل قدرة الاستهلاك الاجتماعى إلى أدنى حد عند العامل المشتغل وأسرته المباشرة.

ومن ثم فإن جمعيات الدفن قد نشأت بهذا الشكل أو ذاك فى فترة من تطور الرأسمالية للنضال ضد القوة الأنانية لرأس المال وحماية قدرة أعضائها على الاستهلاك الاجتماعى، ولذا فهى تمثل صورة للنضال الجماعى للجماهير العاملة لإدخال هذا الجزء من القيمة المتناقصة فى الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة، وهو ما يمكن من توسيع المكون "التاريخى المعنوى" لقيمة قوة العمل. ويمثل ذلك على المستوى الجماعى صورة لصندوق الاستهلاك الاجتماعى للعمال فى ظل الرأسمالية.

(ب) استراتيجيات التأمين الذاتى:

نشأت حركة جمعيات الدفن وازدهرت عبر التضامن والتعاون بين العمال الحضريين الأفارقة الذين أخذوا يدركون عدم قيام الدولة بأى دور لرعايتهم. لقد

نظر المسئولون البيض إلى الأفريقى على أنه قاطن مؤقت، وجد فى المدينة لخدمة مصالح البيض فقط، وحسبما نُقل عن "هوجن": "إن الوطنى هو مجرد زائر فى مدننا البيضاء لمساعدة من يعيشون فيها، ويجب ألا يسمح لوطنى آخر بالتواجد فى المدينة ما لم يكن هناك عمل يقوم به لصالح البيض" (Southern Rhodesia, Debates in the Legislative Assembly 1935: 582-9)

وقد ازدادت الهجرة الريفية إلى الحضر بشكل سريع خلال الثلاثينيات وحيث ازدادت الظروف الاجتماعية للأفارقة سوءًا. إذ إن عدد الباحثين عن عمل تجاوز بكثير فرص العمل المتاحة، وتفاقت مشكلات السكن والبطالة مما أدى إلى تكثيف الحاجة لدعم العشيرة والقبيلة.

ولم يتوان الأفارقة سكان الحضر عن التعاون لتلبية "احتياجاتهم" فبدعوا منذ العشرينيات والثلاثينيات ينشئون فى معظم المدن الكينية "روابط" قبلية، نظرت إليها الإدارة الاستعمارية على أنها شكل الأمن الاجتماعى عند الأفارقة. وعملت هذه الروابط أو الجمعيات التطوعية على تلبية الكثير من احتياجات أعضائها كجماعة عشائرية، وشكلت حلقة وصل بين طريقتى الحياة فى المدينة والريف. ووصف "تاماركان" الطريقة التى أقام بها الكيكويو، الليو والأبالوهيا فى ناكورو شبكة من الجمعيات القبلية لحماية مصالحهم، ومعنويات زوجاتهم. وكان السكان البيض فى الحضر الذين يخشون من تزايد عدد السكان الأفارقة فى البلدات والمدن، قد بدعوا يفرضون بعض التدابير للحفاظ على النظام وحماية أنفسهم، وكانت الفكرة الأساسية وراء هذه التدابير أن الأفارقة لا ينتمون إلى هذه البلدات، ومن ثم فالإجراءات التى اتخذت استهدفت التحكم فى التشرّد والجناح والدعارة.

وبعد الاستقلال كان لابد أن يزداد الاهتمام بالتأمين على الحياة ضد الموت. فإلى أى حد ذهب "قانون التأمين" فى زيمبابوى فيما يتعلق بالتشريع لتأمين كافٍ وسليم؟ ولاشك أن تقديم المزيد من الأدبيات الوصفية للبيئة الصناعية التاريخية، التى جاء معها تكوين جمعيات الرقص ونوادى الطعام وأخيرًا جمعيات الدفن، لن

يساعد كثيرا الباحث المهتم بدراسة الحقائق الاجتماعية-الاقتصادية في زيمبابوي عام ١٩٩١. ويتأكد هذا من خلال التقرير السنوي الذي أعده مدير المكتب الطبي عن الحالة الصحية في "بولوايو" عام ١٩٤٦ والذي اتسم بالتفصيل والدقة، وقد جاء فيه: "تمضى عملية التصنيع في المدينة بسرعة كبيرة قد لا يشعر بها الكثيرون، وبالرغم من أن التسهيلات السكنية المؤقتة التي وفرها "المجلس" قد لبّت الكثير من الاحتياجات العاجلة فإنه لم يتم حل المشكلة في مجملها إلا بصورة جزئية. فمازال السكان الوطنيون يعيشون بجوار أماكن عملهم في أكواخ من مختلف الأصناف. كما تنشأ قرى غير مرخصة وبلا مرافق في أماكن مختلفة من المناطق المجاورة للمدينة. ولا يحبذ كثير من هؤلاء السكان الوطنيين مغادرة أكواخهم وأسرهم للإقامة في العنابر المنعزلة المؤقتة التي أقامتها البلدية، وسوف يكون من غير المنطقي تمامًا إلقاء اللوم عليهم".

ونظرًا لعدم وجود سياسة عملية تتناول العلاقة بين الدولة والأسرة (سواء قبل الاستقلال أو بعده)، وخاصة فيما يتعلق بإعادة إنتاج العمل، فإن استراتيجيات تدبير الموارد اللازمة لصندوق الاستهلاك الاجتماعي العام كانت موكولة لجمعيات الدفن التي استخدمت الأساليب التالية لتكوين رأس المال الاجتماعي:

(أ) رسوم الانضمام لجمعيات الدفن: وهي الرسوم التي تدفع مرة واحدة في حياة العضو. وتقوم الجمعية باستخدام هذه الرسوم في تغطية النفقات النثرية الصغيرة (مثل الأدوات المكتبية) وفي حالة عودة العامل نهائياً إلى قريته- أو وفاته- لا ترد هذه الرسوم للعضو. ولم تكن هناك بشكل عام آلية لنقل رسوم انضمام العضو من جمعية إلى أخرى.

(ب) رسوم الاشتراك: وهي رسوم تسدد على أساس شهري، ولم تكن- بشكل عام- تفرض كنسبة مئوية ثابتة من دخل العامل. ويعتبر رسم الاشتراك صورة "لبوليصة التأمين على الحياة" بالنسبة للعضو. ويتم تغطية نفقات الجنازة من رصيد الاشتراكات. وفي حالة تغيير العضو

لمحل إقامته لأي سبب من الأسباب يعاد إليه رصيد اشتراكاته المدفوعة دون فائدة. وبالإضافة إلى تدبير مصروفات الجنازات، كثيرًا ما تستخدم جمعيات الدفن رصيد اشتراكات الأعضاء كصندوق غير رسمي للتأمين ضد البطالة، بل يمكن استخدامها أيضًا في حالة مرض العضو.

(ج) الفوائد: تودع رسوم العضوية والاشتراكات عادة في صناديق ادخار البريد أو جمعيات البناء، ولا تودع في البنوك التجارية، وتشكل الفائدة المتحققة على هذه المدخرات الجماعية الرأسمال العامل الوحيد للجمعية والذي تستخدمه في تقديم الخدمات للأعضاء وأسرهم.

(د) الغرامات: تفرض بعض جمعيات الدفن غرامات على الأعضاء الذين لا يحضرون اجتماعاتها وغير ذلك من بعض صور السلوك الأخرى. ويستخدم الرصيد المتحقق من تحصيل هذه الغرامات في الإنفاق على احتفالات الميلاد التي تقام للعضوية.

وهناك بالطبع تنوعات متعددة لأسلوب الجمعيات في تكوين رأسمالها الاجتماعي وإنفاقها على أنشطتها. فمن بين الأشكال الخاصة: شراء بعض الجمعيات للأسهم أو الاستثمار في بعض المشروعات الإنتاجية.

نتساءل عن مدى التحسن الذي طرأ على نوعية حياة العامل الزيمبابوي؟ ومن الممكن إلقاء بعض الضوء على ظروف حياة العمال الزيمبابويين، انطلاقًا من تحليل جمعيات الدفن في الثمانينيات وما بعدها.

جمعيات الدفن في الثمانينيات وما بعدها:

إذا كان من الممكن النظر إيجابيًا إلى انتشار جمعيات الدفن في فترة ما بعد الاستقلال باعتباره مظهرًا للاحتفاء بروح الاعتماد الذاتي، فإنه يعتبر من ناحية أخرى مؤشرًا ماديًا مهمًا على مدى تعمق الشعور بعدم الأمن الاجتماعي (Magonya, Mashanda - Shopo, Masuko 1988a:4).

كتب "شيفرد زفوروفرا" S.Zvorufura في عمود له في "الكرونيل" بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٨٧ أن "الترتيبات الفردية (من أجل دفن كريم) عادة ما تتم من خلال بوليصة تأمين على الحياة أو ما أشبهه. غير أن كل من تعامل مع شركات التأمين يشهد بأن هذه الشركات لا تدفع المبالغ المستحقة حال حدوث الوفاة". فهذه المبالغ تدفع عادة للورثة بعد الدفن بوقت طويل، بينما يتم دفع نفقات الجنازة فوراً من خلال تبرعات الأقارب والأصدقاء. وهنا يظهر دور جمعيات الدفن. "ويبدو لنا من العدد الكبير لهذه التنظيمات التي تنتشر في الأحياء الغربية من "بولوايو" أن معظم أهاليها يفضلون التعامل من خلال جمعيات الدفن هذه".

هل يمكن لنا في النهاية أن نستنتج أن انتشار جمعيات الدفن في فترة ما بعد الاستقلال هو من ثمار انطلاق المبادرات الشعبية أم روح الاعتماد على الذات؟ ورغم أن كلاً من هذين الشرطين يمكن أن يكون مناسباً لتفسير زيادة هذه الجمعيات بعد عام ١٩٨٠ إلا أننا نظل بحاجة إلى المضي لأبعد من هذا الفهم التبسيطي للواقع.

إن إنجاز الاستقلال وما جاء معه من تعزيز الحريات والحقوق السياسية-ومن ثم تقليل القيود على المبادرات الشعبية والفردية- قد أعطى دفعة كبيرة للمطالبة بالأمن الاجتماعي. والسؤال هو: ما هي الضروريات المادية لحياة العامل الزيمبابوي؟ ففي هذا المجتمع، حيث يظل "البقاء للأقوى" هو القاعدة، تعيش معظم الأسر على أجر واحد أو أكثر من أعضائها المتكسبين. وتمثل الأجور- أياً كانت- مظلة لحماية الأسر من مخاطر العوز. ولذا فإن الأجور تمثل المصدر الرئيسي لتلبية الاحتياجات المادية اللازمة لحياة العامل. ولكن "باتسون" Batson يشير في نظريته عن "الشبكات الأربع"، إلى أن هناك فجوات وثقوباً كبيرة في هذه الشبكة حيث لا تغطي مخاطر البطالة والموت والمرض وكثيراً من الكوارث التي تحيق بمعظم الأسر من وقت لآخر.

وهناك شبكة ثانية تعمل تحت الشبكة الأولى، ألا وهي شبكة الملكية. فإذا كانت الدخول لا تكفى يمكن للأسر أن تكمل متطلبات عيشها بالاعتماد على المدخرات، إن كانت لديها مثل هذه المدخرات. والقصور الذى تتسم به هذه الشبكة أن صعوبة تعويضها أكبر من الأولى (Batson 1943:86). وهناك شبكة ثالثة هى شبكة الأسرة. فإذا لم تكن هناك أجور أو مدخرات يقع العبء على موارد الأقارب. وتعد الشبكة الثالثة هى الأضعف (Batson 1943:86).

ومع أخذ الشبكات السابق ذكرها فى الاعتبار فهل يمكن للمرء الحديث عن المفاضلة بين روح الاعتماد على الذات أو التعاضد الشعبى البسيط؟ ففى حقيقة الأمر لا يمكن فصل هذه الشبكات عن بعضها البعض، إذ إن كلاً منها تعمل على سد أوجه النقص فى الشبكات الأخرى. وبدلاً من اعتبار جمعيات الدفن شبكة رابعة، يجب النظر إليها على أنها تعنى أساساً ببناء وتجديد الشبكة الثانية (المدخرات). وهكذا مع تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر بعد عام ١٩٨٠ وكذا التدهور المستمر فى الأجور الحقيقية والزيادة المطلقة فى البطالة، تزايد العبء الواقع على موارد الأقارب. ويعد هذا من سمات فترة ما بعد الاستقلال.

إن حركة جمعيات الدفن تنمو بسرعة كبيرة، حيث توفر الأمن أو التأمين الاجتماعى للفقراء الذين يشكلون أغلبية السكان. ومن المهم أن نتفهم مغزى الجدل بين تكوين جمعيات الدفن بمعدلات غير مسبوقة وبين احتدام النقاش العام حول ضرورة قانون للتأمين الاجتماعى. وفى الحقيقة أن مشروع القانون الأخير يغطى الفرد فقط ولا يشمل الأسرة الممتدة. ولا تدفع المزايا إلا فى حالة بلوغ السن القانونية أو عجز المؤمن عليه أو وفاته أو هجرته.

وقد أوضح "هال" Hall، من خلال مسح ميدانى أجرته "مدرسة العمل الاجتماعى" عام ١٩٨٥ عن جمعيات الدفن فى "هرارى"، أن إشباع الاحتياجات (من خلال هذه الجمعيات) يمكن "النظر إليه من زاوية تلبية الاحتياجات الظاهرة أو المباشرة والعملية، مثل الأمن المالى والترتيبات العملية فى مواجهة الوفاة

والمرض، وكذا الاحتياجات "الكامنة" أو غير المباشرة والشخصية مثل الإحساس "بالانتماء" والهوية الاجتماعية الذي تمنحه عضوية الجمعية، وربما كان من أهم أسباب النجاح الظاهر لجمعيات الدفن حقيقة قدرتها على التعامل مع كلا الجانبين من الاحتياجات الإنسانية (School of Social Work Report 1985:48)

بيد أن محاولة حركة جمعية الدفن تجديد أو إصلاح الشبكة الثانية (الملكية أو المدخرات) تتعرض لتهديد مستمر بفعل الآثار السلبية للتضخم والبطالة وهشاشة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، والتي لا تترك للادخار سوى النزر القليل أو لا شئ على الإطلاق.

ومن ثم تنمو الحاجة للتأمين الاجتماعي بسرعة أكبر من أى وقت، ولذا تزايدت الدعوة لتشجيع السكان على الالتحاق بهذه الجمعيات ومطالبة الحكومة بأن تتولى دفع اشتراكات العاطلين فى هذه الجمعيات (School of Social Work Report 1985: 48).

وكان للتدهور المتزايد فى معدلات الدخل والادخار أثره المباشر على انتظام دفع الاشتراكات الشهرية فى جمعيات الدفن. لذا تبذل هذه الجمعيات مساعى مختلفة لمواجهة انخفاض موارد الأعضاء، مثل الإيرادات المتحققة من استثمار بعض الموارد المالية فى مشروعات إنتاجية كالتعاونيات، بل قد يتم شراء أسهم فى الشركات الكبرى، كما تشارك بعض الجمعيات فى أنشطة "توادرى الليونز" وغيرها.

بيد أنه من الواجب فى فترة ما بعد الاستقلال أن تكتمل جهود جمعيات الدفن لتحقيق التأمين الاجتماعى ببرامج تأمين اجتماعية حكومية. إن الذى لم يتحقق بعد على مستوى صناعة السياسة هو تطبيق أساليب أو مناهج لإزالة الأسباب الأساسية للفقر. فما لم يدرك صناع السياسة ضرورة توجيه موارد كافية لتأمين العمال ضد الآثار السيئة لمنظومة الإنتاج غير الكفوء، وهدر الموارد البشرية، والنقص الفادح فى الخدمات الاجتماعية؛ فإن الجماهير الزيمبابوية ستظل مجبرة على الاعتقاد الخاطئ بأن البطالة هى السبب الأساسى للفقر.

خاتمة:

كان نشوء سوق العمل الداخلية عاملاً حاسماً في تطور الرأسمالية في زيمبابوي المستعمرة. ولقد صيغت أو طبقت السياسات الرامية لتحقيق هذه الغاية في العقد الأول من القرن العشرين. وبوعى كان يتم حساب وتقدير تكاليف ومزايا الأساليب المختلفة المتبعة، كل منها في مواجهة الآخر. لذا كان يتم تحبيذ اجتذاب أو توظيف العمالة الخارجية خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، وفي مقابل ذلك كان لعملية إخضاع الأنشطة الريفية لقوى السوق نتائجها المخططة خلال الأربعينيات والخمسينيات، وذلك عندما تم الإفصاح عن الحاجة إلى التحول صوب تشغيل العمال المحليين الذين غزوا سوق العمل بأعداد كبيرة.

ويلاحظ أنه مع نمو سوق العمل المحلية تكونت بيئة جديدة لا تتسجم مع القيم التاريخية الاجتماعية - الاقتصادية والأخلاقية للعمال الأفارقة. حيث اختزل الآخرون إلى مجرد أدوات بشرية لا قيمة تاريخية أو معنوية لها، أو باختصار لا ثقافة لها. ومن ناحية أخرى كان هذا - ولا يزال - شرطاً ضرورياً لتطور الرأسمالية، ومن ثم إعادة إنتاج الأساليب البرجوازية في الإدارة، بل البرجوازية ذاتها كطبقة.

وبعد أن تم إدماج العمال الأفارقة في هذه البيئة غير الإنسانية، كان لابد أن تأتي الاستجابة الرئيسية لهؤلاء العمال في صورة جماعات منظمة. وكانت جمعيات الدفن واحدة من الصور المبكرة لهذا الرد العمالي على عملية نزع الطابع الثقافي عن العمال الأفارقة. ويمكن إدراك نوع نظرة السلطات الاستعمارية لهذه الجمعيات من حقيقة اشتراط تسجيلها وفق قانون جمعيات الزمالة.

وهكذا تشكل ما يشبه صندوقاً للاستهلاك الاجتماعي، ليمثل شبكة مادية لحماية العمال الأفارقة ضد الانتهاك المطرد لإنسانيتهم. ويشير الانتشار الكبير

لجمعية الدفن منذ عام ١٩٨٠ إلى مدى حاجة العمال إلى الأمن أو التأمين الاجتماعي، إذ إن الطابع الرأسمالي للتعامل مع قوة العمل وطبيعة سوق العمل - بالتالي - لم يحدث عليها أى تغير. يكفي القول إن الجمع بين الحريات السياسية والممارسات الاقتصادية الرأسمالية المستمرة قد عمق من الشعور بانعدام الأمن الاجتماعي وسط البروليتاريا الزيمبابوية حيث مازال العمال يدعمون كلاً من الدولة ورأس المال.

ملاحظات:

(١) تشكل الفريق البحثي بالمعهد الزيمبابوي لدراسات التنمية ZIDS عام ١٩٨٦ وضم أول الأمر أربعة باحثين هم: ماشندا شوبو، سفيثيسو ماجونيا، هيربرت ندورو، لويس ماسوكو (T.D. Mashanda - Shopo, S. Magonya, H. Nodoro, and L. Masuko). ولم يستمر من الفريق في المعهد سوى: ماشندا - شوبو، وماسوكو.

(٢) لم تعط أطروحة "أندريه جوندرو فرانك" و"مارتا فوينته" بشأن الحركات الاجتماعية نتيجة مثمرة بسبب قيامها على نزعة معادية للجدل والمادية التاريخية. غير أنه من خلال تغطية هذا القصور بعبارات ومفاهيم مصوغة بحذق يمكن للباحث أن يصاب بالتشوش. ولتوضيح ما نقول نشير إلى أن الحركات الاجتماعية تصنع تاريخها الخاص، ولكنها لا تصنعه بالضبط كما تحب، وإنما تحت تأثير ظروف تواجهها بشكل مباشر منتقلة إليها من الماضي. وهي تمثل بهذا عملية تاريخية. بينما نجد الكاتبين يشيران لدى شرح مقولتهما رقم (٣) ("الحركات الاجتماعية دورية") إلى أن: "الحركات الاجتماعية دورية بمعنىين. أولاً؛ أنها تستجيب للظروف التي تتغير نتيجة لتقلبات أو دوائر سياسية -

اجتماعية وربما أيديولوجية أيضًا. ثانيًا؛ تميل الحركات الاجتماعية لأن تكون دورية بسبب أن هذه الحركات تعبئ الناس في سياق تلك الظروف التي هي نفسها دورية" (Andre, and Marta, Ifda Dossier No.63,p.31)

(٣) تصر مدرسة الفكر التفاضلي على إعطاء الأولوية المطلقة لنمط الإنتاج. ومن ثم فإن خطابها العام يقدم كمنظومة من التفاضلات المضللة لا ترتبط فيها المفاهيم بالعلاقات المحلية القائمة وإنما تربط بواسطة روابط ضمنية وعمدية يدخل فيها الكثير من الرأي والعادة.

هذا وقد كتب "إنجلز" Engels خطابًا إلى "بورجينس" W.Borgins عام ١٨٩٤ أوضح فيه من خلال تحليله المتماسك للروابط الداخلية في المجتمع الإنساني حدود هذه المدرسة الفكرية حين قال: "إن التطور السياسي والقانوني والفلسفي والديني والأدبي والفني .. إلخ ينبني على التطور الاقتصادي. ولكنها جميعًا تكون استجابة لبعضها البعض، ولأساسها الاقتصادي أيضًا. ومن ثم فإن الوضع الاقتصادي ليس هو السبب الفعال الوحيد بينما يظل كل ماعداه سلبيًا. وإنما هناك تفاعل يتم على أساس من الضرورة الاقتصادية، وبه تؤكد نفسها دائمًا في النهاية".

المراجع

Africans and Freehold Title, reprinted from the Chronicle 614/54 by Rhodesian Printing and Publishing Company, Bulawayo.

Allen, D, L, et al., 1975, La vie tendre et cruelle des animaux sauvages, Paris, 383p.

Anderson, Charles, 1974, The Political Economy of Social Class, Prentice Hall, New Jersey.

Batson, Edward, 1943, Towards Social Security: Collected Papers on the Social Services, Progress Printing, Cape Town.

Benjamin, B, and J, H, Pollard, 1980, The Analysis of Mortality and Actuarial Statistics, Henerlann, London.

Bloch, M, (ed.), 1975, Marxist Analysis and Social Anthropology, ASA Studies.

Boeder, R, B, 1982, 'Malawi Burial Societies and Social Change in Zimbabwe', Journal of Contemporary African Studies, Vol. No.2, April, pp.339-348.

Boudon, Raymond, 1987, The Logic of Social Action and Introduction to Sociological Analysis, Routledge and Kegan Paul, London.

Brinton, Howard, H., 1931, Creative Workshop, Swarimore Lecture.

Chief Native Commissioners' (CNC) Report, 1922.-35.

Chimedza, Ruvimbo, 1986, 'Saving Together, Spending Together, Zimbabwe's Rival Savings Clubs', *The Corrier*, September-October, No. 99, pp. 75-77.

Clarke, O, G, 1974, 'Institutional Wage-Supply Determinants of Plantations Labour in Post-War Rhodesia', Department of Economics, University of Rhodesia.

Cohen, A, 1969, 'Political Anthropology: The Analysis of the Symbolism of Power Relations', MAN.

----, 1971, 'The Politics of Ritual Secrecy', MAN.

----, 1974, 'Two-Dimensional Man', *Death Property and the Ancestors*, Routledge and Kegan Paul, London.

---- (ed), 1974, *Urban Ethnicity*, Tavistock, London.

----, 1978, *Karl Marx's Theory of History, A Defence*, Clarendon Press, Oxford.

Cohen, Robin, 1987, *The New Helots: Migrants in the International Division of Labour*, Gower House, England.

Coleman, J, S, and C, G, Roseberg, 1964, *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Cooper, Frederick, 1983, *Struggle for the City Migrant Labour, Capital and the State in Urban Africa*, Sage, London.

Dewey, A, 1970, 'Ritual as a Mechanism for Urban Adaptation', MAN.

Duncan, D, 1973, 'The Wages and Labour Supply Position in European Agriculture', Rhodesian Journals of Economics, Vol. 7.

Dunham, Arthur, 1958, Community Welfare Organisation, Principles and Practices.

Engels to W, Burgess, 1894, in Selected Works, Vol. 3, pp 507.

Fagothey, Austin, Right and Reason, Ethnics in Theory and Practices, Oxford University Press and the Clarendon Press.

Freund, Bill, 1984, 'Labour and Labour History in Africa: A Review of the Literature', African Studies Review, Vol. 27, No.2, June.

Ghertz, C, 1975, The Interpretation of Cultures, Hutchinson, London.

Glazer, N, and D, Moynihan, (eds), 1975, Ethnicity: Theory and Experience, Harvard University Press, Cambridge Mass.

Gutkind, P, and P, Waterman, 1977, African Social Studies: A Radical Reader, Heinemann, London.

Hall, N, 'Even the Cost of Burying the Dead has Gone Up', 'Burial Societies in Harare'.

Hampson, Joe, 1985, 'Need We Worry About the Elderly in Zimbabwe?', Social Change and Development, No. I, pp. 5- 20.

'Health Facilities Among the Best in Hunyani', CZI Industrial Review, June, p.37.

Jacoby, Russel, 1981, Dialectic of Defeat: Contours of Western Marxism, Cambridge University Press, 1920.

Journal of Contemporary African Studies, 1982, Vol. I, No.2.

Kaseke, Edwin, 1988, 'Social Security in Zimbabwe', *Journal of Social Development in Africa*, Vol. 3, No. 1 pp. 5-20.

Kennedy, Dane, 1987, *Islands of White: Settler Society and Culture in Kenya and Southern Rhodesia, 1890-1939*, Duke University Press, Durham.

La Fontaine, J, (ed.), 1972, *The Interpretation of Ritual: Essay in H of A, I, Richards*, Tavistock Publications, UK.

Laig, Richard and M, Pigott, 1987, 'Meeting the Health and Housing Needs of Plantation Workers', *IDS Bulletin*, April, Vol. 18, No.2, pp. 23-30.

Leiman, Anthony, 1985, 'Formal/Informal Sector Articulation in the Zimbabwean Economy', *Journal of Contemporary African Studies*, October 1984/April 1985, Vol. 4, pp. 119-137.

Lopes, Carlos, 1987, *Guinea Bissau, From Liberation Struggle to Independence Statehood*.

Magonya, S, Mashanda-Shopo, T, D, and L, Masuko, 1986a, 1987a, 1988a, unpublished, *Zimbabwe Institute of Development Studies (ZIDS) Working Papers on Burial Society Movement*, Harare.

----, 1986b, Notes from oral interviews carried out in November 1986 and 1987, *Zimbabwe Institute of Development Studies*, Harare.

Magonya, Shipo, 1987, 'Political Economy of Housing the Urban Low Incomes Families', *VOICE*, February, Vol. No.1, pp. 24-25.

Mahachi, G., 1987, 'The Duma of South-Eastern Zimbabwe: A Preliminary Analysis of a Shona and Royal Burial Practice', *Zimbabwe Science News*, November/December, Vol. 21, Nos. 11/12, pp. 141-144.

Malaba, Luke, 1980, 'Supply, Control and Organisation of African Labour in Rhodesia', *Review of African Political Economy*(18), p. 7-28.

Mashanda-Shopo, T, D, 1976, Recorded oral interviews from September-November 1976, housed with Department of History, University of Zimbabwe and School of Social Work Archives.

Masuko, L, 1987, Vertical Branch Planning and Horizontal Territorial Planning: Review of the Approach, Problems and Distribution of Productive Forces, ZIDS Working Paper No. VI, Harare.

Mitchell, J, C, 1969, 'The Concept and Use of Social Networks', Manchester University Press for the Institute of Social Research Zambia.

Nidda, Ronald, 1985, 'The Poor in Mbare' ,*Social Change and Development*, No. 11, pp. 5-7.

Parkin, David, 1972, *Palm, Wine and Witnesses*, International Text Books, London.

----(ed.), 1975, *Town and Country*, International African Institute.
Pausewang, Siegfried, 1987, *Participation in Social Research; Experience in Rural Ethiopia*, DERAP Working Papers.

Phimister, Ian and C, Van Onselen, 1974, 'Studies in the History of African Labour Organisation in Rhodesia', *The Rhodesia Journal of Economics*.

----, 1979, 'The Political Economy of Tribal Animosity: A Case Study of the 1929 Bulawayo Location Faction Fight', *Journal of Southern African Studies*, Vol. 6, No.1, October.

Phimister, Ian, 1986, 'Discourse and the Discipline of Historical Context: Conservation and Ideas about Development in Southern Rhodesia 1930-1950', *Journal of Southern African Studies*, Vol. 12, No.2, April.

---, 1988, *An Economic and Social History of Zimbabwe 1890-1948: Capital Accumulation and Class Struggle* Longman, New York.

Porter, A, 1963, *Creoldom: A Study of the Development of Freetown Society*, Oxford University Press.

Report on the Urban Affairs Commission 1958, Government Printers, Salisbury 1988, (R, P, Plewman, Chairman).

Rolin, Henri, 1978, *Rolin's Rhodesia*, Bulawayo, Books of Rhodesia.

Ryndia, M, N, 1985, *Chernikov, Political Economy of Capitalism*, Institute of Social Studies, Progress Publishers, Moscow. 'Self-Reliance in Practice: A Study of Burial Societies in Zimbabwe', 1987, *Journal of Social Development in Africa*

Swartz, M, (ed.), 1969, *Local Level Politics and Cultural Perspectives*, University of London Press.

الفصل الثامن

الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر(*)

سعيد شيوخى

مقدمة:

يرجع اهتمامنا بدراسة الطبقة العاملة في الجزائر إلى سببين رئيسيين. ونقول في البداية أن تلك الدراسة تلقى الضوء حتمًا على أبعاد معينة للعلاقات الاجتماعية في الجزائر، كما تتضمن مناقشة حول أصول فئات الطبقة العاملة، وأعرافها وصورها، وعلاقتها بالمؤسسات التي تدعى الارتباط بها، أو تعرض عليها هذا الارتباط، وشبكة المعايير المؤسسية التي تحدد لغتها وسلوكها، وأيضًا الأشكال المتنوعة المصممة لتحفيزها أو إجبارها على العمل. أما المقاربات المؤهلة لشرح الظروف التي اندمج في ظلها العمال الأفراد في مجموعات، وتوضيح السياسات الإدارية التي استهدفت "تعبئة" الطبقة العاملة، وكشف الأبعاد المحددة لنضالات الطبقة العاملة وأيضًا مساهمتها في حركة العمل وفي الحياة عمومًا، وعلاقاتها بالأعضاء الآخرين في المجتمع، فهي المقاربات التي سوف تحدد في مشروع أكبر يتعلق بإدراك التاريخ المتطور للعلاقات الاجتماعية المتبادلة في الجزائر.

ثانيًا، يفتح تحليل ظاهرة الطبقة العاملة الطريق لدراسة قدرة هذه الطبقة على العمل الجماعي، ومدى استقلال مبادراتها عن الدولة أيضًا. والنقطة التي نوليها عنايتنا بشكل خاص هنا، هي قياس الدرجة التي قللت بها احتجاجات

(*) ترجمة: عزة خليل

وصراعات الطبقة العاملة من هيمنة الدولة وحجمت ميولها الاستبدادية. ونثير هنا سؤالاً محدداً حول ما إذا كانت أنشطة الطبقة العاملة في ذاتها قد أسهمت في توجه النظام الاجتماعي إلى الديمقراطية؟، أو على العكس؛ كان ظهور المزاج الديمقراطي في الجزائر ممهداً للساحة من أجل تبلور الحركات الاجتماعية مثل حركة الطبقة العاملة، مع ما يصاحب ذلك من قدرات في الصراع والاستقلال عن الدولة. وتثير هذه الأسئلة قضية المقاربات الملائمة في تناول الديمقراطية (أو التسلطية) على خلفية قدرة قوى اجتماعية معنية على النمو على نحو أكثر إبداعاً ونشاطاً كرد فعل لتدخلية الدولة، أو لجوئها إلى الانسحاب إلى موقف سلبي نسبياً.

وتتضمن هاتان القضيتان الكبيرتان نقطة البدء في هذه الدراسة حول الطبقة العاملة ويتمثل السبيل الوحيد إلى فهم هوية الطبقة العاملة في إدراكها كجزء متكامل من حقيقة أكبر - النظام ككل.

ويقع هذا المنظور نفسه عند نقطة اتصال مسارين استكشافيين، يتمثل المسار الأول في بحث بناء الطبقة العاملة على وجه الخصوص - والمجتمع بصفة عامة - في تعاملها مع الدولة. أما المسار الثاني فيكون في الوقوف على الدرجة التي تكون الطبقة العاملة قادرة بها - سواء بمفردها أو بالتوافق مع قوى اجتماعية أخرى - على المبادرة بأنشطة بالغة الأهمية تاريخياً، تعمل على قيادة التغيير الاجتماعي.

إذاً، فالمجال شديد الاتساع، وعلى أي دراسة أن تتجه إلى الانتقاء، مركزة على نقاط الذروة الهامة في المشهد الاجتماعي الذي يتقدم مع الزمن ليصنع سلسلة أحداث تاريخية. وفي خبرة الطبقة العاملة الجزائرية، كانت هناك ثلاث مراحل: هي: المرحلة الأولى، حيث حشدت الطبقة العاملة في وقت تعاملت فيه الدولة مع البنية الأساسية الصناعية للأمة، بل والمجتمع نفسه في الواقع، على أنهما مشروعان على المستوى الوطني. وبدأت المرحلة الثانية عندما آلت الشعبوية إلى الاحتضار و"سرحت" الطبقة العاملة، بينما أعادت المجموعات المهيمنة تحديد أسس الحكم المهيمن الجديد. وفي المرحلة الثالثة والحالية، تبدو المعايير الديمقراطية

وكانها تسعى إلى إيجاد أرض لها بعد سنوات من الحكم التسلطي، ويكون ذلك على السطح في كل الأحوال. وبينما جرت تيارات أكثر تعقيداً تحت السطح، إلى جانب الإشارات إلى أن المجتمع يتفاوض في طريقه إلى نضج جديد، فهناك أيضاً علامات متعارضة للتدخل والتفسخ الوشيك أو الفعلي.

تدخل الدولة والطبقة العاملة:

الشعبوية و"الجماهير"

كتب على الكنز في دراسته حول العلاقات بين الدولة الجزائرية والمجتمع في السبعينيات، أنها كانت قائمة على عقد اجتماعي. فكان هناك من ناحية، مواطنون أفراد يستطيعون المطالبة باستحقاقهم لحقوق محددة، وظل تقديم تلك الحقوق مقصوراً على المجال الاجتماعي: الحق في العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن... إلخ. ومن الجهة المقابلة، كانت الدولة تحتكر لنفسها مجموعة سلطات، بداية من حقها الذي لا ينافي في الحكم، إلى سلطاتها التي تحتكر الرأي والتنظيم والتعبير الذاتي.. إلخ. وهكذا قام عقد اجتماعي ضمني بين الدولة والمجتمع. وعلى أساس بنوده الثابتة، تولى المجتمع عن الحقوق السياسية للدولة، التي كان متوقعاً منها أن تؤمن في المقابل الحقوق الاجتماعية السابق ذكرها (El-kenz 1989).

ونجد في ذلك وصفاً موفقاً للربط الذي نشأ بين التعبير عن المطالب الاجتماعية الفردية والصيغة المهيمنة لتدخل الدولة. تتنازل المواطنون الأفراد من جانبهم عن تبعات الاستقلالية، في مقايضة مع حصة من عائدات الإنتاج ونظام التوزيع. وقدمت الدولة من جانبها إشباع المطالب الاجتماعية، في مقابل مصادرة الحريات العامة. وبعبارة أخرى، فالأعضاء الأفراد في المجتمع على استعداد أن يكونوا مقيدين ولكن فقط إذا ترجمت طموحاتهم في قرارات سياسية. وفي

مواجهتهم، كانت الدولة مستعدة لتوفير الديمقراطية الاجتماعية، ولكن فقط إذا استطاعت، على مستوى مختلف، أن تنعم بنقيضها - أي الاستبداد السياسى. وكانت تلك هى شروط "العقد الاجتماعى" والمكونات الأساسية للظاهرة السياسية للشعبوية فى الجزائر خلال السبعينيات (harbi 1975, El kenz 1989, Touraine 1988).

وفى إطار النظام السياسى الحاكم، صارت الديمقراطية الاجتماعية والاستبداد السياسى مثل الرفيقين الحميمين. بوعدا بالديمقراطية الاجتماعية. وبفضل الضرائب على الدخل، لم تسفر عملية التصنيع عن مجرد برنامج للتنمية، ولكن كان فيها أيضا ممارسة للعدالة الاجتماعية. وصعد الاستثمار إلى أرقام مرتفعة، وإلى تلك اللحظة لم يكن الثمن الاجتماعى المنتزع باهظًا. وفى واقع الأمر، لم تقلص مستويات الاستهلاك بصورة واضحة، وكانت جميع مجالات النشاط قائمة، وخاصة فى القطاعات الاقتصادية والتعليمية، التى أصبحت تعامل على أنها مساحات للتكامل والترقى الاجتماعيين. و بلا شك، تمثلت القاعدة الأولى للنظام الشعبوى فى موقفه من قضية التشغيل وحزمة التشريعات الاجتماعية المرتبطة بالحق فى العمل. ومن خلال أعمال الآليات الناتجة عن هذه العملية، انخفض معدل البطالة من ٣٧% فى ١٩٦٦ إلى ١٩% فى ١٩٧٨ و ١٦% فى ١٩٨٣. وبسبب قوة التشريعات المصاحبة فى حماية مطالب العمال، فقد انتهى الأمر إلى أنها بدت وكأنها انحراف عن القواعد الاقتصادية القياسية التى لا بد وأن تصاحب التراكم فى النمط الرأسمالى (تغطى التشريعات نقاط مثل الأمان الوظيفى، والحقوق الاجتماعية فى مكان العمل ومشاركة العمال)^(١).

وكانت الدولة قادرة بهذا الجمع بين التنمية الاقتصادية وآليات الاندماج الاجتماعى على بناء أسس شرعيتها. وأكدت على ذلك من خلال دعايتها عن وفائها بالمصالح الوطنية الأساسية، داعية "جماهير الشعب" إلى إظهار التزامهم بقرارات قادتهم لصالح الأكثر حرمانًا.

وقد جعل النظام الشعبوى من نفسه مدافعا عن العدل الاجتماعى، ودعا إلى تعبئة الجماهير ليثبت استحقاقه للشرعية. ورغم ذلك، قام فى الوقت نفسه بسياسات قمعية واسعة النطاق، ومد سيطرة الدولة على كل مجالات المبادرة الاجتماعية. وكان نظامًا جاهزًا للاستجابة إلى المطالب الوطنية والاجتماعية، ولكن فقط إذا تم التعبير عن تلك المطالب من داخل نطاق السلطات الخاصة به وليس خارجها، وليس ضدها بكل تأكيد. وفوق ذلك، كان النظام راغبًا بنفس القدر فى تنظيم المشاركة الشعبية فى عمليات صناعة القرار، وبالطبع لابد أن تعمل تلك المشاركة وفقًا للقواعد التى ترسمها السلطة الحاكمة، وليس وفقًا لما تحدده المجموعات الاجتماعية المشاركة بصورة مستقلة. وبصريح العبارة، لم يكن النظام الشعبوى فى الجزائر ليتسامح مع أى شىء لا يمكنه تنظيمه أو احتوائه. وفى نفس المقام، أبقى الصراعات الطبقيّة بعيدًا عن السطح من خلال إدماج كل المطالب الاجتماعية داخل برامجه، وإحاطة كل الحركات الاجتماعية بقيادته التى لا منازع لها^(٢).

ونظرًا لطبيعة النظام، كان أحد الأهداف الرئيسة له منع ظهور التجمع الطبقي العضوى. وتم له هذا جزئيًا من خلال منع المنافسة الاجتماعية تحت اسم التنمية- وهى عملية تقودها الدولة؛ وجزئيًا من خلال مصادرة المبادرات التى تقوم على أساس طبقي، تحت اسم عملية الشراكة الشاملة للجميع، التى تتعهد بها بشكل رئيسى الدولة ذاتها. ولا حاجة بنا إلى ذكر أن مهمة أجهزة "مخابرات" الدولة، التى تعمل على نحو مرادف لنظام الأمن، تمثلت فى الحفاظ على صمامات كل تيارات الرأى لتتلاءم مع عملية التنمية الوطنية، ونطاق المطالب الاجتماعية، وممارسة المشاركة الشعبية، وتكون جميعها داخل القالب الصارم لهيمنة الدولة القمعية.

ولعبت الدولة الدور المحورى فى كل هذه العمليات. وكانت المبادرة إلى توجه التصنيع والتشريعات الاجتماعية المصاحبة له. كما فككت المجموعات الاجتماعية، عبر تكتيكاتها القائمة على التدخل وبواسطة أجهزة تحكمها، حتى لا تكون قادرة على التفاوض بشأن علاقاتها الداخلية بصورة مستقلة. وبعبارة أخرى،

لم تعط المجموعات الأساسية في المجتمع الجزائري أية فرصة لتلتئم في قوى اجتماعية ذات شأن، عبر جهود اجتماعية واقتصادية موازية خاصة بها. وعوضًا عن ذلك، كان وضع كل مجموعة ووظيفتها داخل المجتمع تتحدد من خلال صلة كل منها على حده بالدولة وبالهيئات التي تمارس من خلالها سلطاتها الاحتكارية على التنظيم والتعبير الذاتي... إلخ.

وكانت نتيجة مثل هذه الإدارة أن صارت البيئة العامة في الجزائر فضاء خاليًا من كل التعبيرات العلنية عن الصراع بين المجموعات الاجتماعية. ثم صبت الدولة المتبنية لمبدأ التدخل في الفضاء البكر الذي خلقتة على هذا النحو، فيضا لامتناهيا من رطانتها ودعايتها. وكان الأكثر غزارة من كل شيء، النمط السياسي الذي يقوم على التصاريح الإدارية، التي يصاحبها قدر وافر من التحذيرات والوصايا. وبلا شك، فخلف هذا المشهد العام للمجتمع الهش، كانت هناك موجات من الاحتجاج. ولكن لم تقو هذه التحركات الصغيرة على تأليف أمواج ضخمة وقوية بما يكفي لتكدير صفو التوافق الاجتماعي. فكانت هناك مساحات ضئيلة للصراع الاجتماعي والمواجهات العلنية، إلى جانب خضوع المجموعات المنفصلة على نحو عميق إلى المنطق الطاغى لسلطة الدولة.

تمتلك كل الدول سلطات قائمة على نظام قمعي وآليات ثابتة خاصة بها. ولكن ذلك لا يكاد يكفي للحفاظ على هذه السلطة. وحتى نفهم الاطمئنان النسبي الذي مكن النظام الشعبوي من البقاء في السلطة، نحتاج إلى رؤية آليات الهيمنة مقترنة مع التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الستينيات والسبعينيات. وكانت تلك السنوات فترة عدم استقرار ومعقدة إلى أبعد الحدود من وجهة نظر المواطنين الأفراد، لقد كانت فترة للتوجه المحموم للتصنيع، وكان الكل الاجتماعي في دوران متصل، فرحل الناس عن المناطق الريفية في أفواج، وتوسعت المدن بصورة غير قابلة للتحكم فيها، وانقلبت التوازنات الاجتماعية-الاقتصادية للأزمة السابقة، وضربت جذور التقاليد واهتزت.

وفى ذلك الوقت، لم يكن لدى أفراد الطبقة العاملة رغم ذلك أية أدوات خارجية تدعمهم من أجل حصولهم على سلطة داخل نظامهم، فلم يكن لديهم حتى لائحة بالإرشادات يمكن أن يتبعوها. ولذلك عندما كسرت الروابط الاجتماعية والقيود التقليدية، وانتشر أفراد الطبقة العاملة فجأة فى عالم جديد مدفوعين بحكم الظروف، كانوا كمن هبطوا من فضاءات غريبة. لقد كانوا فى حالة من التشظى الجماعى، التى تؤدى بالضرورة إلى التنازل عن الحرية من أجل صفقة مغرية بتحقيق الأمن. وتعد هذه تربة ملائمة لتقوية الأنظمة القديمة للأفكار والصور، مثل أيديولوجية التوجه المساواتى.

تطلع "بلوريتاريو" الجزائر إلى مجتمع قائم على علاقات التبادلية والمساواة. وتشتمل التبادلية على التبادل المشترك للخدمات بين أعضاء المجتمع نفسه، ويتغذى التوجه المساواتى على صور الإخاء بين الأشخاص المتشابهين. وتلخص الاعتقاد الشائع فى جملة: "الجزائرى هو الجزائرى، لا فرق بين مواطن وآخر". ولم تترك هذه الصيغة فى الوعى الجماعى مساحة لأخذ الطبقة فى الاعتبار، وأعطت بنفس القدر فرصة للصيغ ذات التوجه الفردى للتعبير.

وصار واضحاً أن فضاءات الوعى الاجتماعى لم يكن بها حاضنة لخلق رؤية لنظام اجتماعى جديد. وكان كل ما تم هو تركيب العلاقات القديمة فوق الأوضاع الجديدة. وبقيت جذور كل من الحنين إلى الحياة المشتركة، والحافز على الاندماج، وأمنية المساواة، فى عادات التضامن القديمة، ولم تترك هذه الأعراف التقليدية على الإطلاق أى مساحة للمصالح المختلفة داخل النظام الاجتماعى الناشئ، ولا لمفهوم الفردية. ولا عجب والوضع كذلك، أن تجد المطالب الاجتماعى تعبيراً عنها داخل هذا الإطار، ومحاولة الناس لسد الفجوة بين القهر الاقتصادى وإغراء الأجور فى الحضر من خلال المطالبة باحترام الأعراف القديمة المشتركة.

ولنعط مثلاً بالسلطة داخل المشروع الاقتصادي. إذ كان كل مشروع من هذه المشروعات يعتبر جزءاً من الثروة العامة. فلا يهم كثيراً إذا ما كان مدير مصنع معين ماهراً من الناحية الفنية، أو كونه ممثلاً للنظام الطبقي. كانت النقطة المهمة هي أنه الرئيس. وباعتباره رئيساً فمهمته الأساسية أن يكون طيباً وعادلاً ونزيهاً، وباستطاعة من هم تحت إمرته أن يصلوا إليه. وبعبارة أخرى، فقد حطمت عملية العمل الحديثة النماذج الجهوية القديمة. كان كل المطلوب من المدير الجزائري، الرئيس، أن يعيد لصق أجزاء العالم المتناثر معاً.

وكانت العلاقة بين مدير المصنع ومكان العمل في المصنع عبارة عن انعكاس لصورة العلاقة بين القيادة العليا والمجتمع الجزائري ككل، ولكن في مرآة محدبة. وجد أفراد الطبقة العاملة أنفسهم في أسر قيد مزدوج: التشظى الاجتماعي، و الافتقار إلى الحماية السياسية أيضاً. وشهد المجتمع الجزائري تخلفاً لعالم مرتبك نتيجة التضرر المتسارع، والانفصال عن حياة القرية، وتوسع طبقة العاملين بأجر في الصناعة، والمدى الواسع للحراك الاجتماعي والمكاني. وأدى كل ذلك إلى أن يصل مستوى تهديد المجتمع إلى أقصاه مع غياب الطبقة القادرة على دمج الفوضى المشوشة للتناقضات الاجتماعية في كل متماسك يمكن إدراكه، وغياب قيادة تمتلك العزم للنضال من أجل تحويل النظام الاجتماعي، عبر بنية مركزة في شخص واحد. وتضاعل البروليتاريون الجزائريون إلى وضع يشبه الذرات وسط الجماهير، وهو الوضع الوحيد الذي يمكن أن يوجد عليه الأفراد. ولذلك تخلوا عن استقلالهم وتوحدوا في القيادة على أساس المعنى الذي يمكن أن يكون للقائد في مجتمع محلي: فهو الأمل في مواجهة الخوف، والعدل في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة الظلم.

وكما يقول ميشيليه في جملة له "توافق الشعب في رجل واحد"، وهو بذلك يضع في اختصار شديد المحصلة التاريخية للروابط بين سلطة الدولة والمجتمع؛ إنها الصورة الكلية لنظام اجتماعي عاجز عن القيادة إلى مجتمع حر. فمن ناحية،

هناك الجماهير التى تعاني مازق الانتفاضة التى لا يفهمون وجهتها وأهدافها؛ وهم فى سعيهم من أجل الحصول على الأمن وأوضاع إنسانية أفضل فى إدارة اجتماعية جديدة، على استعداد إلى الدخول فى أكثر العلاقات اتساما بالتبعية. ومن ناحية أخرى، تقف الدولة التى ترى نيابة عن الجماهير وبحكمتها الآلهية- ما هو الأفضل لها، وهى تبجل تعبئة الجماهير فى الوقت الذى تعلم فيه إنها السلطة الوحيدة المخولة لتقرير إلى أى مدى يمكن للجماهير أن تسير بالضبط. وتتشتر شعاراتها التى لا يستطيع أيًا كان الاعتراض عليها أو تحديها.

لا يعنى الظهور الإجماعى للشعبوية الجزائرية غياب الصراعات الحقيقية حول المصالح أو الاحتجاج الاجتماعى. فقد بدأ الاحتجاج الاجتماعى فى التزايد مع الزمن حيث تعارض دور الدولة مع الآليات المؤسسة من أجل الاندماج الاجتماعى، وصار مواطنى الطبقة العاملة واعين أكثر فأكثر بالتناقض المتزايد بين التصور الخيالى السامى "للثورة" وبين العلاقات الهزيلة فى حياتهم اليومية. وفى الحقيقة، تطور الاحتجاج الاجتماعى فى وقت معين انتشرت فيه بصورة متزايدة التصورات الجديدة للطبقة العاملة نتيجة لتوسع طبقة العاملين بأجر، وصارت الحركات الاحتجاجية متبناه من قبل جماعات العمال. ولكن لا تزال الحقائق الأساسية كما هى: فالنظام الشعبوى قادر المرة تلو الأخرى على سلب الجماعات الاجتماعية المحتجة سلاحها؛ وفوق هذا، بقى قويًا بما يكفى لإحباط كل محاولات تشكيل حركات مستقلة، أو شن نضالات مستقلة. ونتج النجاح الجزئى فى هذا الصدد من ترسانة الدولة المدججة بآليات الهيمنة؛ وجزئيًا من إستراتيجيتها للاندماج الاجتماعى. أما العامل الثالث فهو الوضع الداخلى للطبقة العاملة نفسها.

الطبقة العاملة

من الجائز أن العمال الجزائريين قد شكلوا الطبقة العاملة بفضل اعتمادهم على الدولة المهيمنة، ولكن التصور الذى يقدم دائمًا، والذى تبدو فيه تلك الطبقة قوة واثقة من نفسها تمضى بسلاسة فى طريقها إلى الوحدة، هو تصور بعيد عن

الواقع. ووفقا لمفهوم الطبقة العاملة، كان واقع حياة العمال محكوما بمجموعة كبيرة جدًا من الظروف، مما يجعلنا متأكدين بلا تحنّ تقريبا أن بالجزائر اقسام من الطبقة العاملة على قدر ما بها من أقاليم، ومجالات للنشاط الاقتصادي، أو حتى مشاريع فردية. وهكذا، توجد مدن يمكن اعتبار أن أجور العمال بها أعلى من المعتاد، وأخرى أجورها في المستوى المعتاد، بينما يشتكى عمال مدينة ثالثة، عن صدق، من انخفاض أجورهم الشديد. و لاحظ بعض الباحثين أن أجور العمال تكون أشد انخفاضًا في المدن التي بقيت طويلاً بعيدة عن التصنيع. فبقت معدلات البطالة في هذه المدن مرتفعة، ولم يلتحق البروليتاريون بها بالطبقة العاملة إلا مؤخرًا فقط، ربما مع إعادة توزيع الصناعات.

ويتعقد وضع العمال أكثر بسبب التنوع بين القطاعات الاقتصادية التي يعملون بها. ففي عام ١٩٧٢، كان العمال في قطاع بناء الإنشاءات يتقاضون ٣٢٠٠ دينار جزائري سنويًا في المتوسط، ويبلغ هذا حوالي ثلث متوسط الأجر السنوي لنظرائهم في صناعة البترول والغاز. وكان العامل في الصناعات الكيماوية يتقاضى أجر يقل مرتين ونصف عن نظرائه في قطاع البترول والغاز. وأحيانًا يرتبط التضارب في سلم أجور العمال مع التناثر في تناسب أحجام وحدات الإنتاج. على سبيل المثال في قطاع الصناعة التحويلية، يمكن أن تتفاوت أجور العمال ما بين ٣١٦٦ دينارًا جزائريًا سنويًا في المؤسسات التي تشغل ٢٠ عاملاً، و ٦٥٧٥ دينارًا جزائريًا سنويًا في المؤسسات التي تشغل أكثر من مئة عامل. وإذا أخذنا في الاعتبار بالمثل تصنيف المهن المشوه، إلى جانب التفاوت الكبير في سلم الأجور، وفوضى أنظمة المنح والعلاوات، ينتهي الأمر بالطبقة العاملة إلى أن حالة انقسام شديدة. وتخلق أوضاع مثل هذه صعوبات أمام العمل الجماعي، وتدفع نضالات الطبقة العاملة إلى نماذج معزولة مبعثرة عبر الإقليم الوطني^(٣).

وإلى جانب هذه العوامل المسببة للتباين، المساهمة في تشتيت الطبقة العاملة إلى أجزاء منفصلة، فهناك أيضًا حقيقة انقسام الطبقة العاملة إلى نصفين يتبع

النصف الأول قطاع الدولة، الذى يتمتع بالأفضلية ويمثل النصف الثانى الجماعة التى تعد طرفية من جميع وجهات النظر، وتضم كلاً من عمال بناء الإنشاءات وعمال القطاع الصناعى الخاص. وقد ساعدت عوامل اختلاف أساسية على مثل هذا الفصل الحاد بين هذين النصفين، وتتمثل فى الأوضاع الوظيفية وسلم الأجور وأنماط المشاركة.

ويتمتع العمال فى قطاع الدولة بالأمان الوظيفى. إذ ألغيت تدريجياً كل أشكال العمل لنصف الوقت أو الوظائف المؤقتة فى قطاع الدولة الصناعى، وتأسست جداول أجر شهرية عبر القطاع، ولذلك تمتعت نسبة ٨٤,٦ من القوة العاملة عام ١٩٧٩ بالتغطية. وإلى جانب ذلك، يتمتع المنتمين إلى قوة عمل الدولة بشكل من المشاركة يطلق عليه "إدارة اشتراكية مشتركة" (socialist corporate management). وباعتراف الجميع، لم يكن ذلك شكلاً نموذجياً للتعبير الاشتراكى عن الذات، ولكن كانت لدى العمال ميزة ندرة الفصل بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية. وفوق ذلك، كان مديرو المصنع راغبين فى كسب ود الطبقة العاملة وتخفيف حدة غضبها، فأدخلوا عددًا من برامج الخدمات مثل تعاونيات المستهلك والعيادات الصحية، وكان العمال يتمتعون من خلالها بفوائد معقولة.

ومن الناحية الأخرى، واجه العمال فى قطاع التشييد والقطاع الصناعى الخاص ظروفًا مختلفة للغاية. فكانت الوظائف للمحظوظين. وحتى هؤلاء لم يكن أمامهم سوى الحد الأدنى من الضمانات إذ كان أكثر من نصف العمال فى القطاع الصناعى الخاص يقبضون بالساعة. والأسوأ من ذلك أنهم كانوا خاضعين لتحاييل الورش المستغلة، بما يتضمنه ذلك من عدم تحديد ساعات العمل اليومية، والأجور الأقل من الحد الأدنى للأجور، وتشغيل الإناث والأطفال، والانتهاكات الصارخة لقوانين العمل، وفصل أعداد كبيرة.. إلخ. وعلى عكس معظم مصانع الدولة التى كان بها جمعيات عمومية للعمال أو نقابات عمالية، كان ربع مصانع القطاع

الخاص فقط بها نقابات. وفي بعض الأحيان كانت تلك النقابات تضم أقارب الرؤساء وأصدقاءهم وجواسيسهم بين أعضائها.

وتشير الشواهد في الجزائر إذاً إلى أن الطبقة العاملة مركبة من مجموعة منفصلة مختلفة ومتغيرة الخواص، ومقسمة إلى أجزاء متميزة. وهكذا كانت فريسة للانقسامات الداخلية التي تعمل على ضبابية هويتها الخاصة وتحول دون إمكانية العمل المتحد.

وعلاوة على التناقضات الشديدة التي ألقت فعلياً بهوية الطبقة العاملة نتيجة العوامل المسببة للاختلاف، فقد كان تأثير الهجرات الداخلية عليها يضيف مزيداً من التشوش. وصارت هذه الهجرات واضحة بشكل خاص في السبعينيات حيث توسعت حينها بشدة حتى أضعفت الطبقة العاملة بشكل واضح. وكان ينظر إلى الذين تمكنوا من الحصول على عمل في القطاع الصناعي على أنهم حققوا إشباعاً بالمعيار الاجتماعي. ويمثل الحصول على أجر بالنسبة لهم مسألة أهم من التنازع حول مستويات الأجور (dubois 1981:79). أما بالنسبة للمسافرين المرتحلين الريفيين للبحث عن وظائف في المناطق الحضرية، فقد كان ينظر إليهم بالفعل على أنهم منتزعون من أصولهم، حيث يوجد فرق شاسع بين خبرة ماضيهم وما صاروا عليه منذ الهجرة فصاعداً. لقد أتوا من قرى لا يتوفر بها أبسط إمكانيات الراحة الشخصية أو أسباب الرفاهية الاجتماعية، ولا توجد أدنى فرص للعمل، أما في المدينة فقد رأوا ما لم يحلموا به من فرص التطور الاجتماعي، والحياة المفتوحة على العالم الكلي الممتد، وفي ذلك بون شاسع عن البنى الخالية من الحياة في طريقة المعيشة الريفية. وباختصار، يعلق معظم العمال أهمية كبرى على فرص الحصول على الأجور من الصناعة، ليس فقط من أجل القيمة النقدية، ولكن أيضاً لأن ذلك يمثل طريقاً للخروج من العبء الثقيل في حياة القرية.

وتعطي الأفضلية في وضع كهذا إلى اعتبارات قابلية الحركة للفرد والمجموعة أكثر مما تعطي للوعي الطبقي. وينطبق ذلك بشكل خاص في

السبعينيات، عندما كان التوجه إلى التصنيع يتقدم في سرعة هائلة، وكانت القوة العاملة من العاملين بأجر تتوسع بصورة مطردة. و نشأت المصانع الجديدة عندئذ، وكانت هناك حاجة إلى عمال إضافيين لتشغيلها. ونتج عن ذلك عملية ثنائية. إذ حصل العمال المعينون على ترقيات سريعة، وترك آخرون ليقوموا بوظائف كبار العمال في المصانع الجديدة. وعملت المصانع الكبيرة التي بنيت في ذلك الوقت كقوة جاذبة للعمال الماهرين وذوى الخبرة.

وبالنظر إلى إمكانيات الحراك الاجتماعي الصاعد التي تظهر أثناء مسار التصنيع، لم يعرف هؤلاء العمال أنفسهم باعتبارهم عمال، بل كأعضاء في الطبقة الوسطى. وفي كل الأحوال، كانت الاستقلالات العديدة ومعدل تنقلات العمال المرتفع في السبعينيات مؤشراً على الخيارات التي صارت متاحة عبر فرص الترقى الاجتماعي، وعلى عمليات الترقى والحراك الفرديان أيضاً التي بفضلها امتلك العمال "صورة عن ذاتهم تنتمي إلى طموحاتهم للمستقبل أكثر مما تنتمي لأوضاعهم الراهنة"^(٤).

تراوج الحراك الواسع الانتشار مع الطبيعة المجزأة للطبقة العاملة، أسفرت على الفور عن تغيرات عميقة في المواقف. فعلى أحد المستويات، رغب كثير من العمال في الاندماج الاجتماعي والوطني. وعلى مستوى آخر، تنافس وعيهم بإمكانية الحركة ضد تطابق هويتهم مع مجموعتهم الاجتماعية.

أن يحلم المرء بتغيير حالته الاجتماعية أمر، أما تحقيق ذلك الحلم فأمر مختلف تماماً. وحول هذه النقطة بالتحديد خلقت خبرة الطبقة العاملة بالجزائر سخطاً واسعاً بصورة متزايدة بعد فترة محددة من الوقت. فبدأت ظروف العمل والحياة بعد منتصف السبعينيات تتحدر إلى التدهور، وتراوحت الأجور عند المستوى نفسه إذا لم تتراجع بصورة صريحة. وصارت الحوادث في مكان العمل أكثر تكراراً. وتوقف توفير المواصلات الخاصة بالعمال. وعلاوة على ذلك، مورس التراتب الطبقي في مكان العمل من قبل الرؤساء إزاء العاملين، وطفوا

ظاهراً في كل مستويات الحياة الاجتماعية، وصار أوضح ما يكون في محيط المساكن في الحضر. واكتظ العمال أكثر فأكثر في الضواحي القريبة والأحياء العشوائية، بينما انتشرت الفيلات ذات الأسوار حولهم في طفرة غير محسوبة، وتجدد فجأة وجه الحياة في المدينة. فلم تعد بعد العالم ذو الخبرات الخرافية، وميدان الترقى الاجتماعي. بل صارت مكاناً محكماً يتسم بارتفاع الأسعار ووجود نقص في الأشياء وانعدام الأمن. وبات واضحاً للعمال بصورة متزايدة إن اندماجهم الاجتماعي لا يزال حلمًا بعيداً، وإن نمط المساواة الذي وعدت به الدولة كان التضامن في الفقر. وبصرف النظر عن التناقضات العديدة التي تقسم الطبقة العاملة، فإن هذا الوضع أدى بالعمال إلى إدراك أنهم يواجهون مصيراً مشتركاً ومن ثم بدأ بعض العمال في اكتشاف أساليب للاحتجاج والمقاومة.

الطبقة العاملة والنشاط النقابي العمالي

كانت الطبقة العاملة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ في فترة سكون نسبي. وكانت الفترة التي أمت فيها البنوك والشركات الكبرى وصناعة البترول. وثلثت الخيارات الأساسية لسياسات بومدين في التنمية والنضال ضد الهيمنة الأجنبية والمشاركة الشعبية. وصارت ممارسات التعبئة الشعبية صناعة آخذة في النمو، ودل تواتر اللقاءات والحشود والاستعراضات العسكرية والاحتفالات التذكارية على أن الثورة اجتازت نقطة اللاعودة. وفي الحقيقة، كانت هناك إضرابات هنا وهناك، ولكنها ظلت محصورة في إطار عمال القطاع العام، إلى جانب قليل من الوحدات غير المهمة في القطاع الصناعي الخاص. وحيث حدثت هذه الإضرابات في الأقسام الطرفية للطبقة العاملة، فإنها لم تجذب حينها سوى قليل من الانتباه. وبصرف النظر عن ذلك، صاغت مجموعات العمال في مصانع الدولة مبدئياً شكاواهم في صورة عرائض. وكقاعدة تم التعامل مع العرائض المقدمة على نحو متساوٍ. وعوملت على أن لها وضعاً متساوياً، حيث كان الشعار الرئيسي "تريد

أجرًا متساويًا عن العمل المتساوي". وبصورة متزايدة استعارت تلك الالتماسات الرطانة الرسمية عن "الثورة"، إلى جانب الكليشيهات التي تستخدمها الدولة؛ مثل النضال ضد الإمبريالية، والجماهير الصاعدة، والقوة الثورية، وإنجازات الثورة. وكانوا لا يدخرون جهدًا في إدانة من يثبت ضدّهم تهمة بالفساد والاختلاس والتبديد - وباختصار كل الذين يؤخرون "تقدم الثورة". وكانت هذه العرائض والالتماسات توجه بشكل مباشر إلى الدولة. ولكن ذلك كان مجرد علامة إضافية على الأولوية المعطاة للعلاقة بالدولة، على عكس العلاقات داخل المؤسسة والروابط المتبادلة بين "الشركاء الاجتماعيين" المختلفين^(٥).

ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الطبقة العاملة، والسلطة السياسية وقبضتها الشديدة على الحياة الاجتماعية أيضًا. وكانت هناك صراعات محددة في المجتمع الجزائري. وتمثلت المشكلة في عدم وجود قنوات للتعبير المستقل عن الاحتجاج الاجتماعي؛ ولا أي أطر عامة للتفاوض المستقل. فحتى النقابات العمالية كانت تابعة للدولة. ولم يكن قادة النقابات العمالية ينتخبون بحرية من قبل العمال؛ فيقوم الحزب الحاكم الواحد باختيارهم وتعيينهم. ولذلك كان ولاؤهم للأجهزة السياسية أكثر منه لمكان العمل. وكانت وظيفتهم فرض قانون العمل القائم أكثر مما كانوا يعملون باعتبارهم وكلاء للتفاوض الجماعي يدفعون بمصالح محددة للعمال على مائدة المفاوضات. وكان لدى مندوبي النقابات العمالية بالفعل فرص للوصول إلى أدوات المشاركة الحقيقية، ولكن تخطيط وتحقيق تلك المشاركة كان مقررًا في مجمله من قبل الدولة. وعقد المندوبون اجتماعات دورية مع القادة على مستوى المصنع من أجل القيام بدورهم في تقديم خدمات الرفاهية الاجتماعية. وحرصوا على الحفاظ على صلات التعاون مع إدارة المصنع، واستهدفوا من ذلك الإبقاء على استمرار التوافق من أجل الاحتفاظ بالعمال داخل حدود "التضامن الوطني".

وفي القاعدة، تمثل دور النقابات العمالية بصفة أساسية في منع العمال من الإضراب. وفي واقع الأمر، عملت كآليات ضبط للعمال أكثر مما كانت قنوات

للتعبير عن مطالب الطبقة العاملة. وقد تدعمت هذه المهمة الإشرافية هنا وهناك بقدرة النقابات على معالجة مشاكل اجتماعية بعينها، وجلب عدد من المكاسب المرتبطة بوضع العمل. وبوجه عام، مثل الوفاق الاجتماعي الذي هدفت إليه كل تلك الإجراءات تحديًا للسياسات الرسمية في مجملها. وتركز الاعتبار الرئيسي في توسيع العازل بين الدولة والطبقة العاملة، وكانت الوظيفة الأساسية للنقابات العمالية إحباط بزوغ منظمة الطبقة العاملة المستقلة.

ومن المحتم أن تظهر بنية نقابية مسيطرة عليها من قبل الدولة على هذا النحو، عجزًا عن التماشي مع التناقضات الاجتماعية المتنامية، وأن يتنامى هذا العجز عبر الزمن، ومن ثم سوف تهتز مصداقيتها اهتزازًا كاملاً. وشيئًا فشيئًا، تخللت قدرة النظام الأولى في حشد التأييد إلى طقوس عقيدة من الدعاية. وفي النهاية، ظهر الصدع بين بنية النقابة العمالية الرسمية والعمال، الذين مروا بوقت عصيب أيضًا. واتسعت الفجوة حيث حصل مندوبو النقابة الرسميون على ترقيات بسرعة تفوق ما يحصل عليه العمال العاديون، بما يؤدي إلى استنزاف العمال. ودعم ذلك الشكوك حول أن العمل النقابي صار طريقًا سريعًا لذوى الطموح المهني. وظهرت الدلائل على إفساد المندوبين، إلى جانب المحاباة والمحسوبية واستخدام الوقعة في المصانع، مما تسبب في شعور عدد كبير من العمال بالاغتراب. وفي نهاية الأمر عزم الأكثر تحررًا من الوهم على كسر الطوق عن الإطار الخانق للنقابات العمالية تحت رعاية الدولة، وعلى إيجاد متنفس حر لمطالبهم.

وحدثت أول انفراجات حققتها الطبقة العاملة - أو القسم الأساسي منها إن شئنا الدقة - في عام ١٩٧٥. فبدأ أولى العمال يستخدمون تكتيكات مثل الاعتصام والتباطؤ والتغيير السريع في العمل بشكل متكرر. كما شاعت الإضرابات أيضًا. وفي أكثر القطاعات صخبًا - عمال الترام والسكك الحديدية وأحواض السفن والحديد والصلب والمعادن - كانت هناك إضرابات جامحة لم تستطع نقابة الحزب

الرسمى السيطرة عليها إطلاقاً. ووجدت النقابة الرسمية نفسها فى ذلك الوقت مواجهة بطبقة عاملة متمردة فى وحدات ذات أهمية إستراتيجية فى قطاع الدولة الصناعى وشبكة المواصلات والخدمات، وتلفت أنظار الرأى العام بالفعل. وتزايدت الإضرابات منذ عام ١٩٧٧ فصاعدًا، وصارت ملمحًا مألوفًا فى حياة الطبقة العاملة، وانتشرت تدريجيا فى كل قطاعات النشاط الاقتصادى، وفى كل أقاليم البلاد^(٦).

ووقعت حالات، رفضت جماعات من العمال بالفعل التفاوض مع مديرى الشركات أو الموظفين الإداريين، وأصروا على التحدث إلى رأس الدولة مباشرة. عند تلك النقطة المفصلية، طفت الروح الشعبوية مرة أخرى فى طقس سلفى غريب، تجاوز فيه الزعيم شديد التسلط جميع البيروقراطيين، وأقام اتصالاً مباشرًا وشخصيًا مع عمال الترام والسكك الحديدية وأحواض السفن المضربين. وحينها، كان رأس الدولة هو الشخص الوحيد القادر على توجيه طلب العودة إلى العمل من العمال، على أساس وعده لهم بالنظر فى تلبية حاجاتهم.

وهكذا كان بمقدور الطبقة العاملة إضعاف سلطة الدولة وهز أجهزتها القمعية. ورغم ذلك، بقيت قدراتها على الفعل محدودة. وفيما يخص التنظيم أو الاستقلال، لم تكن الطبقة العاملة قادرة أبدًا على اتخاذ فعل موحد ولا أن تركز على مصالح مشتركة للمجموعات التى تتركب منها. ونتيجة للقدر الهائل لهيمنة الدولة على النقابات العمالية، كانت الطبقة العاملة تسلك باعتبارها حركة، بل الأكثر من ذلك كانت تشبه حشدا متنافرًا من المجموعات المنفصلة. وعلى سبيل المثال، كان عمال أحواض السفن يتخذون نشاطهم الإضرابى على عاتقهم بالكامل. وينطبق نفس الشئ على عمال السكك الحديدية والحديد والمعادن. وفى الواقع، أحدثت هذه المجموعات المختلفة من العمال تراكما من المطالب المنفصلة. ولم يندمجوا فى حركة متحدة واحدة تطلق بقوة دعوتها الموحدة. ورغم ذلك، حدثت بعض الإضرابات على النطاق الوطنى العام، وخلالها كانت أكثر القطاعات حركية

من الطبقة العاملة قادرة على إحداث ثغرات فى شرعية الأجهزة التى تستند الدولة عليها. ولكن لم تظهر حركة طبقة عاملة من شأنها أن توفر بنية يمكن أن تلتحم المجموعات الأخرى داخل المجتمع حولها كبديل عن الارتباطات الثنائية بينها وبين الدولة. لقد كان نظامًا للعلاقات بين المجموعات، ليس مع بعضها البعض، ولا بصورة مشتركة مع الدولة، ولكن لعلاقة كل منها مع الدولة بشكل منفصل وفردى. وعمل ذلك باعتباره كإحدا بنيويًا حقيقيًا لظهور حركة اجتماعية مستقلة. كما أسهم مصدر آخر فى فوضى التعريف بهوية الطبقة العاملة، وهو أن عددًا من آليات الدولة التعاونية كانت تتأسس داخل مبادرات العمال الحقيقية. ولم تهدف هذه الآليات كثيرًا إلى معالجة علاقات مكان العمل، أو أوضاع العمل، أو درجة استقلال أى مجموعة كانت فى المشهد السياسى، بل انصب اهتمامها الأساسى على أوضاع عمال القطاع العام فى الدولة. وتمت الدعوة إلى غالبية الإضرابات فقط من أجل الاحتجاج على إساءة المعاملة أو للمطالبة بالوفاء بالحقوق التى يكفلها القانون. وبعبارة أخرى، ظلت مطالب الطبقة العاملة محدودة داخل منطق سلطة الدولة.

وبصيغة أخرى، عملت الطبقة العاملة على حث الدولة على النظر فى توزيع عوائد النفط، ودفعوا القائمين على إدارة البلاد تدريجيًا لتقديم تنازلات متعارضة مع قيم السوق. ولكنها بصورة عملية "ما زالت تعمل بشكل أساسى كجزء مندمج فى الدولة" (benkheira 1985: 207). وتدل الشواهد إذا على أن تطور نشاط الطبقة العاملة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ كان نتيجة للأزمة العامة للنظام، ولم يكن إلى حد كبير تجليا لمبادرات خاصة للطبقة العاملة أيًا كانت، من شأنها إحداث تغيير اجتماعى. وباختصار، لم تكن الإضرابات والاحتجاجات التى تحدثنا عنها فيما سبق بشائر لحركة طبقة عاملة بقدر ما كانت علامة دالة على تعطل آليات الضبط لبنية السلطة الشعبوية. لقد وسعت بنية السلطة التفاوتات بين الطموحات الاجتماعية والحياة الفعلية وإعادة إنتاج شروط قوة العمل؛ ولقد سدت بشكل منهجى

كل مسارات الاحتجاج السياسى والاجتماعى والتعبير الذاتى، ورفضت الاعتراف بالمجتمع المدنى ككيان مختلف عن الدولة. وفى محاولتها للتمسك بكل هذه المعايير معاً من خلال القوة المحضة، أسقطت سلطة الدولة نفسها.

الأزمة واستجابة العمال بشأنها

أسس الأزمة ونتائجها

بدأت إمارات الانهيار الوشيك للنظام الشعبوى تبدو على السطح منذ منتصف السبعينيات. وعملت الدولة جاهدة من أجل الاندماج الاجتماعى والقومى، مغدقة أرباح عوائد التصدير على المجتمع. ولكن أسفرت سياستها الاقتصادية عن نتائج بائسة للغاية. وكان الإنتاج إما متوقفاً عند نفس القدر أو فى تدهور. وصارت وحدات الإنتاج معتمدة على السوق العالمى فى معظم مدخلاتها. وعملت الشركات العامة فى الواقع على توفير الأرض الخصبة لإنجاز الأحلام السياسية والاجتماعية الشعبوية. ولسوء الحظ، فقد تم التغاضى عن الأمور الأساسية مثل العمل الشاق والإنتاجية فى مكان العمل. وعمل ذلك على إضعاف تطور النظام الإنتاجى (diabes 1986)^(٧).

وفى الوقت نفسه، بدأ ضباب الأحلام المحيط بالثورة فى الانقشاع. وازداد القطاع الخاص بدرجة كبيرة مع التوسع الاستثنائى للقطاع العام، وراج التهجين بين القطاعين. والآن، تتشارك الأقسام المسيطرة فى كلا القطاعين فى وجهات النظر نفسها، التى تؤدى أساساً إلى تراكم الثروة الشخصية. وقبض رجال بيروقراطية الدولة على خيوط من العلاقات الشخصية فى نظام الدولة، من أجل تحقيق الإثراء السريع وتشديد سطوتهم الاجتماعية. ومن الثابت أن الدولة نفسها قد حمت وغذت هذه الأقسام من المجتمع، حيث قفزوا إلى وضع الطبقات الحاكمة. ورغم ذلك تدوى تنافساتهم المكشوفة إزاء الإجماع الإرادى الذى يقوده زعيم

وطنى واحد، أو الأمير. وهكذا، أفرخ النظام الشعبوى الوكلاء التاريخيين الذين جلبوا عليه الانهيار. ففي أحد الطرفين يوجد التحارب العصبوى للمجموعات الاجتماعية المهيمنة التى تتعيش على الدولة، وفى الآخر، كانت الدولة عازمة باستماتة على تنظيم عملية التنمية بينما تزعم أن المجتمع خالى من النزاعات الاجتماعية. وتمضى الدولة فى ذلك من خلال حظر المواجهات الحرة بين المجموعات الاجتماعية، ومنع التعبير عن وجهات النظر المرتبطة بتلك المواجهات، فى الساحة العامة. وكان الملمح الأساسى للوضع هو الصلة الثلاثية بين الشعبوية والتوجه للتصنيع وسيطرة الدولة. وفى النهاية أدى هذا الترتيب إلى أزمة عميقة نشأت عن التفاعل والتداخل بين الاقتصاد الذى تسيره البيروقراطية، والحكم التسلطى، والبنية الطبقيّة التى يستند عليها، والمجتمع المغيب.

وتفاقت الأزمة فى العلن فى أعقاب وفاة بومدين. ولم تكن هناك أى قوة اجتماعية مستعدة بعد لتقوم بدور حامل التغير التاريخى. ولكن ذلك لم يمنع أقسام الطبقة الحاكمة- التى صارت مؤخرًا حريصة -على التناغم- من أن تبدو الآن فى كامل قوتها. هاجموا فورًا السياسات الاقتصادية للنظام السابق، مشهرين بالشركات العامة الضخمة باعتبارها السبب فى دمار اقتصاد البلاد. وأكدوا مرة أخرى على أن الشركات ينبغى أن تُشغل بشكل صارم وفقًا للمعايير الاقتصادية. فالشركات لا شأن لها بإعادة توزيع الثروة اجتماعيًا؛ وكل ما تعمل من أجله هو إخراج سلع قابلة للبيع^(٨).

وشكل هذا النقد للشركات العامة واقعياً جزءاً من الهجوم على مجمل العلاقات التى تشكل أساس التوافق الاجتماعى الذى عمل على ترسيخ النظام الشعبوى. وفى الوقت نفسه، كان فى ذلك ظهور جزئى لعلاقات السلطة الجديدة التى توقع وسطاء النظام الإنتاجى أنها ثلاثتهم. وباختصار، كان كل اهتمام الطبقات الحاكمة متركزاً فيما يجب عمله من أجل تغيير علاقات القوة السابقة بين

الفئات الاجتماعية المختلفة. وسوف يعنى هذا بالطبع تغييرات فى أوضاع المجموعات الاجتماعية الثانوية أيضاً.

شهدت أوائل الثمانينيات إذاً ظهور حقيقة كبرى، تتمثل فى أن سلوك الطبقات الحاكمة لا يرقى إلى أن يضعها فى مصاف المشجعين لنموذج اجتماعى جديد، لكنهم يذهبون بعيداً فى التخلص من تراث الشعبوية. ولنتوضح هذه النقطة نلاحظ أن الرطانة الرسمية الجديدة سرعان ما حلت محل الشعارات القديمة حول "التقدم الثورى"، وسادت شعارات مثل "تحو حياة أفضل"، وعمل منضبط من أجل مستقبل أفضل"، وأخيراً "الاستقرار والنظام".

وعبر الملمح الآخر لتلك الفترة عن إعادة النظر فى توجه الكتلة الاجتماعية الحاكمة. وحوكم المعينون فى الشركات من قبل النظام القديم، أو زج بهم فى السجن بسبب "سوء الإدارة". وطرده الذين كانوا يقدمون الدعم السياسى لبومدين من اللجنة المركزية للحزب، وأقصى الضباط الوطنيين بالجيش إلى مواقع جانبية، واستبعد الشيوعيون فى بساطة. وبلا شك كان الملمح الأساسى للنظام الجديد قطع الصلة مع النموذج الشعبوى. وبصرف النظر عن هذا التحديد للتوجه بشكل سالب، فلم يكن هناك بعد أى نماذج جديدة مبتغاه للمجتمع أو الاقتصاد. وكان كلاهما أخذاً فى التفتت بشكل صريح.

أعلنت الدولة عن رغبتها فى إلغاء الأولويات السياسية والاجتماعية القديمة، مع إعطاء الأولوية المطلقة للاعتبارات الاقتصادية. وفى التطبيق العملى، لم يشجع هذا على كفاءة الرأسمال، ولكن على المضاربة. وازدهر داخل قطاع الدولة نفسه اقتصاد غير رسمى مواز. وأنهاك الاقتصاد وانخفض الاستثمار الإنتاجى، واتسعت الفجوة بين المطالب الاجتماعية والقدرة الاقتصادية على الوفاء بها. وفى الوقت ذاته، أغرقت الطبقات الحاكمة نفسها فى مشهد مثير من الجشع الوحشى، وأبدت نفوراً واضحاً من الاستثمار الإنتاجى، وأخلت روح التكامل الوطنى الطريق لنكهة

التعالى والانعزال المتنامية. صار التفاوت باديًا بشكل قاضح، وغاص المجتمع فى الأزمة إلى مدى أعمق.

وتفاقت الأزمة بشدة خاصة فى ٨٥-١٩٨٦، بعد هبوط أسعار البترول، وسعر صرف الدولار أيضا. وتركز الهم الرئيسى فى الدين الأجنبى الثقيل. وتناقصت العملات الأجنبية بالبنوك بما يعيق الواردات من السلع الرأسمالية. وتراجعت مستويات الإنتاج فى القطاع الصناعى وقطاع البناء والأشغال العامة، إذ خفضت مشروعات القطاع العام والخاص أعمالها. كما تضاعف الاستثمار الإنتاجى أيضا. وتصاحبت عوامل خارجية متعددة مع الأبعاد البنوية لسياسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وكان أثر ذلك على المجتمع مدمرًا. وتصاعدت مستويات البطالة بشدة بشكل مفاجئ، بينما هوت مستويات الدخل الحقيقى فى الاتجاه العكسى. أثنى التضخم والعجز المتواصل جراح الاقتصاد، ورأى الناس العاديون أوضاع حياتهم ومستوياتها تنهار بحدة.

ولم يكن الهبوط الدرامى فى حياة المحرومين مجرد نتيجة للأزمة. ولكن كان متعلقا للغاية بالأولويات الجديدة للطبقات الحاكمة. وبعيدًا عن الميل المتردد إلى توسيع التفاوت الاجتماعى، فضلت الطبقات الحاكمة عدم إيلاء أى انتباه إلى قضية إعادة التوزيع. وفى الحقيقة، فقد عزموا على التوصل الكامل من المسئوليات الاجتماعية. وزادت المسألة سوءا استخدمت الأزمة فى حد ذاتها باعتبارها غطاء للإجراءات القمعية المتعددة. وتابعت الطبقات الحاكمة فى ظلها إكمال مهمتها لخدمة نفسها، واضعة الطبقات الأدنى فى محلها.

تهافت نضالية الطبقة العاملة

وفى سياق ممارسة الطبقات الحاكمة للدور الذى رسمته لنفسها كدمرين للشعبوية فإنها بذلت قصارى جهدها للقضاء على كافة احتجاجات الطبقة العاملة

التي ظهرت خلال عملية التصنيع في ظل نظام بومدين باستخدام أساليب عسكرية عنيفة.

وأصبح ينظر إلى مقاومة الطبقة العاملة منذ بداية الحكم الجديد، ويمكن القول منذ عام ١٩٨١، على أنها سلوك جامح يدعو إلى الدمار. ووضعت سلطة الدولة يدها على آليات حل النزاعات في مكان العمل بواسطة "قانون منازعات العمل"، لتحول كل النزاعات إلى قنوات بيروقراطية. وفي نفس الأثناء، بدأ الوزراء والمديرون الذين تم إدماجهم بالدولة في تطبيق قواعد قاسية ضد تغيب العمال، والتضييق من أجل اتباع قواعد العمل، والتنقلات السريعة. وواجه العمال نمط إدارة أكثر تسلطية في هذه الفترة، وتساقطت التهديدات بالفصل على رؤوسهم. كما قمعت الإضرابات بصورة حاسمة، وكان الوسطاء الوحيدون الذين في يدهم فصل الأمور هم الشرطة والشرطة العسكرية.

وقوبلت مطالب العمال المضربين بالعنف. ولمزيد من إضعاف قدرة العمال على المقاومة، تجاوزت قوى القمع عن الأساليب المخففة القديمة. فكانت الشرطة تغير على العمال المضربين خارج مكان عملهم للإمساك بهم، وكانوا يقذفون بالعمال القاطنين بوضع اليد في العشوائيات إلى الأرياف، مشحونين في سيارات النقل الخاصة بالشرطة. وبالتدريج صار التهديد شائعاً، إلى جانب السجن دون محاكمة بل وتعذيب المسجونين أيضاً.

وبدت الطبقة العاملة إزاء هذا الوضع أضعف من أن تبتكر أشكالاً جديدة من المقاومة. ووضعت النقابات العمالية تحت أعين قوات الأمن بعد أن أضعفت فعلياً من خلال عمليات التطهير التي جرت عليها مؤخراً. أطيح بالمندوبين الشيوعيين من اللجان النقابية، وألغيت اتحادات العمال وعين قادة نقابيون جدد موالون بالكامل لجبهة التحرير الوطنية (NLN). وتم التحكم في النشاط النقابي على المستوى القاعدي في المصنع من خلال العمال ذوي الامتيازات؛ وتزعمت البرجوازية الصغيرة الحضرية النقابات على المستوى الوطني. وقاطع العمال القاعديون من

جانبهم نقاباتهم الرسمية، ونظروا إليها على أنها مفرخة للدعايات والكذب، أو ربما مصعدًا لتوفير الترقيات السريعة للطموحين ومعدومي الضمير.

وكانت خلاصة كل ذلك إضعاف كل الفاعلين في المجتمع الجزائري. إذ أصاب الضمور الطبقة العاملة، وتآكلت بالتدريج قوتها العددية، كما انعكس الحال على المثقفين الذين كان معظمهم يحلمون أن يصيروا مستشارين وزاريين، بينما بقي الجزء الأخير الغاضب منهم غير قادر على تعبئة المجموعات الاجتماعية المحرومة. وبدأ تسريح عمال المصانع وكأنه توجه جديد معاكس لعملية التصنيع. وتراجعت نضالية الطبقة العاملة سريعًا، وبقي العمال غير مستعدين لمقاومة القمع الذي انطلق في مواجهتهم.

وفي الوقت نفسه، خلقت الأزمة والنمط السلطوي الجديد ظروفًا مواتية لظهور طبقة عاملة ناضجة. فالآن أصبحت البطالة منتشرة، ومن ثم لم يعد العمال ينتقلون بكثرة هنا وهناك. وبذلك أصبحت الطبقة العاملة أكثر استقرارًا بشكل نسبي. وفوق هذا، اقترب العمال في حالتهم الرصينة الجديدة من الفهم الواضح بأن مصالحهم ليست بأي حال نفس مصالح الدولة؛ ومن ثم بدأوا في تعريف أنفسهم بشكل مستقل. وبدأت الآن الشعارات التشاركية القديمة جوفاء، مثل أن بإمكان البروليتاريا المطحونة "أن تحقق أهدافًا ضخمة بضربات سحرية" متفاخرة بقدراتها الخاصة أمام الأمة بأسرها.

وبات من الواضح أن الدولة، عوضا عن حل أي من المشاكل الملحة للشعب، تعتزم تشجيع استهلاكية الترفية، الأمر الذي حطم بشكل قاطع أية إمكانية لأن تعيش الطبقات الدنيا في أوضاع قريبة من النخبة. ولذلك تجاهل معظم العمال شعارات الدولة، وحاولوا مراوغة توجيهاتها. وإذا ألقت الدولة عبء قمعها على الجميع، وصعدت طغيانها بصورة متزايدة، تحول العمال بعيدًا عنها وسعوا إلى اللجوء لأشكال مختلفة من التضامن الاجتماعي. وتنامى لديهم الانفصال عن عملية العمل نفسها. فحيث لم يقدرُوا على خلق قناة لتصريف أثر انسحاب الوهم

الاجتماعى عنهم، انسحبوا داخليًا عن حياة المصنع وأساليبه فى الاحتجاج وأنماط النشاط به. وفى حين بلغت الإضرابات التى سجلها عام ١٩٨٠ حوالى ٩٢٢ إضرابًا، انخفض الرقم فى ١٩٨٧ إلى ٦٤٨.

لقد انتصرت الدولة. ولكن هذا الانتصار كان باهظ الثمن ويثبت قلة حيلتها. فلم يكن من شأن الوضع الذى خلقتة، حيث يتسم بالتفاوت الشديد فى المجال الاجتماعى، والترادف مع الحكم السلطوى فى المجال السياسى، أن يؤدى إلى قوة الدولة، ولكن إلى تحلل النظام كله. ولم تعد الصناعة بعد دافعًا لنبض الحياة فى العلاقات الاجتماعية، بل انزاح دورها إلى الاقتصاد غير الرسمى مع ما يصاحبه من فساد طليق. وتزامن هذا التحول فى الأحداث، لكى تزداد الطين بلة، مع هبوط حاد فى الاقتصاد، فضلًا عن أزمة مالية مروعة من حيث حجمها.

وصارت الحكومة منكسرة فى تلك اللحظة. فلم تعد بعد قادرة على مساعدة متسلقين جدد فى المجال الاجتماعى، ولا حتى مساعدة الذين شعروا فعليًا بالراحة لتعزيز مركزهم الاجتماعى. وكانت الدولة على علم بما ترغب فى القضاء عليه تحديدًا. وتمثلت معضلتها فى أنها لا تزال غير قادرة على صياغة النموذج الاجتماعى المثالى، الذى سوف يساعدها فى إعادة تشكيل نفسها. وكانت تقسو على الشعب، مما يؤدى إلى شعور الناس بالاغتراب. وفى الوقت نفسه، وحيث تشتمل الدولة نفسها على أقسام مختلفة ذات مصالح متضاربة، وحيث يغيب التنسيق الجيد عن الأنشطة الطبقيّة، وحيث يفتقر إلى المؤسسات المنظمة، فقد دب التفسخ فى الدولة بقوة متزايدة. وباختصار، صارت الدولة الجزائرية الآن "عالقة فى فراغ السلطة".

ودخل المجتمع الجزائرى فى وضع يتم فيه إضعافه من قبل نظام سياسى سلطوى يهيمن عليه. إذ كمن النظام كل الآراء السياسية المخالفة. وفوق ذلك، أغرق السكان بإفلاسه فى هوة عميقة من الفقر الأخلاقى والتفاقى. وفى ظل هذه الأحوال، لم يعد مسرح الاحتجاج الشعبى الأساسى هو مكان العمل بالمصنع بل

كان الشارع. وكيف يمكن أن يكون شيئاً آخر إذا كانت الروح الشعبوية القديمة ماتت ودفنت بالكامل، وإذا كان النظام الجديد يقول أن الخلاص في تقديس الدولة؛ وإذا كانت الجماهير بالحضر ليس لديها منظمات مستقلة تخصها؟ فكان الطريق الوحيد الباقي لديهم هو التمرد.

انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨

صار الوضع الاجتماعي منذ ١٩٨٥-٨٦ متفجراً. لم يعد هناك قنوات مفتوحة يمكن للمطالب الاجتماعية أن تصل خلالها إلى السلطة المركزية في القمة. وفي الوقت نفسه، تفاقمت التفاوتات الاجتماعية وصارت الخطوط الفاصلة بين مناطق سكن الأغنياء والفقراء محددة بصورة أكثر حدة. واجتمع التضخم ونقص المواد وتهاوى مستويات المعيشة المتدنية، وخاصة التي يعاني منها القاطنون في امتدادات الإسكان الأسمنتى القاحلة في أطراف الحضر، وذلك في مجتمع صار فيه الفقر المدقع والقمع التعسفي السافر حقيقة روتينية. وأسهم كل ذلك في إذكاء التوتر الاجتماعي المتصاعد. وكانت المشكلة المحورية رغم ذلك أن المجتمع الجزائري قد انشق إلى نصفين متميزين. وتضمن من يملكون أولئك المندمجين بدرجة أو أخرى في نظام الإنتاج والتوزيع أما من لا يملكون فكانوا هم اللامنتمين إلى جماعة (outsiders)^(١١).

يعيش هؤلاء اللامنتمين بالآلاف على أطراف المجتمع. حاضرون في المدينة، وإن كانوا مستبعدين من كل مجالات الحياة الاجتماعية، ويبقون في النهاية خارج بوابات المجتمع. ويعيش الجيل الأصغر منهم مأساة إقصاء من طراز موحش ومباشر بشكل خاص. فالغالبية العظمى خارج المدرسة، حيث صار النظام المدرسي انتقائياً على عكس ما كان عليه كوسيط اجتماعي اندماجي. وهكذا، كان يطرد من الفاشلين أكثر مما يخرج من الناجحين. ثم تصير فرصتهم ضئيلة في

الاتحاق بسلك العمل الإنتاجي، حيث لم يعد التحضر مجارياً للتصنيع خطوة بخطوة. وهكذا عاش هؤلاء البشر في "حجر اجتماعي". وقفزت معدلات البطالة من ١٦% في ١٩٨٣ إلى ١٩,٢% في ١٩٨٧ و ٢٣,٦% في ١٩٨٩. ويمثل هؤلاء الشباب الغالبية العظمى ممن شملتهم هذه الإحصائيات.

ویدخل أولئك الشباب فيما يتعلق بميولهم الاستهلاكية في عداد الحضريين (والمتغربين). ولكنهم يعيشون في بيئة مراوغة وغير مستقرة، فليست لديهم موارد، وهم بالطبع لا يملكون الوسائل لرفع أنفسهم خارج المأزق الحضري المتشظى والمحطم الذي ينتمون له. ولا يملكون وسيلة ما للتعبير عن الذات أيًا كانت. ويتم اتصالهم الوحيد بالسلطة الحكومية فقط ويتم أثناء إغارات الشرطة على مناطقهم وضربها لهم. يشعرون بتعفن النظام حولهم، وهم الأكثر عزمًا على مواجهته من بين كل المجموعات، جزئيًا بسبب أنهم لا يملكون شيئًا يمكن أن يفقدوه في كل الأحوال، ولكن أيضًا بسبب أن كل ما يرونه أو يسمعونه يدفعهم إلى الاحتجاج والثورة.

وحيث أظهرت الدولة عدم قدرتها على التعامل مع الأزمة ولا منع التحلل في البلاد، خلق الشباب بيناتهم الخاصة التي يستطيعون فيها التعبير عن مشاعرهم حول الثورة، وعمل استحقاقات لا يمكن اختراقها من سلطة الدولة. وعملت الاستادات الرياضية والمساجد والأحياء الحضرية والشوارع كساحات لاحتجاجهم. واتخذت أنشطتهم أشكالاً شديدة التنوع: التمرد الصريح واللامبالاة إزاء الانتخابات والانعزال في الورع الديني والسلوك المستهتر والفكاهات المستخفة التي تحط من شأن السلطات.

وحيث لم يكن هؤلاء الشباب من المنتجين، فلم تكن لديهم إمكانية الرجوع إلى التجارب الاجتماعية للطبقات المنتجة، أو إلى قوة جماعية قادرة على قيادة حركة اجتماعية، ولذلك انجرفوا إلى القيم المنحرفة. وأخرجوا عروضًا مثيرة، سخروا فيها من الشعب على نحو ساذج، وبوجه عام جنحوا إلى التطرف. وجلبت

وسائل تعبيرهم الاضطراب فى المدن. ونشأ فى حياة المدينة بصورة متزايدة أسسا لانطلاق تناقضات حضرية واجتماعية لا طاقة لمجتمع ما على احتمالها.

وحدث الاضطراب الأول فى الجزائر عام ١٩٨٥، وامتد فيما بعد إلى عدد من الأقاليم، حيث انفجر السخط الشعبى فى صور من الشعب. وكانت المطالبات ثابتة حول المياه والكهرباء والسكن والعمل. وهاجم المتظاهرون فى كل مكان كل شىء يمكن أن يرمز إلى سلطة الدولة. وكما يحدث دائماً، كان رد فعل الدولة هو نشر أجهزتها القمعية. وكانت النتيجة أن صار العنف العملة المتداولة فى قمة وقاع المجتمع. واجهت الدولة عنف المشردين بواسطة عنف النظام الفاقد لإمكانات السيطرة. فمن ناحية، كان عنف الذين يحاولون شق طريقهم لتجاوز بوابات المواطنة المغلقة فى وجوههم؛ من الناحية الأخرى، كان عنف النظام عاجزاً عن القضاء على البؤس المدرك بالحواس الذى قد أفرخ التمرد. وانتهت روح العنف إلى حالة من الرعب، والتقط الإرهاب الحطام بعد ذلك. وأغرقت أحداث شغب أكتوبر فى الدماء.

وكانت هذه الانتفاضات نتائج مباشرة للارتباط الوثيق بين تفكك البنية التحتية الصناعية للأمة، والتناقضات الناجمة عن التنمية الاجتماعية والحضرية؛ بين نظام التخطيط الحضرى الأهوج الذى أنتج مجتمعات مغلقة ومدن مفلسة ثقافياً أشبه بعنابر للإيواء، ونظام سياسى أحرق كارثى عاجز عن الارتقاء عن "سياسة البطون" وعن توفير المساواة والفخر الوطنى ونماذج اجتماعية جاذبة أو خبرات فى الحرية. بدأ الاضطراب من الذين دفعوا إلى أطراف المجتمع، وحوصروا فى صراع طاحن من أجل مجرد البقاء على الحياة، فصاروا عازمين على هز السلطات الراسخة، وناشرين للدمار فى سياق هذه العملية.

وانفجرت الاضطرابات بصورة مذهلة. ولكن لكل ما سبق، ظلت عاجزة عن تلمس الطريق إلى مجتمع متغير. وعلى وجه التحديد لأن المنبوزين اجتماعياً، الذين أثاروا التمردات، لم يتجاوزوا الصراع الطاحن من أجل البقاء، ولم يتمكنوا من

تأطير نضالهم بتصور طبقى أو حركة قادرة على دفع المجتمع قدماً، فقدّر على ثورتهم أن تبدأ بالبؤس والإقصاء وتنفجر وتنتهى إلى القمع. كان العداء الذى حمله هؤلاء المهمشون تجاه النظام السياسى أعظم بكثير من قدرتهم على صياغة بديل راسخ يمكن أن يحل محله. لقد دفعت بهم أعمالهم بالفعل إلى ثورة المشهد؛ ولكن ذلك لم يعطهم القدرة على صياغة استراتيجيات لا تتسم بالهيمنة وقادرة على دمج (هذه الأعمال) فى إطار مؤثر من الفعل التاريخى (bayard 1983).

لقد أثرت بالطبع هذه الاضطرابات على الوضع فى البلاد. فقد شكلوا بصرف النظر عن درجة ذلك، سلسلة من التهديدات المستمرة. ولكنهم لم يقدموا رؤية واضحة حول ماهية العدو بالضبط. ولا قدموا أيضاً منظوراً واضحاً حول القضايا السياسية على المحك. ولم يطوروا أى إمكانية لتحالفات إستراتيجية مع المجموعات الاجتماعية الأخرى التى تحررت من أسر الوهم فى الدولة بدرجة أو أخرى. وفى ظل تلك الأحوال، تبقى الاحتجاجات التى تصاعدت "خارج" النظام السياسى مقطوعة الصلة عن المطالب التى ترفع "داخل" النظام. وبقي شىء واحد ينبغى قوله عن أحداث الشغب رغم ذلك. لقد أرعبت الطبقات الحاكمة وهزت أسس بناء سلطتها. وفى هذا الصدد، فقد فعلوا ما لا تقدر على الوصول له فرق من النقابيين، ولا خطب النخبويين، ولا المعارك الشللية داخل الحكام أنفسهم.

العملية الديمقراطية والعمال

المقرطة

كان خيار دعم الديمقراطية كما كفلها الدستور الجديد الذى أعلن فى فبراير ١٩٨٩، حصاداً لعوامل مختلفة. ويشير النظر فى هذه العوامل إلى أن التوجه إلى الديمقراطية ينبغى أن يعالج الصدام مع النظام القديم أكثر مما يتعامل مع انتصار للديمقراطية فى حد ذاتها. وبالنسبة للنظام نفسه، الذى بنى على الانقراض التى

خلفتها الشعبوية، فسرعان ما تقوضُ في سنوات. لقد وضع نهاية للتنمية الصناعية وفكك الإدماج القائم على المستوى الوطنى. ولقد أتلّف قطاع الوقود الهيدروكربونى وأغرق البلاد حتى هامتْها فى الدين الأجنبى. وهوى بمعدل الاستثمار الإنتاجى، وأفقر البلاد. وهكذا انتكست البيئة الاقتصادية للأمة، ولم تعد الدولة الآن فى وضع يسمح لها بتوفير الوظائف والمكانة للبرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى، الأمر الذى أكسبها بعض التأييد. وكان من الطبيعى أن تشعر الطبقات التى حرمت من تلك المزايا ببعض التذمر. وقد جسد النظام أيضاً الردة على المساواتية الشعبوية وقادها. وعوضاً عن تنمية البلاد وحل المشكلات الهائلة التى تعاني منها الطبقات الدنيا، عمل كمجرد محدد لاتجاه النخبة الحاكمة المتمثلة بالأساس فى نمط كمبرادورى لا يمتلك سوى روابط هشّة بالمجتمع على أفضل تقدير - وأعتمد النظام على القوة أكثر من القانون ليحتفظ بالسلطة، وعلى القسر أكثر من الإقناع، وعلى الامتثال أكثر من التحليل النقدى. وكان يتربع طول الوقت على تفاوتات اجتماعية هائلة تتزايد باستمرار، ووقائع لا تحصى من انتهاكات حقوق الإنسان للمواطنين. وكان من الطبيعى أن تنفد طاقة المجتمع على الاحتمال.

والى جانب ذلك، سئم المجتمع الجزائرى من الخطابات القديمة نفسها حول القضايا القديمة ذاتها، فى الوقت الذى تغيرت فيه بالكامل الظروف الاقتصادية والسياسية التى سادت فى أوج الشعبوية التسلطية. واجتمعت الآن الأزمة بكل سوءاتها، وممارسات الحياة الهامشية، وافتقاد الأمان المتفشى، ليعمل كل ذلك على إثارة الممانعة والعداء الصريح لسياسات النظام الذى صارت شرعيته محل شك إلى حد بعيد.

ولتعقيد هذا السيناريو الكئيب، كان هناك أيضاً طموحات البرجوازية والشلل حديثة العهد التى ظهرت لتوها على الساحة الوطنية. فطالبوا فى صخب بإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتشجيع من النظام الجديد. وأبرزوا آراءهم مغتتمين اللحظة الصحيحة فدافعوا عن الليبرالية كحل لمشكلة التنمية، مستفيدين من

الأداء المتدهور للنظام البيروقراطي الذي تسيطر عليه الدولة، وكان حلمهم إعلان جناح يميني للنظام.

ولسوء حظهم، فقد وصلت الدولة نفسها إلى نهايتها. كانت عاجزة عن تشغيل الاقتصاد، فضلاً عن إنهاء الانتفاضات الشعبية التي ارتفعت منها النخب الحاكمة. وهنا توجب على الطبقات الحاكمة مواجهة واقع الخطر الوشيك مع تزايد العنف في الحضر وظهور طبقات دنيا أكثر نضجاً وحيلاً لتجاوز الأكاذيب والتوجيهات التي يطرها عليهم النظام السياسي، وأكثر حرصاً بصورة متزايدة على تحديد مواقعهم بالاستقلال عن الدولة. وواجهت السلطات لغز كيفية الوصول إلى سبيل لإنهاء "الفوضى الاجتماعية" الجديدة، وتدبير صيغة جديدة لتأمين الضبط الاجتماعي، وإيجاد سبيل إلى العودة بالمجتمع إلى الزمن الجميل الذي كانت الطبقات الدنيا خاضعة فيه سياسياً.

وتمثلت المحنة في أن النظام صار لا يمتلك الموارد ولا الوسائل لحل مشكلة الشرعية الحرجة. وبعد حمام الدم في ١٩٨٨ الذي جعل بعض الناس يعتقدون أن السلطات نفسها كان لها يد طولى في إثارته، كان قصارى ما أمكنهم فعله اقتراح إصلاحات سياسية تؤسس لدرجة من "الديمقراطية". وقد عرف النظام لسنوات طويلة بصم آذانه عن مناشدات الحريات الديمقراطية. ولكن تعهده حديثة العهد بالحرية جلبت له بعض التأييد الاجتماعي، أساساً من الطبقات الوسطى، مما مكنه من محاولة إجراء إصلاحات اقتصادية مهمة، وهو الأمر الذي جعله قادراً على إعطاء النخب السياسية الحاكمة القوة التي تحتاج إليها لتهدة التمرد في الحضر، والتحول إلى صناديق الاقتراع كبديل عن ضراوة "الطبقات الخطرة". ولم تكن هذه الإصلاحات السياسية وديمقراطية تعدد الأحزاب التي استتبعتها بمثابة إنجازات مباشرة للانتفاضات القاعدية. إنما كانت تغيراً في السياسات من أعلى إلى أسفل، وكان الغرض منها تشكيل سند للصرح المتداعي للنظام القائم في السلطة.

وسقطت الحركات الاجتماعية نفسها فى طى النسيان مع كل هذه التطورات. ولم يكن أى منها قادر على جمع طبقة أو أكثر حول برنامج سياسى يركز على القضايا الديمقراطية. و نأت نخب السلطة بنفسها عن الرؤى والنماذج العامة، وقد ألقى المتقنون بأنفسهم جسداً وروحاً فى أداء مهام التابع للنظام القائم على النهب. وفى أيام "المقرطة" تلك، رفع النظام بنفسه قيمة القوى السياسية، وأعطى هذا دفعة إضافية إلى رواج ما يسمى بالتغيير. وفى كل هذه الأثناء، لم تظهر أى نقابة مستقلة أو منظمة للطبقة العاملة. وفى واقع الأمر، لم يكن هناك حركة طبقة عاملة للحديث عنها. لقد أضعفت الطبقة العاملة من جراء الثقل المميت للبطالة والاستبعاد الاجتماعى، ولم تعد قادرة على صرف مزيد من الاهتمام إلى قضية الديمقراطية فى البلاد. ولم ينشط فى تلك الساحة سوى مجموعات من المدافعين عن ثقافة البربر والحركة النسوية وحفنة من نشطاء حقوق الإنسان بالأساس. ولكن أصواتهم لم تمض إلى بعيد.

ومع ذلك، فتحت الإصلاحات السياسية بلا شك سلسلة من الانفراجات فى بناء السلطة. ربما يكون مرماها الرئيسى استكشاف أساليب جديدة للحفاظ على الضبط الاجتماعى، ولكن كان أحد انعكاساتها الفورية إضعاف آلية القهر وفتح السبل التى قد يتعلم من خلالها المجتمع الذى يعد للمعركة أن يعتنى بنفسه.

نضالات الطبقة العاملة والإضراب العام

كانت الطبقة العاملة قد خاب أملها تماماً فى مجمل النظام الاجتماعى عشية انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨. إذ كان نظاماً مبنياً على أسس واضحة جديدة من التباينات الطبقيّة، وبات الانقسام بين الطبقات الدنيا والنخب الحاكمة واضحاً لا لبس فيه. وفوق ذلك فإن عمليات تسريح العمال المتعددة والبطالة واسعة النطاق وتكرار تخفيض عدد الأطقم العاملة، كل ذلك قد انتهى إلى فرض درجة من الثبات على قوة العمل. وصار على العمال الآن أن يواجهوا صراحة الإجراءات التسلطية فى مكان العمل. وطبقت

السياسة الجديدة للتكامل بالعمال على يد الإدارة الممثلة للإدارة المؤسسية، بدعم من رؤساء الحزب ومسؤولي النقابة العمالية وعملاء الخدمة الأمنية. وتعرض العمال المناضلون لإجراءات عقابية صارمة. وتعمق الاستياء بشدة في ظل هذه الظروف من القمع التعسفي. وخلق الوضع الجديد تغيرات في الوعي الاجتماعي، وأدى ببعض إلى التساؤل وتحليل القضايا بصورة نقدية.

ولا مجال للشك في أن الصورة الأخيرة للوضع المرتبك تتمثل في الوضع السياسي. فبعد انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ حلت عقدة لسان المجتمع قليلاً، وأخذ الناس يتحدثون بحرية أكثر وتخلصوا من خوفهم من القمع، ولاقى دعوات الإضراب استجابة مباشرة. وكان ما يجعل النشاط الإضرابي في مجمله أكثر قبولاً، حقيقة أن النظام السياسي صار قابلاً للتغيير، وميسراً المجال لنظام التعدد الحزبي، في حين تجنب بحرص أى نشاط حقيقى يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً. ومن ثم اقتنصت مجموعات العمال الفرصة التى تتيحها "عملية تحقيق الديمقراطية" لإعطاء شكواهم إمكانية للتنفس، وفعلوا ذلك بكثافة شديدة على نحو لم يسبق له مثيل.

كانت الطبقة العاملة في الفترة ٨٣-١٩٨٤ قوة يحسب لها حساباً على النطاق الوطنى. وطوال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، كانت أنشطتها غالباً تتم بصورة هادئة، ونادراً ما ارتفع متوسط عدد الأنشطة الإضرابية في العام على المستوى الوطنى عن ٧٧٩. ولكن في عام ١٩٨٨ وحده حدث ما يعادل ١٩٣٣ إضراباً. وتضاعف عدد الأنشطة الإضرابية على المستوى الوطنى في العام التالى فبلغت ٣٣٠٩ وفقاً لإحصائيات وزارة العمل. وكان العامل الجديد في المشهد الإضرابي إنها صارت الآن شأناً واسع النطاق، حتى أنه في بعض الأحيان شمل كل القطاعات. وحدث في هاتين السنتين إضرابات أكثر من السنوات الست السابقة مجتمعة. ولم تحدث الإضرابات فقط في القطاع الصناعى وقطاع الإنشاءات، ولكن أيضاً في قطاعات الخدمات التى يتقاضى العاملون بها رواتب: التعليم والصحة والبنوك. وتأثرت كل الأقاليم حتى التى ليس بها كثيراً من القواعد الصناعية، وامتدت إليها

ارتدادات عن احتجاجات الطبقة العاملة. وفي الحقيقة، لم تكن هناك طبقة واحدة لم تتأثر وتمارس الإضراب. ودخل المجتمع بمجمله في إضراب عام.

تمركزت معاناة العمال - كقاعدة - حول الأجر والمظالم، ودارت حول ممارسات الإدارة السيئة وعلاقات مكان العمل وشروط العمل والحياة (النقل والسكن إلخ). وفي مجمل الأمر، كان المستهدف من هذه المطالبة النظام الاجتماعي ككل، بداية من النظام السياسي. وبعبارة أخرى، كانت الشكوى الأساسية التي حفزت العمال الممارسين للإضرابات تتعلق بالظروف العامة للإدارة وتوفير ظروف الحياة التي تواجه القوة العاملة. وكانوا يدركون أن النخبة الحاكمة تميل إلى الاحتيال على ذلك بأن يعلقوا الأمر على ندرة الموارد التي يفرضها الدين الأجنبي. وكان العمال يقولون لا.

وكانت الحركة البارزة التي قام بها العمال هي انتخاب مندوبين مستقلين في النقابات العمالية. وهياً ذلك الوضع لظهور اللجان النقابية المنتخبة باستقلالية وحرية في الأقاليم الأساسية، وكان في ذلك تحدياً لشرعية النقابة الرسمية أو الاتحاد العام لعمال الجزائر (UGTA) الذي ترعاه الحكومة. وحيث كان الاتحاد العام لعمال الجزائر معتاداً على المندوبين غير المعارضين والانتخابات الإجرائية والمؤتمرات المتطابقة كالأختام والعقوبات الموجهة ضد العمال النزاعية للانتقاد، فقد صار لفترة طويلة مجرد ترس في آلة الحزب الحاكم الواحد. والآن ما زال كبار مسؤوليه غير مدركين أن أيامهم صارت معدودة، فيحلمون سرّاً بالسلطة الاحتكارية، ويدينون الظاهرة التي أطلقوا عليها النقابات العمالية "الموازية". وفي بعض الأحيان قدموا تنازلات إلى حد تشكيل تحالف مع القوى الرجعية تماماً مثل الأصوليين الدينيين، وشنوا اعتداءات عنيفة على المندوبين المنتخبين أصحاب العقول النقدية. وحتى أواخر ديسمبر ١٩٨٩ عندما عقدوا آخر مؤتمر لهم على المستوى الوطني، كانوا لا يزالون يرددون صيغتهم غير الديمقراطية ولا يستطيعون مفارقة طرقهم القمعية القديمة. وتظل

الحقيقة أن عليهم الآن مواجهة طبقة عاملة ناضجة، إلى جانب نظام نقابى نابع من القواعد ولديه التأييد الكافى لتنظيم عدد كبير من الناس^(١٢).

جلبت عملية الديمقراطية "إذا حرية لمجتمع ينشط بهمه بعد طول إحباط من القمع والרטانة المميتة حول السلطة التى تعطى الحق لنفسها فقط. تبلورت أيضًا وبنفس القدر الظروف العامة للصراع الطبقي من خلال جعل الناس يعون بشكل صريح أن المجموعات الاجتماعية المختلفة لابد أن يكون لها طموحات وأيديولوجيات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنت الطبقة العاملة من التخطيط لدعاواها على النطاق القومى، وتصعيد حركتها الاجتماعية إلى وضع قومى. وهكذا استتبع الجيشان الجديد الرائع لنضالية الطبقة العاملة عددًا من التغيرات. شيئًا فشيئًا، تعلمت الطبقة العاملة كيف تحدد مصالحها الجماعية بصورة أكثر دقة وتدافع عنها بفاعلية أكبر. وتتعلم فى سياق تلك العملية أن تفاوض وكانت عناصر من أكثر أعضائها تقدمًا يحضرون لحركات ائتلافية، وظل المفهوم العام للهوية الطبقيّة ينمو نتيجة لذلك.

وبصرف النظر عن المدى الواضح للحركة الاجتماعية ونضج النضالية بعد أكتوبر ١٩٨٨، فما زال ينبغى علينا القول إن أنشطة الطبقة العاملة المعاصرة لم تقدم للمجتمع خطوطًا عريضة للمجتمع من أجل المستقبل. لقد أثبت عدد الإضرابات بالتأكيد قدرتها على القتال. وفى الحقيقة، دبرت أمر نفسها فى بسالة فى مواجهاتها مع السلطة. ولكن لا شجاعتها ولا التزامها يمكن أن تخفى حقيقة أن الطبقة العاملة الجزائرية ضعيفة نسبيًا، وإن رؤيتها وإمكاناتها محدودة. وقد حملت النضالات التى ناقشناها طابع الأحوال السياسية الخاصة التى حدثت فى إطارها. والأسوأ من ذلك، أن حركة الطبقة العاملة حتى عندما تتكثف وتتسارع إضراباتهما، فإن القضايا التى تؤكد عليها تكون مشنته نتيجة للتضارب. وإلى جانب ذلك، فهى حتى هذه اللحظة لم تقدم برنامجًا واحدًا ينطوى على توجه مستقبلى.

الطبقة العاملة، والدولة، والديمقراطية

لا تزال الطبقة العاملة تفتقر إلى التنظيمات النقابية المستقلة عن سلطات الدولة. ولا تمتلك قادة معترف بهم عالميًا. ويترتب على ذلك، أنهم لا يمتلكون مفهومًا استراتيجيًا للتغيير الاجتماعي. وعندما ينشط وعيها الاجتماعي فإنه يتخذ شكلًا محدودًا من نضالات كثيرة العدد من أجل إعادة توزيع ما ينتجه النظام الإنتاجي. ويصعب على هذا النمط من الرؤية الضيقة أن تتوسع فتصير سلسلة من البرامج المتناسكة لأفعال إستراتيجية موجهة ضد النظام المهيمن. وبالنسبة للطبقة العاملة، فهي تركز على الخبرة المحددة لحياتها، أكثر مما تركز على أى رؤية تاريخية. وهي منشغلة إلى حد بعيد بالدفاع عن مصالحها الخاصة أكثر منها منشغلة بنموذج للتنمية الشاملة محددًا لديها، أو متعلقًا بعلاقات العمل فى موقع العمل. وهى طبقة مهتمة بالاستهلاك أكثر من الإنتاج؛ وتحتج على البرامج التى يفرضها الآخرون، ولكنها لا تنتج برامجها الخاصة. إنها تعرف كيف ترفض الاستراتيجيات التى لا تروق لها، ولكنها لم تضع حتى الآن استراتيجيات أكثر تواؤمًا معها. وهى متأهبة لمقاومة المبادرات السلبية للآخرين، وحتى الآن بطيئة فى اتخاذ مبادرات لصالحها.

وتكمن العلة فى أن الطبقة العاملة ليس لديها مرجعية خاصة بالجانب العملى يمكن أن تستحضرها لتتعلق نحو النظام الاجتماعي فى مجمله. والنظام الاجتماعي ممزق بعدد وافر من الصراعات، ولكن هذه التصدعات لم تنشأ أساسًا فى قطاع الإنتاج. كما يكمن السبب فى أن نظام الإنتاج صار طرفيًا. وصارت المنطقة المركزية فى المجتمع الجزائرى نظامًا للتوزيع يسيطر عليه النهب بصورة متزايدة. ويعد هذا منطقيًا فى وضع صفري للنمو، حيث حلت حيل الثراء السريع محل العمل كسبيل للارتقاء فى الحياة، وتمثلت المباريات الأكثر تشويقًا فى المجتمع فى احتيالات عالم الأعمال والسوق الموازية.

وفى مثل هذا الوضع، يقلد العمال خصومهم وسرعان ما يفقدون هويتهم المرتبطة بالعمل. ومن ثم فقد أجهضت الصورة البدائية للمجتمع الذى محوره مكان العمل بالمصنع، والذى تتأسس العلاقات فيه وفقاً للاصطفاف الطبقي. وظهر بدلاً من ذلك شيء مختلف بالكامل: صورة مجتمع متشظى تقوم على أساس القوة الفجة العارية. ولم يعد الصراع بين العمال ومديرى الشركة صراعاً اجتماعياً؛ إنه الآن حرب علنية. ولم تعد المسألة بعد، إضرابات تحدث داخل نظام على المستوى الوطنى يتكون من طبقات اجتماعية؛ إن المسألة مجرد عنف ينفجر خلال نظام من الأوامر الاجتماعية قائم على مواقع وشخصيات محددة^(١٣). وليس فيها من يحمل أملاً كبيراً فى العملية الديمقراطية.

لم يكن لدى الطبقة العاملة الجزائرية تقليداً خاصاً بالحياة الديمقراطية. وهم فى ذلك متماثلون تماماً مع المجموعات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع. فرضت الدولة الشعبوية على المجمع كله التماثل المفرط الذى تتسم به. وتجاهلت الدولة الليبرالية الأمر من جانبها مع تمييزها العنصرى المبالغ فيه. وبالنسبة للعمال، كان التحول مربكاً فى سرعته. فلم يكدر يستقر بها الوضع على أثر خروجها من قبضة النظام الشعبوى الذى كان فيه نموذج المساواة محدوداً فى إشباع الحاجات الأكثر أساسية، حتى وجدت نفسها فى حزن نظام، فى اللحظة التى صار فيها "ليبرالياً"، عمد إلى إمالة ميزان القوى من كل ناحية لصالح قوى عدائية قوية، تأتى منزلتها نتيجة للثراء أكثر مما تأتى عن الإنتاجية، و تتعقد صلاتهم بالبرجوازية الكمبرادورية أكثر مما يرتبطون بالبرجوازية الرأسمالية الصناعية.

وتشحن مثل تلك الظروف التغيرات الاجتماعية والسياسية القائمة بنذر الخطر. فهناك مخاطرة حقيقية لسبب واحد، أن المؤسسات "الديمقراطية" الناشئة حديثاً سوف ينكشف ما بها من هشاشة شديدة، فلا تقدر على احتواء الزعماء الاجتماعيين ونزاعاتهم. وقبل كل شيء، فقد انتشرت أمراض القطاع غير الرسمى عبر الاقتصاد؛ وتمضى قدرة البنية الأساسية على تسيير الإنتاج فى خطوات شديدة

البطء، وتستمر البطالة في ارتفاعها، وفوق كل ذلك فقد هُشمت الدولة المجتمع من خلال خلق فجوات هائلة بين المجموعات المكونة له. لقد خلفت سياسيات الدولة قطاعات واسعة من الجماهير المنبوذين اجتماعيًا. وحيث حرم هؤلاء البشر المهمشين من الثقافة، ولم يتمتعوا قط بمذاق الحريات الأساسية، فهم لا يعيرون اهتمامًا لتثبيت قواعد الأعراف الاجتماعية. و يرتاحون لتحديد هويتهم من خلال إمام حيهم أكثر من قادة الأحزاب السياسية^(١٤).

وكان لدى الطبقات الدنيا انطباعًا قلقلًا بأنهم يقدمون مددًا كبيرًا للأحزاب السياسية الجديدة في حين تنذر السلع الأساسية التي يحتاجونها كل يوم. وإلى حد بعيد لم يتوفر ارتباط ملموس بين تحقيق الديمقراطية وإشباع الحاجات الاجتماعية الأكثر إلحاحًا. ولسنا في حاجة إلى قول إنه طالما لم تتخذ قرارات سياسية للوفاء بهذه الحاجات، فإن وعد الديمقراطية سيبقى مجرد لغو.

ويتمثل السبب الذي يجعل الخيار الديمقراطي ضعيفًا بصورة خاصة في أنه لا يصدر عن تفاعل إيجابي لحركات اجتماعية. وعوضًا عن ذلك، كان جزرة مقدمة من الدولة، بمعنى أنها لو تمكنت من السلطة، فسوف تؤسس لإصلاحات سياسية. ومن خلال هذا المنظور، فهي تعطي الأحزاب السياسية دورًا مسبقًا في احتواء الاحتجاج الاجتماعي، وفوق كل شيء في السيطرة على "الطبقات الخطرة". وعلى ذلك تسود الساحة السياسية الحالية تصريحات للأحزاب السياسية المختلفة، تعطي انطباعًا بأنهم اليوم يمثلون بالفعل سلطة واسعة، بينما يتولى النظام الحكم فقط (مثل الأمير)^(١٥). وتعلو الأصوات بالفعل داعية إلى "القانون والنظام" و"العقد الاجتماعي"، بزعم التغلب على الأزمة الاقتصادية^(١٦).

ويتمثل ما تأمل فيه الطبقات الحاكمة من التأكيد على الحاجة إلى "عقد اجتماعي" في صرف تركيز مطالب الطبقة العاملة بعيدا عن الدولة إلى المصنع أو الشركة. ويزعم أن مفاوضات العمال حول العقود الجماعية مباشرة مع المديرين يتيح للدولة حرية المبادرة بالإصلاحات الاقتصادية. ولكن تبنى الإصلاحات التي تشير

إلى مفاوضات العامل- الإدارة كإطار للعمل يعتبر مقاربة تكتنفها المخاطر لسببين الأول، أن العمال كأفراد سوف يكفون عن تجسيد حركة اجتماعية، حيث ستتخلل من ثم تلك الحركة، وسوف تضيع كل مظاهر الأغراض الشاملة الجامعة للطبقة. وثانيًا، ربما لا تأتي المفاوضة الجماعية للعمال سوى بالقليل والشحيح من فرص الوصول إلى حقوقهم في ظل المحيط المقيد للسياسات الاقتصادية العامة المصممة بحيث تحمل عبء دين البلاد الأجنبي على كاهل الطبقات الأدنى. والنقطة التي نود التركيز عليها، أن اللجوء إلى المفاوضة الجماعية ليس محايدًا على الإطلاق. وتكمن وراءه فكرة أن نضالات العمال لابد من تحجيمها أو القضاء عليها نهائيًا، من تلك اللحظة فصاعدًا، إن قانون الحق في الإضراب هو الأهم في التتوير، أنه يشل القيود القاسية ومن ثم فإنه من تشكل سيف ديموقليس المشهر لحماية القيادة الجماعية للطبقة العاملة. وقد يكون من الأفضل من ثم، بحث العمليات الجارية للديمقراطية من خلال مستويين للرؤية. الأول، إنها توفر نظامًا سياسيًا مفتوحًا للتعددية. وعلى مستوى آخر، تفرض نظامًا اجتماعيًا "مغلقًا" حول جماهير البروليتاريا.

وهذا هو الوضع الحالي(*) وهو ينطوي على عديد من الأمور التي تشتت الأمة. لقد رهنّت الطبقات الحاكمة بالفعل سيادة الأمة لصالح الرأسمال العالمي. وأسس "كبراء" الأمة مؤخرًا اتحادهم لأصحاب العمل، واغتنموا الفرصة للمناداة عاليًا بمعارضتهم لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية. ولهذا فلقد تبددت الأعشاب التي تغطي السطح. وظهرت الأرض قاحلة، وبدا الأفق أكثر اكفهرارًا. وعلى هذا. تستشعر بالفعل كآبة مجتمع يعاني من القلق العميق.

(*) المقال معد أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

المصادر

- ١- لمزيد من المناقشة العميقة لهذه القضية انظر مساهمة الكاتب تحت عنوان "L'OUVRIER, LA VIE ET LE PRINCE", IN L'ALGERIE ET LA MODERNITE, OP. CIT.
- ٢- يقوم تحليلنا هنا على مجموعة من المفاهيم المفيدة للغاية التي أوضحها تورين ١٩٨٨ TOURAINE.
- ٣- أخذ هذا التحليل المتضمن من الهيكل الأساسي للأطروحة التي قدمها الكاتب تحت عنوان "QUESTIONS OUVRIERES ET RAPPORTS SOCIAUX EN ALGERIE", PARIS VII, 1986.
- ٤- TOURAINE, 1988، انظر أيضاً العمل الذي قدمه المؤلف بعنوان "L'OUVRIER, LA VIE -ET LE PRINCE".
- ٥- انظر المقال الحالي للكاتب عام ١٩٨٩ "OUVRIERS ET ETAT EN ALGERIE" SOU'AL No. 9/10, PARIS (1967-1987).
- ٦- نظرة شاملة على ظاهرة الإضراب، انظر إلى عمل الكاتب الذي قدمه عام ١٩٨٦ "GREVES ET SOCIETE EN ALGERIE (1967-1987) DU CREAD, NO. 6. ALGIERS, 1986.
- ٧- لقد فصلنا في هذه النقطة في "LE TRAVAIL EN USINE", LES CAHIERS DU CREAD, No 4, 1984.
- ٨- انظر مساهمات: LIABES, "L'ENTREPRISE ENTRE ECONOMIE, POLITIQUE .ET SOCIETE" IN L'ALGERIE ET LA MODERNITE DAKAR CODESRIA

٩- فيما يتعلق بتوظيف الثروة القومية، تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن ٥% من السكان يملكون ٤٥% من الدخل القومي، بينما على ٥٠% منهم تدبير أمرهم بما يقل قليلاً عن ٢٢%.

١٠- العبارة عن ر.مايورجا R.MAYORGA في تورين، ١٩٨٨، صفحة ٤٥٠.

١١- قام كاتب الدراسة الحالية بدراسة سوف تنشر قريباً حول انتفاضة أكتوبر وعالم "اللامنتمين"، عام ١٩٨٩ "DU SOUL EVE MENT D'OCTOBRE AUX CONTESTATIONS SOCIALES DES TRAVAILLEURS, AKU T, UPPSALA, OCTOBER.

١٢- تعمل بعض اللجان النقابية العمالية المستقلة مؤخراً على تجميع تجمع واسع مُسجل في النقابات العمالية الحديثة.

١٣- ويمكن اعتبار المثل الواضح على هذه الروح غير المواتية في الدورة الجديدة من الاحتجاج التي تتبعها اغلاقات للمصانع من قبل موظفين رسميين من منطلقات إدماجية. ولا بد من التسليم بأن الموظفين المسؤولين اشتهروا بحماسهم الفاشي الذي طردوا به العمال الأقل طاعة في مناسبات عدة.

١٤- بالفعل تحولت طموحات المساواة بين هؤلاء اللامنتمين وفي أحياء الطبقات الدنيا إلى احتجاج ديني وتعصب أصولي. وهذا النوع من الاحتجاج غير ديمقراطي أساساً. والمعالجة الأفضل له أنه ناتج عن إخفاق الشعبوية وعقم الليبرالية. لقد دفعت الأيديولوجيات بعجزها الاحتجاج إلى مستوى أدنى اجتماعياً وإلى اعتناق الإسلام.

١٥- هناك شاهد يؤيد هذا الانطباع. لسبب واحد، يحرف دستور فبراير ١٩٨٩ "الديمقراطيون" من خلال مصطلحات قانونية واضحة، ويحيطها بقيود شديدة الضيق.

١٦- إن الأزمة قائمة بالفعل، لكنها تبدو مبررًا مفيدًا للحط من نضالات العمال. وقد وضعت المقرطة العمال المشاغبيين في حالة من ضرورة نقلهم أو إبعادهم أو محاكمتهم. وفي ١٤ فبراير ١٩٩٠، اجتمع ٦٠٠ عامل أمام مركز الإدارة الإقليمية "لعين دفلا" للمطالبة بإطلاق سراح أربعة عشر من زملائهم تم سجنهم بعد الإضراب. والواقع أن المقرطة في الجزائر تمضي في مسارين متسارعين، المسار الأسرع يخدم النخب السياسية، بينما يصبح على المجتمع المدني أن يتجرع أثر المسار البطيء.

المراجع

Bayard, J, F, 1983, «La revanche des sociétés africaines», Politique Africaine, No.II. See also the extremely interesting book by the same author, 1989, L 'Etat en Afrique: La politique du ventre, Fayard.

Benkheira, H, 1985, «Etat et mouvement ouvrier dans l' Algérie indépendante», Le mouvement ouvrier maghreb in, CNRS, Paris, 1985. p.207.

Chalabi, El Hadji, 1989, L 'Algérie, l'Etat et le Droit, Arcantière, Paris.

Incidentally, the new 'democratic option' has not abolished certain basic forms of domination such as male superiority and the domination of non-Muslims by Muslims.

Dubois, P, 1981, in Les ouvriers divisés, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, p.79.

El-Kenz, A, 1989, Au fil de la crise, Bouchéne, Algiers.

El-Kenz, A, 1989, «Esquisse d'une phénoménologie de la conscience nationale en Algerie», L 'Algérie et la modernité, CODESRIA, Dakar.

Harbi, M, 1975, Aux origines du FLN, le populisme révolutionnaire en Algérie, Bourgois, Paris.

Liabes, D, 1986, «Rente, légitimité et statu-quo: Quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-Providence», Les Cahiers du CREAD, No.6.

Touraine, A. 1988, *La parole et le sang*, O, Jacob. The last work was especially helpful to the present author in his definition of an approach to the subject.

الفصل التاسع

النقابات العمالية التونسية:

القطب المحورى للتحدى الاجتماعى والديمقراطى(*)

صلاح زغيدى

قضية النقابات العمالية

تباينت المسارات التى حصلت البلدان الإفريقية على الاستقلال عبرها. فقد تضمنت هذه المسارات فى بعض الحالات ديناميات اجتماعية وثقافية وسياسية داخلية، وتطور خارجى واسع النطاق فى أخرى. ولم تكن لغالبية تلك البلدان خبرة بالديمقراطية ولا التنمية. ورغم قيادة حركة التحرر الوطنى لعملية مناهضة الاستعمار، إلا أنها لم تركز كثيراً على نمط الاستقلال الذى تسعى إليه وتطالب به، وبدا أنها منحصرة فى التخلص من السيطرة السياسية والعسكرية للقوى الاستعمارية الأجنبية.

وفى المغرب، قادت حركة التحرر الوطنى فئة واسعة من السكان. وأدخلت الرأسمالية على تلك البلدان التى وجدت باعتبارها دولا قبل مجيء الاستعمار. وأدت الرأسمالية إلى تغييرات مهمة فى التشكيل الاجتماعى؛ وترتب على ذلك ظهور التباينات الاجتماعية التى صارت أكثر بروزاً. وأدخلت الرأسمالية الزراعية على النمط الاستعمارى علاقات جديدة فى الريف أيضاً، وخاصة عبر خلق طبقة واضحة من الفلاحين الذين يحصلون على أجر.

(*) ترجمة: عزة خليل

وبدأت النواة الأولى للطبقة العاملة في الظهور في المدن، وحول بعض المراكز الحضرية في أحواض السفن والمناجم، وفي بعض الشركات الرأسمالية الاستعمارية. وسرعان ما ظهرت النقابات العمالية والعمل السياسي أيضاً، وخاصة تحت تأثير أفكار الجناح اليساري التي دخلت على يد النخب والعمال الفرنسيين (وأحياناً الإيطاليين) في بدايات القرن العشرين.

واتخذت الحركة النقابية العمالية شكل المنظمات النقابية العمالية الفرنسية في البداية، ثم أخذت طريقاً استقلالياً فيما بعد. وأخذت موقعاً مهماً داخل حركة الأفكار والأنشطة السائدة، والتي كانت تعترض بشكل تقدمي وجذري على السيطرة الاستعمارية.

وقد تطورت الحركة النقابية العمالية التونسية متصاحبة مع حركة التحرير الوطنية، وصارت جزءاً لا يتجزأ منها، وأثبتت فاعلية وحركية حتى اعتمد عليها قادة حركة التحرير الوطنية للإفادة منها في تقرير نضالهم المناهض للاستعمار والإسراع في بناء الدولة الوطنية في نهاية الأمر.

خلفيات الحركة النقابية العمالية التونسية

ظهر النشاط النقابي العمالي ودعاياته في تونس في مرحلة مبكرة جداً. وكان نمط الاستعمار المفروض على تونس استعمار بشري "Peopling" من قوى خارجية، وكان ذلك يعنى أنه بجانب الاستعماريين الذين استولوا على جزء كبير من الأرض، وعدد من الصناعيين والتجار والمقاولين، فهناك أيضاً عدد كبير نسبياً من المستخدمين المدنيين والعمال والموظفين الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين الذين وجدوا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وشكل بعض هؤلاء العمال جزءاً من أنشطة النقابات العمالية داخل الحركة النقابية العمالية الفرنسية، والأنشطة السياسية في إطار الأحزاب السياسية الفرنسية أيضاً، وبالتحديد القسم الفرنسي

للعمالية الدولية (French Section of the labor International- SFIO) حتى عام ١٩٢٠. وفيما بعد، دخل عديدون أيضاً في الصراع مع الحزب الشيوعي الفرنسي (French Communist Party) بعد مؤتمر تور (Tours Congress)، الذي أسفر عن زيادة الصراعات بين الاشتراكيين والشيوعيين. وهكذا، ظهرت الإضرابات والمظاهرات العمالية في تونس.

ونظراً للطبيعة المتروبوليتانية الشديدة للنقابية العمالية، ظهرت في الواقع فكرة خصوصية النمط التونسي من النقابات العمالية. فأسس السيد حامد علي الحامي القائد النقابي التونسي الشاب أول منظمة نقابية عمالية تونسية في عام ١٩٢٤. وكانت الكونفدرالية التونسية العامة للشغل (Confederation Generale des Travailleurs de Tunisie- CGTT) ورافقه في هذه الخطوة المثقف التقدمي طاهر الحداد والقادة الشيوعيون الآخرون. ووجهت المبادرة بعداء النقابات العمالية الفرنسية والأحزاب السياسية (باستثناء الشيوعيين) والسلطات الاستعمارية. ولهذا السبب، سرعان ما قمعت ثم أجهضت في نهاية الأمر. أما المحاولة الثانية التي قام بها الجيناوي Guenaoui في عام ١٩٣٦، فقد خربها "الدستور الجديد" وهو الحزب الذي أسسه بورقيبة عام ١٩٣٤، ولم يستطع التسليم بوجود أي نقابة عمالية تونسية خارج سيطرته.

وفي ٢٠ يناير ١٩٤٦، أسس فرحات حشاد وعديد من زملائه، الاتحاد العام التونسي للشغل (CGTT) بعد عدد من سنوات الكفاح في الكونفدرالية التونسية العامة للشغل (UGTT) وسرعان ما صار الاتحاد التونسي للشغل النقابة العمالية المركزية لكل العمال التونسيين، وفي الوقت نفسه إحدى القوى الأساسية لحركة التحرر الوطني.

بنت الحركة العمالية النقابية التونسية ذاتها، وفرضت نفسها على نمطها الخاص، وذلك منذ إرهاباتها الأولى حتى المسيرة التي أدت إلى تشكيلها النهائي (من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٦). وقام كل نشاطها أساساً على مناضلين نقابيين من الطبقة

العاملة. وظهر هؤلاء المناضلون تدريجيًا عبر نضالات الطبقة العاملة والخبرة المستقاة من النقابات الفرنسية الحركية القوية المتمتعة بالتنظيم والإشراف الجيد. ولذلك وخلافًا للبلدان المغربية والإفريقية الأخرى، لم تتأسس النقابات العمالية الوطنية في تونس على يد المثقفين أو قادة الأحزاب السياسية. بل الأكثر من ذلك، أنها تأسست ضد إرادة الأحزاب السياسية أو على الأقل بدونها. وانطبق ذلك بدرجات متفاوتة على الخبرات التونسية الثلاث، وبالتحديد الخبرات الخاصة بالسيد حامد على في ١٩٢٤ والجيناوي في ١٩٣٦ وفرحات حشاد ما بين ١٩٤٤-١٩٤٦.

كان لدى الاتحاد المغربي للعمال UMT بالمغرب، واتحاد العمال الجزائري The Algerian Working Union- UGTA بالجزائر أصول وخلفيات مختلفة عن النقابات التونسية. فنظرًا لظروفه، تأسس الاتحاد المغربي للنقابات UMT من أعلى. وكان لدى قائده مجرد رهان، وافترضوا أن الجماهير سوف تصدق على أفعالهم^(١). وانطبق الشيء نفسه على الجزائر عندما أنشأت جبهة التحرير الوطنية (FLN) اتحاد العمال الجزائريين.

وفي الوقت نفسه، لم يكن أمام النقابية العمالية التونسية المستقلة بذاتها إلا أن تكافح من أجل مطلب "الهوية" الذي تحول تدريجيًا إلى مطلب "قومي". وعبرت عن ذلك الثورة ضد أصحاب العمل الفرنسيين وضد النقابات العمالية الفرنسية أيضًا. ولم ترغب النقابات الفرنسية ولم تستطع الاقتناع بواحد من المطالب المحورية للعمال التونسيين، وهو تحديد المساواة في الأجور مع نظرائهم الفرنسيين. ولهذا السبب، صار العمل النقابي بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد بعد تأسيس الاتحاد التونسي للشغل عام ١٩٤٦، أحد المكونات الرئيسية لحركة التحرير الوطنية وكتب كلودليازو Claude Liauzu أن الحركة كانت:

"تتاضل من أجل التشغيل والضمانات ومزايا التأمين الاجتماعي في بلد يأخذ الأوروبيون فيها الوظائف المتاحة، فضلًا عن أنهم المستفيدون الوحيدون من مزايا

التأمين الاجتماعي (علاوات الأسرة وإصابات العمل.... إلخ). وقد شكلت هذه العوامل إلى حد كبير اتجاهات الحركة النقابية العمالية، وبشكل خاص طبيعتها الشعبوية، كما كانت بشكل أخص مصدرا "للاتجاه القومي" لديها (Liauzu 1979).

وكانت النقابات العمالية التونسية - وستظل - متسمة بالقومية والشعبوية والتوجه للطبقة العاملة، بما يتضمنه ذلك من "معاداة النفاقوية" كجزء من هذا التراث. وكان "الأغنياء" و"الشيوعيون" و"المتفقون" دائما مستهدفين من النقابيين التونسيين. وهكذا، وبصرف النظر عن التطور الذي حدث في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالمتفقين، فإن الاتحاد التونسي للشغل اليوم ما زال باقيا على كثير من هذه التوجهات.

السمات الخاصة للاتحاد التونسي للشغل ودوره قبل الاستقلال: ١٩٤٦-١٩٥٦

يمكن النظر إلى ظهور الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره نتيجة للخبرات المتكررة المجمعّة خلال عشرين عاما (من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٦). ولهذا السبب، رغم إعطاء فرحات حشاد قوة دافعة جديدة للحركة النقابية العمالية، إلا أنه لم يكن إلا خلفا للسيد حامد علي وجيناوي^(٢). وتطابق حشاد - الذي اعترف الجميع بدوره القيادي المستقيم - تطابقا تاما مع النموذج المعياري للقائد النقابي العمالي المعروف حتى اليوم في الحركة النقابية العمالية: كان رجلا من قلب المكان، ومن أسرة متواضعة، وعلى قدر كاف من التعليم (وكان مستوى التعليم منخفضا للغاية في تلك الأيام). وبدأ عمله النقابي في قطاع النقل الذي يقوم عادة بدور مهم للغاية في النشاط النقابي العمالي.

فلقد ترك حشاد وأصدقائه عاشور وتليتي Tliti وبوراوي Bouraoui وبودالي Boudali وغيرهم الكونفيدرالية التونسية للشغل (CGT) عام ١٩٤٤. ومن خلال استقادتهم بالخبرة التي حصلوا عليها خلال السنوات الطويلة التي قضاوها

داخل الكونفيدرالية، أسسوا بعض النقابات العمالية المستقلة. ووحدهم الاتحاد التونسي للشغل الذي تأسس في ٢٠ يناير ١٩٤٦ مع فيدالية العمال، وكان أول منظمة عمالية على المستوى القومي. ولقد تأسس الاتحاد التونسي للشغل بناء على رغبة وتصميم المناضلين النقابيين من الحركات النقابية الفرنسية. ومن الثابت كحقيقة الآن، أن حركة الدستور الجديد التابعة لبورقيبة تابعت الحدث والحركة فقط، ولكنها لم تحرض عليهما.

وترسخ الاتحاد التونسي للشغل في كل قطاعات الحياة على المستوى الوطني: في الخدمة العامة والمراكز الحضرية والمناجم والنقل وخدمات البناء والموانئ وأحواض السفن ووسط طبقة العاملين بأجر في المزارع الاستعمارية الكبيرة. وأمام تحدى الاتحاد النقابي التابع للحزب الشيوعي (USTT)، سرعان ما فرض اتحاد الشغل التونسي نفسه مضعفا مكانة الاتحاد المذكور في غضون أربع أو خمس سنوات فقط. وأجبر هذا الانهيار الحزب الشيوعي التونسي (PCT) على حل اتحاد المنتهى أمره ودعوة أعضائه للانضمام إلى الاتحاد التونسي للشغل في ١٩٥٦.

وفي ١٩٥٢، بعد حوالي ست سنوات على تأسيس الاتحاد التونسي للشغل، بلغت عضويته ٥٦٠٠٠ شخص منهم ٨٠٠٠ عامل في المناجم، و ٤٠٠٠ في خدمات النقل، و ٥٠٠٠ في الزراعة، و ٢٠٠٠ في التعدين، و ٧٥٠٠ في المرافق العامة. ولقد شهدت السنوات التالية على الحرب العالمية الثانية تكثيفا للاستثمارات وظهورا لقطاعات صناعية جديدة. كما طرا على البنى الاقتصادية في الفترة السابقة على الحرب تغيرات هائلة، وأمكن ملاحظة قطيعة واضحة بين تونس الحديثة المعتمدة على الاقتصاد الغربي وبين تونس القديمة التي ترمز إليها الفنون والحرف والأرياف. ويوضح تطور الالتحاق بالمدارس في تونس هذا: ٨٦٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية في عام ١٩٤٨ مقارنة بـ ٢٥٦٠٠٠ في ١٩٥٩، و ٣٠٠٠ تلميذ ملتحقون بالمدارس الثانوية عام ١٩٤٨ مقارنة بـ ٢٠٠٠٠

فى عام ١٩٥٧. وتجرر التشوه الهيكلى بعمق وفرض نفسه على حركة الطبقة العاملة. وكما طرح بول بورديو Paul Bourdieu "كان هناك نمطين متعارضين للطبقة العاملة: واحدة ثابتة إلى أقصى حد، والأخرى غير ثابتة إلى أقصى حد (Bourdieu n. d)".

أدت الطبيعة الحركية والكاريزمية لقادة الاتحاد التونسى للشغل، وخاصة حاشيد وعاشور وتليتى إلى جانب التنظيم الجيد على المستوى القطاعى والجغرافى، إلى تأهيله للعب دور قيادى فى تاريخ الحركة النقابية بداية من عام ١٩٤٧. واتضح ذلك فى المشاركة النشطة التى قام بها فى الإضراب العام الذى حدث فى صفاقس عام ١٩٤٧. وكان الاتحاد التونسى للشغل، فى الفترة التى عانى فيها حزب الدستور الجديد من نزاعات داخلية عنيفة، هو الاتحاد العمالى الأكثر تميزا لسنوات عديدة فى المشهد التونسى، وفوق ذلك فقد انتسب للحركة النقابية العمالية الدولية. وعلى هذا، ثبت حشاد فى موقعه باعتباره قائدا نقابيا وسياسيا أيضا، بسبب شجاعته وشعبيته. وكان الخطاب النقابى الذى عبر عنه حشاد فى إصرار حتى اغتياله فى ٥ ديسمبر ١٩٨٢، يعكس الطبيعة المعقدة للحركة النقابية العمالية التونسية والشروط التى ظهرت وتطورت على أساسها. وتضمنت هذه الشروط الأفكار الماركسية (بالإشارة إلى ميثاق أميان Amiens) حول انبعاث الطبقة العاملة وفقا لتقليد النقابات العمالية الثورية، إلى جانب تأثير الإصلاحية الاجتماعية- الديمقراطية أيضا. فهو القائل "يعد الصراع الاجتماعى الذى كثيرا ما يشار إليه طبيعيا وحتميا من وجهة نظرى، حيث يتصاعد من واقع الأمر متجاوزا تحكم الإنسان. وسوف يكون الاستقلال السياسى بدون تقدم اجتماعى، وبدون تحول للأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام مجرد يوتوبيا. فمن خلال السعى إلى القضاء على النظام الاستعمارى، يحاول العمال فى الوقت ذاته تحطيم أسس الرأسمالية وبقايا الإقطاع المحلى التى تشكل أساس النظام الحاكم للرأسمالية".^(٣)

وفى كل الأحوال، وبصرف النظر عن النبيرة الماركسية، إلا أن اللهجة الخطابية المهيمنة التى تستخدم بكثافة من قبل حشاد وأصدقائه ومعظم مسئولى النقابة العمالية، تبقى متأثرة بشدة بالأفكار الشعبوية التى تعبر عنها حركة الطبقة العاملة الوطنية. وكان ذلك سببا ونتيجة لانخراط الاتحاد التونسى للشغل فى النضال ضد الاستعمار من أجل التحرر الوطنى. كانت الحركة النقابية العمالية التونسية قادرة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٦ على قيادة أنشطة اجتماعية هائلة وسط عمال الصناعة (الإضرابات القوية فى صفاقس فى قطاع الزراعة) عام ١٩٤٧ ومظاهرات مناهضة للاستعمار فى كامل عنفوانها فى حوض التعدين والقطاع الزراعى بقفصة، والمظاهرات المعادية للاستعمار بعيدة المدى. ولعبت الحركة دورا هاما لصالح الكفاح المسلح الذى انطلق فى نهاية ١٩٥١.

وفى أعقاب إعلان الاستقلال الداخلى، وتوقيع الاتفاق بين فرنسا وتونس فى ١٩٥٥، اثبت الاتحاد التونسى للشغل قوته الكاملة فى التأييد الذى أعطاه لبورقيبة ضد منافسه بن يوسف، إذ مكن الأول من الفوز حتى داخل حركة الدستور الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، لعب الاتحاد التونسى للشغل دورا مهما خلال مؤتمر الدستور الجديد الذى عقد فى صفاقس فى نوفمبر ١٩٥٥. وكان يتوجب على بورقيبة تذكر هذا "الدين" فى السنوات التالية. وفى ظل هذه الظروف، حصلت تونس على الاستقلال فى ٢٠ مارس ١٩٥٦، وعلى الفور دبّت الصراعات بين الدولة الوطنية التى يقودها حزب بورقيبة "الدستور الجديد" والاتحاد التونسى للشغل.

بعد الاستقلال

خلال الاستقلال فى ١٩٥٦، تحول حزب الدستور الجديد إلى حزب واحد، من خلال حظر الحزب الشيوعى. وبدا كأنه الحامل الوحيد للشرعية التاريخية. وقد حصل على هذا الموقّع عبر القيادة الإقصائية التى قبضت على حركة

التحرير الوطنية ما بين ١٩٣٤ و ١٩٥٦. ولم تستطع أى قوى سياسية أخرى أن تجاريها، ناهيك عن التشكيك فى هذه الهيمنة.

ومع ذلك، فإن الاتحاد التونسى للشغل الذى تأسس فى ١٩٤٦، هو الكيان الآخر الوحيد الذى كان فى وضع يمكنه من إدعاء أن له دور محدد فى نضال الشعب التونسى من أجل طرد الاستعمار الفرنسى. وبوجه عام، لم يلعب هذا الدور خارج إطار حزب الدستور، ومن باب أولى ليس فى مواجهته. ومع ذلك، كان الاتحاد التونسى للشغل التنظيم الوحيد الذى لعب دورا نشطا فى حركة التحرر. وتمتع الاتحاد أيضا بمركز مرموق عالميا يتجاوز نطاق النقابات العمالية، بل كان أكثر أهمية من "شريكة المنافس" حزب الدستور الجديد. وهكذا فلا عجب فى ظل تلك الأحوال أن يجفل بورقيبة من هذا "المنافس" الذى يتمتع بالفعل بالشرعية التاريخية، وله قادة تاريخيون وتمثيل واسع. وسرعان ما أطلق حزب الدستور الجديد العنان للخصومة مع الاتحاد التونسى للشغل الثائر دائما، من أجل إضعافه والسيطرة عليه. ومضت الصراعات بين حزب الدولة "المجاهد الأعظم" والاتحاد التونسى للشغل. وطوال الثلاثين عام التى بقى فيها بورقيبة فى السلطة (من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٧) كان بينهما كثير من الحروب الخفية، تحدث بصورة منتظمة (١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٨، ١٩٨٥) وأخذت شكل مواجهات علنية وعنيفة فى أغلب الأحوال.

لم يكن حزب الدستور الجديد خلال مسيرة التحرر الوطنى قادرا على السيطرة على الطبقة العاملة، على عكس الاتحاد العام التونسى للشغل. وحاول حزب الدولة منذ ١٩٥٦ فرض سيطرته من خلال تفكيك الطبقة العاملة. وتدور كل الصراعات بين حزب الدولة التابع لبورقيبة وتنظيم النقابات العمالية على مدار ثلاثين عاما، فى مناقشة حول التحكم فى الطبقة العاملة.

وتمكن حزب الدولة من خلال "الاتجاه الإجماعى" الذى حفزه الاندفاع الناجم عن الاستقلال، من تقويض أنشطة الاتحاد العام التونسى للشغل فى ١٩٥٦-١٩٥٧. ومنعت المنظمة النقابية من تقديم برنامج اقتصادى اجتماعى فى مؤتمرها

الوطني السادس في سبتمبر ١٩٥٦ باعتبار أن هذا البرنامج "تخريبي" (وقد تضمن تأسيس قطاع مخطط للدولة وتعاونيات... إلخ). وكانت محاولة حزب الدولة الثانية لمنع الاتحاد العام التونسي للشغل من محاولة التحرر منه في ١٩٦٦. وحدث هذا بعد مؤتمر حزب الدستور الجديد في ١٩٦٤، الذي اتخذ حينها قراراً بإدماج منظمة الطبقة العاملة داخل الدولة وأجهزة الحزب.

وما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠، لم تعد لحركة النقابات العمالية المغدورة أي قائمة تقريباً. وعاش العمال أياماً عصيبة نتيجة لذلك، ففي الواقع، وبصرف النظر عن النمو الاقتصادي الواضح، فإن القوة الشرائية لطبقة العاملين بأجر هوت بصورة مفاجئة: فكان المؤشر الدال على الحد الأدنى الحقيقي للأجور في ١٩٧٠ يساوي ٨٠٪ فقط من نظيره عام ١٩٦٥.

وفي ٧٠-١٩٧١، ظهر الاتحاد التونسي للشغل مرة أخرى من خلال توسيع مجال تمثيله وتمتعه باستقلال أكبر تجاه حزب الدولة. وفيما يلي أهم العوامل التي يرجع لها الميلاد الجديد الذي ترسخ أكثر في السبعينيات:

(أ) فشل مشروع بن صالح القائم على مبدأ الجماعية في ٦٩-١٩٧٠. وترك هذا الفشل حزب الدولة للمرة الأولى منذ النضال ضد الاستعمار بدون أي مشروع اجتماعي وسياسي، باستثناء مشروع رئيس الوزراء الهادي نويرة نويرة Hedi Nouira "تحقيق الوفرة" الذي سرعان ما فاقم التباينات الاجتماعية. ووجدت حركة النقابات العمالية في هذا المشروع ظرفاً يساعد على تطورها.

(ب) أحدث التحول الجاري على الطبقة العاملة منذ ١٩٥٦، انعكاساً على حركات النقابات العمالية منذ السبعينيات. فقد تأسست في الفترة ٦٢-١٩٦٩ وحدات صناعية كبيرة تمتاز بكثافة عالية للعمل. وبالتدريج احتضنت هذه المواقع بقوة نضال النقابة العمالية مثلما كان الوضع في

بنزرت (الفولاذ)، وصناعة السيارات في سوسة (ستيا)، والصناعة الكيميائية في قابس (أى سى إم) إلخ.

ج) ظهرت بعض التصدعات داخل أجهزة الحزب الدستوري، وتفاقت من خلال الصراع على خلفه بورقية الذي صار مرضه مزمنًا. وأدى ذلك إلى شن هجوم على حزب الدولة. واتسعت مثل تلك التصدعات وأسفرت عن حركات أخرى، انفصلت آخر الأمر عن حزب الدولة "الدستور". وانطبق هذا على ما سمي بالجماعة الليبرالية بقيادة الميسيري Mestiri (وقد صارت الحركة الديمقراطية الاجتماعية في ١٩٧٨ واندمجت في ١٩٨٩) وجماعة الوحدة الشعبية أيضا للقائد السابق أحمد بن صالح (ونشطت ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٩ واندمجت كحزب شرعي في نوفمبر ١٩٨٣ تحت اسم حزب الوحدة الشعبية (PUP)). وعملت هذه التصدعات على تآكل مصداقية حزب الدستور، وإلى حد بعيد مكنت قيادة النقابة العمالية من فرض مطلبها في مزيد من الاستقلالية.

د) أصبح فشل الجماعات اليسارية المتطرفة واضحا منذ ١٩٧٤-١٩٧٥. فتم القضاء على عديد من أعضاء المجموعة من خلال الأعمال القمعية المتواصلة التي مورست ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥. وفي ذلك الوقت، تحرر عدد كبير من مناضلي الجناح اليساري وجناح اليسار المتطرف من "جيتو" الجامعة والتحقوا بالاتحاد التونسي للشغل الذي استفاد من إمكانياتهم وحماسهم.

وفي مثل تلك الظروف، التي صاحبت ما أسفرت عنه السياسات الاقتصادية بالنسبة للأسعار (وصل التضخم منذ ١٩٧٥ إلى ٩,٥%)، واصلت الحركة النقابية العمالية تطورها على نحو مذهل، وصارت القوة المتحكمة في المطالب الاجتماعية والسياسية في البلاد.

وحتى ٧٣-١٩٧٤، كان الاتحاد التونسي للشغل منافسا لحزب الدستور في مجال السيطرة على الشرائح الاجتماعية للمجتمع والرقابة عليها بدون الدخول في صراع مع نظام بورقوية في كل الأحوال. ولكن منذ ذلك الوقت فصاعدا بدأ الاتحاد التونسي للشغل الكفاح من أجل الاستقلال الكامل في مواجهة حزب الدستور؛ أخذ في الاعتبار الدفاع عن مصالح العمال كمطلب أساسي. وهكذا، قطع الاتحاد التونسي للشغل روابطه مع حزب الدستور تدريجيا. واستقبل أعدادا هائلة من الأعضاء الجدد، صانعا جيلا جديدا من النقابيين العماليين، الذين كان من بينهم تنفيذيين رفيعي المستوى ومهندسين وأطباء من الخدمات الصحية العامة وأساتذة بالجامعات إلى آخره. وهكذا تحققت بداية مرحلة كيفية جديدة وتدعم الاتحاد التونسي للشغل على حساب الحزب الدستوري وضده إلى مدى كبير.

بينما كان التضخم يطلق نموا اقتصاديا ملحوظا (بلغ متوسط نسبة النمو السنوي حوالي ١٠% ما بين ٧٠-١٩٧٤). فقد استيقظت روح الشعب، إذ تحطمت أسطورة "البناء الوطني". ومنذ ١٩٧٥، تقدم الاتحاد التونسي للشغل هذه الروح المتوثبة وأشرف على كل المظاهرات التي أثرت بشدة في انحاء البلاد. وازداد تكرار الإضرابات وطول مدتها، وما تحققه من مطالب العمال ونقاباتهم العمالية. ولأول مرة حقق الحد الأدنى القانوني للأجر ثلاث ارتفاعات متعاقبة ٢٤% في ١٩٧١ و ٢٥% في ١٩٧٤ و ١١,٥% في ١٩٧٥؛ مما مثل زيادة نسبتها ٣٣% في الحد الأدنى للقوة الشرائية للعاملين بأجر.

ووسع الاتحاد التونسي للشغل أيضا من نطاق سيطرته الاجتماعية والجغرافية، فحتى أكثر المواقع النائية صار لها نقاباتها العمالية، وبالتبعية كان في ذلك تحديا لحزب الدستور حتى في المناطق التي كان يسيطر عليها حزب الدولة سابقا. وأجبر ذلك السلطة المركزية على التنازل أمام النقابات العمالية. وعلاوة على ذلك، طبقت سياسة تعاقدية منذ ١٩٧٣ وأسفر ذلك في ٧٤-١٩٧٥ عن سلسلة من الاتفاقات الجماعية القطاعية.

وفي ١٩٧٧، أطلق "تصاعد المخاطر" تحركا "احتوائيا" تصاحب مع زيادة كبيرة في المؤشر المرتبط بالحد الأدنى للمرتبات (أكثر من ٣٣%). وحاولت السلطة المركزية أيضا شل أيدي قادة النقابات العمالية عن طريق "الميثاق الاجتماعي"، المتضمن لفقرة هدفت إلى تجميد الاتفاقيات الجماعية لفترة خمس سنوات.

أدانت معظم القطاعات الحيوية للنقابات العمالية الميثاق الاجتماعي الذي جاء بعد ارتفاع كبير في الأسعار من مايو إلى ديسمبر. وتصادمت الشرطة مع العمال في مظاهرات عنيفة، بينما تحرشت ميليشيا حزب الدستور بالمناضلين النقابيين وخربت بعض المباني التابعة للاتحاد التونسي للشغل. ولأول مرة منذ الاستقلال، صوت الاتحاد التونسي للشغل في مجلسه الوطني المنعقد في ١٠ يناير ١٩٧٨ لصالح قرار يدين التوجه الرأسمالي للسياسة الاقتصادية، وضد تقويض الحريات الديمقراطية، كما دعى إلى تنظيم نقابي مستقل. واستقال حبيب عاشور من المكتب السياسي لحزب الدستور ولجنته المركزية في اليوم نفسه.

وفي يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، ولأول مرة منذ الاستقلال، بدأ الاتحاد التونسي للشغل إضرابا عاما في أنحاء البلاد. ونتج عن ذلك صدام مباشر. وكاد الإضراب العام أن ينجح تماما لولا طعنة حزب الدولة من الخلف، حيث فرض حظر التجول وحالة الطوارئ، كما استخدم الجيش لتنفيذ ما يريد. وأسفر ذلك عن عديد من القتلى (التقدير الرسمي ٥١ شخصا) ومئات المصابين، وآلاف المعتقلين الذين تضمنوا قادة الاتحاد التونسي للشغل على المستوى الوطني، وعديد من قيادات الفروع الإقليمية. وحلت هياكل النقابات، واستقر الأمر لصالح مجلس إدارة يتضمن مناضلي حزب الدستور المتشدد، بينما استمر حظر التجول.

واستمرت هذه الأزمة ثلاث سنوات ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠، تطورت خلالها، على استحياء في البداية، حركة مقاومة دينامية. وهكذا قاطع العمال

والنقابيون القادة المفروضين على الاتحاد التونسي للشغل وظلوا على وفائهم لقياداتهم وهياكل النقابة الشرعية.

وعملت أزمة النقابة العمالية، إلى جانب تدهور الوضع الاجتماعي وعزلة حزب الدستور الشديدة في مواجهة الجماهير، في صالح حكومة مزالي في ١٩٨٠، حيث أدى ذلك إلى إرخاء العنان للتوتر الذي أخذ في التنامي حتى اشتعل وفاض، خاصة بعد هجوم الكوماندو الليبي المسلح المناصر لليبيا في يناير ١٩٨٠. وفي ظل الحكومة الجديدة أطلق سراح النقابيين المحتجزين داخل السجن منذ يناير ١٩٧٨، ووضعت لجنة نقابية مؤقتة لتأمين إعادة الانتخاب الديمقراطي لكل النقابات. وانتهت هذه العملية في أبريل ١٩٨١ مع عقد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الوطني في قفصة. وتمتع "النقابيون الحقيقيون" بفيض من الأصوات الانتخابية، وتضمن المكتب التنفيذي كل النقابيين المطلق سراحهم، باستثناء عاشور حيث فرض بورقيبة موقفه الرفض له. ولكن ذلك لم يستمر، إذ انتخب عاشور رئيساً للاتحاد التونسي للشغل في نوفمبر ١٩٨١، رغم معارضة بورقيبة.

ومن ١٩٨١ إلى ١٩٨٥، صارت عملية الدفع باتجاه استقلال الاتحاد العام التونسي للشغل عن حزب الدستور ظاهرة: فقد أدخل مجلس نوفمبر الوطني فقرة على النظام الأساسي للاتحاد العام التونسي للشغل تمنع إسناد المسؤوليات السياسية إلى النقابيين وقت إسناد مسؤوليات نقابية لهم. وأصبح القادة "المتعاونون" معزولين داخل الحركة أكثر فأكثر.

وكانت عودة الاتحاد التونسي للشغل قوية بصورة ملفتة، حيث فاز في ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بزيادات مهمة في الأجور. وفي الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ارتفع مؤشر الحد الأدنى للأجور بنسبة ٧٠% بالأسعار الجارية، وزاد الأجر المتوسط بنسبة ٥٠%، وكانت نسبة الزيادة ٣٠% و ٢٠% على التوالي بالمعايير الحقيقية. وصارت الإضرابات أكثر تواتراً، وخاصة أثناء

المفاوضات حول إعادة النظر في اتفاقية ٨٢-١٩٨٣ الجماعية. وجدتت هياكل الاتحاد التونسي للشغل كتطبيق جيد لطموحات الديمقراطية التي سادت في المجتمع.

وهو حزب الدولة في كل مجالات أنشطته: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مؤتمر الاتحاد التونسي للشغل في ديسمبر ١٩٨٤، انضم قاداته بمصاحبة قليل من المثقفين (أساتذة جامعات ومهندسون وأطباء وباحثون ومديرون) مع النقابات العمالية في صياغة "التقرير الاجتماعي الاقتصادي"، وتضمن هذا التقرير تحليلاً نقدياً لسياسات البلاد الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب سلسلة من المقترحات البديلة في مجال السياسات الصناعية والصحية والتعليمية، ومجال توزيع الدخل وإعادة توزيعه وحقوق النساء العاملات. وهكذا، بدأ الاتحاد التونسي للشغل باعتباره مجمع مركزي لديه قاعدة متماسكة للمطالبة الاجتماعية والسياسية، إلى جانب تعاقب تأسيس ثلاث أحزاب معارضة موالية له؛ الحزب الشيوعي في يوليو ١٩٨١) وحركة الاشتراكيين الديمقراطيون، وحزب الوحدة الشعبية في نوفمبر ١٩٨٣.

ورغم ذلك، كان أمام الاتحاد العام التونسي للشغل بعض المعوقات الظاهرة، وهي تحديداً اتسام قاداته بالتنافر فيما بينهم، وثقل العادات البيروقراطية، وعدم وجود إستراتيجية مبنية على تحليل واضح للوضع الاقتصادي واتجاهات تطوره، والمبالغة الدائمة في الطبيعة الملتبسة لمطالبه الإستراتيجية، والمناورة السياسية لقاداته التي تخلق فوضى وتوتراً في اللحظات الحاسمة لدى القادة التنفيذيين في النقابات العمالية. وأدى كل ذلك بالاتحاد العام التونسي للشغل إلى وضع هش يسهل الهجوم عليه.

واستخدمت السلطة المركزية هذا الوضع الضعيف في توجيه هجمة شاملة ضد الاتحاد التونسي للشغل، حيث إنها لم تسلم أبداً في الواقع بفرض الاتحاد التونسي للشغل لنفسه باعتباره سلطة مستقلة. ولكن التناقضات الداخلية بالاتحاد

ازدادت سوءًا في ٨٤-١٩٨٥ مع تدهور صحة عاشور الذهنية والبدنية. وبعد محاولة فاشلة لإقصاء عاشور، تكتفت انقضاضات السلطة المركزية من ديسمبر ١٩٨٥ إلى يناير ١٩٨٦. وأسفر ذلك عن محاصرة قوات ضخمة من الشرطة لمقار الاتحاد في تونس و صفاقس وسوسة وقابس... إلخ، واصطحابها لمعظم المناضلين إلى مراكز الاعتقال. وبعد مرور أيام قليلة استولى الانصار المتشددون من حزب الدستور على المقار وفرضوا أنفسهم "لجنة نقابية عمالية مؤقتة". وأعلن رئيس الجمهورية على الملأ في التلفزيون أن على الاتحاد العام التونسي للشغل أن "يعود إلى الحزب" دون توان أو إرجاء.

وعادت الأيام الصعبة على الاتحاد وقادته ومسؤوليه مرة أخرى بعد ثماني سنوات على أزمة ١٩٧٨. ومرت الأيام عصيبة، وكانت المقاومة النشطة للاتحاد أقل دينامية، حيث استخدمت السلطة المركزية كل أشكال القهر لتجعل مستقبل الاتحاد قائمًا. واستمر هذا الوضع حتى طرد بورقيبة على يد رئيس وزرائه "بن علي" في نوفمبر ١٩٨٧.

وفي مايو ١٩٨٨، قبل عاشور بعد عديد من المساومات الصعبة أن يتحى عن العمل النقابي العمالي وعن "اللجنة الوطنية للنقابات العمالية"، التي تتضمن "النقابيين الحقيقيين" و"الدمى المتحركة"، لتهيئة الفرصة من أجل إعادة تنظيم الجزء الأساسي من هياكل نقابات الاتحاد التونسي للشغل على أساس الانتخابات الديمقراطية. وأدى ذلك إلى المؤتمر الاستثنائي للاتحاد التونسي للشغل في أبريل ١٩٨٩، وخلال شغلت معظم المواقع القيادية من قبل "النقابيين الحقيقيين" الذين تم انتخابهم.

ويوضح ما سبق الخلفية التاريخية للعلاقة بين حزب الدولة والحركة النقابية العمالية خلال ثلاثين عامًا الماضية. التي بدأت فقط من مطالبة الاتحاد بالاستقلال، فصارت أنشطته بالتدريج أكثر تسييسًا وهجومًا على النظام القائم على الحزب الواحد، توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وما زال الاتحاد التونسي للشغل منذ سقوط بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ بعدة أشهر حتى الآن رهناً لإعادة تأسيس هياكله والتنظيم، ولم تكتسب ملامحه الدينامية والنضالية السابقة مرة أخرى.

ولا زال يبحث عن توازن جديد ليس مقارناً بحزب الدستور (الذي صار شديد الضعف) ولكن مع الدولة، مع قادتها الجدد الذين حاولوا إلى مدى بعيد إيجاد "سبيل للعيش" مع تنظيمات النقابات العمالية، ولتجنب سياسة "الشلل التام" في الإطار العام لمرطانتهم حول "دولة القانون والتعددية الديمقراطية".... إلخ.

وفي وضع جديد، يواجه الاتحاد التونسي للشغل اليوم تحديات جديدة.

التحولات الداخلية في الحركة النقابية العمالية

تصاعد الدور الذي لعبته الحركة النقابية العمالية في الحياة السياسية والاجتماعية التونسية بسرعة منذ نشأتها، وخاصة في نهاية السبعينيات. ويمكن أن يرجع ذلك إلى التحولات العميقة التي طرأت على الحركة في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، التي بدونها لا يمكن للمرء أن يفهم كيف دخلت أجهزة نقابية عمالية، تتكون حصرياً من الانصار المتشددين في حزب السلطة أو مسئوليه، في صراع مع كل من الحزب وأجهزة الدولة، وشنت نضالات شرسة ضد السلطة المركزية، وساهمت إلى حد كبير في نشر الأفكار الديمقراطية في البلاد. وفوق ذلك، فقد كانت تلك الأجهزة النقابية في الأصل حركة قوية نسبياً تقاوم من أجل تعزيز الحريات الديمقراطية.

أثرت مثل تلك التحولات على قدرات الحركة النقابية العمالية كحركة اجتماعية- سياسية أكثر مما أثرت على الاتحاد التونسي للشغل كمنظمة وأجهزة. ومن الواضح أيضاً أن التحولات الأصلية داخل أي حركة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية، يمكن الإلمام بها جيداً فقط عبر تحليل يتجاوز البنية التنظيمية للحركة

ذاتها، ويتعرف على التغيرات المختلفة في تركيبها، وعلاقاتها بالبيئة، والأسلوب الذى تقوم من خلاله بإدماج عناصر نمو جديدة داخلية وخارجية، والتوازنات الجديدة التى تتطور داخلها. ويعد التحليل الذى يشتمل على كل تلك العناصر ملائماً أكثر، لأن البنية التنظيمية تكون ثابتة وغير قادرة بصورة طبيعية على إيضاح تكامل وانعكاس أى شىء جديد أيًا كان، وحيث يكون لها أيضاً طبيعة محافظة لا تتيح للمرء أن يرى التحولات العميقة التى تؤثر على الحركة سوى بشكل جزئى. وبعبارة أخرى، فإن إحدى أهم وظائفها التعقيم على ما يراد الوصول إليه أو إعاقته.

يمكن تتبع ظهور التحول داخل الحركة النقابية العمالية بالرجوع إلى عام ٧١-١٩٧٠، وهى نقطة التحول فى تطور البلاد ككل. وتمثل تلك النقطة أيضاً نهاية حقبة من تاريخ الدولة الوطنية (٥٩-١٩٧٠). فقد اتسمت الخمس عشرة عاماً الأولى بعد الاستقلال بمواصلة النضال ضد الاستعمار (الاستقلال المالى وجلاء القوات العسكرية واسترداد الأراضى المستعمرة.... إلخ)، وتـصاحب ذلك مع تأسيس البنى المختلفة للدولة المستقلة الجديدة: الجيش والشرطة والخدمة المدنية والخدمات التعليمية واتحاد الموظفين "الوطنى"، مع أخذ الرحيل الواسع للفرنسيين وجزء مهم من الجالية اليهودية فى الاعتبار. ومع نهاية الستينيات، كانت عملية مناهضة الاستعمار قد تمت. وبدأت التعبئة الاجتماعية حيث خمدت التعبئة الوطنية. وعاد الصراع الطبقي إلى الظهور فى إطار "طبيعى"، بعيداً عن الكوابح الاستعمارية.

وحدث الانشقاق الأول داخل الاتحاد التونسى للشغل عام ١٩٦٦، مع الحركة الطلابية حينها التى شقت طريقها متحررة تماماً من حزب الدستور عام ٧١-١٩٧٢. ووقع حزب الدستور أيضاً ضحية للصراع (استقالة ميستيرى وحدث انشقاق هائل). وهكذا، حرر قسم كبير من القوى نفسه من روح الإجماع الذى طالما فرضته الحاجة القهرية لإنهاء العملية الاستعمارية.

ومثل العقد من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ أحد التحولات العميقة للحركة النقابية العمالية، التي يمكن تلخيصها في أربع موضوعات كبرى: الزيادة العددية في الطبقة العاملة، والامتداد الإقليمي لها، وتحسن المستوى التعليمي للعمال، وكثرة عدد النساء بين طبقة الإجراء.

الزيادة العددية في الطبقة العاملة

رغم أن بعض القطاعات التقليدية شهدت ثباتاً أو تناقصاً في العاملين بها (عمال المناجم، عمال أحواض السفن... إلخ)، فقد ظهرت قطاعات اقتصادية جديدة ساهمت بشدة في زيادة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً للطبقة العاملة. وتضمنت هذه القطاعات الصناعات الكيماوية والمعدنية والنسيج. وبالإضافة إلى ذلك، تصاعد عدد العمال في الصناعة التحويلية إلى ٣٤٣.٠٠٠ عامل في ١٩٨٢، عوضاً عن ١٨٨.٠٠٠ عامل فقط في ١٩٧١، أي زيادة بنسبة ٨٣% خلال عقد.

وفي الفترة ذاتها، تصاعد العدد المسجل للعمال بأجر من ١٩٤.٠٠٠ عامل إلى ٤٢٠.٠٠٠ عامل، بزيادة ١١٣%، وصار العمال الصناعيون أكثر أهمية. ووفرت المصانع الجديدة مكاناً يتسع لمئات إن لم يكن لآلاف العمال. وصاحبت الزيادة العددية زيادة كفية أيضاً. ومع اندماج فئات اجتماعية جديدة، إضيف ما يمتلكه أفرادها من معرفة وقدرات ودينامية، من ضمن هؤلاء الفنيين والمديرين والمهندسين... إلخ، الذين التحقوا بالاتحاد التونسي للشغل.

التوسع الإقليمي للطبقة العاملة

وعقب ظهور المصانع في أنحاء البلاد، ظهرت على الفور تقريباً أنشطة النقابات العمالية والسلوكيات والممارسات المرتبطة بها. وتوغلت تلك الأنشطة

والممارسات إلى أقصى القرى النائية، حيث دخلت مفاهيم جديدة مطابقة للذهنية الجديدة مثل؛ مفاوضات الأجور وتضامن الطبقة العاملة والإضرابات وانتخابات النقابات العمالية الديمقراطية. وكان في ذلك أكثر من تحول، لقد كان ثورة.

وأسهمت السياسات الصناعية التي طبقت خلال عقد الستينيات بصورة كبيرة في خلق تجمعات صناعية جديدة في بنزرت وقابس وسوسة. وصارت هذه المدن الثلاثة الكبيرة في منتصف السبعينيات معاقل للنقابات العمالية مع وجود مواقع تركز ضخمة للطبقة العاملة يوظف بها من ألف إلى ألفي عامل من الجنسين.

وتوطن الاتحاد التونسي للشغل والحركة النقابية العمالية بقوة في هذه المدن المجمعّة. وتحذوا القادة الدستوريين المحليين. وبعد أن تأسست خلايا الحزب وفقاً لما أطلق عليه "الخلايا المهنية"، حاول قادته المحليون منع الاتحاد التونسي للشغل من الإشراف على العمال وتعبئتهم في نضالهم من أجل مزيد من الاستقلال. وترتب على ذلك أن صارت الاجتماعات الكبيرة والإضرابات والأنشطة العمالية جزءاً لا يتجزأ من المشهد المحلي.

التحسن في مستوى التعليم

على عكس تلك الكتل من الأميين الذين دفعوا إلى ترك أراضيهم وعملوا في صناعة التعدين والموانئ وعمال البناء من ثلاثين أو عشرين أو حتى خمسة عشر عاماً مضت، كان العمال الجدد الذين التحقوا بالنقابات العمالية أصغر وأكثر تعليماً.

وهكذا، تدفق عشرات الآلاف من الشباب إلى سوق العمل بفعل طفرة التعليم في الستينيات إلى جانب المعدل المنخفض لبقاء الطلاب في النظام التعليمي الذي تسببت فيه سياسات انتقائية متعمدة. وهاجرت أعداد هائلة من الشباب إلى أوروبا وليبيا، بينما وجد آخرون وظائف في الصناعات التصديرية الجديدة التي نمت مع قانون أبريل ١٩٧٢. وكانت قوة العمل الجديدة ناتجة عن مستوى التعليم الذي

يتحسن بشكل دائم، وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة الأميين داخل الطبقة العاملة من ٦٦,٢% في ١٩٦٦ إلى ٥٣% في ١٩٧٥، حتى صارت ٤٠,٧% في ١٩٨٠. وفوق ذلك، فإن هذه الأرقام تتضمن المشتغلين في قطاع الزراعة الذي يعرف بنسبة الأمية العالية.

ومن ناحية أخرى، تصاعدت نسبة تلاميذ المدرسة الابتدائية من ١٦% في ١٩٦٦ إلى ٢٨,٣% في ١٩٧٥، و ٣٩,٩% في ١٩٨٠، بينما زادت نسبة المدارس الثانوية إلى ٨,٣% في ١٩٨٠، وهي نسبة مرتفعة حيث كانت ٤,١% فقط في ١٩٦٦ و ٥,٥% في ١٩٧٥. وترتب على ذلك، تضاعف عدد طلاب الجامعة من ١,١% عام ١٩٦٦ إلى ٢,٣% عام ١٩٨٠. وفي الواقع، وباستثناء العاملين بأجر في قطاع الزراعة، وصلت اليوم نسبة العمال الحاصلين على مستوى تعليم يتراوح بين المستويات العليا من المرحلة الثانوية إلى الجامعة إلى ما يتراوح بين ٢٠% و ٢٥% من مجموع العاملين التونسيين بأجر.

وهكذا، دمجت الحركة النقابية العمالية في صفوفها هذا العدد البالغ عشرات الآلاف من العمال الشباب. وقد اثبت الجيل الجديد المتعلم، بأعداده الكبيرة في المصانع أو الأعمال التجارية، أنه أكثر دينامية و"جزرية". وصعد من هذا الجيل الجديد أيضاً مئات من القادة النقابيين الذين فرضوا أنفسهم ضد إرادة القادة الأكبر سناً الذين كانوا يخشون بشدة من تقدم هذه العناصر غير المعروفة التي يصعب تحديد نوعها، والمستعدة دائماً لتحدي الرؤساء أو القادة النقابيين الآخرين. وفي غضون سنوات قليلة، كان هؤلاء المناضلين الشباب على قمة النقابات الإقليمية في المستوى المتوسط. وباختصار، لا يمكن توقع أن المعارك الكبرى التي خيشت قبل وبعد ٢٦ يناير ١٩٧٨، والإضرابات الكبيرة في ١٩٨٢-١٩٨٣، كان سيكتب لها النجاح لولا المساهمة الهائلة والحاسمة لهؤلاء القادة من الجيل الجديد.

زيادة عدد العاملات

تعتبر الزيادة الهائلة في عدد النساء العاملات بأجر أحد التغيرات الكبرى في تشكيل الطبقة العاملة منذ السبعينيات. فقد مثلت العاملات البالغ عددهن ٣٤٠٠٠٠ عاملة في ١٩٨٠ نسبة ٢١,٧% من السكان النشطين. كما عملت من بينهن ١٥٠٠٠٠ امرأة في الصناعة التحويلية. بينما عملت ما يزيد عن ٦٥٠٠٠ امرأة في الخدمات. وفي ١٩٨٤، كان عدد الفتيات الملتحقات بالمدراس الابتدائية ١٠٠٠٠ فتاة و ٤٠٠٠ فتاة في المدارس الثانوية، وشكلت النساء نسبة ٢١% من هيئة التدريس في الجامعات.

وعلاوة على ذلك، أثرت تغييرات هامة في حياة الريف والضواحي شبه الريفية، حيث شكلت الصناعات مجالا لتشغيل عدد كبير من النساء، وأقيمت في القرى والمدن الصغيرة (صناعات النسيج والملابس). وأدى ذلك إلى وجود ظاهرة جديدة تماماً، وهي عاملة المصنع.

وعلى الرغم من بعض الصعوبات، كانت ٥٥% من النساء والمشتغلات تحت عمر ٢٥ سنة؛ وكانت نسبة الأمية بينهن مرتفعة، ومثلت نسبة غير المتزوجات بينهن ٥٥%، وكن معتمدات بالكامل على عائلاتهم (وخاصة الوالد). والتحق عدد كبير من العاملات بالحركة النقابية العمالية منذ أواخر السبعينيات وخاصة في ٨١-١٩٨٢. وعلى مضض في البداية، قبل الاتحاد التونسي للشغل أخيراً المناضلات الجدد في منظمته، كما أسس "لجنة دراسة مشاكل العاملات". وفوق هذا، تضمن التقرير الاقتصادي الاجتماعي الصادر عن المؤتمر الوطني السادس عشر للاتحاد التونسي للشغل المنعقد في ديسمبر ١٩٨٤ فصلاً من ستة عشر صفحة يستعرض المشاكل المتعلقة بالمطالب الخاصة بالعاملات.

واليوم، وعلى الرغم من بعض التحيزات التي يصعب تخطيها، فإن كل العقبات يمكن التغلب عليها إذا ما اندمجت النساء بالكامل مع الحركة النقابية العمالية كقوة تحشد وتوحد العمال من الجنسين.

الاتحاد التونسي للشغل وقضية الديمقراطية

الاتحاد التونسي للشغل والسياسة

من المفيد قبل تناول هذه القضية، أن نستعرض بعض الملاحظات المبدئية حول الاتحاد التونسي للشغل والسياسة. تمتلك النقابية العمالية التونسية واقعاً خاصاً ذا طبيعة تاريخية وثقافية واجتماعية. وقد أثر هذا الواقع بصورة مباشرة على علاقات الاتحاد التونسي للشغل بالسياسة خلال ثلاثين عاماً. وقد أشرنا سابقاً إلى أن الاتحاد التونسي للشغل لم يخلق عبر قرار سياسي اتخذ من قبل حزب سياسي، ولم يتأسس على يد مناضلين مغرقيين في التسييس، فلقد نشأ الاتحاد بجهد نقابيين عماليين تدربوا في مجال النقابية العمالية وعبر الأنشطة النقابية العمالية نفسها. وبقي هذا التراث جزءاً من إرث الاتحاد التونسي للشغل، وظلت كل الأجيال تحمله. وقد أثرت الفوضوية النقابية العمالية الخالصة التي سادت في فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين على الاتحاد التونسي للشغل، فيما يتعلق بالحدز والعداء تجاه الأحزاب السياسية.

ورغم ذلك، أسهم عاملان كبيران في تحول العلاقة بين الحركة النقابية العمالية التونسية والسياسة وهما:

أ- تدهور العلاقات بين الاتحاد التونسي للشغل من ناحية، وحزب الدستور والدولة الوطنية من ناحية أخرى.

ب- التحولات الداخلية في الحركة النقابية العمالية وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ووفقاً للاعتقاد الشائع، فقد كان بين الاتحاد التونسي للشغل والحزب الواحد علاقات صراعية دائماً، حتى عندما ظهروا كحلفاء. واتسمت علاقات حزب الدستور والاتحاد التونسي للشغل دائماً بالنزاعات والمشاجرات والخلاف بشأن محاولات فرض الدور الإشرافي، وفي الوقت نفسه كانت علاقاتهما ذات طبيعة عضوية تقريباً. ويجدر بنا التأكيد على أن "السياسة" كانت حكرًا على قادة حزب الدستور والاتحاد التونسي للشغل فقط. وعلى هذا فلا حاجة إلى قول إن السياسة تكاد تكون غير قائمة في الحياة اليومية في المستويات الوسطى والقاعدية للنقابات العمالية. وهكذا اعتاد حزب الدستور "السيطرة" على الاتحاد التونسي للشغل في الوقت الذي كانت فيه السياسة محصورة في بعض القادة النقابيين على المستوى الوطني. وكان غياب الجدل السياسي واضحاً بجلاء في هياكل الاتحاد التونسي للشغل. وعلى ذلك كانت اللغة الوحيدة المألوفة بين النقابيين تتضمن مصطلحات مثل الأجور والمؤشرات والطررد والعلاوات وبدلات العائلة والتقاعد، والإضراب في بعض الأحيان.

وحدثت نقطة تحول منذ ٧٦-١٩٧٧ وخاصة بعد حادث يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، ويمكن إرجاعها إلى عاملين كبيرين: الأول، الانفصال الذي أعلن في يناير ١٩٧٨ عن حزب الدستور (استقال عاشور بصورة لافتة للأنظار من اللجنة المركزية لحزب الدستور). ولعب هذا الانفصال دور العامل المساعد في ابتعاد الحركة النقابية العمالية عن السياسة، حيث أطلق سراح القوى التي تحصر الأمور إلى مدى بعيد في المفهوم الاقتصادي للعمل النقابي العمالي. وكان حزب الدستور حينذاك الساحة الوحيدة للجدل والصراعات السياسية. وبحكم الأمر الواقع، زحف الجدل إلى الاتحاد التونسي للشغل وتطور بداخله، ثم اشتعل عبر الصراع بين حزب الدستور والاتحاد التونسي للشغل، كما سهلت التغيرات التي حدثت في

الحركة النقابية العمالية أيضاً فرص الجدل، مثلما ذكرنا في التحليل السابق. وعلى هذا النحو، تطور خطاب شديد التسييس منذ ٧٧-١٩٧٨. وفي الحقيقة، أصبح الاتحاد التونسي للشغل أكثر تسييساً بعد أن تحرر من الحزب الواحد. وبرزت لغة جديدة "ثرية" في الثمانينيات تتضمن بعض المصطلحات المحرمة مثل الرأسمالية والديمقراطية والاستقلال والحريات العامة واحترام الدستور وحظر المحاكمات السياسية والمحاكم الاستثنائية. وفي النهاية، أسس الاتحاد التونسي للشغل علاقات مع أحزاب المعارضة، بالتحديد منذ بداية الأزمة الحادة. ومع ذلك فمن الخطأ أن نستنتج من ذلك أن الاتحاد التونسي للشغل تحول إلى ساحة سياسية عريضة أو أنه صار حزباً سياسياً، فمع كل الانغماس في السياسة، ظل قبل كل شيء منظمة نقابية عمالية قاعدية.

وبصرف النظر عن اللغة السياسية الواضحة، وخاصة في فترات المواجهات الكثيفة مع سلطات الدولة، كان مناضلو الاتحاد التونسي للشغل شديدي الحذر من التوجه السياسي العميق. ووقف في المحنة التي مثلها تجمع المناضلين المتطرفين يساراً في حركة النقابات العمالية، والذين ورثوا تشوشات الماضي من نمط (نقابة/الحزب السياسي العمالية)، إلى جانب عدم الترحيب، أو حتى العداء، لفكرة تأسيس حزب ذي طبيعة عمالية من هياكل الاتحاد التونسي للشغل، كل ذلك يشير بوضوح إلى التزام العمال بتجنب انحراف الاتحاد التونسي للشغل عن كونه منظمة نقابية عمالية قاعدية.

هناك اعتقاد مستقى من التراث الحى للاتحاد التونسي للشغل مؤداه أن السياسة إن وجدت داخل المنظمة النقابية العمالية، فلا بد وأن تكون من أجل خدمة مصالح النقابة. وبعبارة أخرى، إذا كان على النقابة الانخراط في السياسة، فإنها يجب أن تفعل ذلك فقط بغرض خدمة النقابية العمالية. فيجب أن يكون موقع السياسة والأحزاب السياسية في الجهة المقابلة للاتحاد التونسي للشغل، وليس في الاتجاه العكسي. ويعتقدون في أن السياسيين "الجديدين" والأحزاب السياسية "الجيدة"

هم الذين يؤيدون أنشطة الاتحاد التونسي للشغل. وهكذا كان الدور المحوري الذي لعبه الاتحاد التونسي للشغل على الساحة الوطنية، قبل أو بعد الاستقلال، يعمل أساساً على إعادة تأكيد هذه الرؤية المتمحورة حول الاتحاد في علاقته بالبيئة حوله عموماً، والبيئة السياسية على وجه خاص.

وفي الحقيقة، لا تزال علاقة الاتحاد التونسي للشغل بالسياسة مسألة ملتبسة. ففي الوقت نفسه، مثلت روح التمرکز حول الاتحاد التونسي للشغل، التي وسمت توجه وسلوك وآراء قادة الاتحاد التونسي للشغل والنخب النقابية العمالية، عقبة كبرى أمام الاستقلال الفعلي للمنظمة النقابية العمالية. وقد بقي الاتحاد التونسي للشغل متأثراً بالفعل بتلك الروح، أو بالأيدولوجية الوطنية التي اكتسبها لحظة ميلاده. وحتى عند الدخول في نزاع مع حزب الدستور أو الدولة، اتجه قادة النقابات العمالية دائماً لصالح المصلحة الوطنية، التي كانوا يقولون إنهم يخدمونها أكثر من الدولة ونظامها ذي الحزب الواحد.

ومثلت "الوطنية" المفهوم الأساسي والمحوري، الذي كان الاتحاد، بصفة دورية، يوازن بينه من ناحية وبين مفهوم الدولة من الجهة المقابلة. وعلى هذا النحو تمثلت مرجعيته العامة. وفي النهاية، وحيث أخلص الاتحاد لأيدولوجيته "الوطنية" أو "القومية"، بدون تغيير أياً كان، فهو مقيد بعدم اتخاذ أيدولوجية مختلفة. وفي ظل الظروف الخاصة لبلد من العالم الثالث، حصلت على استقلالها عبر قيادة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة القومية، وبتأييد حركة نقابية عمالية ذات نزعة قومية، فإن الاتحاد التونسي للشغل ملزم بالألا يكون مستقلاً بالكامل في مواجهة الدولة الوطنية الجديدة، ومقيداً بأن يكون جهازاً للأيدولوجية الرسمية. ولهذا، يعد الانفصال عن الأيدولوجية القومية شرطاً مسبقاً للاستقلال التام للنقابة العمالية عن نزعة حزب الدولة في بلدان العالم الثالث.

ونظراً لعدم توفر هذا الانفصال، كان الاتحاد التونسي للشغل في خصام مع نزعة حزب الدولة، ولكنه ظل عالقاً أيضاً بالأيدولوجية الرسمية (القومية). وقد

منع هذا الفشل الاتحاد التونسي للشغل والطبقة العاملة الواقعة تحت رقابته من أن يكون محورا جاذبا للعاملين بأجر والفئة شبه البروليتارية من السكان في الحضر. ويمكننا القول أنه لنفس السبب لم يحكم الاتحاد التونسي للشغل صلاته بمركبة حزب الدولة أيضا.

شكلت بعض العوامل الموضوعية عقبات أمام عملية الانفصال هذه، وهي تحديدا الطبيعة الجديدة المتمثلة في انتشار التعليم الجيد نسبيا، الذي وسم الطبقة العاملة الحديثة، والنمو الحضري المفرط الناجم عن الهروب الكبير من الأرض، وأدى إلى بؤس الحال في المدن، والرسوخ الأبدى للتضامنيات العضوية الإقليمية أو العائلية. ولذلك، ورغم أن الاتحاد التونسي للشغل صار أكثر جذرية في نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات، فقد كانت جذرية ذات طابع مصطنع نسبيا على قدر ما كانت دائما محصورة في الأيديولوجية القومية أو الوطنية.

وفي النهاية، كلما مضى المجتمع في التحول، اتسعت الفجوة بين أهمية التغيير، وبين برامج الاتحاد العام التونسي للشغل وممارساته وأنماطه في التنظيم. وكانت هذه الفجوة أكثر وضوحا في منتصف الثمانينيات. وكان هذا النمط من "الشعبوية القومية" الذي مثل ثقافة الاتحاد التونسي للشغل وخلفيته الأيديولوجية، الشيء الذي استخدمه حزب الدولة لتفكيكه في ٨٥-١٩٨٦.

الاتحاد التونسي للشغل والديمقراطية

اتسمت النقابية العمالية التونسية بروح الديمقراطية بوصفها سائلة النقابية العمالية الفرنسية، ولكنها ديمقراطية ذات طابع خاص أكثر وطنية.

وإذ توحدت الحركة النقابية العمالية فعليا بالأيديولوجية الوطنية الشعبوية لحزب الدولة، فلم يكن لديها مشروع بديل، ومن ثم لن يكون لها مشروع ديمقراطي لتقدمه. قد ضمن الاتحاد التونسي للشغل مطلب الديمقراطية في خطته

العامة من زاوية مسألة استقلالية النقابات العمالية في مواجهة الحزب الواحد. ويمكننا التأكيد على أن هذه المسألة كانت في قلب العملية التي أدت إلى تحسن وتطوير قضية الديمقراطية، والتي لعب فيها الاتحاد التونسي للشغل دوراً رئيسياً. وبالطبع خاضت الحركة الطلابية أيضاً معركتها في الستينيات ضد نزعة حزب الدولة من أجل استقلالها، وخاصة في النصف الثاني من الستينيات.

وكانت مجموعات الجناح اليساري المتطرف أيضاً (الحزب الشيوعي، ورؤى والأمل التونسي) أول من "فتح النيران" على النظام. ولكن أياً كان مدى شراسة أدائهم في أنشطتهم، إلا أنها كانت هামشية إزاء المجتمع والمؤسسة على السواء. وحيث ظلت السلطة الحاكمة تعتقد في نفسها القوة المطلقة، فقد شنت هجوماً على الاتحاد التونسي للشغل في أواخر السبعينيات، في محاولة منها للحفاظ على علاقة تبعيته لها التي اعتبرت مسألة مبررة لزم من طویل. ومن تلك اللحظة فصاعداً، تمرت الحركة النقابية العمالية، مع كل ما طرأ عليها من تحولات داخلية في السنوات الماضية، على هذه الروح من الحزب الدستوري ورفضتها.

واتخذت الحركة النقابية العمالية موقفاً أكثر جذرية، رافضة بقوة وجود منطق واحد أساسي للنظام الداخلي، وعلى سبيل المثال في وجوب سيطرة الحزب الواحد على كل المنظمات الجماهيرية. وكان منطق الحزب الواحد قد تطلب سيطرة شديدة الأحكام على المنظمات النقابية. ورفضت الحركة النقابية العمالية عامة هذا المنطق الكلي، وفيما بعد نظام الحزب الواحد ككل. وهكذا، ناضلت الحركة النقابية العمالية من أجل استقلال الاتحاد التونسي للشغل، لكنها طالبت أيضاً بنظام التعددية الحزبية واحترام الحريات والعفو عن المعتقلين السياسيين... إلخ.

وهكذا، كانت محاولات الحزب الواحد للهيمنة على الاتحاد التونسي للشغل وحجب تأثيره، السبب الرئيسي وراء التوجه الأكثر جذرية للحركة النقابية العمالية، وبدايتها لنضالها الديمقراطي. وفي الواقع جرى نمط من حوار الطرشان بين قادة حزب الدولة والنقابيين العماليين، وقال قادة الاتحاد التونسي للشغل ما يلي:

"إننا حريصون على استقلال المنظمة. فيمكن للاتحاد التونسي للشغل أن يصير قوياً فقط في حالة استقلاله".

وأجابهم قادة حزب الدولة: "ولكن هذا غير مقبول في نظامنا السياسي".

فقال لهم قادة الاتحاد التونسي للشغل: "إذا تمسكتم بوجهة النظر هذه، فعليكم إذاً تغيير النظام السياسي حتى يمكن إدماج استقلال الاتحاد التونسي للشغل فيه وقبوله".

وبقى النظام السياسي التونسي مشلولاً بالكامل منذ منتصف السبعينيات، حيث كانت أجهزة الحزب ممزوجة مع أجهزة الدولة، ولا وجود للسلطة التشريعية، كما عين رئيس الجمهورية لمدى الحياة في ١٩٧٤. وقد كان الرئيس رئيساً على كل شيء: الحزب والدولة والنقابات العمالية والنظام الحقوقي. كما كان متدخلاً في حياة الناس اليومية. ومن ثم، كان معنى النضال من أجل استقلال الاتحاد التونسي للشغل، نضالاً لاجتثاث نظام الحزب الواحد، وخاصة في وقت بدأت فيه مصالح طبقات وفئات طبقية اجتماعية في التصاعد. وارتبطت تلك التحولات المؤثرة على القوى الاجتماعية بتفكيك النظام.

ولم يتم التعامل مع أزمة يناير ١٩٧٨ بين النقابات العمالية وحزب الدولة، سواء من حيث التناقص أو الإدراك، على أنها مجرد صراع بين الاتحاد التونسي للشغل والحكومة، ولكن بالأحرى باعتبارها انفجاراً في النظام السياسي ككل. فكانت حدثاً تاريخياً عنيفاً نقابياً وسياسياً اجتماعياً. وفي كلمة واحدة، كان الاتحاد التونسي للشغل يثور ضد النظام. وبينما كان رد فعل حزب الدولة عنيفاً في إعلان حالة الطوارئ والتدخل العسكري ووقوع قتلى واعتقال مئات من القادة النقابيين ومحاكمتهم وطردهم مئات آخرين، توقفت مقاومة النقابات العمالية فوراً. وفي الوقت نفسه حدث القطع العميق النهائي بين نزعة حزب الدولة وعالم النقابات العمالية.

وكانت معركة يناير ١٩٧٨ بلا شك أهم نضال ديمقراطي ضد الدولة. وفجر ذلك أيضًا عملية متعددة الأشكال من النضال الديمقراطي عبر البلاد، تحت رعاية الاتحاد التونسي للشغل. وحيث كانت الشعارات الديمقراطية مرفوعة من قبل حركة اجتماعية واسعة مثل الاتحاد التونسي للشغل، صار واضحًا أن تقدم النضال الديمقراطي العظيم يمضي حثيثًا في طريقه. واقتربت بشائر النجاح منذ نهاية الثمانينيات. وكان سماح بورقيبة بشرعية ثلاثة أحزاب سياسية تسامحًا كبيرًا، أمل من خلاله في موازنة تأثير الحركة السلفية* (الاتجاه الإسلامي)، وتقليص أهمية الاتحاد التونسي للشغل على الساحة الوطنية. ورغم ذلك، كان منطق نظام الحزب الواحد مفروضًا على الأحزاب الثلاثة الشرعية، حيث كان عليهم أن يقفوا في موقع المتفرج، إن لم يصيرو دمي في يد الدولة.

وفوق ذلك، حاول الحزب إيقاع الفرقة بين قادة الاتحاد التونسي للشغل. ففي فبراير ١٩٨٤، ترك بعض القادة المعروفين بحماسهم للحكومة الاتحاد، وقد كانوا في عزلة متزايدة عن القواعد العمالية. وأسس هؤلاء بدعم معنوي ومالي من الهيئات الحكومية منظمة منشقة، أطلقوا عليها الاتحاد الوطني للعمال التونسيين (National Union of Tunisian Workers UNTT).

ولم يستطع هذا الاتحاد أبدًا إضعاف أدوات الطبقة العاملة خلال العامين اللذين عاشهما (٨٤-١٩٨٦). ومع ذلك، تم استخدامه عندما بدأت سلطة الدولة في ٨٥-١٩٨٦ في محاولة تفكيك الاتحاد التونسي للشغل.

وهكذا، تصاعد استعراض القوة بين السلفيين وسلطة الدولة، حيث اشتبكت السلطة في ثلاث معارك ضد السلفيين، وضد أحزاب المعارضة، وضد الحركة النقابية العمالية. ومن ثم، وهنت قوة الدولة بشدة في نوفمبر ١٩٨٧، وصارت معزولة.

وهكذا، كان خلع بورقيبة على يد رئيس وزرائه الحقيقة بمثابة عملية إنقاذ للنظام. ورحب الاتحاد التونسي للشغل بهذا التغيير مع كل القوى السياسية باعتباره حدثاً تاريخياً حقيقياً.

الاتحاد التونسي للشغل والتعددية

وكما ذكرنا سابقاً، تأسس الاتحاد التونسي للشغل في فترة كانت التعددية السياسية قائمة في البلاد بالفعل. وفي عام ١٩٤٦، كانت هناك عدة أحزاب سياسية في الساحة في زمن الاستعمار، أحزاب فرنسية وتونسية على السواء: مثل حزب الدستور الجديد وحزب الدستور القديم، والحزب الشيوعي والحزب الإصلاحي إلخ. ورغم ذلك، كانت الحركة النقابية العمالية التي أخذت شكلاً تنظيمياً مكتملاً عام ١٩٤٦، شديدة الحذر من الأحزاب السياسية لسببين؛ الأول، أن حشاد وزملاءه تركوا الكونفيدرالية التونسية العامة للشغل (CGTT) في ١٩٤٤ بسبب النزاعات الداخلية بين الحزب الشيوعي الفرنسي و القسم الفرنسي من العمالية الدولية (SFIO)، وثانياً، بسبب إن المحاولات التي قام بها أسلاف حشاد (محمد علي في ١٩٢٤ وجيناوي في ٣٦-١٩٣٧) استقبلت بصورة عدائية من قبل بعض الأحزاب السياسية.

فكانت الحركة النقابية العمالية التونسية إذاً على هذا الحذر من الأحزاب السياسية. وزادت الصلات المميزة بين الاتحاد التونسي للشغل وحزب الدستور مثل هذا الاتجاه الحذر. وفي النهاية، كان "طبيعياً" أن يلتحق الاتحاد التونسي للشغل "بالجبهة الوطنية" التي يقودها حزب الدستور الجديد التابع لبورقيبة، في أول انتخابات تشريعية تعقد بعد الاستقلال. ولم يكن في هذه الانتخابات سوى مرشح آخر فقط، هو الحزب الشيوعي (PCT).

ورغم ذلك، دفع حظر الحزب الشيوعي في يناير ١٩٦٣ السكرتير العام للاتحاد التونسي للشغل، أحمد تليلي إلى التعبير عن تحفظاته علناً. وفي الحقيقة، إذا نظرنا إلى الهيمنة الكلية لحزب الدستور الجديد (الذي صار حزب الدستور منذ ١٩٦٤) على الحياة السياسية والمجتمع على السواء، والغياب الكامل للمعارضة السياسية داخل دوائر الطبقة العاملة، وهيمنة الأيديولوجية الوطنية على قادة الطبقة العاملة والنقابات العمالية، نجد كل ذلك قد ساهم في حجب مسألة التعددية عن فضاءات النقابية العمالية. وظهر مطلب التعددية داخل الحركة النقابية العمالية فقط في ١٩٧٨ كرد فعل، أو موقف دفاعي، عندما وقع الانفصال بين الاتحاد التونسي للشغل وحزب الدستور.

ويستلزم الأمر تقديم بعض الإيضاحات عن هذه القضية. فلم تظهر القناعات التعددية داخل الاتحاد التونسي للشغل نتيجة لتأثير عوامل خارجية مثل النضالات الديمقراطية على الساحة الوطنية. ولكن الاتحاد التونسي للشغل تبنى مطلب التعددية في مسار صراعه مع الحزب الدستوري الذي وصل إلى القطع الكامل معه في ١٩٧٨. فقد تزامن تعيين حبيب عاشور في اللجنة المركزية للحزب الدستوري في ١٩٦٤ مع تطبيق نظام الحزب الواحد عقب حظر الحزب الشيوعي التونسي في يناير ١٩٦٣، وتلى ذلك مأسسة العلاقة العضوية بين الحزب الدستوري والاتحاد التونسي للشغل في أغسطس ١٩٦٣، واتخاذ قرار في المؤتمر نفسه باعتبار كل المنظمات الوطنية "خلايا للحزب". ورغم ذلك كانت استقالة عاشور المدوية من اللجنة المركزية لحزب الدستور ومكتبه السياسي نقطة تحول في العلاقات بين الاتحاد التونسي للشغل وحزب الدستور. فقد أحدث ذلك فجوة في نظام الحزب الواحد، كما دفع الاتحاد التونسي للشغل إلى الانفصال عن النظام. وبالطبع، كان القرار الذي تم التصويت عليه في المؤتمر الوطني للاتحاد التونسي للشغل في ١٠ يناير ١٩٧٨، والبيان الصادر عن المكتب التنفيذي في ٢٨ يناير

على السواء، بمثابة محاولة لتهدئة النزاع بتوجيه الاتهام إلى "بعض قادة الحزب الدستوري" المعروفين بعدائهم للمنظمة النقابية العمالية. ولكن سرعان ما اتضح أن الأمر يتعلق بالنظام ككل: الحكومة، وممثلي الدولة في الأقاليم، والبرلمان، وكل مستويات الحزب الدستوري (بورقية، سيد، نويرة، المكتب السياسي، اللجنة المركزية، وكل الخلايا الدستورية)، كل هؤلاء كانوا متورطين في إحباط الإضراب العام في ٢٦ يناير وتفكيك المنظمة النقابية العمالية دون اكتراث. وجرت المحاولة نفسها في ٨٥-١٩٨٦، ولكن كان الحماس أقل في تلك المرة.

ومنذ أزمة ١٩٧٨ تحديداً، كان الاتحاد التونسي للشغل يناضل من أجل إطلاق سراح المسجونين السياسيين واحترام الحريات الديمقراطية كما يكفلها دستور البلاد، بما يتضمنه من حرية التنظيم. ولأول مرة، كان الاتحاد التونسي للشغل والقادة السياسيون يتحدثون نفس اللغة. وهكذا تفتت نظام الحزب الواحد-إلى أشلاء، خاسراً طلاب الجامعات ومنظمة الطلاب النقابية (في ٧١-١٩٧٢) ثم الطبقة العاملة والاتحاد التونسي للشغل. ولم يكن هناك بد من تصاعد المطالبة بالنظام التعددي، وسرعان ما فهم أحمد ميستيري ذلك وهو رجل الزمن القديم الذي وظف رسمياً في الحكومة والحزب الواحد على السواء أكثر من ٢٠ عاماً، وتبنى هو وأصحابه، الذين تركوا حزب الدستور، موقفاً "جزرياً أثناء إضراب يناير ١٩٧٨، وشكلوا منذ ١٩٧٢ "مجموعات ليبرالية" داومت على إدانة نظام الحزب الواحد ليس كما هو عليه فقط، ولكن باعتباره أسلوباً للعمل ونمطاً للعلاقات التي ينبغي أن تكون قائمة مع أجهزة الدولة. وقرروا في أبريل ١٩٧٨ فقط أن يقطعوا "الحبل السري" الذي يربطهم بنظام الحزب الواحد، وأن يؤسسوا حزبهم الخاص، "الحركة الاشتراكية الديمقراطية" (Socialist Democrats Movement- MDS)، التي لم تتل الشرعية إلا في نوفمبر ١٩٨٣.

ولم يكذ ينقضى سوى عامين، حتى أعلن بورقيبة في أبريل ١٩٨٠ إنشاء المؤتمر الاستثنائي للحزب الدستوري أنه لم يكن معارضاً على الإطلاق للتعددية السياسية والاجتماعية التي حلت بالبلاد. وأقصى هذا نظام الحزب الواحد من الساحة الوطنية بعد سبعة عشر عاماً من الوجود (١٩٦٣-١٩٨٠).

ومن ثم، يمكننا القول إن الحركة النقابية العمالية لعبت دوراً أثبتت أهميته في تفكيك نظام الحزب الواحد، حتى لو كانت هناك عوامل أخرى داخلية وخارجية، مثل الأزمة الليبية التي ساهمت في الأمر، بعد أن أرسلت ليبيا كوماندو مسلح إلى قفصة في جنوب تونس في يناير ١٩٨٠. وفضلاً عن ذلك، كان هناك عديد من المناضلين داخل الحركة النقابية العمالية، أو المناضلين السياسيين السابقين، ممن التحقوا بالنشاط النقابي العمالي في ٧٢-١٩٧٣، ولعبوا أيضاً دوراً لا يمكن إنكاره في دفع الاتحاد التونسي للشغل إلى أن يكون أكثر جذرية في مطالبته بالاستقلال والتعددية والديمقراطية والحريات... إلخ.

لعب هؤلاء المناضلون الذين كانت لهم خبرة بالعمل السري وشبه السري، دوراً حاسماً في مقاومة النقابة العمالية من خلال الحفاظ على سرية أطر العمل، مع كونها شرعية في الوقت نفسه، فعملوا على تنظيم الدفاع عن المناضلين المسجونين، بحملات التضامن من أجل النقابيين العماليين المفصولين وأسرهم. كما نظموا أيضاً الدفاع في القضايا القانونية التي رفعت ضد القادة النقابيين، وأيضاً حملات التضامن والدعم من أجل شرعية الاتحاد التونسي للشغل داخل وخارج البلاد، وذلك إلى جانب تحضير ومتابعة المقاطعة التي يمارسها عمال الاتحاد التونسي للشغل ضد كل الأفعال التي يقوم بها القادة الدستوريين المفروضين عليه.

وهكذا، في مسار التفكيك الرسمي لنظام الحزب الواحد في أبريل ١٩٨٠، حكمت تونس بورقيبة على نحو حذر بنمط من "التعددية المقيدة". وعادت الشرعية إلى الحزب الشيوعي في يوليو ١٩٨١ بعد ١٨ عاماً من الحظر، ثم تبعه MSD و PUP في ١٩٨٣.

وتحرك الاتحاد التونسي للشغل حذرًا نحو هذه التعددية السياسية، وكيف نفسه معها، بعد خبرة انتخابات نوفمبر التشريعية التي انضم فيها إلى جبهة انتخابية مع حزب الدستور تحت ضغط سلطة الدولة، ونتيجة للانتهازية التي ما زالت متشبثة ببعض قاداته. ولكن كانت مثل هذه الصلات في حالة متأزمة: فلقد حضر بعضهم مؤتمر حزب الدستور وإن بقوا منعزلين عنه. كما استمر عديد من القادة النقابيين والمسؤولين التنفيذيين في تبنيهم المفاهيم الاستقلالية بصورة عصابية تمامًا، وبقوا على خوفهم من الأحزاب وميلها إلى استخدام الاتحاد التونسي للشغل في حساباتها السياسية أو لفرض أولوياتها الخاصة.

وانتقلت العدائية ضد الحزب الدستوري، التي تأكدت مرارًا عبر السنين، إلى الأحزاب الأخرى (المعارضة)، فيما عدا عدة أنشطة مشتركة تمت مع أحزاب سياسية أخرى. وعلى هذا النحو شارك الاتحاد التونسي للشغل الأحزاب السياسية المعارضة في إدانة العدوان الإسرائيلي ضد شط الحمام في أكتوبر ١٩٨٥. ورغم ذلك، وحتى خلال الأزمة، شعر الاتحاد التونسي للشغل "براحة أكبر" في التعامل مع بعض الجمعيات المهنية والإنسانية مثل رابطة حقوق الإنسان (League of Human Rights) والاتحاد الوطني للمهندسين التونسيين (National Union of Tunisian Engineers- UNIT)، وجمعية الصحفيين (AJT)، والمجلس التنفيذي للأطباء، وجمعية المحامين... إلخ.

وخلاصة القول: كانت مصالح الحركة النقابية العمالية هي التي تقود العلاقات بين النقابات العمالية والقادة السياسيين. وكما قال عبد السلام جراد السكرتير العام المساعد للاتحاد التونسي للشغل عام ١٩٨٠: إن ما نطالب به من نقابي -أو نقابية- يناضل في حزب سياسي أن يضع / تضع السياسة جانبًا عندما يؤدي / تؤدي أنشطته / أنشطتها النقابية، ويدافع / تدافع عن مصالح الاتحاد التونسي للشغل حتى داخل حزبه / حزبها".

وهكذا، من المطلوب أن يكون هناك مناضلين "موالين" لإعطاء الأولوية للدفاع عن مصالح الاتحاد التونسي للشغل.

الاتحاد التونسي للشغل "وحزب العمال"

أمكن تأسيس حزب العمال في نهاية عام ١٩٨٣، عندما تأسست التعددية في تونس. وأراد بعض القادة النقابيين بمن فيهم عاشور أن يكون لدى الاتحاد التونسي للشغل انفتاح على الساحة السياسية. وفي هذه الحالة لن يكون حزب عمال تؤيده المنظمة النقابية العمالية، بل بالأحرى سوف يكون الاتجاه العكسي هو الصحيح. وهذه نقطة مهمة، حيث تؤكد الإصرار على "التمحور" حول الاتحاد التونسي للشغل الذي أشرنا إليه فيما سبق.

ونوقش هذا الاقتراح، ورفض رفضاً باتاً في المجلس الوطني للاتحاد التونسي للشغل عام ١٩٨٥. وللمفارقة كان المناضلون المسيسون هم الذين اعترضوا بقوة على الفكرة. وتخوف الأعضاء ذوو النزعة النقابية أن يجرف حزب العمال، المؤيد من قبل أجهزة الاتحاد التونسي للشغل، قسماً كبيراً من العضوية إليه. وتخوف الأعضاء المسيسون غير النقابيين من جانبهم أن يحث تأسيس حزب العمال على الصراعات والتوترات الداخلية في النقابات العمالية، وأن يستخدم ذلك باعتباره وسيلة ضغط على حزب الدستور، وفي سياق "مكيّدة" سياسية ضمن صراع الشلل من أجل خلافة بورقيبة الطاعن في السن.

ورغم أن الفكرة لم تلبث أن تهاوت، فقد بدأ عديد من المسؤولين النقابيين ينظرون إلى العوائق الحقيقية أمام النشاط النقابي العمالي، وخشوا من أن الاتحاد التونسي للشغل سينتهي به الأمر إلى أن يدور في دائرة مفرغة، حيث أن كل صراع مع سلطة الدولة كان يتبعه دائماً "تفكك" غامض "على المدى المتوسط"، وهو ما يسفر بالضرورة عن صراع جديد.

واتضح ذلك بعد ٧ نوفمبر ١٩٨٧ عندما عزل بورقيبة وترك عاشور الساحة مع أعمال التعددية السياسية رسميًا. وقد غيرت العوامل الجديدة وضع الاتحاد التونسي للشغل في الساحة الوطنية، حيث صار تدريجيًا أقل سياسية، واستعاد دوره النقابي العمالي الصرف. ونشأت قضية أخرى متعلقة بالمدلول السياسي لنشاط النقابات العمالية، حيث لم يستطع النقابيون العماليون فهم الطريقة التي سوف يؤدي بها نشاطهم في حد ذاته إلى التغيير الاجتماعي. كانوا واعين بنهاية حقبة الاقتصاد الإدماجي، في الوقت الذي كان تأثير الأزمة الاقتصادية على البلاد مستمرًا. ووضع ذلك بعض الحدود أمام مطالبهم ذات الطابع "الكمي". وعمل ذلك على انتقال الحركة النقابية العمالية من المرحلة الاقتصادية المرتبطة بالإدماج إلى المرحلة النقابية التي تتبأ بها جرامشي.

فلقد قال إن هدف النقابية العمالية هو الوصول إلى "المساواة السياسية والقانونية مع الجماعات المهيمنة، حتى تناضل من أجل حقها في المشاركة في عملية صناعة القانون وفي الشؤون الإدارية، وإذا تطلب الأمر أن تعدل أو تصلح الأخيرة وفقًا للأطر الأساسية القائمة".

ونشأت الفكرة الأصلية للحزب العمالي في الحركة النقابية العمالية بتونس في المؤتمر السادس للاتحاد التونسي للشغل المنعقد في ١٩٥٦ عندما أشار أحمد بن صالح إلى ذلك مرارًا. وأعاد التقرير الاقتصادي والاجتماعي الذي أقر في سبتمبر أيضًا التأكيد على الأثر الذي سيجتري على وجود الحزب. وكان بن صالح يحلم - وهو الذي لا يستطيع تبني نشاط سياسي يمكن أن يمارس بدون حزب الدستور الجديد - بالحركة العمالية التي من شأنها تحويل الدستور الجديد إلى حزب عمالي. وذهب إلى قول: "لقد وضع المؤتمر السادس للاتحاد التونسي للشغل الأساس من أجل حركة عمالية تونسية، يؤدي تأسيسها إلى إخضاع حزب الدستور الجديد من أجل التصديق عليها" (Hamida 1978). وتحول الحلم إلى وهم، حيث طرد بن صالح بعد أيام قليلة نتيجة للانشقاقات التي انفجرت داخل الاتحاد التونسي للشغل بتدخل من حزب الدستور الجديد نفسه.

ورأى بورقيبة في محاولات بن صالح تخريبًا. وأوضح بورقيبة ذلك في برقية بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦، عبرت عن "أمله في وحدة النقابة العمالية من أجل نشاط مثمر وبناء داخل الوحدة الوطنية، واستبعاد النظريات الإجرامية للصراع الطبقي والضعيفة بين أبناء الأمة الواحدة".

ورغم توافر بعض العناصر المواتية، مثل انطلاق مئات القادة النقابيين العماليين للانخراط في السياسة، وعدم إمكانية تداخل أحزاب المعارضة السياسية مع مجال أنشطة النقابة العمالية، والعزل السياسي للطبقة العاملة، والخبرة التي حصل عليها قادة النقابات العمالية في ميادين السياسة والتنظيم، ووجود أعضاء على درجة عالية من الإدراك السياسي داخل الحركة النقابية العمالية، فإننا نجد عناصر أخرى شكلت عقبات. ونشير من بينها إلى عدم رغبة النقابيين العماليين في الانخراط في السياسة، وعدم ثقتهم في ذلك، والتخوف من رؤية الطبقة العاملة منقسمة، والطبيعة غير المتجانسة "للنخب" النقابية العمالية المسييسة، والإخفاق الشديد للحركة النقابية العمالية في قيادة وتوحيد فئة طبقية اجتماعية أخرى خارج طبقة العاملين بأجر، وعدم توافر مشروع تعبئة متماسك يتضمن النقابيين العماليين وآخرين على السواء ("باستثناء" مشروع من أجل المجتمع" للحركة السلفية الذي كان من طراز عتيق). ويشير كل ذلك إلى أن فكرة تأسيس حزب عمالي خارج الحركة النقابية العمالية، على الرغم من أنها فكرة مثيرة، فإنها يمكن أن تطبق فقط في ظل صعوبات ذاتية وموضوعية متعددة.

الاتحاد التونسي للشغل والدولة "الديمقراطية" بعد بورقيبة

بعد أن عزل زين العابدين بن علي بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧، كان الاتحاد التونسي للشغل ما زال متأثرًا بما أحدث فيه من إضعاف غير بسيط، بواسطة عملية تفكيك منظمة على يد بورقيبة ثم مزالي. وعملت البنى الشرعية

للاتحاد التونسي للشغل منذ ذلك الحين فصاعداً بصورة سرية، ولم يعد قادراً على تأسيس صلات متماسكة وثابتة مع المناضلين والعمال، الذين صاروا "كالأيتام".

وأوضح بن علي عزمه على التغيير في بيانه في ٧ نوفمبر، وكان ذلك بإجازة من القادة الجدد. وأعاد إقرار روح الديمقراطية في المجال السياسي وللمتقنين والنقابات العمالية، وذكر تحديداً سيادة دولة القانون، وصيانة الحريات الديمقراطية، والتأكيد على حقوق الاتحاد التونسي للشغل ومن ضمنها الاستقلال، وإلغاء نظام الحزب الواحد والسلطة الشخصية والمشخصنة.

وبعد مرور عامين ونصف على ٧ نوفمبر ١٩٨٧، استعاد الاتحاد التونسي للشغل دوره السياسي والاجتماعي على الساحة الوطنية. وكان لقيادته الجديدة روابط وثيقة مع سلطة الدولة، واستقبل رئيس الجمهورية سكرتيه العام بانتظام. وفوق ذلك، مثل الاتحاد التونسي للشغل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدد من الأعضاء، بينما انتخب ثلاث من القادة النقابيين كأعضاء في البرلمان على قوائم RCD (حزب الدستور سابقاً) في أبريل ١٩٨٩.

وقد عقدت حوارات دائمة بين الحكومة والاتحاد التونسي للشغل وقادة اتحاد أصحاب العمل (Employers Federation). وكانت بعض أحزاب المعارضة أيضاً على اتصال مع الاتحاد التونسي للشغل وإن بدرجة أقل.

ومع ذلك، ظلت استراتيجية الاتحاد التونسي للشغل مشوشة، واهتز موقعه على الساحة السياسية -التي تضمنت عدة أحزاب- بسبب الصراعات الدورية حول تدعيم النضال الديمقراطي. ورحب الاتحاد التونسي للشغل بإخلاص بمختلف الإصلاحات والإجراءات التي اتخذت في أعقاب ٧ نوفمبر، ولكنه يقف الآن صامتاً بشأن سكون العملية الديمقراطية، واستمرار بعض الممارسات الموروثة عن نظام الحزب الواحد. ويتمثل أحد هذه الممارسات في الخلط بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الحاكم (RCD) وقصر استخدام خدمات الإذاعة والتلفزيون على

الحكومة وحزبها. ورغم التعبير عن العداء تجاه الحركة السلفية، إلا أن الاتحاد التونسي للشغل تكاتف تمامًا مع تلك الحركة في إطار "الميثاق الوطني" الذي وقعت عليه الأحزاب السياسية ومنظمات المهنيين. من الذي سوف يتحالف معه؟ من الذي سيدعمه؟ هل يمكن أن يبقى محايدًا تمامًا؟ هل يمكنه تجنب التداخل مع سياسات الدولة حتى يؤمن استقلاله الكامل؟ كل هذه الأسئلة جديرة بطرحها حيث من الواضح أنه رغم عدم قدرة الدولة على التغلب على الاتحاد التونسي للشغل، فإنها رغم طبيعتها "الديمقراطية" لا تستطيع أن تطلق يد النقابات العمالية أن هي اعتزمت التعرض لسياساتها الاجتماعية الاقتصادية الحالية المبنية على برنامج التكيف الهيكلي الذي يمليه صندوق النقد الدولي. وفوق هذا، تخشى سلطة الدولة بشدة أن يصير الاتحاد التونسي للشغل هدفًا سهلاً للحركة السلفية، إن هي تخلت عن سيطرتها (المخففة) عليه.

وفي المجال السياسي، صارت مواقف الاتحاد التونسي للشغل ملتبسة بشدة أيضًا. فلم يصدر عنه أية تعليقات على سياسات الحكومة الاجتماعية الاقتصادية وخاصة برنامج التكيف الهيكلي وما ترتب عليه: التضخم الجامح (٩% في المتوسط في الثلاث سنوات الأخيرة)، والبطالة (حوالي ٤٠٠ ألف عامل عاطل في ١٩٨٩، أو ما يزيد على ١٥% من السكان العاملين)، وصرف أعداد كبيرة من الخدمة، وخصخصة المشروعات العامة... إلخ.

وهو ما يزال صامتًا أيضًا فيما يتعلق باستقواء منظمة أصحاب العمل (UTICA) ونفوذها على خيارات الحكومة وقراراتها، وخاصة في مثل تلك القضايا شديدة الحساسية كالخصخصة والإصلاح الضريبي، والحوافز المقدمة للصناعات التصديرية، وتحرير الواردات والأسعار وقوانين العمل... إلخ. لقد "أشرف" الاتحاد التونسي للشغل فقط على حركات المطالبة بالأجور، وحاول الحد من نطاق الإضرابات.

وفى الواقع، لقد واجه الاتحاد التونسي للشغل تحديات هددت موقعه فى الساحة الاجتماعية والسياسية. وأثار الوضع السياسى الجديد باستمرار تساؤلات حول دور الاتحاد التونسي للشغل، حيث قلص نظام التعدد الحزبى من نفوذه السياسى، بينما تواصل الحركة السلفية نشاطها. وصعبت الطبيعة الشرسة لمنظمة رجال الأعمال أحرار النقابات العمالية لى نجاح، فصارت انجازات الماضى مشكوكاً فيها الآن. ولا تتيح السياسات الاقتصادية والاجتماعية مجالاً لتحقيق المطالب. إلى جانب ما تفجر أمام الاتحاد التونسي للشغل من مشاكل كبيرة غير قابلة للحل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى حقيقة أن الوضع السياسى والاقتصادى الجديد لا يعطى لقيادة الاتحاد التونسي للشغل وقادة النقابات العمالية فرصة للتواؤم مع النظام، حيث أنهم غير مدربين ولا يمتلكون الخبرة الكافية لذلك. وفى الواقع، لقد تمكن الاتحاد التونسي للشغل من لعب دور فى الساحة الوطنية فى فترات الازدهار الاقتصادى فى ٧٣-١٩٩٧٧ ثم فى ٨٢-١٩٨٤. ومن هنا بدأت الأزمة الحالية على نطاق العالم فى تأثيرها على الاتحاد التونسي للشغل، ولوحظ تناقص عضوية النقابات العمالية- ٢٠٠ ألف عضو فى ١٩٩٠ مقابل ٣٠٠ ألف فى ٨٤-١٩٨٥. ولا يمكن إرجاع هذا التناقص إلى الأوقات العصيبة فى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ فقط. وأصبح الاتحاد التونسي للشغل معرضاً لخطر أن يتحول إلى "نقابة إدارة" وإن لم يكن من خلال الاندماج فى الحزب الحاكم، ولكن الاندماج داخل أجهزة الدولة وسياساتها. وفى هذه الحالة، سوف يكون للاتحاد التونسي للشغل طبيعة "تكنوقراطية" ويلتحق قاداته تدريجياً بالمؤسسات والمجالس واللجان التابعة للدولة فى مجالات التخطيط وتحديد الأسعار والتنمية والهجرة والتدريب المهنى والضمان الاجتماعى.. إلخ.

ولن تفقد كل نقابة يجرى عليها التحول سمتها النضالية فقط، وإنما استقلالها وروحها الخاصة أيضاً. ويمكن اعتبار أن هذا الاحتمال قائم بالفعل، حيث ما زال

الاتحاد التونسي للشغل متأثرًا بالصدمة بعد أزمة ٨٦-١٩٨٨ وفي وضع سياسى واجتماعى معقد وغير مستقر بالمرّة.

الاتحاد التونسي للشغل و"الموجه العنيفة" الإسلامية السلفية

لا يحمل تاريخ الحركة النقابية العمالية منذ ١٩٢٤ أى مرجعية أو تأثير دينى. لقد قامت الحركة النقابية العمالية التونسية على أسس حديثة علمانية خالصة. ويرجع ذلك إلى الأوضاع السائدة، وإلى التدريب الذى تلقاه مختلف مؤسسيها وقيادتها. وفوق ذلك، كانت الحركة الوطنية- وخاصة بعد تأسيس بورقيبة لحزب الدستور الجديد فى ١٩٣٤- واحدة من الحركات النادرة فى البلدان العربية المسلمة التى لم تتخذ سمة دينية، أو لم تؤسس نضالها على الدفاع عن الإسلام. وعلى عكس البلدان الأخرى، لم تُدار حركة التحرر الوطنية فى صيغة جهاد اسلامى.

ولقد تأكد الوضع الحديث للاتحاد التونسي للشغل بعد الاستقلال مباشرة. وأيدت المنظمة كافة الإجراءات "الحديثة" والتقدمية التى أتخذها بورقيبة، بما فى ذلك إبطال ملكية الحبوس والمحاكم الشرعية (ذات الأساس الدينى). وقفت أيضًا فى صف الرئيس فى الصراع مع التقليديين وبعض "العلماء" من الزيتونة، ورحبت بشدة بقانون الأحوال الشخصية الذى يلغى تعدد الزوجات ويفرض المساواة بين الرجال والنساء. كما لقي تعميم التعليم وإتاحة فرصه أمام الفتيات تأييدًا مباشرًا من الاتحاد التونسي للشغل. وفى الصراع العنيف بين بورقيبة وبين يوسف عام ٥٥-١٩٥٦، أيد مناضلو النقابات العمالية بورقيبة، بينما أيدت القوى التقليدية يوسف.

ويوضح هذا لماذا كانت الحركة النقابية العمالية غريبة عن الحركة السلفية عندما انطلقت فى الساحة (حركة الاتجاه الإسلامى التى صارت حزب النهضة الآن). وتمثلت الذكرى الوحيدة التى حملوها للسلفيين فى بيان أصدره أحد قادة جماعة لا تزال صغيرة وجنينية تعد صلاتها مع سلطات الدولة سرًا ذائعًا. ووفقًا

لهذا البيان، فإن الإضراب العام في ٢٦ يناير ١٩٧٨ الذي أطلقه الاتحاد التونسي للشغل وانتهى بإراقة الدماء، "كان عملاً فوضوياً ينبغي إدانته".

وبدأت الحركة السلفية اهتمامها بالاتحاد التونسي للشغل فقط مع أزمة النقابات العمالية منذ ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨، وهي نفس الأثناء التي صار فيها للسلفيين نفوذ. وأشتهر قائدهم راشد الغنوشي بعدائه السافر لبورقيبة خلال الشهور الأخيرة من حكمه. وأمر الغنوشي أنصاره بالإلتحاق "بأعداد كبيرة بالمنظمات الشعبية بوجه عام والاتحاد التونسي للشغل بوجه خاص".

وحشدت موارد بشرية ومالية ضخمة. ونتيجة لذلك، تم تسجيل مئات من الملتحقين بصورة جماعية بالاتحاد التونسي للشغل. واستفاد الإسلاميون على نحو غير نزيه من المعارضة الداخلية والنزاعات بين النقابيين، وبالتحديد بين أنصار عاشور الذين انتابتهم الفوضى على أثر ارتداد عاشور عن النشاط النقابي العمالي في مايو ١٩٨٨.

وعقدت انتخابات هياكل النقابة العمالية ما بين مايو ١٩٨٨ ومارس ١٩٨٩ تحت رعاية لجنة نقابية عامة بقيادة الحكومة. وكانت فرصة السلفيين لدخول الأجهزة النقابية عبر قطاعات البناء والسكك الحديدية والصحة والمالية، وأيضاً عبر بعض الأقاليم الجنوبية. وهكذا بلغ عدد المندوبين السلفيين الذين حضروا المؤتمر العام للاتحاد التونسي للشغل في أبريل ١٩٨٩ من ستين إلى سبعين مندوباً، وذلك من بين أربعمئة مندوب. ورغم أن تحالفاً وقع مع واحدة من المجموعتين المؤيدتين لعاشور، فإن السلفيين فشلوا في فرض واحد من مناضليهم على رأس الاتحاد التونسي للشغل.

وتعامل قادة الاتحاد التونسي للشغل في ١٩٨٩ مع وجود السلفيين داخل النقابات بقدر كبير من الالتباس، وكان ذلك بتأييد من السلطة الحاكمة وأيضاً بدعم "تكتيكي" من قسم كبير من مناضلي الجناح اليساري. وفي الحقيقة، كانت معاداة السلفية التي أظهرها قادة الاتحاد التونسي للشغل سطحية وشكلية أيضاً. وكان هذا

الموقف مشابهاً لموقف الحكومة من الحركة السلفية. إذ تشجب الحكومة بشدة السلفيين عندما يتمادون "كثيراً"، ويرضون عنهم عندما "يجنحون للتهديئة". على سبيل المثال، لم تعط الشرعية لحزب "النهضة" ولكن سمح له بإصدار جريدة مع وعد بالشرعية لاحقاً، إذا ما تهيأت الأوضاع.

وتحرك السلفيون في رشاقة عبر الاتحاد التونسي للشغل، وناضلوا من أجل التعددية والديمقراطية، حيث اهتموا بشكل مباشر بشرعية الأحزاب السياسية واستخدموا المشاعر الدينية للعمال والخلفية الثقافية للبلاد المطبوعة بشدة بالقيم والحضارة الإسلامية من أجل الوصول إلى أغراضهم، بينما تجنبوا بحرص الدفاع عن النقابات العمالية، وواصلوا مواقفهم السياسية العتيقة على نحو أصولي حول الشريعة الإسلامية وعدم المساواة بين الرجال والنساء.. إلخ.

وليس من قبيل المبالغة أن نؤكد على أن التهديد السلفي سيمثل أكثر التحديات أهمية أمام الاتحاد التونسي للشغل في السنوات القادمة. ويعد هذا صحيحاً بصفة خاصة حيث لدى بعض الأحزاب المعارضة مثل الحركة الاشتراكية الديمقراطية (MDS) و (RSP) مواقف شديدة التهادن والانتهازية تجاه الحركة السلفية. ويساهم ذلك في تبييض وجه السلفيين وإعطائهم شرعية.

والآن، وحيث يخلق التحرير الاقتصادي خراباً حقيقياً (تضخم، وبطالة متفاقمة، وتسريح أعداد هائلة من العمل)، وحيث تتشوش قوى الجناح اليساري بسبب سقوط الأنظمة "الاشتراكية" وخاصة في شرق أوروبا، فقد جعلت الحركة السلفية من نفسها البديل المتماسك الوحيد. وتتجاوز هذه القضية بالطبع الإطار الضيق للاتحاد التونسي للشغل والحركة النقابية العمالية. إنها تتصب على كامل البلاد وتهدد مستقبلها. ولكن الاتحاد التونسي للشغل متورط في هذه الإشكالية أيضاً. وسوف يعتمد نجاح أو فشل التخريب السلفي للمجتمع المدني، وأيضاً "مشروعهم المجتمعي" البالي والمتخلف على قدرة الاتحاد التونسي للشغل على إغلاق الباب أمام محاولات الاستحواذ والتسلل التي يتعرض لها من جانب الحركة السلفية.

خاتمة

ورغم اشتراكها فى الأيديولوجية القومية مع السلطة الحاكمة، لم تكن النقابات العمالية التونسية قادرة - فيما عدا تحولات كمية - على التحول إلى نمط من النقابية الطبقية التى تمتلك مرجعيتها الأيديولوجية، والقادرة على تشكيل قطب اجتماعى للقسم الأعظم من الفئات الاجتماعية.

وبصرف النظر عن إنجازات العقد الماضى، لا تزال الحركة النقابية غير ناجحة فى تقديم مشروعها الاجتماعى الخاص بها، ولذلك تبقى اندماجية أو مؤسسية. وقد باتت قيود الاندماجية واضحة فى ضوء الأزمة الاقتصادية التى تركت آثارها على البلاد. وفى الوقت نفسه، لا يثق الاتحاد التونسى للشغل كثيراً فى قدرته على تكييف استراتيجيته فى تحديد المطالب مع هذه الأزمة لتجنب ما يهدده من عمليات الانفضاض والانصراف عن النشاط النقابى.

وفى الوقت نفسه ورغم إنجازات الحركة النقابية التونسية فإنها ما زالت محلاً للخلاف من أوجه عديدة، إلا أنها تمتلك مصدراً مهماً واثميناً للقوة وهو استقلالها النسبى الذى أحرزته عبر توضيحات موجهة. ويعد الاتحاد التونسى للشغل بلا شك واحداً من النقابات العمالية النادرة فى العالم الثالث التى تتصف بالقوة والاستقلال.

ولكن استقلاله ما زال محفوفاً بالمخاطر، ولا تستطيع نقابة أن تعمل اليوم فى تونس إلا إذا كانت مستقلة تماماً. وبالنسبة للاتحاد التونسى للشغل، فهو مستقل فى علاقته بالسلطة الحاكمة وحزبها وأحزاب المعارضة.

ويمكن أن تعتر الحركة النقابية التونسية بنفسها، باعتبارها كانت مجعاً مركزياً ومبادراً فى العملية التى أدت إلى الحركة الجماهيرية الديمقراطية فى

تونس. إذ كانت قضية النقابات العمالية بلا شك القوة الدافعة للنضال الديمقراطي في تونس.

وقد أسهمت بنصيب وافر في الحملات المضادة للعدوان على الديمقراطية ونظام الحزب الواحد القائم على شخص. وفوق هذا، لقد جاء إضفاء الطابع المؤسسي على التعددية السياسية في ٨١-١٩٨٣ نتيجة للنضال الديمقراطي الذي شنه الاتحاد التونسي للشغل من أجل استقلال أكبر. وفي ٣ أغسطس ١٩٧٨، تم الإفراج عن عاشور السكرتير العام للاتحاد التونسي المعتقل منذ ٢٨ يناير ١٩٧٨، وذلك مع المجموعة الأخيرة من المناضلين السياسيين من أقصى الجناح اليساري الذين بقوا في الحبس من أربع إلى ست سنوات.

وتعد إحدى نقاط ضعف الاتحاد التونسي للشغل في أنه لم يعمل أبدًا عبر العملية النضالية الطويلة التي استغرقت سنوات، على إنتاج قادة بارزين ينظر إليهم كشخصيات على المستوى الوطني. وترك رحيل عاشور القائد التاريخي فراغًا مهمًا في الساحة الوطنية، نظرًا لثلاثة عوامل. وكان أولها أن غلبة الطابع الإدماجي على النقابات العمالية لم يشجع على ظهور مثل هؤلاء القادة.

أما الثاني فهو أن قيادة نقابات الطبقة العاملة كانت دائمة الارتباب في النقابيين المثقفين على رغم أنهم ناضلوا معهم كتفًا بكتف للدفاع عن استقلال الاتحاد التونسي للشغل ضد نظام الحزب الواحد. ولقد دعمت الطبيعة النابعة من الطبقة العاملة للاتحاد التونسي للشغل هذه الثقة المفقودة، ويمكن أن نرى حالة واضحة لذلك في صعود وسقوط الطيب بكوش السكرتير العام للاتحاد التونسي للشغل من مايو إلى نوفمبر ١٩٨١ ومساعد عاشور أثناء تفجر أزمة ١٩٨٥.

ويتمثل العامل الثالث في الطبيعة الكاريزمية لعاشور. فلقد كان مناضلاً في الكونفدرالية التونسية العامة للشغل (CGT) في الثلاثينيات، ومؤسسًا للاتحاد التونسي للشغل عام ١٩٤٦، وظل نقابيًا عماليًا نشطًا عبر ما يزيد على الأربعين

عامًا. ووقف أيضًا بجوار بورقيبة في اللحظات الصعبة التالية على الاستقلال، ولكن بدأ عندئذ في إثارة النزاعات مع "المجاهد الأعظم". وكانت لعاشور منذ بدايات السبعينيات سيطرة مطلقة فعلية على الاتحاد التونسي للشغل.

وتمهد الطريق أمام عاشور، بسبب شخصيته القوية وشعبيته، ليكون قائدا للاتحاد التونسي للشغل، و عنصرًا أساسيًا في الساحة السياسية الاجتماعية أيضًا. وبعبارة أخرى، ترادفت سيطرة بورقيبة على حزب الدولة مع ما يناظرها لعاشور على الاتحاد التونسي للشغل شديد البأس. وصار الحلفاء القدامى متنافسين ألداء، على رغم المصالحة الظاهرية. وكان عاشور مستريحًا لهذا الوضع، وعندما ترك الحركة النقابية بعد سقوط بورقيبة في نوفمبر ١٩٨٧، قال "الآن ذهب بورقيبة، ولم يعد الاتحاد التونسي للشغل في حاجة لي".

ومن الواضح أن أيًا من القادة الآخرين في الصفوف الأولى للنقابات العمالية لم يكن بإمكانه الظهور في تلك الأحوال، حيث ركز عاشور القسط الأكبر من السلطة في يديه. كانت هناك مساحة فقط لوجود مساعدين يمكن تبديل كل منهم محل الآخر، وقد صرفوا جل طاقتهم في محاولة عدم البروز مقارنة بعاشور.

وأخيرًا، يواجه الاتحاد التونسي للشغل الآن مشكلة في وضعه. وبعبارة أخرى، أيّ الأوضاع ينبغي التواءم معها في العلاقة مع سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية الكارثية من ناحية، ومع المشهد السياسي المتغير من الناحية الأخرى؟

ولقد تقوت منظمة أصحاب العمل في السنتين الماضيتين، وانخرطت أكثر في الجدل السياسي. وتعلن أحزاب سياسية، مثل الحزب البرجوازي الليبرالي، مطالبته بمزيد من الليبرالية. كما ينشط أيضًا الحزب الشيوعي، والديمقراطيون الاجتماعيون، وحزب القومية العربية، وأخيرًا الحزب السلفي المتنامي دائمًا. ولا يزال الحزب السلفي معروفًا لدى بعض قطاعات الطبقة العاملة، وهو حريص على

فرض نفسه "مشروعاً مجتمعياً" معادياً تماماً للنشاط النقابي العمالي والقيم الديمقراطية.

فهل ستكون الحركة النقابية العمالية والاتحاد التونسي للشغل قادرين على تعزيز العملية الديمقراطية الجارية في البلاد، والعمل على تماسكها وتعميقها؟ هل يمكنهم مواجهة صعود الموجة السلفية بمصاحبة القوى الديمقراطية الأخرى؟

ملاحظات

* في الأصل (integrist) التكامليين (الأصوليين) بمعنى استهداف الإكمال على عصر الخلفاء الراشدين أو السلف الصالح. وهو المسمى الذي يطلق في تونس على ما شاع تسميته في أكثر الأدبيات العربية "الحركة السلفية"، نسبة إلى الإقتداء بالسلف الصالح. وفضلنا استخدام التعبير الأخير نظراً لانتشاره، للتيسير على القارئ المصري (المترجمة).

١- انظر Seddik, Mahjoub Ben, UMT Secretary General in Lacouture (1958:308).

٢- "نشأة الاتحاد التونسي للشغل شديدة التعقيد. إذ استغرق إعداد التنظيم عامًا، وتأسس عبر احتلال تدريجي للمواقع" انظر: Liauzu (1979).

٣- انظر Farhat Hached, Cited by Hamida (1978).

المختصرات

AJT نقابة الصحفيين

CGTT Confederation Generale des Travailleurs de Tunisia الكونفيدرالية

التونسية العامة للشغل

FLN جبهة التحرير الوطنية

League of Human Rights رابطة حقوق الإنسان

MDS Socialist Democrats Movement الحركة الاشتراكية الديمقراطية

NML National Liberation Movement حركة التحرير الوطنية

SFIO French Section of the labor International القسم الفرنسي من

العمالية الدولية

UGTT الاتحاد التونسي للشغل

UMT الاتحاد المغربي للنقابات

UNIT National Union of Tunisian Engineers الاتحاد العام للمهندسين

التونسيين

UNTT National Union of Tunisian Workers الاتحاد العام للعمال

التونسيين

المراجع

16eme CONGRES UGTT - December 1984, Rapport Economique et Social Résolution de politique générale.

Achour, Habib, 1989, Ma vie politique et sociale: Enthousiasme et déceptions (1944-1981), Tunis.

Amin, Samir, 1966, L'économie du Maghreb, Edition de Minuit, Paris.

-----, 1977, Le Maghreb moderne, Editions de Minuit, Paris.

Bourdieu, Paul, n.d., 'Travail et Travailleurs' en Algérie.

Bourguiba, Habib, 1953, 'Hommage à la memoire de Farhat Hached', in Les temps modernes, June.

-----, 1954, La Tunisie et la France, Julliard.

Camau, Michel, 1978, Pouvoirs et institutions du Maghreb, Cérés productions, Tunis.

Camau, Michel, 1987, Tunisie au présent, ouvrage collectif, CNRS.

Cour de surété de l'etat, 1978, Documents du procès des dirigeants de l'UGTT, Septembre 1978 Requisitoire du Ministère Public.

Déclaration du 7 Novembre 1987, Déclaration de Zinelabidine Ben Ali annonçant la destitution de Bourguiba et l'instauration de l'Etat de Droit.

Djaïet, Hichem, 1974, La personnalité et le devenir arabo-islamique, le Seuil, Paris.

ECH-CHAAB (Hebdomadaire de l'UGTT), Collection: 1977; Série: September 1981 - November 1981; Serie: December 1984; Serie: August 1985 - December 1985.

ER-RAI (Hebdomadaire indépendant), Collection: 1978/1979.

Groupe de militants de l'UGIT, La problématique des rapports UGTI, Pouvoir - Tunis. November 77 (en arabe).

Guiza, Habib et Salah Zeghidi, 1988, 'L'UGTI: ni allié, ni adversaire du pouvoir', In Le Maghreb Hebdomadaire, No 98 du 29 Avril, Tunis.

Haddad, Tahar El, 1975, Les travailleurs tunisiens et l'apparition du mouvement syndical, STD, Tunis.

Hadria, Cohen, 1976, 'Du protectorat français à l'indépendance, souvenirs d'un témoin socialiste', Nice.

Hamdi, Ali, 1980, 'Fonction syndicale et pouvoir d'état en Tunisie 1946-1966', PhD Thesis, University of Paris, VII, November.

Hamida, Abdesslem Ben, n.d., Les débuts du syndicalisme tunisien 1944-1947, Maîtrise.

Hamida, Ben, A, 1978, 'Le Syndicalisme Tunisien de la 2ème Guerre Mondiale à l'autonomie interne', Thèse, Nice.

Hermassi, Abdelbaki, 1965, 'Le mouvement ouvrier en Tunisie coloniale', Thèse de troisième cycle, Sorbonne.

-----, 1975, Etat et société au Maghreb, Anthopo, Paris.

Kraiem, Mustapha, 1976, Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, UGTI, Tunis.

-----, 1980, 'La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale 1939-1952, UGTI, Tunis.

L'action, El Amel (quotidiens du Parti Socialiste Destourien), Septembere 1985 - December 1985.

Lacouture, Jean, 1958, 'Le Maroc à l'épreuve', p.308.

Largueche, Abelhamid, 1979, 'Le mouvement syndical de M'hamed Ali en Tunisie. Communication au Colloque International sur la classe ouvriere dans le monde arabe', Alger, Novembre.

Le Monde Diplomatique, 1985, La crise syndicale tunisienne, Novembre.

Liauzu, Claude, 1970, 'La presse ouvriere europeenne en Tunisie 1881-1939', in Annuaire de l'Afrique du Nord.

-----, 1978, 'Naissance du salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie à travers un demi-siècle de colonisation', Thèse.

-----, 1978, Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie - Crises et mutations (1931-1939), CNRS.

-----, 1979, Militants, grévistes et syndicats. Etudes du mouvement ouvrier maghreb in, CMMC, Nice.

-----, 1986, 'Note pour une recherche sur les grèves', Mouvements sociaux, Bulletin No 5. Paris VII, Novembre.

Mamet, P, 1966, Les expériences syndicales en Tunisie, 1881-1956, EPHE, Paris.

Marx, Karl and Frederick Engels, in 1978 edition, Le syndicalisme, Maspero.

Ouvrage Collectif, 1989, 'Syndicalisme et Etat, Actes du colloque de Tunis', CERES, Université de Tunis.

Parti Socialiste Destourien, 1978, La politique contractuelle et les événements du 26 Janvier 1978, Dar El Amel, Tunis.

Poncet, Jean, 1974, La Tunisie à la recherche de son avenir, Editions sociales, Paris.

Romdhane, Mahmoud Ben, 1985, Mutations économiques et sociales et mouvement ouvrier en Tunisie: 1956-1980, CRESM

Salah, Ahmed Ben, 1974, Entretiens avec Marc Nerfin, Maspéro, Paris.

Tlili, Bechir, 1979, 'La question des rapports entre le Destour et le mouvement syndical en Tunisie: 1924-1925. Communication au Colloque International sur la classe ouvrière dans le monde arabe', Alger, November.

Toumi, Mohsen, 1978, La Tunisie, pouvoir et luttes, Le sycomore, Paris.

UGTT Assistant Secretary General in 18 January 1990 issue of the daily newspaper 'Assabah' .

Zmanter, S, n.d., 'L'UGTT de Janvier 78 à Avril 80', Maîtrise, Paris VII.

الفصل العاشر

الحركة الطلابية فى السنغال

حتى ١٩٨٩ (*)

عبد الله باتيلى

مامادو ديوف

محمد مبودجى

مقدمة

هناك عدد من التصورات الخاطئة التى تجب إزالتها قبل التصدى لتحليل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للحركة الطلابية فى السنغال.

فأولاً، هناك عدد قليل جداً من الدراسات التى أجريت على المنظمات الطلابية السنغالية، فضلاً عن أن هذه الدراسات نادرًا ما وضعت تلك المنظمات فى سياقاتها الأوسع. ويرجع هذا إلى حقيقة أن مؤسسات التعليم العالى فى السنغال تسجل دائماً طلابًا من جميع أنحاء غرب أفريقيا. وبالنظر إلى حقيقة أن دار المعلمين ("وليام بونتي" سابقًا) والمدرسة الأفريقية للطب، ومعهد الدراسات العليا، وجامعة دكار مؤخرًا، كانت حتى الستينيات على الأقل، يلتحق بها المواطنون وغير المواطنين، فمن ثم كان الطابع غرب الأفريقى للحركة الطلابية فى دكار هو الأكثر بروزًا. ولذلك سنحاول هنا رسم صورة دقيقة للحركة الطلابية السنغالية، وتحليل وضعيتها، والبواعث الاجتماعية والسياسية لقياداتها الأول والمنضوين فيها، كما سنهتم بشكل خاص بعلاقاتها مع المجتمع والنظام الاستعماري والدولة السنغالية المستقلة.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

وينبغي التشديد هنا على أن الحركات الطلابية الأفريقية قد أضررت كثيرًا جراء "إعادة كتابة" التاريخ على أيدي، ولصالح، "آباء الأمة" و"محررى" أفريقيا. وفي الحقيقة تم التقليل أو حتى التجاوز عن دور الحركة الطلابية فى مقاومة الاستعمار^(١)، حتى ليقال إنها نشأت فى أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات مع تأسيس معهد الدراسات العالية فى دكا عام ١٩٥٠. وفى الحقيقة أن هذا الترتيب الزمنى قد انطوى على علاقة ارتباطية جاءت عمداً، أى أن وجود مؤسسة للتعليم العالى يعنى وجود تظاهرات طلابية. ومن ثم فإن الوقت الوحيد الذى اعتبرت فيه الحركة الطلابية إيجابية كان عندما اتخذت طابعاً فيدرالياً، وعلى العكس حينما تحولت إلى حركة وطنية اعتبرت "مهيجة" و"بائعة على عدم الاستقرار".

ويعد هذا الترتيب الزمنى غير دقيق، خاصة وأن من الممكن تتبع جذور الحركة الطلابية السنغالية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبالأخص مع إنشاء أول معهد فرنسى للتعليم العالى فى غرب أفريقيا عام ١٩٠٣، وهو مدرسة وليام بونتي العليا.

ولعل أفضل مقارنة لدراسة العلاقات بين النظم السياسية والنظم التعليمية، وتحسين المؤسسات التعليمية، وترشيد الجهاز الإدارى، وإضفاء الطابع المهنى أو الاحترافى على البيروقراطية، هى تلك المقاربة التى تسعى إلى تحديد العلاقة بين إنشاء هذه المعاهد وبين الحقبة الأولى لتأسيس الهيمنة الفرنسية على "سنغامبيا". وقد يكون من اليسير تحديد أثر هذه المؤسسات على المجتمع عامة والطلاب خاصة إذا كان للنظام التعليمى توجه اجتماعى دائماً، أو إذا كان الغرض منها- بعبارة أخرى- هو توطيد والارتقاء بالبنى الاجتماعية السائدة. وننطرق هنا إلى مسألة تحديد الجماعات أو الطبقات الاجتماعية التى تكونت على أساس التعليم أو تأثرت به. وهو موضوع مهم لأن أفراد "النخبة" (أو على الأقل النخب المستقبلية) كانوا قليلى العدد جداً، واعتبروا أنفسهم حلقة الصلة التى لا غنى عنها بين عالمين. وفى هذا ما يفصح عن دورهم المزدوج، فى "بيع" مزايا العالم الحديث

(الاستعماري) لمواطنيهم، و"إعادة تفسير" (التلاعب) الموروث الأفريقي لصالح الإدارة الاستعمارية. وقد أدى هذا الدور - بفضل ما لقيه من تشجيع سياسة الاستيعاب الفرنسية - إلى دعم النخبة الفرنكفونية. وعلى العكس من هذا فإن التشكك البريطاني تجاه المتعلمين بالمستعمرات قد شجع الشعور القومي بينهم في وقت مبكر جدًا. وعلى الرغم من أن العملية التعليمية تؤدي - كقاعدة عامة - إلى تفكيك التنشئة الاجتماعية التي كانت قائمة في البيئات الاجتماعية - الثقافية الأفريقية، فإنها تفسح الطريق أمام عملية تنشئة اجتماعية جديدة تسمح في النهاية باقتسام السلطة مع المركز الاستعماري، وبالمشاركة في النظام الاستعماري، ولو كتابعين ضئيلي الشأن.

وبعبارة أخرى، فإن التحليل الاجتماعي للحركة الطلابية السنغالية يتطلب بالضرورة التمعن في التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظامين الاستعماري وما بعد الاستقلال. وإذا أخذنا كمثال EWP فإننا نلاحظ هدفًا خاصًا لها منذ البداية. فقد أنشئت أساسًا كالمدرسة الداخلية ثم مدرسة أبناء الرؤساء القبليين بهدف إعادة إدخالهم - بعد تعلمهم في المنظومة التعليمية الفرنسية - في البيئة السنغامبية. وقد تم تدريبهم أيضًا لتزويد فرنسا بكوادر حاكمة محلية يُنَاط بهم الدفاع عن المصالح الفرنسية مع الاحتفاظ بمشروعيتهم التقليدية المحلية (Freud 1984).

وهناك حاجة إلى تتبع جذور ممارسات وأيديولوجيات الحركة الطلابية، بدءًا من نظام ضم الأعضاء الجدد وانتهاء بالنضال داخل معاهد التعليم العالي. وهو ما يثير سؤالين مهمين:-

(أ) هل يمكن تصور الحركة الطلابية كحركة مستقلة اجتماعيًا لها شخصيتها المستقلة، أم أنها جماعة انتقالية مؤقتة؟

(ب) كيف تتفاعل الحركة الطلابية مع الجماعات السياسية والاجتماعية خارجها وذات العلاقة المعقدة إلى حد ما بالحركة الطلابية؟

يغطي بحثنا هنا الفترة من ١٩٠٣ إلى ١٩٨٩. ويأتي اختيار سنة ١٩٠٣ بسبب إنشاء مدرسة "وليام بونتي" العليا فيها، كأول مؤسسة للتعليم العالي في غرب أفريقيا الفرنسية حيث كان التعليم العالي وسيلة رئيسية للارتقاء والصعود، أما اليوم فإن الوضع يتسم ببطالة واسعة بين خريجي التعليم العالي، وأزمة الجامعة ذاتها وانسداد الطرق أمام المشروع الديمقراطي. وفيما بين هاتين العلامتين الفارقتين، أي بين ١٩٠٣ و ١٩٨٩ نميز بين خمس مراحل رئيسية في تاريخ الحركة الطلابية.

سنقوم بتحليل التغيرات الاجتماعية عبر هذه المراحل في إطار غرب أفريقيا الفرنسية والسنغال مؤخرًا، ودور التعليم ونمط بناء الهيمنة السائدة، وإمكانية ظهور الجماعات الاجتماعية من حيث صلاتها بتلك العمليات والتعبيرات عنها من حيث تمفصلها مع أيديولوجية الدولة الاستعمارية ثم أيديولوجية الدولة السنغالية بعد الاستقلال. ويمكن فقط تناول كل هذه القضايا من خلال وصف النمو الطويل للحركة الطلابية.

مرحلة التمثيل ١٩١٨-١٩٤٧

كانت مدرسة وليام بونتي العليا هي المؤسسة الرئيسية التي توفر التعليم العالي في الفترة السابقة على عام ١٩٥٠. وقد أنشئت عام ١٩٠٣ في وقت واحد مع مؤسسات أكثر رقيًا مثل المدرسة التجارية والإدارية ومدرسة الميكانيكا البحرية. وكان الطلاب يُختارون للالتحاق بهذه المدرسة بعد تلقى تعليم أساسي لمدة ست سنوات وتعليم إعدادي لمدة أربع سنوات. وقد بنيت المدرسة أولاً في "سان لوى" ثم نقلت فيما بعد إلى "داكار" (جوري) عام ١٩١٣، ثم إلى "سييكوتان" في

ضاحية "روفيسك" عام ١٩٣٨. وكان الهدف من المدرسة إعداد نخبة استعمارية من "الأطباء الأفارقة" والمعلمين والمترجمين وكبار الموظفين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ احتاجت الحكومة الاستعمارية الفرنسية إلى أعداد أكبر من القوة البشرية المؤهلة جيدًا وعالية التكلفة. ومن ثم أنشئت كلية للطب^(٢) للوفاء بهذا المطلب.

وفى الحقيقة أن الأيديولوجية الاستعمارية الأبوية كانت تقف وراء إنشاء هذه المؤسسات التعليمية، والتي نُظر إليها كمجرد وسيلة "لإنتاج" "صنائع" و"تقنيين" استعماريين، أى إعداد موظفين وفنيين لخدمة المصالح الفرنسية. فالطلاب السنغاليين القلائل الذين تمكنوا من الحصول على منح دراسية للتعليم العالى فى فرنسا تم إجبارهم على دخول مدارس الطب البيطرى، وفى الوقت نفسه ظلوا تحت الرقابة والإشراف المستمرين لسلطات الإدارة الاستعمارية فى السنغال^(٣). وقد كان من الصعب جدًا على هؤلاء البيطريين أن يفتتحوا فيما بعد عيادات خاصة بهم، نظرًا لأن عددًا قليلًا جدًا من الأفارقة هو الذى كان فى وضع يسمح له بدفع نفقات الرعاية الصحية لماشيتههم. أما الموظفون الحكوميون فلم يُختاروا لتولى أية مواقع فى الإدارة العليا (Guèye 1966:20-21). وهكذا فإن الغرض الاستخدامى هو الذى حكم العلاقة السياسية بين المنظومة التعليمية والنظام الاستعماري.

وكان إنشاء مدرسة وليام بونتي بمثابة فرصة لنشأة الروابط بين الطلاب من خلفيات مختلفة. وظلت هذه الروابط قائمة لفترة طويلة بعد التخرج، وخاصة فى إطار الاتحادات الطلابية التى كان أشهرها رابطة خريجي بونتي AAP، إلى جانب منظمات أخرى ربطتها بغيرها من مكونات المجتمع المدنى. منها مثلاً الروابط الثقافية أو الرياضية التى كانت توفر أطراً لتبادل الآراء ووجهات النظر، ومن أشهرها عمداء سان لوى DSL، فجر سان لوى ASL، قيثارة سان لوى LSL، ونادى شباب السنغال CJS (Guèye 1966: 19-20). وهكذا فإن "الوطنيين" من "الجماعات" الأربع و"المتعلمين" (المتطورين) من مناطق أخرى فى المحمية

السنغالية أو مستعمرات أخرى في أفريقيا الغربية الفرنسية، قد اجتمعوا معاً في سياق "وليام بونتي"، لتتشأ هوية اجتماعية جديدة. وعلى الرغم من عملية "البلقنة" التي تمت عام ١٩٦٠، استمرت هذه العلاقات التي بنيت على أساس الانتماء "للسنة الدراسية" وحتى في الجماعة الأوسع لخريجي "بونتي"^(٤). فظهر الوعي بين الطلاب بالانتماء إلى مكون مستقل داخل المنظومة الاستعمارية، ومن ثم تطورت بينهم روح جماعية خاصة لا تشعر بأن هناك مصيراً مشتركاً بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى. وفي الحقيقة أنهم تفاعلوا مع الحكام المستعمرين الذين كانوا يتحدثون لغتهم، كـ "نخبة" في طور التكوين، بل وحتى كطبقة حديثة منغلقة.

هكذا لا يثير الدهشة أن معظم مجادلات هؤلاء تركزت حول الاختيار بين أن يكونوا مواطنين فرنسيين كاملين أو مواطنين فرنسيين ذوي وضعية خاصة ومعاملة متساوية مع نظرائهم في المتروبول. ولكن هذا الجدل قد تجاوز كلية عن مسألة كونهم وسطاء خاصين بين السلطة الاستعمارية والشعب المستعمر. ولهذا فإن مؤتمرات الوحدة الأفريقية Pan-Africanism التي نظمها "دي بويس" Du Bois في باريس ١٩١٩، ولندن وبروكسل ١٩٢١، ولندن ولشبونة ١٩٢٣، وأخيراً نيويورك ١٩٢٧، لم تجد أي صدى لها في السنغال، على الرغم من الدور الرئيسي الذي لعبه "لامين جي" Lamin Guèye و"بليز ديانى" Blaise Diagne في هذه المؤتمرات. فقد لقي الأول مثلاً- وكان طالباً في باريس وقتذاك، تأييداً ضعيفاً بسبب آرائه الراديكالية وعضويته في الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان وقتها الحزب الوحيد المناهض للاستعمار (Sagna 1981, Sow 1978).

فعلى النقيض من ذلك الموقف، بدا وكأن الطلاب السنغاليين يبحثون عن أوضاع مميزة في المنظومة الاستعمارية، ومن ثم لم يستطيعوا توجيه النقد لها ولا حتى رؤية أخطائها، فقد كانوا يبحثون عن القبول والتمثل. وهناك مثالان مهمان يوضحان هذه النقطة على أفضل وجه.

ففى المثال الأول نشأت عام ١٩٣٤ منافسة بين "لامين جى" (وهو محام وقاضٍ سابق) و"جالاندو ضيوف" (وهو تاجر ومدرس ابتدائى سابقاً) على خلافة "بليز ديانى" فى الجمعية الوطنية الفرنسية^(٥) وقد نال "جى" تأييداً شاملاً من جانب الأكاديميين والطلاب كى يدافع عن مصالحهم "الثقافية" فى معادلة الدرجات العلمية والمنح الدراسية الجامعية وحق اختيار التخصصات العلمية... إلخ (Diallo 1972) فهل يمكن اعتبار أولئك الطلاب بمثابة جماعة اجتماعية ذات مشروع اقتصادى واجتماعى متسق؟ ونظراً لاعتماد هذه الجماعة فى التدريب والدخل وإعادة الإنتاج على المؤسسات الاقتصادية والإدارية التى بنتها الرأسمالية الاستعمارية، فهل كان بإمكانهم تجاوز تلك العراقيل والنظر إلى أنفسهم كشيء آخر غير أن يكونوا نتاجاً للتمثل و"كمواطنين فرنسيين معترف بهم"؟

إن هذين التساؤلين يثيران عددًا من المشكلات، مثل الادعاء بالمساواة الكاملة مع أبناء المركز الاستعماري وعلى الرغم من وجود السياق الاستعماري. وقد وجدت كوابح عديدة تحول فى الحقيقة دون هذا.

فأولاً وقبل كل شيء كان التمييز الواضح بين الأساتذة/المشرفين الأوروبيين والطلاب الأفارقة. وكان "جى"، خريج "وليام بونتي" والمحامى والبكالوريوس فى العلوم الطبيعية، هو الوحيد الذى قام بتدريس الرياضيات لفترة وجيزة فى "وليام بونتي" قبل الخمسينيات (Fall 1986: 80-81) ومع رحيله من السنغال بسبب فضيحة مالية (كانت دسيصة ظاهرة) بدأت فترة جديدة من العلاقات المتوترة فى منتصف العشرينيات، حيث شرع طلاب كثيرون فى الشكوى من العنصرية الفجة، ونظموا مظاهرات انتهت بطرد الكثير من الطلاب فى عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦. وفيما بعد لجأت سلطات المدرسة إلى الخيل الماكرة باستخدام عقدة الدونية أو التفوق على السواء لإحداث الانقسامات بين الطلاب السنغاليين الذين اعتبروا "مثيرى متاعب" والطلاب الأفارقة الآخرين الذين عرفوا بكونهم أكثر خنوعاً بوجه عام^(٦).

أما المثال الثاني المهم فهو الجدل الذي استمر طويلاً حول مسألة التحديث في أفريقيا. وقد وصف "عثمان سوسيه ديوب" Ousmane Socé Diop أصداء هذا الجدل وسط دوائر المتعلمين في داكار عام ١٩٣٥، حيث أوضح أن بعضهم دافع عن التغيير التدريجي "المبنى على الموارد المحلية"، بينما شعر آخرون بالحاجة إلى "التخلص من ... التقاليد السنغالية واستبدالها على الفور بالأوربية...، ومالوا في قلوبهم إلى تأييد التقاليد الموروثة ولكن المصالح قادتهم عملياً إلى تشجيع التحديث الغربي" (Diop 1935: 104- 106) وبعد هذا بسنوات قليلة، وبالتحديد عام ١٩٤٢، حينما كانت الحرب العالمية مندلعة، التهب الجدل ثانية حول هذا الموضوع وسط طلاب "بونتي"، وكصدي للمجلة الموالية لسلطة حكومة "فيشي" في أفريقيا الغربية الفرنسية "شباب داكار" Dakar Jeunes، وحيث تجلت حينذاك أربعة اتجاهات متميزة.

تمثل أولها في القبول الكامل بالنظام الاستعماري والتماهي مع فرنسا. وقد عبر أحد الطلاب السودانيين ويدعى "أوزين كوليبالي" عن هذا الاتجاه بشكل ساذج حينما كتب "إن مصير أفريقيا في أيدي الرجل الأبيض" (Dakar Jeunes 1942 e: 3). بل ومضى الطالب السنغالي "أسان سيك" إلى ما هو أبعد من هذا حينما كتب "إنه من الآن فصاعداً ينبغي على المرء أن يقف إلى جانب مسألة كونه فرنسياً بالمعنى الكامل للكلمة" (Dakar Jeunes 1942 c). وقد شاع هذا الموقف بشكل خاص وسط الطلاب المسيحيين، وخاصة أولئك الذين تزوجوا على الطريقة الغربية. ويبدو هذا الاتجاه كما لو كان يعكس موقفاً متفائلاً من الأوضاع الاستعمارية.

أما الاتجاه الثاني فقد اتسم بالدعوة إلى التهجين الثقافي عن طريق الجمع بين الجوانب الإيجابية في كلتا الحضارتين، ومع هذا فقد لاح لدى هذا الاتجاه إعطاء الأولوية في الهيمنة للثقافة الغربية. ويبدو من إفادات الطلاب "أبدولاي سادجي"، "جوزيف مبايي" و"عثمان سوسيه ديوب" وغيرهم أنهم كانوا يشعرون بالتوزع

أو التمزق بين الثقافتين، ومن ثم رفضوا القيام باختيار محدد بينهما (Dakar Jeunes d) 1942. ويبدو من مختلف الشهادات أن هذا كان الاتجاه السائد وسط طلاب داكار، وكان مثل هذا الحل الوسط الملتبس لصالح هؤلاء الطلاب بدلاً من أن يكون مصدر ضعف.

وبالنسبة للاتجاه الثالث فقد رأى في الإسلام ديانة لأغلبية الشعب، ومن ثم لا يمكن القبول بهزيمته، لذا رفض الطلاب المؤيدون لهذه الرؤية أى فكرة لحل وسط. ويتبين مما كتبه أحد المراسلين بالاسم المستعار "مابول" أنه لم ير فى التعليم الغربى شيئاً سوى كونه مناهضاً للإسلام" (Dakar Jeunes 1942 a) غير أن هذه الرؤية كانت فى جانب الأقلية من الطلاب.

وأخيراً اتسم الاتجاه الرابع بالرفض الصريح لسياسة التمثيل أو التهجين الثقافى، وأكد بدلاً من هذا على أن الحضارة الأفريقية تملك إجابات عن كل الأسئلة المطروحة. فمثلاً كتب "مامادو ضيا" - أحد الطلاب النابهيين فى "بونتي" - فى مقالة شهيرة له بعنوان "مع الثقافة الأفريقية أم ضدها؟" معبراً عن رؤيته للوطنية الثقافية كما يلى: "إذا كنا فى سياق الاقتتان بسحر ثقافة أخرى فإننا سنبتعد عن مصادر إلهامنا الوطنية، وبهذا نطمس جوهر جنسنا ونقتل أفريقيتنا التى تحتاج هى الأخرى لأن تعبر عن نفسها" (Dakar Jeunes 1942 b).

وقد شاعت وجهة النظر هذه وسط ذوى النزعة الوطنية، وعلى الرغم من غموضها فقد بدت مشروعاً ثقافياً فى وقتها، ويمكنه أن يزدهر فى المستقبل. ويجب ألا ننسى أن أول رابطة للطلاب السود فى فرنسا قد تأسست عام ١٩٣٤ على أيدى "ليوبولد سنغور" و"إيمى سيزير" حول مجلة "الطالب الأسود"، وكان مفهوم "الزوجة" هو محور هذا المنظور.

جدير بالذكر أن الطلاب السنغاليين فى تلك الأيام كانوا راضين على الإدارة الاستعمارية، وأن أى مشروع آخر كان بالأساس توجهاً فردياً أكثر منه جماعياً.

فقد بدؤا حينها كنموذج يحتذى، وحيث ساد لديهم الشعور بأنهم مؤهلون للعب دور قيادة شعبهم بعد أن يكملوا تعليمهم. ومن ثم فإن الحل الوحيد للتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا، وهى رؤية تحظى بالإجماع، كان هو التماهى مع الثقافة الفرنسية مع درجة ثقل أو تكبر من الاندماج العمدى "للقيم الأفريقية الإيجابية". ولم يكن الوقت ناضجاً بعد للتحدث باسم الشعب أو الأمة أو السنغال أو حتى أفريقيا. ولهذا فإن موجة الإضرابات الملتهبة فى فترة ١٩٣٥-١٩٣٦ قد قوبلت بشبه عدم اهتمام من جانب الطلاب السنغاليين. كذلك لا يبدو أن الماركسية كان لها أى تأثير عليهم. بيد أنه فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإدخال التعليم العالى المحلى وفق معايير المركز الاستعمار، تغيرت الأمور تغيراً كبيراً. حيث مرت الحركة الطلابية السنغالية بتغيرات جذرية فى بنياتها وتوجهاتها.

فترة القومية: ١٩٤٦-١٩٦٠

بمجرد انتهاء الحرب اعتزمت حكومات التحرير الفرنسية- تحت قيادة التحالف اليسارى الاشتراكى/ الشيوعى- إقامة منظومة للتعليم العالى الجدير بهذه الصفة فى أفريقيا السوداء الفرنسية، ومن ناحية أخرى قدمت عدداً من المنح الدراسية فى فرنسا كى يدرس الطلاب الأفارقة فروعاً علمية أخرى غير الطب البيطرى. وفى الحقيقة جاء هذا استجابة لمطالب السياسيين الأفارقة فى الجمعية التأسيسية الفرنسية. ولم يكن "سنغور" مجرد واحد من هؤلاء، بل كان أيضاً الأكثر نشاطاً فى هذه المسألة. وهكذا ووفق من حيث المبدأ فى أبريل ١٩٤٦ على إنشاء جامعة داكار (De Benoist 1982: 146-148). وهو القرار الذى مهد الطريق لإنشاء معهد الدراسات العالية عام ١٩٥٠، والذى تحول فيما بعد إلى جامعة عام ١٩٥٧. وقد ساعد هذا، إلى جانب الشروط الاجتماعية- السياسية الخاصة لفترة ما بعد الحرب، على نشأة جيل جديد من الطلاب. وذهب بلا رجعة ذلك الزمن الذى كان يتم فيه إعداد الطلاب كى يتولوا الوظائف الدنيا فى الإدارة المحلية الاستعمارية:

فأصبح من حق الأفارقة الحصول على فرص متساوية مع نظرائهم الفرنسيين لنيل الدرجات الأكاديمية. وهو ما فتح لهم - من حيث المبدأ - المجال لتولى جميع مواقع الإدارة العليا في الحكومة الاستعمارية، وفي الأعمال الحرة أيضاً، وهي الفرصة التي كانت مقصورة في الماضي على الفرنسيين وعدد قليل من المحظوظين الذين حصلوا على منح علمية.

ونتيجة للسياق الليبرالي في فترة ما بعد الحرب، نشأت الاتحادات الطلابية التي اتسعت عضويتها إلى ما هو أكبر من مدرسة "وليام بونتي"، لتأخذ النطاق الغرب أفريقي، أو حتى القاري الأفريقي، وتحول خريجو "بونتي" سابقاً إلى طلاب جامعيين وخريجي مدارس عليا أخذوا يتزايدون عدداً^(٧). وكان الطلاب السنغاليون هم الأكثر عدداً بين هؤلاء، والأكثر نشاطاً وإماماً بالناحيتين السياسية والنقابية. فعلى سبيل المثال قام الطلاب السنغاليون "شيخ فال"، "أما دو مختار أمبو"، "بوبر جي"، "أمسانى سيك"، "دودو تيام"، "عبدو اللال لى"، "فضيلو ديوب" و"سينى لوم" وآخرون بإنشاء "رابطة الطلاب الأفارقة في فرنسا" عام ١٩٤٥ (De Benoist 1982: 275). وقد اختلفت هذه الرابطة تماماً عن "اتحاد طلاب المستعمرات" الذي كان شديد الانصياع لأبوية الحزب الشيوعي الفرنسي. فلم يكتف برفض الوحدة الفرنسية، وإنما اهتم أساساً بتحسين شروط معيشة الطلاب في فرنسا واستقلالهم عن أحزابها السياسية.

وتوجت هذه الجهود عام ١٩٥١ بإقامة "اتحاد الطلاب الأفارقة في فرنسا" FEANF. وشكل الطلاب السنغاليون معظم عضوية الاتحاد، وأكثر عناصره نشاطاً، بل إنهم قاموا في أواخر ١٩٥٢ بتأسيس مجموعة أصغر حجماً داخله تسمى "رابطة الطلاب السنغاليين في فرنسا" AESF^(٨).

وإلى جانب هذه الحركة النقابية الطلابية التقليدية نوعاً ما، أطلقت برأسها حركة أكثر راديكالية، وذات طابع سياسى واجتماعى أوضح. وقد نجم هذا المناخ الجديد - بالتأكيد - عن المصاعب الحقيقية التي كانت تكتنف العلاقات المستقبلية بين

فرنسا ومستعمراتها. فقد تزامنت نهاية الحرب العالمية الثانية مع إنشاء جماعة الطلاب الشيوعيين في داكار تحت قيادة "جوزيف كوريا" وآخرين، ولكن هذه الجماعة لم تحظ بقبول واسع في مدرسة "وليام بونتي"، ولا في الوسط الطلابي بشكل عام (Fall 1986: 102-5). ومع ذلك فقد أسهم نشاط هذه الجماعة في تأسيس "التجمع الديمقراطي الأفريقي" RDA في أكتوبر ١٩٤٦ وجناحه الطلابي "رابطة طلاب التجمع" التي ضمت طلاباً سنغاليين نابهين مثل "شيخ أنتا ديوب" و"بابكر نيانج" (Dieng 1980). وللمرة الأولى تضطلع رابطة طلابية بأنشطتها في إطار حزب سياسي.

ومنذ ذلك الوقت ترسخت حقيقة تواجد اتجاهين في الحركة، ولكن التعايش بينهما أصبح قلقاً بسبب تطورات الأحداث التي وضعت الطلاب في مركز الكفاح السياسي الأفريقي والسنغالي. وفي الواقع كانت المسألة التي على المحك هي سيادة الوطنية الجغرافية، أو الإقليمية غرب الأفريقية، أو الجامعة الأفريقية القارية، أو حتى الماركسية. ولكن المنخرطين في هذا الشأن كان معظمهم من الطلاب الأفارقة في المركز الاستعماري، أما في السنغال فقد كانت الأمور تسير بشكل أبطأ.

ومن المؤكد أن الحرب قد برهنت على مدى ضعف السيطرة الفرنسية، وكيف أصبح حق تقرير المصير هو الشعار الأكثر شيوعاً. فبالتدريج بدأ طلاب "بونتي" يفكرون في مضمون مصطلح الحكم الذاتي باعتباره موقفاً أبوياً وعنصرياً من جانب حكومي "فيشي"، والشئ نفسه ينطبق على صلف "حكومة التحرير". وبالإضافة إلى هذا فإن التحسينات التي أدخلت في إطار بناء الأجهزة السياسية الحديثة قد قوّت لدى الطلاب الشعور بضرورة الاستقلال. بيد أن التحول من مرحلة التمثّل إلى مرحلة الوطنية الجديدة جاء بطيئاً نوعاً ما نظراً لأن عملية اكتساب الطابع الراديكالي وسط طلاب داكار قد استلزمت وقتاً أطول. فمثلاً، وعلى الرغم من أن الطلاب في فرنسا كانوا يشعرون بالفعل بالحاجة إلى الاستقلال منذ عام ١٩٥٣، فإن الأمر استغرق حتى ١٩٥٧-١٩٥٨ حينما بدأ طلاب داكار يبدون

ميلاً واضحاً تجاه هذه الرؤية (Dakar Etudiant). وجراء هذا التفاوت الزمني ساد الشعور بأن طلاب داكار كانوا متأخرين - من حيث اكتمال شروط الوعي - عن نظرائهم الدارسين في فرنسا، وأن المبادرة كانت تأتي دائماً من الآخرين. وبدا هذا بالطبع أمراً منطقياً تماماً في ضوء السياق الاستعماري الفرنسي، حيث كان كل قرار - وفي أي مجال - يُتخذ في المركز الاستعماري أولاً.

وفي واقع الحال أن العلاقات بين طلاب الخارج والداخل كانت أكثر تعقيداً مما يلوح للبعض. فعلى الرغم من القبول الواسع في داكار بالدور القيادي الذي تلعبه باريس، كانت داكار هي المورد الفعلي لمعظم القادة ولوقت طويل، وهو ما ولد نمطاً خاصاً في العلاقات اتخذ طابعاً شخصياً ويتجاوز النموذج العضوي (Diané 1990). فقد كانت داكار هي المركز الرئيسي لتطبيق المشروع الاستعماري، ومن ثم كان الضغط واقعاً بشكل رئيسي على الفاعلين المحليين. فعلى النقيض من موقف الحكومة الفرنسية في باريس، عملت إدارة المستعمرة على خلق الشروط المادية اللازمة لإجهاض أي تحول راديكالي^(٩).

وعلى سبيل المثال، حينما تأسست "الرابطة العامة لطلاب داكار" AGED في ديسمبر ١٩٥٠، كان اتجاه التمثّل لا يزال حاضراً. فقد كانت واحدة من "الروابط العامة" التي شكلت "الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا" UNEF. ونظراً لأن "الرابطة العامة لطلاب داكار" كانت جزءاً من حركة تجمع بين الطلاب المتروبوليتان والأفارقة، فقد اتخذت طابعاً إدماجياً وجاءت أغلبية أعضاء أول مكتب للرابطة من الطلاب المتروبوليتان، ولكن هذا الوضع تغير عام ١٩٥١-١٩٥٢ حين سيطر الأفارقة على القيادة، الأمر الذي دفع الأوربيين إلى ترك الرابطة. وهو ما أفضى فيما بعد إلى انقطاع واضح بين UNEF والرابطة العامة لطلاب داكار (Ly 1953: 3-4). ومع أوائل عام ١٩٥٣ تطورت الأنشطة الثقافية، من حدود مؤتمرات ومسرح ورقص، تحت قيادة طلاب من ليسسيه فيدربيه (في سان لويس) وطلاب مدرسة وليام بونتي.

وحيث دعت الرابطة العامة لطلاب داکار إلى المعاملة المتساوية مع سائر الاتحادات المتروبولية^(١١). وعلى الرغم من هذا بدا المطلب ملتبساً لأن الكثير من الطلاب الأفارقة درسوا في فرنسا وليس في أفريقيا. بيد أن "أسان سيك" دافع عن هذا المطلب بوضوح عام ١٩٥٢ لدى تحليله لمختلف جوانب هذه المعضلة. ونظراً لأنه من خريجى "وليام بونتي" فإنه لم يتناول المسألة الاستعمارية بشكل مباشر، فبدلاً من هذا بدا كما لو كان يقف بالكامل إلى جانب رأى "جان دريش" الذى كان عضواً فى هيئة التدريس بالسوربون واعتبر من الخطأ النظر إلى جامعة داکار على أنها جامعة متروبولية. ففى رأى "سيك" أنه ربما يكون من الأفضل الاستمرار فى إرسال الطلاب إلى أوربا للتعليم العام، مع الاحتفاظ بمعاهد مختصة بالمشكلات الأفريقية فى أفريقيا نفسها. وهكذا فإن الطلاب العائدين من أوربا يمكنهم من خلال تلك المعاهد اكتساب معرفة أفضل بمشكلات بلدانهم (Seck 1953) ومن ثم فإنه على العكس من "جان دريش"، وهو محاضر فى الجغرافيا تمنى قيام منظومة جامعية ملائمة لأفريقية السوداء، أراد "سيك" استمرار التعلم فى هذه الجامعات بفرنسا بينما ينبغى أن تقام فى أفريقيا مؤسسات تدريبية متخصصة أفريقيًا- فى الدراسات الإثنوجرافية مثلاً- وهى مؤسسات ذات مفهوم مختلف كثيراً عما اعتاد الناس رؤيته فى الجامعة. وهو الموقف الذى تبناه "سنغور" فيما بعد فى المجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ولكن دون طائل (De Benoist 1982: 272). ومضى "سيك" إلى أبعد من هذا مشدداً فى المطاف الأخير على تقييم الثقافات الأفريقية. ومثل الآخرين الذى شاركوه هذا الموقف، لم ير فى الاستعمار شيئاً أكثر من كونه اتصالاً بين الثقافات ينتظر أن يؤدى إلى إعادة توليد الحضارة الأفريقية (Seck 1953).

ولكن الجدل حول هذه المسألة كان قد تقادم بالفعل عام ١٩٥٣ بسبب الحاجة إلى رفع جودة التعليم وتحسين الشروط التعليمية، وهو ما عبرت عنه الرابطة العامة لطلاب داکار فى داکار، الأمر الذى منح المصادقية لدعوات مماثلة أطلقها

مؤيدو التمثيل من قبل. فقد كان الخوف من مستوى تعليمي أقل من المتروبولي-والأخير هو المستوى الدولي- أكبر من خشية قيام تعليم غير مناسب. ولهذا فإن النضال من أجل رفع جودة التعليم قد استمر لوقت طويل^(١٢).

غير أن العلاقات "الطيبة" السابقة بين طلاب داكار والإدارة الاستعمارية المحلية قد مرت بعدئذ بتدهور كبير. حيث رأت تلك السلطات فجأة ضرورة الانقضااض على الوضعية المميزة للأقلية من الطلاب الشباب الذين تمكنوا من الحصول على تعليم عالٍ، والعودة إلى الوضعية التقليدية للعلاقات بين الطلاب والأساتذة. وقد نشر هذا الصراع على نطاق واسع في Dakar Etudiant. وفيما نشر، أقر الطلاب بأن لهم وضعية خاصة، ولكنهم أنكروا كونها وضعية مميزة. وعلى العكس من هذا، رأوا أن على عاتقهم رسالة تجاه شعبهم، وحيث لاح كيف أنهم ينظرون لأنفسهم كنماذج لقادة ومصلحين. فمثلاً كتب "أليون ديوب" عن "قادة المستقبل في العالم الأسود" والذين لا تتحصر مهمتهم في مواصلة عمل الأساتذة حينما يصلون إلى سن التقاعد (Presence Africaine 1953)، كما ناقش "قادر فال" ما أسماه "الأدوار" المنوطة بهذه "الصفوة" (Presence Africaine 1953). ونتيجة لهذا التحول دعا الطلاب السنغاليون إلى ديمقراطية التعليم، وهو المطلب الذي وضعهم في سياق أكثر راديكالية وشمولاً. ولعل التوضيح التالي من "شيخ أنتا ديوب" قائد الطلاب السنغاليين في التجمع الديمقراطي الأفريقي يوجز هذا التغيير التدريجي في وجهات النظر: "في ظل النسق الحالي الذي يقصر التعليم على أقلية، يكون من الطبيعي أن تتصادم الحركة الطلابية النقابية مع السلطات إذا رفعت الأولى مطالب: ديمقراطية التعليم، توسيع التعليم ليشمل جميع الفئات الاجتماعية، استئصال الأمية في المستعمرات، وتحسين شروط التعليم؛ ذلك لأن هذه الحكومات تفضل تخصيص الموارد للصناعات الحربية والقطاعات غير الإنتاجية" (Diop 1952).

لقد أمسك "شيخ أنتا ديوب" بالمعنى والتضمينات الحقيقية للجدل بشأن الوصول إلى التعليم العالي، وكذلك ميز بين مجموعتين من الطلاب:

(أ) مجموعة اعتبرت التنظيم الطلابي غير سياسى بالضرورة، وعاملاً لتوحيد القطاع الطلابي.

(ب) بينما اعتبرت المجموعة الثانية أن من واجب الاتحادات الطلابية أن تكون فى موقع الإعداد السياسى لقادة المستقبل.

ورأى "شيخ أنتا ديوب" فى نفسه جزءاً من المجموعة الثانية، ومن ثم كان هجومه على المجموعة الأولى فى وقت اتخذ موقفاً أكثر حذراً تجاه تحليل ثنائية التجمع الديمقراطى الأفريقى. ويجب التشديد هنا على أن أعضاء التجمع قد رفضوا دائماً أى انقطاع عن الحزب الشيوعى الفرنسى، انطلاقاً من أن الطلاب الوطنيين والتقدميين كانوا يخوضون نضالاً واحداً من أجل تحرير أفريقيا، وهو الذى تلاقى مع دعمه الثابت (Diop 1952). ولم يكن معنى هذا انتهاء الجدل، وإنما على العكس من هذا، مهدت مساهمة "شيخ أنتا ديوب" الطريق أمام اندلاع مجادلات أوسع استغرقت شهوراً عدة فيما بعد (عام ١٩٥٣) وخصص لها عدد مستقل من *Presence Africaine*. ولكن طالباً سنغالياً آخر هو "دافيد ديوب" رأى ضرورة التمييز بين ثلاثة نماذج:

(أ) الطلاب التقدميون.

(ب) الطلاب الوطنيون.

(ج) الطلاب غير المسيسيين (Diop 1953).

وقد اتفقت الجماعتان الأوليان فى بعض وجهات النظر حسبما يرى "دافيد ديوب"، حيث آمنت كلتاهما بالجماهير، وازدريتا المجادلات الأكاديمية أو المناورات الديماجوجية لعدد من البرلمانيين، وشعرتا بالالتزام نحو النضال من أجل زيادة المدارس وإرسال المزيد من الطلاب إلى أوروبا وإنشاء الجامعات فى المدن الأفريقية الكبرى. بينما ركزت الجماعة الثالثة اهتمامها على الجوانب الفنية والمعتادة فى مسار التعليم العالى، ونأت بنفسها عن أى موقف سياسى.

ولا تفوتنا الإشارة إلى طالب سنغالي ثالث هو "عبدولاي واد" الذي رفض الانحياز إلى أى من الطلاب التقدميين- أنصار الماركسية- أو الطلاب غير المسيسين، وانتقد المقاربات الفكرية لكلا الطرفين. وصاغ وجهة نظره كالتالى: "إن الطبقات الاجتماعية- حسبما تفهم فى الغرب- لم تصبح واقعًا حقيقيًا بعد فى أفريقيا السوداء. وقد بذلت محاولات بالطبع لخلقها من بين عدد من كبار موظفى الحكومة الحاليين، وخاصة الأطباء الأفريقيين. بيد أن التناقض الكامل فى عمل كهذا قد حرم هذه المحاولات من فرص الانطلاق، ولم يكن مقدراً لها النجاح قط. وهناك فى الحقيقة وعى أكبر الآن وسط الشعب، وسرعان ما أدركت البرجوازية الجديدة ذات العمر الصغير أن اعتدادها بنفسها مبنى على الوهم، وأنها فى نهاية المطاف مواجهة بذات الحدود المفروضة على الفلاحين فى قراهم، والتى تتمثل فى الواقع الاستعماري" (Wade 1953: 124).

وجاء العدد الخاص من *Présence Africaine* ليضيف المزيد من الاضطراب، فى وقت أصبحت مسألة الهوية تحتل أولوية متقدمة عند الطلاب. ولكن بدا من مقالة "ماجيموت ديوب" أنه قد رأى تسوية المشكلات عن طريق تعبئة الطلاب حول الشعار الذى دانت له شعبية كبيرة عام ١٩٥٣ وهو شعار: "الاستقلال الشامل هو المخرج الوحيد" (Présence Africaine 1953:145-184)، وهو المبدأ الذى اتفقت عليه أغلبية الطلاب. بيد أن مسألة اختيار وسائل تحقيق الاستقلال تركت تأثيرها الكبير على تطور الحركة التى اضطلعت بالنضال الوطنى.

وكان من أولى المشاكل التى واجهتها الحركة كيفية صياغة العلاقة بالأحزاب السياسية. فبالنسبة للحوار/ المواجهة مع السلطات الاستعمارية، أدى عدم وجود رأى عام بالمعنى الكامل للكلمة إلى إضفاء ثقل هائل على أولئك الذين يستطيعون إسماع صوتهم بشأن الأوضاع القائمة. كذلك كان السياق الجامعى بالغ الأهمية فيما يختص بإعداد النخب المستقبلية، ومن هنا تحول الطلاب إلى رعايا مهمين بسبب أوضاعهم القيادية المنتظرة فى جهاز الدولة. ولكل هذه الأسباب،

أظهرت الأحزاب السياسية اهتمامًا كبيرًا بتجنيد المناضلين والقادة المستقبليين من داخل الحرم الجامعي.

وكان التجمع الديمقراطي الأفريقي هو أول حزب- تاريخيًا- يطبق استراتيجية للتغلغل في الحركة الطلابية، وقد كان لهذا أهمية حاسمة في السنغال نظرًا لما بدا من عدم قدرة الحزب على تأمين قاعدة له في المجتمعات المحلية. وقد بدأ طلاب الحزب عملية اختراق كبرى منذ عام ١٩٥٢ لكل من الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية، التجمع الديمقراطي الأفريقي، الرابطة العامة لطلاب داكار. فمثلاً في أبريل ١٩٥٢ كان خمسة من أصل ستة شكلوا مكتب التجمع الديمقراطي الأفريقي طلابًا سنغاليين (Diané 1990: 42-49). كذلك هيمن الطلاب السنغاليون على قيادة الرابطة العامة لطلاب داكار في تلك الفترة أيضًا^(١٣). وبمرور الوقت تطلب الأمر الحفاظ على مصداقية الحركات الطلابية، مع الحاجة إلى الاحتفاظ بعدد من الطلاب في التجمع الديمقراطي الأفريقي بدلاً من إبعادهم، وهو ما دفع الأخير لأن يصبح أقل إقصائية. وفوق هذا فقد أسهم عدد من الظروف في حدوث هذا التحول. ولم يكن معظم طلاب التجمع راغبين في الانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٥٠، غير أن الواقع كشف عن ترددهم في دعم الآراء التي تبناها الحزب.

كذلك فإن الحركة الطلابية الأفريقية التي سيطر عليها الطلاب السنغاليون كانت تتحرك بعيدًا عن التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي ساد فيه طلاب ساحل العاج. ومن ثم سرعان ما تم اعتبار الأخير متعاونًا مع السلطات الاستعمارية. وقد انخرط في الصراع الطلاب السنغاليون في فرنسا، حتى أن من كان منهم في داكار لم يترددوا في اتهام التجمع الديمقراطي الأفريقي بإثارة المشاعر "المعادية للسنغاليين"، وهو الاتهام الذي تردد أيضًا في غير مكان. واندلع الصراع بشكل علني عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ حينما احتكم الجدل حول قانون الكادر "loi-cadre" الفرنسي (وهو قانون يحدد مبدأ عامًا لحكم المستعمرات تاركًا للحكومة توضيح

مداه فى التطبيقات)، فقد أبدى التجمع الديمقراطى الأفريقى تردداً فى الوقوف مع الأحزاب السياسية الأخرى والتسامح مع المنشقين فى الحزب. وهو ما صب الماء فى طاحونة "براجانسا" و"الرشتين" للقول بأن الطلاب يخلقون المشاكل دائماً لحركات التحرر الوطنى، سواء على المستوى الفكرى أم العملى. فهم يتقدمون الصفوف غالباً فى الاحتجاجات الوطنية وينشرون الآمال الثورية، ولكنهم فى أغلب الأحوال يهزأون بقيادة الحركة الوطنية بدعوى أن تحليلاتهم أقرب إلى مستوى التفكير الجماهيرى (De Bragança and Wallerstein 1982: 102). وما كان لكل هذه العناصر إلا أن توصل إلى انقطاع، ففى عام ١٩٥٣ كان "قادر فال" Kader Fall بالفعل على طريق تطويع الأهداف الوطنية بـ "الوعى المعادى للإمبريالية" الذى عبر عنه كما يلى: "يجب على نخبتنا - ضمن أشياء أخرى - إثارة والحفاظ وتطوير الحس الثورى عند الأفريقى" (Presence Africaine 1953).

تلك هى الظروف التى نشأ فيها "حزب الاستقلال الأفريقى" PAI فى سبتمبر ١٩٥٧. ولم يجد الحزب صعوبة فى اختراق الحركة الطلابية من خلال "حركة طلاب حزب الاستقلال الأفريقى" التى أصبحت فيما بعد أنشط أجنحة الحزب حيث تشكلت عضويتها من معظم الكوادر التى أعدها الحلفاء أو الحزب الذى كان الأكثر راديكالية على المسرح السياسى السنغالى (Diané 1990: 155-156) وخاصة عندما سعى إلى حفز الأحزاب الأخرى على تبنى استراتيجية الجبهة الوطنية المعادية لفرنسا أو الداعية للقطع معها. ولكن الطلاب وضعوا فى أذهانهم أولاً المزاوجة بين الأهداف الوطنية والأهداف الثورية، حيث رأوا أن هناك رابطة لا تتفصم بينهما.

وقد أثبتت الأحداث خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ صحة افتراضاتهم فيما يتعلق بالانتقال من الحكم الذاتى الداخلى فى إطار المستعمرات الفرنسية بأفريقيا إلى الاستقلال الناجز. وبينما جرت تعبئة الطلاب السنغاليين فى فرنسا حول الدعوة إلى الاستقلال الفورى، اعترض الطلاب فى دكاكر بقوة على تفكيك البنى الفيدرالية

التي أقامها الفرنسيون. ولما كان الآخرون مستفيدين من تلك البنى، كما كانوا مراقبين عن كثب للقارة الأفريقية التي يعيشون على أرضها، فقد أدركوا الخطر الكبير المحدق ببلقنة بلدان القارة إلى مناطق مستقلة ولكن مع استمرار التبعية لفرنسا.

ومنذ الوهلة الأولى لوحظ على طلاب داكار تبنى المبدأ اللاسياسى الذى اتبعته معظم المنظمات الطلابية. فقد كانوا جميعًا من الحاصلين على منح دراسية، ومن ثم عاشوا ظروفًا مادية لا يمكن مقارنتها بظروف نظرائهم فى المركز الاستعماري. وبطبيعة الحال تكونت لديهم نظرة تقدير على المستوى المحلى. فقد كانت لهم على سبيل المثال أنشطة ثقافية أكثر، وتصرفوا غالبًا كأعضاء فى الإنتلجنسيا المحلية، وحافظوا على علاقات أكثر استدامة مع السلطات الإدارية والممثلين الأفارقة.

وعلى العكس من هذا كان حال الطلاب فى باريس الذين كانوا أكثر راديكالية فى آرائهم، كما كان لدى الكثير من الشباب فى داكار حلم واحد: هو استكمال دراستهم فى فرنسا. وقد استطاع العديد منهم تحقيق هذا الحلم بطريقة أو أخرى. وبهذا تكونت صلات أكثر انتظامًا بين الجماعتين، وعرفت كل منهما الأخرى. ويجب القول بأن المزيد والمزيد من الطلاب كانوا يعودون إلى السنغال لقضاء عطلاتهم الصيفية، واستطاعوا المشاركة فى الأنشطة الثقافية التى ينظمها نظراؤهم فى داكار. وهكذا مر المزيد من قادة الطلاب بفرنسا بأولى حملاتهم الملموسة فى داكار. الأمر الذى أدى إلى زيادة التفاعل والتأثير المتبادل بين جماعتى الطلبة.

وكان من نتائج هذا التفاعل تبلور طابع قومى وتقدمى راديكالى متنامٍ. فعلى سبيل المثال انسلخت الرابطة العامة لطلاب داكار بشكل واضح من اتحاد طلاب فرنسا عام ١٩٥٤ وتحولت إلى حركة وطنية مستقلة تمامًا عن أى اتحاد طلابى فى

البلد الاستعماري. وتغير اسمها عام ١٩٥٦ إلى "الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية" UGEAO. واتضحت بشكل متزايد الآراء المشتركة التي اعتنقها أفراد هذا الاتحاد، وخاصة أثناء الأحداث المرتبطة باستفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ الذي أحدث نشاطاً واسعاً في الوسط الطلابي^(١٤). فمبدأ عدم التسييس الذي سبق وأن تمسكت به التنظيمات الطلابية في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ قد تم التخلي عنه الآن، وأخذت المنظمات الطلابية تربط نفسها بشكل متزايد مع الحركات السياسية الأكثر راديكالية، وخاصة حزب الاستقلال الأفريقي. وعندما جاء "ديجول" إلى دكا في أغسطس ١٩٥٨ في إطار حملة من أجل إنشاء مجتمع فرنسي- أفريقي أبدى الطلاب أصلب المواقف في التعبير عن العداء والدعوة إلى استقلال السنغال الفوري (De Benoist 1982: 416-417).

لقد مرت الحركة الطلابية بتغيرات مختلفة من حيث أيديولوجيتها السياسية، وهو ما يثير الكثير من الأسئلة. فهل كان لهذه التحولات صلة بالتغيرات الاقتصادية والإدارية واتساع البيئة الاجتماعية التي يأتي منها الطلاب؟ أم له صلة بتطور الكفاءات الوطنية واستيعاب القدرات التي لدى المؤسسات الإدارية والتجارية الاستعمارية؟ أليس من الممكن، ونحن نتحدث عن المنظمات الطلابية، أن تكون القومية والوحدة الأفريقية والماركسية إشارة إلى تبلور مشروع سياسي واقتصادي للبرجوازية الصغيرة؟ أم أن هذا يبين بشكل أبسط أنهم شرعوا في النأي بأنفسهم عن النظام الاستعماري الذي نظروا إليه كنظام منافٍ للعصر؟ هناك شيء واحد مؤكد على الأقل، ألا وهو أن دور الطلاب كـ "قوة ذات نفوذ" داخل النظام الاستعماري قد أخذ يبرز أكثر من أي وقت مضى عبر المواقف المختلفة التي اتخذوها، والتي تتراوح أولاً بين وضعية النماذج والزبائن و/أو الرؤساء داخل النظام الاستعماري، وتنتهي بوضعية الرعاية/ القادة المستقبليين لشعبهم باتجاه تحقيق نظام محرر.

الاتحاد الإسلامي

للطلبة الأفارقة السود في داکار

(كمنظمة ذات طابع خاص)

يعد من النادر نوعًا ما الحصول على أدبيات بشأن الاتحاد الإسلامي للطلبة الأفارقة السود AMEAN أو الاتحاد الإسلامي للطلاب الأفارقة. فالوثيقة الوحيدة تقريبًا التي تعالج موضوع هذه الحركة موجودة في الأرشيف الوطني السنغالي. بل إن معظم المعلومات التي يتيحها هذا الملف (رقم 596 G 17 - إصدار ١٥٢). ومع هذا فإن معظم المعلومات الواردة في هذا الملف تتعلق بالسنوات الأخيرة للحركة، خاصة في مؤتمرها الأول والوحيد الذي عقد في ١١-١٥ يوليو ١٩٥٦. وهناك معلومات أخرى متناثرة عن هذا الاتحاد في أوراق أخرى عن منظمات رئيسية مثل الرابطة العامة لطلاب داکار والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية، والاتحاد الثقافي الإسلامي (السنغال)، وبشكل خاص اتحاد الطلاب الأفارقة في فرنسا. وعلى الرغم من القصور الواضح في المصادر الأرشيفية يمكن تتبع تطور وأهداف الاتحاد الإسلامي من خلال صحيفته Vers l'Islam التي صدرت بدرجة من الانتظام خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٧.

إنشاء الاتحاد الإسلامي للطلاب الأفارقة السود AMEAN

من العناصر التي شكلت خلفية نشوء هذا الاتحاد صعود نزعة الجامعة الإسلامية في ذروة اندلاع حركات التحرر الوطني في الشرق الأوسط، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت تلك الفترة مجموعة من الأحداث التي أثرت تأثيرًا كبيرًا على وعي الإنتلجنسيا في البلدان الإسلامية. إن سياسة التحديث

التي دشنها "مصطفى كمال أتاتورك" في تركيا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، محاولة الثورة الوطنية التي قادها "مصدق" في إيران، صعود "الضباط الأحرار" إلى السلطة في مصر، والكفاح المسلح من أجل التحرير في الجزائر... قد شكلت مراحل مختلفة فيما بدا كبعث إسلامي. كما أسهم في انتشار حركة الجامعة حركات "أصولية" مثل الإخوان المسلمين والدعاية التي أطلقوها في مصر، بما في ذلك من خلال جامعة الأزهر حيث كان يتلقى العلم الكثير من طلاب أفريقيا السوداء الذين ساهموا في توسيع نزعة الجامعة الإسلامية. يضاف إلى هذا استلهم مؤسسي الاتحاد الإسلامي لدعاية "اتحاد الثقافة الإسلامية" UCM الذي قاد هذه الحركة الأيديولوجية في السنغال.

وكان العامل الآخر الذي أسهم في نشأة الاتحاد الإسلامي هو المزاج العام الذي ساد معهد الدراسات العالية في دكار.

وفي مقابلة مع الدكتور "سيريه لي" Ciré Ly أجريت في ٢٤ مارس ١٩٨٧ أوضح أن مبادرة إنشاء اتحاد للطلاب المسلمين قد اتخذت لتلبية الحاجة القوية لملء "الفراغ الثقافي" الذي كان هناك شعور به في الحرم الجامعي. ومن المؤكد أن الحركة الطلابية التي مثلها الرابطة العامة لطلاب دكار كانت تضم اتجاهات متناقضة، مما أدى إلى تشكيل جماعات أخرى أصغر على أساس الانتماء الديني. فعلى سبيل المثال كان الطلاب الكاثوليك منظمين بالفعل وبشكل جيد في إطار "جماعة الشباب الكاثوليك" التي تكونت بمبادرة من أبرشية دكار. كما أن فكرة تنظيم الطلاب المسلمين قد نمت تدريجيًا تأثرًا بالنموذج الذي قدمه الاتحاد الثقافي الإسلامي.

بدأ مشروع الاتحاد الإسلامي في العام الدراسي ١٩٥٢-١٩٥٣. وكما يتضح من الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الاتحاد "سيدو نورو ندياي" في المؤتمر الذي عقد في يوليو ١٩٥٦، فإن هذا الاتحاد قد أنشئ دون سابق إعداد، وأضاف أن "هذه الفكرة قد طرحت إبان اجتماع عقده الطلاب المسلمون في شهر

الصوم (رمضان) بهدف المطالبة بتغيير التوقيّات الخاصة بوجبات الطعام"
(Vers l'Islam 1957 a).

أما برنامج الاتحاد فيمكن استخلاصه من افتتاحية العدد الأول من Vers l'Islam (يونيو - يوليو ١٩٥٤) والتي قالت تحت عنوان "رسالتى النبيلة": "أنا القوة السامية التى تدفع الأرواح المؤمنة نحو رب العوالم المختلفة. إننى أرغب فى هدايتهم إلى الطريق التقليدى للإسلام. إننى أسعى وراء الإصلاحات الإيجابية والمبادرات المثمرة لأولئك الذين تحميهم حيوية وثراء المعتقدات الدينية بتصالحهم مع الاتجاهات الفكرية الحديثة. وتتمثل مهمتى فى الحفاظ على الروح، بالتمعن فى الرسالة، والالتحاق بالرسالة، واستعادة الروح التى كانت سائدة فى الأيام الأولى لسلف أهل السنة. وأنا برعم لشباب فاتح يشن جهاده ضد الجهل ونوازع الشر... أنا كيان لتجميع الشباب المسلم المتفرق فى أفريقيا وفرنسا، وأجسد الصعود الشاق للشباب الأفريقى المثقف نحو اكتشاف وممارسة دين الله الصمد الحكيم...".

ودعا الاتحاد الإسلامى إلى إصلاحات فى مناهج المدارس العليا التى "تستخف بأدباء وفلاسفة وأبطال وصحابة ونبي الإسلام. بل إن هذه المناهج تفشل فى الاعتراف بعلماء استطاعوا- إبان ازدهار آخر الرسالات- أن يطوروا البحث العلمى مما مكن الغرب فى النهاية من تحقيق تقدمه العلمى الحالى" (Vers l'Islam editorial).

إن الهدف غير المعلن للاتحاد فى تلك الافتتاحية، والذي أصبح الحجة الأساسية للاتحاد الإسلامى وإن ظل محل إنكار طوال حياة الاتحاد، هو النضال ضد انحياز الإدارة الاستعمارية للديانة المسيحية ومعتقيها. وعلى سبيل كشف "التقارب بين الاستعمار والكنيسة الكاثوليكية" اقتبس مؤسسو الاتحاد الإسلامى الآراء التى أعلنها وقتذاك المونسنيور "ليفبفر" Mgr. Lefebvre الأسقف الكاثوليكي فى داكار. وفى الحقيقة أنه فى رد فعل قوى على دعوة عدد قليل من المندوبين الأفارقة- مثل "ليوبولد سيدار سنغور" Leopold Sedar Senghor- فى "المجلس الأوروبى بستراسبورغ" لإنشاء "الولايات المتحدة الأفريقية"، قام الأسقف الكاثوليكي

(الذى عرف بمواقفه التقليدية) بنشر رده على هذه الدعوة فى مقالة بعنوان Ecclésia^(١٥) جاء فيها: "إن فرنسا بعلمانيتها وتسامحها مع الإسلام من جانب، وبريطانيا من خلال عدم اكتراثها بالمسائل الدينية من جانب آخر، قد أظهرتا بلادة إزاء التعامل مع أفريقيا والحقائق القائمة فيها، وها هما تحصدان الآن ما بذرتاه. إن الكاثوليكية التى أمنت السلم والرخاء لأفريقيا هى الدين الوحيد القادرة على حل مسألة التعاضد المتبادل بين المتروبوليتان وبلدان ما وراء البحار، ذلك لأنها الدين الوحيد الذى يقدم المبادئ الحقيقية الهادية للمجتمعات. فهى الدين الوحيد الذى يفرض حدودًا على السلطة، وبالنسبة للمحكومين تفترض الاحترام والطاعة. والكاثوليكية هى الدين الوحيد الذى يجسد ويعطى معنى لكلمات الحرية والمساواة والإخاء... فإما أن تلتصق أفريقيا بطموحاتها العميقة إلى البساطة والأمانة والتدين، وتصبح كاثوليكية، وإما أن تقوى نقائصها- تحت غطاء دينى- مثل تعدد الزوجات، وقهر الضعفاء، وإشاعة الخرافات، ومن ثم تستسلم أمام الإسلام"^(١٦).

وقد أدان المسلمون هذا التصريح واعتبروه شائناً. ولم يشعر الشباب الأفريقى المسلم المتقف بالمهانة فقط من تصريح كهذا، ولكن أيضاً من كون هذا الموقف قد تكرر بلهجة مماثلة فى "أفريك نوفيل" الصحيفة الأسبوعية الكاثوليكية قوية التأثير. وقد تم إنشاء الاتحاد الإسلامى لتلبية حاجة الشباب المسلم إلى تثبيت الهوية والتطور الثقافى والابتعاد عن الشباب الكاثوليكي الذى كان يعتبر "مميزاً" من جانب "الإمبريالية النصرانية". وهذا هو التفسير الذى قدمه "سيريه لى" Ciré Ly الذى كتب:

"إن الإرساليات الشغوفة بأن تُنحى الديانات الأخرى جانباً، وكى تضع أفريقيا بأكملها تحت سيطرتها ووسطوتها، قد قامت ببناء الكنائس والكاتدرائيات والمعابد وأماكن الإقامة. واستهدافاً منها لأحكام القبضة على الشباب قامت الكنيسة بإنشاء مؤسسات مثل المدارس الخاصة بأسماء جان دارك، سانت مارى، سان جوزيف دى كلونى، دى مدينا.. إلخ.. وتكفلت الإدارة الاستعمارية بتقديم العون

المادى والمعنوى للكنيسة فى شكل منح مباشرة وغير مباشرة لاتحادات الشباب المدعومة من رجال الدين. ومن الناحية المقابلة بدت حالة الإسلام فى صورة ضعيفة. فالمقررات الدراسية فى المدارس القرآنية ظلت هى نفسها التى كانت تدرس فى العصور الوسطى. وعلى الرغم من الدينامية التى اتصف بها الاتحاد الثقافى الإسلامى فإنه لم يحصل على أى منح، بينما الاتحادات الأخرى- الكاثوليكية منها على سبيل المثال- حصلت على الأراضى والملايين لبناء نُزلها، وذلك بفضل ضغوط مندوبى البابا فى أفريقيا" (Ly 1955 a).

أطروحة وأنشطة الاتحاد الإسلامى

كانت هناك نقطتان محوريتان تركزت عليهما أنشطة الاتحاد الإسلامى للطلاب الأفارقة السود فى داکار: رفع عدد من المطالب، وإطلاق الدعوة من أجل ترسيخ أقدام إسلام مجدد مستقل عن الاستعمار وشيوخ الطوائف.

وقد دارت دعوة الاتحاد الإسلامى حول عدة نقاط اجتمعت عليها مشاركة الطلاب المسلمين. فأولاً بالنسبة للظروف المرتبطة بممارسة العبادات طالب الاتحاد الإسلامى سلطات الحرم الجامعى والمدارس العليا باتخاذ الترتيبات الضرورية للمواءمة بين مواقيت الوجبات الغذائية وبين احتياجات التلاميذ والطلاب الراغبين فى الصوم وأداء فروض الصلاة. وفيما بعد حقق مطلبه بتخصيص أماكن لممارسة أنشطته الثقافية. وقد دأب الاتحاد على إلقاء اللوم على السلطات الاستعمارية باعتبارها السبب فى أى شىء "متناقض" أو غير سليم فى سلوكهم، خاصة فى مجال التعليم. كما طالب الاتحاد بتضمين الأعياد الإسلامية فى الأخرى فى قائمة الإجازات الدراسية طالما أن "الأعياد المسيحية تسمح عادة بعطلات طويلة على مدى السنة الأكاديمية".

ولم يكن هناك أى شيء خطأ فى تفكير كهذا. فالطلاب يرغبون دائماً فى الحصول على إجازات قصيرة ويرحبون بها. غير أن الأمر الشائن حقاً هو تلك الدروس التى كانت تعطى فى وقت الأعياد الإسلامية الكبرى. وقد لا يكون هذا الأمر محل استهجان إذا حدث فى فرنسا، ولكنه غير محتمل فى أفريقيا ذات الأغلبية المسلمة. وقد اعتبرت تعبيرات مثل "الدولة المدنية" و"الاتحاد الفرنسى" مجرد كلمات دُجبت وتعايشت مع أكثر المغالطات شذوذاً (Vers l'Islam 1955).

وعلى سبيل دعمه لمبدأ الدولة المدنية أدان الاتحاد الإسلامى فى أنشطته التحريضية وجود رابطة تدعى "الأم إيفرلد" فى إدارة مدرسة التمريض بداكار. وقد اتهمتها المجلة بمحاولة "جمع عدد من وظائف العمل بين يديها. فهى تريد أن تسيطر وتتحكم فى كل شيء. والأسوأ من هذا أن الإحصاءات التى جمعها الاتحاد الإسلامى عن دفعات الخريجين فى الأعوام ١٩٥٤-١٩٥٦ قد كشفت عن وجود نوع من التمييز يمارس ضد الطلاب المسلمين فى امتحانات معادلة المستوى العادى وفى امتحانات نهاية العام لخريجي المدرسة العليا فى المستوى المتقدم (Ly 1955a).

أضف إلى هذا أن البيانات الإحصائية توضح- فى رأى الاتحاد الإسلامى - أن الطلاب المسيحيين شكلوا أقلية فى كل بلد من بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية، كما احتج الاتحاد على تطبيق "قانون بارانجيه" Loi Barange فى ذلك الإقليم، وهو ما شكل فى رأى الاتحاد تحكماً من جانب الكنيسة الكاثوليكية فى قطاع رئيسى من التعليم. فعلى الرغم من وجود ١٤٦٠ مدرسة عامة تقدم التعليم الابتدائى كان هناك ٥٢٢ مدرسة خاصة تقدم التعليم نفسه ولكن تديرها الإرساليات الكاثوليكية بمفردها. وفيما يتعلق بالمدارس العليا كان هناك ٥٢ مؤسسة عامة مقابل ٢٣ مؤسسة خاصة. وبالنسبة للتعليم الفنى كانت النسبة ٨٨ مؤسسة عامة مقابل ٣٠ مؤسسة كاثوليكية خاصة. واستخلص الاتحاد الإسلامى من هذه الأرقام "وجود تطابق فى

وجهات النظر بين الإدارة الاستعمارية والكنيسة، مع دعم مستمر ولا يتزعزع من جانب ممثلينا".

وانضم الاتحاد الإسلامي إلى الاتحادات الطلابية غير الدينية (مثل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الفرنسية والرابطة العامة لطلاب داكار) في المطالبة برفع مستوى التعليم في "معهد الدراسات العليا بداكار" وفي "المدرسة الطبية". ونظرًا لعدم وجود جامعة تضم كفاءات أكاديمية لائقة في كل فرع علمي، طالبت تلك الاتحادات بزيادة المنح الدراسية للطلاب الأفارقة كي يستكملوا دراستهم ببلد المتروبول وفي ظروف مناسبة.

وبالنسبة لعضوية الاتحاد الإسلامي فقد تكونت بالكامل من طلاب وتلاميذ ملتحقين بمدارس تعليم فرنسي. ومن ثم فقد ضغط الاتحاد بكل قوته من أجل إدخال مناهج التعليم باللغة العربية، ولقى المساعدة في هذا المطلب من "الاتحاد الثقافي الإسلامي". وكان المتوقع من تلك المناهج أن تزود شباب المتقنين المسلمين بالمعرفة الضرورية لممارسة شعائر دينهم على النحو السليم. وقد اعتبر التعليم الديني - بلغة الرسول ص - بمثابة السلاح الرئيسي للتغلب على "الجهل بالدين الذي يسلم إلى التعصب واللامبالاة.. وبالطبع فإنه مع اكتساب الأجيال الجديدة للمعرفة الإسلامية الصحيحة لن يكون هناك مكان للتقطع واللامبالاة" (Diallo 1957b).

وتبين المقالات التي نشرتها لسان حال الاتحاد الإسلامي كيف كان معاديًا بقوة لسياسة "فرق تسد" التي طبقتها الحكومة الاستعمارية على السكان المسلمين. فلم يكتف الاتحاد بالمطالبة "بأن يتوقف مكتب شئون المسلمين عن التدخل في أمور العبادة" بل طالب بتصفية هذا المكتب نفسه كشرط لاستعادة احترام الإسلام. كما حفز المسلمين كأفراد على "إبعاد مكتب شئون المسلمين عن الأمور المتعلقة بالدين، والتشديد على ضرورة ابتعاد الإدارة عن كل حدث إسلامي، كما شجعهم على معارضة تعيينها للقضاة والأئمة" (Diallo 1957b).

كذلك قام محررو نشرة الاتحاد - كمدافعين عن وحدة المسلمين - بتشجيع إحياء سير "الأبطال السود في الإسلام" مثل "الحاج عمر"، "سامورى"، و"الشيخ حمالة" الذين بحثت ومجّدت حياتهم وأعمالهم فى مجلة Vers l'Islam.

انتقاد النخبة المسلمة

انصب نقد الاتحاد الإسلامى أيضاً على المرابطين الذين اعتبرهم متواطئين مع الإدارة الاستعمارية و"متربحين" من هذا. كما أدين زعماء كبار فى الإخوانيات بجريرة سلوكهم الاجتماعى وخنوعهم إزاء المستعمر:

"لقد كانت إخوانيات التيجانية والقادرية أسيرة أوجه التشريف المحيط بها. وكثير من قادتها يختالون - مسربلين بكل زيناتهم - بـ"تقديم الخدمات" - لمن؟. غير أن اللوم لا يقع عليهم وحدهم، فقد كانوا ضحية لسياسة قسدية استهدفت تصفية البعض وتخفيض البعض الآخر. ومع هذا ينبغى ألا ننسى أبداً أن بعض أولئك الرجال ذوى الشرف قد صمتوا صمتاً مخزياً عندما قامت الإدارة العلمانية بنفى أو تصفية مسلم ينتمى إلى إخوانية أخرى. ولا يمكن أن ننسى أن مساعدة بعضهم كانت أساسية (فى الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥) فى حبس الآلاف والآلاف من المسلمين فى سجون "أواهيجوا"، "كيدال"، "أنسونجو" و"بوريم" المخيفة، وحيث لقى الكثيرون حتفهم. كما لا يمكن أن ننسى عدد المدارس القرآنية التى تم إغلاقها، والمساجد التى دُمّرت بهمجية، والكراهية والتهم الباطلة التى ألصقت بالشيخ "حمالة" وأتباعه، باعتبارهم مؤيدين للرابطة الإسلامية قبل الحرب العالمية الثانية، وللديجولية والبلشفية فى عهد حكومة فيشى. وجاءت هذه الاتهامات من أناس هم أنفسهم عملوا دائماً فى خدمة كل الحكومات بما فيها حكومة الجنرال "بواسون"، الحاكم العام الذى كان من مؤيدى "بيتان". والأمر الأسوأ أن لديهم من الصفاقة ما يكفى للدعاء بأنهم من سلالة شخصيات إسلامية كبرى فى أفريقيا السوداء.

وهؤلاء هم الأناس أنفسهم الذين يتفقون مع الإدارة اليوم على استئصال شأفة الحركات الإسلامية التي تحرض جميع الأفارقة السود والتي لا يعدو الاتحاد الإسلامي أن يشكل الجناح الطلابي فيها" (Vers l'Islam 1956).

وهكذا فقد اصطدم أولئك المجددون مع النخب الإسلامية التقليدية حول عدد من النقاط:

(أ) أن "الأشراف" الذين يدعون أنهم من نسل النبي -ص- قد شعروا عمومًا بالتميز عن كل المسلمين العاديين، وغالبًا ما استغلوا هذا اللقب للاستجداء رغم أنهم في حقيقة الأمر لم تكن بهم إعاقة تحول دون أن يكونوا منتجين.

(ب) أن "القادة الدينيين المحليين" قد حولوا نسبهم الموروث إلى مبدأ مقدس استطاعوا من خلاله أن يفرضوا يداً علياً على أتباعهم. "وهكذا تنشأ طائفة من الرجال المنشغلين بالدفاع عن امتيازاتهم هم إلى حد ممارسة الصراع الدموي عندما تتطلب الحاجة. ومن ثم فقد استطاعوا مراكمة ثروات فاحشة مستغلين تلك المكانة الاجتماعية التي تحصلوا عليها".

(ج) أن رجال دين آخرين من ذوى الثقافة الإسلامية القوية "يفضلون الاستفادة منها عن طريق منع مريديهم من تحصيل معرفة تضاهي مألديهم، وتعليمهم بطريقة تساعد على الإبقاء على التشوش في عقولهم".

إن هذه الانتقادات اللاذعة لتكشف بجلاء نوايا الاتحاد الإسلامي أو بعض أعضائه لمناقضة المؤسسة الإسلامية. وبالرغم من هذا فقد تعاون الاتحاد مع عدد من شباب "المارابو" مثل الشيخ "مباكي" (وعرف أيضاً باسم مستعار "جايندييه فاطمة") من إخوانية المريدين، و"الحاج عبد العزيز سي" من التيجانية وهو خليفة العام حالياً.

وشكل هؤلاء "المارابو" الشباب "الفرع المستنير" في الإخوانيات، كما وقفوا بحزم إلى جانب الممثلين النقابيين، والمندوبين الشباب في الأحزاب السياسية والشباب الديمقراطي. خلاصة القول أنهم قد اصطفوا إلى جانب القوى التقدمية في السنغال، خاصة إبان مؤتمر الاتحاد الإسلامي في يوليو ١٩٥٦.

لماذا كان الاتحاد الإسلامي

داعياً للدفاع عن الإسلام وتصحيح الممارسة الدينية؟

يمكن الحصول على فكرة عامة عن أهداف الفاعلين الرئيسيين في الاتحاد الإسلامي من خلال قراءة المجلدات العديدة من Vers l'Islam والقرارات الصادرة عن مؤتمرها. وتوضح السطور السابقة الخطوط العريضة لعدد من الموضوعات التي تم التركيز عليها مثل النضال ضد "الإمبريالية النصرانية"، ضد "تحالف الإدارة/ الكنيسة"، ضد التمييز الممارس بحق الطلاب المسلمين.. أي باختصار معارضة السياسة الدينية التي تنتهجها الإدارة الاستعمارية، تلك السياسة التي اعتبرها قادة الاتحاد الإسلامي سياسة معادية للإسلام بالدرجة الأولى.

وقد رأى قادة الاتحاد الإسلامي في وجود وعمل الإخوانيات عقبة خطيرة في طريق تحرير جموع المسلمين ونشوء ممارسة إسلامية جديدة. وكان لديهم شعور بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بنجاح ما لم يأخذ أولئك "الناس المحايدون" بأيديهم مهمة تعليم اللغة العربية والتعليم الديني. وهكذا فإن الدائرة الثقافية للاتحاد الموجودة في إخوانية فاس بجوار الحرم الجامعي، قد صنعت اسمها بنفسها من خلال حيوية أنشطتها. فقد كان من الملامح المعروفة للدائرة تلك المناقشات والمؤتمرات حول مختلف الموضوعات ذات الصلة بالعقيدة والمعاملات الإسلامية. فكان عنوان مؤتمرها الأول هو "بحثاً عن موقف ديني سليم: المسيحية أم الإسلام؟"، وهو العنوان الذي صاغه "سيريه لي" وطرحه مرة أخرى في دائرة

دراسات روفيسك التي كانت جزءاً أيضاً من اتحاد الثقافة الإسلامية (Diallo 1957b).

وبعد هذا بشهور قليلة، وتحديدًا في ٢٥ مارس ١٩٥٤، طرح موضوع آخر هو "الإسلام والديمقراطية"، وناقشه "آداما دياني" الطالب في مدرسة "قان" الداخلية^(١٧). وقد طرح محررو المجلة العديد من الموضوعات الأخرى، وإن كان بصور مختلفة.

كما خضعت ظواهر مثل الرق وتعدد الزوجات لدرجات متفاوتة من النقد المنتظم، حتى على الرغم من حقيقة أن الظروف التي نشأت فيها قد منحتها المشروعية منذ أيامها الأولى، ولكن اعتبرت هذه الممارسات الاجتماعية منافية لاحتياجات العالم الحديث.

وقد أصدر "شيخ أميدو كان" - وكان من المؤمنين إيماناً قوياً بالقدرة التحريرية التي ينطوي عليها الدين الإسلامي - تحذيرات من "الأساليب المميّنة" التي تستخدمها السلطات الاستعمارية عن عمد في مواجهة الإسلام. كما مجد "جيم معمرجي" النضال الذي لا يقدر بثمن "للحاج عمر"، "بطل مقاومتنا الوطنية الإسلامية".

ويمكن تكوين فكرة أوضح عن برنامج الاتحاد الإسلامي للإصلاحات الدينية من خلال التوصيات والقرارات التي طرحت في مؤتمر يوليو ١٩٥٦:

(أ) توصية بشأن الفتيات والنساء المسلمات: اقترح تخفيض المهور والقضاء تدريجياً على ممارسات إنكار البنوة وتعدد الزوجات.

(ب) توصية بشأن الحج إلى مكة: طالب مقدمو الاقتراح بمنح جواز سفر لكل من يطلبه، وتحسين شروط السفر والإقامة، وإنهاء مراقبة الشرطة للحجيج.

(ج) توصية بشأن "الطوائف الدينية"، الإخوانيات، حيث رؤى أن حلها يمثل شرطاً مسبقاً ضرورياً لقيام "جبهة المسلمين المتحدة" ضد الاستعمار.

(د) توصية بشأن المحاكم الإسلامية: اقترح ضرورة إضفاء الصبغة الديمقراطية على هذه المحاكم، وإيقاف "التعيين التحكيمي للقضاة"، وخاصة من جانب السلطات الإدارية.

(هـ) توصية بإلغاء مكتب شئون المسلمين.

(و) توصية بإقامة التعليم الإسلامي، وخاصة إدخال التعليم الديني في المدارس العامة، إلى جانب توفير المنح الدراسية للطلاب الراغبين في استكمال دراساتهم بجامعة البلدان الإسلامية.

(ز) توصية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لنشر الثقافة الإسلامية.

الاتحاد الإسلامي والنضال من أجل التحرير الوطني

على الرغم من حقيقة أن الأعضاء النشيطين في الاتحاد الإسلامي قد قصرُوا معظم أنشطتهم عن عمد على الجوانب الدينية، فقد كانوا مشاركين نشطاء أيضاً في النضال السياسي من خلال الأحزاب والنقابات والحركات الطلابية العامة ضد الحكم الاستعماري. ومن الطبيعي أن الرابطة العامة لطلاب دكا والاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية كان لديهما مخاوف في أول الأمر من الاتحاد الإسلامي حيث شعر قادة الأولين أن الأخير له هدف واحد هو الترفيه. ولكن هذا الموقف اختفى تدريجياً بمرور الوقت، خاصة وأن الاتحاد الإسلامي ازداد راديكالية في مسار تطوره. ومن المؤكد أن الطابع الراديكالي المتزايد جاء نتيجة لنفوذ اتحاد الثقافة الإسلامية، وعلاقة الاتحاد الإسلامي مع الاتحاد العام للدارسين المسلمين بالجزائر، وكذلك السياق العام للخمسينيات في ظل قانون الكادر

Loi Cadre والظروف السياسية الجديدة في المستعمرات الفرنسية. كما نشط الكثير من قادة الاتحاد الإسلامي في التنظيمات السياسية والنقابية والشبابية ذات التوجه اليساري، مثل "الاتحاد الديمقراطي السنغالي" - وهو قسم في التجمع الديمقراطي الأفريقي - و"المجلس الاتحادي للشباب" CGT .. إلخ.

وقد كانت المقالات من نوع مقالة "موديبو دياللو" بعنوان "الإسلام والتطور السياسي" بمثابة شهادات على التوجه الراديكالي للحركة. وفي الحقيقة حاول "دياللو" في تلك المقالة إثبات وجود ما يجمع بين الإسلام والاشتراكية، فجاء بها:

"إن كل الأحزاب السياسية تزعم أنها اشتراكية دون أن تكون معبرة فعلياً عن مقتضيات سياسة كهذه. وإذا كانت الاشتراكية تعنى التوزيع العادل بين جميع الفئات الاجتماعية، أى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج والمنتج النهائي؛ وإذا كانت الاشتراكية تجمع بين النضالات ضد معاقل السلطة السياسية والاقتصادية والدينية داخل الدولة، إذن نكون - نحن المسلمين - اشتراكيين، وسوف نؤيد أى حكومة تعتزم الدفاع عن برنامج كهذا. ولكن إذا كان المستهدف من الاشتراكية تصفية الدين وملاحقة الجماعات الدينية التى تسهم بأمانة فى كل جوانب النضال من أجل التحرير، فإننا نرفض اشتراكية من هذا النوع والتى يتمثل هدفها الوحيد فى الاضطهاد الروحي. إننا - معشر المسلمين - نؤيد اشتراكية ذات توجه إنسانى وتسمح بحرية الضمير كعامل إيجابى فى تنظيم المدنية. إننا نشجع ذلك النوع من الاشتراكية الذى يضمن تحقيق التطور الكامل لكل ملكات الفرد وبما يحقق المصلحة الواحدة للمجتمع. إخواننا المسلمون الأعزاء.. دعونا نمضى قُدماً إلى الأمام، فالكفاح من أجل الوحدة الأفريقية هو كفاحنا الحق. ودعونا نمتثل لإرادة الخالق التى عبر عنها فى الآية الثالثة عشرة من السورة التاسعة والأربعين فى القرآن، حيث قال عز وجل: يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"^(١٩).

وكان عدد من قادة الاتحاد الإسلامي مثل "شيخ أميدو كاني" وراء إقامة "حركة التحرير الوطني"، وهي حزب سياسي تزعمه شباب المثقفين المؤمنين، مسيحيين ومسلمين، ومنهم المسيحي "جوزيف كي- زيربو" من فولتا العليا، و"دانييل كابو" من السنغال، وقد تشكل هذا الحزب لتلبية الحاجة إلى خلق نقطة محورية للنفوذ المتصاعد لهذه الشخصيات. وباستثناء "شيخ أميدو كاني" فإن القادة السابقين في الاتحاد الإسلامي لم يكونوا فاعلين في تشكيل الفرق السياسية الحاكمة في فترة الاستقلال.

كذلك وجد النشطاء السياسيون في الاتحاد الإسلامي تعبيراً عن رؤيتهم في التضامن مع نضال التحرير في الجزائر. فقد اشترك الاتحاد بنشاط في حملات التأييد التي باشرها "الاتحاد العام للدارسين المسلمين في الجزائر (UGEMA)" وقد جرت إحدى هذه الحملات التضامنية في الفترة من ٢٨ يناير إلى ١٢ فبراير ١٩٥٧، ونشرت Vers l'Islam عددًا من البيانات للمتحدثين باسم هذا الاتحاد. كما نشرت مقابلة صحفية مع "طالب إبراهيمي" رئيس الاتحاد ووزير خارجية الجزائر فيما بعد (٢٠).

وقد صدرت توصية من مؤتمر الاتحاد الإسلامي عام ١٩٥٦ تدين الحرب الاستعمارية في الجزائر. وبدأ "سيدو نورو ندياي" - رئيس الاتحاد وقتذاك - خطابه الافتتاحي في المؤتمر بدعوة الأعضاء وكل الأفارقة لرفض أي محاولة "من جانب المستعمرين لاستخدامهم كأدوات للقمع. ففي وقت أصبح الأكثر حزمًا وتعللاً هو الاصطفاف إلى جانب إخواننا في كفاحهم يكون الذنب المهلك أن نشترك في قتلهم".

وبالإضافة إلى هذا أرسل الاتحاد بيانات التأييد للحكومة المصرية إبان الحملة المشتركة للقوات الفرنسية والبريطانية في أزمة قناة السويس. ويمكن إجمالاً القول بأن الاتحاد الإسلامي قد أظهر اهتمامًا كبيرًا بالقضايا السياسية في الشرق الأوسط.

وهكذا يبدو أن الاتحاد، مثله مثل المنظمات الطلابية العلمانية، كان مشاركاً بقوة في الحركة الثقافية التي أدت إلى تحدى القواعد الأيديولوجية للنظام الاستعماري. فمن خلال جهوده التي أكسبته شهرته دفاعاً عن الإسلام، ساعد الاتحاد جزءاً من الإنتلجنسيا في غرب أفريقيا على تأكيد هويتهم في مواجهة النظام الاستعماري. وبالإضافة إلى هذا فإن النضال من أجل التجديد الإسلامي جعله جزءاً لا يتجزأ من القوى الاجتماعية التي كانت الأكثر قدرة على بلورة مشروع اجتماعي تقدمي، وبذلك استهدف الاتحاد أيضاً تحرير المجتمع الأفريقي من نقائصه.

فترة النضال ضد الإمبريالية:

١٩٦٠ - ١٩٧٥

عبرت اتجاهات ماركسية مختلفة عن نفسها في الحركة الطلابية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، على الرغم من التحدى الذي وجته هذه الاتجاهات من قبل أيديولوجيات "أفريقية" (تقليدية) مثل "الزنوجة" (اتجاه الثقافة الزنجية)، وبشكل خاص من جانب الداعين لأولوية "بناء الأمة" عن طريق اعتماد خطاب واحد، وحركة نضالية واحدة، وأخيراً حزب واحد ونقابة واحدة^(٢١). فبالنظر إلى الظروف الجديدة التي سادت في فترة ما بعد الاستقلال نلاحظ حدوث تغيرات سوسيولوجية كبيرة، نولى هنا أهمية لتحليل ثلاثة منها. فأولاً دانت الغلبة في جامعة دكار للوطنيين السنغاليين، كما زادت في الوقت نفسه أعداد الطلاب المقيدون بشكل كبير. إذ إنه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٩ شكل الطلاب السنغاليون الوطنيون ما بين ٣٣% و ٥٠% من إجمالي عدد الطلاب الذي ارتفع من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف طالب^(٢٢).

ثانيًا: نشأ واقع جديد تمثل في وجود طلاب بدون منح، وجاءوا من أسر لا تستطيع الاستمرار في الإنفاق على تعليمهم. وبعبارة أخرى فإن الظروف المادية للطلاب كانت تتدهور من الوضعية المميزة التي تمتعوا بها وكانوا يُحسدون عليها إلى وضعية المهمشين المحتاجين.

ثالثًا: إن مسألة التفرقة بين الأجناس قد انتهت، وبكلمات أخرى فإن العدو لم يعد هو الأجنبي الذي يمكن اكتشافه بسهولة، وإنما أضحي العدو مواطنًا قريبًا بدرجة تزيد أو تقل، ولا يمكن طرده أو تهيمشه إلى الأبد.

ومع تصاعد العملية التاريخية لنيل الاستقلال، برزت خطابات وممارسات جديدة تطورت في أنشطة طلابية، وتعبّر عن الاتجاهات الجديدة في المجتمع السنغالي. وكانت المسألة الملتهبة وقتذاك هي التساؤل "عن المستقبل من انتقال السلطة"، وهي ما يمكن الشعور بها على نحو خاص في تلك التحولات. وليس هناك ما يدعو للدهشة في هذا المجال أن الطلاب قد ادعوا لأنفسهم المسؤولية التاريخية للعب دور الطليعة بالنسبة للشعب، وأنهم مصدر الحداثة، والمراقبون اليقظون للطبقة السياسية التي كانت قد برهنت بالفعل على استعدادها لعقد المساومات. ولكن تقديم أنفسهم كالقادة المستقبليين لبلدهم لم يكن المسألة الأهم، حيث كانت الأهمية القصوى لبروزهم كالضمير المرهف لأمة ناشئة، وهو ضمير تقدمي بالضرورة. وهكذا بينما كان للحركة الطلابية كالعادة صلاتها وإضراباتها ودرجة ما من التمثيل السياسي لدى الحوار مع السلطات - مثلما حدث في أغسطس ١٩٥٨ - فإن تحولاً كاملاً قد حدث عندما بدا ميل الطلاب يتزايد للتظاهر في الشارع. وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع وضعية ودور جديدين افترضتهما الحركة الطلابية لنفسها. فقد كان من الواضح أن معظم الطلاب يتفقون مع نائب المفوض العام للتخطيط "جوزيف ما تيام" حينما قال عام ١٩٦٢:

"إننى أؤمن بأن الدور المحدّد والملقى تاريخيًا - حسب النظرية الماركسية - على عاتق الطبقة العاملة والبروليتاريا العالمية هو أيضًا أحد مهام الانتلجنسيا فى بلدنا" (Diop and Diouf 1989:1).

كما أن السلطات السنغالية قد اعترفت فعليًا فى أوائل الستينيات بأن تحقيق الوحدة الأفريقية كأولوية مطلقة - وهو ما يمكن الحصول عليه من الخطابات الرسمية على الأقل - كان من المنطلقات الرئيسية للطلاب، خاصة من خلال مقاومتهم لـ "سنغلة" جامعة داكارة التى كانت رسميًا "جامعة أفريقية". وقد تعهد طلاب جامعة داكارة فى كل المناسبات بالاضطلاع بما اعتبروها مهمة تاريخية (Mathiam 1962:149)، خاصة وأن الثقة كانت تعوزهم فى كبار السن الذين أظهروا فعليًا تحبيذهم للأوتوقراطية الممزوجة بانعدام الكفاءة والأخلاقيات المشكوك فيها. وهكذا فإن الحركة الطلابية السنغالية، الواثقة تمامًا فى خياراتها ورسالتها، قد اضطلعت بنضال قوى على الصعيد الأخلاقى، وكانت من الفعالية الشديدة بحيث جعلت السلطات السياسية تمر بأوقات عصيبة^(٢٣).

ومن الواضح أن الحركة الطلابية قد نجحت فى أن تضع نفسها دائمًا فى بؤرة العمل السياسى، خاصة كلما كانت المعارضة السياسية الحزبية غير قادرة عن التعبير عن نفسها بحرية. ومن هنا كان الاستنتاج الذى يتردد غالبًا بأن الحركة الطلابية كانت فى أغلب الأحوال موضع اختراق وتلاعب أحزاب المعارضة السنغالية. ويدعم هذا الاستنتاج حقيقة وجود تلازم بين ما يطرحه كل من الطلاب الناشطين والمتقنين الذين يشكلون الكتلة الرئيسية لخصوم الحكومة^(٢٤). فقد جسّدوا معًا الاستقلال الفكرى، ربما إلى درجة نقص الالتزام، فى مجتمع يهيمن عليه "آباء الأمة" الذين كانوا على اقتناع تام بأنهم يقودون "الأمة" إلى "طريق التطور" الوحيد. وهو على أى حال ما يفسر لماذا تطابقت انشغالات الحركة الطلابية (التي تراوحت من النضال ضد الإمبريالية إلى النضال من أجل بناء مجتمع خالٍ من الطبقات) مع انشغالات المنظمات السياسية ذات التوجه اليسارى (Diop and Diouf 1989:9-11).

هكذا اتخذ النضال ضد الرأسمالية مكانه داخل إطار النضال ضد الإمبريالية. فمن خلال النضال ضد الإمبريالية اضطلعت الحركة الطلابية أيضاً بتناول الوضع الدولي والسياق النيوكولنيالي على المستوى المحلي والذي اتسم بنقل السلطة إلى فئات اجتماعية محل ثقة تامة من جانب القوى الاستعمارية السابقة. وفي النضال ضد الرأسمالية وجد الشباب أنه من المحبط على نحو خاص إدانة أى ممارسة أخرى، سياسية كانت أم اقتصادية، لأنهم رأوا أنها فى المقام الأخير تقف فى مكان الارتقاء بمصالح أكثر فئات الشعب حرماناً. فهذا النضال ضد الإمبريالية تلخص أولاً وأخيراً فى إدانة الغرب والنظم التابعة له لإدارتها الظهر للتاريخ ومصادرة كل مبادرة. ومن هنا فقد أصبح المشروع الوطنى متداخلاً مع مشروع الوحدة الأفريقية. وهكذا فإنه حتى قبل الانخراط فى التحليل السياسى للتجارب فى أفريقيا، رأى الطلاب ندوباً أخلاقية ومادية فى كل محاولات خلق غينيا أو إشاعة عدم الاستقرار فى غانا أو التعاون مع نظام الفصل العنصرى أو العدوان الغاشم على فينتام. ولم يؤدِ هذا إلى تغيير أى شىء على الإطلاق حتى عندما أصبح الطلاب السنغاليون يشكلون الأغلبية (أصبح الآن للبلدان الأخرى فى غرب أفريقيا جامعاتها الخاصة). بل على العكس فالطلاب الذين عارضوا "سنغور" قد احتفوا بـ"تكروما" و"سيكوتورى"، واداروا ظهورهم لأى محاولة انفتاح من جانب المؤسسة باتجاههما. ومن هنا تتجلى صعوبة التمييز أحياناً بين الأنشطة المتولدة عن سياق محلى خالص وبين ردود الأفعال تجاه التغيرات الدولية.

إذن لم يكتف طلاب داكار بالتظاهر ضد الغرب (الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل، وبشكل خاص: بريطانيا) حينما كانت تلوح الفرصة، وإنما نبذوا أيضاً فكرة الدول الأفريقية متناهية الصغر، وذلك عبر الاحتفاظ بمنظمتهم ذات الطابع الوحدوى، مثل اتحاد الطلاب الأفارقة فى فرنسا و اتحاد طلاب داكار UED. ولكن الحكومة السنغالية لم تتردد فى اللجوء للعنف المفرط ضد تلك الميول من خلال

الاستخدام النظامى للسلاح الاقتصادى بإلغاء المنح الدراسية، فضلاً عن ترسانة قانونية متكاملة^(٢٥).

لقد امتلك النظام الحاكم الكثير من إمكانيات القمع. ومن أمثلة هذا القمع الذى مورس فى فبراير ١٩٦١ ضد الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية بسبب التظاهرة الاحتجاجية التى نُظمت بعد اغتيال "باتريس لومومبا". كما أن الحكومة حينما شعرت بالتصاعد المستمر لنفوذ التجمع الديمقراطى الأفريقى على الحركة الطلابية قامت فى ديسمبر ١٩٦٢ بحظر انعقاد مؤتمر الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية ثم أقدمت على حله فى نوفمبر ١٩٦٤، كذلك تم تفكيك الاتحاد العام للطلاب السنغاليين UGES فى فبراير ١٩٦٥^(٢٦). وقد بذل "سنغور" قصارى جهده كى يحل محله الاتحاد الوطنى للطلاب UPS الذى لم ينجح قط فى بناء قاعدة قوية له وسط الحركة الطلابية على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التى تم توفيرها لهذا المشروع. أما الاتحاد الوطنى لطلاب السنغال UNES والذى كان متوقعاً له أن ينافس الاتحاد العام للطلاب السنغاليين واتحاد طلاب داكار الأحرار FELD (والذى يعنى أساساً الحلول محل الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية) فقد كان عليه أيضاً أن يبحث عن موضع قدم فى الحركة الطلابية. ونظراً لنشاطه المتهور نوعاً ما نشأ موقف عام وسط أغلبية الطلاب الآخرين فحواه التردد فى الانضمام لهذا الاتحاد. ولم تنجح تلك المبادرات من جانب الحكومة سوى فى جعل الحركة أكثر عزمًا على مناهضة النظام ومواصلة الحركة فى المعارضة بمختلف الأشكال. وفى عام ١٩٦٦ نشأ كل من اتحاد طلاب داكار UED والاتحاد الديمقراطى لطلاب السنغال UDES كبديلين لكل من UGEAO و UGES على التوالى.

خرج الطلاب إلى الشارع فى فبراير ١٩٦٤ احتجاجاً على الإطاحة بنكروما وهددوا السفارتين الأمريكية والبريطانية. كما اقتتصوا الفرصة لطرح مطالبهم النقابية، ودعموا نشاطهم هذا بإضراب جامعى مفتوح. ومرة ثانية ردت الحكومة بالقمع، فتم إلقاء القبض على الطلاب الأجانب وطُردوا من البلاد، كما أغلق الحر.

الجامعى. ومع هذا فقد كان التطور الأبرز هو قبول الحكومة التفاوض مع الطلبة وسلمت بمعظم مطالبهم النقابية. بل وافقت أيضاً على عودة الطلبة المطرودين. وفيما يظهر أقر "سنغور" بعدم استطاعته إخضاع الحركة الطلابية، وإن كان هناك تفسير آخر لمحاولة التهدة هذه وهو توقيت إقامة المهرجان العالمى لفنون السود الذى كان وشيكاً.

ولكن بادرة النوايا الحسنة هذه من جانب الحكومة لم تردع على الأقل طلاب جامعة دكار عن تنظيم المزيد من المظاهرات والإضرابات. وكان الإضراب الجامعى فى مارس ١٩٦٨ واقعة ذات أهمية خاصة حيث انتشر مثل النار فى الهشيم إلى مختلف مؤسسات التعليم العالى، فيما تزامن مع إضرابات مايو ١٩٦٨ التى شملت معظم طلاب العالم. ولم يهدأ التحريض الطلابى خلال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠، بل وصل إلى الذروة بالقطع الكامل لمناهج جامعة دكار عن المناهج الفرنسية، وهو ما مثل صورة مصغرة لأى إمكانية للتسوية، وقد كان للطلاب السنغاليين كل الحق فى الاحتفال بهذا الانتصار عام ١٩٧٠. كما قبلت الحكومة بالتمثيل الطلابى فى كل هيئات صنع القرار بالجامعة. وقد ظل الطلاب فى الشارع منذ عام ١٩٦٨ يقودون "جبهة" معادية للإمبريالية و"سنغور"، ضمت أيضاً النقابات وجماعات المعارضة اليسارية السرية بدرجة أو أخرى، حيث فرض الطلاب عليها استراتيجيتهم الخاصة. غير أن هذه الأحداث وضعت المشكلات الداخلية السنغالية فى بؤرة أكثر كثيفاً. وبدأ الخطاب المعادى للإمبريالية- الذى اتسم بطابع اعتذارى- يفقد أثره التعبوى تدريجياً، خاصة بالنسبة للنقابات، الحليف الأقرب للطلاب. ونتيجة لهذا بدأ فى الشحوب معظم نفوذ المنظمات غير السنغالية على الحركة الطلابية حيث بدأ الطلاب يركزون منذ منتصف السبعينيات فصاعداً على المسائل السنغالية الخاصة (Zuccarelli 1988:111).

يمكن القول إن مرحلة مناهضة الإمبريالية قد بدأت فى الاحتضار بسبب المنطق الحاكم لنضال اليسار المحلى. فقد شعر هذا اليسار أنه من الضرورى

السعى من أجل تحقيق أهداف شاملة بالتركيز على المسائل المحلية. وقد كان للمجادلات الأيديولوجية التي دارت في الحركة الماركسية العالمية وقتذاك (بين الماوية والألبانية والماركسية الأرثوذكسية، وحدة العمل أم الجبهة الموحدة، الجبهة الديمقراطية أم الجبهة الوطنية، وجود الطبقات أم غيابها، الجغرافيا السياسية ثنائية أم ثلاثية الأقطاب،... إلخ) كان لها أثر مدمر حتى أن الرابط الواقعي الوحيد بين مختلف المكونات ظل المقاومة الكاملة لعقد أي مساومة مع النظام القائم. وفي هذا الإطار فإن توصيف حكم "سنغور" كنظام رأسمالي قد أسهم في قيادة الشعب إلى الضلال. وفي التحليل الأخير فقد ثبتت مرة أخرى صحة ربط الحبل السرى مع الأحزاب الماركسية.

وبالنسبة لحكومة "سنغور" التي اضطرت إلى التراجع للوراء في مناسبات عدة خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١، فإنها استطاعت أخيراً التغلب على الصعاب التي واجهتها مستفيدة من دعم إخوانيات المارابو، وكذلك بسبب غياب طليعة حقيقية ذات مشروع شعبي بديل وتملك الوسائل المناسبة لتطبيقه (Zuccarelli 1988:111-112). ولقد كان معنى فشل قوى "الجبهة" في الإطاحة بالنظام خلال فترة ١٩٦٦-١٩٧١ أنها خضعت للقمع الشرس. ومن ثم فقد تم حل الاتحاد الديمقراطي للطلاب السنغاليين واتحاد طلاب داكار في عام ١٩٧١ فأحيل خمسون طالباً إلى التجنيد الإجباري وتم طرد أعداد كبيرة أخرى من الجامعة. كما تم اعتقال جميع قادة المعارضة اليسارية لحرمان الحركة الطلابية من قيادتها الواعية. ومن ثم فبدءاً من العام ١٩٧٥ دخلت الحركة الطلابية في مرحلة النشاط السري، حيث اضطلعت بكثير من أعمال العنف التي ووجهت على الفور بقمع نظامي وغير متكافئ من جانب الحكومة. وهكذا يمكن للمرء بسهولة إدراك الطريق المسدود الذي وجدت الحركة الطلابية نفسها فيه خلال النصف الأول من السبعينيات، وبفعل انعدام الكفاءة الواضح في الاتحاد العام لطلاب السنغال EGES وهو البديل الحكومي للاتحاد الديمقراطي للطلاب السنغاليين.

لقد واجهت الحركة الطلابية نكسة لا يمكن إنكارها، نظرًا لأنها مرت بفترة طويلة من الزمن لم تعد فيها قادرة على كسب الرأي العام، ولا حتى المجتمع المدني الذي تمكنت الحكومة من الالتفاف حوله كل مرة. وفوق هذا فإن كبار القادة النقابيين قد ارتدوا فجأة عام ١٩٧١ عن مواقفهم السابقة^(٢٧). كما تعرضت القدرات التعبوية لتآكل خطير بفعل الطائفية- التي أحدثت انشقاقًا في الحركة- وكذلك بفعل النشاط السياسي قصير النظر الذي اكتفى بطرح القليل من المطالب المادية^(٢٨). كما أسهم عامل آخر في تأخر الحركة تمثل في المشكلات الداخلية التي سرعان ما أدت إلى انقسام التجمع الديمقراطي الأفريقي إلى أجنحة متصارعة.

أخيرًا ينبغي الاعتراف بأن الاستراتيجية التي اتبعتها النظام قد أثمرت. وكان من بين الإجراءات التي اتخذت استمالة القادة ومنحهم فرصة "المشاركة المسؤولة" في أمور البلاد. أما إذا رفضوا هذا العرض فكان يتم إبعادهم عن الجامعة سواء بالفصل أم بالتجنيد الإجباري أم بتوفير منح علمية للدراسة بالخارج. وبالطبع فإن نتائج هذه الاستراتيجية فاقت التوقعات، خاصة مع الصدمة النفطية عام ١٩٧١ التي صرفت أنظار الطلاب بعيدًا عن التعبئة المعادية للإمبريالية والرأسمالية. كما تحسنت الظروف في السنغال مع إضفاء الطابع الليبرالي على النظام، وخاصة بعد الاعتراف الرسمي بأحزاب المعارضة عام ١٩٧٤.

النكسة المؤسسية: ١٩٧٤-١٩٨٨

على النقيض من فترة ١٩٦٠-٧٤ التي شهدت تحول المشاعر العارمة المناهضة للإمبريالية إلى حركة معادية لـ "سنغور"^(٢٩) فإن الاتجاهات الانقسامية في الفترة ١٩٧٤-٨٨ قد برزت تحت ضغط بنوي- ظرفي وحيث كانت السيادة للعنصر الأخير.

على المستوى البنيوي، فبعد مراجعة سنوات ١٩٦٠-٧٤ العاصفة، خشيت النخب النيوكولونيالية بشكل تقدمي على إعادة إنتاج نفسها، مثلما حدث عام ١٩٧٣، فكانت من العقلانية والقدرة على التمييز بحيث بدأت في إرسال أبنائها بأعداد كبيرة للدراسة بالخارج، وخاصة في فرنسا. وكانت هذه هي بداية "إضفاء الطابع البروليتاري" على جمهرة الطلاب في جامعة داكور. وفي الواقع فقد ازدادت بشكل متواصل نسبة طلابها القادمين من أصول متواضعة، ومن المفارقة أن هذا قد أدى إلى زيادة التوجه الماركسي نوعاً ما للدارسين بالخارج^(٣٠). أما الطلاب الذين بقوا في داكور فكانوا على العكس أكثر اهتماماً بمواصلة تعليمهم دون الاضطرار إلى استنزاف الدخول المنخفضة أصلاً لأسرهم، خاصة إذا لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالمنحة الدراسية. ومن ثم فقد اتخذت الحركة الطلابية طابعاً سنغالياً غالباً. فعلى سبيل المثال كانت نسبة الطلاب السنغاليين ٧٦% من إجمالي الطلاب الجامعيين المسجلين عام ١٩٧٨ والذين بلغ عددهم ١٠،٣٠٠ طالب (Diop and Diouf 1989:14-15). ومن جراء تصاعد هذه الظاهرة المعممة أخذت الحركة الطلابية تحصر نفسها أكثر فأكثر في السياق السنغالي.

وقد أدى الانفتاح الديمقراطي إلى قفز الأحزاب التقليدية إلى الواجهة، وبينما كانت هذه الأحزاب تحاول التعبير عن الطموحات السياسية للمجتمع وجدت الحركة الطلابية نفسها فجأة في الخلف حيث أخذ يُنظر إليها كمجرد حركة معنية "بضمان انتظام الحصول على الطعام". وهو ما أدى إلى تهميشها. ولكن لم يكن معنى هذا انتهاء النشاط السياسي الطلابي تماماً، فقد اضطلع بهذا الدور أقسام الشباب أو الطلاب في الأحزاب السياسية. ولكن للأسف كان لا بد أن تتشكل أزمة توجه غير مسبقة في أعقاب محاولة كل حزب السطو على الحركة الطلابية. ومن ثم وقع تفكك الحركة إلى اتحادات متصارعة ذاتياً أو موضوعياً. وأصبحت تعبئة طلاب الجامعة ككل بمثابة تحدٍ حقيقي. فعلى سبيل المثال كان من الصعب على الحركة الطلابية في أواخر السبعينيات الاستمرار في تنظيم إضرابات طلابية كبيرة. وبدلاً

من ذلك مالت أحزاب المعارضة اليسارية إلى التسويف والتردد^(٣١). ففي كل حالة، وحتى لو كانت الحركة الطلابية راغبة حقاً في الإضراب، لم يتسن تحقيق هذا بسبب الافتقار إلى الإطار التنظيمي. وكان هذا بالغ الضرر بالنسبة للحركة في وقت لحقت البطالة الواسعة بقسم من خريجي الجامعة، وخاصة الحائزين على درجة الماجستير. وتزايد شعور الطلاب بأنهم مرفوضون من الدولة، ومهمشون من جانب المجتمع المدني الذي أضحي كمجرد بياق في لعبة الشطرنج للأحزاب التي نحتت لنفسها مكاناً على المسرح السياسي. ويتضح هذا الموقف من خلال حقيقة أنه في أعقاب الإضراب الطلابي الكبير عام ١٩٨٠ تم التغاضي عن الطلاب كلية في مناقشات وتوصيات المؤتمر العام للتعليم والتدريب الذي عقد أوائل ١٩٨١.

لقد باتت المنظمات الطلابية في حالة من الإحباط إلى حد أنها أصبحت أكثر حساسية تجاه التقارب والتضامن مع جيرانها المباشرين. وباختصار، أخذت هذه المنظمات تتسحب إلى منطقة أكثر أمناً. ولهذا نشأ عدد من الاتحادات عام ١٩٧٥ على أساس الفرع العلمي أو المؤسسة التعليمية أو الجنسية. وأخذت على عاتقها التركيز على شروط العمل (مثل المنح الدراسية، السكن الطلابي وخاصة في جامعة كان مطلوباً منها عام ١٩٧٠ أن توفر الإقامة لما يتراوح بين ٢٠% و ٣٠% من طلابها المسجلين) وكذلك التركيز على منافذ العمل المهني. وقد أبدت هذه الاتحادات كفاءة في تعبئة الطلاب على المستوى القاعدي حول عدد من القضايا الخاصة المرتبطة بكل جماعة. ولكن النتائج لم تكن مؤثرة. فقد كانت منعزلة في الحقيقة، وذات تأثير ضعيف في وقت كان قد بدأ تطبيق تقليص ميزانيات التعليم تطبيقاً للسياسة المملاة من جانب صندوق النقد والبنك الدولي والحكومات الغربية.

وإزاء هذا تزايد الشعور بالحاجة - أكثر من أي وقت مضى - إلى تنظيم طلابي قوى وأكثر تمثيلاً، خاصة بعد الفشل الخطير الذي لقيته إضرابات ١٩٧٥ - ٧٧^(٣٢). فقد أصاب الشلل الاتحادات الطلابية السرية مثل الاتحاد العام لطلاب السنغال واتحاد طلاب السنغال، نتيجة الصراعات الداخلية في صفوف اليسار، بل

إن هذه الاتحادات فقدت السيطرة على جمهورها في بعض الحالات، ولم تكن مؤهلة للاضطلاع بتفاوض ناجح. أما الرأي العام الذي كان معبأً تمامًا جراء انفتاح اللعبة السياسية، فقد كان ينظر إلى تلك الاتحادات بعين الريبة.

أدى هذا كله إلى تفتت الحركة الطلابية إلى عدد كبير من المنظمات لم يكن من اليسير التعايش فيما بينها. فقد غاب التعاون بشكل كامل تقريبًا. ولم تتمكن الهيئات التنسيقية بين الاتحادات والجماعات من تلبية تلك الحاجة إلى التعاون، وهو الأمر المستمر حتى الآن، على الرغم من عدم استطاعة المرء أن يقول بشكل متيقن متى يمكن إعادة بناء المنظمات التقليدية التي سادت خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤. ومع مباشرة الحكومة - من ناحية أخرى - لحوار خاص مع المؤسسات والاتحادات ازداد الاتجاه وسط الطلاب نحو المزيد من فك الارتباط مع الأحزاب السياسية، وانتشار نزعة عدم التسييس، وإن كان هذا قد اختلط بمقاومة نزعة العسكرية. وفي كل الحالات كانت الأحزاب الماركسية هي الأحزاب الوحيدة التي ينتظر منها أن تتعاون تعاونًا فعالًا مع الطلبة، خاصة وأن كوادر تلك الأحزاب كانوا هم أنفسهم الفاعلين الرئيسيين في الحركة الطلابية إبان الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٠، إلا أن الأحزاب الماركسية كانت تشرذمت إلى عدد كبير من الجماعات الصغيرة غير القادرة على أن تشكل كتلة واحدة فيما بينها.

ولما كانت الحكومة في وضع لا يجعلها قادرة على التصدي لأكثر من مكون سياسي في وقت واحد، فإن سعادتها كانت بالغة بحالة المنظمات الماركسية. ورغم انخفاض القدرة التفاوضية للاتحادات الطلابية، فإن عددًا آخر من التهديدات بدأ يبرز. فأولاً كان يتم تسوية المشكلة الواحدة عدة مرات وبأكثر من طريقة، ومن ثم إمكانية إدراج المشكلة الواحدة على الأجندة لمرات عديدة. ثانيًا، إن التدابير الاستشارية المطبقة حديثًا يمكن أن تعيق تمامًا قيادة تلك الاتحادات، والتي ازدادت هشاشة شرعيتها أمام جمهور لا يريد المساومة، ونظرًا للافتقار إلى التسييس. وفي هذا الصدد فقد اعتبرت السبعينيات فصاعدًا عن حق فترة مأزق. ومما يدعم هذا

القول حقيقة أن الإضرابات كانت تقوى بسرعة، وإن المفاوضات كانت تجري في مناخ يتسم بالمزايدة الأمر الذي صعب إمكانية التسوية.

وربما يرجع جزء من مأزق الحركة الطلابية هذا إلى نجاح الحركات الإسلامية في التجنيد الواسع أوائل الثمانينيات. وبالنسبة للاتحاد الإسلامي لطلاب داكار AMED فقد وجد منذ عام ١٩٥٦ وكان قسماً في الاتحاد الإسلامي للطلبة الأفارقة السود في داكار AMEAN . ولكنه منذ أوائل الثمانينيات سيطرت عليه جماعات متعددة مختلفة الولاءات ذات صلة بالمعتقدات المضمنة في المجادلات الدنيوية والروحية في الإطار الإسلامي^(٣٣). ولما كانت الإخوانيات التقليدية ترغب في الاحتفاظ بوضعها الاحتكاري فإن الحركة الإسلامية لم تستطع إنجاز طموحاتها بسبب الافتقار إلى الوسائل الضرورية لذلك. وتحولت الحركة إلى ممارسة تطوعية تتحدد بالخطابات الموجودة في الحرم الجامعي. ونتيجة لحدودها الموضوعية لم تتمكن الحركة الإسلامية من تحقيق "الوحدة الروحية". ولوقت طويل ظل بناء مسجد في الحرم الجامعي بمثابة نصر تحقق لمرة واحدة^(٣٤).

ولم يتم تحدى هذا المأزق بشكل جاد حتى العام ١٩٨٨، ليس فقط لأن البطالة قد انتشرت حتى في دوائر الخريجين- أي أولئك الذين تخرجوا في كل مؤسسات التعليم العالي منذ ١٩٨٥- ولكن أيضاً لأن الحزبين الماركسيين الرئيسيين LD\MP و PIT (الرابطة الديمقراطية والاستقلال) قد بدءا في التقارب الخجول بمناسبة حملة انتخابات ١٩٨٨. ويضاف لهذا أن الحركة الطلابية قد بدأت منذ عام ١٩٨٥ تتخبط في عملية إعادة بناء بطيئة ولكن ثابتة حول هيئة تنسيقية بين الاتحادات المختلفة CED ومن ثم اكتسبت التمثيل الذي كانت تفتقر إليه.

وبالنظر إلى الإضرابات الكثيرة المتوالية، والمفاوضات الصعبة الطويلة التي أجريت في الجمعيات العمومية غير المستقرة، وكذلك المزايدات التي وقعت داخل النظام نفسه، بلغ الحنق بالحكومة مداها. فنزعت أكثر فأكثر نحو استخدام أساليب القمع البدني. واحتدمت الأزمة المستحكمة مع بدء العام الدراسي ١٩٨٧

بشأن مسائل تبدو بديهية، خاصة مع الميول المحافظة الزائدة التي أظهرتها الحكومة، وساعد عليها الجو المرافق للحملة الانتخابية. وبالإضافة لهذا أصبح بإمكان الطلاب الانضمام إلى أحزاب المعارضة في مطالبتها دون خوف من إجبارها على قبول مبادئ حركة البديل SOPI^(٣٥) التي كانت بمثابة كلمة السر المعتمدة من ثلاثة أرباع خصوم النظام الحاكم.

جملة القول أن أزمة التوجه والهوية بدأت تتسربل بالسياق السائد. وفي الحقيقة أن الطلاب أدركوا سريعاً دورهم الطبيعي، وعلى الفور تركوا الأحزاب التقليدية وراءهم، وخرجوا إلى الشارع إلى جانب مختلف قطاعات شباب الحضر الذين تضرروا بشكل خاص من الأزمة وضربتهم البطالة المتفشية. ولما كان النظام على دراية بمن يقف وراء هذا كله، فقد بدأ على الفور حملة للقمع البدني طالت الطلاب بشكل خاص، كما لجأت إلى الإفساد من ناحية أخرى ولكن دون طائل تقريباً (Diop and Diouf 1989:14- 15). وبالنسبة للرأي العام فقد صار حساساً بدرجة كبيرة تجاه كلمة السر SOPI فقد رأى في الطلاب شهداء غير قابلين للفساد، ورحب بانتصارهم الأخلاقي، "فهم لم يسهموا فعلياً فقط في شل جهاز الدولة لأشهر طويلة، وإنما تمكنوا أيضاً من إلحاق الهزيمة الأخلاقية بوضع كان التعبير عنه هو الأزمة الحكومية الدائمة"^(٣٦).

فهل يمكن للطلاب أن يستفيدوا من هذه الانتصارات الملتبسة، ومن ثم يحلوا بفعالية أزمة الهوية والتوجه؟ في رأينا الخاص أنهم لن يتمكنوا من هذا بسبب العوامل البنيوية والتركيبية التي تحتدم على نطاق واسع منذ أواخر السبعينيات. ومن ثم فهم يواجهون بعدم كفاءة نضالاتهم، والتي تتم حالة بحالة. وفي ظننا أنه لا يوجد أي مستقبل لهذا النصر الطلابي^(٣٧). ذلك أن نية الطلاب الانخراط في حياة أمتهم كأعضاء في المجتمع المدني هي رؤية لا تأخذ في الحسبان حقيقة أن الطلاب يمرون بمرحلة انتقال فحسب، وهم لا يملكون سيطرة عليها بسبب غياب تأثيرهم

على المحركات الاجتماعية-الاقتصادية. ولذلك فإنهم بدلاً من أن يكونوا فاعلين/مبادرين بالتغيير، أصبحوا مجرد أدوات لهذا التطور في السنغال.

خلاصة

يمكن تمييز سمات دائمة، متفاوتة الأهمية، وعبر التغيرات المختلفة التي مرت بها الحركة الطلابية. وهناك مسألتان رئيسيتان تدفعان التطور الجدلي، هما الديمومة والانقطاع، واللذان تتواتران بالنسبة لأزمتي الهوية والتوجه اللتين خبرتهما الحركة الطلابية منذ النشأة.

ويمكن تلخيص أزمة الهوية في السؤال التالي: ما الذي يناضل الطلاب من أجله؟ ومن الأهم بالنسبة لنا تحديد الطالب من خلال أصوله^(٣٨) أكثر من تصوره كفاعل يلعب دوراً في مجتمع مدني. إننا نستهدف بذلك معرفة لماذا يناضل وما هو دوره إن وجد. وبشكل أكثر وضوحاً، هل يشعر الطالب أن لديه مصداقية وقدرة تمثيلية كافيتين للعب دور قيادي في مجتمعه؟

وهناك نوع من التطور هنا. فإذا كان الطلاب قد قبلوا- قبل الحرب العالمية الثانية- أن يكونوا برجوازيين صغار لديهم صلات استعمارية، فإنهم قد ادعوا لأنفسهم حتى منتصف السبعينيات مكانة الطليعة اليسارية. ولكنهم في نهاية اليوم يحصلون على قدر من الوعي وفي غياب لأي تأييد. وفي أحسن الأحوال يظهرون كضمير مستتير لشعبهم على طريق الخلاص والتحديث الكاملين. لقد تمكنوا من تبديل دورهم من مؤيدين للمنظومة الغربية التي كانت تبحث عن المشروعية إلى رافضين لها كلية. غير أن المفارقة تكمن في استخدامهم ذات الأسلحة التي سبق أن استخدموها لنحت وضعية خاصة لأنفسهم. ومع أواخر السبعينيات أخذ الطلاب السنغاليون ينظرون لأنفسهم على نحو أكثر تواضعاً كرموز لمأزق الاستقلال، والفشل السياسي والاقتصادي لنظام غير قادر على تزويدهم بأفاق واضحة للبقاء،

ولمنظومة تضطلع بتهميش الشباب فى الوقت الذى تنظر إليهم كقوة بشرية مهولة. وقد زعموا لأنفسهم عن حق وضعية المواطن الكامل، وطالبوا النظام بشكل خاص بأن يعتنى ببقائهم الاقتصادى. ولكن الحكومة أساءت قراءة هذا للأسف فى عام ١٩٨٨ ولم تر فيه سوى فرصة للإفساد^(٣٩).

ومن هنا كانت التغيرات التى تحدث للإنتلجنسيا فى العالم الثالث، بفقدان المبادرة فى سياق يرون أن دورهم فيه قد أمسى محل تشكك بفعل التواصل القوى بين المجتمعين السياسى والمدنى. وبعد أن كانوا من مصادر الحداثة باتوا طالبى إعانات. وقد أقر الطلاب بوجود هذه الوضعية المتدهورة- وإن بصورة لا واعية- من خلال تمثلهم وقبولهم وبحثهم عن الوساطة إن لم يكن الاحتكام للقادة المسلمين فى صراعهم مع النظام. ومن ثم فإنهم يفقدون آليا الرموز العليا للإنتلجنسيا، كأعضاء فى كليات جامعية. وبناءً على هذا يمكن القول أن طلاب السنغال قد أكدوا هويتهم دائماً بربطها بأقرب الشركاء الذين يعطون انطباع أنهم الحلفاء الطبيعيين للطلاب^(٤٠).

إن هناك مجموعتين من الاعتبارات المتداخلة التى تجعل أمام الفاعلين هامشاً ضئيلاً للمناورة، وتخلق التشوش فى صورة أزمة هوية تكتف الحركة الطلابية. أولهما: الاختيار الصعب بين مؤسسية صارمة للغاية وبين التزام سياسى صريح. ثانياً: الاستراتيجية التى ينبغى تبنيها.

إن الخيارات واسعة جداً، الأمر الذى يستدعى تدقيق التحليل برؤية تتعلق باتخاذ القرارات. ما هو نوع التوجه الذى يجب إعطاؤه الأولوية؟ توجه يحدده السياق- "موضعى"- أم يجب أن يكون عفويًا وسواء كانت المبادرة للقيادة أم للأعضاء؟ هل يجب أن تكون الحركة موحدة أم تظل مقسمة لأجنحة يوجد تنسيق بينها؟ وهو ما يدفع إلى المقدمة مسألة طبيعة الدعوات المطروحة: استقلال ذاتى، "جبهة"، أم الاندماج مع الشركاء المؤسسيين. وهى بعبارة أخرى: مسألة الكفاءة.

إن تلك الأسئلة نادرًا ما تجد حلولاً مناسبة، ناهيك عن حلول قابلة للحياة. وفيما وراء النزعة التطوعية الثابتة للحركة الطلابية، تثير العوائق البنيوية والتركيبية مسائل يندر أن يكون للحركة الطلابية تحكم فيها. وهو ما يفتح الباب لجدال قديم قدم الحركة الطلابية نفسها: هل من المقدر للمنظمات الطلابية أن تظل غير واقعية؟ وبعبارة أخرى هل هي تبالغ دائمًا في تقدير قوتها الرمزية وكفاءتها الفعلية؟ ورغم أن هذا سؤال مشروع تمامًا، إلا أنه لا يناسب الجدل المثار هنا. فهدفنا الأول من هذا الموضوع هو الإحاطة بديناميات مكون رئيسي في المجتمع السنغالي وبشكل يضعه في سياق أزمة متفاعلة متعددة الأوجه.

الهوامش

(١) قام "بيكر" و"ضيوف" (Becker and Diouf 1982) بمراجعة كل رسائل الماجستير والدكتوراه في الإنسانيات عن السنغال، ووجدوا أنه من بين ٢٦٤ دراسة تطرقت أطروحتا ماجستير وأطروحة دكتوراه فقط إلى موضوعات التعليم والشباب والطلاب. ولم يقدم "الأب بنوا" (Benoist 1982) أى تحليل شامل لمشاركة الاتحاد العام لطلاب أفريقيا الغربية UGEAO في كتابه عن تطور أفريقيا الغربية في طريق تحقيق الاستقلال. ونادرًا ما ذكرت المنظمات الطلابية في أى من الكتب التالية: Freud 1984، وفيما يتعلق بالمنظمات الدينية انظر: Bathily 1987, Mazrui 1978, Robert 1987. غير أن لدينا في الوقت نفسه دراسات وشهادات عديدة عن حركة الطلاب الأفارقة في فرنسا، ونذكر منها بشكل خاص: Diane 1990, Dieng 1986, Traore 1973.

(٢) هناك عرض واضح لهذا في: Bouche 1974.

(٣) يشير لامين جويه- الذى نجح في الإفلات من المدرسة البيطرية- إلى أن موظفًا فرنسيًا عاش بالسنغال لزمّن طويل قد اعترف له بأن السلطات الاستعمارية كانت تخشى تدريب أناس يمكن أن يهتموا بالسياسة فيما بعد.

(٤) حالت العلاقات الشخصية القوية دون أن تتسبب العلاقات الصعبة بين بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية في الانزلاق إلى صراعات مسلحة وعلمية. بيد أن هذا قد تغير فيما بعد حسبما يمكن أن نرى من الصراعات بين مالى وبوركينا، وبين مالى وموريتانيا، والسنغال وموريتانيا.

(٥) بالنسبة للتاريخ السياسى للسنغال يمكن الرجوع إلى الكتب الآتية: Hasseling 1985, Zucarelli 1987, 1988.

(٦) عرض "قال" (Fall 1986) لهذا الاتجاه بوضوح في دراسته المذكورة عن مدرسة وليام بونتي، وخاصة عند وصفه للعلاقات الطلابية.

(٧) لم يوجد في أفريقيا الغربية الفرنسية حتى العام ١٩٤٤ سوى مدرستين عليين، كلتاهما في السنغال. ولكن هذا الوضع قد تغير سريعاً مع الزيادة الصاروخية في أعداد الطلاب المسجلين في المدارس العليا من ٧٢٣ طالباً، بينهم ١٧٤ أفريقياً، عام ١٩٤٦ إلى ٢٢٨٨ طالباً عام ١٩٥١، ثم ٤٥٦٠ طالباً عام ١٩٥٧. كما أصبح الطلاب الأفارقة يشكلون أغلبية كبيرة في تلك المدارس.

(٨) يشعر "أما دو على دينج" - أحد قادة الحركة الطلابية السنغالية في الخمسينيات - بأن ما يفسر لنا ظهور هذه الجماعة الفرعية فيما بعد ربما تكون سيطرة السنغاليين على المواقع الرئيسية في كل البنى الاتحادية، فكان السنغاليون في حقيقة الأمر وراء كل مبادرة، كما كانوا الأكثر عدداً بين المنخرطين فيها. وفي واقع الأمر كان اتحاد الطلاب الأفارقة في فرنسا FEANAF "وليدهم"، ومن ثم لم تكن لديهم حاجة إلى منظمات أخرى. كما بدا بطريقة ما أن AESF قد أقيم لإظهار أن الطلاب السنغاليين ليست لديهم رغبة في الهيمنة. ولم تزدهر أنشطة الأخير إلا بعدما وجد اتحاد الطلاب الأفارقة في فرنسا أنه قد وصل إلى نهاية مسدودة في فترة ما بعد الاستقلال. (مقابلة أجريت بداكار في مارس ١٩٩٠).

(٩) اشترك في هذه الرؤية كل المجموعة التي أجرينا معها مقابلات، والتي تكونت من طلاب سابقين ذهبوا فيما بعد إلى المتروبول لاستكمال دراستهم.

(١٠) شهادة "أما دو على دينج"، مارس ١٩٩٠.

(١١) Dakar-Etudiant, 1953, No. 3, December. خطاب من "مصطفى دياللو" رئيس الرابطة العامة لطلاب داکار AGED إلى المفوضية العليا لأفريقيا الغربية الفرنسية.

(١٢) خطاب مفتوح من الرابطة العامة لطلاب داکار AGED إلى الحاكم العام لأفريقيا الغربية الفرنسية بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣، ونشرته Dakar-Etudiant

فى ديسمبر ١٩٥٣. وقد نشر هذا الخطاب أكثر من مرة، وخاصة فى عدد يوليو ١٩٥٤، وحيث استتكر ضعف التأهيل العلمى لبعض أعضاء هيئة التدريس، وطالبت بالمساواة فى المعاملة مع الجامعات الفرنسية. انظر أيضا عدد مارس ١٩٥٦ من نفس المجلة.

(١٣) Dakar-Etudiant، عدد ديسمبر ١٩٥٣ ويناير/فبراير ١٩٥٤.

(١٤) أوضحت تظاهرات الشارع على نحو خاص الدور الذى لعبه الطلاب فى تلك الأحداث.

(١٥) Ecclesia Issue، العدد ٤٦، يناير ١٩٥٣.

(١٦) "سيريه لى" فى: Vers l'Islam، العدد ٤٦، ١٩٥٣.

(١٧) نشر النص الكامل لهذا المؤتمر فى كتيب من ٩١ صفحة نشر عام ١٩٥٥، وأعيد نشره عام ١٩٧٧ مع مقدمة "إبراهيم وونى" الذى كان أحد الأعضاء النشيطين فى الاتحاد الإسلامى للطلبة الأفارقة السود فى داکار AMEAN.

(١٨) انظر التقرير فى Vers l'Islam، العدد الأول، يونيو/يوليو ١٩٥٤.

(١٩) باعتباره رئيساً "للاتحاد الإسلامى... AMEAN طُلب من "سيريه لى" المشاركة فى وفد أفريقيا الغربية الفرنسية لأداء فريضة الحج عام ١٩٥٤.

(٢٠) كتب الشيخ "أما دو كانى" رواية "المغامرة الغامضة". وقد كان الحاكم المسدنى للمناطق الفرنسية فيما وراء البحار، الحاكم للإقليم، والمفوض العام تحت قيادة "مما دو ضيا". ولكن بعد عزل الأخير من السلطة توارى هو الآخر لسنوات عديدة. ولكنه عاد عام ١٩٧٩ وتولى منصباً وزارياً فى عهدى "ليوبولد سنغور" و"عبدو ضيوف".

(٢١) انظر: Vers l'Islam، عدد أبريل ١٩٥٦.

(٢٢) تفضل الحكومة السنغالية استخدام المفهوم الغامض: "الحزب" أو "النقابة الموحدة". وبالطبع فلن يصرح فى العلن أبداً بأنه من قبيل الخروج على الشرعية تبني وجهات نظر مخالفة أو امتلاك نقابات مختلفة، ولكن هذا سيكون

من الأمور الخطرة بشكل خاص. للحصول على عرض مفصل لتاريخ السنغال السياسي انظر: Hesselting 1985, Zucarelli 1988.

(٢٣) أصدر وزير العدل السنغالي بياناً بهذا الشأن. غير أن "بيير دوامبا" Doamba - الباحث من فولتا العليا - قد بين عام ١٩٦٠ أن هذه الرؤية لم تكن دقيقة. وقد شعر أن القادة في الحقيقة توقعوا من الشباب أن يقدموا علاجاً لكل الأمراض الاجتماعية، آخذين بالاعتبار ألا يكون العلاج مضرًا بأولئك القادة. *"Jeunesse d'Afrique", Afrique Documents*، العدد ٥٤، نوفمبر/ديسمبر ١٩٦٠.

(٢٤) يشترك كل من "هيسلنج" (Hessleng 1958:256-272) و"زوكاريلى" (Zucarelli 1968: 126-130) في الرأي القائل بأن الطلاب كانوا المعارضين الوحيديين الذين قاوموا مساعي "سنغور" للاحتواء في الستينيات والسبعينيات.

(٢٥) على سبيل المثال كان العنوان الفرعي لورقة التوجه النقابي التى أقرها مؤتمر رابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا AESF فى ديسمبر ١٩٧٢ هو "نحو نقابة جماهيرية ومسئولة ومناضلة، وتقف إلى جانب الشعب فى كل النضالات" - AESF, Paris, 1973,45 p.

(٢٦) كان العنصر الرئيسى فى عملية القمع هو القانون الشهير رقم ٦٥-٤٠ الصادر فى مايو ١٩٦٥ بشأن "الاتحادات المنشقة".

(٢٧) منحت الحكومة زيادات كبيرة فى الرواتب فى ذات الوقت الذى فككت "الاتحاد الوطنى لعمال السنغال" UNIS، الذى اتصف بالقوة. كما وضعت قيادات هذا الاتحاد فى مناصب ذات مزايا اقتصادية. وقد مثل هذا بداية سياسة "المشاركة المسئولة" التى كان معناها فى نهاية الأمر ربط أقوى اتحاد نقابى بالنظام الحاكم.

(٢٨) جاء فى الوثيقة التى أعدت لمؤتمر رابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا AESF ١٩٧٣/١٩٧٢ أن الطائفية قد أعاققت التنظيم، وأن "الاتجاه الطائفى،

الذى لا يثق بال جماهير الطلابية، لم يؤد إلا إلى فقدان الثقة فى الرابطة ومناضليه" - Txte d Orientation Syndicale, p. 4.

(٢٩) كان "سنغور" يشير فى أغلب الأحوال إلى المعارضة فى هذا الوقت على أنها "معارضة سرية- شخصية"، وأن الرابط الوحيد- فى رأيه- بين أولئك الحلفاء غير المتجانسين هو كراهيتهم المشتركة لشخصه. بل وذهب إلى حد تأكيد أنه- من الناحية السياسية- قريب جدا من قادة سياسيين مثل "شيخ أنتا ديوب".

(٣٠) يفسر هذا إلى حد بعيد التزايد المستمر للطابع الراديكالى لرابطة الطلاب السنغاليين فى فرنسا خلال السبعينيات.

(٣١) يشير هذا أساساً إلى سلسلة الإضرابات التى بدأها الاتحاد الديمقراطى للمعلمين فى السنغال SUDES، فى عام ١٩٨٠ بشكل خاص.

(٣٢) انتهى إضراب "المدرسة الوطنية للمساعدين الاجتماعيين" عام ١٩٧٧ بشكل خاص بطرد ١١٦ طالباً.

(٣٣) تطابقت هذه الحركة مع ديناميات عالمية دعمها عدد من بلدان الشرق الأدنى والأوسط. ورأى فيها الطلاب نوعاً من الحرب المعلنة ضد "غربنة" العادات والتقاليد وتقسيم المؤمنين بين إخوانيات متصارعة.

(٣٤) تم بناء هذا المسجد بأموال أجنبية، وبتأييد حكومى، إلا أنه لم يخدم الإسلام الذى كان متهماً باستخدام أساليب غير ديمقراطية والتواطؤ مع الحكومة السنغالية والحكومات الأجنبية شديدة النزعة المحافظة.

(٣٥) تعنى التغيير أو "البديل" فى لغة الولوف. وقد حاز هذا الشعار على شعبيته بفضل الحزب الديمقراطى السنغالى PDS بزعامة "عبد الله واد".

(٣٦) وضع الطلاب الحكومة فى زاوية ضعيفة أثناء التفاوض، فقد اشتركت جميع الوزارات فى العملية بدرجة أو بأخرى، الأمر الذى نقل التفاوض من أيدي السلطات الأكاديمية إلى رئاسة الجمهورية. ومما يوضح هذه النقطة حقيقة أن الحكومة لم تكن تعرف كيفية تمييز وزارة التعليم الوطنى عن التعليم العالى.

وهو ما ولد خلافات كبيرة بين أعضاء الحكومة أنفسهم الذين اعتادوا على احترام التراتبية والإجراءات التقليدية. ومن جراء ما سبق بدأ عدد من الباحثين يتحدثون عن "الانتقام الطلابي". انظر: Diop and Diouf 1989.

(٣٧) لم يعلق "ديوب" و"ضيوف" مطلقاً على هذه النقطة، ولكن بدا أنهما يريان أن الطلاب قد أرادوا "تشجيع نشأة سياق يمكنهم من لعب دورهم كنخبة حديثة للمستقبل، وهو الدور الذى ينسبه الطلاب الأفارقة لأنفسهم تقليدياً".

(٣٨) لهذا الأمر مغزاه، ولكنه يحتاج إلى أعمال بحثية مستقلة فى المستقبل.

(٣٩) أسبوعية Le Cafard Libéré نشرت هذه الوثائق المدينة- التى لم ينكرها النظام قط- فى العدد ٣٩ الصادر فى يوليو ١٩٨٨. وقد صنف القائد الاشتراكي الطلاب إلى ثلاث مجموعات: الذين يمكن إفسادهم، والذين يرجح إخافتهم، والميئوس منهم بسبب تسييسهم الزائد.

(٤٠) من المغرى الاعتقاد بأن تهمة العداء المستقر للمتقنين التى ألصقت بالحكومات الأفريقية تنطبق أيضاً على مكون كبير فى المجتمع المدنى. وعلى الرغم من أننا لسنا متأكدين تماماً من كون الطلاب جزءاً من الإنتلجنسيا، فإن المصطلح هنا يشمل أيضاً المحترفين الخلاقين للأفكار، على العكس من أولئك المستهلكين للأفكار. ويحتاج هذا الادعاء إلى تدعيم أكبر وملمس. بيد أنه يمكننا من البحث عن تفسير للتحالف الغريب الذى بدأ يتشكل ضد "المتقنين غير المنتجين- الذين يسيرهم الغرب- والذين لا جذور لهم، ومن ثم كان حرمانهم من أى دعم.

المراجع

Bathily, A, 1976, «Aux origines de l'Africanisme. Le rôle de l'oeuvre ethno-historique de Faidherbe dans la conquête française du Senegal», in Moniot, H, (ed), *Le mal de voir*, Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107.

-----, 1987, 'Le rôle des mouvements d'étudiants africains dans l'évolution politique et sociale de l' Afrique de 1900 à 1975. Le rôle des organisations confessionnelles comme l'Association des Etudiants Musulmans d' Afrique Noire', UNESCO, Paris.

Bouche, D, 1974, «L'enseignement dans les territoires de l' AOF, thèse de doctorat d'état», Lille, University of Lille Press.

D' Arboussier, G, 1962, «L'Université et l' Université Africaine», *Afrique Documents*, No.64, July- October, pp. 139-148.

Dakar Etudiant, December 1953 to January 1957 issues.

Dakar Jeunes, 1942b, March.

-----, 1942c, April.

-----, 1942d, May.

-----, 1942e, No. 22, 4 June, p. 3.

De Benoist, J, R, 1982, L 'Afrique occidentale française de 1944 à 1960 Dakar, NEA.

De Bragança, A, and I. Wallerstein, 1982 (eds), 'The African Liberation Reader', Zed Press, London, Vol I.

Diallo, M, 1957, «Islam aoéfien et évolution politique», Vers Uslam June. -----, 1972, «Galandou Diouf, homme politique senegalais 1876-1941», Mémoire de Maîtrise, Dakar University.

Diané, C, 1990, La FEANF et les grandes heures du mouvement syndical étudiant noir, Paris, Chaka.

Dieng, A, A, 1986, Histoire des organisations d'étudiants africains en France (1900-1955), 2 vol, Multigr, Dakar.

Diop, C, A, 1952, «Vers une idéologie politique africaine», La voix de l'Afrique noire, issue No. I, February.

Diop, D, 1953, «L'Etudiant Africain devant le fait colonial», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, Présence Africaine.

Diop, O, S, 1935, Karim, A Senegalese Novel.

Fall, Y, S, 1986, L'Ecole Normale William Ponty, mémoire de maîtrise d'histoire, Dakar, multigr.

Father De Benoist, J, R, 1982, The Evolution of West Africa Towards Independence.

Freud, B, 1984, The Making of Contemporary Africa, the Development of African Society Since 1800, Indiana University Press.

Guéye, Lamine, 1966, «Itinéraire Africain», Paris, Présence Africaine, pp. 20-21.

Hesseling, M, 1985. Histoire Politique du Sénégal, Karthala, Paris.

Ly, Ciré, 1955a, «En dépit des tempêtes et des marées», Vers l'Islam, No.5, April.

Ly, T, B, 1953, Dakar Etudian~ No.3, December, p.4, No.5, March-April, 1954.

Mahoul, I 942a, «Une opinion musulmane», Dakar Jeunes, Fevrier.

Mathiam, J, 1962, «L'intellectuel africain et le développement de son pays», Afrique Documents, No. 64, July-October, p. 149.

Mazrui, Ali, A, 1978, Political Values and the Educated Class in Africa, University of California Press, Berkeley, Los Angeles.

Moniot, H, (ed), Le mal devoir, Col. 10-18, Cahiers Jussieu/2, Paris, pp. 77-107. Présence Africaine, 1953, No. 14, special.

Robert, W, 1987, 'An African Voice: The Role of Humanities and African Independence', Duke University Press, Durham.

Sagna, O, 1981, Lamine Senghor (1889-1927), Mémoire de Maîtrise, Paris VII.

Seck, A, 1953, «Problèmes de modernisation de l'Ouest Africain», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, Présence Africaine.

Sow, N, E, 1978, «Les organisations négres et l'action anti-coloniale dans l'entre-deux -guerres, 1920-1940», Mémoire de Maîtrise, Paris VII.

Traoré, S, 1973, Responsabilités historiques des étudiants africains en France Anthropos, Paris, and La Fédération des étudiants d'Afrique Noire (FEANF), Harmattan, Paris.

Vers l'Islam, 1955, No.7, June-July.

-----' 1955b, No.7, June-July.

-----, 1956, No.9, January.

Wade, A, 1953, «Afrique Noire et Union Française», in Les Etudiants Noirs Parlent, No. 14, p. 124.

Zuccarelli, F, 1987, La vie politique sénégalaise (1789-/940), CHEAM, Paris.

-----, 1988, La vie politique sénégalaise (1940-1988) CHEAM, Paris.

الفصل الحادى عشر

الحركات الاجتماعية ومطلب

الديمقراطية في ليبيريا

(**"الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" وتحولها إلى حزب سياسي**)^(*)

توكومبي لومومبا كاسونجو^(**)

تداعى فى ليبيريا أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، فى خضم صراع عنيف على السلطة لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد. وهو ما أدى إلى ما نشهده حالياً من انهيار تام لمعظم المؤسسات بفعل الحرب، والممارسات الشريرة لنظام "صمويل دو" S. Doe.

هذا ولم يكن لدى الحكام السياسيين الاستعماريين الجدد للبلاد أية رغبة فى اقتسام السلطة أو التفريط فيها بسهولة. وكان معنى ذلك أن تحول أية حركة اجتماعية إلى حزب سياسى هو عمل معقد وحافل بالمخاطر، خاصة إذا انطوى قيام هذا الحزب على تحدٍ محتمل للنظام القائم. ولا شك أن الحزب الموجود فى السلطة يمتلك مقومات سياسية تسمح له بالتلاعب أو تحويل عملية الانتخابات لصالحه.

ومازال يتربى أمامنا حتى الآن تنكر حركات اجتماعية كثيرة- سواء فى ليبيريا أم أفريقيا عامة- لبعض أهدافها الأصلية من أجل الحصول على الشرعية أو الحصول على وضعية أعلى؛ أو نشهد قبولها بالهزيمة حتى قبل السعى نحو هذه الوضعية، وبالأحرى المناصب. ورغم إمكانية تشابه الأهداف بين الحزب والحركة الاجتماعية، إلا أن كلا منهما يعمل تحت موجهات مختلفة وفى فضائين سياسيين

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Tukumbe. L. K.

مختلفين. فالحركة الاجتماعية تتسم بمرونة أكبر من الحزب السياسى الذى يجب أن يعمل فى ظل شروط اتفاق عام. وقد كان هذا هو حال حركات كثيرة فى أفريقيا نذكر منها على سبيل المثال: "منظمة شعب جنوب غربى أفريقيا- سوابو" SWAPO و"الاتحاد الوطنى الأفريقى الزيمبابوى- زانو" ZANU. وبعبارة أخرى فقد كانت الحركات الاجتماعية أكثر دينامية وحزمًا (فى التجارب السياسية الأفريقية) من الأحزاب السياسية فيما يتعلق بملاحقة جذور المظالم الاجتماعية.

إن أية حركة احتجاجية تجد بواعثها فى تبلور مستوى معين من الغضب أو الصراع أو "عدم تحكيم العقل" وتُشكّل توقعات تبرر منطق وجودها، كما يجب أن تجسد هذه الحركة بعض التناقضات الداخلية كجزء من عملية تحولها الجدلى. أما فى الحزب السياسى فإن هذه "اللاعقلانية" ومستوى التوقعات يجب أن تحول إلى مصالح ما ملموسة لأعضاء الحزب. ومن ثم يميل الحزب- من الناحيتين البنيوية والسوسيولوجية- لأن يكون أكثر انغلاقًا من الحركة الاجتماعية. ومن ثم فتلك الحركة عملية اجتماعية فى مقابل عملية سياسية ثابتة. ويمكن القول بإيجاز إن عملية تحول حركة اجتماعية إلى حزب سياسى تعنى إدخال تكيف معقد للسلوك وتحالف المصالح فى سياسة وطنية ما. ويتوقف كل ذلك بدرجة كبيرة على طبيعة الحركة ذاتها، والنظام الموجود فى السلطة، وكذا المجتمع بشكل عام. وبسبب اختلاف طبيعة النضال فإن المشكلات التى واجهتها "الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" ("موجا" MOJA) لم تكن هى ذات المشكلات التى واجهتها "سوابو" فى ناميبيا عام ١٩٨٩ أو "قريليمو" فى موزمبيق عام ١٩٧٧ أو "مبلا" فى انجولا أو "جبهة التحرر الوطنى الجزائرية" (خلال الخمسينيات). فقد بدأت "موجا" أول الأمر نشاطها كحركة فكرية واجتماعية حضرية، ولكنها حولت نفسها تدريجيًا إلى حركة شعبية، ثم أخيرًا إلى حزب سياسى.

وسوف يعمد هذا الفصل إلى تحليل أطروحات وبنى وأيديولوجية وإنجازات "موجا"، وكذا تحليل أدائها العملى وتناقضاتها الداخلية والمستوى الذى وصلت إليه

أيديولوجيتها واستراتيجيتها في سياق تاريخ ليبيريا السياسي. وتشمل عناصر هذا التاريخ السياسي: إقامة هيئات الدولة، قبض الطبقة الحاكمة على سلطة الدولة، ونشأة المعارضة السياسية كقوة اجتماعية. ولما كان التاريخ السياسي لليبيريا قد اتخذ عدة مسارات في المراحل المختلفة، فإننا سوف نناقش - وإن بإيجاز - السياسات التي عكست وجود هذه الأشكال والقوى الاجتماعية.

حصلت جمهورية ليبيريا على استقلالها عام ١٨٤٧ من جمعية الاستعمار الأمريكي AMC، وظلت تُحكم وفق دستور ليبرالي حتى ١٢ أبريل ١٩٨٠ حينما استولت على السلطة جماعة من العسكر المحليين ذوى الرتب الدنيا أساسًا بعد انقلاب عنيف ودموى. وكان أول دستور للبلاد قد صاغه "سيمون جرينليف" S. Greenleaf أستاذ القانون في جامعة "هارفارد"، على نمط دستور الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فإنه قد تم استلهم النموذج الأمريكي لدى إنشاء النظم السياسية والقضائية والإدارية في البلاد.

بل إن الاسم الذي حصلت عليه البلاد (ليبيريا) قد عكس هذا المعنى إلى أبعد حد، حيث اشتق من لفظة "الحرية" (liberty) بما يشير إلى أن هذه هي "بلد الحرية"، وحتى الشعار الرسمي الذي كتب على دروع الفرسان والمكاتب الرسمية وأدرج في ديباجة الدستور كان: "هنا جمعنا حب الحرية". ومع ذلك فقد ظل المجتمع الليبيرى تحكمه دولة الحزب الواحد الذى دافع أساسًا عن مصالح جماعة الأقلية: أى الليبيريين الأمريكان Americo-Liberians، وحلفائهم من "الكونجوز" Congoes، وأخيرًا حفنة من الليبيريين الأفارقة المتمثلين للنمط الأمريكى. وهكذا فإن مجمل العمليات الاجتماعية والاقتصادية قد أفضت إلى فرز مجتمعين متناقضين مع بعضهما البعض فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وإعادة إنتاجها، وهو الوضع الذى يمكن وصفه "بوضع استعماري داخلي". أما "الحرية" فقد كانت مجرد وهم بالنسبة لليبيريين الأفارقة، حتى ليكن تحليل الحياة السياسية فى ليبيريا فى آن واحد كمسألة طبقية اجتماعية وكمسألة هيمنة ثقافية عرقية.

ورغم نشأة بعض الأجنحة - فى مراحل مختلفة - كحلفاء سياسيين بحثاً عن آليات جديدة للنفاذ إلى السلطة من خلال حزب "الترو ويج" True Whig أى "الأحرار الإصلاحيين، إلا أن الطبقة الحاكمة الليبيرية لم تسمح بتبلور أية "آلية ديمقراطية فعالة" (ليبرالية كانت أم شعبية أم أى شىء آخر). وكان حزبان قد نشأ قبل إعلان الجمهورية عام ١٨٤٧ أحدهما حزب معاد للحكم والآخر مؤيد له (Nelson 1985:27)، ولكن الفروق الأيديولوجية بينهما كانت ضئيلة. وفى عام ١٨٤٧ قام حزب جديد هو "الحزب الجمهورى" أو "الحزب الليبيرى الحقيقى"، وكان أكثر تنظيماً من الحزبين السابقين فهيمن على المشهد السياسى فى البلاد حتى عام ١٨٧٧ حينما حقق "حزب الويج" الليبرالى انتصاره الانتخابى بقيادة "أنتونى جاردنر" A. Gardiner. وبدءاً من هذه المرحلة أخذت الطبقة الحاكمة تستثمر مصادر الصراع المتوفرة (اختلاف الأصول الاجتماعية واللون والانتساب الاجتماعى وموطن الميلاد ..إلخ) لتقسيم المجتمع الصغير لليبيريين الأمريكان من أجل حماية مصالح أعضاء "حزب الويج" أساساً.

ومع ذلك فلم تتقطع تماماً من الحياة السياسية فى البلاد مساعى إقامة وترقية تعددية سياسية حقيقية. فقد آمن عدد قليل من النخبة بضرورة إقامة تعددية سياسية، على النمط الأمريكى طبعاً. فمثلاً، أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٢٧ قاموا بترشيح "توماس فوكنر" T. J. Faulkner الأمريكى المولد والعمدة السابق لمدينة "منروفيا" لمنافسة "تشارلز كينج" (C. D. King Nelson 1985: 43). ومع ذلك فقد ظلت ليبيريا- من عام ١٨٧٧ حتى عام ١٩٨٠- يحكمها "حزب الويج" بشكل كامل ومطلق، أى أنه بالرغم من وقوع صراعات سلطة فى فترات معينة فقد كان هناك إجماع عام- بُنى على الثقافة والتاريخ المشتركين للنخب الحاكمة- حول الطريقة التى يجب أن تحكم بها ليبيريا ومن الذى يجب منحه حق المواطنة؟.

وكانت المشاركة السياسية لليبيريين الأفارقة(*) محدودة للغاية (وبالأحرى معدومة) على كل المستويات بسبب اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وذلك حتى أربعينيات القرن العشرين على الأقل. وأسهمت الطبيعة الاستيعادية لسياسة الطبقة الحاكمة في إحباط المطالبات بالمشاركة السياسية للشعب في أمور الدولة وتكوين سياسته الخاصة. ورغم أن الدستور قد أتاح مساحة للمشاركة السياسية من خلال حق تشكيل التنظيمات السياسية، فإن الطبقة الحاكمة لم تسمح عملياً وواقعياً بتبلور أى تحدٍ سياسى لها. ورغم الصراعات الحزبية والشخصية نجح "حزب الويج" في الحفاظ على سلطته، حيث إنه كان عملياً بمثابة إحدى هيئات الدولة والمدعوم كلية من جانبها، ومن ثم فقد احتكر الحزب العمليات الانتخابية على مدى يزيد عن مائة عام (Liebenow 1987:100-101) .

وشيناً فشيناً أخذت التركيبة الديموجرافية لليبيريا تتغير بفعل الزيجات البينية والاندماج والتمثيل، كما ازدادت الصراعات الاجتماعية الداخلية حدة؛ وهما الأمران اللذان أديا لأن تصبح المطالبة بالديمقراطية - بمعانيها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية - على رأس جدول أعمال مختلف التنظيمات والطبقات الاجتماعية، وهو ما سرى أيضاً على ذلك العدد القليل من الليبيريين الأمريكان. أما الفرصة الأولى التى أتاحت أمام الليبيريين للمشاركة المباشرة فقد تحققت عام ١٩٨٥. وقد لعبت "الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" (موجا) MOJA دوراً هاماً في خلق هذه العملية وتكثيفها. ومع ذلك فما زال من الأسئلة الهامة اليوم: ما إذا كان من صالح الليبيريين المشاركة في عملية تخضع في النهاية للتلاعب والتشويه والاختطاف من جانب الرئيس "صمويل كانيو دو" وحلفائه السياسيين؟ وما هى الدروس التى يمكن أن يتعلمها الليبيرون والأفارقة من هذه التجربة على طريق بناء ديمقراطياتهم الخاصة؟

(*) يلاحظ هنا التفريق في ليبيريا بين الليبيريين المحليين (أفارقة) والليبيريين القادمين من أمريكا من الرقيق الأفريقى المحرر حديثاً (المترجم).

إن شاغلنا الأساسى فى هذا البحث هو دراسة الدينامية الداخلية لـ"موجا"، ودورها كقوة اجتماعية تعمل على إحداث التغيير، والتناقضات الداخلية التى تطورت بفعل الشروط الموضوعية للواقع الليبيرى. وبالأحرى هو بحث فى الحياة السياسية الليبرالية والتغيير الاجتماعى من منظور "موجا"، فنحاول دراسة أهداف الحركة وبنيتها وتطورها خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى تحولها عام ١٩٨٤ إلى حزب سياسى، كما سنخضع للتحليل النقدى برامجها واستراتيجياتها ومواردها، وصولاً إلى فهم طبيعة أهدافها السياسية والاجتماعية.

ولابد فى هذا الصدد أن نتطرق لبعض الأسئلة الهامة: ما هو جدول الأعمال الذى وضعته "موجا" لليبيريا؟ وكيف صيغ؟ وكيف تم تطبيقه؟ وما هو المكان الذى احتلته الديمقراطية فيه؟ وأى نوع من الديمقراطية قصد استهدف فى وضع يتسم فيه التشكل الطبقي بالطابع التدرجى البطيء، وحيث يخلق الفقر أيضاً ثقافته الخاصة وسط أغلبية السكان؟.

وإذا كانت "موجا" قد نظمتها طبقة الإنتلجنسيا ذات الحيثية والامتيازات، فما هو نوع العلاقات الذى وُجد أو يتحقق بين هؤلاء المتقنين من قادة "موجا" وبين العمال والفلاحين والطبقة الحاكمة والدولة؟ وما هى المصالح التى استهدفوا التعبير والدفاع عنها؟ ولماذا قرر قادة "موجا" تشكيل حزب سياسى؟ وما هى أهدافهم الرئيسية من وراء ذلك التحول؟

نقد رأى بعض الباحثين أن "موجا" قد حكمت على نفسها بالهزيمة أو الموت عندما حولت نفسها إلى حزب سياسى. فقد كان بإمكانها أن تواصل تحقيق أهدافها وبفاعلية أكثر كحركة اجتماعية، ودون أن تتحول إلى حزب سياسى "قانونى" و"تخبوى". فلو كانت قد حافظت على وضعها السابق لربما أمكنها خلق الشروط اللازمة للتفاوض مع نظام "دو" من موقع قوى. وإلا فلماذا انتظرت الحركة حتى عام ١٩٨٤ لتشكل حزباً سياسياً إذا كان ذلك ضرورياً حقاً من الناحية الاستراتيجية لتطبيق برامجها على المستوى الوطنى؟ ويواصل أنصار الرأى السابق قائلين إن

أى حزب سياسى يريد تعبئة الشعب أو تحدى الحزب الحاكم فى أى بلد أفريقى سوف يضطر إلى استخدام ذات اللغة التى تستخدمها الدولة، هذا إذا أراد لنفسه البقاء. أى أنه سوف يقوم بترويض نفسه والمساومة مع حكام الدولة من أجل الاحتفاظ بقدرته على العمل. ومعنى هذا أنه على الرغم من النوايا السياسية الحسنة لزعماء حركة "موجا"، فإن تحولها إلى حزب سياسى قد وضعها أمام إشكالية كبرى.

وقد تم تصميم وتحليل الدراسة الراهنة وفقاً لإطارين فكريين حاكمين ومتحدين: التحليل التاريخى للحركة وخصائصها التاريخية والأيدىولوجية، وكذا سوسىولوجية الوسط الذى تحركت فيه. إنها دراسة بنيوية "لموجا". إن أية حركة اجتماعية (محافظة كانت أم تقدمية) لا تعدو أن تكون نضالاً منظماً لدعم وحماية مصالح وأيدىولوجيات خاصة محددة. وهكذا، لكى نتمكن من فهم دينامياتها الاجتماعية الداخلية، وبرامجها (السياسية والحركية)، ومرتكزاتها وطبيعة تفاعلاتها الاجتماعية فى البيئة الاجتماعية الليبيرية، يجب علينا أن نبدأ بتحديد القوى الفاعلة فى الحركة وكل من قاعدتها ومصالحها الاجتماعية- الثقافية والمادية.

جذور نشأة "موجا":

أ- نظرة سياسية عامة:

يمكن وصف الوضع السياسى فى ليبيريا من ١٨٤٧ إلى ١٩٨٠ بالوضع المشحون بالمتناقضات، والمتسم فى الوقت نفسه بالاستقرار المؤسسى والأوليجاركية. ولم تعرف هذه الفترة-على طولها- إلا محاولة انقلاب واحدة فى ٢٤ يناير ١٩٥٥، كما هيمن "حزب الويج" على مجمل الحياة الحزبية طوال الفترة. وتم عزل للجماهير عمداً عن قضايا السياسة اليومية أو الاشتراك فى مؤسسات الدولة. هذا وقد أصبحت الدعوة لتوسعة المجال السياسى واحدة من أهم خصائص

الوضع السياسى الليبيرى منذ عام ١٨٧٧ وبالأخص خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٨٠ وذلك سعيًا من أجل الوحدة الوطنية وتحقيق الحماية التدريجية للدولة من خلال مساعدة كل الدول فى المراكز الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات.

تتكون السياسة- بمقتضى تعريفها الكلاسيكى- من الآليات التى تحاول من خلالها الطبقات الاجتماعية القوية إدارة وحماية وتوطيد مصالحها واهتماماتها الحيوية. فهى تدور إذن حول السلطة والهيمنة. وفى المنظور الرأسمالى تتمثل السياسة فى كونها نشاط الرأسماليين/ الأثرياء أو الملاك للحفاظ على وضعيتهم كطبقة سائدة وضمان استمرار عدم المساواة. وهو المنظور الذى لا ينسجم بالطبع مع السياسة الأفريقية المعاصرة. ففى ليبيريا اتخذت تلك الآليات صورة الوضع الاستعماري المحلى، إذ أدمج المستوطنون أنفسهم فى المؤسسات السياسية غير عابئين بمصالح ومطالب الليبيريين الأفارقة، حيث أصبح الآخرون مجرد جيش للعمل الرخيص وموضعًا للاستغلال الثقافى والاجتماعى من جانب الدولة والشركات متعددة الجنسيات. وكان بإمكان الخطاب السياسى أن يفرز أو يرسى صورًا مختلفة من العلاقات الاجتماعية بين جميع القوى التى تعيش فوق هذا الجزء من أفريقيا، لو لم يقم المستوطنون بمصادرة الأراضى واستبعاد- ومن ثم اغتراب- الأفارقة من التمتع بخيراتها. فقد كانت مسألة الأرض- مثلما الحال فى جنوب أفريقيا- فى مركز الصراع فى ليبيريا.

وفى هذا الصدد يقول "هوللووى": "إن الجذور العميقة للصراع بين السود الأمريكان والأفارقة الساحليين تكمن فى مسألة امتلاك وحيازة الأرض. وبالنسبة للأفارقة فقد كانت ملكية الأرض تعود إلى الأسر أو المجتمع المحلى الأوسع" (Holloway 1981:3).

لقد أفضى استعمار الأرض إلى خلق صراع سياسى بين المستوطنين والليبيريين الأفارقة. فتم فرض ضرائب باهظة على أية قطعة أرض يستغلها أو يحوزها الليبيريون الأفارقة. أما بقية ما تسمى الأرض الشاغرة فقد وضعت تحت

سيطرة الدولة، ليس طبعًا بقصد توزيعها على نحو أفضل. وقد استخدمت الطبقة الحاكمة مسألة الأرض كمقدمة لاستبعاد السكان الوطنيين من المشاركة والحصول على الحقوق الاقتصادية والسياسية، ولتحويل البلاد إلى منطقة نفوذ للرأسماليين العالميين. فقد كانت الملكية - من الناحية الدستورية - أحد الشروط الأساسية للمشاركة في العملية السياسية أو الحصول على منصب عام مرموق، انطلاقًا من اعتبار الملكية رمزًا للاستقرار والثقة. وقد ظل معمولًا بالمبدأ القانوني المثير للجدل "من لا يملك أرضًا لا يحق له صوت انتخابي" حتى هبت حركة "موجا" من أجل إلغائه من الحياة السياسية الليبيرية في عهد "تولبرت" Tolbert .

ومن الناحية السياسية كانت ليبيريا تُحكم بواسطة طائفة من أشباه رجال الأعمال العائليين (مثل هايتي في عهد "دوفالييه" ونيكاراجوا في عهد "سوموزا") وذلك حتى عهدى "توبمان" Tubman و"تولبرت"، حيث لم تتغير الأوضاع في ظل نظاميهما تغيرًا نوعيًا وإنما أصبحت قواعد اللعبة أوضح نسبيًا عن ذي قبل.

فعلى مدى ما يزيد عن مائة عام كان جميع أعضاء جهاز الدولة آتين من وسط سوسولوجى واحد: حيث يتكلمون انجليزية أمريكية، ويذهبون إلى كنائس بعينها، ويطورون علاقات شخصية متبادلة فيما بينهم من خلال الزيجات، وتكونت لديهم اهتمامات ثقافية واقتصادية مشتركة. أضف إلى ذلك ما تمتعوا به من جذور تاريخية مشتركة دعمت بنيتهم الفوقية ممثلة فى أيديولوجيتهم وثقافتهم وسيكولوجيتهم. ومن ثم تمكنوا من بناء وحماية وتطوير حزب سياسى واحد، هو "حزب الويج" الذى تمكنوا بواسطته من تذليل مصالح الطبقة الحاكمة.

وكما ذكرنا سابقًا، وهو ما عبرت عنه أيضًا الدساتير المختلفة قبل ١٩٨٤، فقد تلقت الدولة الليبيرية الدعم الخارجى بوصفها تعمل فى إطار دستور تعددى/ ليبرالى. ولكن لماذا لم تحترم النخبة الحاكمة ذاتها الدساتير التى ألزمت نفسها بها؟ ما الذى منعها من تحقيق حلم الحرية النبيل للجميع؟ هل هو الخوف أم المصلحة الطبقيّة أم كلاهما؟.

وعلى الرغم من تبلور بعض النزعات الطائفية والمتطرفة إلا أنها لم تتحول قط إلى أحزاب أو منظمات مستقلة، مثلما حدث في نيجيريا أو الكونغو/ كينشاسا في أوائل الستينيات. فما كان بإمكان النزعات الطائفية أن تنمو بحرية في ليبيريا قبل عام ١٩٨٠ بسبب احتمال ما يمكن أن تسببه من استقطاب فى حالة دولة صغيرة تنقسم بالهشاشة، من جراء إدخال الليبيريين الأفارقة فى خضم صراع على السلطة. وتسببت التهديدات الصادرة عن كل من الجماعات العرقية الإفريقية والقوى الاستعمارية الغربية (الفرنسية والبريطانية) هى الأخرى فى توطيد سيكولوجية عدم الاستقرار، ومن ثم زيادة التضامن داخل الطبقة الحاكمة الناشئة.

عموماً ظل "حزب الويج" هو المنظمة السياسية "الشرعية" الوحيدة وسط جماعة الليبيريين الأمريكان طوال الحقبة من ١٨٧٧-١٩٨٠. وبالرغم من الخصائص الأنثروبولوجية التى يتسم بها صراع مبنى على أساس اللون، وهو ما كان أحد أسس الإدعاء بالأحقية فى السلطة، فإن هذا لم يئل أو يؤثر فى قوة واعتداد أو المصالح الاجتماعية والسياسية "لحزب الويج".

ومن الشواهد المثيرة فى تاريخ كثير من البلدان الأفريقية- خاصة تلك التى حصلت على استقلالها السياسى قبل الستينيات عبر صور مختلفة من النضال- تبلور الأيديولوجية الشيوعية أو الراديكالية كظاهرة دينامية وجاذبة. ففي مصر والسودان- على سبيل المثال- مثل الحزب الشيوعى خلال العشرينيات والثلاثينيات تحدياً خطيراً للإخوان المسلمين. أما فى ليبيريا فلم يوجد قط مثل هذا الحزب السياسى الراديكالى الذى يمكن أن يتحدى المنطلقات والممارسات الرأسمالية. ويمكن تفسير ذلك عبر ذكر عدة عوامل:

أ- أن ليبيريا كانت معزولة نسبياً عن مؤثرات السياسة العالمية، وذلك خلال المراحل الأولى من تطورها.

ب- كان هناك مستوى عالٍ من التلاحم الثقافى والسياسى بين الطبقة الحاكمة و"مواطنيها".

ج- لم تكن التناقضات الطبقية الاجتماعية قد تبلورت بما فيه الكفاية.

د- حقيقة أنه لم يوجد في هذه الفترة مثل هذا الحزب الراديكالي في الولايات المتحدة وبما يمكن أن يمثل نموذجًا أمام بعض الليبريين أو يكون له أثر على السلوك والاختيارات السياسية للطبقة الحاكمة في ليبيريا. فالحزب الشيوعي الأمريكي لم يكن في يوم من الأيام بين الأحزاب الرئيسية، ومن ثم لم يكن له أى أثر مباشر على الحركات الوطنية المقتدية بالنموذج الأمريكي.

وقد حرصت الطبقة الحاكمة على تشجيع بعض صور الممارسة الديمقراطية الظاهرية، وذلك من أجل الإبقاء على وضع الدولة الرأسمالية الطرفية. وهو الأمر الذى اتضح أكثر خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهى الفترة نفسها التى اتصفت فيها سياسات الدولة- رغم ذلك- بنزعة تسلطية شديدة الإفراط، وخاصة خلال فترة حكم "توبمان" (١٩٤٤-١٩٧١). وقد استهدفت التعددية السياسية الشكلىة- من الزاوية الرمزية- تحقيق عدة أهداف: تقديم صورة حسنة أو تكوين انطباع جيد لدى المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب وموفرى رأس المال، فضلاً عن تضليل القوى التقدمية- إن وجدت- فى البلاد. وحينما سمح لأحزاب المعارضة بالعمل فقد تم إخضاعها للقيود والرقابة، بل كثيراً ما تعرضت لملاحقة المؤسسات الأمنية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن "ديدهو تويد" D. Twed زعيم "الكرو" الذى تحدى "توبمان" فى انتخابات عام ١٩٥١ قد أجبر على الهرب من البلاد عشية الانتخابات (Liebenow 1987: 92-93).

إن الرقابة الحكومية على أحزاب المعارضة، واحتكار الحزب الحاكم لوسائل الإعلام، لم يعطيا فرصة لأى حزب معارض كي ينمو أو يشكل تحدياً واضحاً وفعالاً. وهو الوضع الذى يصفه "ليينو" قائلاً: "وحتى إذا سمح لجماعة معارضة بمكان فى العملية الانتخابية فإن شبه احتكار حزب الويج لقنوات الاتصال والإعلام الرئيسية يضع المعارضة فى موقف بائس. ففي عهدى توبمان وتولبرت

امتلكت الحكومة صحيفتي (ليبيريان إيدج) و (ليبيريان ستار) فضلاً عن صحيفة (دبلي ليسان) وهي ملكية خاصة تلقى دعماً حكومياً (Liebenow 1987:93).

وحسب "ليبنو" فإنه بعد انتخابات عام ١٩٣١ في مقاطعة "ماريلاند" على سبيل المثال رفضت السلطة التشريعية إعطاء مقاعد لمرشحي "الحزب الشعبي" الذين هزموا مرشحي "حزب الويج" بـ ١٦٧٦ صوتاً مقابل ٣٦٧ صوتاً، وهي من صور الاستعراض السافر للقوة (Liebenow 1987:94).

كما تعكس انتخابات ١٩٥٥ أيضاً مستوى بعيداً من عدم الانتظام والتجاوز في أسلوب التعامل مع المعارضة السياسية.

ورغم أن العملية السياسية لم تكن غائبة أو غير مناسبة كلية لمختلف القوى الاجتماعية، فإنها لم تصل إلى حد تحدى الدولة، وفوق ذلك لم تتجح في إقامة أبنية ملائمة أو تستوعب مصالح واختيارات الشعب. ولعل أفضل وصف لمجمل هذه العملية هو وصف الدكتور "أموس ساوير" لها بـ "سياسة الجدى" (Sawyer 1985:100) مشيراً بذلك إلى فساد أجهزة الدولة الذي وصل في "منروفيا" وغيرها إلى حد شراء المناصب والترقيات بهدايا الماعز والدجاج!

ولا شك أن هذه السياسة لا تمثل ظاهرة تنفرد بها ليبيريا. إذ نجدها أيضاً في معظم النظم الأفريقية التي بنيت وتعمل وفق آليات سياسية شخصية، حيث لم يعد الترقى أو دخول العملية السياسية يشترط بالضرورة توافر عناصر القدرات الشخصية أو الجدارة أو حتى الحقوق، وإنما يتطلب أساساً الولاء الشخصي وثقة النظام. وهي الظاهرة المنتشرة والمستقرة في كثير من البلدان الأفريقية إلى الحد الذي أصبحت معه بمثابة قاعدة عامة. ولكن ما يجعل السياسة الليبيرية مختلفة نسبياً هو أن الشمولية لم تحصل فيها على قاعدة دستورية. إذ نبعت صلاحية الرئيس الليبيرى فى التحكم الكامل فى العملية السياسية من مصادر أخرى غير الأداء الدستورى.

ولعل قدرًا من التحليل الموجز للوضع السياسى فى عهدى "توبمان" و"تولبرت" يسمح لنا بفهم ملموس وأكثر شمولاً للخلفية التى نشأت فيها حركة "موجا". كما تأتى أهمية دراسة هذين النظامين من اتباع كلا الرئيسين لسياسات ودعاوى سياسية تستهدف تغيير صورة ليبيريا وظروفها الاجتماعية، وهى السياسات والدعاوى التى نشأت "موجا" للاحتجاج ضدها.

ب - مجيء "توبمان" للسلطة:

جاء "توبمان" إلى قمة السلطة عام ١٩٤٤ لينجز بعض الأهداف السياسية والاقتصادية الواضحة، فقد كانت البلاد تمر بموقف مالى شديد السوء، وقد أدت جهوده لإنهاء هذا الوضع المالى الصعب - بالإضافة إلى شخصيته القوية وذكائه السياسى - لأن يصبح الزعيم الأكثر شعبية (Fraenkel 1964: 64) فوصف بالرئيس "الخالد" أو الإمبراطورى، حيث كون لنفسه شخصية أسطورية طاغية كان لها نتائجها فى السياسة.

بل إنه حتى بعد وفاته لم يصدق كثير من الليبيريين أنه قد مات فعلاً إلا بعد أن رأوا جثمانه. وقد أخبرنى "أموس ساوير" مازحاً أن والدته طلبت منه ألا ينشر نبأ وفاة "توبمان" الذى سمعه فى المذيع لأن المذيع يكذب أحياناً. وليس من قبيل الصدفة نجاح "توبمان" فى إرساء عبادة شخصية من النوع الذى نجح فى إقامته "هوفويه - بوانيه" فى ساحل العاج، و "كوامى نكروما" فى غانا، و "أياديما" فى توجو، و "موبوتو" فى زائير.. إلخ، وقد كان "توبمان" من صنف السياسيين الميكيافيليين عشاق السلطة، ولكنه أيقن فى الوقت نفسه أن الديكتاتورية الشخصية ليست السبيل الوحيدة لتعزيز السلطة. وقد عرف كيف يدير جيداً مصالح الدولة مع مصالح حلفائها. ومن هنا كان انتهاجه لسياسة التعاون.

إن نمط الدولة الأوليغارشية الذي خبرته ليبيريا يشبه نمط دولة الحزب الواحد في توجو وزائير وغيرهما. وجسد جهاز الدولة المثل الخاصة بالطبقة الحاكمة لليبيريين الأمريكان، ألا وهي: المسيحية والثقافة الغربية والليبرالية الاقتصادية. وكانت الدولة قريبة من نموذج لويس الرابع عشر في فرنسا ("أنا الدولة")، حيث شابهت ملكيات القرون الوسطى في أوروبا التي لقيت الدعم من اللاهوت والكنيسة. وكانت العملية السياسية والبيروقراطية والتكنوقراطية محل سيطرة طبقة واحدة، رغم ما شهدته الخمسينيات والستينيات من انضمام بعض المثقفين والبيروقراط ذوي الأصول المحلية إلى شبكة أشباه النبلاء. واتخذت كل من البيروقراطية والعملية السياسية طابعًا شخصيًا. وهو الوضع الذي وصفه "إليوت برج" E. Berg قائلاً: "لقد عملت الحكومة الليبيرية لمدة ما يربو على مائة عام كنوع من النوادي الخاصة بلا ميزانية أو سجلات أو حسابات أو نظم معتمدة لصنع القرارات العامة وتنفيذها. فقد كان نظامًا يسيطر فيه الرئيس على مجمل عملية الإنفاق، حيث كان يوقع بنفسه كل الصكوك التي تزيد قيمتها عن ٢٥ دولاراً، ولم تكن الموازنة العامة للدولة معروفة وإنما كان الأمر يتطلب إجراء محادثة مع الرئيس لإنفاق مبلغ. ولم تتغير هذه الطريقة في إدارة الأشياء تغيراً يذكر حتى مجيء الخمسينيات، وحيث لم تكن الدولة تملك تحت تصرفها سوى بضعة ملايين من الدولارات يذهب معظمها إلى الرواتب" (Mehmet 1978).

وأسهمت سياسات الاندماج والتوسع التي انتهجها "توبمان" في تعزيز سلطته. فلم تكن سياسة "الانفتاح" موجهة فحسب للماليين الدوليين وإنما شملت أيضاً مواطني البلاد ومواردهم. وقد كانت هذه السياسة بمثابة رافعة اقتصادية لتشجيع الاستثمارات والمنح والقروض والتبادلات الأجنبية.

كما استهدفت سياسته الخارجية مراعاة السيادة الدولية وحماية استقلال ليبيريا والتنمية الداخلية للموارد البشرية في البلاد (Dunn 1979:51).

وكان لسياسة التوحيد أثرها الملموس على العلاقات الاجتماعية، وإن لم تستهدف إحداث تغيير جوهري في أبنية الدولة. وكان معنى التوحيد السياسي بالنسبة لـ "توبمان" هو تطابق الفكر وطريقة الحياة على المستوى الوطني، وليس على المستوى الإقليمي (Nelson 1985:49). فأقام قنوات اتصال بينه شخصيًا وبين الشيوخ التقليديين، وقد لعب معظمهم الدور المزدوج بتمثيل مصالح الدولة من ناحية وتمثيل مصالح السكان المحليين من ناحية أخرى. وتم تعيين الكثيرين منهم في الهيكل الحكومي كممثلين لقراهم ومقاطعاتهم وأقاليمهم. وفي الحقيقة أن علاقتهم بالدولة كانت علاقة العمالة.

وانطلاقاً من هذا التطور لم يعد البيروقراط مسئولين أمام الجمهور المحلي. وإنما أمام "توبمان" شخصيًا. ولكي يصبح المرء عميلًا مفيدًا يتوجب عليه أن يشترى لنفسه الصورة الملائمة لذلك، ومن ثم تكونت نتيجة لهذا علاقات قائمة على "الانسجام" والتفاهم.

وقد ألزم "توبمان" نفسه بحماية "الأيدولوجية الديمقراطية الليبرالية". وحتى يتمكن من ذلك قام بصياغة وفرض بعض التشبيهات السياسية بحملة مشاعل الديمقراطية (Townsend 1955:168). ولكن هل سمح "توبمان" للفكر والممارسة السياسيين الليبراليين أن يتوحدوا؟ في الواقع أنه لا يوجد دليل من ممارسة أو سياسة بأن سياسته في الانفتاح الاقتصادي قد وجدت ما يناظرها سياسيًا على المستوى الوطني. فقد نجح في تحويل الحكم غير المباشر إلى حكم مباشر أو حكم شديد المركزية نجح بفضل أيضاً في الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة البيروقراطية. وكما قال "لينو": "أصبح الرئيس بدوره أحد المستفيدين من تزايد كفاءة الخدمتين المدنية والعسكرية للحكومة المركزية، ومن التحسن الذي طرأ على مجالى النقل والاتصالات. وتزايد خضوع التعيينات في الحكومة لسيطرته المباشرة، فضلاً عن منظومة متكاملة للرقابة شملت تعيين (ضباط علاقات شخصية) يخاطبون الرئيس مباشرة".

وهكذا اتسعت السلطة السياسية الشخصية للرئيس وسلطة "حزب الويج" فى المناطق الريفية، كما قسمت البلاد إلى تسع مقاطعات: خمس منها حدودية وأربع فى المناطق الداخلية (Dunn 1979:51). والطريف أنه على الرغم من سياسة التمثيل والتوحيد لم تتم زحزحة الحزب الحاكم أو إعداده لتقاسم السلطة مع الليبريين الأفارقة على أساس المساواة. فالتغييرات التجميلية التى أجرتها الحكومة لم تلمس جوهر الفلسفة السياسية وأيديولوجية الطبقة الحاكمة. إذ شرعت الدولة وشجعت على إزالة بعض الصور الأقل حدة لسياسة التمييز العنصرى، حيث لم يكن ذلك ليؤثر بشكل مباشر أو جدى على الصور الفجة للتمييز العنصرى بفعل الفلسفة التى كساها الليبريون الأمريكان بشعار "رسالة التمدين" و"التفوق الثقافى".

وأصبحت ممارسة الديمقراطية مسألة رمزية من جوانب عديدة. وتعمقت التناقضات الداخلية بشكل أكبر من المتوقع لأن أداء النظام السياسى لوظائفه اتخذ الطابع الشخصى بشكل متزايد. وهو ما يؤكد "لينو" بقوله: "أقيم كل حاجز ممكن للحيلولة دون تمتع الشعب بحرية ديمقراطية عادية. وصدرت قوانين لمنع الشعب والصحافة من الحديث بحرية. واشترك حزب الويج والجيش والشرطة وأربع جهات أمنية أخرى فى التجسس على الشعب وتخويله وإبعاده عن مناقشة القضية الحقيقية وهى القهر الذى يتعرض له" (Liebenow 1987:117).

ويمكننا أيضاً تلمس أسباب نشأة الحركات الاجتماعية فى السبعينيات فى الأبنية الاجتماعية والسياسية التى أقامتها الدولة، وعجز أو عدم رغبة الطبقة فى عقد وفاق سياسى أوسع مع أغلبية السكان. كما ازداد الحزب الحاكم ثراء وترهلاً، ونمت قاعدته السياسية بزيادة أعداد المتفائلين المتمثلين. ولكن النظام أسهم بممارساته فى التحول السريع من التفاؤل إلى الشك.

ولم تنجح سياسة التوحيد فى جعل المتفائلين الجدد يتراجعون عن التقييم النقدى للسياسة الليبرية، وهو ما أوصلهم أخيراً إلى نقل القضية الليبرية إلى محكمة الشعب. وبعد وفاة "توبمان" عام ١٩٧١ حل محله نائبه "تولبرت" الذى عمل

فى ظل الرئيس السابق لمدة ١٧ عامًا . فهل حصلت ليبيريا مع "تولبرت" على فرصة جديدة للديمقراطية؟

جـ- السلطة فى عهد "تولبرت":

ورث "تولبرت" عن "توبمان" الاستبداد والمركزية وغيرهما من السمات التى لم تصل حدها الأقصى فى عهد الرئيس الراحل. فقد نضجت الطبيعة غير الديمقراطية لـ"توبمان" فى أوائل السبعينيات، مما خلق قاعدة اجتماعية كانت قابلة للانفجار مع مجيء "تولبرت" إلى السلطة. وإذا كان "ألبرت بورتي" (وهو كاتب وصحفى) قد انتقد الفساد فى عهد "توبمان" وتتبا بإمكانية الانفجار (Porte 1967) فقد تحققت نبوءته فى عهد "تولبرت".

جاء "تولبرت" إلى الرئاسة ومعه أجندة مختلفة نسبياً عن سلفه. فقد كان عاقداً العزم على "تحديث" ليبيريا، ومواصلة سياسة "الانفتاح"، وتطوير موقف "غير منحاز" وشن "حرب على الفقر" (New Africa 1979: 22-26). ولكن هذه الحرب لم تكن تعنى إعادة هيكلة الاقتصاد أو تغيير العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية فى البلاد. وإنما مجرد إجراء بعض الإصلاحات فى المجتمع بشكل عام. وحسب كلمات "تولبرت" نفسه: "إننا نبذل الجهود من أجل التعبئة الشاملة لمواردنا المحلية. فقد بدأنا تطبيق برنامج لمكافحة الأمية ونشر المعرفة من خلال تعليم نوعى وسط شعبنا. وتعتبر تنمية الموارد البشرية أحد المكونات الأساسية لسياستنا فى الاعتماد على النفس. وتتضمن أولويات إدارتى خلال هذا العام تنمية الزراعة وزيادة إنتاج الأرز وتطوير الطرق للاستخدام فى مختلف الظروف المناخية والاتصالات وتطوير التعليم" (Allen 1973).

وقد أدى هذا النوع من الاختيار، إلى جانب الضغط الاجتماعى الموروث من عهد "توبمان"، إلى مساعدة "تولبرت" على اعتماد نهج جديد أسماه بعض

الباحثين "ليبرالية متقدمة" أو موقفًا برجوازيًا كمبرادوريًا فضلاً عن اضطلاعهم بالحكم بمساندة أوليجاركية "حزب الويج".

وتركزت السلطة أكثر بإنشاء "مجلس الأمن الوطنى". وأصبح الرئيس محاطاً بالبيريوقراط والتكنوقراط الأصغر سناً، والذين كان لبعضهم جذور تاريخية وثقافية فى المجتمعات المحلية الفلاحية والريفية. وتم تشجيع المزيد من النساء على المشاركة فى العملية السياسية، كما خفض سن الانتخاب إلى ١٨ عاماً. وبالمقارنة مع "توبمان" يمكن اعتبار "تولبرت" "وطنياً- إصلاحياً". ورغم أنه لم يشجع المعارضة بإخلاص، فإن حرية التعبير أصبحت- على السطح على الأقل- متضمنة بشكل أكبر فى طريقة الحياة فى ظل نظامه، وهو ما استفادت منه قوى معارضة كثيرة استفادة كافية (New Africa 1979:22). فهل كان بإمكانه إيقاف هذا التطور؟ لقد أراد "تولبرت" أن يبرز كأحد زعماء حركة الوحدة الأفريقية، وكإصلاحي وطنى، وكواسطة بين الأعضاء القدامى فى "حزب الويج" وبين القوى الاجتماعية حديثة التمثل والاندماج؛ وانعكس هذا فى السياسات التى اتبعتها. وقد أسهم هذا كله فى بلورة شخصية "تولبرت" وثقافته السياسية.

ولكن علاقات السلطة وعلاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية لم يطرأ عليها تغير نوعى. إذ تم استخدام الإصلاحات لتوسيع الشعبية السياسية للحزب الحاكم وتعزيز سلطة "تولبرت" الذى أصبح رجل أعمال من الحجم الضخم يدير الحكومة كشركة عائلية، حسب "نيلسون" الذى يضيف: "إنه فى كل العقود السابقة من محاولة اللبرلة كانت المستويات العليا فى الحكومة والاقتصاد تدار بواسطة حوالى ستة من العائلات الليبيرية الأمريكية المتداخلة... ولكن عائلة تولبرت الممتدة أظهرت كيف يمكن أن تقوم شبكة مكونة من أسرة واحدة بالهيمنة على مجمل الأداء السياسى والاقتصادى. فكان شقيقه وصهره وزوج ابنته سيناتورات ورجال أعمال بارزين فى آن واحد. كما حاز شقيقه- ستيفن تولبرت- على منصب وزير المالية وكبير مستشارى الرئيس (Nelson 1985:62).

وتمتع أفراد أسرته بوضع احتكاري في غالبية قطاعات الأعمال الكبرى. بل إنهم سيطروا حتى على تجارة الفحم الذي تستخدمه معظم الأسر الليبيرية في الطهي. باختصار يمكن وصف عهد "تولبرت" بأنه ذلك العهد الذي أخضعت فيه إدارة كل شيء لتحقيق مصالح الطبقة الحاكمة وحدها. ونتيجة لهذا أخذت الأمور في التدهور الشديد منذ أواسط السبعينيات.

ولكن لماذا لم ينفجر الوضع على الفور في هذه الفترة؟ وهل يختلف هذا الوضع عن الأوضاع التي تسببت فيها الطبقات الحاكمة في مالي وتوجو وزائير .. إلخ؟ وبم انفراد الوضع في ليبيريا؟ لا يمكن فهم آثار هذا الوضع السياسي بدون النظر ملياً في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت قائمة في البلاد، وسوف نرى ماذا كانت عليه الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية عشية نشأة "الحركة من أجل العدالة لأفريقيا" (موجا)؟ إن مسألة الديمقراطية كانت لا تزال دون حل حتى عهد "تولبرت"، كما كانت سياسة "دعه يعمل" محل الاختبار. فكيف تعاملت "موجا" مع هذه الأوضاع؟

د- الشروط الاجتماعية-الاقتصادية:

اتسمت الأوضاع الاقتصادية في ليبيريا على الدوام بعدم الاستقرار، بدءاً من فترة "الكمونلث" إلى إعلان جمهورية ليبيريا وفترة الإصلاحات الكثيرة (الخمسينيات). ونظراً لرغبة الدولة في البقاء في ظل بيئة اجتماعية وطبيعية مختلفة دون أن تتوفر لديها موارد طبيعية بشرية كافية، فلم يكن أمامها سوى الترحيب بالاستثمارات الأجنبية القادمة من الغرب، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، حتى لو نتج عن هذا إعادة استعمار ليبيريا رسمياً وفعلياً^(٣).

لقد تشكلت الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في ليبيريا أساساً على قاعدة من اندماجها في اقتصاد السوق العالمي والتقسيم الكلاسيكي للعمل فيه.

لم يكن لدى الآباء المؤسسين لليبيريا رأس المال الكافى (أو موارد أخرى بما فيها التعليم الرسمى) لتطوير أو حتى إرساء اقتصاد "مستقل ذاتيًا" أو وطنى (Lumumba-Kasongo 1986-87:7)، ورغم أن ليبيريا قد تأخرت فى الالتحاق بزميلاتها من البلدان الأفريقية كدولة رأسمالية طرفية إلا أن اندماجها فى الرأسمالية العالمية قد اتخذ طابعًا فظًا (خاصة فى الثلاثينيات) يماثل نموذج "ليوبولد الثانى" فى الكونغو أو نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا. وهى العملية التى يمكن أن نرجع إليها جذور كثير من التوترات الاجتماعية فى ليبيريا.

ففى العشرينيات قَدِّمَت إلى ليبيريا شركة "فايرستون" للمطاط، بعد أن وافقت الحكومة على منح الشركة امتيازًا لمدة ٩٩ عامًا على ١٠٠ ألف أكر مقابل سنت واحد ضريبة للأكر فى العام.

كما قَدِّمَت شركة التمويل الأمريكية- وهى أحد فروع "فايرستون"- قرضًا قيمته خمسة ملايين دولار للحكومة الليبيرية. وبدءًا من عام ١٩٣٤ حتى ١٩٥٨ ظل المطاط يعطى ما يزيد عن ٥٠% من إيرادات البلاد بالدولار (Clower 1966:145).

وقد ظلت هذه الصناعة منذ بدء عملها حتى السبعينيات موضع أمل كل من الحكومة والشعب الليبيرى فى تحقيق التنمية. حيث زادت مزارع المطاط المملوكة لفايرستون من ٣٤ ألف أكر إلى ٥٦ ألف أكر، كما تضاعف إنتاجها مرتين ونصف، حتى وصلت صادرات المطاط من ليبيريا إلى حوالى ١٠,٣٠٠ ألف طن عام ١٩٤٥ (World Trade Information 1952: 1-5).

وأخذت قيمة صادرات المطاط تتزايد بشكل متواصل، فبلغت ٦٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ثم ٩٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ وانخفضت قليلًا عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٨٢,٩ مليون جنيه. وزاد عدد العمال بأجر فى هذه الصناعة من ٣٠ ألف عامل عام ١٩٥٠ إلى حوالى ١٢٥ ألف عامل عام ١٩٧٠ (Mehmet 1978: 127-129) حتى أن

شركة "فايرستون" قد وظفت حوالى ٤٠% من إجمالى قوة العمل فى ليبيريا، حيث بلغ عدد الليبيريين العاملين لديها عام ١٩٦٠ حوالى ٣٥ ألف عامل. كما أقامت الشركة منظومة مستقرة نسبياً من الخدمات الاجتماعية الإضافية للعاملين مثل السكن والعلاج والتعليم "المجاني"، ولا شك أن هذا كان جزءاً من عملية صيانة القوة العاملة لزيادة الكفاءة كشرط لا مناص منه لزيادة الإنتاجية والإنتاج. وكان متوسط الأجر اليومي ٠,٢٥ دولار عام ١٩٥٠ و ٠,٣ دولار عام ١٩٥٥ ثم حوالى دولارين عام ١٩٨٤. وكما تقول "أفريكان نيوز" فإن "الليبيريين الموظفين لدى فايرستون للمطاط وشركة تاير كانوا يحصلون على أقل الأجور على المستوى العالمى فى هذه الصناعة" (African News 1979). ومع ذلك فقد كانت ظروف معيشتهم أفضل من باقى السكان الذين طحنهم الفقر، ومن العاطلين عن العمل فى المناطق الحضرية.

وبعد انتهاء "توبمان" لسياسة "الانفتاح" أصبح الاقتصاد الليبيرى تحت السيطرة شبه الكاملة لعدة شركات أجنبية مثل "الشركة الليبيرية الأمريكية السويدية للمناجم" (لامكو) و"شركة التعدين الليبيرية الألمانية"، و"فايرستون للمطاط" و"شركة تاير".. إلخ، بالتعاون مع شركائها المحليين. وزاد الناتج المحلى الإجمالى فى ليبيريا من أقل من ٣٦ مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢. كما ارتفعت إيرادات الحكومة فى الفترة نفسها من ٤ ملايين دولار إلى حوالى ٨٠ مليون دولار تشمل حوالى ١٣,٩ مليون دولار إجمالى التكوين الرأسمالى. وفى عام ١٩٦٧ كان هناك ما يربو على ٤٠ شركة كبرى تعمل فى ليبيريا بإجمالى رأس مال مستثمر ٧٥٠ مليون دولار.

وتكونت علاقة الشراكة بين هذه الشركات وأفراد الطبقة الحاكمة الذين كان معظمهم أعضاء فى "حزب الويج". وأصبح لكثير من أفراد الطبقة الحاكمة شركاتهم الخاصة، ومنها شركات لإنتاج المطاط. واتخذت العلاقات بينهم وبين الشركات الأجنبية طابع المصالح المتكاملة، فمثلاً قدمت شركة "فايرستون"

التكنولوجيا والدعم المالى لملاك شركات من المنتمين للطبقة الحاكمة، وبالمقابل ساعدت الدولة هذه الشركات فى تعظيم أرباحها. وفى هذا الصدد يقول "مهمت": "إن الشركات الأجنبية لا تتمتع فحسب بحرية نقل الأرباح والتوزيعات وكافة صور التحويلات للخارج، وإنما تحصل أيضاً على مساعدة حكومية هامة فى الإبقاء على الأجور رخيصة وكبح النشاط النقابى" (Mehmet 1978:129) .

وقد خلق هذا النوع من الاقتصاد فجوة واسعة بين من يملكون ومن لا يملكون. فعلى طول السنين ظل أولئك المنحدرون من أصل ليبيرى- أمريكى يحصلون على ما يزيد عن ٦٠% من الدخل القومى (فى صورة رواتب وامتيازات أخرى). ففى عام ١٩٧٠ مثلاً كان متوسط دخل الفرد ٧٠ دولار فى العام، أى مجرد ٢% فقط من دخل الفرد فى النخبة الحاكمة (MPEA 1973:53). وقد وصفت مجلة "أفريكان" الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى السبعينات بقولها: "تشير أحدث الاستطلاعات الحكومية والخاصة إلى أن الفقراء يشكلون تسعة أعشار سكان ليبيريا. إذ إن ١,٢ مليون نسمة- من إجمالى ١,٤ مليون هم سكان ليبيريا- لا يحصلون على أى دخل منتظم. ومن بين الذين يكسبون نجد أن ١٠% يحصلون على دخل سنوى يزيد عن ٦ آلاف دولار فى السنة، بينما الـ ٩٠% الباقون يحصلون على أقل من ٥٠٠ دولار فى السنة^(٤)."

تلك هى الأوضاع الاجتماعية التى بدأت أنشطة "موجا" فى ظلها. أما ما أعلنه الرئيس "تولبرت" عن تحويل الليبيريين من "النوم على الحصير إلى النوم على مراتب الإسفنج" أو "الحرب على الفقر" أو "الاندماج الشامل" وغيرها من الشعارات، فقد كانت مجرد سياسات شديدة البطء وتعترضها المشكلات الدولية والاقتصادية بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة المنافسة فى سوق المطاط والحديد الخام، فضلاً عن التنمية المشوهة بفعل السياسات الداخلية. وبعد انقلاب ١٩٨١ حدثت أزمة للتوقعات والآمال استفادت منها حركة "موجا" فى نضالها لطرح أفكارها وبرامجها. ووصف "ساوير" هذه الخلفية قائلاً: "تصاعد الضغط السياسى

خلال هذه الفترة بشكل شامل ومن أجل تحقيق البقاء. فلأول مرة في تاريخ ليبيريا السياسى وجدنا جماعات فلاحية تطالب بالمزيد من المساعدات الحكومية والبحث عن فرصة أكبر للتنمية المعتمدة على الذات- وهى الدعوة التى ارتفعت أصواتها فى مختلف أنحاء البلاد- كما فقدت اللجان النقابية القيادية سيطرتها على التنظيمات العمالية القاعدية التى سعت إلى إنهاء انتسابها للنقابات العامة وأخذت تعطى وزناً أكبر لسلطة نقابة المصنع، أما الطلاب المتنمرون فقد أخذوا يشكلون الأحزاب السياسية، كذلك شرعت طبقة منظمى الأعمال الليبيرية الناشئة فى الاستقلال عن الغرفة التجارية، بل إن العاملين فى الخدمة المدنية نفسها بدعوا يدعون إلى نظام للترقى يراعى الكفاءة، كما أخذت النساء فى القطاع غير الرسمى يوسعن من سيطرتهن على شئون الأسواق الحضرية، ناهيك عن جيش البطالة فى المدن والذى أخذ ينمو بلا هوادة" (Sawyer 1987:2).

نشأة حركة "موجا":

شهدت الخمسينيات والستينيات نشأة العديد من الحركات الاجتماعية- السياسية فى أفريقيا، وقد تبلور الكثير منها كتعبير عن مواقف سياسية وطنية وإقليمية، كما لعبت دوراً كبيراً فى النهوض السياسى الذى تحقق فى كثير من بلدان وأقاليم القارة الأفريقية. وبالرغم من استحالة وضع جميع هذه الحركات معاً فى جعبة واحدة، إلا أن ما يجمع بين معظمها هو النزوع المباشر أو غير المباشر للنضال من أجل بعض صور تحرير وانعتاق طبقات اجتماعية بعينها.

وبغض النظر عن ارتباط هذه الحركات من عدمه بتحولات فى أجهزة الدول، فإنها قد عبرت بشكل عام عن منظورات جديدة نوعاً ما إزاء الأوضاع الأفريقية، ومن هنا خلقت توقعات وطنية ارتبطت بها.

جاءت حركة "موجا" إلى المشهد السياسى الأفريقى فى وقت كانت فيه معظم البلدان الأفريقية قد نالت أو مُنحت الاستقلال السياسى الرسمى. كما اتسمت الستينيات والسبعينيات بتصاعد النضالات المسلحة ضد القوى الاستعمارية فى أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى وغيرها. أما على المستوى المحلى فقد نشأت "موجا" فى وضع يمكن وصفه بصراع السلطة وارتفاع مستوى الفقر، وبالنسبة للوضع الاقتصادى فلعن وصف "كينيث أدلمان" له هو الأقرب إلى الدقة حيث قال: "إن التفاوت بين المستوطنين الحضريين وبين السكان الأصليين فى الريف قد شابه إلى حد بعيد ما وصفه كاهن فى العصور الوسطى بقوله: أولاً هناك ملك، ثم نبلاء، ثم أعيان، وبعد ذلك يأتى التجار والفعلة. وبعد ذلك لا شىء، أو يوجد من هم لا شىء، ألا وهم الفلاحون" (Adelman 1979).

ومن الناحيتين الثقافية والاجتماعية أسهمت سياسة "الانفتاح" والتوحيد الخاصة بـ "توبمان" مع استهداف النمو دون التنمية، فى توطيد سلطة الطبقة الحاكمة وتوسيع الطبقة المتوسطة. ورغم أن العرقية استمرت كظاهرة سياسية وقوية بالغة القوة، فقد بدأت المصلحة الطبقية تلعب دوراً أكثر أهمية فى صراع السلطة الذى أخذ يطفو على السطح فى السبعينيات. وتتمثل التفرقة التى تأخذ بها هذه الدراسة بين الصراع الطبقي وصراع السلطة فى أن النضال من أجل التحرر الوطنى قد يأخذ أشكالاً مختلفة، بينما النضال الثورى بمعناه التام ينبنى على الصراع الطبقي. إذ إن الصراع الطبقي ينطوى على عملية ثورية تستهدف مقارعة السيطرة الإمبريالية فى صورتها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة (Cabral 1979: 119-137). أما صراع السلطة فهو عملية تطالب فى غمارها قوى معينة- فى زمن معين من التاريخ وفى مجتمع محدد- بنصيبها فى السلطة، أو تنتزع السلطة لنفسها أو باسم الآخرين (جماهير الشعب عادة) دون أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تغيير أنماط الإنتاج أو علاقات الإنتاج الاجتماعية. وإن كان صراع السلطة قد يسهم فى تسريع معدلات الصراع الطبقي فى بعض الحالات.

ومن الصعب الادعاء بأن حركة "موجا" قد نشأت بسبب تردى الأوضاع السياسية والاجتماعية وحدها. فقد مرت بلدان كثيرة في أفريقيا بظروف مماثلة في الفترة نفسها، ومع ذلك لم تنشأ فيها حركات مماثلة.

ومن ثم يجب أن نعطي للسّمات الخاصة بالأوضاع في ليبيريا ما تستحقه من اعتبار حتى نتمكن من فهم لماذا نشأت حركة "موجا"؟.

ففى يوم ٢١ مارس ١٩٧٣ دعا عدد من طبقة المثقفين العضويين الشعب إلى اجتماع فى جامعة ليبيريا لمناقشة الأوضاع فى جنوب أفريقيا، وهو ذات اليوم الذى دعت الأمم المتحدة لتكريسه كيوم لإنهاء التفرقة العنصرية. ويمكن فهم دور المنشئين لحركة "موجا" فى إطار النموذج الأيديولوجى للدور التقليدى للمثقفين. ونحن هنا نميز بين نوعين من المثقفين: المثقفين التقنيين الذين تبدو شواغلهم الفكرية تقنية بالأساس؛ والمثقفين الذين تكون اهتماماتهم نقدية وتحليلية وتحريرية وغالبًا عملية - سياسية^(٥). ففى تاريخ الثورات فى العالم - سواء الثورة البرجوازية فى فرنسا والولايات المتحدة أو الثورة الشعبية فى الصين وغينيا بيساو - فإن المثقفين الثوريين أو المناضلين الثوريين الذين يُعتبرون "يعقوبيين" أو "ماويين"، يلعبون دورًا حيويًا فى النضال، وعادة ما يتم ذلك باسم الشعب والأمة. فهم لا يطلبون السلطة لأنفسهم حسبما يدعون.

وقد قاد المثقفون الثورة الروسية، بل وحتى فى الصين فقد بدأ الحزب الشيوعى الصينى نشاطه الثورى تحت قيادة "تشين - تو هسياو" الذى تعلم فى جامعة بكين وبدأ مع "لى تا - تشاو" أمين المكتبة الرئيسية، تنظيم المثقفين الاشتراكيين فى الجامعة بعد سنة واحدة من قيام الثورة الروسية. وفى ورقته المعنونة "مقدمة لنظرية عن المثقفين الثوريين" التى عرضها فى جامعة روما فى ٢ مايو ١٩٧٥ أوضح "جولدنر" أنه خلال الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٥٢ كان جميع الأعضاء القياديين فى الحزب الشيوعى الصينى - مع استثناءات قليلة للغاية - هم على وجه الخصوص ممن تلقوا تعليمًا جامعيًا، على الرغم من الشروط الاقتصادية والاجتماعية المعروفة للمجتمع الصينى فى هذه الفترة (Gouldner 1975:17-37).

وقد بدأ "ماوتسى تونج" الطالب نشاطه فى الحركة الثورية بتنظيم الطلاب وغيرهم من الجماعات فى إقليمه (Gouldner 1975:17-37). كما بين "هوايت" كيف بدأت الثورة الفيتنامية على أيدى الأساتذة الكونفوشيين (White 1974:80) الذين اعتصموا بقراهم لمقاومة القوى الأجنبية. أما "هوتشى منه" قائد الثورة الفيتنامية الحديثة فقد تلقى، مثل "شو إن - لاي" فى الصين، تعليمه فى روسيا وفى بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة. ويدخل فى نفس هذه الفئة: "كاسترو" "تشى جيفارا" و"مندلانى" وغيرهم. وبالطبع فإننى لا أزعّم أن جميع المثقفين كانت لديهم دائماً رؤية للتغيير يمكن أن تصل إلى الناس.

فقد لعب المثقفون أدوارهم أيضاً فى الحركات المحافظة والقومية وحركات الطبقة الوسطى، بل وحتى فى الحركات الرجعية. إلا أنه يمكن القول بشكل عام إن المثقفين يملكون طاقات كامنة - بفعل تنشئتهم الاجتماعية - لأن يصبحوا وسطاء تاريخيين للتغيير الاجتماعى. كما يتسم المثقفون بصغر حجمهم النسبى فى المجتمع، وإن كانوا يتجاوزون النزعة المحلية بسهولة عن الفلاحين والمزارعين. وقد وصفهم "تشاليان" فى الحقبة الاستعمارية بقوله: "لا مرأى فى أن النخبة الجديدة هى التى أدركت فى البدء طبيعة الظاهرة الاستعمارية واحتقنت بالمرارة إزاءها. وفى الحقيقة أن الجهاز الحكومى الذى استوعب الكثيرين من البرجوازية الصغيرة الإدارية قد أصبح فى العادة مركزاً لمعارضة السيطرة الاستعمارية. وكان المثقفون وأشباه المثقفين العاملون فى المراتب الدنيا يتعرضون للتمييز ضدهم بسبب هويتهم الوطنية، ومن ثم فقد كانوا يتوقفون إلى الحصول على المواقع التى يرون أنهم جديرون بها" (Chalian 1977:7).

وهكذا فقد ارتبط المثقفون العضويين دائماً بحركات التقدم الاجتماعى فى التاريخ العالمى. ولكن حركاتهم لم تتجح بدون قيام تحالف لمصالح طبقية مختلفة. فبإمكان المثقفين أن يحشدوا القوى عبر طريق واحدة هى نسج التحالفات مع طبقات اجتماعية أخرى. ترى ماذا كان الوضع بالنسبة لحركة "موجا" فى ليبيريا؟ وما هى الطبيعة الخاصة لدور المثقفين فى هذه الحركة؟

حينما اجتمع قادة "موجا" فى ٢١ مارس ١٩٧٣ لمناقشة الأوضاع القائمة وقتها فى جنوب أفريقيا، ربما كان جدول أعمالهم هذا بعيدًا عن الأنشطة اليومية فى "منروفيا". ولكن رؤيتهم للتغيير الاجتماعى كانت أكثر اتساعًا. فمن بين القضايا التى نوقشت فى هذه الاجتماع: ماذا يجب أن نقوم به إزاء اضطهاد الأفارقة فى جنوب أفريقيا؟ ما هى الاستراتيجيات الواجب أعمالها لدعم النضال فى ذلك الإقليم؟ وتقرر إنشاء منظمة للمساعدة فى رفع وعى الشعب الليبيرى بالقهر والاستغلال الواقعين على الأغلبية السوداء. وظلت مسألة جنوب أفريقيا أحد أكثر الموضوعات سخونة وسط طلاب جامعة ليبيريا فى الثمانينيات، ويلاحظ أن الوضع فى ليبيريا يتشابه فى جوانب كثيرة من الناحية التاريخية مع نظيره فى جنوب أفريقيا.

وقامت إثيوبيا وليبيريا (وهما البلدان الأفريقيان الوحيدان فى الأربعينيات والخمسينيات اللذان لم يكونا مستعمرين من قبل الدول الغربية) برفع دعوى ضد حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية بشأن مسألة ناميبيا. ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضايا أفريقيا الجنوبية مكونًا أساسيًا فى الجدل السياسى وسط الطلاب. هذا وقد راقب الطلاب والمتقنون عن كثب سلوك حكومتهم إزاء الوضع فى جنوب القارة. فقام أعضاء "موجا" مع كثير من الليبيريين بالاحتجاج على زيارة "فورستر" رئيس وزراء جنوب أفريقيا الأسبق الذى قدم إلى ليبيريا لمناقشة الوضع فى أفريقيا الجنوبية مع "تولبرت"، ومن ثم كان فى استقباله فى مطار "روبرتس فيلد" الدولى تظاهرة معادية كبيرة.

لقد وقف أنصار شعار "هنا يجمعنا حب الحرية" بشكل مبدئى ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا، ونظروا إلى هذه القضية على أنها تماثل العلاقات بين السود والبيض فى التاريخ المنقضى للولايات المتحدة الأمريكية. ومما يثير السخرية فى هذا الموقف هو إدانة العنصرية والعرقية بشدة خارج ليبيريا، بينما فى داخلها فقد تساهلت الدولة وحلفاؤها (الشركات متعددة الجنسية) سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا مع العنصرية والعرقية، ولجأوا إلى الخداع والتلاعب لتحقيق أغراضهم السياسية.

أما أولئك الذين نظموا الاجتماع الأول فى جامعة ليبيريا حول جنوب أفريقيا فقد وجدوا أوجه شبه كبيرة بين ما يحدث فى ليبيريا وجنوب أفريقيا: القهر والفقر والاستغلال لأغلبية السكان الأفارقة. وهكذا فقد نشأت "موجًا" كمنظمة اجتماعية لها أهدافها وأطروحاتها المتسقة مع الوحدة الأفريقية. ومن ثم نُظر إليها كحركة غير حكومية، غير طائفية، صغيرة نسبيًا من حيث الحجم، "محايدة" سياسيًا وأيديولوجيًا، وتؤمن برسالة الوحدة الأفريقية.

وكان معظم الفاعلين الظاهرين فى تنظيم هذا الاجتماع من المنتسبين إلى جامعة ليبيريا. فقد كان كل من "بويما فانبوله" و"أموس ساوير" و"توجباناه تيبوتيه" يقومون بالتدريس فى الجامعة، كما كان "ميسون" يحاضر فى كلية "كوتجتون".

وأصبحت جامعة ليبيريا بمثابة القاعدة السياسية الفعلية ليس لمعارضة سياسات الدولة فحسب، وإنما أيضًا للدفاع عن قيم العدالة والحرية والتغيير السياسى. وفى البداية شكل الطلاب غالبية جمهور حركة "موجا". ولكن هل أقام الطلاب تحالفات مع الفلاحين والعمال والبروليتاريا الرثة؟ هذا ما سنناقشه فيما يلى.

إن الدور الذى لعبته جامعة ليبيريا- ولا تزال تلعبه حتى الآن- يعد من الموضوعات المثيرة بحثيًا. فقد كانت الجامعة- من ناحية- مؤسسة محافظة صغيرة تابعة للدولة تؤيد أفكار وأيديولوجيات وقيم الطبقة الاجتماعية القوية، ومن ناحية أخرى فإنه مع سياسات الاندماج والتوسع و"الانفتاح" التى اتبعتها "توبمان" أصبحت سياسة القبول بالجامعة أكثر مرونة نسبيًا إزاء قبول الطلاب الآتين من أصول اجتماعية مختلفة غير الليبيريين الأمريكان. وانعكست هذه السياسات فى دخول أعداد من "أبناء البلد" إلى الجامعة. وقد أدى هذا الانفتاح- مع وجود الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة- إلى خلق التوترات داخل الحرم الجامعى.

كانت صورة الجامعة دائما أنها "منارة" المجتمع، وبدأ أن الليبيريين جميعًا يدركون الدور القيادي للجامعة. بل إن موقعها الجغرافي فوق تل "كاييتول" في "منروفيا" يضعها في الجانب المواجه مباشرة لحي الوزارات، ومن ثم فقد اقترنت الجامعة- من الناحية الرمزية- بالسلطة. وبدءًا من الستينيات أصبحت الجامعة بمثابة طليعة النضال ضد الظلم والفساد (Gouldner 1975:17 - 37).

لقد تأثرت نشأة حركة "موجا"- بشكل مباشر أو غير مباشر- بالأوضاع الاستغلالية وشديدة السخونة في ليبيريا خاصة وأفريقيا عامة. وهي الشروط التي يمكن الإشارة إليها في تفاقم الإحباط من الأوضاع القائمة وعدم اليقين إزاء المستقبل، ومن ثم القابلية لأي تحرك أو تغيير جذري قد يقلل التوتر ويحقق مجموعة من الأهداف الواقعية. وكما سنرى فيما بعد فإن الناس قد أيدوا أنشطة "موجا" ليس بفعل فهمهم "فلسفتها السياسية" أو الموافقة على أيديولوجيتها، وإنما لأنهم لم يكونوا في وضع اجتماعي يسمح لهم بتأييد أي بديل آخر، سواء أكان قوميًا أم متعصبًا دينيًا أو توفيقيًا أو مخلصًا، أو مهمًا (مثل وليم وادي هاريس أو كيمبانجو... إلخ).

كما يمكن تصور "موجا"- إلى حد ما- كرد فعل للوضع الرأسمالي الدولي في أفريقيا، منعكسًا بشكل خاص في ظروف ليبيريا المتميزة. وتعد هذه حالة كلاسيكية لقيام طبقة المثقفين العضويين بتنظيم الفلاحين والعمال والطلاب، متجاوزين في ذلك مصالحهم وانتساباتهم الطبقية. وهو ما عبر عنه "جولدنر" بقوله: "لم يحدث في أي مكان أن سعى المثقفون إلى السلطة باسمهم. إذ إنهم لما كانوا جماعة صغيرة فإنهم لا يستطيعون التعبئة للنضال من أجل السلطة إلا بالتحالف مع فئات أخرى. كما أنهم يخلقون أيضًا هياكل سياسية جديدة لأنفسهم، أي منظمات ذات طابع سياسي عقلاني مثل الحزب الطليعي".^(٦)

وكما سنرى، نجح أولئك المثقفون في تحويل مصالحهم إلى مصالح شعبية وعامة. كما حددوا مواقعهم أيضًا في إطار جماعات أكبر في المجتمع. ولا يمكن

للمتقنين أن يحلوا بأنفسهم المشكلات الاجتماعية في مجتمع ما في وقت ما. إذ لابد أن يرتبطوا بقوى وشروط محلية مختلفة وتتويع من المصالح الطبقية، فمثلاً حينما بدئ في تناول المشكلات الريفية، اضطلعت "موجا" بعملية بناء دائرة أوسع من الأنصار، بما يمكن من تحويل الحركة إلى حركة ريفية.

إن كثيراً من الحركات الاجتماعية التي شهدتها أفريقيا في الفترة بين الأربعينيات والستينيات، كانت إما حركات منظمة من جانب الدولة وإما كانت نضالات قومية تلقى التشجيع من الدولة أيضاً. وإذا كانت هذه الحركات قد ولدت- بشكل عام- في بيئات اقتصادية وسياسية حضرية، فقد جاءت محصلة لإصلاحات كثيرة اتخذتها الدول الاستعمارية للحيلولة دون إمكانية اندلاع الثورة أو أى شكل آخر من الوطنية الجذرية. ومن ثم فقد عملت جمعيات الصداقة والكنائس وغيرها كروافع يستخدمها الحكام الاستعماريون في إطار مشروعاتهم لإرساء "القانون" و"النظام". وهكذا فقد اتسع مشروع "القانون والنظام" لعمل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة التي لم يكن لها جدول أعمال اجتماعي- سياسي مميز، خاصة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية والنضال الشعبي ضد الفقر والاستغلال.

وجدير بالذكر أيضاً أنه حتى لو كانت وطنية "موجا" لم تأت كمنتج مباشر للدولة، فإن الحركة قد أفادت من بعض الإصلاحات التي أجرتها الدولة، ومنها على سبيل المثال كبح جماح البوليس السرى وتوسيع الحريات وغربلة أجهزة الخدمة المدنية على يد "تولبرت". ولم تمر "موجا" على الإطلاق بتجربة في العمل السرى مثل تجربة "المؤتمر الوطنى الأفريقى" ANC أو "منظمة جنوب غرب أفريقيا SWAPO أو بدرجة أقل "حركة تحرير الكونغو كينشاسا" MWAKENYA. وحتى حينما تم حظر أنشطة "موجا" رسمياً وقانونياً بقرار من "مجلس الإنقاذ الشعبى" PRC بعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٢ أبريل ١٩٨٠ لم ينقطع تواجد قادة الحركة فى كافة المناسبات والمناقشات التي جرت حول الأوضاع فى ليبيريا، بل إنهم حتى استخدموا فى ذلك المطاعم والمقاهى .. إلخ. بيد أن علاقة زعماء الحركة بالدولة ازدادت وثوقاً نوعاً ما خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

هذا وكان الدكتور "توجبا- ناه تيبوته" T. Tipoteh قد أنشأ منذ عام ١٩٧١ جماعة "سوسوكيو" Susukuu لمواجهة الفقر (ومعنى هذه الكلمة فى اللغة المحلية: المقطع "سوسو" يعنى مدخرات أو قرض، أما المقطع الثانى "كيو" فيعنى جماعة زراعية تقليدية). ولما كانت جماعة "سوسوكيو" نشأت كمنظمة شقيقة لحركة "موجا" فقد انعكس فى أنشطة الأولى وعملياتها الموقف الأيديولوجى للحركة. ولم تعط جماعة "سوسوكيو" - بشكل إجمالى - أى اهتمام خاص لمسألة الأيديولوجيا، على الأقل حتى عام ١٩٧٩ فقد بنى عملها بشكل خاص على النزعة العملية وتحقيق الاكتفاء الذاتى. وقد تطورت الحركة واتسعت بشكل كبير من خلال نشر الاقتصاد السياسى للمشروع الخاص الصغير وفق مقولة "شوماكر" Schumaker "الأصغر هو الأجمل".

أهداف وبنية وأيديولوجية حركة "موجا":

لم تنشأ "موجا" كحزب سياسى، ولذا فإن أهدافها لم تتطلب وبشكل واضح وجود تنظيم سياسى يطمح نحو الاستيلاء على سلطة الدولة. ولذا فقد اتسمت أهدافها - على الأقل عند البداية - بالعمومية ذات الاتجاهات الشعبية، ومع ذلك فإن "موجا" لم تسع أول الأمر كى تكون حركة شعبية. وتشكل قاداتها - كما سبق أن أوضحنا - من جماعة من المثقفين المتعاطفين مع الوطنية الراديكالية وفكرة الوحدة أو الجامعة الأفريقية. إلا أنه مع تطوير بعض المشروعات الخاصة فى المناطق الريفية أخذت تلك الأهداف "النخبوية" تتحول تدريجيا إلى أهداف "شعبية". وحينما قرر زعماء الحركة عام ١٩٨٤ تحويلها إلى حزب سياسى (حزب الشعب الليبيرى) تم التعبير عن "الأهداف الشعبية" كأهداف وطنية.

كان لدى "موجا" ثلاث مجموعات من الأهداف ذات الصلة ببعضها البعض: مبادئ وحقوق عامة، أهداف أفريقية، وأهداف ليبيرية. وقد جاءت مقولة العدالة

الاجتماعية لتلخص المبادئ والحقوق العامة، باعتبارها تعنى المساواة وحق الفرد فى أن يعيش فى كرامة، وتحقيق متطلباته، والتمتع بالسلم، وحرية التعبير، والحق فى مشاركة كاملة وذات مغزى فى بناء الدولة، والحق فى الخيرات المادية، وحق العمل .. إلخ. ويمكن العثور على هذه المبادئ ومثيلها فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق الحرية للمؤتمر الوطنى الأفريقى، ومنظمة العفو الدولية .. إلخ، والعديد من المنظمات الأخرى الإقليمية والقطرية، وهى المبادئ التى ترجع أصولها الفلسفية إلى أفكار الفلاسفة البرجوازيين من أمثال "جان جاك روسو" و"جون لوك" وغيرهما.. كما تضمنتها معتقدات الثورات البرجوازية فى أوربا- وفرنسا بشكل خاص- ولدى بعض أطراف الحرب الأهلية الأمريكية. ولعل الملمح الأساسى فى هذه الأهداف كونها فردية وليست جماعية أو مجتمعية، إلا أن "موجا" تحولت تدريجياً صوب الجمع بين نموذجى الحقوق الجماعية والفردية.

وفىما يتعلق بأفريقيا، صاغت الحركة أهدافها على عدة مستويات: التحرير الكامل لأفريقيا، القضاء على حكم الأقلية التابعة للاستعمار الجديد والحكم بالوكالة وإنجاز الوحدة الاقتصادية والسياسية للقارة، وتشكيل قيادة عليا لأفريقيا بهدف واحد هو حماية مصالح الشعب الأفريقى فى مواجهة السيطرة الأجنبية وأى صورة أخرى من صور الاستغلال الخارجى أو المحلى. ويأتى. فى قلب هذه الأهداف: تصفية الاستعمار، والتنمية الاقتصادية، والكفاح ضد الاستغلال.

وعلى المستوى الليبيرى اتسمت أهداف "موجا" بالطابعين الاجتماعى والثقافى، فالحقوق الفردية وأهداف الوحدة الأفريقية قد أدمجت فى الأهداف السياسية. ويمكن إيجاز هذه الأهداف فى بناء مجتمع ديمقراطى وتقدمى فى ليبيريا من خلال أعمال تحولات اجتماعية- اقتصادية جذرية تتوافق والآمال الصادقة للشعب الليبيرى أياً كانت خلفياته الاجتماعية أو العرقية: تحقيق الوحدة الوطنية، إعادة النظر النقدية فى المؤسسات الليبيرية، وتطوير ديمقراطية حرة ونزيهة

وطليقة، السعى نحو التوظيف الكامل للعاملين فى إطار اقتصاد مختلط متحرر من الهيمنة الأجنبية؛ الحفاظ على القطاع العام، صيانة حقوق العمال وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بحرية، تحقيق تنمية ريفية متكاملة، والتزام المشروع الخاص بحقوق العمال والمستهلكين والدولة.

وجدير بالملاحظة أن معظم هذه الأهداف متضمن أيضا فى الدستور الليبيرى (حتى فى دستور ١٨٤٧). وإذا أجريت مقارنة بين أهداف كل من "موجا" والدولة، سنجد أن الفروق تكمن بينهما فى مستوى ونوعية الالتزام عند كل مؤسسة وقادتها. حيث عقدت "موجا" العزم على التمسك بالرؤية النقدية للوضع فى ليبيريا؛ فكان خيارها الاقتصادى هو الاقتصاد المختلط، وفى الجانب السياسى أيدت الوحدة وبناء مجتمع ديمقراطى وتقدمى فى ليبيريا عبر إحداث تحول اجتماعى-اقتصادى جذرى يتفق مع طموح الشعب الليبيرى. ولاشك أن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه إلا باضطلاع الدولة بإدخال إصلاحات جادة على سياساتها، أو بالتدخل الإيجابى فى الاقتصاد الوطنى.

ورغم أن "موجا" اتخذت جانب الدفاع عن الصالح العام والتعاون الريفى وقضايا العمل.. إلخ، فبالإمكان ملاحظة غياب موقف متبلور جيدا فى مسألة الأرض وكيفية تناولها. مع أنه قبل انقلاب ١٢ أبريل ١٩٨٠ كانت حيازة (وملكية) الأرض من أهم المسائل الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لارتباطها بمنح وممارسة الحقوق السياسية. كما أن العديد من الحركات الراديكالية التى تتسق مع النضال الشعبى فى البلدان النامية تعتبر قضايا الأرض والفلاح ذات أولوية متقدمة. وهذا ما وجدناه على سبيل المثال فى غينيا-بيساو فى عهد "كابرال"، وفى إثيوبيا تحت القيادة الماركسية اللينينية لـ"منجستو"، وفى الصين بزعامة "ماو"، وفى كوبا تحت قيادة "تشى جيفارا" و"كاسترو".. إلخ.

ورغم أن أهداف "موجا" كانت مناهضة للاستغلال وكافة أشكال الظلم والضربات الكبرى، فإن الحركة لم تكن حركة فلاحية ولا حتى ذات توجه فلاحى،

لأن هذا التوجه لابد أن يتصل بالدرجة الأولى بموقف فى مسألة الأرض تحت راية الإصلاح الزراعى.

بنية "موجا" وقاعدتها الأيديولوجية:

لم تكن العناصر البنيوية أو النظريات التنظيمية للحركة محددة بشكل واضح إبان المرحلة الأولى من تطورها. ويرجع هذا لحقيقة أن حركة "موجا" كانت لا تزال تبحث عن هويتها وجمهورها طوال الفترة الممتدة من وقت نشأتها عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ حينما تقدم "ساوير" كمرشح مستقل لشغل منصب عمدة "منروفيا". وقد تحققت للحركة هويتها واكتسبت جمهوراً أوسع عبر تحولها التدريجى من حركة برجوازية صغيرة إلى "حركة شعبية". وربما لم يكن هذا التطور ممكناً لو كانت الأبنية الأصلية للحركة جامدة.

ويتمتع تحليل البنية التنظيمية بأهمية خاصة من زاوية توضيحه لأمرين: أين يوجد مركز السلطة فى الحركة؟ وكيف تعمل الحركة على تحقيق أهدافها؟

ولقد نظمت "موجا" فى صورة خمس لجان عمل أساسية كان بينها قدر من التداخلات والتفاعلات، إلا أن كلا منها تمتعت بنوع من "الحرية" فى العمل لتحقيق برنامجها ودون أن تحصل بالضرورة على تأييد اللجان الأخرى. حيث وضعت كل لجنة برنامج عملها، وانتخبت مسئوليتها، وحددت مدة توليهم المسئولية. وكانت هناك لجان أخرى تُنظَّم من وقت وآخر حسب تطورات الأوضاع. كما كان من صلاحيات التنظيمات الفرعية حرية تشكيل لجان أخرى دائمة فى مواقعها المحلية إذا تطلبت الأوضاع والتكيفات المحلية ذلك.

وقد تناولت المادة (٣) من الفصل الأول من لائحة الجماعة عدد الأقسام والفروع، حيث جاء بها: "سوف تتشكل "موجا" من فروع كثيرة على مستوى المقاطعات والتقسيمات الإدارية الفرعية فى ليبيريا. كما سيتكون كل فرع من أقسام كثيرة حسب المدن والبلدان والقرى والمؤسسات".

واندرجت فى صفوف هذا التنظيم أعداد كبيرة من كافة الطبقات الاجتماعية، من البرجوازية الصغيرة والعمال إلى الفلاحين والمزارعين وسائر الجماهير. وكان يقود هذه المشاركة قادة الجماعة ممثلين فى لجانها الرئيسية الدائمة: لجنة البحث والمعلومات والدعاية، لجنة الاستراتيجية، اللجنة المالية، لجنة العضوية والانضباط، لجنة التنسيق.

أما اللجنة الوطنية فكانت أعلى سلطة فى الحركة وتشكلت من رئيس الحركة ومسئول الشؤون الوطنية وثلاثة مسئولين من كل تنظيم فرعى على مستوى المقاطعة...إلخ. ويبدو أن فرصة الانتخابات فى اللجان أو التنظيم الفرعى كانت محدودة أمام أى فرد لا يملك مؤهلات ثقافية أو اجتماعية تدخله فى زمرة المثقفين. ولكن ماذا يمكن أن يقال عن هذا التنظيم من الناحيتين السياسية والسوسيولوجية؟

إن الكثير من المنظمات الإقليمية مثل "منظمة الوحدة الأفريقية" OAU و"الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" ECOWAS.. إلخ قد بنيت على أساس نخبوى عالٍ ومكلف يماثل نموذج الأمم المتحدة. فمن السمات المميزة لهذا النموذج ثقل وزن البيروقراطية، وبطء اتخاذ القرارات، وبطء تنفيذ القرارات حتى عند اتخاذها بسبب عدم التزام البيروقراط ونقص وسائل الاتصال الكفاء بين الهيئات واللجان. وعلى النقيض من ذلك، تبدو حركة "موجا" كحركة مبنية على مبدأ التنظيم الديمقراطي ودرجة عالية من اللامركزية. وإذا طبقنا هذه الصورة على حقيقة الوضع فى ليبيريا، سنجد أن العاصمة "منروفيا" تعتبر هى ليبيريا، وأن أعضاء اللجان المختلفة فى العاصمة يملكون فرص احتكار السلطة داخل أبنية "موجا"، وليس من الواضح بالضبط من الناحية البنيوية أين يقف العمال والفلاحون والعاملون الليبيريون داخل الهياكل التنظيمية للحركة.

لقد أقيمت هذه الأبنية بغرض الاضطلاع بأنشطة في سبيل تنمية وتطوير ليبيريا، وفي ذات الوقت لإضفاء الطابع الشعبى على أهداف "موجا" وبرامج عملها.

ويتطابق تعميق هذا الطابع الشعبى مع توعية الجماهير وتحقيق المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية. وقد اعتمدت فعالية هذه الأبنية التنظيمية لتحقيق الأهداف اعتمادًا كبيرًا على منظومة السلطة المحلية ومستوى العلاقات السياسية "الجيدة" بين القوى المحلية والحكومية فى "منروفيا".

ومن الواجب تقويم هذه الأبنية من حيث أهدافها، وقواعد عملها، وأدائها. لقد قررت حركة "موجا" أن تدفع ليبيريا نحو طريق الديمقراطية والاعتماد على النفس، وقد عكست أبنيتها هذه الإرادة والموقف الإيجابى، إلا أن المرء يجب أن يقول بأنه كان هناك تعدد زائد عن الحد فى الهيئات التنظيمية للحركة، خاصة بعد عام ١٩٨٠. وإذا أخذنا هذه الحقيقة فى الاعتبار فهل كان من الممكن تعبئة الفلاحين والعمال والبروليتاريا الرثة فى إطارها؟ لقد كانت هذه الأبنية التنظيمية مناسبة بوجه عام للوصول إلى الناس، ولكن أدائها قد توقف أيضًا على عوامل أخرى كثيرة مثل نوعية القيادة المتاحة فى كل موقع محلى، ومستوى وعى الأفراد المنخرطين فى كل هيئة، ونوع الخطوط الإرشادية فى مجال العمل والمستقاة من أيديولوجية "موجا" ... إلخ.

ترى هل للأيديولوجية أهمية فى الحركات الاجتماعية والحياة السياسية الأفريقية؟ إن "سمير أمين" يعرف الأيديولوجيات بأنها "ثمار لأوضاع تاريخية معينة. فتظهر كنظم استجابة للمشكلات المطروحة على المجتمعات التى تمر بحالة أزمة. وهى تعطى قوة دفع لبلورة كتلة من القوى الاجتماعية قادرة على إخراج المجتمع من أزمته" (Amin 1989: 174).

فعلى سبيل المثال تختلف "حركة تحرير شعب السودان" عن حركة "رينامو" فى موزمبيق أو مؤتمر الوحدة الأفريقية، سواء من حيث النظرة إلى العالم، أو استجابتها إزاء مشكلات بيئتها الاجتماعية، أو نوع المجتمع التى تطمح لبنائه. وقد تتبنى الحركات الاجتماعية والدول خطابات سياسية مختلفة أو تسلك مسلكاً مناقضاً لما تدعو إليه. ولكن الأيديولوجية تظل على أهميتها للبحث بسبب ما تخبرنا به عن ماهية الحركة ومنظوماتها الفكرية وأصولها والخطوط المرشدة لعملها ومصادر نفوذها.

لقد كان لحركة "موجا" - مثل غيرها من الحركات الاجتماعية فى أفريقيا - آمالها وأحلامها ومعتقداتها ولغتها الاجتماعية ورؤيتها الخاصة للوضع فى ليبيريا التى أغرت الجماهير بالانضمام إليها. وقد قدمت للشعب فكراً إيجابياً عما يمكن أن تدار به الأمور غداً على نحو أفضل. ونظراً لأن "موجا" لم تكن فى بدايتها حزباً سياسياً فإنها قد تجنبّت انصراف الشعب الليبيرى عن مشروعاتها وبرامجها بفعل التحيز المذهبى. فقبل عام ١٩٧٩ لم تعر "موجا" أى انتباه للأيديولوجية. غير أنه كان بالإمكان بوجه عام حدس توجهاتها الأيديولوجية، إجمالاً، انطلاقاً من تحليل أنشطتها وبرامجها المطبقة.

هذا وكان "جابريل باكوس ماتيزوز" G. B. Matthews قد أنشأ فى عام ١٩٧٣ "التحالف التقدمى الليبيرى" PAL الذى ناصر الاشتراكية الأفريقية، والتوزيع الأكثر عدلاً للثروة وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، وقد كان لهذا التحالف اتجاهات سياسية راديكالية، غير أن قاعدته الأساسية كانت فى العاصمة "منروفيا". فهل كانت حركة "موجا" مختلفة أيديولوجياً عن "التحالف التقدمى"؟ لاشك أنهما كانا خصمين من الناحية السياسية، كما أن "التحالف التقدمى" أبدى ميولاً استراتيجية نحو انتهاج سياسات تهادنية أو "انتهازية".

أما أعضاء "موجا" والعديد من الليبيريين فقد رأوا فيها حركة اشتراكية أو حتى ماركسية. فقد جاء فى دستور "موجا" أنها تسعى إلى إجراء تحويل جذرى فى

الاقتصاد الليبيرى. ولكن على أساس أية أيديولوجية؟ لقد تبنت الحركة وفى ذات الدستور خيار الاقتصاد المختلط، فوفقاً لرؤيتها لنفسها هى حركة نشأت لإرساء العدالة فى توزيع الدخل/ الموارد الوطنية. وعكست برامج جماعة "سوسوكيو" اتباع الجماعة المبادئ الاقتصادية "الليبيرالية". وبالرغم من تأييد حركة "موجا" لبعض المبادئ الاشتراكية الواجب تطبيقها فى السيطرة على الموارد وتوزيعها، فإنها لم تنتسب لأى منظمة اشتراكية أو شيوعية داخل ليبيريا أو خارجها، كما لم تطرح "موجا" خيار الصراع الطبقي. ويمكن بوجه عام توصيف توجهها السياسى فى إطار الديمقراطية الاجتماعية، حيث إنها لم تستخدم قط المادية التاريخية دليلاً منهجياً لتحليل الأوضاع الليبيرية.

حركة "موجا" والدولة:

دأبت الدولة الليبيرية على الاسترابة فى أية حركات أو منظمات اجتماعية، حتى لو كانت ذات مركز قانونى. ويمكن بوجه عام وضعها فى ذلك الجانب الأيديولوجى المناهض للتقدمية والمناصر للرأسمالية. ولقد احتكرت الدولة الليبيرية جميع الموارد الاقتصادية والسياسية ووجهتها بشكل أساسى لصالح الطبقة الحاكمة وحلفائها. فالمصالح العائلية والطبقية أثرت على سلوك الدولة وأملت عليها سياساتها لسنين طويلة.

كانت دولة الاستعمار الجديد فى ليبيريا تمر بأزمة حادة فى عقد السبعينيات، حيث تعمقت العداوات (أو الاستقطابات) الاجتماعية التى لا يمكن التحكم فى إيقاعها باستخدام إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية بسيطة. ومن ثم وُضع محل الاختبار كل من الاستقرار السياسى و"النمو الاقتصادى" وبناء قدرات الدولة. فقد كشف نمو الاقتصاد الذى حققته الدولة الليبيرية فى الخمسينيات والستينيات - نتيجة لسياسة "الانفتاح" - عن تحقيق تغير طفيف للغاية فى مستوى معيشة

الجماهير. بل إن الوطنية التوحيدية/ الثقافية التي انتهجها عهد "توبمان" قد أصبحت إشكالية في حد ذاتها لعدم اصطحابها لإصلاحات سياسية واقعية، حيث أصبحت الدولة أقل تسامحاً حتى ليكن وصفها بالدولة الشمولية والتسلطية التي اهتمت بحماية المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة في سياق وضع اجتماعي أصبح هشاً لدرجة الخطر.

لقد اتسمت العلاقة بين "موجاً" وجهاز الدولة الليبيرية بالتعقيد والانتقائية، ومن ثم يجب فهم هذه العلاقة في سياقاتها التاريخية. لقد أوضحنا سابقاً كيف أن حركة "موجا" لم تقم كحزب سياسي في البداية، وإنما كحركة اجتماعية تستهدف التحول إلى حركة شعبية وقاعدية. ولم يظهر في عام ١٩٧٣ أن الحركة ترغب في إقحام نفسها في صراعات على السلطة مع الطبقة الحاكمة، على العكس من "التحالف التقدمي" أو "الحزب التقدمي الشعبى" PPP فيما بعد، حيث توفر لديه العزم على تحدى سلطة الدولة. لقد تشكل "التحالف التقدمي" في نيويورك على أيدي "باكوس ماتيويز" وزملائه كمنظمة سياسية ذات أهداف سياسية محددة. ونظر كثير من الليبيريين إلى "التحالف التقدمي" كحركة أكثر راديكالية، وإن اتسم بنوع من عدم النضج وعدم الثبات على المبدأ، بل والانتهازية. ولم يتخذ "تولبرت" أى موقف من "موجا"، حيث كان مرناً بما فيه الكفاية للسماح بمستوى معين من حرية التعبير وإقامة بعض التنظيمات التي ركزت على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في ليبيريا. ومن ثم فلم تكن الدولة وحركة "موجا" تعتبران عدوين سياسيين بالضرورة، بل الحقيقة أن الحركة قد نشطت إلى حد ما في إطار سياسة الدولة وروح شعاراتها السياسية.

هذا وقد جاء في دستور الحركة أن جميع الليبيريين الناهضين للعمل من أجل إنهاء الاستغلال والقهر بإمكانهم أن يصبحوا أعضاء فيها، حتى أن بعض أفراد الطبقة الحاكمة قد انضموا إلى الحركة، وإن كان هذا التصرف يمكن النظر إليه- في الواقع- كنوع من الانتحار الطبقي من جانبهم. بل إن "هاريسون ويليامز"

أحد أعضاء لجنة التنظيم فى الحركة قد كتب خطابا بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٧٣ إلى الرئيس "تولبرت" يعلمه فيه بتكوين المنظمة الجديدة ويدعوه إلى الانضمام إليها.

وقد رد عليه الرئيس بخطاب مؤرخ فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ جاء فيه: "تأثرت من صميم قلبى بالمشاعر الطيبة التى توجهتم بها إلى. ولما كنا نعمل من أجل الانعتاق التام لإخوتنا وأخواتنا الذين مازالوا تحت نير القهر فى أفريقيا، فإنه لمما يثير التأثر حقاً أن منظماتكم تعمل بإيجابية وفعالية لمد يد العون إلى الشعوب المقهورة فى العالم عامة والذى يوجد به فى آن واحد: الحرية والتحرر، وكذا القهر والتمييز العنصرى والاستعمار والاستعمار الجديد. فكونوا على ثقة من تعاونى مع مسعاكم لتمثل المصالح العامة ودعم النضال من أجل التحرير الكامل لأفريقيا" (Chaudhuri 1985:736).

إن "موجا" لم تضع كهدف أولى لها الإطاحة بالحكم، وإنما مواجهة المظالم القائمة داخل النظام وتكوين قيادة من نوع جديد. وتم تعريف أعداء الشعب الليبيرى بأنهم أولئك الذين يمارسون أو يدعمون أى نوع من أنواع الظلم. وبينما واصلت الحركة نشاطها لتحقيق أهدافها من خلال مساعدة الفلاحين فى إنتاج الأرز، وتقديم المشورة القانونية للعاملين فى الشركات الخاصة وشبه الخاصة، وتنظيم الطلاب.. إلخ، ظهر تدريجياً عاملان جديداً مهمان:

(أ) اتساع جمهور الحركة ومن ثم توسيع قاعدتها الاجتماعية.

(ب) أصبحت الحركة تشكل تهديداً للدولة بوصف الأولى قوة محتملة للتدخل فى الصراع على السلطة.

ولهذا أخذت العلاقات بين الحركة والدولة تتدهور بشكل متزايد. وجرى بالذكر أن رئيس حركة "موجا" - وهو الدكتور "تیبوت" - قد عُين وعُزل عدة مرات فى حكومة "تولبرت". وبدأت الدولة تنظر إلى الحركة التى يترأسها على أنها أداة فى الصراع على السلطة. فعلى نحو تدريجى أضحت مواقف "موجا" أكثر صلابة

تجاه سياسات الدولة وحاولت ممارسة النفوذ على الحكومة من أجل إجراء إصلاحات في بعض السياسات.

مثلاً، في عام ١٩٧٤ قررت الحكومة الليبيرية تقنين ألعاب القمار بوصفها مصدراً آخر يمكن أن يضيف الكثير إلى مواردها المالية. ولكن "موجا" نظمت حملة جماهيرية ضد القانون ونجحت في إقناع الرئيس "تولبرت" باستخدام سلطته في نقض مشروع القانون. وحينما أحيل الكاتب والصحفي المشهور "ألبرت بورتى" على المحاكمة لتشهيره بشقيق الرئيس متهمًا إياه بإدارة أعمال قمار غير شرعية، شنت "موجا" حملة جماهيرية ضخمة دفاعاً عن "بورتى" حتى تم في النهاية سحب الدعوى المرفوعة ضده (Liebenow 1987:171) كذلك فإن الاضطرابات التي عرفت "بشغب الأرز" وحملة "ساوير" للترشح لمنصب عمدة العاصمة "منروفيا"، قد أدبتا إلى وقوع صدامات بين الحكومة والطبقة الحاكمة و(حزب) "الويج" وبين حركة "موجا". وهما الحادثان الأبرز - من بين أحداث عدة - اللذان أثارا تطلعات الشعب حول ما يجب أن تقوم به الحركة، وهو ما زاد بدوره من تدهور العلاقات بين الحركة والطبقة الحاكمة.

لم تكن أحداث "شغب الأرز" في ١٤ أبريل ١٩٧٩ مفاجأة تامة للكثيرين، إلا أنها فاجأت الحكومة نظراً للقناعة الثابتة لدى الطبقة الحاكمة بأن الشعب الليبيرى لا يملك أى مستوى عالٍ من الوعى السياسى يجعله يقدم على تحدى الحكومة صراحة.

وقد كانت هذه الانتفاضة إحدى الحوادث التى أعطت دفعة جديدة فى السياسة الليبيرية وهى سياسة بلا عودة، حيث كانت مقدمة لأحداث أخرى أسماها "والرشتاين" Wallerstein "سلاسل التسبيب التاريخى".

يعتبر الأرز العنصر الأساسى فى طعام الليبيريين، وبدونه يمكن أن يتضور أغلبهم جوعاً، وفى الوقت الذى كان فيه متوسط الراتب الشهرى ٨٠ دولاراً عام

١٩٧٩ قررت الحكومة زيادة سعر جوال الأرز من ٢٠ إلى ٣٠ دولارًا. وعلى الفور توقع الكثيرون أن آثار هذا القرار سوف تفاقم من سرعة الأزمة الاجتماعية. وشكلت الحكومة لجنة لدراسة الآثار المحتملة لزيادة سعر الأرز. وتوصلت اللجنة إلى نفس النتائج التي سبق أن تنبأ بها "أموس ساوير" من "موجا" وكذلك "باتريك سيون" P. Seyon، وهي أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تحقيق كارثة اجتماعية. وكانت الحكومة تستهدف من الزيادة تحقيق التوازن في ميزانية الدولة. ولم يكن الأرز من المحاصيل المدعومة من قبل الدولة مثل المطاط والكافكاو والبن وغيرها من محاصيل التصدير (Liebenow 1987:171). بل كان الفلاحون في معظم الحالات يزرعون على نطاق صغير كمصدر للرزق.

وحدثت الاضطرابات في وقت كان يموج بالفعل بنشاط سياسي محتدم "للتحالف التقدمي" PAL و"تحالف كل الشعب" APA. ورغم اشتراك حركة "موجا" في هذه الأحداث إلا أن دورها لم يكن عدوانيًا مثل الآخرين. فقد دعا "التحالف التقدمي" إلى تنظيم مسيرة في ١٤ أبريل عام ١٩٧٩ ضد نظام الحكم. وكان المزمع أن تكون المسيرة سلمية، ولكن تدخل الجيش والبوليس خلق موقفًا لم يعد ممكنًا السيطرة عليه حيث تم نهب المحال، وبشكل خاص تلك المملوكة للأجانب. وسجلت إصابات كثيرة حددتها البيانات الرسمية في ٤٠ قتيلًا و٤٠٥ جرحى، بينما ارتفعت أرقام المستشفيات بعدد الوفيات إلى ١٤٠ حالة.

ويرى بعض المراقبين أنه لولا تدخل القوات المستقدمة من سيراليون وغينيا- كوناكري لكانت حكومة "تولبرت" قد سقطت في أبريل ١٩٧٩ وأنه لو كانت "موجا" و"التحالف التقدمي" قد اتفقا على استراتيجيات موحدة للاستفادة من الموقف لكانا قد تمكنا من إزالة نظام "تولبرت" المهزوز. لكن الحقيقة أن كل حركة من الاثنتين لم تشترك في الأحداث بقصد خلق فوضى تؤهل للقيام بانقلاب.

من إنن الذين قاموا بالشغب والاحتجاج؟ إنه من الصعب تحديد هويتهم ووضعهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على وجه الدقة. فهم من وجهة نظر

الحكومة: أعضاء "التحالف التقدمي" وحركة "موجا" والمتعاطفون معهما، ولكن حسبما تقول مصادر التحالف والحركة، هناك عناصر كثيرة اشتركت في الأحداث وتضم البروليتاريا الرثة والطلاب والعمال وبعض موظفي الحكومة، بل وبعض الرتب الدنيا في الجيش والشرطة، فقد كانت الدولة تمر بأزمة عميقة تحتم عليها التوصل إلى حلول لها إرضاء لمطالب الشعب وتهئية للخواطر، وفي خطابه الذي ألقاه الرئيس "تولبرت" بعد الأحداث أنحى باللائمة على العابثين والمجرمين الذين يتلقون دعمًا كبيرًا من الأجانب، وخص بالذكر الاتحاد السوفيتي وكوبا، ولذا طُلب من ثلاثة دبلوماسيين سوفيت مغادرة البلاد على الفور. وشن الحكم حملة اعتقالات كبرى طالت أعضاء من "التحالف التقدمي" و"تحالف كل الشعب"، وقيادات كثيرة من حركة "موجا" منهم دكتور بويما فانبوله، وباكوس ماثيوس من التحالف التقدمي، وأوسكار. ك. سينرورات، جيمس يارسيا، وكوماني ويزيه، وأعضاء في "الاتحاد الوطني لطلاب ليبيريا".

ونتيجة لهذه الأحداث برزت عدة عوامل جديدة:

(أ) لم يعد الشعب ينظر للدولة الليبيرية بشئ من التبجيل.

(ب) صنفت الدولة حركة "موجا" كحركة راديكالية واشتراكية.

(ج) انتهت خرافة الاستقرار السياسي في ليبيريا.

ونظرًا لحدوث شقاق بين الجيش والشرطة حيث تباين مسلكاهما إزاء أحداث الشغب، أصبح من الممكن وقوع انقلاب. وإذا كان أعضاء "موجا" قد أيدوا الانتفاضة، إلا أنهم لم تتكون لديهم نية لقلب نظام الحكم على الرغم مما آلت إليه علاقتهم بالطبقة الحاكمة من عدا، ورغم أن قراءتهما للوضع الليبري اختلفتا بشكل حاد.

وهناك حقيقتان هامتان تعكسهما حملة ترشيح "ساوير" لانتخابات العمدة في أكتوبر ١٩٧٩ كمرشح مستقل ضد "تشو- تشو هورتون" مرشح "حزب الويج".

أولاهما أن قادة "موجا" قد برهنوا بهذا الترشح على قبولهم لفكرة الصراع على السلطة كجزء من برنامج عملهم، وكوسيلة يمكن من خلالها إجراء الإصلاحات. وثانيتهما أن من الممكن هزيمة "حزب الويج" فى الانتخابات إذا أزيحت جانبًا القوانين سيئة السمعة. وتكونت "لجنة حملة ترشيح ساوير للعمدية" من أعضاء "موجا" بشكل أساسى، والتي طالبت بإلغاء شرط حيازة الأرض للحصول على حق الانتخاب. وبعد الموافقة على إلغاء هذا الشرط كقاعدة للعبة السياسية فقدت النخبة الحاكمة ثقتها فى القدرة على الفوز فى الانتخابات، مما اضطر الحكومة إلى تأجيل الاقتراع إلى عام ١٩٨٠. وأصبح كل من "ساوير" وحركة "موجا" يشكلان تحديًا سياسيًا ثابتًا للحزب الحاكم الذى اعتبر "ساوير" اشتراكيًا أو راديكاليًا يهدد مصالح النخبة بالخطر. ووصل الأمر أن حصل "ساوير" على تأييد شقيق "تسو - تسو" المرشح الحكومى (وهو "ستيف هورتون" أول أمين للمنظمة الشباب الوطنى الليبيرى) وكذلك الدكتور "بايرون تار" نائب وزير المالية سابقًا والمحاسب العام للشركات العامة، و"هنرى أندروز" المحامى والصحفى الذى عمل فى بنك التنمية الأفريقى فى أبيدجان... بالإضافة إلى الكثيرين غيرهم. ورغم عدم اتضاح مصلحتهم وراء هذا التأييد لترشيح "ساوير"، فقد يكون السبب هو ذلك الاستقطاب الذى وصل إليه الصراع داخل الطبقة الحاكمة. فالواقع أن مصالح الطبقة الحاكمة لم تكن منسجمة أو "موضوعية" على الدوام. ومن الممكن أن يصبح الصراع الداخلى مفيذاً لقوة سياسية خارج الحكم فى زمن معين.

هل أيد الشعب "ساوير" كفرد أم كأحد قادة "موجا" أم الاثنين معًا؟

مع مقدم عام ١٩٧٩ كان اسم وأعمال وبرامج حركة "موجا" معروفة تمامًا فى أرجاء ليبيريا. ونظر الكثيرون إلى "ساوير" كواحد من أشرف المثقفين فى ليبيريا، فعلى مستوى جامعة ليبيريا كان يشار إليه كواحد من أكثر أساتذة العلوم السياسية شعبية. وفى هذه الحالة لعبت شخصية "ساوير"، والظروف الاجتماعية فى البلاد، وأنشطة حركة "موجا" دورًا هامًا فى الدعم الهائل الذى حصل عليه وهو

المرشح المستقل. وقد تأجل انتصار "ساوير". ولكن هذا لم يحل دون وقوع انقلاب عنيف في ١٢ أبريل عام ١٩٨٠ بقيادة الرقيب أول "صامويل دو" ولقى "تولبرت" حتفه في أحداث الانقلاب.

وبمجرد وقوع الانقلاب تحولت العلاقة بين حركة "موجا" والدولة من العداء إلى "التعاون" من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية للطرفين. فبعد ٤٨ ساعة من وقوع الانقلاب واستيلاء الجيش على السلطة دعا "دو" "ساوير" وسأله عما يمكن أن يصنع مع "الفيل" (وهو الاسم الذي يطلق عادة على الدولة في ليبيريا).

وضغط قائد الانقلاب على "ساوير" بقوة للاشتراك في الحكومة، ولكن الأخير أقنعه بأن البعض ممن في مثل حالته يجب أن يظلوا في الجامعة، ورغم أن "ساوير" لم يشترك في الحكومة على أي مستوى وزارى، فقد لعب دور "المستشار الشخصي" للرئيس منذ البداية.

ولم يكن دعم "موجا" للانقلاب خاليًا من الالتباس. فقد عين الدكتور "بويما فانبوله" وزيرًا للتعليم، ثم نال فيما بعد حقيبة الشؤون الخارجية.

وأصبح الدكتور "توجبا- ناه تيبوته" وزيرًا للاقتصاد والتخطيط، كما عمل مساعدًا له "دستى ولوكوللى" D. Wolokollie... وهذه مجرد أمثلة، حيث أصبح الكثيرون من أعضاء "موجا" والمتعاطفين معها من بين العناصر الفاعلة في الجهاز البيروقراطي، كما استوعب جهاز الدولة الكثيرين من أنصار إحداث تغيير اجتماعي جديد في البلاد. وكان لدى قادة حركة "موجا" أهدافهم الاجتماعية والسياسية الخاصة من الاشتراك في الحكومة العسكرية، وفي مقدماتها: إصلاح ممارسات وسياسات الدولة وأيديولوجية الحكم الجديد، إن وجدت مثل هذه الأيديولوجية.

وقد لا يكون من الخطأ القول بأن قرار قادة "موجا" الاشتراك في الحكومة يتمشى مع مسارات الصراع على السلطة في ليبيريا، والذي كانت الحركة قد انغمست فيه بالفعل. كما يجب تذكر أن أعضاء "موجا" لم تتم استشارتهم قبل تعيينهم، وقد كان ما أثر أساسًا على قبولهم الاشتراك في أول حكومة لـ"دو" هو ذلك الطابع الشعبى الذى ارتداه الانقلاب. كما يجب التأكيد على أن الطابع الشعبى للانقلاب قد بنى أساسًا على دعاوى وشعارات ورموز كل من "حزب الشعب التقدمى" وحركة "موجا".

وجدير بالذكر أنه حين وقع الانقلاب كانت الأهداف السياسية للحركة قد بدأت تتحدد بشكل واضح، خاصة بعد المؤتمر الثانى للحركة الذى عقد فى نهاية شهر مارس ١٩٨٠. ورغم عدم وجود شواهد برغبة أعضاء "موجا" فى الحكومة فى السيطرة على سلطة الدولة، فقد تجلت واضحة رغبتهم فى تغيير اتجاه هذه السلطة. وهو ما أفضى بالطبع إلى صراع سلطة قاد بدوره - كما سنرى فيما بعد - إلى انتحار سياسى تقريبًا.

ترى هل كانت علاقات "موجا" بالدولة ستختلف لو أن أعضاءها لم يشتركوا فى الحكومة؟ يميل بعض المراقبين إلى الزعم بأن الحركة كان من الممكن أن تصبح أكثر فعالية لو بقيت خارج الحكومة. ومع ذلك يجب أن نقول أيضًا إن الكثيرين من أبناء الشعب كانوا يتطلعون إلى مشاركة قادة "موجا" فى السياسة الرسمية بعد انتهاء حكم "تولبرت". بل ولعل عدم الاشتراك فى الحكومة كان سيضر بشعبية الحركة، خاصة وسط أغلبية الشعب التى لا تعرف سوى القليل عن الاختلافات الأيديولوجية بين النظام العسكرى والجماعات المعارضة.

وعلى العكس من ترحيب "موجا" وغالبية سكان ليبيريا بالانقلاب العسكرى، فإن العديد من الأفراد من طبقة المثقفين والطلاب والطبقة العاملة تكونت لديهم الشكوك إزاء طبيعة الانقلاب والأيديولوجية التى يستوحىها (إن وجدت). ومن ثم فلم تمض سوى أسابيع قليلة حتى اندلعت تظاهرات فى شوارع "منروفيا" فيما يشبه

توجيه رسالة إلى أعضاء "مجلس الإنقاذ الشعبى" بضرورة تمهيد الطريق نحو العودة إلى الحكم المدنى.

ولقد اضطلعت حركة "موجا" بنشاط فى تنظيم الشعب تحت شعار تحقيق العدل، وذلك انطلاقاً من قاعدتها الأساسية فى "جامعة ليبيريا". ومن ثم شعرت الحركة بدور خاص لها من خلال الاشتراك فى الحكومة الجديدة، ألا وهو دور حراسة العدل. ومعنى ذلك أن علاقة الحركة بمجلس الإنقاذ العسكرى لم تكن بالطبع علاقة عداء، فى البداية على الأقل. فقد كان المجلس فى هذه المرحلة يضطلع بعملية توسيع جماهيريته وإرساء مشروعيته، وربما كان بإمكانه تحقيق هذا وذاك لو أنه تفهم صميم أهداف "موجا" وأدخلها فى صلب سياساته. وقد لخص "ساوير" دور قادة "موجا" فى حكومة العسكر بقوله "أصبح رجال موجا فى الحكومة. وهم لم يصلوا إلى هذا بمحض مهاراتهم وكفاءتهم فحسب، بل بمقتضى منظومة ومجموعة من الآمال واصلوا التمسك بها من أجل مستقبل المجتمع. وكما تعرفون جيداً فإن نضالنا قد استهدف دوماً تحقيق العدل الاجتماعى، وهو ما يعنى ضرورة استمرارنا فى التمسك بهذه الرؤية حتى داخل الدوائر الحكومية الآن. إننا نصر على تحقيق درجة ما من الانضباط الاقتصادى والسياسى، ونكافح ضد أى اتجاه نحو العنجهية التى يمكن أن تتسرب إلى أى حكومة لو لم نتمتع بالحذر التام. وهناك شىء يجب قوله عن تولى منصب ما، حيث الجميع يتسابقون طول الوقت على قول: "نعم سيدى". وهو الأمر الكفيل بأن يدير رأس المسئول. ولذلك فإن "موجا" لن تتوقف عن قرع أجراس الإنذار طوال الوقت" (Sawyer 1980:9-11).

ومن خلال تواجد أعضاء "موجا" فى الحكومة أدركوا أن "مجلس الإنقاذ" لا يملك أى برنامج عمل ثورى، بل ولا برنامج عمل على الإطلاق لليبيريا. ومن ثم فإنه قبل مرور عام على الانقلاب بدأت تحالفات السلطة والمصالح تتبلور داخل الحكم العسكرى. حيث بدأ "مجلس الإنقاذ" ينحاز أساساً للتحالف مع التكنوقراط ورثة عهد "تولبرت" بدلاً من التحالف مع العناصر المدنية الراديكالية. وبدأ أعضاء

الحكومة من جماعة الـ"كراهن" Krahn يصارعون للوصول نحو مركز السلطة مستفيدين من أن "دو" نفسه ينتمى لتلك الجماعة.

كانت معارف أعضاء "مجلس الإنقاذ" بالغة المحدودية عن أى شكل من أشكال الديمقراطية، بل إنهم لم يشغلوا أنفسهم بذلك على الإطلاق. وكانت نظرتهم للديمقراطية والسلطة هي النظرة إلى قيمتين أو قوتين اجتماعيتين متصارعتين. ولما كان "مجلس الإنقاذ" أكثر شغفاً بالسلطة عن الديمقراطية، فقد بدأ ينظر إلى أولئك الداعين للديمقراطية- وخاصة أعضاء "موجا" و"حزب الشعب التقدمي"- بوصفهم أعداء للنظام الجديد. وإزاء هذه التحالفات الآخذة في التشكل شعر أعضاء "موجا" في الحكومة بالضرورة الحيوية لتجميع القوى لممارسة النفوذ على عملية صنع القرار، ولكن صعوبات جمة واجهتهم في سبيل تحقيق هذا، ومن بينها عناصر النزعة العرقية- وخاصة من الـ"كراهن"- والتناحر الأيديولوجي وسط القوى السياسية المدنية والصراعات داخل الحكم.. وهي عوامل أسهمت جميعاً في إشاعة الاضطراب وعدم الاستقرار داخل الحكومة ناهيك عن انعدام التنسيق. فبعد أسابيع قليلة من وقوع الانقلاب طفت على السطح الخصائص المتدنية للضباط الشبان غير المتعلمين، ومنها على سبيل المثال شراهة جمع المال وامتلاك الفيلات والسيارات والنساء، والافتقار إلى أى تكوين أيديولوجي، والميل إلى نهب ممتلكات الدولة والآخرين.. إلخ. ومن ثم أصبحت الأهداف الوطنية لحركة "موجا" غير ممكنة التحقيق من داخل الحكومة.

وهناك عامل آخر برز داخل تحالفات الحكم، وهو قيام تحالفات بين مدنيين وعسكريين حيث حرص كل وزير مدني على التحالف مع "أب روجي" من العسكر بحثاً عن الحماية وكفانة اتصال يمكن من خلالها الحصول على موافقة "مجلس الإنقاذ" على الأهداف السياسية وراء السياسات والقرارات المتخذة.

وفي هذا الإطار المشوش والملتبس من الصراع على السلطة والأيديولوجية وحتى الجوانب التقنية لم يجد قادة "موجا" أى سبيل لتضمين أفكارهم وإرادتهم في السياسات المتبعة.

ومع ذلك فإن تعيين "ساوير" على رأس "لجنة الدستور الوطنى" - المكونة من ٢٥ عضواً - فى ١٥ أبريل ١٩٨١ ربما رأى فيه البعض دليلاً على توافر "الثقة" بين الحكم وحركة "موجا" فى هذا الوقت. ولكن تعيين "ساوير" فى هذا الموقع لم يُبْنِ فى الواقع على أساس هذه "الثقة" المدعاة، وإنما جاء إقراراً بدور الحركة فى مقاومة وإسقاط نظام "تولبرت"، وكذا دورها فى تأييد ودعم الانقلاب. وفى الحقيقة أن المقترح الخاص بإنشاء "لجنة الدستور الوطنى" كان من صياغة "ساوير" وزملائه والذين قاموا بتوزيعه على جميع أعضاء "مجلس الإنقاذ". ومن ثم يمكن القول إن تكوين هذه اللجنة جاء نتيجة لضغوط مارسها "موجا" و"حزب الشعب التقدمى" وجماهير الطلاب.. إلخ، فضلاً عن تنظيم المظاهرات الحاشدة المطالبة بعودة الحكم المدنى. ورغم أن الأمر لم يستلزم مرور وقت طويل كى تتدهور العلاقات بين الطرفين، إلا أنه قد تبين أيضاً فى ذلك الوقت مدى صعوبة حكم ليبيريا بدون إشراك قادة "موجا" فى العملية السياسية، خاصة فى فترة كان الحكم يبحث عن هويته وتثبيت مشروعيته.

أدرك "دو" و"مجلس الإنقاذ" أن "موجا" قوة اجتماعية تتمتع بتأييد شعبى، وأنه لا يمكن إخراجها من الحكومة بسهولة. وحتى مع صعوبة الحديث عن رأى الشعبى فى سياق بلد نام، فإن المشاعر الشعبية والإشاعات الدائرة فى العاصمة مالت إلى تأكيد استحالة أن يتجاهل "دو" مشاركة الحركة. واستمرت علاقة الحركة بالدولة على حالتها من التذبذب. فبدلاً من أن تسهم "موجا" فى توسيع جماهيرية "دو" اتجهت نحو كشف أوجه ضعفه فى السياستين الداخلية والخارجية. ورغم اتهام النظام العسكرى للحركة بأنها حركة اشتراكية أو شيوعية، فإن "دو" ظل مقتنعاً بأن شرعيته تتوقف على قدرته على العمل مع بعض أعضاء "موجا".

هذا وقد ظل "دو" حتى اللحظات الأخيرة من تشكيل "الحزب الديمقراطى الليبيرى" عام ١٩٨٤ يطلب من الدكتور "أموس ساوير" أن يكون نائبه فى حملة الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام ١٩٨٥ ولكن "ساوير" اعتذر عن عدم

قبول العرض. ومع ذلك فقد دأب الحكم العسكرى على محاولة استغلال "موجا" لصالح أغراضه الخاصة حتى قامت الحركة ببناء حزبها السياسى المستقل وهو "حزب الشعب الليبرى" LPP. إذن يمكن بوجه عام وصف العلاقة بين "موجا" والدولة بأنها نوع من "التعايش السلمى القلق"، حيث كان كل منهما محتقناً بالشك والحذر من الآخر. ومن ثم يمكن استنتاج أن العلاقات السياسية بين حركة اجتماعية ما والدولة إذا لم تبين على أرضية أيديولوجية مشتركة فإنها غالباً ما تكون هشة وذات طابع انتهازى.

النشاط الطلابى فى حركة "موجا":

كان من الممكن أن يتولد لدى المرء طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات انطباع بأن "موجا" حركة طلابية بالأساس، وخاصة فى "منروفيا". فمما أسبغ على "موجا" طابع الحركة الشبابية ذلك الاشتراك الواسع والالتزام القوى من جانب جماهير الطلاب بها. وغلبت العضوية الطلابية على تكوين الحركة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦. فما هى النتائج السياسية لذلك بالنسبة لتطور "موجا"؟

لقد انعكس التأييد الطلابى الواسع لحركة "موجا" فى تحمس الطلاب لترشح "ساوير" لمنصب عمدة العاصمة، وكذلك فى الأحداث التى بدأت يوم ٢ أغسطس ١٩٨٤ حينما أصدر الرئيس "دو" أمره باعتقال "ساوير" و"جورج كيه" G. Kieh، والأخير مدرس بقسم العلوم السياسية وزعيم طلابى سابق. فقام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالاحتجاج على الاعتقال الذى وصفه الاجتماع المشترك لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة بالاعتقال غير المبرر لاثنتين من أعضاء الأسرة الجامعية. وحدث يوم ٢٢ أغسطس أن قام الجنود المسلحون باقتحام حرم جامعة ليبيريا، ومن الصعب وصف مدى العبث والدمار الناتجين عن هذا الغزو، إذ كان أقرب إلى الفوضى التامة، مما جعل "دو" يصاب بالغضب الشديد ويتحدث فى خطاب عبر

الراديو فى المساء قائلاً إن أعضاء "موجا" يسيطرون على جامعة ليبيريا. وبوجه عام يبدو توصيف "دو" دقيقاً إلى حد بعيد؛ فقد كان الطلاب يتصرفون سواء فى الحرم الجامعى أم فى شوارع العاصمة كأنهم جميعاً أعضاء فى "موجا".

فكيف تمكن نظام "دو" من البقاء بعد هذه الأحداث رغم أنه كان هشاً ومهزوزاً بالفعل؟ هناك عوامل كثيرة تساعد فى تفسير ذلك:

(أ) استخدام النظام للجيش والشرطة فى تصفية أى تحرك أو أى شخص يعتبر محرّضاً.

(ب) حرص القوى الإمبريالية- بما فيها الإدارة الأمريكية والشركات متعددة الجنسيات- على الحفاظ على الوضع القائم.

(ج) الاستقطاب الذى حدث وسط المتقنين .

وسوف نعود إلى مناقشة النقطة الأخيرة بالتفصيل فيما بعد. إلا أنه على الرغم من تعدد المواقف الأيديولوجية وسط الطلاب، فقد جاء من صفوفهم الدعم الأكبر الذى حصلت عليه حركة "موجا".

ومن التقاليد المعروفة فى تاريخ ليبيريا أن المدارس (وخاصة المدارس الحكومية فى الحضر) وجامعة ليبيريا (وهى مملوكة للدولة) وكلية "كتجتون" الجامعية (معهد خاص تابع للكنيسة) كانت دائماً بمثابة معامل تفريخ لمنظمات طلابية قوية. حتى أن الشعارات الوطنية والثورية والمناذية بالوحدة الأفريقية أو الروح المعادية للإمبريالية كادت تكون من السمات الغالبة على جامعة ليبيريا، وبالأخص فى الثمانينيات. ونظراً للطبيعة الأوليغارشية للدولة، فقد تحولت هذه المنظمات إلى منابر للطلاب وكذا قنوات يعبرون من خلالها عن شكاواهم وآرائهم ومطالبهم. فعلى سبيل المثال عُرف "الاتحاد الوطنى لطلاب ليبيريا" أساساً باهتمامه واشتراكه فى القضايا الوطنية. وقد ألقى القبض فى ٨ فبراير ١٩٨٠ على أحد زعماء هذا الاتحاد- وهو "كومانى ويزيه" C. Wesseh - واثنين آخرين بتهمة

الخيانة بسبب خطاب سبق أن أرسله إلى "سياكا ستيفنس" في سيراليون قبل ذلك بعام، كما ألقى القبض أيضا على "دستى ولوركولى" D. Wolorkolie و"بويما سونى" B. Soni.

لقد كانت النظرة العامة إلى طلاب ليبيريا أنهم من أنصار التغيير الاجتماعى، سواء كنا نتحدث عن "مدرسة توبمان العليا" أو "معهد باركلى التقنى". وقد كانت "موجا" تقدم لهم الإحساس بالاتجاه والهوية الوطنية. ولكن مع عدم وجود أى نفاذ مباشر إلى السلطة. ماذا كان يحدث عادة عند تعبير هؤلاء الطلاب عن آرائهم إزاء قضايا سياسية معينة فى البلاد؟ هل كانت الحكومة تصغى إلى شكاواهم؟ يمكن بوجه عام القول إن الدولة فى أفريقيا لم تعرف التسامح قط مع أى نوع من الرفض أو النقد يبدیه الطلاب خارج الفصول الدراسية. ولا تميل الدول الأفريقية إلى انتهاج حلول وسط مع الطلاب إلا فى حالات نادرة (مثلما حدث فى شهرى مارس وأبريل ١٩٩٠ فى ساحل العاج والجابون وجمهورية وسط أفريقيا). كيف إذن يتسنى للطلاب تحقيق التغيير وهم لا يسيطرون على أية أداة للتغيير السياسى؟ بل وما هو نوع التغيير الذى يطالبون به؟ وحتى لا نقع فريسة للتعميمات؛ ينبغى علينا أن نلقى نظرة مقربة على هذه المسائل فى إطار حركة "موجا".

إن كون حركة "موجا" قد أسستها طبقة المثقفين المنتسبين لجامعة ليبيريا، قد أعطى الحركة بعض المزايا على "التحالف التقدمى الليبيرى" من حيث التمتع بتأييد الشباب الذين تملكهم الإعجاب بالكوادر الجامعية وقيمهم. كما تركز ثقل الحركة فى "منروفيا" العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد. وقد أصبحت الجامعة بمثابة الممر الذى يمكن للطالب من خلاله أن يصبح إما جزءا من قيم ومنظومة السلطة الليبيرية- الأمريكية، وإما ينغمس فى تحدى المنظومة الأوليغاركية للطبقة الحاكمة.

وظلت الجامعة الليبيرية منقسمة- كما أشرنا من قبل- طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات بين معسكرات سياسية متعددة، كان الأبرز والأكثر نشاطاً من بينها حركة "موجا" و"التحالف التقدمي". وفى نوفمبر عام ١٩٨١ فاز "حزب الوحدة الطلابية" SUP ذو الرؤية التقدمية والصلة القوية بـ"موجا" فى انتخابات قيادة الجامعة.

ولم يكن قرار الطلاب الانضمام إلى "موجا" مبنياً بالضرورة على أساس التوجه الأيديولوجى للحركة. فقد تأثر هذا القرار بعوامل عديدة، من بينها شخصية قادة "موجا" وشعبيتهم وتمتعهم بالاحترام فضلاً عن علمهم بالطبع. بل يمكنى حصر أربعة أسباب هامة استتجتها من مناقشات مع كثير من الشباب، ومع طلابى بشكل خاص:

- ١- إن "موجا" كانت تتحدث عن تغيير من القاعدة.
 - ٢- كان يُنظر لقادتها كنموذج لما يأمل كثير من الطلاب أن يكونوه فى المستقبل.
 - ٣- إذا أمكن بالفعل تحقيق تغيير جذرى فإن كثيراً من الطلبة سوف تكون لهم علاقات طيبة، ومن ثم يحققون مواقع اجتماعية أفضل فى المستقبل، فى مجال الحصول على فرص عمل على سبيل المثال .. إلخ.
 - ٤ - كانت "موجا" تتحدث عن الديمقراطية، وكانت تطالب بتوسيع المشاركة السياسية.
- ومن الأمور الصعبة للغاية محاولة قياس مدى ارتباط أو التزام الطلاب بالحركة. بيد أن التزامهم انعكس بوجه عام فى الأنشطة التلقائية بتوزيع المنشورات وإلقاء الخطب وتنظيم المندييات وتوعية الناس بقضايا الحركة.

ودعم الطلاب بقوة ترشح "ساوير" لمنصب العمدة. كما برزوا ونشطوا في تظاهرات الأرز والأنشطة المطالبة بالحقوق. وتم اتهام بعض الطلبة بعقد صلات وتلقى أموال من السفارتين الكوبية والسوفيتية في "منروفيا" كما اتهم طلاب مع أعضاء آخرين في "موجا" و"التحالف التقدمي" بالخيانة والتآمر للإطاحة بالحكم.

ولما كان الطلاب مؤيدين لـ"موجا" بشكل عام فقد رحبوا تلقائيًا بانقلاب ١٢ أبريل ١٩٨٠ على الرغم من شك أغليبيتهم في قدرة العسكر على الاضطلاع بمهام التغيير في سياق وضع يتطلب إحداث تحول جذري في السياسات واعتماد طرق جديدة للتنمية الاقتصادية. ومن بين الافتراضات المسوغة لهذا التأييد أنه بأخذ الظروف التي كانت ليبيريا تمر بها وقتئذ في الاعتبار، فإن القادة الجدد لن يجدوا مفرًا من التحول عن الأيديولوجية والسياسات اليمينية القائمة إلى موقف معتدل أو يساري من أجل حماية أو الوفاء بمصالح الشعب. بل خال طلاب كثيرون أن "دو" يمكن أن يسير على درب "القذافي" أو "كاسترو" أو "منجستو". ويعتقد البعض أن هذا الخيار لا يزال قائمًا حتى الآن انطلاقًا من وجود بعض العناصر العسكرية التقدمية - حتى لو كانوا قليلين - داخل "مجلس الإنقاذ الشعبى". ويميل من يؤيدون هذا الرأي إلى أن الميجور جنرال "توماس ويه-سيين" T. Weh-Syen عضو المجلس قد اتهم بالخيانة وتم إعدامه بسبب اتجاهاته السياسية الموالية لليبي والسوفيت. ولم يثق طلاب كثيرون في نظام يحكمه العسكر، وإن غلبت عليهم السذاجة بالنظر إليه كنظام انتقالي في الطريق إلى الديمقراطية، أى ودون تعلم بعض الدروس من "بوكاسا" في أفريقيا الوسطى، و"إيادىما" في توجو، و"موبوتو" في زائير، و"نجويما" في غينيا الاستوائية.. إلخ.

هذا وقد ألقى القبض على ستة من الطلبة في يناير ١٩٨٢ ووجهت إليهم تهمة الخيانة، حيث تمت إدانة خمسة منهم وحكم عليهم بالإعدام رميًا بالرصاص. ولكن الجنرال "دو" تعرض لضغط دولي قوى إزاء هذا الحكم فاضطر في يوم ٢٩ يناير، ١٩٨٢ أى قبل تنفيذ الإعدام بيوم واحد، أن يصدر عفواً رئاسياً عن الطلبة

ويطلق سراحهم (LCHR 1986:88). بيد أنه في أواخر ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ أعيد اعتقال قيادات الطلاب مرة أخرى واتهموا بتوزيع منشورات معادية، وأودع ستة من أعضاء "اتحاد طلاب ليبيريا" LACY لمدة عشرة أشهر تقريبًا في سجن "بيلز ألي" الشهير، حتى تم الإفراج عنهم تحت وطأة الضغوط الدولية.

والسؤال الآن: لماذا اعتمدت حركة "موجا" في أنشطتها على الطلاب وهم الذين لا يملكون سلطة فعلية لإجراء تغيير حقيقي؟ هل يختلف طلاب ليبيريا عن الطلاب في بلدان أفريقيا الأخرى؟ لاشك أن طلاب ليبيريا عامة - مثلهم مثل الطلاب في أي بلد آخر - مفعمون بالمثالية. وهم يرون أنهم يعرفون على نحو أفضل من الآخرين ماذا يجب عمله في سياق الظروف الخاصة ببلدهم، لأنهم تعلموا الكثير عن مثل هذه الأشياء. فقد تشبعوا "بالأفكار العالمية" وبروح التمرد والتغيير، ومن ثم يشعرون بحقهم في نشر أفكارهم على أوسع نطاق في المجتمع.

كذلك يغلب عليهم الإحساس بالمسئولية والالتزام نحو الارتقاء بأحوال أسرهم والمجتمع بأكمله. ورغم طغيان الرطانة الراديكالية بينهم، فلاشك أن أغلبية الطلاب كانت لديهم طموحات لأن يصبحوا جزءًا من الطبقة الحاكمة، وإن لم يكونوا يحلمون بالضرورة أن يصبحوا جزءًا من الطغمة الليبيرية - الأمريكية. ويمكن القول إن الكثيرين منهم التحقوا بحركة "موجا" لتحقيق هذه الرغبة. كما ينبغي أن نضيف أيضًا أن المجتمع نفسه قد ألقى بجزء كبير من المسئولية على الطلاب للتصدي للأمور العامة حينما تسير على نحو خاطئ. ففي ظل غياب أي منتدى سياسى شرعى - خاصة في المناطق الحضرية - ينتظر السكان أن يسأتى التحدى لسياسات الحكومة من جانب الطلاب.

لقد استهدفت "موجا" من خلال اعتمادها على الطلاب أن تصل إلى آبائهم وأقاربهم وأصدقائهم وكل من له صلة بهم، حيث مازال نظام الأسرة الممتدة يمثل رابطة بالغة القوة في أنحاء أفريقيا. ورغم تجاوز "موجا" للبعد العرقى، إلا أن كثيرًا من الطلاب أعضاء الحركة كانت لهم جذورهم الممتدة في الريف. فبالإضافة

إلى البرامج الريفية التي تبنتها الحركة، اهتمت أيضًا بالوصول إلى سكان الريف عن طريق الصلات الشخصية وليس الأيديولوجية. وعلى النقيض مما حدث في بعض البلدان الأفريقية- مثل زائير حيث فقد الطلاب التأييد في الريف بسبب نظرة الفلاحين لهم كأعضاء في "الحركة الشعبية للثورة" أو "الموبوتيين" MPR- فإن سكان الريف في ليبيريا قد مالوا بشكل عام إلى الثقة في الآراء أو المواقف السياسية لشبابهم المتعلمين. ويجب أن نضيف أن هذا النوع من الروابط الشخصية بين الطلاب والسكان الريفيين قد أدى دوره جيدًا بسبب صغر تعداد سكان ليبيريا، والتضامن القوي القائم بين أعضاء بعض الجماعات العرقية، وأخيرًا حقيقة أن كثيرًا من الطلاب ظلوا محافظين على صلاتهم القوية بالريف. وإذا كان هذا النوع من الروابط ليس سياسيًا أو أيديولوجيًا فإنه مع ذلك يمكن أن يتحول إلى قوة سياسية.

ولما كان زعماء "موجا" أنفسهم أساتذة جامعات فقد شددت الحركة على تحسين أوضاع التعليم، وتوفير المنح الدراسية، والضغط على الحكومة لزيادة ميزانية التعليم التي لم تشكل طوال السبعينيات سوى ١٠,٣% من الميزانية العامة للدولة. وكما قال "ساوير": "يحتاج التعليم- أيها الأصدقاء- إلى اهتمام أكبر بكثير مما توليه حكومتنا له، إذ إن الإنفاق العام في ميزانية الدولة لا يعطى اهتمامًا كبيرًا للتعليم" (٨).

وإذا أخذنا الدكتور "أموس ساوير" كمثال فإنه لم يحصل على مرتبه كاملاً لأكثر من عشر سنوات، لأن جزءًا كبيرًا منه كان موجهًا لرعاية كثير من طلاب الجامعة والمدارس. فمن أهم النظريات التي كانت تروج لها "موجا" أن المشاركة السياسية التامة والفعالة لن تتحقق إلا بنشر التعليم الرسمي، وبما يمكن الناس من تحسين ظروفهم الاجتماعية المحلية عن طريق التعليم. وهكذا فقد عملت "موجا" على هدى منطق تنمية رأس المال البشرى. ولاشك أنه كان هناك إغفال في كثير من البلدان الأفريقية لتناول التنمية الاجتماعية من زاوية تنمية القوى البشرية، حتى جاء مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٢ والذي جعل التعليم في مقدمة الأولويات.

لكن هل كان جميع الطلاب يؤيدون التغيير الاجتماعي التقدمي أو الجذري؟ ليس لدينا بالطبع وسيلة للإجابة على هذا السؤال بطريقة كمية. بيد أن الملاحظة العامة أن فكرة الثورة أو التغيير التقدمي قد أصبحت ذات جاذبية خاصة في جميع معاهد العلم في ليبيريا خلال السبعينيات. وهى الأفكار التى ينحاز إليها طلاب كثيرون دون أن يتكون لديهم بالضرورة فهم لمضمونها سواء عملياً أم نظرياً. أى تبدت مشكلة إيجاد علاقة سببية بين النظرية والممارسة. وإذا لزم الأمر القيام بتشريح اجتماعي ملائم، فإننى أميل إلى تأييد الرأى بأن قلة قليلة من الطلاب هم الذين يمكن اعتبارهم ثوريين أو قوى تقدمية؛ هذا إذا التزمنا بتعريف الثورة كعملية تغيير جذري يتم بمقتضاها الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة العاملة أو الفلاحين الراديكاليين (Nkrumah 1970:80-84). ومن الصواب القول إن الطلاب قد وفدوا على حركة "موجا" محملين بمصالح ومواقف أيديولوجية مختلفة. وقد ظلوا فى إطار الحركة بسبب طبيعتها الشعبوية حيث لم يكن المكون الأيديولوجي يحظى بمكانة أولى. ولعل هذه الشعبوية هى ما جعلت الطلاب من طبقات اجتماعية وخلفيات مختلفة (بمن فيهم طلاب من الليبيريين الأمريكان) يشتركون فى أنشطة "موجا".

ومن الصعب الحديث عن مدى فعالية اشتراك الطلاب فى أنشطة الحركة- على الأقل فى البدايات- وذلك بسبب طبيعة "موجا"، خاصة وأنها لم تكن تبدى اهتماماً ذا طابع انتظامي بتتقيف الطلاب، ولم تكن هناك مثلاً معسكرات لإعداد وتدريب أعضائها. ومن ثم فقد توقف أداء الطلاب الحركي على التزامهم الفردي وعلاقتهم الشخصية بقيادة الحركة. وفى رأى أن نشاط الطلاب كان من الممكن أن يصبح أكثر فعالية إذا تكونت تحالفات رسمية بينهم والطبقة العاملة.

ورغم أن فئات اجتماعية عديدة، مثل البروليتاريا الرثة وقليل من البيروقراطيين وكذلك الطبقة العاملة، قد أيدت بالفعل النشاط الطلابي، إلا أنه لم تكن هناك خطوط مرشدة ولا برامج عمل مشتركة. إن طلاب ليبيريا يغلب عليهم

بوجه عام طابع الشباب الثائر المرتبط بالرغبة فى إجراء التغيير الاجتماعى. وربما يمكننا إرجاع ذلك إلى ثلاث حقائق، أولاها أن أغلبية الطلاب ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا، ومن ثم يعتبرون أحوالهم المتردية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاستغلال الدولة؛ وثانيها أنه نظراً لضآلة حجم البروليتاريا أخذ الطلاب يرون فى أنفسهم القدرة على الأداء الرمضى لدور البروليتاريا دون أن تتكون لديهم مشاعر ووعى الطبقة العاملة ذاتها؛ وأخيراً رأى الطلاب فى أنفسهم قوة وسيطة بين الفلاحين والبيروقراط والمزارعين، فهم يتكلمون الإنجليزية الأمريكية والليبيرية معاً. ورغم ميل الطلاب إلى إضفاء المزيد من الطابع الشعبوى على أفكار وبرامج "موجا" - دون أن يتحقق لديهم وعى سياسى متماسك - فإنهم قد أخفقوا أيضاً فى التمثيل الواضح لمواقف الحركة فى الممارسة العملية.

اشتراك حركة "موجا" فى مشروعات التنمية الريفية:

نقصد بالتنمية الريفية هنا مجموعة البرامج أو المشروعات أو الشبكات التى تقيمها وكالات خاصة أو الحكومة أو الأفراد أو المجتمعات المحلية لتحسين الشروط الاجتماعية لحياة السكان القاطنين أو العاملين فى المناطق الريفية. وتتعامل هذه البرامج أو المشروعات مع طائفة واسعة من الأنشطة التعليمية والاقتصادية والسياسية والدينية .. إلخ.

ورغم استحالة تناول المناطق الريفية - تحليلياً واقتصادياً واجتماعياً - بمعزل عن وضع الرأسمالية الطرفية فى ليبيريا، من حيث العمل والأسواق والآمال الشعبية فى التغيير الاجتماعى، يظل لهذا القطاع خصائصه المتفردة وقواه الاجتماعية الخاصة. إذ إن لسكان الريف طرقهم الخاصة فى التعبير عن مشكلاتهم الاجتماعية. وتعتبر مسألة الأرض عند الفلاحين والمزارعين وغيرهم من الجماعات الاجتماعية الموجودة فى الريف، مسألة ذات أهمية مركزية بالنسبة

لمشكلة إنجاز التنمية الريفية. إذ إن مسألة الأرض هي التي تحدد العلاقات الاجتماعية، كما تفرز مجموعة من القيم في السياق الاجتماعي القائم، ومن ثم فهي أيضاً مسألة سياسية.

إن ٧٠% من سكان ليبيريا يعيشون في مناطق ريفية، على العكس من بلدان أفريقية أخرى مثل زامبيا وساحل العاج حيث يعيش ٤٨% من السكان في المناطق الحضرية وفق تصنيف البنك الدولي، أو الجزائر التي يتضاءل فيها سكان الريف إلى حد بعيد. ومعنى ذلك أن السكان في ليبيريا يعتمدون أساساً على الاقتصاد السياسي للريف. ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية، بسبب تفشي البطالة وتدهور الأوضاع الصحية والافتقار إلى خدمات اجتماعية أخرى مثل المدارس ووسائل الاتصال والنقل .. إلخ، إلا أن أغلبية السكان مازالوا يعيشون في المناطق الريفية معظم الوقت. ويعمل سكان الريف أساساً في إطار اقتصاد البقاء والإنتاج صغير الحجم، كما تتشكل علاقاتهم الاجتماعية بشكل أساسي وفق التراتبية الاجتماعية للسياسة التقليدية أو البدائية.

إن أية حركة اجتماعية تتوى أو تدعو للوصول إلى الشعب في الريف يتحتم عليها أن تعالج مسألة الأرض والعلاقات الاجتماعية المبنية على نمط ملكيتها وإدارتها واستخدامها. وكما سبق أن أوضحنا فإن الدكتور "توجبا- ناه تيبوتيه" قد قام قبل إنشاء حركة "موجا" عام ١٩٧٣ بإقامة وتطوير بعض برامج الاعتماد الذاتي في المناطق الريفية. وقد انتقل هذا الموروث إلى حركة "موجا" فضلاً عن برامجها الخاصة في الريف. ومن المعروف أن "موجا" لم تنشأ أساساً كحركة ريفية لها قواعدها في الريف. ومن ثم فإن مسألة توزيع واستخدام الأرض لم تكن في مركز اهتمامها السياسي. بيد أن الحركة أخذت تطور تدريجياً برنامج عمل خاصاً بها وسط سكان الريف يتضمن حلولاً لمشاكلهم. وتم تنسيق وإدارة هذه البرامج والمشروعات بمشاركة اللجان القيادية لفروع "موجا" المحلية، وقد وجدت منها عشر لجان قيادية في كل من: كاكاتا، (Liebenow 1987:177).

اشتركت "موجا" في مختلف أنواع المشروعات؛ مثل المساعدة في زيادة إنتاج الأرز والتابيوكا..إلخ، وإقامة برامج تعليم محلية (برامج محو الأمية)، أما ممارسات الاعتماد على الذات فلم تكن جديدة على ليبيريا حيث سبق لها أن لقيت التشجيع في عهد الرئيس "تولبرت". ولكن مشروعات "سوسوكيو" سابق المشار إليها سابقاً كانت مختلفة لأنها لم تأت كمبادرة من الحكومة المركزية ولم تكن تحت إشراف أو رعاية أية هيئة حكومية.

وقامت "سوسوكيو" التابعة لحركة "موجا" بتقديم المعدات والتسهيلات التسويقية لكثير من الفلاحين والمزارعين في ليبيريا، وجاء ذلك بالأساس كمسعى لتصفية الفقر الريفي. فمن خلال ميزانية قدرها ٢٠٠ ألف دولار، حصلت على قروض من الحكومة للفلاحين الذين ليس باستطاعتهم الحصول على موارد مالية من الدولة للبدء في مشروعاتهم الصغيرة. وهي ميزانية صغيرة، ولكنها حصلت أيضاً على مساعدات أو منح من "خدمات الجامعة الكندية فيما وراء البحار" و"الوكالة الهولندية للتعاون مع منظمات التنمية غير الحكومية" NOVIB وكونسورتيوم الكنيسة الألمانية..إلخ. وليس واضحاً ما هي المعايير التي حصلت بمقتضاها "موجا" على مساعدات من هذه المنظمات الشمالية؟ وما إذا كانت هذه المساعدات منزهة عن الغرض أيديولوجيا؟ فعلى الرغم من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية الشمالية لا تستخدم ذات المعايير الموضوعة من جانب البنك أو صندوق النقد الدوليين لتقديم القروض أو المساعدات، إلا أن لهذه المنظمات بالطبع مجموعة من المستهدفات التي ترغب في تحقيقها، ومن أكثرها أهمية تحقيق التنمية والاعتماد على الذات. ويلخص "ليبنو" ما كان يجري في الريف في هذا الصدد بقوله: "تظمت "موجا" في مجال الإنتاج الغذائي مشروعاً في واحدة من المقاطعات الأقل تنمية وهي "جراند جيديه". وتخطت قيادات تعاونية الحركة موظفي الحكومة المركزية وكذلك الشيوخ التقليديين، وقررت اختيار مسؤوليها بأنفسهم، كما وضعوا استراتيجيتهم بمعرفتهم. حيث اختاروا التركيز على

جهود زيادة إنتاج الأرز، مع التشديد على الأساليب التقليدية كثيفة العمالة بدلاً من الزراعة الآلية. وحتى تتفادى التعاونية تدخل الوسطاء اللبنانيين اختارت الاضطلاع الذاتى بكل مراحل الإنتاج من البذر إلى الحصاد إلى الطحن إلى التسويق. وفى الحقيقة أن التعاونيات قد حققت نجاحاً كبيراً فى زيادة معدل إنتاج الأكر من الأرز، كما استطاعت منافسة التجار اللبنانيين والليبيريين الأمريكان فى بيع الأرز مباشرة إلى القرى المجاورة" (Liebenow 1987:177).

وبالإضافة إلى تقديم المشورة ومناقشة الفلاحين فيما يتعلق بالإنتاج وتسويق منتجاتهم، أنشأت الحركة فى إطار برنامجها لمحو الأمية قاعات وغرفاً للقراءة كانت بمثابة مراكز محلية متعددة الاستخدامات، مثل التعلم وحل المنازعات والترتيب لنشاط قادم فى المنطقة الريفية المعنية.

لقد آمن "تبيوته" وزملاؤه بضرورة العمل على تغيير الشروط الاجتماعية عن طريق إشراك القوى المحلية فى عمليتى صنع القرار والتففيذ. واستهدفت الحركة من ذلك بناء قاعدة قوية لها فى الريف. وقد أدى اشتراك سكان الريف فى صنع القرارات الخاصة بماذا ينتجون؟ ومتى؟ إلى توفير أساس لديهم لديمقراطية اجتماعية ومباشرة؛ أى أنهم حصلوا على الفرصة والسلطة اللتين لا توفرهما لهم الحكومة المركزية. وبايجاز يمكن القول أن "موجا" قد سعت من أجل تنمية ريفية أكثر تكاملاً.

ومن الصعب بالطبع تنظيم أنشطة مختلفة فى المناطق الريفية فى بلد نام دون أن يقع اصطدام بسلطة الدولة. وفى الحقيقة أن نموذج التنمية الريفية المتكاملة ذاته الذى تبنته "موجا" قد مثل تحدياً لسلطة الدولة. إذ من خلال هذا النموذج كان يتم تعبئة السكان الريفيين وتنظيمهم، ومن ثم بدأ هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم كقوة قادرة على التغيير. وفى النهاية فإن "موجا" قد أنشأت لنفسها قاعدة سياسية فى الريف من خلال برنامج عمل لم يبدُ سياسياً أول الأمر.

مفهوم الديمقراطية عند حركة "موجا" و"حزب الشعب الليبيرى":

أصبح هناك حماس شديد وسط الليبيريين للاشتراك فى قضايا السياسة والدولة، وقد اتسمت عملية المشاركة هذه بطابع شعبوى واضح خلال السنوات ٨٢-١٩٨٥. وقد علق الليبريون آمالاً كبيرة على مشاركتهم فى هذه العملية التى كانت فى الماضى مجال نفوذ الأقلية المميزة. وبصرف النظر عن طبيعة تلك الرؤية التى طرحتها "موجا" للديمقراطية، فقد مرت بالاختبار أولاً فى المناطق الريفية. وجاء تكوين "حزب الشعب الليبيرى" ليحمل الأهداف السياسية إلى الأجنحة الوطنية لحركة "موجا".

عملت الحركة فى المناطق الريفية وفقاً لمبادئ شديدة اللامركزية، حيث إن اختيار المحاصيل التى يجب زراعتها كان متروكاً لأعضاء الجماعات المحلية ومسئوليتها المنتخبين محلياً. وقد بذل قادة "موجا" الجهود لجعل المشاركة المحلية قوة حيوية فى تخطيط وتنفيذ وتطوير البرامج المحلية. كما كان المسؤولون المنتخبون موضع محاسبة المجتمع المحلى بالأساس. فماذا إذن كانت أجنحة "موجا" بالنسبة للديمقراطية على المستوى الوطنى؟

بعد أسابيع قليلة من انضمام رئيس الحركة الدكتور "توجبا- ناه تيبوته" لحكومة "مجلس الانقاذ" أدلى بحديث إلى صحيفة "أفريكا نيوز" تطرق فيه لتعريف الديمقراطية على المستوى الوطنى، فقال. "علينا أولاً أن نبني مؤسسات ديمقراطية، وأن ننمى لدى الجماهير الإحساس بالقدرة على المشاركة فى صنع القرار. فمن خلال عمل كهذا سوف يقوم الناس ببناء منظماتهم الخاصة، وهذا سوف يدفع بهم صوب زيادة الإنتاجية، وسوف يطورون مشروعاتهم الاجتماعية التى تفضى إلى الاعتماد على الذات. ومن ثم فمن المأمول أن نكون عندئذ فى وضع نتحكم فيه مرة أخرى فى مصائرنا" (Africa News 1980).

وحيثما قام الدكتور "أموس ساوير" بترشيح نفسه لمنصب عمدة "منروفيا" متحدثاً بذلك مرشح "حزب الويج"، فإنه كان ينطلق من رؤية للديمقراطية كعملية ينبغي أن يشترك فيها جميع الناس بدون أية مشروطيات. كما أن دستور ١٨٤٧ قد نص هو الآخر على ضرورة ضمان المشاركة السياسية من خلال الأحزاب. فهل ناقشت "موجا" هذا المفهوم؟ أو ممارستها الديمقراطية أم كليهما؟ ويتضح من النشرات التي وزعتها "موجا" بخصوص انتخابات العمدية، أن "ساوير" أراد بترشحه محاولة تصحيح الممارسات الديمقراطية القائمة. وكان من الصعب القيام بهذا من قبل لأن الأحزاب السياسية كانت تلعب دوراً صغيراً، أو لم يكن لها دور بالمرّة في السياسة الليبيرية. فلم تكن هناك بنية تحتية عملية أو قاعدة فلسفية في السياسة الليبيرية تمكن السياسة الحزبية من أداء دورها سواء في الدعوة للثورة والانتفاضات، أو إجراء إصلاحات من نوع ما لتغيير اتجاه الممارسات السياسية والاجتماعية القائمة.

أما دور "ساوير" كالرئيس المعين من جانب "مجلس الإنقاذ" لما سمي "لجنة الدستور الوطني" فيجسد بعض معتقدات وتصورات "موجا" بالنسبة للديمقراطية. لقد أنشئت هذه اللجنة لوضع آليات وعمليات استعادة الحكم المدني. وجدير بالذكر أن الديمقراطية قد ارتبطت في بلدان أفريقية كثيرة بنظام التعددية الحزبية والدستور والانتخابات، وخاصة في أذهان الجيل الأول من الطبقات الحاكمة بعد الاستقلال. ففي الحقيقة أن زعماء أفارقة كثيرين مثل "أولوو" في نيجيريا و"كازافوبو" في الكونغو (زائير) و"بوسيا" في غانا و"كينياتا" في كينيا و"سنجور" في السنغال .. إلخ، كانت صورة الديمقراطية عندهم بشكل أساسي هي الديمقراطية الليبرالية حتى لو لم يصرح الكثيرون منهم بهذا التعبير حرفياً. وكما يشير "تشينويزو" Chinweizu في كتابه "الغرب والبقية منا" فإن معظم هؤلاء الزعماء كانوا يقدسون الديمقراطية الليبرالية بوصفها البديل الوحيد أمام أفريقيا. ولكنهم في الحقيقة كانوا يعبدون الإله الخطأ، حيث كانت رموز هذه الديمقراطية الليبرالية حاضرة بالفعل في دستور ليبيريا" (Seyon 1987:56).

يرى "أموس ساوير" أن المؤسسات الديمقراطية قد تختلف من بلد لآخر وفقاً للثقافة القائمة، ولكن جوهر الحياة الديمقراطية لا يمكن أن يختلف (Sawyer 1987:2). ومعنى هذا أن أساسيات الديمقراطية عالمية، ولكن مظاهرها وتعبيراتها ليست كذلك. ويأتى فى صلب التفكير أو النظام الديمقراطى: القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان أو الحقوق الأساسية إذ يجب أن يضمن الدستور حرية الاعلام والحركة والعقيدة وحق المساواة أمام القانون .. إلخ. ورغم اختلاف ممارسات الديمقراطية بين بلد وآخر فإن القيم التى تحميها الديمقراطية ذات طابع عام أو عالمى بالضبط كما قال "ساوير" .. أى أن الهند والولايات المتحدة وليبيريا وغيرها يجب أن تتحقق فيها قيم ديمقراطية متماثلة رغم اختلاف السياقات الاجتماعية فى كل منها، ومن ثم يمكن تعريف الديمقراطية بأنها طريقة "عالمية" لمشاركة الفرد فى إدارة الشؤون السياسية لبيئته السياسية.

ولا يتعارض هذا التعريف مع سلوك حركة "موجا" فى الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ حيث أدت دورها كجماعة ضغط تطالب بإجراء إصلاحات اجتماعية، من بينها إصلاح ممارسات الديمقراطية والسياسات الداخلية. وفى إطار هذا النمط من التفكير بذلت الحركة جهوداً كبيرة لتوجيه "لجنة الدستور الوطنى" صوب استعادة الحكم المدنى. وأعدت "موجا" نفسها للاندماج مع سلطة الدولة من أجل إدخال إصلاحات على ممارسات وسياسات هذه السلطة، وفى الوقت نفسه تحدى السلطة من خلال تكوين حزب سياسى.

وقد أدت عملية الشروع فى وضع دستور جديد، والتى شاركت فيها "موجا"، إلى خلق مناخ اجتماعى مشبع بالتفاؤل إزاء مستقبل الديمقراطية. كما تزاج مع هذا التفاؤل ازدياد مشاعر الخوف والقلق - خاصة وسط القوى السياسية الجديدة - إزاء مسلك "موجا". ولكن زعماء الأخيرة قد تعاطوا مع هذه العملية بمنتهى الحذر حتى لا يلومهم الشعب الليبيرى إذا مضت الأمور فى الاتجاه الخطأ.

ولم تكن "موجا" أول من أعلن إقامة حزب سياسى، حتى بعد أن رفع "دو" الحظر على النشاط السياسى كخطوة أخرى نحو حكم مدنى ديمقراطى. وكان من الواضح تمامًا أن "دو" رأى أنه إذا سمح بعملية ديمقراطية طبيعية وحررة، فإن فرصته ستكون ضئيلة فى التنافس مع الأحزاب الأخرى والفوز فى انتخابات الرئاسة.

فلقد قيم الكثيرون أداء سياسته الاجتماعية بأنها رديئة بشكل عام. وكانت الأزمة الاقتصادية محسوسة فى "منروفيا" ذاتها؛ من خلال تأخر دفع الرواتب والاستقطاع منها، وندرة بعض السلع الأساسية، وارتفاع الأسعار، وتجميد الأجور وزيادة البطالة..إلخ. وتنبأت جامعة ليبيريا بأن هذه الأوضاع سوف تقضى إلى وقوع عنف اجتماعى يختلط بعناصر عرقية وطبقية ودينية. وتزامنت هذه الأزمة مع تصاعد المطالب الشعبية بالتغيير، والضغط الخارجى - الأمريكى خاصة- وهو ما دفع "دو" إلى التعامل "بجدية" مع وعوده حتى وإن كانت مجمل العملية ومحاولة "دو" البقاء فى السلطة ستصبح فى النهاية مأسوية على المجتمع بأسره.

وبعد رفع الحظر فى ٢٦ يوليو ١٩٨٤ كان "دو" هو أول من يعلن تشكيل حزبه وهو "الحزب الديمقراطى الوطنى فى ليبيريا" NDPL، وبعده قام "باكوس ماتيويز" زعيم "حزب الشعب التقدمى" المحظور PPP بإعلان تكوين "حزب الشعب المتحد" UPP. ثم أعلن "آموس ساوير" فى ٣ أغسطس نيته فى بناء "حزب الشعب الليبيرى" LPP. وبعد ذلك توألى إعلان المزيد من الأحزاب السياسية، من ضمنها "حزب التوحيد الليبيرى" LUP، وزعيمه "جأبريل كبوله" G. W. Kpolleh الرئيس السابق للمدارس العليا، و"حزب العمل الليبيرى" LAP، و"حزب الوحدة" UP بقيادة الدكتور "إدوارد كيسلى" E. B. Kessely.

كما تشكل فى الفترة نفسها العديد من الأحزاب الصغيرة مثل "حزب التحرير السياسى" PLP برئاسة السيدة "حواء كليمنت دانجواه" H. C. Danguah، و"حزب الجمهورية الموحدة أولاً" FAIR...إلخ. وتم الاعتراف رسميًا بعشرة أحزاب لها

حق التنافس فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية التى سوف تجرى على أساس دستور ديمقراطى جديد عام ١٩٨٥.

ولم يشارك "حزب الشعب الليبيرى" و"حزب الشعب المتحد" فى انتخابات ٢١ أكتوبر ١٩٨٥. فقد كان قادة الحزبين معتقلين بتهمة الترويج "لأيدولوجيات يسارية" أو "أفكار دخيلة"، وحُظر على الدكتور "ساوير" عقد أى اجتماعات أو مقابلات صحفية أو إلقاء الخطب أو الاشتراك فى أى مناقشات ذات طبيعة سياسية أو دستورية لأنه — حسبما تقول الحكومة — كان يُراجع بشأن مبلغ ١,٥ مليون دولار كانت مخصصة "للجنة الدستور الوطنى" التى كان رئيسها.

ماذا كان تصور "حزب الشعب الليبيرى" للديمقراطية؟ لاشك أن كلمة "ساوير" التى ألقاها أمام لجنة الانتخاب لدى تقديم أوراق تسجيل الحزب فى فبراير ١٩٨٥ تعكس الاتفاق العام داخل الحزب حول فلسفته السياسية فيما يتعلق بالديمقراطية، حيث قال: "إن أمامكم الكثير من العمل - أيها السادة - ومن الضرورى أن تتحقق لديكم الإرادة والقوة اللازميتين للقيام به على النحو الصحيح. وإليكم بعض الخطوط المرشدة التى عبر عنها بوضوح الشعب الليبيرى من أجل العودة الحقيقية للحكم المدنى عبر عملية ديمقراطية. إنهم لا يريدون "ديمقراطية موجهة" أو "ديمقراطية انتقائية" أو "ديمقراطية طوارئ". ويريدون "ديمقراطية الصوت الواحد للفرد الواحد". ويريد الشعب الليبيرى عملية ديمقراطية متعددة الأحزاب. يجب أن يكون هناك أكثر من حزب سياسى واحد يشارك فى العملية الديمقراطية. وأية محاولة للالتفاف حول ذلك المطلب سوف تكون مناقضة تماما لإرادة ورغبة شعبنا، ومن ثم سيعتبرها عملاً غير وطنى. إن شعب هذا البلد ينتظر أن تعاملوا جميع الأحزاب على قدم المساواة. وإذا كان إسقاط المنشورات من الطائرات مقبولا لديكم، فمن الواجب أن تقبلوا أيضاً توزيع المنشورات على الأرض" (West Africa 1985:306-307)

إن نظام التعدد الحزبي والنموذج الديمقراطي بالصوت الواحد للفرد الواحد، يعتبران من أهم خصائص رؤية "حزب الشعب الليبيرى" لبناء مجتمع ديمقراطى فى البلاد. ورأى أعضاء الحزب أنه من خلال التوعية السياسية الجماهيرية، سوف يتمكن المواطنون من بلورة مصالحهم الخاصة وتحديد المرشحين الصالحين للدفاع عن هذه المصالح. ورغم أن المثقفين هم الذين بادروا بتشكيل "حزب الشعب الليبيرى"، فقد قرر قاداته توسيع قاعدتهم السياسية لتشمل الطلاب والمدرسين والفلاحين والعمال والنساء المشتغلات بالسوق..إلخ. وكان المستهدف من هذه الدعوة تحويل طابع عملية صنع القرار وتحديد القضايا الواجب إدراجها فى أجندة السياسة الوطنية.

ولا تعتبر الدعوة لديمقراطية "صوت واحد للفرد الواحد" دعوة جديدة فى الحياة السياسية الأفريقية. ولكن ما يجعل الخبرة الليبيرية مختلفة فى هذا الصدد هو التزام مختلف قادة المجتمع الليبيرى بتطوير ديمقراطيتهم المختارة بما يجعل كل السكان تقريبًا فاعلين فى هذا التغيير السياسى. وشهدت ليبيريا خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٥ حملة ديمقراطية قوية. وتمت الموافقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة فى استفتاء وطنى عام. وقد قام بتنظيم هذه العملية "لجنة الدستور الوطنى" بدعم مالى من كل من الولايات المتحدة والحكومة الليبيرية. وتمت ترجمة الدستور إلى لغات أفريقية عديدة بما فيها الانجليزية الليبيرية والانجليزية العادية. ومن ثم بالإمكان القول أن الشعب قد حصل على فكرة تامة عن المحتوى الأساسى للدستور، على الرغم من عدم اتضاح مدخلاتهم الخاصة فى هذا الدستور الجديد. وإذا كان الإعلام بهذا المحتوى لا يعتبر العامل الوحيد لتقييم طبيعة ودرجة المشاركة السياسية للشعب فى السياق الاجتماعى القائم، فإنه مع ذلك يمثل عاملاً هاماً فى قيام أى شكل ديمقراطى بوظائفه.

لقد آمن قادة "حزب الشعب الليبيرى" بضرورة عملية ديمقراطية حرة. وفى رأى الشخصى أن انتهاج هذه "الصيغة السحرية" كان يتطلب التزاماً وطنياً عاماً.

وقد تطلبت الانتخابات الحصول على الثقة و التأييد العامين لبعض المقومات الديمقراطية التي كان يسعى الحزب لتطویرها. كما تطلبت أيضا الصدام مع النخبوية الاقتصادية في ليبيريا. ولكن هذا النضال كان من الممكن أن يحقق نتائج محسوسة أكثر لو تمت معالجة قضايا قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بشكل علمي متسق. إذ إن النخبوية الاقتصادية في ليبيريا ذات صلة وثيقة بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الرأسمالية الأجنبية. ويجب على المرء لدى محاولة بلورة مفهوم جديد للشعبوية الاقتصادية واللامركزية، أن يجري تحليلاً كمياً وكيفياً للمدخلات التكنولوجية والرأسمالية في المجتمع، وللعلاقات الاجتماعية المنظمة للتكنولوجيا والعمل. ولكن "حزب الشعب الليبيري" قد باشر عمله انطلاقاً من الافتراض القائل بأن الإصلاحات الاجتماعية والسياسية يمكن أن تؤدي إلى علاقات إنتاج اجتماعية مختلفة، وأن النتائج الاقتصادية الجديدة التي يتم توليدها من هذه الإصلاحات سوف تكون بوجه عام في صالح غالبية السكان. وهو افتراض بادي الضعف سياسياً لأن الوضع في ليبيريا كان بعيداً عن أن يكون راديكالياً من الناحية العملية.

ما هي إذن الأهداف التي كان "حزب الشعب الليبيري" يسعى لتحقيقها قبل أن يلحق به قرار حظره؟ إن الحزب لم يسمع إلى المنافسة على منصب الرئيس في انتخابات ١٩٨٥ وذلك على النقيض مما ظنه الكثيرون في ليبيريا وأفريقيا عامة. وفي الحقيقة أن الحزب لم يكن لديه مرشح من الأصل. وحتى يحبط "حزب الشعب الليبيري" ترشيح "دو" عمل على تكوين ائتلاف ديمقراطي وطني. ومن ثم فقد كان التركيز منصّباً على ديمقراطية حرة وحماية عملية المقرطة، وساد الافتراض بأن ترشيح "دو" لا يمكن أن يهزم ائتلاًفاً ديمقراطياً. وطالب رئيس الحزب- لدى إعلان تشكيله- باحترام الدستور الجديد، واحترام الحقوق والخيارات السياسية للشعب، وضمان تكامل مجمل حلقات العملية السياسية.

غير أن "ساوير" و"حزب الشعب الليبيرى" تم حرمانهما من المشاركة فى انتخابات ١٩٨٥. بينما تم السماح لثلاثة أحزاب أخرى بالتنافس مع "الحزب الديمقراطى الوطنى" الذى يترأسه "دو"؛ ألا وهى "حزب الوحدة" و"حزب العمل الليبيرى" و"حزب التوحيد الليبيرى"، وهى الأحزاب التى نأت بنفسها بعيدًا عن فكرة بناء ائتلاف وطنى. ولم يكن بإمكان أى منها بمفرده هزيمة "دو" نظرًا لقيام الأخير باحتكار وتقليص وأخيرًا اختطاف العملية الانتخابية كلها، عبر تحالفات طبقية وعرقية نجح فى عقدها، وقبل ذلك كله باستخدام المراسيم واستخدام القوة.

الخلاصة:

إن "موجا" حركة جماهيرية قوية للنضال من أجل الديمقراطية، تشبه حركة "مواكينيا" Mwakenya فى كينيا، وبدرجة أقل "الحركة الوطنية لتحرير الكونغو كينشاسا" فى زائير، ويأتى هذا التشابه من حيث النشأة والأهداف. ولكن "موجا" تختلف فى عملها عن حركات أخرى مثل "حركة تحرير الشعب السودانى" SPLM أو "الفريليمو" FRELIMO فى موزمبيق.

فبالإضافة إلى أيديولوجيتها الوطنية، أخذت "موجا" فى الفترة ٧٩ - ١٩٨١ تكتسب وضعية الحركة الطليعية من خلال برامجها وشعبويتها. أما ما يجعل "موجا" متمثلة مع حركات أخرى سواء فى ليبيريا أو فى أفريقيا، فهو ما وضعته لنفسها من أهداف فى النضال من أجل الديمقراطية والعدالة، ومواجهة انتهاكات أجهزة أمن الدولة، والبحث عن مقاربات جديدة للتنمية الاجتماعية. لقد نشأت "موجا" فى فترة كان معظم البلدان الأفريقية قد نال استقلاله السياسى الرسمى، غير أن بناء الدولة فى أفريقيا قد أدمج سريعًا وعمق فى علاقات اقتصادية استعمارية جديدة مع الشمال. أما على المستوى المحلى فإن تبخر الأوهام بشأن محصلة الاستقلال قد أصبح من الأمور المحسوس بها وسط الفلاحين والمزارعين

والبروليتاريين، فقد اختارت الطبقات الحاكمة أن تلعب دور المتعاون مع البرجوازية العالمية، وبالأحرى استغلال شعوبها لإشباع احتياجات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلى جانب تحقيق مصالحها الخاصة.

لقد ولدت "موجا" بعد نشأة ونجاح الكثير من حركات النضال الوطني في أجزاء عديدة من البلدان النامية ضد مختلف أشكال أو مظاهر الإمبريالية وحلفائها المحليين. إن النضالات الوطنية الراديكالية التي عرفت بالثورات الوطنية/ الشعبية لم تكن جديدة بالنسبة لنضال أفريقيا ضد الإمبريالية والظلم الاجتماعي والقهر. ولكن أفريقيا السبعينيات بدت مختلفة إلى حد بعيد عما كانت عليه في الستينيات؛ وقتما كانت معظم دول القارة قد حصلت للتو على استقلالها. فقد ازدادت الأوضاع سوءًا بشكل عام في أغلب البلدان. وفي الوقت نفسه وصل إلى السلطة زعماء مختلفون ببرامج عمل وهويات مختلفة عما كان، إلا أن أبنية الدولة ظلت كما هي.

وقد كانت الطبيعة "غير المسييسة" لأغلبية الشعب الليبيري واحدة من أهم المشكلات التي واجهتها "موجا" وحزبها السياسي في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها وإقامة تحالفاتها الخاصة في ليبيريا. فالمواطن الليبيري العادي لم يكن - ولا يزال - غير مكثرت بالمجادلات الأيديولوجية الدائرة بين المثقفين. وإنما يهتم الناس بأنشطة تحقيق البقاء أكثر من اهتمامهم بالوعي السياسي. إذ إن أغلبية السكان يصارعون في حياتهم اليومية لمجرد تحقيق هذا البقاء، وذلك بسبب مستوى الفقر والتبعية اللذين خلقتهما الدولة الرأسمالية الطرفية. ومن ثم فإن المشكلات التي يمكن أن نطلق عليها مشكلات سياسية لا تدخل ضمن الانشغالات الأساسية لمعظم المواطنين العاديين في ليبيريا. بل ويميل الناس أكثر نحو الممارسات غير السوية ويكونون أكثر قابلية للإفساد (مثلما حدث في زائير) في حالة عدم وجود وسائل ثابتة لتحقيق البقاء، وبسبب الافتقار إلى توزيع عادل للمداخل الوطنية. وقد كان الرئيس "دو" على دراية تامة بهذه الثقافة حيث استغلها على أكمل وجه لشراء شرعيته.

والسؤال الآن هو: لماذا تحاشت "موجا" عن عمد استخدام النضال المسلح واختارت الاستراتيجيات "غير العنيفة" رغم ما توفر لها من قاعدة قوية في الريف؟ إن الكثيرين من أفراد الشعب الليبيرى يعتبرون أنفسهم مسالمين رغم أن أكثرهم يعيشون بشكل دائم في ظروف تشبه مناطق الحرب. بيد أن "أموس ساوير" لدى تحليله للتطور الرأسمالى فى ليبيريا قد توصل إلى أن نضال الطبقة العاملة وحده هو النهج الأكثر فعالية لإنهاء هيمنة واستغلال الاستعمار الجديد فى ليبيريا، حيث قال: "إن النضال ضد الاستعمار الجديد ينذر بنهاية الإمبريالية من خلال تحطيم مقاومة الرأسمالية المشوهة التى نصبت هياكلها فى بلادنا، واستطاعت من خلالها نهب مواردنا واستغلال شعوبنا وأغرقت بلادنا فى غمار النبعية المطلقة. ولهذا فنحن لا نتمسك بأية أوهام، إذ إن النضال ضد الاستعمار الجديد لن يكون أبداً مثل مأدبة عشاء عمل. إن القمع والفظائع والديماغوجيات وكثير غيرها من أعمال العنف، من المحتم أن تعبئ القوى المناضلة ضد الاستعمار الجديد. وهذا هو ما علمنا إياه تشى جيفارا" الخالد (Mayson 1979:156).

وقد حدث أن زعم قادة "موجا" أن ليبيريا بلد صغير جداً، أو أنها غير "جاهزة" للدخول فى صراع مسلح. وأضافوا أن ليبيريا لا تملك وفرة من الموارد تساعد فى الدخول فى نضال ثورى طويل الأمد. أى لم يكونوا متفائلين إزاء أن يحول النضال المسلح دون إعادة إنتاج تناقضات مماثلة أو صراعات اجتماعية متجذرة فى الواقع الليبيرى قبل الثورة، ما لم يتبع ذلك إقامة منظومة تعليمية مناسبة وثابتة.

تلك هى النظرية التى تحداها بقوة "تشارلز تايلور" C. Taylor و"الجهة الوطنية القومية" التى يرأسها، وإن تم ذلك على أساس قاعدة أيديولوجية مختلفة ولتحقيق أهداف مغايرة.

لقد اعتقد قادة "موجا" أن تعليم الجماهير هو واحدة من أفضل الوسائل لتغيير القيم وإعادة الثقة إلى الشعب بنفسه. وكان المستهدف هو بناء قيادة جديدة يحتاجها

إرساء الديمقراطية وتطوير برامج الاعتماد على الذات. ومن الواضح أنها مقاربة بطيئة وتدرجية ولكنها يمكن مع ذلك أن تحقق الفائدة على المدى الطويل. وربما كان قادة "موجا" يستوحون في ذلك الفلسفة التربوية الخاصة بـ "باولو فريري" P. Freire.

هذا وقد صاغت الحركة رؤيتها لمواجهة مشكلة التخلف والقهر السياسى فى ليبيريا من خلال ثالث: "الخبز والحقوق والتعليم". وكان أمام "موجا" طريقان لتحقيق هذه الأهداف: أولهما تكوين معارضة قوية للحكومة بهدف اكتساب القوة عبر النضال، وثانيهما القبول بالتفاوض مع الدولة لإجراء بعض الإصلاحات. ولاشك أن هذا التفاوض يصبح غير ممكن أو بلا أهمية ما لم تضطلع "موجا" بإضعاف سلطات الدولة أو اقتصادها.

ولكن لما كانت "موجا" تفتقر إلى وضوح أهدافها السياسية عند البداية فإن الحركة لم تظهر بمظهر من يقدم نموذجاً واضحاً للتنمية الاجتماعية أمام الشعب الليبيرى. وفى الواقع أن بالإمكان القول إنها كانت حركة وطنية - إصلاحية مع بعض توجهات الوحدة الأفريقية، وبمعنى آخر أنها كانت تنتقد الرأسمالية وعلاقاتها الإنتاجية دون أن تقدم بشكل ملموس نموذجاً بديلاً آخر لها.

ولكنه بالتدرج، وخاصة بعد المؤتمر الثانى للحركة عام ١٩٧٩ والذى عقد تحت شعار "عيوننا مفتوحة: لقد حان وقت الشعب"، بدأ يتطور نوع من اليقظة السياسية وسط قادة "موجا" بما سمح لهم برؤية أزمة ليبيريا كأزمة سلطة، أو فى الحقيقة كأزمة وطنية عامة.

وهكذا بدءاً من ترشيح "ساوير" لمنصب عمدة العاصمة، ثم إرساء قاعدة سياسية للحركة فى المناطق الريفية والحضرية على السواء، واشتراك أعضائها فى دفع العملية الديمقراطية، وأخيراً تكوين "حزب الشعب الليبيرى" .. فإن الحركة فى مجملها كانت قد وصلت إلى مستوى عالٍ من النضج السياسى. وأصبح السؤال

الحاسم فى هذه المرحلة عن المواقف التى ينبغى أن تتخذها الحركة فى مواجهة سلطة الدولة؟ كيف يمكن الحصول على السلطة أو حتى أن تصبح الحركة جزءاً منها من أجل إنجاز التغيير المنشود؟ لقد آمن قادة "حزب الشعب الليبيرى" بالاشتراك فى السياسة من خلال العملية الديمقراطية. وبالرغم من أنهم لم يكن لهم مرشح ينوون تقديمه لانتخابات رئاسة الدولة، فقد عملوا فى الوقت نفسه على إقامة إطار لائتلاف وطنى. ولكن بناء هذا الإطار كان حافلاً بالتعقيدات فى ظروف ليبيريا بسبب المصالح المتعارضة لزعماء العديد من الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال كان الدكتور "إدوارد كيسيلي" زعيم "حزب الوحدة" يفضل أن يستوعب كل الأحزاب الأخرى فى حزبه عن أن يكون حزبه جزءاً من ائتلاف عام، وكان يحلم بأن يحتل موقع الزعامة بدلاً من "ساوير". وهكذا فقد تعثر تكوين أى ائتلاف بسبب الصراعات الشخصية وتباين المصالح السياسية الضيقة.

هذا وقد أدى اشتراك الطلاب والفلاحين والبروليتاريا الرثة فى أنشطة "موجا" إلى المساهمة بالمزيد من إضفاء الطابع الشعبوى على الحركة، ولكن الأمر تطلب وقتاً طويلاً نسبياً حتى يتسنى أن تكون للحركة قاعدتها وسط العمال، خاصة أولئك الذين يعملون فى الشركات متعددة الجنسيات مثل "لامكو" و"فايرستون" وغيرهما. وقد استطاعت حركة "موجا" الحصول على بعض التأييد وسط العمال عن طريق مساعدة بعضهم فى تنظيم الإضرابات أو تسوية منازعات العمل. ومع ذلك كان من الصعب الاحتفاظ بهذه العلاقات فى ظل وضع اقتصادى يتسم بالهشاشة واحتكار عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية. وقد دأبت هذه الشركات طوال الوقت على تأكيد أن شروط العمل فى مشروعاتها أفضل منها فى القطاع العام. ومن ثم فإن عدداً قليلاً للغاية من العمال كان يغامر بالتضحية بعمله فى حالة عدم حل المنازعات. أما قاعدة حركة "موجا" وسط النقابات العمالية فقد كانت أضعف نسبياً من قاعدتها وسط المنظمات الطلابية. وهو الوضع الذى كان يتطلب من قادة الحركة الاهتمام بمعالجته إذا أرادوا توسيع قواعدهم وتقويتها.

وفى رأى الشخصى أنه كان بإمكان "موجا" مواصلة العمل على نحو أكثر كفاءة- خاصة فى الريف- لو أنها لم تتحول إلى حزب سياسى، وخاصة فى الوقت الذى قامت فيه بذلك. فقد كانت الحركة تتمتع بشعبية كبيرة بالفعل من خلال أنشطتها التعليمية فى الريف وبرامج الإنتاج والتسويق الزراعى. ولاشك أن الضغط الذى كان يمكن ممارسته على حكم "نو" من جانب الفلاحين والمزارعين- نتيجة ارتفاع وعيهم- أكبر من الضغط الذى يمكن أن يقوم به "حزب الشعب الليبيرى". كان بإمكان الفلاحين أن يصبحوا قوة اجتماعية قادرة على تحريك عجلة التاريخ من خلال أنشطة ومطالب ملموسة، شريطة أن يتم تنظيمهم. أما فى إطار الحزب السياسى فقد كان دورهم مشتتاً وغير محدد بدقة. كان المنطق الذى حكم رؤية قادة "حزب الشعب الليبيرى" هو أنه يمكن تعبئة الفلاحين وغيرهم- من خلال الحزب- فى إطار أهداف وأجندة وطنية أعرض، كما يمكن إعطاءهم فرصة انتخاب قاداتهم. وينبغى أن نذكر أيضاً الضغط الذى وقع على قادة "موجا" بفعل التكاليف الصادر من المشاركين فى المؤتمر الثانى للحركة (٢٨ مارس ١٩٨٠) بتكوين حزب سياسى جماهيرى تقدمى.

وطور "حزب الشعب الليبيرى" الأيديولوجية الوطنية لحق الشعب الليبيرى فى تقرير مصيره. ولكنها كانت أيديولوجية توفيقية وانتقائية بدرجة ما، وفى مسيرتها السياسية لم تكن ذات توجه فلاحى أو توجه عمالى، وإنما أيديولوجية انكب المثقفون على بلورتها باسم الشعب. وعلى الرغم من توجيه الانتقادات للآليات الحاكمة لعمليات الإنتاج والتوزيع، وللطريقة التى تستفيد بها الطبقة الحاكمة من هذه الآليات لاستغلال قوة عمل العمال، فإن مسألة الأرض لم تحظ باهتمام كاف من هذه الأيديولوجية الوطنية.

لقد ظلت "موجا" هى الحركة الأكثر شعبية فى ليبيريا لما يزيد عن خمسة عشر عاماً، ولكن نجاحها فى التسعينيات وما بعدها يتوقف على جسارتها فى استكشاف خيارات أخرى للتعامل مع الأوضاع المتدهورة فى ليبيريا. فلعل انتهاء

الوسائل الديمقراطية وحدها لا يكون دائما السبيل الأكثر فعالية لتغيير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلاد، خاصة بعد نشأة حركات لا ديمقراطية مثل تلك التي يقودها "تايلور" و"جونسون". إن "موبوتو" في زائير، و"إياديما" في توجو، و"بوكاسا" في وسط أفريقيا .. إلخ، قد ادعى كل منهم في لحظات تاريخية معينة في الماضي تأييد السماح ببعض صور "الديمقراطية"، ولكن كانت النهاية دائما هي "انتخابهم" أو "إعادة انتخابهم" بنسبة ٩٩,٩٩% من أصوات الناخبين. وقد أعجب "صمويل دو" ببعض هؤلاء الرؤساء، رغم التغير السريع الذي طرأ على السياق السياسى. ولم يكن "دو" "عقلانيا" ووطنيا ومسئولا بما فيه الكفاية كي يسلم السلطة مثلما فعل "نيريرى" أو "سنجور"، أو حتى القبول بتقاسم السلطة من خلال اطراد العملية الديمقراطية، فكانت المحصلة أن ألقى القبض عليه فى سبتمبر ١٩٩٠ وتم تعذيبه حتى حافة الموت على أيدي رجال مسلحين فى "منروفيا". ومن الواضح أن السياسة الأفريقية المعاصرة لم تنتج حتى الآن تلك التقاليد الديمقراطية. وتبدو استراتيجيات الانتفاضة الشعبية- مثلما مورست فى السودان وغانا أو حتى زائير- كأسلوب أكثر نجاعة لإضعاف نظام سياسى غير شعبى. وبالمثل يمكن التفكير فى الانقلاب أو العصيان المدنى كطريقة أخرى للاستيلاء على سلطة الدولة.

إن ليبيريا ممزقة اليوم فعلاً من جراء الحرب اللاديمقراطية الدائرة فيها. وينبغى على "موجا" و"حزب الشعب الليبيرى" مواصلة الحوار مع مختلف الفرقاء المتحاربين والحركات الأخرى الناشئة فى ليبيريا. وفى الوقت نفسه يجب أن يستمر الحزب والحركة فى توسيع وتعميق برامج أنشطتهما فى الريف.

مازالت "موجا" تملك الهالة المحيطة بها واسمها المرموق والقوى المؤيدة لها فى ليبيريا، ولكنها حتى تتمكن من تطوير عملها وإثراء تاريخها النضالى يجب عليها أن تهتم أيضاً ببحث الخروج عن الإطار القانونى الذى ألزمت به نفسها طويلاً. فالتحدى الماثل أمامها هو كيف يمكن تغيير علاقات السلطة أو القوة فى

مجتمع أصبح يتسم بالشلل الاقتصادي والضعف الاجتماعي والفوضى السياسية. ولعل الديمقراطية الاجتماعية أو الجماعية أو الشعبية المباشرة - مثل تلك التي نادى بها الراحل "سانكارا" Sankara في بوركينا فاسو - تكون ممكنة عملياً لو أبدلت المراجعة الرأسمالية بوطنية ليبيرية راديكالية تبنى على قاعدة مقاربة الحاجات الأساسية والاجتماعية وتؤطرها رؤية الثورة الاجتماعية. إن "موجا" و"حزب الشعب الليبيري" قادران على الجمع بين هذه الأهداف والاستراتيجيات. إلا إن عليها أن تركز على كيفية الوصول إلى سلطة الدولة وأعمال الديمقراطية الاجتماعية. وكان "دو" قد اتهم "ساوير" بالفعل بدعم محاولة انقلاب في ديسمبر ١٩٨٩. إن قدرة الحزب والحركة على تحقيق النجاح لتتوقف كثيراً على نوعية برامج عملها، والدعم الذي يمكن الحصول عليه من تحالفات مع مختلف القوى الاجتماعية، بمن فيهم الجنود.

كذلك فإن المقاربات الدستورية مثل تلك التي تبناها قادة الحزب والحركة للضغط على الحكومات الأجنبية للتوقف عن مساعدة "دو" عسكرياً واقتصادياً، يجب أن يصاحبها اشتراك أكثر راديكالية بكثير في شئون ليبيريا المحلية. ولا يجوز النبذ التام للقيام بحرب عصابات من نوع ما. فكما قال الزعيم الراحل "سامورا ميتشل" S. Machel: "يجب أن تزرع السرطان في قلب العدو حتى تكون قادراً على كسب حرب ثورية".

وبالرغم من إدراك وتحديد "موجا" للقوى والعوامل المناوئة لمصالح أغلبية الشعب الليبيري ولمساره التاريخي، فإن تغاضيها التام عن مقاربة الصراع الطبقي يعكس مستوى معيناً من سوء قراءة التاريخ. إن نشأة "الجهة الوطنية القومية" بزعامة "تشارلز تايلور" في ديسمبر عام ١٩٨٩ حملة باستراتيجية النضال المسلح للإطاحة بحكم "دو"، لهو تطور يتحدى المقاربات التدريجية والتربوية والدستورية التي دافع عنها "حزب الشعب الليبيري". ومن الضروري إجراء الحوار مع الجماعات المسلحة كجماعة "تايلور" لإنقاذ العملية الديمقراطية. ولن يكون هذا سهلاً لأسباب متعددة منها:

* لا يبدو أن "تايلور" وغيره من القوى الاجتماعية الجديدة مهتمين بقضية الديمقراطية، بل إنهم حتى قد يقاومونها؛ فهم يقاتلون أساساً من أجل انتزاع سلطة الدولة وكفى؛

* أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ليبيريا قد أصبحت من بين الأوضاع الأسوأ في كل القارة.

وحتى تتمكن "موجا" وحزبها السياسى من الوقوف بوجه هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إجراء تجديدات داخلية فيهما، ويجب استيعاب الدروس التى تعطيها تجارب التعددية الحزبية الراهنة فى بنين وساحل العاج وزائير وغيرها. كما لا يمكن الاعتماد على "مجلس التعاون الاقتصادى لبلدان غرب أفريقيا" ECOWAS أو "منظمة الوحدة الأفريقية" لفرض الديمقراطية والاستقرار ربما يختفى "دو" سريعاً من الحياة السياسية فى ليبيريا. إلا أن اختفاء "دو" من الحياة السياسية لا يعنى بالضرورة اختفاء "الدوية". وحتى تتمكن "موجا" وحزبها السياسى من التفرغ لمواجهة هذه المشكلات عليها أن تحل أولاً وقبل كل شىء الصراعات الأيديولوجية فى داخل الحركة والتي تضعف رؤيتها وأنشطتها. أى يجب عليهما القيام باختيار حاسم لتوجههما السياسى.

إن النتائج المصاحبة للهيمنة الداخلية وشخصنة سلطة الدولة وأزمة الاقتصاد العالمى سوف تزداد تعمقاً فى ليبيريا فى التسعينيات. وإن إسهام "موجا" فى عملية استعادة بناء الدولة والأمة سوف يتوقف على الطريقة التى يجرى بها تحديد مستقبل التعامل مع القضايا الخاصة بالسلم والاستقرار والثقة والتقدم فى البلاد.

ملاحظات:

١- يشير اصطلاح الليبيريين الأمريكان إلى جماعة عرقية صغيرة تتحدر من السود الأحرار الذين هاجروا من الولايات المتحدة واستقروا على الساحل

الغربي من أفريقيا في أوائل القرن التاسع عشر.

وجدير بالذكر أن هذا التعبير لم يعد يستخدم على النطاق الشعبي وإن كان قد اتخذ صورًا مختلفة.

٢- "الكونجوز" هم الأفارقة الأحرار الذين حملهم أسطول الحكومة الأمريكية. وللحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الجماعة الاجتماعية وتفاعلاتها مع الليبيريين الأمريكيين وغيرهم من الجماعات انظر (Dunn and Svend 1985).

3-Lumumba - Kasongo, Tukumbi, Liberia- United States Economic Relations (1944-1985), PP1-2.

وسوف يقوم CODESRIA (المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية) بنشره في إطار مشروعه "الدولة والقوى الأجنبية في أفريقيا".

Africa, 12 December 1977). 4-Susukuu Group Against Poverty

٥- للحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع (Lumumba-Kasongo -86:87)

٦- انظر اللائحة التنظيمية لحركة "موجا" حسبما أصدرها المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في الفترة ٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٨٠ في "منروفيا".

7-The Constitution of MOJA, 1980.

8 - Sawyer, 1985, P.100.

المراجع

Adelman, Kenneth, L, 1979, 'Liberia: Hosting the OAU', Africa Report, July-August.

Africa News, May 26, 1980.

Allen, Susan, 1973, 'President Tolbert: An Exclusive Interview', African Development, 8, July.

Amin, Samir, 1989, Eurocentrism, Monthly Review Press, New York.
Cabral, Amilcar, 1979, Unity and the Struggle: Speeches and Writings, Monthly Review Press, New York.

Chalian, Gerald, 1977, Révolution in the Third World, The Viking Press, New York.

Chaudhuri, J, Pal, 1985, 'Rice and Rights', West Africa, 15 April.

Clower, Robert, W, et al., 1966, Growth Without Development: An Economic Survey of Liberia, Northwestern University Press, Evanston.

Dunn, D, Elwood, 1979, The Foreign Policy of Liberia During Tubman Era: 1944-1971, Benham, Hunchinson.

Dunn, D, Elwood and Svend, E, Holsoe, 1985, Historical Dictionary of Liberia, Metuchen, New Jersey, The Scarecrow Press, London.

Fraenkel, Merran, 1964, Tribe and Class in Monrovia, Oxford University Press, London.

Gouldner, Alvin, W, 1975, 'Marxism and Social Theory' .Theory and Society. Holloway, Joseph, E, 1981, Liberian Diplomacy in Africa: A Study of Inter-African Relations, University Press of America, Washington, D.C.

Lawyers Committee For Human Rights (LCHR) 1986, Liberia: A Promise Betrayed, New York.

Liberia: Laissez-faire on Trial', 1979, Africa News, October 12.

Liebenow, Gus, 1987, Liberia: The Quest For Democracy, Bloomington Indiana and Indiana University Press, Indianapolis.

Lumumba-Kasongo, Tukumbi, 1986-1987, 'The Nature and The Role of Higher Education in Africa and Its U.S. Influences: The Case of the University of Liberia', Monograph Series, The Institute for Higher Education Law and Governance, The University of Houston.

Mayson, Dew Tuan-Wleh and Amos Sawyer, 1979, 'Capitalism and the Struggle of the Working Class in Liberia', The Review of Black Political Economy, Vol. 9, No.2, Winter.

Mehmet. Ozay, 1978, Economic Planning and Social Justice in Developing Countries, St Martin's Press, New York.

MPEA, 1973, Indicative Manpower Plan of Liberia For the Period 1972-1982, Monrovia, June.

Nelson, Harold, D, (ed) 1985, Liberia: A. Country Study, American University Press. Washington D.C.

New Africa, 1979, 'Liberia: Crisis For Tolbert', June.

Nkrumah, Kwame, 1970, Class Struggle in Africa, International Publishers, New York.

Porte, Albert, 1967, *Thinking About Unthinkable Things: The Democratic Way*, Monrovia.

Sawyer, Amos, 1980, 'A Century-Old Alienation is Broken' ,*Africa News*, 3 November.

Sawyer, Amos, 1985, 'What is Political Involvement in Liberia', *injustice*.

Justice. *A Cry of My People*, Struggle's Community Press, Chicago.

Sawyer, Amos, 1987, 'Making of the 1984 Liberian Constitution: the Major Issues and nynamic Forces', *Liberian Studies Journal*, XII.

Sawyer, Amos, 1981, *Effective Immediately, Dictatorship in Liberia, 1980-1986: A Personal Perspective*, Brewen.

Se'lon, Ilah\c"k. l..., "N, 19'61, "L\ber\la's econd'Re\lu'b\i.c 'SuveqlO"wer Geopolitics in Africa' , *Liberian Studies Journal*, XII.

Townsend, R, E, (ed) 1955, *President Tubman of Liberia*, London Consolidated Publications.

West Africa, 18 February 1985.

White, P, 1974, 'The Vietnamese Revolutionary Alliance: The Intellectuals, Workers and Peasants' in J, W, Lewis, (ed), *Peasant Rebellion and Communist Revolution in Asia*, Stanford University Press.

World Trade Information, 1952, part 1, No. 58.

الفصل الثانی عشر

الحركات الاجتماعية وانهيار الاستعمار العنصرى فى ناميبيا (الأبارتيد) (*)

كير بويندى (**)

مقدمة:

حققت ناميبيا استقلالها الوطنى فى ٢١ مارس ١٩٩٠ بعد أكثر من ثلاثة وعشرين عامًا من نضال التحرير المسلح. وهو الاستقلال الذى ربما جاء مفاجأة للبعض، ولكنه كان بالنسبة للمنخرطين فى هذا النضال المحصلة المنطقية لجهودهم.

وبإمكان المرء القول إن انهيار الاستعمار البرتغالى قد أعطى دفعة كبيرة لقوى التحرر، وشكل علامة كبرى فى عملية تحرير ناميبيا خاصة، وأفريقيا الجنوبية بأكملها. كما مثل استقلال أنجولا أهمية استراتيجية بالنسبة لشعب ناميبيا. حيث سمح ذلك فى المقام الأول للآلاف من أبناء ناميبيا بترك البلاد والالتحاق بالجناح الخارجى لـ "منظمة شعب جنوب غربى أفريقيا - سوابو" SWAPO كما سمح - من ناحية أخرى - بتوسيع منطقة الحدود التى يعبر منها مقاتلو سوابو للقيام بعملياتهم داخل ناميبيا، إذ أضاف إلى جبهة العمليات ٢٠٠ كيلو متر أخرى. وهكذا ومنذ التسعينيات فقد أدى تكثيف النضال المسلح لـ "سوابو"، وتصاعد التعبئة السياسية داخل ناميبيا، وما صاحبهما من حملة سياسية - دبلوماسية^(١) على النطاق الدولى، إلى حتمية تغيير الطريقة التى يحكم بها الشعب الناميبى.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) Kaire Buende

كذلك أدى تصاعد نضال الشعب الناميبي إلى إقلاق نظام التمييز العنصرى Apartheid الذى دخل فى أزمة عنيفة بسبب زعزعة أركانه، وافتقاد نظام جنوب أفريقيا للثقة فى قدرته على استمرار سلطته فى ناميبيا. ومن ثم تحول النظام إلى انتهاج سياسة إدارة الأزمة بدءًا من منتصف السبعينيات. ولم يقصد بإدارة الأزمة الدفاع فحسب عن النظام القديم، وإنما اشتملت أيضًا القيام بجهود رسمية أولية لبناء ما أسماه النظام بمجتمع جديد. ومن ضمن الإجراءات التى اتخذت فى هذا الصدد: إلغاء بعض تشريعات التمييز العنصرى المعوقة لتشكل الفئات البيروقراطية والبرجوازية الصغيرة الإفريقية؛ إعادة ترتيب المنظومة السياسية والإدارية، والقيام بحملات عسكرية مكثفة ضد "سوابو" والسكان المحليين فى مناطق العمليات والدول المجاورة. واستهدفت هذه الأنشطة تفكيك أوصال المعارضة السياسية داخل ناميبيا وتضييق الخناق على قوات التحرير.

بيد أن نضال شعب ناميبيا كان قد وصل إلى مرحلة لم يعد يجدى معها كل هذا، إذ أصبحت قوى التحرير قادرة على رد الصاع صاعين على جميع المستويات السياسية والأيدولوجية والاقتصادية والعسكرية. وفى النهاية لم يكن هناك مفر من انهيار النظام.

تهدف الدراسة الحالية إلى بحث عملية انهيار الاستعمار العنصرى فى ناميبيا. وهى، من ثم، محاولة للمضى لما هو أبعد من الشرح الكلاسيكى لطبيعة التمييز العنصرى وآفاق تحوله من خلال الدور الحاسم الذى لعبته الحركات الاجتماعية عبر المراحل المختلفة التى مرت بها سياسات نظام جنوب أفريقيا فى ناميبيا. إذ تحاول الدراسة تفسير أزمة التمييز العنصرى من زاوية نضالات القوى المناهضة له، وبخاصة: الكنيسة، وحركة الطبقة العاملة، والحركة الطلابية، و"سوابو".

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء. ينطوى الجزء الأول على مراجعة نقدية لاثنتين من المنظورات المهيمنة إزاء التمييز العنصرى، ألا وهما المنظور

الليبرالى، ومنظور المدرسة الماركسية الجديدة؛ ومن ثم تحاول تجاوزهما. فهما منظوران اقتصادويان ويقصران عن فهم دور الحركات الاجتماعية فى التحولات التى أودت بالنظام العنصرى. غير أن تقييم دور القوى الاجتماعية على النحو السليم يتطلب الإقرار بالاستقلال الذاتى للأيدولوجية والسياسة، والنابع من الفصل المؤسسى بين السياسة والاقتصاد. وهذا هو المنظور الذى يمكن أن يسهم فى تحقيق فهم أفضل لمسار الأحداث فى ناميبيا.

ويتتبع الجزء الثانى تصاعد ومسار أزمة التمييز العنصرى، حيث يلقى أضواءً مركزة على الدور الذى لعبته أربع حركات اجتماعية: الكنيسة، حركة الطبقة العاملة، الحركة الطلابية، وحركة "سوابو". ونعنى هنا بدور هذه الحركات فى إنضاج أزمة نظام التمييز العنصرى والتعجيل بانتهاء الاستعمار جنوب الأفرىقى فى ناميبيا.

أما الجزء الثالث والأخير فيتطرق إلى استجابات الدولة إزاء الأزمة، ويفسر إخفاق برنامج الدولة فى إدارة الأزمة أو الإصلاح السياسى. حيث حاولت الدولة من خلال برنامجها إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية بين الطبقات والأجناس والجماعات العرقية. ومن ثم يتم تفسير فشل الإصلاحات السياسية على ضوء التفاعلات الواقعة بين هذه القوى الاجتماعية والدولة من ناحية، وعلى ضوء التفاعلات بين هذه القوى الاجتماعية ذاتها من ناحية أخرى.

منظورات حول أزمة التمييز العنصرى

دخلت سياسة التمييز العنصرى فى أزمة لفترة طويلة من الزمن، سواء فى ناميبيا أم جنوب أفريقيا. وفى خلال السبعينيات تسببت هذه الأزمة فى إحباط آليات إعادة إنتاج النظام. ونحن بحاجة إلى فهم صعود ومسار أزمة التمييز العنصرى حتى يتسنى لنا رؤية التاريخ من منظور سليم. وانطلاقاً من هذا الفهم يمكننا تحليل طبيعة النظام الذى كان يمر بعملية تحول.

إن أزمة نظام التمييز العنصرى وانهيائه اللاحق فى ناميبيا لم يتحقق لهما حتى الآن توليد نماذج جديدة أو منظورات جديدة لدراسة التمييز العنصرى. فما زالت المدرستان الفكريتان المهيمنتان - الليبرالية والماركسية (المدرسة الجديدة) - تراوحان مكانيهما فى دراسة التمييز العنصرى. وسوف نراجع فيما يلى هذين المنظورين بإيجاز، ثم نقترح من عندنا طريق تجاوزهما.

(أ) المنظورات الليبرالية لأزمة التمييز العنصرى:

يمكن النظر إلى أزمة التمييز العنصرى كتحقق لنبوءة المدرسة الليبرالية التى ترى أن الرأسمالية والتمييز العنصرى على طرفى نقيض. وهى الموضوع التى قدمها منذ زمن "أو داود" O'Dowd فى مقال كتبه عام ١٩٦٤ بعنوان "جنوب أفريقيا فى ضوء مراحل النمو الاقتصادى"، وتتنبأ فيه بأن قوى النمو الاقتصادى ستتكفل فى الثمانينيات بتحويل مجتمع جنوب أفريقيا إلى النمط الغربى للديمقراطية. ورأى أن التمييز العنصرى ليس نشازاً وإنما هو نظام وظيفى فى مرحلة خاصة من النمو الاقتصادى لابد وأن تتخطاها مرحلة تطور أعلى. ومن ثم فالتمييز العنصرى محكوم عليه بالفناء من خلال اطراد تطور الرأسمالية.

ولا تكتفى المدرسة الليبرالية بقول إن الرأسمالية قادرة على تحويل نظام التمييز العنصرى، بل تضيف إن مصلحة النظام نفسه تحتم إحداث هذا التحول. ويزعم أحد المحللين الليبراليين ("هوت") أن المشروع الخاص قد أخذ يتجه نحو العمل إجمالاً من أجل الارتقاء المادى والفائدة الاجتماعية للأفارقة (Hutt 1964:180). وفى رأى المدرسة الليبرالية أنه من صميم مصالح رأس المال محاربة التمييز العنصرى، بسبب الحدود التى يفرضها على توسع الرأسمالية من خلال كبح نمو القوى الإنتاجية وتقليل معدل إنتاجيه قسم من قوة العمل عبر الحيلولة دون تحصيله على مهارات معينة. كما يحد التمييز العنصرى من تطور

السوق الداخلية، حيث يحتفظ بقسم كبير من السكان عند أو تحت مستويات الكفاف، ويحد من قدرتهم على استهلاك السلع؛ ومن ثم يقلص السوق وإمكانات النمو الاقتصادي الرأسمالي.

بيد أن ما تتعاضى عنه المدرسة الليبرالية هو حقيقة الفائدة التي تحققت لرأس المال نتيجة توفر قوة العمل الرخيصة. ومن هنا يأتي الشك في صدقية الزعم بأن التمييز العنصري والرأسمالية على طرفي نقيض. ومن ناحية ترى المدرسة الماركسية أن الفصل العنصري كان وظيفيًا بالنسبة للرأسمالية.

(ب) المنظورات الماركسية (المدرسة الجديدة) لأزمة التمييز العنصري:

يجب أن نشير بداية إلى وجود عدد من المدارس الماركسية المتصارعة، والتي بلور كل منها تفسيره الخاص للتمييز العنصري. وتهيمن إحدى هذه المدارس على الجدال الدائر بشأن التمييز العنصري، ألا وهي المدرسة الماركسية الجديدة. وعلى النقيض من المدرسة الليبرالية نجد المدرسة الماركسية الجديدة تقول بإمكانية إرجاع وتتبع جذور تطور العنصرية في جنوب أفريقيا إلى العوامل الاقتصادية.

وتزعم أن التمييز العنصري لم يكن خللاً وظيفيًا لنموذج التنمية الرأسمالية في جنوب أفريقيا، وإنما هو جزء مكمل له. وتفسر هذه المدرسة المراحل التي مرت بها السياسات العنصرية على ضوء مراحل التطور الرأسمالي في جنوب أفريقيا. فقد اتسمت مرحلة الفصل العنصري على المستوى الاقتصادي - من وجهة نظر "ولبي" - بتعايش نمط الإنتاج الرأسمالية مع "اقتصاديات إعادة التوزيع الأفريقية" في المعازل، و"نظام قنانة العمل والمشاركة في المحصول" في مزارع البيض. أما مرحلة التمييز العنصري فقد توافقت مع تحلل علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية والتطور نحو نمط إنتاج واحد هو نمط الإنتاج الرأسمالية في جنوب أفريقيا. ويستخلص "ولبي" أن نظام التمييز العنصري "هو آلية خاصة بجنوب

أفريقيا في فترة التصنيع الثانوي، بالحفاظ على معدل عالٍ للاستغلال الرأسمالي من خلال نظام يضمن وجود قوة عمل رخيصة ومتحكم بها في ظل ظروف تتعرض فيها للتحلل السريع شروط إعادة الإنتاج (اقتصاد إعادة التوزيع الأفريقي) لقوة العمل تلك" (Wolpe 1972:296).

وطبقاً للكاتب نفسه فإن التمييز العنصري هو وسيلة لإعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث تدمج علاقات الأجناس بعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وعمد التمييز العنصري - لدى قيامه بوظيفة إعادة الإنتاج تلك - إلى "إلباس الطبيعة الرأسمالية للمجتمع قناعاً سابغاً، وينطبق الشيء نفسه على نتائج قواعد أداء هذا النظام لوظائفه" (Wolpe 1972:294).

وتزودنا المدرسة الجديدة برؤية ثابتة النظر للعنصرية بوصفها ظاهرة ديناميكية متغيرة وتولد مظاهر متعددة لتتماشى مع المقتضيات السياسية والاقتصادية المختلفة في المجتمع المعنى. غير أن هذه المدرسة تعاني من قصور خطير نابع من تحويلها تصور نمط الإنتاج إلى مبدأ منهجي، وهو ما ينجم عنه تكون نظرة ميكانيكية للعلاقة بين الأيديولوجية والاقتصاد. فيتم تفسير التغيرات في المنظومة الأيديولوجية على أساس المراحل التي يمر بها الاقتصاد، ومن هنا يأتي التبسيط الزائد في النظر إلى التمييز العنصري كأزمة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

(ج) تجاوز النماذج الفكرية السائدة:

يكمن الفارق الجوهرى بين المنظورين السابقين فى حقيقة أن المدرسة الليبرالية تتعقب أصل التمييز العنصرى فى العوامل غير المادية مثل الدين ("الكالفينية") والنزعة العرقية المحافظة، بينما تقصره المدرسة الماركسية الجديدة على العوامل الاقتصادية.

ومع ذلك فهناك قاسم مشترك كبير بين هاتين المدرستين الفكريتين؛ حيث تقدم كل منهما تفسيراً بنيوياً واقتصادياً للتمييز العنصرى. فترى المدرسة الليبرالية من جانبها أن تطور الرأسمالية هو الكفيل بالقضاء على التمييز العنصرى، أما المدرسة الماركسية الجديدة فقد اعتبرت أن هذا التمييز قد توطد بفعل النمو الرأسمالى ذاته. وفى كل الأحوال تتسبب المدرستان التغيرات فى نظام التمييز العنصرى إلى عوامل اقتصادية. أما دور القوى الاجتماعية فهو يأتى فى الخلفية فى أحسن الأحوال، وربما يتم تجاهله تمامًا.

إن الفرضية الرئيسية لدراستنا هذه هى أن أزمة التمييز العنصرى قد نجمت عن النضال السياسى للشعب المضطهد وليس كنوع من آلية اقتصادية ذاتية الدفع. فنحن لا ننظر - فى موقفنا هذا - إلى الأيديولوجية على أنها محض انعكاس للشروط المادية، فمن الممكن أن تحدث تغيرات فى المنظومة الأيديولوجية ولا تكون نتيجة لعوامل اقتصادية. وبالمثل قد تتكون أيديولوجية فى ظل شروط تاريخية معينة وتستمر لما بعد فترة تشكلها المبدئى حتى أنها قد تلعب دوراً هاماً فى عصر جديد. فلقد تم استخدام الأيديولوجية العنصرية لإعادة إنتاج أنماط إنتاج مختلفة فى فترات تاريخية مختلفة فى البلد الواحد. هذا وقد قدم "ستيوارت هول" S.Hall تحليلاً قوياً لدور العنصرية خلال فترات هيمنت فيها أنماط إنتاج مختلفة (عبودية وإقطاعية ورأسمالية) فى منطقة الكاريبى، حيث سعى للوصول إلى تحليل العنصرية كمنظومة أيديولوجية يجب تمييزها عن منظومات أيديولوجية أخرى لا يعتبر العنصر هو العامل الناظم فيها. غير أن جهده هذا لم يؤخذ - للأسف - بالاهتمام الذى يستحقه، حتى من جانب العلماء الذين تصدوا لتحليل المجتمع الأكثر عنصرية فى العالم. ولسوء الحظ فإن مهمة تحليل العنصرية - كمنظومة أيديولوجية متفردة - تخرج عن نطاق هذه الورقة. بيد أن تلمسنا لهذه البصيرة النظرية سوف يحكم تحليلنا ويؤيده.

تصاعد ومسار أزمة التمييز العنصرى:

من المهم ونحن نسعى لفهم أزمة التمييز العنصرى أن نستدعى فكرة "جرامشى" Gramsci بأن الدولة تحكم من خلال القوة والهيمنة معًا. وتعنى القوة استخدام جهاز قهرى أو قمعى لتطويع الجماهير وجعلها سلسة القياد للنظام السياسى والاجتماعى - الاقتصادى القائم. أما الهيمنة فتتطوى على التعبئة وإعادة الإنتاج الناجحة "للقبول الفعلى بالطبقة الحاكمة من جانب الجماهير موضع السيطرة، وهو ما يتحقق بممارسة هذه الطبقة للقيادة الفكرية والمعنوية والسياسية" (Jessop 1982:148).

وبالإمكان ملاحظة فارق ما فى عصر الإمبريالية بين مستوى العلاقات بين الدول ومستوى التشكيل الاجتماعى. فعلى المستوى الأول قد تتطوى الهيمنة على الموافقة على السيطرة السياسية لأمة ما على أمة أخرى، وهو الحال مع النظام الاستعمارى الذى لقى موافقة القانون الدولى. وعلى مستوى التشكيل الاجتماعى تركزت الهيمنة فى مجال المجتمع المدنى، أى الكنيسة والنقابات والمدرسة ووسائل الإعلام. وحينما تتواجد الهيمنة على هذا المستوى تصبح، أو بالأحرى تبدو، مقاومة النظام كعمل غير شرعى، وينظر إلى من يتمرّدون عليه كصناع فتن أو مهيجين أو إرهابيين.

أ - من أزمة ظرفية إلى أزمة بنيوية:

لم يكن الحكم الجنوب أفريقى فى ناميبيا استثناءً من ذلك، فقد تمتع بموافقة الجماعة الدولية من خلال نظام الانتداب. وبعد أن نجح نظام جنوب أفريقيا فى التغلب على صعوبات توطيد حكمه فى ناميبيا، أخذ فى إرساء الهيمنة من خلال المؤثرات السياسية والأيدولوجية، إلى جانب استخدام القوة. وظل الحكم الجنوب

أفريقي في ناميبيا متماسكاً نسبياً خلال الفترة بين الحربين العالميتين، حيث لم يتعرض لأي تحدٍ رئيسي. فلم تحدث طوال هذه الفترة سوى أربع حركات تمرد؛ هي تمرد "ماندومي" عام ١٩١٧، وتمرد "بوند لسفارتس" عام ١٩٢٢، وتمرد "ريهوبوث" عام ١٩٢٥، وتمرد "إيومبو" أخيراً عام ١٩٣٤. بيد أنها كانت حركات تمرد محلية، ولم تستهدف إسقاط الحكم الاستعماري. إذ إن الأفارقة لم يبدعوا في تنظيم أنفسهم للقضاء على النظام الاستعماري إلا مع نهضة الوطنية الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية.

جدير بالذكر أن قضية حق الشعوب الأفريقية والآسيوية في تقرير مصيرها لم تُنرَّ في المحافل الدولية إلا بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧. حيث ساد قبل ذلك وفاق عام بين الدول الأوروبية على مشروعية الحكم الاستعماري، وهو ما عبر عنه مؤتمر برلين الشهير عام ١٨٨٥ والذي تم فيه اقتسام أفريقيا بين القوى الأوروبية. وكان الحرص الأكبر لدى كل دولة استعمارية أن تنتزع من الدول الاستعمارية الأخرى قبولها بسيطرة الأولى على بلد أفريقي معين، أكثر من حرصها على نيل رضا شعب هذا البلد عن تلك السيطرة.

وفي مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ تم الاستمرار في تجاهل حق الشعوب الأفريقية في تقرير المصير، حيث لم تتورع الدول الأوروبية عن تأكيد أن الشعوب الأفريقية في المستعمرات الألمانية السابقة لم تزل غير ناضجة للحصول على استقلالها السياسي. كما أنشأت عصبة الأمم نظام الانتداب كحل وسط^(٢)، وهو ما أضفى المشروعية على احتلال ناميبيا من قبل جنوب أفريقيا.

غير أنه مع نهوض الحركات الوطنية في أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية حصل عدد من المستعمرات على استقلاله في الأربعينيات والخمسينيات، إلا أن حق تقرير المصير لم يشرع في القانون الدولي إلا عام ١٩٦٠. ففي ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم ١٥١٤ (XV) بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وبمقتضاه تم إنشاء

"اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار". ومنذ ذلك الوقت فقط أصبح ينظر إلى تصفية الاستعمار كعملية ضرورية وحتمية^(٣).

هكذا، وبعد عام ١٩٦٠، أصبح الحكم الاستعماري غير مشروع في عرف الأخلاق السياسية الأوروبية، وبدأ عهد تصفية الاستعمار، حيث دخلت القوى الاستعمارية في عملية تصفية الاستعمار أو منح الاستقلال لمستعمراتها. غير أنها لم تكن بالطبع عملية بسيطة ولم تمض في طريق مستقيم. إذ ربما تكون الدول الاستعمارية قد تخلت عن الاهتمام بالحكم المباشر لمستعمراتها السابقة، إلا أنها بالتأكيد لم تفقد الاهتمام بمواردها. ومن ثم اهتمت كل دولة استعمارية قبل منح الاستقلال بأن تقيم تحالفاً مع طبقات معينة من السكان المحليين ولتسلم السلطة. وفوق هذا قامت الدول الاستعمارية بخلق هياكل سياسية وإدارية مواتية لحماية مصالحها في عهد ما بعد الاستعمار.

هذا وقد وضعت على المحك شرعية حكم جنوب أفريقيا في ناميبيا بعد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ بإنهاء انتدابها في ناميبيا. وعارض نظام جنوب أفريقيا إلغاء الانتداب، ولقى في ذلك تأييد بعض الدول الأوروبية- من بينها فرنسا والمملكة المتحدة- التي امتنعت عن التصويت في الجمعية العامة بدعوى عدم صحة الأساس القانوني الذي رُفِع الانتداب بمقتضاه.

وقد جاءت جهود هيئة الأمم المتحدة لإنهاء حكم جنوب أفريقيا في ناميبيا استجابة لمطالبات شعب ناميبيا. بيد أن المعارضة الأفريقية للاستعمار في ناميبيا قد نضجت مع تكوين حركات التحرير الوطنية، وبالذات "الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا- سوانو" SWANU عام ١٩٥٩، و"منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا- سوابو" SWAPO عام ١٩٦٠. وقد تواكب إنشاء هاتين المنظميتين مع تصاعد النضالات المناهضة للاستعمار في جميع أنحاء القارة الأفريقية. كما كان لحصول عدد من البلدان الأفريقية على الاستقلال خلال الستينيات أثره في تعبئة الشعب الناميبي ضد الاستعمار. وأصبح العداء للاستعمار مكوناً أساسياً في الوعي

الشعبي، بل إن أغنية شعبية تقول "أيها الجنوب غربي"^(٤) متى ستصبح حراً؟ هاهي الكونغو أصبحت مستقلة" أخذت تترد بقوة على ألسنة الشباب والشيوخ على السواء. ولم يقف الأمر عند مجرد انعكاس العداء للاستعمار في الوعي الاجتماعي للسكان، وإنما ترجم إلى أفعال وممارسات وصلت ذروتها ببدء منظمة "سوابو" للنضال المسلح ضد نظام جنوب أفريقيا عام ١٩٦٦.

ودخل الصراع في منعطف جديد من خلال تفاعل المعارضة الأفريقية ضد نظام جنوب أفريقيا مع الانتقاد المتزايد لسياساتها في هيئة الأمم المتحدة. ومن ثم لم يعد بوسع هذا النظام الاستمرار في الحكم بنفس الطريقة، بعد أن فقد التمتع بتأييد القانون الدولي لإنكار حق شعب ناميبيا في تقرير المصير بعد أن نص في هذا القانون على حق الشعوب والبلدان المستعمرة في الاستقلال، فضلاً عن تحقيق استقلال عدد من البلدان الأفريقية بالفعل. وكل هذا خلق مناخاً مواتياً لتصفية الاستعمار، وهو ما أدخل الحكم الاستعماري في أزمة.

بيد أنها كانت مع ذلك أزمة ظرفية بسبب محدودية قدرات القوى المناهضة للاستعمار. ومن ثم فقد حقق نظام جنوب أفريقيا نجاحاً نسبياً في قمع المعارضة الأفريقية خلال الستينيات. حيث استخدم سياسة "القبضة القوية" مع الحركة المعادية، وتم اعتقال قادة حركة "سوابو" عام ١٩٦٦. وواصل نظام جنوب أفريقيا تطبيق هذه السياسة في ناميبيا حتى أواخر الستينيات دون مقاومة كبيرة من شعب ناميبيا. ففي عام ١٩٦٨ كان بإمكان النظام أن يمضي بعيداً إلى حد الإخراج الإجباري للأفارقة من "الموقع القديم" في "ويندهوك" إلى البلدة الجديدة "كاتوتورا". وعلى عكس ما حدث عام ١٩٥٩ عند محاولة النظام إخراج الأفارقة، تم في هذه المرة هدم هذا الحي دون وقوع مواجهات ذات شأن بين الأفارقة والسلطات، وفي الحقيقة أن النظام نفسه قد فوجئ بتضاؤل المقاومة.

غير أنه مع مقدم السبعينيات بدأت الحركة المعادية للاستعمار تشفى من النكسات التي ألتمت بها في الستينيات، وتوسعت في أنشطتها لتشمل كل قطاعات

السكان، ولم تعد قاصرة على المناطق الحضرية فانتشرت في جميع ربوع البلاد. كما تعددت المستويات التي تعبر فيها المقاومة عن نفسها، فتم تكثيف النضال المسلح في وقت واحد مع تصعيد الحملات السياسية- الدبلوماسية في المنتديات الدولية، وشرعت الحركة الطلابية في تحدى النظام التعليمي القائم، ونشأ داخل الكنائس الرئيسية نمط جديد من الفكر المناهض للتمييز العنصري انطلاقاً من التعاليم الإنجيلية. والخلاصة أن المقاومة الأفريقية قد اكتسبت بعداً جديداً، وأخذت قدرة جنوب أفريقيا على التصدي تتضاءل. وهو ما أدى في السبعينيات إلى نشوب أزمة بنيوية تأثرت بسياق العمليات المحلية والدولية.

فعلى المستوى الخارجى كانت هناك بالأساس أنشطة الأمم المتحدة ومنظمات التضامن فى أوربا الغربية. كما جاء حكم محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ ليزيل آخر قشور الشرعية الدولية عن الحكم الجنوب أفريقى فى ناميبيا، وحيث دعا أيضاً جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى الإقرار بعدم شرعية الوجود الجنوب أفريقى فى ناميبيا، والامتناع عن التعاون مع جنوب أفريقيا فى أى أنشطة اقتصادية أو غيرها تتعلق بناميبيا. كما ووجهت الدول أعضاء الأمم المتحدة بتحمل مسئولية تنفيذ قرارات الهيئة الدولية فيما يخص ناميبيا، وهى الحملة التى لعب دوراً رئيسياً فيها جماعات التضامن فى أوربا الغربية التى صعدت من ضغوطها على الحكومات لفرض حظر صادرات السلاح والتجارة مع حكومة جنوب أفريقيا. وفى الحقيقة أن حركات التضامن قد أسهمت إسهاماً كبيراً فى تحريك وتفعيل المطالبات بفرض هذا الحظر.

ولم تكن حركات التضامن تلك جزءاً فقط من العملية الدولية، بل من العملية الداخلية ذاتها- وإن كان بشكل غير مباشر- وذلك من خلال التعاون مع حركة التحرر الوطنى (منظمة "سوابو") وغيرها من القوى الاجتماعية. وهكذا اضطلعت أنشطة حركة التضامن- بشكل أو بآخر- بتحقيق الترابط بين العمليتين الدولية والداخلية. أما بالنسبة للعملية الداخلية فقد تحددت بأنشطة أربع قوى اجتماعية:

الحركة الطلابية، الكنيسة، حركة الطبقة العاملة، ومنظمة "سوابو". وقد أدى تجمع هذه القوى إلى تقويض الأساس الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي لنظام التمييز العنصري، مما فاقم من صعوبة إعادة إنتاج النظام لنفسه. ولاشك أن إسهام كل واحدة من تلك القوى الاجتماعية في تصعيد أزمة النظام يتطلب مناقشة منفردة.

ب- دور الكنيسة في أزمة النظام العنصري:

سوف نشير أساساً في مناقشتنا لإسهام الكنيسة في إنضاج أزمة النظام العنصري، إلى تلك الكنائس التي كانت جزءاً من حركة مناهضة الاستعمار، وهي "الكنيسة الإنجيلية اللوثرية" (إرسالية رينش)، و"الكنيسة اللوثرية أوامبو كافانجو"، والكنيسة الانجليكانية، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية. ونستبعد هنا الكنائس التي أيدت النظام، أو نأت بنفسها عن نضال شعب ناميبيا ضد الاستعمار.

لقد أسهمت الكنيسة في أزمة نظام التمييز العنصري من خلال ثلاث طرق على الأقل. أولاً عن طريق تعاليمها، والتي أفضل تسميتها بالتدخل الأيديولوجي؛ وثانيها من خلال الأنشطة السياسية للكنيسة أو التدخل السياسي؛ أما الثالثة فتتم من خلال نمط تنظيمها في المناطق. وتحدد تلك العوامل الثلاثة مدى أهمية الكنيسة في حياة ناميبيا.

ويتمثل التدخل الأيديولوجي للكنيسة - بالنسبة لموضوعنا - في النفي الثابت للمقولات الأيديولوجية للتمييز العنصري. إذ إن فكرة الأخوة والمساواة بين جميع الرجال والنساء التي تجلت في صلب تعاليم الكنائس الناميبية خلال السبعينيات والثمانينيات، كانت على جانب كبير من الأهمية لإصاق الطابع الخرافي بمقولة تفوق الرجل الأبيض التي بنيت عليها العنصرية. حيث اضطلعت الكنيسة، انطلاقاً من أرضيتها اللاهوتية، برفض ودحض فكرة عدم التساوي بين الأجناس، وهو الموقف الذي انطوى على أهمية خاصة نظراً لمحاولة نظام جنوب أفريقيا استخدام الدين لتبرير سياسة التمييز العنصري.

وقد كان هذا التدخل الأيديولوجي - أو تعاليم الكنيسة - موجهاً إلى الدولة بقدر ما كان موجهاً إلى المجتمع المدني. فكانت الرسالة الموجهة إلى الدولة واضحة وقاطعة، ألا وهي أن نظام التمييز العنصري لا يمكن تبريره على أرضية لاهوتية، وأنه نظام غير شرعي من جميع النواحي ولا بد من إلغائه. غير أن هذه الرسالة لم تكن كافية بحد ذاتها للقضاء على التمييز العنصري، ولا في خلق أزمة في النظام، ذلك لأن الدولة كان بإمكانها تجاهل الرسالة بكل بساطة، بيد أن تعاليم الكنيسة أصبحت قوة هائلة بسبب الطريقة التي استقبلتها بها القوى الاجتماعية.

وكان لنقض الأساس الأيديولوجي للتمييز العنصري أثره الكبير في تعبئة الجماعة الأفريقية. وأخذ الأفارقة يدركون أكثر فأكثر ضرورة تغيير هذا النظام السياسي الذي ينكر عليهم حق المشاركة في مؤسسات صنع القرار. ومن ثم فإن التدخل الأيديولوجي للكنيسة قد أسهم في خلق أزمة التمييز العنصري من خلال القوى الاجتماعية التي تلقت الرسالة وترجمتها إلى أعمال. وبالمثل فقد ساعدت الكنيسة في تصعيد أنشطة القوى الاجتماعية عبر تزويدها بالتسهيلات الضرورية للعمل (توفير قاعاتها للمؤتمرات مثلاً).

ولم تتوقف الأنشطة السياسية للكنيسة عند دعم الجماعات المختلفة، بل وقامت الكنيسة بممارسة التدخل السياسي المباشر الذي اتخذ جانبيين: جانب النفي وجانب الإيجاب. وبالنسبة لجانب النفي فهو يتصل بالتدخل الأيديولوجي، ولكن ما يميز جانب النفي الخاص بالتدخل السياسي عن التدخل الأيديولوجي هو تطلع الأول نحو تحقيق الاستقلال الوطني. ومن ناحية أخرى شكل التدخل الأيديولوجي شجناً للنظام على أرضية روحية. وكان التدخل السياسي جزءاً من تقاليد الوطنية الناميبية على خلاف التدخل الأيديولوجي الذي كان جزءاً من التقاليد الليبرالية الإنسانية.

لقد سمح جانب النفي في التدخل السياسي بشن هجوم واسع النطاق ضد سياسة نظام جنوب أفريقيا، وبنشر المعلومات عن الموقف الاجتماعي والسياسي في ناميبيا، والقيام بأنشطة العصيان المدني والمظاهرات. ويمكن إرجاع هذا

الجانب من انغماس الكنيسة فى قضايا المجتمع الناميى إلى عام ١٩٧١، حين وجهت كنيسة لوثريتان سوداوان خطابًا مفتوحًا إلى رئيس وزراء جنوب أفريقيا لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية. ولقى هذا الخطاب تأييد كنائس رئيسية أخرى مثل الأنجليكانية والكاثوليكية. ومنذ ذلك الوقت لم تكف الكنيسة عن المطالبة بانسحاب نظام جنوب أفريقيا من ناميبيا.

ولكن جنوب أفريقيا لم تُعر انتقادات الكنيسة انتباهًا واستمرت فى حكم ناميبيا. وسرعان ما أدركت الكنيسة أن مجرد انتقاد النظام لن يفضى إلى نتيجة، وهنا ظهر الجانب الإيجابى للتدخل السياسى من خلال قيام الكنيسة بإنشاء منطقة محررة اجتماعيًا. وقد ارتبط هذا الموقف الإيجابى من الكنيسة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعة الأفريقية. فبادرت الكنيسة بدعم مشروعات التنمية للأفارقة وساهمت فى تقديم الخدمات الاجتماعية لضحايا النظام، مثل دعم أسر المعتقلين وتقديم إعانات بطالة للمتقاعدين المحرومين من فرص العمل بسبب أنشطتهم السياسية. كما كان للكنيسة تاريخ طويل فى التعليم غير الرسمى المتوجه أساسًا نحو البالغين، غير أن التركيز الأكبر لخدمات التعليم من جانب الكنيسة كان على التعليم الرسمى، حيث أدارت الكنائس المختلفة العديد من المدارس الابتدائية والثانوية، وعادة ما كان التعليم فى المدارس التى تديرها الكنائس أفضل من المدارس الحكومية. كما كان التلاميذ يطلعون من خلال هذا التعليم على أفكار نقدية فى مراحل مبكرة من عمرهم، ومن ثم لم يكن غريبًا أن من تلقوا تعليمهم فى المدارس التى تشرف عليها الكنائس كانوا على الأرجح هم الأكثر نشاطًا فى العمل السياسى. ومن ثم فقد أسهمت الكنيسة فى تخريج كوادر لجميع قوى الحركة المناهضة للاستعمار.

وبالإضافة إلى تدخلها الأيديولوجى والسياسى، شاركت الكنيسة بشكل مطرد فى تصعيد أزمة نفى التمييز العنصرى عبر التنظيم السياسى للمجتمع الناميى. وقد ساعد نمط تنظيم الكنائس نفسها فى ربط مختلف أجزاء البلاد بعضها البعض، ومن

ثم نفى سياسة التنمية المنفصلة. ودعمت الكنائس الوحدة الوطنية من خلال توحيد شتى الجماعات العرقية فى مختلف الأقاليم تحت راية واحدة.

يوضح التحليل السابق أن الدور الذى قامت به الكنائس فى عملية التغيير قد أصبح أكثر فاعلية من خلال صب أنشطتها فى إطار واحد مع القوى الأخرى المناهضة للتمييز العنصرى، ومن ثم فإن الكنيسة فى حد ذاتها لم تلعب الدور الحاسم فى إحداث الأزمة البنيوية لنظام التمييز العنصرى، إلا أن أنشطتها قد دعمت موقف الحركات الأخرى، مثل "سوابو" التى كانت منغمسة فى النضال المباشر ضد هذا النظام.

ج- دور حركة الطبقة العاملة فى تصعيد أزمة التمييز العنصرى:

لعبت الطبقة العاملة دورًا هامًا فى تفاقم أزمة النظام العنصرى، حتى قبل عام ١٩٧٨ حين لم يكن مسموحًا للأفارقة بتنظيم أنفسهم نقابيًا. فعلى الرغم من عدم وجود نقابات رسمية حينذاك، قام العمال بتنظيم أنفسهم وتحدوا النظام بقوة. وكان من نقاط التحول فى تاريخ الحركة العمالية إضراب ٣٠ ألفًا من العمال المهاجرين عن العمل فى عام ١٩٧١، وهو إضراب لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحركة العمالية فى ناميبيا، من حيث أهدافه وأثره على المجتمع. فقد امتدت آثار الإضراب لتشمل جميع قطاعات الاقتصاد، حيث توقف العمل فى المناجم وتعثرت حركة الصادرات والواردات.

ويمكن النظر إلى هذا الإضراب من زاوية البعد الاقتصادى للنضال الطبقي، حيث كان من ضمن مطالبه رفع الأجور وتحسين شروط العمل. ولكن كان هناك مغزى كبير آخر وراء الإضراب من خلال رفع مطالب أخرى مثل إلغاء نظام عمالة المهاجرين خارج البلاد، والاستقلال عن جنوب أفريقيا، ومن ثم كان للإضراب بعد سياسى واضح.

وتجلى الطابع السياسى بصورة أكبر بعد ترجيل العمال المضربين إلى موطنهم ("أوفامبولند") حيث واصل العمال احتجاجاتهم ضد سياسات الحكومة، وانضم إليهم الفلاحون فى هجوم واسع على سلطات البانتوستان، مما حول "أوفامبولند" إلى منطقة اضطرابات.

وقد شجع نجاح إضراب ١٩٧١ العمال على مواصلة النضال وتوحيد قواهم بالرغم من عدم وجود تنظيم نقابى رسمى. فحدث عدد من الإضرابات الناجحة على مدى السبعينيات، مثل إضراب مصنع المعلبات فى "والفيس باى" عام ١٩٧٢، وإضراب عمال منجم "ريسنج" عام ١٩٧٦. غير أن عمال ناميبيا دخلوا مرحلة راديكالية هامة عام ١٩٧٧ حينما أنشأوا "الاتحاد الوطنى لعمال ناميبيا" NUNW. وجدير بالملاحظة أن هذا الاتحاد قد تأسس قبل عام من صدور القانون الخاص بالسماح بالنقابات السوداء، ومن ثم جاء القانون بمثابة اعتراف من جانب السلطات بظهور الطبقة العاملة كقوة فاعلة يجب الاعتراد بها.

وتواصل نضال الطبقة العاملة طوال الثمانينيات، حيث شهد عام ١٩٨٦ تأسيس نقابتين عامتين هما "اتحاد عمال الصناعات الغذائية وحلفاؤه" NAFAU، و"نقابة عمال المناجم" MUN. كما تكون فى العام التالى نقابتان أخريان هما "نقابة عمال الصناعات المعدنية وحلفائها" MAWU و"نقابة عمال الخدمات الحكومية" NAPWU. وبلغ أعضاء هذه النقابات الأربع أكثر من ٤٠ ألف عامل، وانتسبت جميعًا إلى "الاتحاد الوطنى لعمال ناميبيا" الذى انتسب بدوره لحركة "سوابو". وفى الحقيقة أن قيادة النقابات المنضمة للاتحاد الوطنى كانت لأعضاء قياديين فى "سوابو".

وهكذا ارتبط نضال الطبقة العاملة بالنضال من أجل الاستقلال الوطنى، حتى أنه فى واقع الأمر كان القادة النقابيون ينظرون إلى الاستقلال السياسى بوصفه الهدف قصير الأمد لنضال الطبقة العاملة. ولنتأمل كلمات "بن أوولينجا" السكرتير العام لنقابة عمال المناجم حيث ذكر فى عام ١٩٨٧: "إن نضال العمال

من أجل مصلحتهم كطبقة لا يمكن إلا أن يكون جزءًا لا يتجزأ من النضال الأوسع للتححر الوطنى ضد الاستعمار . فليست هناك طريق أخرى لحصول العمال على أجر مناسب إلا بالمرور عبر بوابة تقرير المصير والاستقلال الوطنيين".

د- إسهام الحركة الطلابية فى تصعيد أزمة التمييز العنصرى:

لا يجدر بنا القول بوجود حركة طلابية فى ناميبيا قبل السبعينيات، وذلك على الرغم من وقوع بعض الإضرابات الطلابية المنعزلة. فقد كان غياب الحركة الطلابية نتيجة مباشرة لشكل الاستعمار والبنية الاجتماعية التى نشأت عنه فى ناميبيا. ويعتبر العامل المرتبط بالاستيطان هو الأهم فى هذا الصدد.

فعلى العكس من البلدان التى لم تعرف الاستعمار الاستيطانى (حيث نشأت فيها طبقة متوسطة أفريقية للاضطلاع بمسؤوليات إدارية فى الجهاز الحكومى) اعتمد نظام جنوب أفريقيا على المستوطنين البيض للقيام بهذا الدور فى ناميبيا. ومن ثم لم ير حاجة لتدريب وإعداد بعض الأفارقة لتولى مهام إدارية، ولذا انتقلت عملية الإعداد والتدريب هذه لتقع أساسًا على عاتق الكنائس، وإن ظلت الحكومة متحكمة فى محتوى برامج التعليم. وكانت استراتيجية النظام قبل منتصف السبعينيات هى إعطاء الأفارقة الحد الأدنى من التعليم، حيث كانت الحاجة إلى قوة عمل رخيصة فقط. بيد أن هذه السياسة تغيرت فى أواخر السبعينيات، حين رضخ النظام لضرورة بلورة طبقة متوسطة أفريقية يتم إدماجها فى الجهاز الإدارى للمستعمرة، وهو التطور الذى انعكس على طابع الحركة الطلابية، فقد أثر هذا المنعطف السياسى على النمط التنظيمى للحركة الطلابية، ومن هنا كان الفرق بين الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات وبينها فى أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات. ففى أوائل السبعينيات نمت الحركة فى إطار وضع يختلف كلية عن السياق العام الذى أدى إلى حدوث نهوض راديكالى فى حركة الطلاب فى جميع

أنحاء القارة. غير أنه من الممكن مقارنة الحركة الطلابية الناميبية في أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات- مقارنة بنظيراتها من الحركات الطلابية الأفريقية.

وقد اتسمت الفترة التكوينية للحركة الطلابية في ناميبيا بتعبئة وانضمام الطلاب إلى الأحزاب السياسية القائمة. ومن ثم فإن أنشطة الطلاب في أوائل السبعينيات لم تكن ذات طابع طلابي خاص، كما لم تكن هناك أية تنظيمات طلابية. ومع ذلك فقد تشكلت منظمة غير رسمية عام ١٩٧٢. فمنذ ذلك الوقت أخذ طلاب مدارس عليا مختلفة يعقدون مؤتمراً طلابياً سنوياً، بدعم مالى من الكنيسة اللوثرية وبعيداً عن الإطار المدرسى. ورغم أن عضوية المؤتمر كانت طلابية فإن جدول أعماله قد عكس دائماً الانشغالات السياسية للمجتمع الأكبر. ومن الممكن القول إنه كان تجمعاً لممثلى روابط الشباب فى المنظمات السياسية المختلفة.

هذا وقد تغير طابع الحركة الطلابية الناميبية بعد أن عقدت صلات مع نظيرتها فى جنوب أفريقيا. إذ إن الحركة الطلابية الجنوب أفريقية كانت قد طورت ثقافة سياسية طلابية متميزة، كان المقوم الأول فيها هو النقد الفلسفى لسياسة التمييز العنصرى. وأخذ الطلاب يكتفون أنشطتهم بشكل متزايد على نقد النظام التعليمى، وتحدوا الأساس الفلسفى لتعليم "البانتو" الذى صُمم واستهدف زرع القناعة فى نفوس الأفارقة بدونيتهم إزاء البيض. ولم يكتف الطلاب بمعارضة خرافة تفوق الرجل الأبيض، وإنما ناقضوا أسسها ببلورة فلسفة الوعى الأسود. وطبقاً لهذه الفلسفة يجب على السود أن يحرروا أنفسهم سيكولوجياً بنفـض "ذهنية العبد التى تولدها المؤسسة العنصرية والليبرالية البيضاء على السواء" (Davies et al. 1984:302).

ووجدت هذه الثقافة السياسية الطلابية طريقها إلى الحركات السياسية القائمة التى وجد فيها الطلاب بيوتهم السياسية. ومن خلال ربط النضال ضد التعليم المقدم للأفارقة بالنضال الأكبر من أجل التحرر الوطنى، نشر الطلاب الوعى النقدى الذى طوروه داخل الحركة الطلابية فى المجتمع الأفريقى الأرحب.

وأثريت الممارسة النضالية الأفريقية باستخدام التصورات الثقافية الجديدة مثل الوعي الأسود والقوة السوداء. فأصبح يُنظر إلى حركة الطبقة العاملة كمظهر للقوة السوداء، وتم تفسير اعتماد رأس المال على العمل بأنه اعتماد البيض على السود. وأدى دمج تصور القوة السوداء في النشاط العمالي إلى منح الأفارقة الثقة في قدرتهم على تغيير النظام. فقد تمزقت إلى الأبد خرافة دونية السود وعجزهم، وأصبحت مقولة "الأسود قوى" تحتل الوعي الاجتماعي الجديد.^(٥)

وتمكنت الحركة الطلابية، عبر التبشير بالوعي الأسود، من ردم الفجوة بين الجماعات العرقية المختلفة حيث نجحت في هذا الشأن بدرجة أكبر من حركات التحرر الوطني.

وقد أفادت الحركة الطلابية منظمة "سوابو" أيما إفادة، حيث إن أولئك الذين تحولوا إلى إقامة تحالف سياسي خارج انتمائهم العرقي قد وجدوا في "سوابو" بيتهم السياسي الطبيعي.

وهكذا فقد ساعدت الحركة الطلابية في توسيع قاعدة "سوابو" من الناحيتين الجغرافية والعرقية. والخلاصة أن أهمية الحركة الطلابية تكمن في خلق وعي اجتماعي جديد وفي تقوية منظمة "سوابو".

هـ- دور "سوابو" في تصعيد أزمة النظام العنصري:

منذ نشأة "منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا- سوابو" وهي تلعب دور القوة القائدة في النضال ضد الاستعمار، حيث اضطلعت بمساهمة حاسمة في دفع نظام التمييز العنصري إلى ذروة أزمته. فقد تحدث "سوابو" النظام بطريقة لم تستطع قوة غيرها في ناميبيا انتهاجها. حيث جمعت بين ثلاثة من أشكال النضال؛ هي التعبئة السياسية داخل ناميبيا، والحملات السياسية والدبلوماسية في المحافل الدولية، وأخيرا النضال المسلح.

لقد كانت التعبئة السياسية دوماً في صميم أنشطة "سوابو" التي اهتمت بتنظيم الأغلبية الواسعة من الشعب الناميبي في النضال ضد نظام جنوب أفريقيا. وجاءت بداية السبعينيات لتمثل نقلة كبرى إلى الأمام في هذا الشأن، حيث اتسعت القاعدة التنظيمية لـ "سوابو" وانتشرت في جميع أنحاء ناميبيا. وقبل ذلك كانت عضوية المنظمة متركزة في القسمين الشمالي والأوسط من البلاد. وفي عام ١٩٧٦ التحق بعضوية "سوابو" مجلس "ناماتشيف" والبيت الملكي "ماهاريرو/تجاموها". كما التحق بالمنظمة بعض التنظيمات الأخرى الصغيرة المناهضة للاستعمار، مثل "حزب شعوب ريهوبوث" RFP و "التنظيم الديمقراطي الشعبى الأفريقى فى ناميبيا" NAPDO. ويمكن فهم التوسع الذى طرأ على سوابو فى السبعينيات فى ضوء عاملين. أولهما الاستراتيجية الجديدة التى اعتمدتها المنظمة فى مؤتمر "تتجا" ١٩٦٩ - ١٩٧٠، فإلى جانب التشديد على أهمية النضال المسلح دعا المؤتمر إلى تشكيل رابطة شباب "سوابو" ومجلس نسائها. ومثل إنشاء رابطة شباب "سوابو" حادثة تاريخية هامة، لقيامها بدور هيئة قائدة للتعبئة داخل ناميبيا فى أوائل السبعينيات. أما العامل الثانى فهو نجاح الحملات السياسية والدبلوماسية فى المنتديات الدولية بالتواكب مع النضال المسلح.

أصبحت الحملات السياسية والدبلوماسية جزءاً أساسياً من النضال لتحقيق الاستقلال الوطنى بسبب الجدل حول الوضع القانونى لناميبيا. وقد كان للشعب الناميبي تاريخ طويل فى تقديم العرائض المطالبة بالاستقلال للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وهو التراث الذى حملته "سوابو" بالقيام بحملات سياسية ودعائية وباعتبارها مكوناً هاماً فى استراتيجيات المنظمة لتحرير ناميبيا.

وبدأ الموقف المؤيد لـ "سوابو" يسود فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليعتمد خلال الستينيات بعد انضمام أعداد متزايدة من الدول الأفريقية للمنظمة الدولية. ورغم هذا فقد عرقلت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اتخاذ الأمم المتحدة لأى إجراءات عقابية بحق جنوب أفريقيا، متوسلة فى ذلك باستخدام حق النقض. كما

امتنعت فرنسا وبريطانيا عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ عام ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا بحجة عدم توفر الأساس القانوني لإلغاء الانتداب.

بيد أن هذا الموقف تغير بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ بإلغاء الانتداب، وهو ما خلق مناخاً ملائماً لتصعيد الحملة السياسية — الدبلوماسية التي تقوم بها "سوابو". حيث أصبحت الحكومات الغربية أكثر استعداداً للإصغاء لشعب ناميبيا، وإن لم تتجاوب معها — بالضرورة — بشكل إيجابي. وقد حققت "سوابو" نجاحاً خاصاً لحملتها في الدول الاسكندنافية وهولندا، حيث حصلت على التأييد السياسي والمعنوي، فضلاً عن مساعدة مالية ملموسة. كما حققت المنظمة نجاحاً آخر في الأمم المتحدة حينما اعترفت المنظمة الدولية "بسوابو" بوصفها الممثل الأصلي للشعب الناميبي وأعطتها وضع المراقب في الجمعية العامة.

ولاشك أن التأييد المتزايد "لسوابو" من جانب المجتمع الدولي قد مكن الحركة من تفعيل أنشطتها العسكرية. كما تصاعد النضال المسلح بفعل ما حدث من تطورات إقليمية هامة، من بينها انهيار الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية وحصول أنجولا وموزمبيق على الاستقلال عام ١٩٧٥. ولم يتوان شعب ناميبيا عن الاستفادة من الوضع الجغرافي — السياسي المواتي الذي نشأ عن استقلال أنجولا، فعبّر الآلاف من الناميبيين الحدود إلى أنجولا للانضمام إلى الجناح الخارجي لمنظمة "سوابو". ونتيجة لتنامي قوة المنظمة وللظروف الجغرافية المواتية الجديدة نجح الجناح العسكري "لسوابو" ("جيش التحرير الشعبي لناميبيا") في توسيع منطقة عملياته. فتحوّلت المنطقة الشمالية بأكملها (أي "أوفامبولند" و"أوكاوكو" و"أوكافنجو" و"شريط كابريفى") إلى منطقة عمليات عسكرية. بل وتمكنت قوات "جيش التحرير الشعبي" من مد عملياتها جنوباً إلى مزارع البيض في "جروتفنتين" و"تسوميد" وجعلتها مناطق غير آمنة بالمرّة (Serfontein 1976:229-231, SWAPO 1976:23).

وخلق النضال المسلح حالة من عدم الاستقرار، وأخذ المستوطنون يشعرون بالقلق الشديد على مستقبلهم. فترك بعضهم ناميبيا بالفعل، بينما شرع آخرون فى الإعداد لبيع أراضيهم وتحويل رأسمالهم إلى خارج ناميبيا. وبالمثل أخذ المستثمرون المحتملون يترددون فى جلب رؤوس أموالهم إلى البلاد. وأحجمت الشركات القائمة عن استغلال أية مناجم جديدة حتى لو كانت احتياطياتها جاهزة للاستغلال (Eriksen 1982:196). ونتج عن تصاعد العمل المسلح أن اضطر نظام جنوب أفريقيا إلى زيادة ميزانيته العسكرية مما زاد وضعه الاقتصادي تدهورًا.

يتضح من التحليل السابق لأزمة التمييز العنصرى هشاشة منظور المدرسة الليبرالية للمراحل التى مر بها النظام كنتيجة للتناقضات بين المنظومة الاقتصادية العقلانية والنظام السياسى اللاعقلانى. وبالمثل يتبدى قصور موقف المدرسة الماركسية الجديدة الذى يرى التغيرات داخل النظام كنتيجة للتناقضات بين نمط الإنتاج الرأسمالى السائد واقتصاديات "إعادة التوزيع" الأفريقية فى المعازل العنصرية. إذ إن الذوات التاريخية (وهى فى حالتنا: الكنيسة والحركة الطلابية وحركة الطبقة العاملة ومنظمة "سوابو") هى التى ولدت أزمة نظام التمييز العنصرى فى ناميبيا. فقد قامت هذه الحركات بالهجوم المتواصل على مختلف جوانب التمييز العنصرى، بما أدى إلى تفكيك أواصر العناصر المكونة للنظام. ومن ثم دخل التمييز العنصرى فى أزمتة البنيوية وأصبح سقوطه وشيكًا.

بداية النهاية:

إن معارضة الأفارقة للاستعمار خلال السبعينيات قد أكدت - كما سبقت الإشارة - أنه لم يعد ممكناً الاستمرار فى حكم ناميبيا بنفس الطريقة. ومن ثم أصبح ضرورياً لاستمرار النظام إيجاد طبقة كبيرة من الأفارقة المتعاونين، هذا إذا أريد تحقيق سيطرة قوية لجنوب أفريقيا على المجتمع الناميبى. لذا كان لابد من إدخال بعض الإصلاحات السياسية لإعطاء الأفارقة موضعاً فى النظام.

(أ) إدراج المتعاونين الأفارقة فى الإدارة الاستعمارية:

بدأت الإدارة الاستعمارية لجنوب أفريقيا فى ناميبيا - سعيًا وراء تحقيق البقاء - تعتمد بقوة فى إدارة البلاد على المتعاونين الأفارقة. واتخذت الإصلاحات السياسية اللازمة لتسهيل تعيين الأفارقة فى الإدارة الاستعمارية.

وأرسيت الأرضية اللازمة لاستراتيجية الإصلاحات السياسية بتشكيل رئيس وزراء جنوب أفريقيا لمجلس استشارى متعدد العناصر والأعراق عام ١٩٧٣، وقد تكون المجلس من ممثلين للجماعات العرقية المختلفة. ولم يجتمع هذا المجلس سوى بضع مرات فى الفترة من مارس ١٩٧٣ إلى سبتمبر ١٩٧٤ برئاسة "جون فورستر" J.Vorster رئيس وزراء جنوب أفريقيا. ولم يعيش هذا المجلس طويلاً بسبب ما لقيه من معارضة قوية من جميع جماعات السكان، وإن جاءت المعارضة من منظورات مختلفة. ونظر البيض إلى إنشاء المجلس الاستشارى على أنه نوع من خيانة الأمانة. كتب "سيرفونتئين" فى هذا الصدد: "جاءت خطوة إنشاء مجلس استشارى متعدد العناصر بمثابة خطوة شديدة التجاوز من المنظور السياسى للبيض فى جنوب أفريقيا. كما جاءت منافية لل فلسفة السياسية للحزب الوطنى، وعرضت السيد فورستر لاتهامات أنصار الجناح اليمينى بكونه أصبح "ليبرالياً" وأنه "خان" البيض فى ناميبيا" (Serfontiein 1976:88).

ولم يكن هناك فى إنشاء المجلس الاستشارى ما يستحق كل هذه المخاوف من جانب البيض. فقد كان المجلس برئاسة رئيس وزراء جنوب أفريقيا، واستهدف دعم سيطرة جنوب أفريقيا على ناميبيا، بل فى الحقيقة أن المجلس سعى إلى تحقيق سهولة الانخراط المباشر لحكومة جنوب أفريقيا فى إدارة الحياة اليومية فى ناميبيا.

ولم ينجح المجلس الاستشارى فى اجتذاب المتعاونين الأفارقة إلى النظام. فقد كان على النظام الحاكم أن يقدم ما هو أكثر من هذا المجلس حتى يعطى

الأفارقة موقعًا داخل النظام. غير أن فشل المجلس في مهامه كان بمثابة درس مفيد للنظام الذي توجه من ثم نحو تشكيل حكومة من البيض والأفارقة المتعاونين بقصد خلق توزيع للموارد والنفوذ يبدو أفضل من سياسة "البانتوستان" المرفوضة. وبدأت هذه العملية مع انعقاد المؤتمر الدستوري في "تيرنهل" عام ١٩٧٥.

(ب) من مؤتمر "تيرنهل" إلى المؤتمر متعدد الأحزاب:

كان انعقاد المؤتمر الدستوري علامة على بدء مرحلة جديدة في استراتيجية نظام جنوب أفريقيا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فلأول مرة في تساريخ ناميبيا أبدى المستوطنون استعدادهم لمناقشة مستقبلهم مع متعاونين أفارقة. وقد عقد المؤتمر بقوة دفع الأثر النفسى لاستقلال أنجولا، حيث لم يصدق المستوطنون في ناميبيا أعينهم وهم يشاهدون المئات من أسر المستوطنين البرتغاليين الفارين من أنجولا إلى ناميبيا. فقد كان هذا بالنسبة إليهم علامة على حتمية انهيار حكم البيض في ناميبيا ذاتها، ومن هنا جاء اهتمامهم بالتفاوض مع المتعاونين الأفارقة.

تشكل المؤتمر الدستوري من ممثلين للأقاليم المختلفة، ولم تكن "سوابو" مدعوة للاشتراك. واستهدف المؤتمر صياغة دستور لناميبيا المستقلة خلال ٣ سنوات. وكلف المؤتمر لجنة أسميت "اللجنة الدستورية" للقيام بذلك، وقدمت اللجنة في مارس ١٩٧٧ مسودة للدستور قبلها الاجتماع الكامل للمؤتمر، كما قبل بها البيض في استفتاء قاصر عليهم أجرى في مايو ١٩٧٧. وفي نوفمبر من نفس العام تم حل المؤتمر رسميًا لانتهائه من أداء مهمته. بيد أن أعضاء المؤتمر أعادوا تجميع أنفسهم على الفور في صورة حزب سياسى أطلق عليه "حزب تحالف تيرنهل الديمقراطى" DTA.

وفي ديسمبر ١٩٧٨ أجرى نظام جنوب أفريقيا انتخابات لجمعية دستورية في ناميبيا، ولكنها قوطعت من معظم الأحزاب السياسية، وتنافس في هذه

الانتخابات قوتان أساسيتان هما "تحالف تيرنهول الديمقراطي" و"جبهة العمل من أجل حماية مبادئ تيرنهول" AKTUR. وقد انشقت المنظمة الأخيرة عن "تحالف تيرنهول الديمقراطي" حيث اعتبرت أن ممثلي البيض في التحالف قد بالغوا في ممالأة الأفارقة ومن ثم انحرفوا عن المبادئ الأصلية لمؤتمر "تيرنهول". وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز "تحالف تيرنهول الديمقراطي" بـ ٤١ مقعداً، بينما ذهبت ستة مقاعد إلى "جبهة العمل من أجل حماية مبادئ تيرنهول"، أما المقاعد الثلاث المتبقية فتوزعت على جماعات صغيرة (Erikson 1982:154).

وتحولت الجمعية الدستورية في مايو ١٩٧٩ إلى ما أطلق عليه الجمعية الوطنية وأعطيت سلطة التشريع. وقام النظام في بداية ١٩٨٠ بإنشاء مجلس وزراء تكون من رئيس وممثل واحد لكل واحدة من الجماعات العرقية الإحدى عشرة. وكانت وظيفة المجلس هي مساعدة الحاكم العام لجنوب أفريقيا في أداء مهامه. ولم يكن مجلس الوزراء مخولاً سلطة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية (Pickering 1983:128-130) إذ كانت السلطة السياسية في يد الحاكم العام الجنوب أفريقي لناميبيا.

وحتى في ظل هذه العملية أصبح مركز السلطة أكثر وضوحاً بعد إجبار رئيس مجلس الوزراء على الاستقالة في ديسمبر ١٩٨٢ لاختلافه في الرأي مع نظام جنوب أفريقيا حول مسائل صغيرة. وفي يناير ١٩٨٣ احتكر الحاكم العام الجنوب أفريقي لناميبيا كل السلطات التنفيذية في يديه.

كان نظام جنوب أفريقيا يحاول عمل المستحيل بأمل الحصول على تأييد الأفارقة انطلاقاً من تحسين ظروف معيشة الأغلبية السوداء. ومن ثم كان لا بد من انهيار "استعراض تيرنهول"، وهو ما حدث بالفعل. إذ إن تمييز البيض في جنوب أفريقيا لم يعد من الممكن تبريره في ناميبيا، ومن ثم أصبح من غير الممكن أن يظل ممثلو سلطة جنوب أفريقيا في ناميبيا لوقت طويل من أصحاب البشرة البيضاء، فكان لابد من محاولة تقديم بعض ذوى البشرة السوداء في المشهد القائم. ومن هنا كان اضطرار النظام إلى تدشين المرحلة الثالثة من الإصلاحات السياسية والإدارية.

وقد بدأ الإعداد لهذه المرحلة بالفعل من نوفمبر ١٩٨٣ حينما قرر عدد من المنظمات السياسية العمل معاً تحت مظلة تنظيمية أطلق عليها "المؤتمر متعدد الأحزاب" MPC والذي تكون من "تحالف تيرنهول الديمقراطي" وقسم منشق عن "الاتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا- سوانو" بزعامة المواطن السويدي "موسيس كاتيونجا"، الذى أدى قسم الولاء لحكومة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦، وجماعة "ديمقراطيو سوابو" بقيادة "أندرياس شيبانجا" الذى شغل فى وقت سابق منصب سكرتير المعلومات والعلاقات العامة فى "سوابو". وقد اختلفت هذه المرحلة الثالثة اختلافاً طفيفاً عن المرحلتين السابقتين من حيث السماح لأية منظمة سياسية تريد التعاون مع جنوب أفريقيا بالالتحاق بالهيئة الحاكمة والحصول على المناصب، حتى لو لم تكن هذه المنظمة تمثل جماعة عرقية معينة. وكان معنى هذا: الاعتراف جزئياً بحقيقة تقادم السياسة العرقية مثلها فى ذلك مثل السياسة العنصرية.

وفى يونيو ١٩٨٥ تمت الاستعانة "بالمؤتمر متعدد الأحزاب" ليشكل حكومة مؤقتة عرفت باسم "الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية" TGNU. وقد ظلت الطبيعة العنصرية والعرقية لتنظيم المجتمع الناميبى على حالها حتى فى ظل هذه الحكومة. ومع ذلك فإن إصلاحات هذه المرحلة لم تنجح هى الأخرى فى اجتذاب أغلبية السكان الأفارقة الذين واصلوا نضالهم على كل المستويات حتى رضخ حكام جنوب أفريقيا آخر الأمر ووافقوا فى نهاية عام ١٩٨٨ على إعلان ناميبيا دولة مستقلة ذات سيادة، ووفقاً لخطة الأمم المتحدة الموضوعة عام ١٩٧٨. ومن ثم تمت إقالة الحكومة الانتقالية مع بدايات عام ١٩٨٩^(١).

(ج) فشل الإصلاحات السياسية:

لجأت الدولة إلى سياسة الإصلاح بهدف التمكن من إدارة أزمة التمييز العنصرى. وكانت هذه السياسة وسيلة لبناء صورة جديدة، ومن ثم ضمان انصياح المجتمع المدنى لسياسة الدولة. بيد أن الدولة كانت مغلوطة اليدين فى إنجاز برنامجها، وذلك لأن سياسة الإصلاح لم تتطوّر فقط على إعادة تنظيم الجهاز

الإدارى، بل وتعديل العلاقات السياسية والاجتماعية بين الطبقات والأجناس والجماعات العرقية وتنظيماتها المختلفة.

ومن ثم فقد توقف نجاح برنامج الإصلاحات السياسية من عدمه على عمليتين: العملية الأولى تقوم بها الدولة نفسها لإصلاح هياكلها الإدارية، أما العملية الثانية فتتطلب - من ناحية - اضطلاع الدولة بإجراء بعض التعديلات على العلاقات بين القوى الاجتماعية، ومن ناحية أخرى التجاوب الملموس من جانب هذه القوى مع الإصلاحات التي تقوم بها الدولة.

وهما عمليتان مترابطتان من زاوية أن استجابة القوى الاجتماعية لمساعي الدولة فى تغيير العلاقات بينها تؤثر بشكل حاسم على العملية الأولى. وقد عارضت بعض القوى تلك الإصلاحات كلية، بينما حاولت قوى أخرى تطوير هذه الإصلاحات إلى أبعد من المستوى الذى أضمرته الدولة. فكان على الدولة أن تتصارع مع القوى المعارضة للإصلاحات، فضلاً عن كبح القوى الأخرى التى تريد دفع الإصلاحات إلى مستوى يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى التفكك الكامل للنظام. وقد حاولت الدولة فى هذا الصدد تحرير نفسها من أية رقابة محتملة يمكن أن تفرض عليها من جانب المجتمع المدنى.

ولم تجد دولة جنوب أفريقيا مفراً من الاعتماد على أجهزة القمع الحكومية، وبالأخص الجيش. ونتيجة لهذا زادت درجة العسكرة فى المجتمعين الناميبي والجنوب أفريقى. وفى الحقيقة أن الدولة نجحت باستخدام العسكرة فى التملص من أى عملية تشاور. بيد أنها لم تنجح فى التخلص من معارضة قوى المجتمع المدنى، وبالأحرى الجماعات الطبقية والعرقية.

كما أن العلاقة بين الدولة الجنوب أفريقية والطبقتين الرئيسيتين فى نمط الإنتاج السائد (أى الطبقة العاملة والبورجوازية) لم تكن مواتية لسياسة الإصلاح. إذ كان لهاتين الطبقتين وتنظيماتهما علاقات متميزة بالدولة. ومع ذلك كان هناك

قاسم مشترك بينهما، ألا وهي معارضتهما لسياسة الإصلاح انطلاقاً من مصالح طبقية وحزبية خاصة.

كانت الطبقة العاملة فى تناقض شديد مع الدولة التى فرضت نظاماً قانونياً حرم العمال من حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالحهم. ولم يكتف هذا النظام الذى فرضه الحكم الجنوب أفريقى بمنح البرجوازية القوة من خلال آليات السوق، وإنما أعطى البرجوازية وضعية مميزة أيضاً من خلال ممارسة الإخضاع السياسى للطبقة العاملة، وترتب على ذلك ضرورة أن تخوض الطبقة العاملة الصراع على مستويين؛ المصنع والمجتمع. ولم يأت خوض الصراع على هذين المستويين نتيجة لتطور النضال الاقتصادى إلى نضال سياسى. بل إن النضال على المستوى المجتمعى استهدف خلق الظروف المواتية للاضطلاع بالنضال الاقتصادى.

وإزاء تسييس نضال الطبقة العاملة اضطرت الدولة إلى تقنين النقابات. ولا يجب النظر إلى هذه الخطوة على أنها تراجع من جانب الدولة، وإنما كانت بالأحرى نوعاً من محاولة حرق جهود الطبقة العاملة عن النضال السياسى والوقوع فى النزعة "النقابية".

غير أن منح حقوق التشكيل النقابى جاء على عكس توقعات النظام الحاكم، ولم يغير من استراتيجىة الطبقة التى تبلورت فى ظل شروط قمع الحركة العمالية. إذ واصل العمال خوض النضال السياسى مع رفع المطالب التى لا يمكن للنظام تلبيتها فى إطار الحدود الموضوعة لسياسة الإصلاحات. والأمر ببساطة أن العمال قد استثمروا الإطار القانونى الجديد لتطوير النضال السياسى، ومن ثم تعززت الصلة بين النضالين السياسى والاقتصادى. كما ازداد العداء بين الدولة والطبقة العاملة بسبب العلاقة بين الدولة والبرجوازية.

لم تكن العلاقة بين الدولة والبرجوازية علاقة بسيطة ومستقيمة. فقد كانت علاقة معقدة بفعل عوامل عديدة، من بينها الطبيعة الخاصة للبرجوازية فى ناميبيا.

ولم تكن هذه الطبقة مكوناً واحداً متجانساً، بل كانت منقسمة إلى أجنحة وفق انقسام رأس المال الاجتماعي. وكان الجناحان الرئيسيان فيها هما: برجوازية التعدين، والبرجوازية الزراعية. وفي الوقت الذي جمعتهما مصلحة مشتركة للحفاظ على نظام استغلال العمل، اختلفت استجابة كل منهما لسياسة الإصلاح.

فلقد كان لبرجوازية التعدين تاريخ طويل من المطالبة بالإصلاح، حيث دعت إلى القيام بإصلاحات قبل سنوات من بدء حكومة جنوب أفريقيا سياسة الإصلاح (Huaraka 1975). بيد أن هذه الدعوة لم يقدر لها أن تتجسد في الواقع بسبب غياب الإطار القانوني والسياسي الذي كان يمكن بمقتضاه تنفيذ هذه الإصلاحات آنذاك. ولهذا فبمجرد إعلان سياسة الإصلاح كانت أكبر شركتين في هذا القطاع (شركة مناجم الماس، وشركة منجم زنك "ريوتينو") في مقدمة القوى التي لعبت دوراً رئيسياً في استراتيجيات الإصلاحات. وقد رغبت هاتان الشركتان في أن تمضي الإصلاحات إلى مستوى أبعد مما استهدفت الدولة الوصول إليه.

ومن الناحية الأخرى كانت البرجوازية الزراعية معادية للإصلاحات السياسية، وهو أمر يمكن فهمه على ضوء حقيقة أن وضعيتها المميزة في السوق قد اعتمدت على العوامل السياسية أكثر من الاقتصادية. وبالطبع كان لهذه المعارضة إسهامها الكبير في إخفاق سياسة الإصلاح.

إن هذا الموقف المتناقض للطبقات والأجنحة الطبقيّة الرئيسيّة إزاء سياسة الإصلاح قد خلق وضعاً سياسياً معقداً تجلّى في نزاع الطابع العنصري عن بعض المؤسسات وتعزيزه في أخرى. وجاء نزاع الطابع العنصري نتيجة محاولة الدولة إقامة تحالف بين البيض والمتعاونين السود. أما الحفاظ على العنصرية في مؤسسات ومجالات أخرى فقد كان محاولة لإبطاء خطوات الإصلاح. ومن ثم فقد كان التفاعل بين الطبقة والعنصر حاسماً سواء للإبقاء على النظام أو تحويله أو كليهما معاً.

كانت ناميبيا قبل عام ١٩٧٧ مقسمة إلى منطقتين أساسيتين، إحداهما يقطنها السكان المحليون والأخرى يقطنها المستوطنون. وكان انقسام المجتمع إلى أفارقة ومستوطنين يمثل في الوقت ذاته تقسيمًا اجتماعيًا وفنيًا للعمل. إذ كانت هناك درجة عالية من التطابق بين الانقسام الطبقي والجنسي. فكانت إعادة إنتاج الانقسام الطبقي تعنى في الوقت نفسه إعادة إنتاج الانقسام العنصري. والعكس صحيح.

لقد مثلت سياسة الإصلاح محاولة للحفاظ على هذا الوضع، فلم تكن هجومًا على التعاضد المتبادل بين التضامن العنصري والتضامن الطبقي، ذلك الذى أسهم فى تطوير النضال من أجل الاستقلال الوطنى. ولم تستهدف سياسة الإصلاح تجاوز العنصرية، وإنما ابتغت إضعاف الأفارقة بتقسيمهم إلى جماعات عرقية، وجعل العرقية هى قاعدة التنظيم السياسى. واستغل النظام - فى سياق عملية إضفاء الطابع العرقى على الحياة السياسية - التطابق بين التقسيم العرقى والتقسيم الطبقي الفرعى وسط الأفارقة، وهو الوضع الذى خلقه نظام العمل فى المهجر. إذ شكل عمال المهجر ما يربو على ٥٠% من قوة العمل فى ناميبيا وكانوا ينتمون عادة إلى شمال البلاد (وبالذات "أوفامبولند" و"أوكافانجو").

بيد أن إضفاء الطابع العرقى على السياسة لم يغير من نظام التراتب العنصرى. فقد كانت هناك مصلحة مشتركة بين الجماعات العرقية المختلفة فى تحسين أوضاعها كجماعات محرومة من الامتيازات لأسباب عنصرية. ومن ثم كان الفشل محتمًا للسياسة العرقية، فلم تجتذب المنظمات السياسية العرقية كثيرًا من الأنصار. ومن هنا كان الإخفاق الحتمى لسياسة الإصلاح، والقضاء على التمييز العنصرى؛ حيث أجبر النظام فى نهاية المطاف على تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وخرجت "سوابو" منتصرة.

الخاتمة:

بينت هذه الدراسة كيف لعبت الحركات الاجتماعية دورًا حاسمًا في إسقاط الاستعمار العنصرى في ناميبيا. ومن ثم فإن مقولة المدرسة الليبرالية عن التناقض بين التمييز العنصرى والرأسمالية، ومن ثم ادعاء ارتهان القضاء على التمييز العنصرى بنمو القوى الرأسمالية، هي مقولة لا تتفق وحالة ناميبيا.

وقد يدعى أنصار المدرسة الليبرالية بأن قوى الرأسمالية كان من الممكن أن تقضى على التمييز العنصرى عبر فترة طويلة من الزمن لو لم تتطور فعاليات الصراع بمثل هذه السرعة التى تمت بها. ومن الصعب بالطبع الدحض التام لادعاء كهذا لأنه ليس بالإمكان حدس ماذا كان يمكن أن يحدث بالضبط لو لم تسر الأمور بالطريقة التى سارت بها.

أما "المدرسة الجديدة" الماركسية التى نهضت كبديل للمدرسة الليبرالية، فتعانى من ضعف مماثل إذ تموضع ديناميات التاريخ فى الأبنية وليس حول الذوات التاريخية. وقد بينا كيف أن سقوط الاستعمار العنصرى فى ناميبيا لم يتحقق نتيجة لأزمة الرأسمالية وما أشبه ذلك، وإنما كان نتيجة مباشرة لنضالات الطلاب والعمال والكنائس، وقبلها جميعًا منظمة "سوابو". وأيًا كانت الأزمة التى مر بها النظام فإنها جاءت على أية حال محصلة للنضال. ومن ثم فإن التفسير النهائى لسقوط الاستعمار العنصرى فى ناميبيا يكمن فى الحركات الاجتماعية، حيث قامت هذه الحركات بدور محرك التغيير فى عملية تصفية الاستعمار. ولكن هل من الممكن أن تلعب هذه الحركات دورًا مماثلًا فى عملية إيجابية لتنمية الديمقراطية؟ لاشك أنه لا يمكن ابتسار الإجابة عن هذه الأسئلة بطريقة قاطعة.

إن تقييم دور الحركات الاجتماعية فى سياق الوضع الجديد يجب أن يأخذ فى الاعتبار عاملين هما: الأحكام الدستورية، ودور الحركات الاجتماعية فى ناميبيا بعد الاستقلال.

يتضمن دستور ناميبيا موادًا تنص على حرية التعبير والاجتماع والأنشطة السياسية، ومن ثم لا توجد عوائق قانونية أمام عمل الحركات الاجتماعية، فهي الحقوق التي طالما ناضل الشعب الناميبى من أجلها. وبالإضافة إلى هذا هناك شواهد مؤكدة بأن هذه الحقوق والحريات لا يمكن الانتقاص منها بسهولة، حيث تعتبر التعددية السياسية المنصوص عليها في الدستور ذات جذور عميقة في المجتمع الناميبى. فالدستور إذن لم يخلق التعددية، وإنما التعددية الثقافية والدينية والسياسية التي وسمت المجتمع الناميبى منذ عهود هي التي سهلت اعتماد دستور يؤمن بالتعددية. ومن هنا تعتبر مؤمنة تلك الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور. وإذا تعثرت الحركات الاجتماعية في أداء دور أساسى في حياة ناميبيا المستقلة فإن هذا قد يرجع لأى أسباب أخرى غير العوائق القانونية.

كذلك كان لعامل الاستقلال السياسى أثره على أنشطة الحركات الاجتماعية. إذ كان الاستقلال علامة هامة في مسيرة الحركات الاجتماعية نحو أهدافها وغاياتها. وفي الحقيقة أن هذه الحركات لن تواصل ببساطة ذات الأنشطة التي سبق لها القيام بها قبل الاستقلال. إذ يجب عليها أن تعيد صياغة توجهاتها في ضوء العهد الجديد. فالحركات الاجتماعية التي درسناها في هذه الورقة نشأت بالأساس كحركات معارضة للنظام. أما اليوم فقد أصبحت مقاليد السلطة معقودة للقوة القائمة للنضال، ألا وهي منظمة "سوابو"، مع حلفائها من القوى الأخرى التي كانت معادية للنظام العنصرى. ومن ثم فمن المفروغ منه ضرورة تغير العلاقة بين الكنيسة والحركة الطلابية وحركة الطبقة العاملة من ناحية، والدولة من ناحية. وتتوقف الدرجة التي سيتم بها هذا التغيير على قدرة "سوابو" على تحقيق الأهداف والغايات التي وضعتها لنفسها أثناء النضال من أجل الاستقلال.

لقد فرض النمط التشريعى لتصفية الاستعمار جدول أعمال جديد على "سوابو". فقد ورثت أول حكومة مستقلة في ناميبيا جهازًا للخدمة المدنية مناوئًا، فضلاً عن معظم التشريعات السابقة للفترة الاستعمارية. ويتمتع مسئولو الخدمة

المدنية المتبقون من الفترة السابقة بالقدرة على ممارسة التحايلات لإحباط سياسات الحكومة باستخدام تقنيات قانونية. ورغم هذه المشكلات فإن الدستور الناميي يتضمن أحكاما تسمح لحكومة "سوابو" بممارسة العمل الحازم لما فيه صالح الجماعات والطبقات المحرومة من الامتيازات. وقد استخدمت حكومة "سوابو" هذه المواد بالفعل للشروع في عملية إعادة بناء آلة الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولا يمكن التنبؤ مقدماً بمحصلة هذه العملية حيث إنها تتوقف على القوة النسبية للقوى المختلفة الفاعلة. ويتبقى المهم في هذه المرحلة هو حقيقة التزام حكومة "سوابو" بتحقيق التحول الاجتماعي.

إن هناك خيارين أساسيين أمام الحركات الاجتماعية التي ناضلت في الماضي ضد الاستعمار العنصري، وذلك في ضوء تعهد حكومة "سوابو" بتحقيق التحول الاجتماعي. الخيار الأول: هو التحالف الوثيق مع الحكومة لدفع عملية التحول الاجتماعي وتسريع التنمية الاقتصادية، والخيار الآخر: هو أن تحدد لنفسها أجندة خاصة متكاملة للتحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وقد اختارت الحركة الطلابية الخيار الأول، وخاصة "الاتحاد الوطني لطلاب ناميبيا"، حيث واصلت تعاونها مع "سوابو"، ويمكن القول إن أنشطتها تتم في الإطار الأوسع لاستراتيجية "سوابو" لإجراء التحول الاجتماعي. أما الكنائس فيبدو أنها اختارت الخيار الثاني، وبلورت أجندتها الخاصة للتحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، والمتميزة عن تلك الخاصة بالحكومة. ولا يمكن التنبؤ بما سوف تصل إليه هذه العملية، فقد تساعد في تقوية وضع الحكومة بالإسراع في عملية التحول، ومن الممكن أيضاً أن تقوض وضعية الحكومة، وهو ما يتوقف على موازين القوى، بما فيها بين الكنائس نفسها.

وبالنسبة لحركة الطبقة العاملة - الحليف التقليدي لـ "سوابو" - فيبدو أنها تتعثر بفعل التناقض بين خلفيتها المعادية للنظام القديم وتقاليد التحالف مع "سوابو". أضف إلى هذا ما تعانيه النقابات العمالية من نقص المهارات المطلوبة في ظل

الوضع الجديد، ومع ذلك فلدى النقابات قدرة طيبة للقيام بالتظاهرات والإضرابات، ولكنها ليست دائماً مفاوضاً ماهراً، فى الوقت الذى يستدعى العهد الجديد امتلاك فنون التفاوض. إذ بإمكان المفاوض الجيد أن يحصل على الكثير للطبقة العاملة. وحتى عندما يكون سلاح الإضراب حتمياً فى بعض الأحيان فيجب ألا يتم اللجوء إليه إلا بعد فشل جولات للتفاوض حول مطالب مبلورة جيداً. وهى مشكلات ذات طبيعة مؤقتة، إذ هناك شواهد قوية على أن حركة الطبقة العاملة سوف تعرف كيف تضع أقدامها على الأرض فى عهد الاستقلال. وبالرغم من كل المشكلات التى ذكرناها سابقاً، لا تزال حركة الطبقة العاملة فعالة وعالية الصوت، بل هى عامل لا بد من مراعاته فى سياق عملية التحول الاجتماعى.

وبإيجاز نقول إن الحركات التى كانت تتاضل ضد الاستعمار فى حقبة ما قبل الاستقلال مازالت فى طبيعة النضال من أجل التحول الاجتماعى والتنمية الاقتصادية. ومازال السؤال مطروحاً حول ما إذا كانت هذه الحركات سوف تحافظ على تحالفها مثلما كان الحال فى السابق أم لا؟ فقد تحدث إعادة اصطفاف للقوى، وقد يظهر فى المشهد فاعلون جدد وقد تختفى بعض الحركات وتدخل فى طى النسيان.

وإن اتجاهات الأحداث فى عهد الاستقلال لتؤكد رأينا الخاص بإعطاء دور أساسى للحركات الاجتماعية فى عملية التحول الاجتماعى. حيث ستكون هذه الحركات أدوات لتحقيق التحول الاجتماعى والتنمية الاقتصادية فى حقبة الاستقلال، بالضبط مثلما كانت مسنولة عن إسقاط الاستعمار العنصرى.

ولن يتوقف تحقيق العدالة الاجتماعية على قوى السوق، وإنما على النضال الواعى لهذه الحركات الاجتماعية.

ملاحظات:

- (١) من المكاسب المهمة المبكرة لهذه الحملة قرار محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٧١. فقد أيدت المحكمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ الذي رفع الانتداب الجنوب أفريقي عن ناميبيا.
- (٢) انظر Mbuende 1986 للاطلاع على مناقشة مفصلة لمنطق نظام الانتداب.
- (٣) جاء حكم محكمة العدل الدولية يؤيد هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- (٤) مسمى "جنوب غرب أفريقيا" هو الاسم الاستعماري السابق لـ "ناميبيا".
- (٥) لا شك أن صحة هذا التصور قد أصبحت موضع جدل، إلا أنه - على أية حال - قد قدم أساساً لأنشطتهم السياسية.
- (٦) واصل نظام جنوب أفريقيا دعم جماعة من المتعاونين الأفارقة. الذين شاركوا المستوطنين في مواجهة "سوابو" في الانتخابات. وقد أمل نظام جنوب أفريقيا في مواصلة السيطرة على الحياة الاجتماعية والسياسية في ناميبيا عبر التحالف بين البيض والمتعاونين الأفارقة. بيد أن آماله هذه قد تبخرت حينما انتصرت إرادة الشعب بالتصويت لصالح "سوابو" وحملها إلى سدة الحكم.

المراجع

- Africa Research Bulletin, 1976, October and November.
- Ansprenger, Fran, 1983, Die SWAPO. Profil einer afrikanischen Befreiungsbewegung, Katholischer Arbeitskreis Entwicklung und Frieden, Bonn.
- Auala, L, and P, Gowaseb, 1972, 'Open Letter to the South African Prime Minister', in SWAPO The Namibian Documentation NO.4 SWAPO, Berlin (East).
- Barnard, W, S, 1982, 'Die geografie van'n revolusionêre oorlog: SWAPO in Suidwes-Afrika', South African Geographer, 10, No.2, pp.157-74.
- Braganga, Aquino de and Immanuel Wallerstein (eds), 1982, 'The African Liberation Reader. Documents of the National Liberation Movements', Zed Press, London, Vol.1: The Anatomy of Colonialism, Vol.2: The National Liberation Movements.
- Callinicos, A, and J, Rogers, 1977, Southern Africa After Soweto, Pluto, London.
- Cohen, R, 1986, Endgame in South Africa?, UNESCO Press, Paris.
- Cox, C, 1970, Caste, Class and Race, Monthly Review, New York.
- Cullinan, Sue, 1982, 'SWAPO and the Anti-colonial Struggle', Work in Progress, No. 23, pp.27-43.

Dagens Nyheter, 1985, 10/12.

Dale, Richard, 1982, African Insurgency and German and South African Counterinsurgency in Namibia 1904-1907 and 1922: Legacies for African Nationalism and Protracted Guerilla Warfare, Southern Illinois University, Department of Political Science.

Davies, R, Dlamini, S, and O'Meara, D, 1984, The Struggle for South Africa, Vol. II, Zed Press, London.

Davies, R, Kaplan, D, Morris, M. and O'Meara, D, 1976, 'Struggle and the Periodisation of the State in South Africa', in Review of African Political Economy, No. 7.

Du Toit, D, 1981, Capital and Labour in South Africa- Class Struggle in the 1970s, Kegan Paul, London.

Dugard, J, 1973, The South West Africa/Namibia Dispute, University of California Press, Berkeley.

Dugard, J, 1974, 'Legal Aspects of Investment in Namibia (South West Africa)', in Dugard, J, et al., The Role of Foreign Firms in Namibia, Africa Publication Trust, London.

Emmet, Anthony Brian, n.d., The rise of nationalism in Namibia, 1915-1966. PhD thesis University of Witwatersrand.

Eriksen, T, 1982, Namibia: Kolonialisme, apartheid og frigjøringskamp I det sørlige Afrika, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Eriksen, T, 1985, *The Political Economy of Namibia - An Annotated Critical Bibliography*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Facts and Reports, 1984, 14.

Furnivall, J, S, 1948, *Colonial Policy and Practice: Burma, Netherlands, India*, Cambridge University Press, Cambridge.

Gebhart, F, B, 1978, 'The Socio-economic Status of Farm Labourers in Namibia', in *South African Labour Bulletin*, 4, 1/2.

Geingob, Gottfried H, and Hamutenya, Hidipo L, 1972, 'African Nationalism in Namibia', in Potholm, C, P, and Dale, R, (eds.), *Southern Africa in Perspective Essays on Regional Politics*, The Free Press, New York.

Gibson, Richard, 1982, *African Liberation Movements, Contemporary Struggles Against White Minority Rule*. Oxford University Press, London.

Goulbourne, H, 1983, 'Some problems of analysis of the political in backward capitalist social formations', in Goulbourne, H. (ed), *Politics and State in the Third World*, McMillan, London.

Gramsci, A, 1971, *Selections from the Prison Notebooks*, Lawrence & Wishart, London.

Green, R., Kiljunen, K, and Kiljunen, M, L, 1981, *Namibia: The Last Colony*, Longman, London.

Greenberg, S, 1980, *Race and State in Capitalist Development*, Yale University Press, New Haven.

Hall, S, 1981, 'Moving Right', in *Socialist Review*, 55, 9.

Harneit, Axel, 1985, SWAPO of Namibia - Entwicklung, Programmatik und Politik seit 1959, Institut für Afrika-Kunde, Hamburg.

Huaraka, T., 1975, 'The Bantustans: The Latest Strategy of Apartheid Colonial System', Conference on the Socio-economic Trends and Policies in Southern Africa, Dar-es-Salaam.

Hutt, W, H, 1964, The Economics of the Colour Bar: A Study of the Economic Origins and Consequences of Racial Segregation in South Africa, London, Deutsch.

Imishue, R, W, 1965, South West Africa - An International Problem, Pall Mall . Press, London.

Jessop, Bob, 1982, The Capitalist States, New York, New York University Press.

Kiljunen, Kimmo, 1981, 'National Resistance and the Liberation Struggle', in Geninald H., Green, Marja-Liisa Kiljunen and Kimmo Kiljunen, Namibia: The Last Colony (eds.), Longman, London.

Kissinger, H, 1976, The Kissinger Study of Southern Africa, Lawrence Hill & Co., Westport.

König, B, 1983, Namibia - The ravages of War, London.

Kuper, L and Smith, M, G, 1969, Pluralism in Africa, University of California, Berkeley.

Kuper, L, 1974, Race, Class and Power, Duckworth, London.

Legassick, M, 1974, 'South Africa: Capital Accumulation and Violence', in Economy and Society, 3.

Liberation Support Movement (ed.), 1978, Namibia: SWAPO Fights for Freedom, LSM Information Centre.

Lijphart, A, 1971, 'Cultural Diversity and Theories of Political Integration', in Canadian Journal of Political Science, Oakland, California.

Lipton, M, 1985, Capitalism and Apartheid, Gower Publishing Company, London.

Lutheran World Federation, 1981, Documentation on UN Pre-implementation meeting on Namibia, Geneva, 7-14 January, Geneva, LWF/WCC.

Massey, D, 1984, Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production, Macmillan, London.

Mbuende, K. 1986, Namibia, The Broken Shield: Anatomy of Imperialism and Revolution, Liber, Malmo.

Melber, H, 1984, 'The Tendencies of an Old System: Neo-colonial Adjustments Within Namibia's System of Formal Education', paper presented at the conference, Namibia 1884-1984, 100 Years of Foreign Occupation, 100 Years of Struggle, London, 10-13 September.

Mercer, Denis, 1973. Andreas Shipanga, Liberation Support Movement Information Centre, Richmond, B.C.

Miliban, R, 1979, The State in Capitalist Society, Quartet, London.

National Union of South African Students, 1982, Total War in South Africa - Militarisation and the Apartheid State, NUSAS, Johannesburg.

Nujoma, S, 1986, 'Preface', in UNIN, Namibia: Perspectives for National Reconstruction and Development, UNIN, Lusaka.

Nujoma, Sam, 1981, 'The State of the Liberation Struggle', Reginald H. Green, Marja-Liisa Kiljunen and Kimmo Kiljunen, in *Namibia: The Last Colony* (eds.), Longman, London.

O'Callaghan, M, 1977, *Namibia: The Effects of Apartheid on Culture and Education*, UNESCO, Paris.

Oden, B, 1985, *Sydafrika i Södra Afrika*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Office of the Administrator General, 1980, *SW A/Namibia Survey*, June, Office of the Administrator General, Windhoek.

Olivier, M, J, 1961, *Inboorlingbeleid en Administrasie in die Maandat Gebied van Suidwes-Afrika*, PhD thesis, University of Stellenbosch.

Pickering, A, 1983, *Law, State and Social Control in Contemporary Namibia*, LLM thesis, University of Warwick.

Plaut, M, Unterhalter, E, and Ward, D, 1981, *The Struggle for Southern Africa - Can the Frontline States Escape Apartheid's Stranglehold?*, Liberation and War on Want, London.

Rotberg, R, 1983, *Namibia: Political and Economic Prospects*, Lexington Books, Toronto.

Schmidt, E, 1980, *Decoding Corporate Camouflage - US Business Support for Apartheid*, Institute for Policy Studies, Washington.

Serfontien, J, H, P, 1976, *Namebia?* Focus Suid Publishers, Randburg.

Shaw, T, 1983, 'South Africa, Southern Africa and the World System', in Callaghy, T, M, *South Africa in Southern Africa, The Intensifying Vortex of Violence*, Praeger Publishers, New York.

Simon, D., 1986, 'Desegregation in Namibia: The Demise of Apartheid?', in *Geoforum*, 17, 2.

Simon, H. 1977 'The Causes of Apartheid Revisited', in the Southern Africa Research Group, *Studies on South African Imperialism*, Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala.

Smith, M, G, 1965, *Plural Society in British West Indies*, University of California Press, Berkeley.

South West Africa People's Organisation, (SWAPO) 1975, *Discussion Paper on the Constitution of Independent Namibia*, London.

----, 1976, *Constitution of the South West Africa People's Organisation (SWAPO)*, Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1976, *Political Programme of the South West People's Organisation (SWAPO)* Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, *Conference Reports 1976-1977*, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, *Information on SWAPO: An Historical Profile*, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978 *Information on the People's Resistance 1976-1977*. SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, *Information on Namibian Political Prisoners*, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1978, *Laws Governing the Namibian People's Revolution*, SWAPO Department of Information and Publicity, Lusaka.

----, 1983, *'Namibia's Independence Held at Ransom: SWAPO*

memorandum submitted to the 7th Conference of the Heads of State/Government of Non-Aligned Countries, New Delhi, 7-11 March', SWAPO Information Bulletin.

SWAPO, 1981, To be Born a Nation - The Liberation Struggle for Namibia, Zed Press, London.

Taylor, P, 1944, The Union Government Treatment of the South West African Mandate (1915-44), MA thesis, University of Cape Town.

Therborn, G, 1978, What Does the Ruling Class Do When it Rules, New Left Books, London.

----, 1981, The Ideology of Power and the Power of Ideology, New Left Books, London.

Thomas, W, 1978, Economic Development in Namibia - Towards Acceptable Development Strategies for Independent Namibia, Kaiser Verlag, München.

Udugo, Emmanuel Ike, 1980, South West Africa People's Organisation of Namibia as a Non-state Actor in the Namibian Issue, Southern Illinois University at Carbondale.

United Nations Institute for Namibia, 1986, Namibia: Perspectives for National Reconstruction and Development, UNIN, Lusaka.

United Nations, 1965, Implications of the Activities of the Mining Industry and of other International Companies Having Interests in SWA UN General Assembly, New York.

Van Der Merwe, P, S, 1963, Die ontwikkeling van selfbestuur in Suidwes-Africa 1919-1960, MA thesis, University of South Africa.

White Paper on Defence and Armaments Supply, 1977.

Windhoek Observer, 1981, 23/05.

Wolpe, H, 1972, 'Capitalism and Cheap Labour-Power in South Africa: From Segregation to Apartheid', in *Economy and Society*, 5, 2.

Ya Otto, John, 1981, *Battlefront Namibia: An Autobiography*, Lawrence Hill & Co., New York.

الفصل الثالث عشر

حركة "روينزورورو" والنضال الديمقراطي في أوغندا(*)

أ. سياهوكا - موهيندو(**)

نشأت حركة "روينزورورو" Rwenzururu في أوغندا لتمثل الفعل السياسي المنظم المنبثق من إثارة مسألة عرقية "الروينزورورو". وإذا كانت جذور هذه المسألة تعود إلى مجريات القرن التاسع عشر، فإن حركة "روينزورورو"، وهي تيارها السياسي الرئيسي، قد نُظمت كرد فعل للواقعين الاستعماري، والاستعماري-الجديد في أوغندا في القرن العشرين. وهي بالأساس حركة لقومية تناضل من أجل الديمقراطية.

نشأت الحركة في مملكة "تورو" Toro المستعمرة، وهي إحدى الكيانات في الدولة المستعمرة. وقد نُظمت وعملت هذه الحركة وسط قوميتي "بامبا" Baamba و"باكونزو" Bakonzo المضطهدين في مملكة "تورو" وكذلك في سائر أنحاء أوغندا. ومن ثم يمكن القول إنها تعتبر الحركة السياسية لهاتين القوميتين. وقد أصبحت الحركة بعد فترة ممتدة من الوجود والنضال بمثابة المعبر عن المظالم التي تعاني منها "بامبا" و"باكونزو"، من التهميش العرقي والحرمان الاقتصادي إلى الهيمنة الاجتماعية-الثقافية والسياسية. إن جاءت الحركة كنضال من أجل حصول القوميات المغبونة على الفرص والحقوق، وبالأحرى كنضال من أجل الديمقراطية.

(*) ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

(**) A. Syahuka-Muhindo

إطلالة نظرية

تؤدي الاتجاهات التاريخية والشروط الاجتماعية المختلفة إلى نشأة استجابات اجتماعية مختلفة يتم التعبير عن بعضها بصور حركات اجتماعية صريحة العنف أو غير عنيفة. ولاشك أن تاريخ الإنسانية قد حفل دومًا بصراعات اجتماعية من كل نوع بما يشكل قاعدة يطور على أساسها مجتمع أو شعب ما وعيًا خاصًا به؛ قد يتمثل في مسألة واحدة أو مركب من المسائل، فيجمع مثلاً بين التهميش العرقي وعدم المساواة اجتماعيًا واقتصاديًا بين الجماعات العرقية أو الطبقات الاجتماعية، والاضطهاد الديني والثقافي، والاستلاب والاستبعاد، وانتهاكات الحقوق الأساسية للإنسان .. إلخ. وقد تكون أيضًا مسألة تتعلق بالمشاركة في السلطة بما يفضي إلى مشكلة أكبر حول تمثيل الجماعة. إذن يمكن أن تنتظم الحركة أو النضال الاجتماعي حول واحدة من المسائل المذكورة أو مجموعة منها.

وبينما تنشأ الحركات الاجتماعية من مشكلات اجتماعية معينة، أو كاستجابة لها، فإنها قد تصبح نذيرًا بوقوع أزمة جديدة سواء لمن تمثلهم أم للقوى المناوئة لهم، ذلك لأن الحركات الاجتماعية تنزع بطبيعتها لأن تكون متناقضة حيث تعكس مصالح جماعات اجتماعية مختلفة.

وقد تواجه الحركة في مسار نضالها بمشكلات تنظيمية وأيديولوجية، تؤدي إلى إحداث انقسامات في صفوف القيادة وال جماهير الشعبية ينتج عنها أحيانًا إحباطات أو هزائم مكلفة في صفوف القادة وال جماهير على السواء. ومن ناحية أخرى؛ حينما يكون النضال موجهًا ضد الدولة قد تكون الأخيرة غير مؤهلة للتعامل الصحيح مع المشكلة. ومع ذلك فليس كل نضال شعبي موجه بالضرورة ضد الدولة لدفعها إلى اتخاذ موقف أو تدخل ما. غير أن الدولة، بمقتضى التزامها، يجب أن تتدخل في أي موقف اجتماعي يهدد بصراع أهلي. وعلى أية حال يظل

الأرجح هو ارتكاب الدولة- فى مسار تدخلها هذا- للفظائع بحق ذلك القسم المتمرد فى المجتمع، ومتى حدث هذا تقع انتهاكات حقوق الإنسان (Stavenhagen 1987:510).

قد يخوض شعب ما النضال، مسلحًا كان أم غير مسلح، لتحقيق غايات لصالحه. بيد أن نجاح أى نضال يتوقف على كل من الشروط الموضوعية والذاتية. وإذا كانت عملية استيفاء الشروط الذاتية تمثل ممارسة شاقة فى أى نضال شعبى، إلا أنها تظل العامل الأكثر أهمية. ولعل أكثر الشروط حسماً فى كل نضال ديمقراطى شعبى هو الفوز بثقة الجماهير (Museveni 1972)، وهو ما يتحقق من خلال التعبئة والتربية السياسية والدعاية الموجهة بلغة سهلة حول القضايا التى تمثل صلب نضال ومهام الحركة.

وهناك أنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية: انتفاضات فلاحية؛ حركات قبلية أو عرقية؛ حركات انفصالية؛ حركات قومية؛ وحركات تحرير وطنى. وبغض النظر عن الطابع الاجتماعى لأى حركة شعبية فإن هدفها النهائى يظل إرساء "الديمقراطية". ولكن الديمقراطية تعنى مضامين مختلفة فى السياقات الاجتماعية- التاريخية المختلفة لكل نضال معنى، وحسب طبيعة المطالب العاجلة وبعيدة الأمد للشعب.

إن الديمقراطية، بالمعنى البرجوازى، غالبًا ما يتم اختزالها فى حقل المملكة السياسية، وربطها بفكرة "الأغلبية" التى تتحدد من خلال انتخاب ممثلين للحكم، أى الديمقراطية التمثيلية (Coraggio 1986:13). ويعتبر الاقتراع العام فى ظل هذا المخطط الشكلى هو المطلب الأساسى بينما لا تؤخذ فى الاعتبار خصائص أخرى فى المجتمع (مثل الجنس والنوع الاجتماعى والتركيبية العمرية والتعليم) أو جماعات اجتماعية مثل الفلاحين أو العمال أو الشباب. وهو مخطط ينطلق من افتراض وجود مجتمع تم حل مشكلات كثيرة فيه، وافترض توحيد السكان فى فئة اجتماعية واحدة.

بعبارة أخرى؛ فإن الاستخدام الشكلي لمصطلح "الديمقراطية" يفضي إلى تحويل أقسام واسعة من السكان إلى وضعية من لا حقوق لهم. ومن ثم يسمح لهم بالمشاركة في عملية اختيار حكامهم دون إيلاء اهتمام لحقيقة أوضاعهم السياسية والأيدولوجية، وما إذا كانت تساعد على ممارسة هذا الحق. أي أن هذه الديمقراطية الشكلية هي في جوهرها ديمقراطية الطبقات المسيطرة في المجتمع، ومن ثم يتسنى قهر الجماهير باستخدام ديمقراطية بهذا المعنى.

بيد أن هناك تصورًا آخر للديمقراطية يأخذ في اعتباره الشروط التاريخية والمادية والسياسية والأيدولوجية للجماهير العريضة، وحيث يتمثل مطلبه الأساسي في تحقيق الانعتاق الاجتماعي ويتسع للنضالات ضد الاستغلال الاقتصادي والسيطرة السياسية والاستلاب الأيدولوجي والتهميش العرقي والنبذ الاجتماعي للجماهير العريضة. هنا لا يتم النظر إلى الديمقراطية كهدف في حد ذاته، وإنما كعملية لتصحيح أو إشاعة العدل في كافة الأوضاع. وبتبني هذا المفهوم الواسع فإن مختلف الأفراد والجماعات المشاركين في العملية الديمقراطية تتكون لديهم معاني مختلفة للديمقراطية، وهو الأمر الذي يؤثر على الحركات الاجتماعية. وتعد خبرة "روينزورورو" دالة بما فيه الكفاية في هذه النقطة.

تشمل حركة "روينزورورو" ثلاثة نضالات متميزة هي النضال العرقي والفلاحى والطبقى، وهى النضالات التى تضطلع بها جماعات اجتماعية مختلفة. وبفعل تنوع مصالح الجماعات المختلفة تنشأ اتجاهات مختلفة. وتتزع الحركة الاجتماعية نحو تغيير مواقفها حسب الاتجاه السائد داخلها، وحسب الطابع الذى تتمفصل به مصالح جماعة معينة فى إطار الحركة عند منعطفات محددة فى مسارها.

على سبيل المثال فإن رغبة قسم من الطبقة المتوسطة من قوميتى "بامبا" و"باكونزو" فى مسايرة أفراد الطبقة المتوسطة من القوميات الأخرى داخل أو خارج المنطقة التى تنشط فيها الحركة، قد نتج عنها حدوث تمزق حتى وسط القسم

المعتدل في قيادة حركة "روينزورورو". وخلال الفترة من ١٩٦٦ إلى الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ يناير ١٩٧١ أخذ قسم من أفراد القيادة المعتدلة العاملين في إطار سياسة حزب "مؤتمر شعوب أوغندا" UPC ينظرون إلى أنفسهم كوطنيين، فلم يكن يعينهم تمييز أنفسهم عن بقية أعضاء الطبقة المتوسطة الوطنية الذين يشاركونهم في قناعة سياسية متماثلة. وفي عام ١٩٧١- أي بعد وقوع الانقلاب- بادر قسم آخر مختلف من المسمون بالوطنيين بتأييد الانقلاب العسكري والترحيب به. وقد بُنى هذا التأييد على اعتبارين رئيسيين هما فشل النظام السابق لحزب "مؤتمر شعوب أوغندا" في حل مشكلة "روينزورورو"، وأن النظام السابق كان يبشر، حسبما رأوا، بالاشتراكية وهو ما اعتبروه طرحًا غير واقعي. (١) ويجب أن نفهم هذا الموقف الأيديولوجي في سياق المشاعر المعادية للاشتراكية التي تكونت لدى الطبقة المتوسطة في أعقاب نشر "ميثاق المواطن" و"إعلانات ناكيفوبو" Nakivubo عام ١٩٧٠ اللذين أصدرهما الرئيس "ميلتون أوبوتي" M. Obote.

وسوف نرى فيما بعد أنه في الوقت الذي اتخذت فيه القيادة المعتدلة لقوميتي "بامبا" و"باكونزو"- والتي جاءت أساسًا من الطبقة المتوسطة- مواقف أيديولوجية متناقضة، واصل قسم من الفلاحين تأييده للزعماء الذين أقاموا ولاية "روينزورورو" في الفترة ١٩٦٤-٦٥.

تطور مسألة "روينزورورو"

ارتبطت مسألة "روينزورورو" من الناحية التاريخية ارتباطًا لا ينفصم بعملية بناء دولة (دولة عرقية، ودولة مستعمرة، ودولة استعمار جديد). إذ إن التطورات الاجتماعية- التاريخية التي توالى منذ بداية القرن السادس عشر قد جاءت كمحصلة ونتيجة لهذه العملية. فشهدت هذه الحقبة عمليات عدة من تفكك النظام

القبلى وتشكل قوميات، وتطور قوى الإنتاج، وقيام نظم دولة مركزية سواء فى منطقة البحيرات العظمى أم فى إقليم "روينزورورو" بأوغندا.

وتكمن إحدى المشكلات الرئيسية أمام تفهم الوعى بالقومية، وكيف يعبر عن نفسه، فى عدم استيعاب تاريخ تطور الوضع الذى أفضى إلى تشكل ذلك الوعى. ويجب على الباحث- وهو يناقش "روينزورورو" كحركة لقومية محددة- أن يتفهم طبيعة وطابع تكون القوميات موضع دراسته.

إن المظالم التاريخية المتراكمة عبر حقبة طويلة من الزمن يتم التعبير عنها غالبًا فى صورة انفجارات عرقية. وحينما تقع هذه الانفجارات يصبح الصراع العرقى هو موضع الاهتمام الرئيسى للأكاديميين والرسميين بدلاً من التركيز على الأسباب الجذرية للمشكلة. وتبذل المساعى لحل المشكلة دون فهم ملموس لأسبابها التاريخية، وهو ما يفضى إلى التواء التحليل نحو تفصيلات اقتصادية وتهويمات سياسية تغطي على العملية الاجتماعية- التاريخية الواقعية لتكون الوعى بالقومية.

وحينما يُفرض التحليل الطبقي على وضع غير متبلور بدقة، فإن هذا يؤدي فى أغلب الأحوال إلى الإخفاق فى تحديد نقاط الانقطاع عن مجمل عملية التغير الاجتماعى. ومن ثم يتم تقديم الطبقات الاجتماعية كما لو كانت متحررة تمامًا من فعاليات العمليات الاجتماعية- التاريخية، أى النظر إلى الطبقة كموضوع لعملية التغير الاجتماعى، ومن هنا يكون الفشل فى التمييز بين الصراعين العرقى والطبقي، وفى تحديد نقاط التداخل الملموس بين الاثنين.

ومن المناسب هنا أن نقدم موجزًا لتاريخ تكون القوميات فى "تورو" حتى نعطي القارئ فكرة تمكنه من تقدير الجذور العميقة للوعى القومى والهويات العرقية المختلفة التى أثرت فى تطور حركة "روينزورورو".

هناك ثلاث قوميات أساسية تفاعلت فى إطار المشكلة "الروينزورورية"، ألا وهى: "باكونزو" و"بامبا" و"باتورو". والجماعة الأخيرة هى آخر من استوطن الإقليم

من القوميات الثلاث، حيث قدم إليه "الباتوريون" نتيجة للتطورات الاجتماعية-السياسية التي شهدتها هذا الإقليم في القرن التاسع عشر. غير أنهم بمرور الوقت أصبحوا يهيمنون على السياسة والإدارة والاقتصاد في مجتمع ولاية مملكة "تورو" ذات القوميات العديدة. وقد نشأت حركة "روينزورورو" كرد فعل مقاوم لهذه السيطرة.

وحسب التراث الشفاهي "للباكونزو" فإن قوميتهم قد تكونت من جماعات قدموا من أقاليم مختلفة، مثل "بانيورو- كيتارا"، رواندا، بوجندا، وأخرى من حوض نهر الكونغو (Syahuka - Muhindo 1989).

وقد أطلق على جماعة "باكونزو" الأصلية اسم "باييرا" Bayira، والتي كانت تتحدث بلغة تُعرف بـ "لوكوبي"، ويقال إنهم من سلالة "باكوبي" من "بوكوبي" شرق زائير قبل الاستعمار.

نستطيع القول إن "باييرا" و"بامبا" كانوا السكان الأصليين لمجمل الإقليم المحيط بجبل "رونزوري" ("روينزورورو") حيث تطورا عن قبائل أصلية في المنطقة. ويحتمل أن يكون الاثنان من أصل الأقزام ومن جماعات أخرى قاطنة بالإقليم. وترجع للأصل نفسه جماعة "بازومبا" التي يطلق عليها أحيانا "بامبوتى" (أى الأقزام) وجماعة "بامبوبا" (أو "مفوبا"). وبالنسبة "للپامبوتى" فهم يعيشون أساساً على الصيد وجمع الثمار، أما "البامبوبا" فيوجدون أساساً في زائير. وقد تشكلت قومية "بامبا" من انصهار عدة جماعات مثل "بامبوبا" و"بازومبا" ومهاجري "بانيورو"، ولكنهم تميزوا بشكل واضح عن "البولى بولى" و"الباهويزى". فالأولى هي جماعة "بامبا" الأصلية، بينما تكونت الثانية من اندماج جماعات متعددة شكلت فئة لغوية داخل قومية "بامبا". وبينما تعد لغة "بولى بولى" أقرب إلى لغة الأقزام ("روهويزى") فإن لغة "باهويزى" أقرب إلى لغات "لوكونزو" و"روهيانا" و"روتورو". ولكن لغة "روهويزى" أصبحت المسيطرة على التخاطب نظراً لأن أغلبية "بامبا" ينتمون لهذه الجماعة، ولأن الكثيرين من "الباكونزو" يفهمونها. هذا ومازالت عملية اندماج الجماعات العرقية قائمة حتى الآن.

وجدير بالذكر أن تكوين القوميات الراهنة مثل "بامبا" و"باكونزو" (وكذلك "باتورو") وانتشارها جغرافيًا، قد تأثرا بتيارين اجتماعيين تاريخيين هما: التوسع والنزوح.

كان التوسع نتيجة لنمو القوى المحلية والهجرات الوافدة. وكانت الأخيرة تقع بفعل الضغوط الداخلية في الأقاليم المختلفة ومن خارجها. ومن أمثلتها هجرة فلاحي "بانيورو" جنوبًا بعد غزو "بابيتو" لـ"بانيورو"، و"باكوندا" الذين هربوا من "بوجندا" (وخاصة جزر "بحيرة فكتوريا") صوب سلاسل "روتشورو" في جبل "روينزورورو" بعد النزاع الذي اندلع بين "الكاباكا" في "بوجندا" وسكان الجزر في القرن التاسع عشر.

ومن ناحية أخرى هناك النزوح من جانب السكان المحليين في الإقليم كرد فعل لغزو جماعات أقوى مهاجرة. وفي حالة "الباكونزو" فقد بدأت هذه العملية مع غزو "الباهيما" ("هيما") والذي تواصل في غزو "بابيتو" ("بيتا") للمنطقة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ فضلاً عن الاستعمار البريطاني، وخاصة في ضوء قمع الدولة الاستعمارية لتمرّد "الباكونزو" ١٩١٩ - ١٩٢١ حيث كانت الجماعة تهرب إلى المرتفعات الشاهقة لجبال "روينزورورو" طلباً للأمان.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للقوميات المحلية في الإقليم فإن الدراسات السابقة (Ingham 1975, Roscoe 1924) حول قيام "مملكة تورو" ترى أن "البامبا" كانوا الجماعة الوسيطة بين "الباكونزو" في السهل والأقزام في الغابات، وقد كتب "موامبا" Mwamba مقالة بهذا المعنى في صحيفة Uganda Argus عام ١٩٦٤ زعم فيها أن إطلاق الاسم نفسه على أماكن بعينها في "بونينجابو" و"بوراهايا" يشير إلى أن "البامبا" قد عاشوا بالفعل في هذه الأماكن، ويضرب مثلاً بمكان يسمى "بوباندي" بالقرب من "فورت بورتال" (في مقاطعة "كبارولي")، وكذلك اسم "بوباندي" لمكان آخر في "بوامبا" بمقاطعة "بونديبوجيو" (٢) (Kibulya 1964:4).

بيد أن هناك جماعتين في غاية الأهمية قد وفدتا من "بانيورو" بعد "الباهيما". الجماعة الأولى هي الـ"باسونجورا" الرعاة، والثانية هي الفلاحون الـ"بانيورو". وتكمن أهمية هاتين الجماعتين في اشتراكهما في تشكيل المجتمع الجديد الذي نشأ في الأراضي المنخفضة والمكون من جماعات "بونيانجاو" و"بوراهايا" و"باسونجورا"، ومساهمتهما في التغيرات الاجتماعية الاقتصادية في هذا الإقليم بعد فترة غزو "الباهيما".

ويُعتقد أن "الباسونجورا" هم من نسل الباهيما الذين وفدوا فيما بعد إلى إقليم البحيرة الذي أصبح يعرف باسم "بوسنجورا"^(٣). وهناك جماعة أخرى عرفت باسم "باتوكو" استقرت في منطقة "توتبوك" في "بوامبا".

وكان فلاحو "بانيورو" اللاجئين قد لجأوا إلى المنطقة هرباً من المتاعب التي تعرضوا لها في مملكة "بابيتو" في "بانيورو". وكان "البابيتو" جزءاً من هجرة "ليو"، وقد سيطروا على الحكم في "بانيورو" في القرن الرابع عشر. وكان التطور الرئيسي الذي ارتبط بعملية هجرة فلاحى "بايورو" هو قيام حكام "البابيتو" الغزاة بإنشاء نظام منح الأراضي للعشائر التي أصبحت كل منها مالكة لمنطقة خاصة في البلد (Odhiambo 1977). وقد حرم هذا التطور فلاحى "بانيورو" من السيطرة على الأرض، بل وتحولوا إلى عملاء وبالأحرى أقنان عند ملاك الأرض الجدد. وقد ظلت الأرض لوقت طويل مبعث هموم الفلاحين الذين يزرعونها وكانوا يدفعون ضريبة باهظة لرؤساء العشائر والسلطات الحاكمة بما يكفى هؤلاء الأخيرين للحياة دون تكبد مشقة العمل بالزراعة (Rodney 1973:135). وكانت المحصلة الأخيرة لذلك هي هجرة فلاحى "بانيورو" صوب الجنوب والشرق. ثم تبعها هجرة إلى الغرب ربطت قسماً منهم "بالباكونزو" و"الباسونجورا"، بينما وجد القسم الآخر طريقه إلى إقليمى "بوجندا" و "أنكولى".

ومن المثير أن أولئك الوافدين قد تعايشوا في سلام أول الأمر مع "الباكونزو" و"الباسونجورا"، والسبب في ذلك أن المهاجرين أو اللاجئين "البانيورو" وقتئذ لم

يحاولوا إقامة سلطة على السكان الذين وجدوهم فى الإقليم. وقد واصل "البانيورو" - مثل "الباكونزو" - إنتاج وسائل بقائهم. ولما كانت العلاقة بينهما غير عدائية فقد بدأ مع الزمن يتمازجان.

ومن ناحية أخرى، فقد اختلط واندمج "الباكونزو" عبر القرون مع جماعات الرعاة "الباسونجورا"، وإن ظلوا متميزين عنهم ثقافياً (Ingham 1975). وهناك سببان يفسران هذا التعايش السلمى بين "الباكونزو" ورعاة "الباسونجورا". أولهما أن "الباكونزو" قد احتلوا منطقة شاسعة تمتد إلى حوض نهر الكونغو. والسبب الثانى أنهم كانوا قد طوروا بالفعل قدرتهم على إنتاج أدوات الإنتاج الخاصة بهم فى الوقت الذى ظلوا المنتجين الزراعيين الرئيسيين. ومعنى هذا أنهم كانوا قادرين على الانسحاب إلى الجبال أو إقليم "زائير" عند الخطر، ومن ثم يحمون أنفسهم من خطر التصفية على أيدي شعوب أخرى. وإن ما حدث فى الواقع هو انسجام مجتمع "الباكونزو" و"الباسونجورا" وكثيرين من المهاجرين الزراعيين، وذلك من خلال تبادل السلع الذى وصل ذروته فى القرن التاسع عشر وأدى إلى تنمية التجارة المحلية لتصبح تجارة إقليمية (Syahuka - Muhindo 1989).

ومع تطور واتساع التجارة الإقليمية فى القرن التاسع عشر، فقد كان ذلك مقدمة لتكون قومية "باتورو" وصعود مملكة "تورو". واشترك فى هذه التجارة تجار من أماكن بعيدة مثل "بانيورو" وغيرها، والذين تبادلوا الشكوك والريبة مع شعب "باسونجورا". وبسبب ضرورة تطوير التبادل والتجارة وتحريرهما من الصراعات، تم اعتماد وتطوير "نظام أوموكاجو" (إخوة الدم) الذى أصبح من آليات تقليل مخاطر النزاعات لصالح التجارة. ولما كانت "إخوة الدم" تلعب هذا الدور لصالح التجارة من خلال تأمين أرواح وبضائع الأفراد والجماعات المشتركة فى الأنشطة التجارية، فقد تكونت أولاً كعلاقة بين أولئك الذين يسيطرون على وسائل التبادل؛ أى الرؤساء القبليين وتجار الملح "الباسونجورا" و "الباهوما" (الجماعات الرعوية) فى "موينجى" و"بوراهايا".

مع بداية القرن التاسع عشر كان "الباهوما" و"الباسونجورا" يسيطرون على التجارة بين "بوسنجورا وبانيورو". فقد توفرت لدى هاتين الجماعتين الوسائل الحيوية للإنتاج، ممثلة في الماشية التي كان بالإمكان استخدامها بسهولة في تحفيز التبادل السلعي وشراء قوة العمل. كما ساعد هذا العامل "البابيتو" أيضًا في الحفاظ على وضعيتهم المسيطرة بسبب أن السكان الذين كانوا فلاحين بالأساس لم يستطيعوا خلق الاحتياطات الاقتصادية التي كان من الممكن - عبر فترة طويلة من الزمن - أن تهدد أمن حكاهم.^(٤) ومن هنا نشأت الصلة المهمة بين التكوينات الاجتماعية-الاقتصادية والثروة الحيوانية والتجارة، خاصة بالنسبة لذلك النمط الذي قام بين "بوسنجورا" و"بانيورو- كيتارا".

بيد أنه من خلال التمهيد الدقيق للمجتمع الذي تطور في "بوسونجورا" و"بانيانجابو" و"بوراهايا" في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، نلاحظ أن الاقتصاد كان في هذا الإقليم هو أساس الاندماج الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي. وتنامى في خضم عملية الاندماج الاجتماعي الاتجاه نحو تطوير لغة مشتركة تسمح بتحقيق الاتصال بين تلك الجماعات، وقد أصبحت هذه اللغة نتيجة وسببًا في آن واحد لتبلور ثقافة مشتركة قبل غزو "البابيتو" عام ١٨٣٠. فكانت ثقافة "كيهيانا"، وكانت لغة "روهايانا". وعبرت ثقافة "كيهيانا" عن انصهار القيم الرعوية والزراعية/ الحرفية، بينما تطورت لغة "روهايانا" عن اللغات العرقية المختلفة لكل من "بانيجواكي، باسونجورا، بانيمباكسا، باييرا/ باكونزو وبانيا بندي"^(٥).

ونظرًا لحقيقة أن الإنتاج الاقتصادي (بما فيه التبادل والتجارة) وجد أساسًا في الأراضي المنخفضة، وهي موطن الغالبية من الوافدين الذين تعود أصول الكثيرين منهم إلى "بانيورو- كيتارا"، فإن ثقافة ولغة "كيهيانا" قد استلهمت أساسًا من ثقافات تلك الشعوب المعرضة للقيم الثقافية الخاصة "بالباكونزو" (ومن ضمنها اللغة). وللسبب نفسه نشأت المشيخات في الأراضي المنخفضة لتعكس الهويات

العرقية ونظم الإنتاج في الإقليم، وفي هذا الإطار كان بروز مشيخات كبيرة نسبياً في القرن التاسع عشر مثل "باسونجورا"، "باكونزو/باهيانا"، و "باهوما" في "بوسونجورا"، "بونينجباو"، و"بوراهايا".^(٦)

وقد كون هؤلاء المشايخ القبليون مصالح اقتصادية متشابهة، وشكلوا الطبقة الحاكمة في حقبة ما قبل الاستعمار. وتزايد التعاون الوثيق بينهم بفعل تنامي وعيهم بمصالحهم الطبقية، في الوقت الذي تمتعوا بولاء السكان الذين يحكمونهم. وقد كان للمشايخ القبليين علاقات عمل قوية فيما بينهم قبل فترة غزو "كابويو" - وأضافوا المزيد من التعزيز عليها من خلال نظام "إخوة الدم". وحتى وقت غزو "كابو" فسي ثلاثينيات القرن التاسع عشر لم يكن أى من هؤلاء المشايخ القبليين قد كون جيشاً دائماً لحماية أو توسيع منطقة نفوذه عن طريق مقارعة غيره من المشايخ.

إقامة مملكة "تورو" وأصل التناقضات القومية:

جاءت إقامة مملكة "تورو" في أعقاب غزو "البابيتو" الذي تم في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكان على رأس هذا الغزو "كابويو" نجل "نياموتوكورا" ملك "بانيورو". وبينما نجد الجماعات السابقة من الوافدين من "بانيورو" قد شاركت في تحقيق الرخاء الاقتصادي في الإقليم، فإن "البابيتو" الذين وفدوا في القرن التاسع عشر يتحملون التبعة الكبرى في تبلور التناقضات القومية طوال ذلك القرن. فعلى عكس الجماعات السابقة التي وفدت في القرن الثامن عشر جاء "البابيتو" كغزاة، وأقاموا دولة في صورة مملكة وأخضعوا الطبقات المسيطرة سابقاً، أى التجار والمشايخ.

وهناك عوامل متعددة يجب الالتفات إليها حتى نتمكن من تفهم عملية التغيير التاريخية في الإقليم ونتائجها السياسية. ومن هذه العوامل المركبة: زيادة السكان وتطور قوى الإنتاج في الأطراف بالنسبة لمركز الإمبراطورية. وهو ما أنتج - في

المقابل- زيادة الإنتاج السلعي وروابط التبادل بين المناطق المختلفة داخل وخارج الإقليم، كما أن التطورات الاجتماعية- الاقتصادية التي تحققت قد خلقت قدرات مختلفة للمجتمعات الطرفية في إمبراطورية "بانيورو- كيتارا" في التصدي للضغوط السياسية والعسكرية القادمة من المركز. ومن ثم بدأت في هذه المناطق عملية لفك الارتباط مع المركز وإقامة دول جديدة اتخذت صورة ممالك. وقد كانت "بوجندا" هي أول من أقام مملكة مستقلة في إطار هذه العملية، وتبعها في ذلك مملكتا "توري" و"تورو".

وبعد أن خسرت "بانيورو" مناجم الحديد الموجودة في "كووكي" والتي ذهبت إلى "بوجندا" في القرن الثامن عشر (خاصة وأنها كانت تمثل أساس الإنتاج الزراعي والحرفي في الإمبراطورية) فإن حكام مملكة "بانيورو" الذين بوغتوا بنشأة دولة "بوجندا" القوية تحولوا بشكل متزايد نحو المناطق الكائنة في جنوب وغرب "بانيورو". كما أن تطور قوى الإنتاج في "بوسونجورا" وغيرها من الأقاليم الجبلية قد حول حركة البضائع التجارية صوب "بانيورو". وتضمنت التجارة بين مناطق "باكونزو" و"بوسونجورا" و"بانيورو" في أواخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر: سبائك النحاس وأنياب الفيلة والملح والحبوب. وبسبب تحول المناطق الغنية بالموارد الطبيعية إلى "بوجندا" وكذلك انفصال "بوهويجي" عن إمبراطورية "بانيورو- كيتارا" تحول حكام "بانيورو" بشكل متزايد نحو "بوسونجورا" والمناطق المتاخمة لها باعتبار ذلك البديل الآخر الأفضل.

وهناك نقطة مهمة لم يهتم بها كثيرًا مؤرخو مملكة "تورو"، وهي نمو القوى الداخلية على مختلف المستويات داخل الإقليم (في وضع ما قبل الرأسمالية وما قبل الاستعمار)، وهو ما أدى إلى تكون جماعات مهنية "قطاعية" عريضة وسط السكان. فهناك من أصبحوا متخصصين تمامًا في إنتاج سلع البقاء، وبالأخص أولئك القاطنون في المناطق الزراعية. بينما أصبح آخرون حرفيين خلّص ينتجون الملح بكميات كبيرة للسوق. وظل آخرون مجرد رعاة.

ووسط هؤلاء وهؤلاء - أو بجوارهم - تطورت أيضًا أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية. ومن بين الأنشطة غير الاقتصادية والمتخصصة تلك المهن التي ارتبطت بمعتقدات وممارسات ما قبل الرأسمالية مثل استسقاء المطر والعلاج والقتل بالطرق السحرية والتنجيم. وتضمنت الأنشطة الاقتصادية الأشغال المتعلقة بمعالجة الحديد مثل الصهر وصناعة الأدوات. وبدأ التمايز الطبقي يتبلور في المجتمع ما قبل الرأسمالي داخل هذه الأنشطة. إذن أصبح هناك مجتمع متمايز طبقياً نتيجة لنمو القوى الداخلية، وهو التمايز الذي تواصل مع ازدياد عملية نمو القوى الداخلية اتساعاً وتركيباً.

وهناك جماعة قطاعية أخرى تبلورت نتيجة لتطور التجارة، وهي جماعة التجار التي ضمت تجاراً محليين وأجانب، حيث ضمت عناصر من جميع الجماعات العرقية والقومية: "باكونزو"، "باسونجورا"، "بانيورو" (بمن فيهم المهاجرون) و"باهوما". وكان من الأسهل للفرد في هذه الجماعة أن يبنى نفوذه على أساس أدائه التجاري. وقد جاء شيوخ "بوسونجورا" في القرن التاسع عشر من صفوف هذه الجماعة. ومع ذلك فقد كان هناك أيضاً تداخل كبير بين الفئتين الأولى والثانية، حيث تبلور اتجاه وسط التجار الكبار لتحويل أنفسهم إلى رؤساء "تقليديين" أيضاً، ووسط الأخيرين لتحويل أنفسهم إلى تجار مهمين، مثل كاكولي في منطقة بحيرة كاتوي وكاليكورا في بانيانجابو.

أما الفئة الثالثة فهي فئة ممثلي "أموكاما" التي كانت مسئولة في "بانيورو - كيتارا" عن جمع الضريبة، وكان لدى أفرادها ميول إقطاعية وأرادوا أن يظلوا في موقع السلطة.

ولكن الرغبة في السيطرة الإقطاعية قد لقيت الدعم من عامل مساعد كان قد ظهر للتو، ألا وهو نشأة تجارة العاج. وانضمت هذه التجارة إلى تجارة الملح لتشكلاً معاً المكون الرئيسي للتجارة. واجتذب العاج التجار الساحليين ليفدوا على "بوسونجورا" عبر "بوجندا" و"أنكولي". ومن خلال تجارة العاج أضحت أسواق "بوسونجورا" مرتبطة بالأسواق الساحلية.

كانت إضافة العاج إلى قائمة البضائع الرئيسية هي ما فتح الاقتصاد على مشاركة أوسع. فبدخول التجار الساحليين أصبحت التجارة أكثر ربحاً ورواجاً، ومن ثم اطردت عملية التراكم. وأدخل التجار الساحليون استخدام أصداف اللؤلؤ كوسيط في التبادل. وقد كان هذا في الحقيقة تطوراً تقدماً في التجارة في الإقليم، إذ سهل إجراء التبادلات كما سهل تخزين الفائض بدلاً من تراكم الماشية.

تلك كانت الظروف الجديدة التي جعلت التجار من أصل "بانيورو" يطمحون نحو إقامة كيان خاص بهم والانفصال عن مملكة "بانيورو - كيتارا"، حتى يتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد في المنطقة والتجارة مع المناطق البعيدة دون تدخل من حكام "بانيورو". ولنفس السبب قام الشيوخ والتجار الآخرون في الإقليم بتأييد تمرد "كابويو".

"كابويو" وتأسيس إمارة:

قاد "كابويو" التمرد على أبيه "نياموتوكورا" ليشكل إمارته الخاصة، وذلك أثناء قيامه بمهمة جمع الضريبة. تكونت الإمارة أولاً وسط "الباهوما" في "موينجي" جنوب مملكة أبيه. وكانت هذه بداية إمارة "تورو" التي تطورت إلى مملكة فيما بعد.^(٧) وحينما هاجمته قوات مملكه "بانيورو" لاستعادة السيطرة على المنطقة توجه نحو الغرب وحصل على تأييد الشيوخ في "بوراهايا" و"بونيانجابو" الذين حشدوا قواتهم سريعاً وهبوا لنجدة "كابويو" وصدوا هجوم "بانيورو".

وهكذا فإن القوات التي قاتلت ضد "نياموتوكورا" كانت قوة مشتركة من "الباهوما" في "موينجي" وجماعات أخرى تقطن غرب "موينجي"، كان من ضمنها "الباكونزو". ويسجل "فيورلي":

"كان نياموتوكورا محمولاً على محفة بسبب الضعف الذي ألم به وجعله غير قادر على السير، وأصيب بجرح كبير.. وتلوث الجرح بسهم، وهو ما يشير

إلى ملمح مثير في انتصار تورو: إذ يعود انتصارهم - جزئيًا - لاستخدامهم القوس والسهم إلى جانب الحراب. وهو ما جعل ويلسون يجزم بأن هذا يشير إلى مساعده البامبا والباكونزو في تحقيق النصر، حيث كانت الأقواس سلاحهم المميز" (Furley n.d.7-8).

ويشير هذا إلى أن "الباكونزو" و"البامبا" كانوا قد طوروا وقتها أسلحة كافية للدفاع عن أنفسهم وللمصلحة المشتركة في مقاومة السيطرة "الخارجية" من جانب "بانيورو" منذ ذلك الوقت فصاعدًا.

مثل غزو "كابو" وقيام حكمه بداية الانهيار لمجتمع "متطور" وحر في القرن التاسع عشر. فكان التجديد الفوري الذي أجراه في "بونيانجابو" هو إقامة نظام دولة كامل على السكان الموجودين في الإقليم. ونظمت هذه الدولة على شكل مملكة مع التجاهل التام لطابع المجتمع الذي أقيمت فيه. ونتج عن هذا تفكك هذا المجتمع على أسس القومية والعشيرة. وأحيا حكم "كابويو" الدور الذي كان يتضاءل للعشائر في تنظيم المجتمع السياسي. وهو ما كان للأسف بمثابة إقحام في تاريخ شعب المنطقة كانت له عواقبه السلبية على مختلف الجماعات القاطنة فيها. إذ كان تقسيما أفعيًا وتخفيضًا فعليًا لدرجة تطور ذلك المجتمع الطبقي الناشئ.

وبعد استقرار "كابويو" في "بونيانجابو" وشروعه في توطيد دولته الملكية، تعرضت السلطة الجديدة لمقاومة الزعماء والشيوخ والتجار المحليين بمن فيهم أولئك الذين انتصروا لمخططة الانفصالي، ومنهم "كاسورو" هذا الشيخ التقليدي الذي ظل يقاوم الأوضاع الجديدة حتى تمكنت قوات "كابويو" من تعقبه وقتله (Furley n.d.:8).

لقد تم تنظيم مملكة "كابويو" على نموذج مملكة "بانيورو" الذي اتسم بالسلطة السياسية لعشائر "البابيتو". وقد أحضر "كابويو" معه، كما استدعى، عشائر أخرى من "بانيور" ليحتلوا وضعًا تاليًا في الأفضلية "للبابيتو" (عشيرة "كابويو"). كما قدمت

عشائر أخرى من "الباهوما" آتية من "مبورورو" و"تكورى" وكانوا فى الغالب "لاجئين" فارين من قلاقل من هذا النوع أو ذاك فى مواطنهم، ولكنهم وجدوا أنفسهم فى وضع متقدم فى الهرمية العشائرية.

وبالمثل وفدت عشيرة "الباليزا" من دولتي "بوهويجو" و"بوزيمبا" جنوب بحيرة جورج". ويذكر "فيورلى" فى هذا الصدد: "إن هذه العشائر الرعوية، وخاصة القادمة من موينجى، قد حصلت على معظم مواقع السلطة فى تورو، على حساب عشائر باكونزو الذين طوردوا غربًا نحو المنحدرات الجبلية. أما العشائر الزراعية من البانيورو فقد فقدت وضعيتها لأنها لم تأت بالفعل مع كابويو رغم أن بعضها كان قد دعاه للقدوم" (Furley n.d:5).

يمكن القول إن "كابويو" قد استحضر معه أرسقراطيته الحاكمة والهرمية العشائرية التى تكونت من شيوخ "البابيتو، الباسيتا، والباهيندا" فى القمة، وجميعها عشائر رعوية بالأساس. أما عشائر "بانيورو" الأخرى - الزراعية - مع "الإنتاجومبا"، "الأماليجيو"، و"الأوبوسيتو" وغيرها، فقد عانت من وضع متدنٍ مثل "الباكونزو"، حيث لم تنقطع ممارسة التمييز ضدهم حتى أسقطت مملكة "تورو" عام ١٩٦٧.

لقد زرع العداء بين العشائر منذ إقامة مملكة "تورو" فى القرن التاسع عشر، وظل قائما فى القرن العشرين تحت الاستعمار البريطانى؛ وهو ما دفع "سامسون روسوكى" S. Rusoke - وهو آخر "أوموهكيروا" (رئيس وزراء) - فى مملكة "تورو" إلى إطلاق مقولته البغيضة عام ١٩٦٢ بأنه لن يكون هناك "كاتيكورو" - رئيس وزراء - فى "تورو" إلا "موتورو نياكبارا - أى نقى"^(٨)، وذلك حينما تعرضت المملكة للتحدي من جانب قادة حركة "روينزورورو".

وعلى العموم فإن هذا الوضع الذى دشنه "كابويو" مؤسس دولة "تورو" قد أحدث عدم انتماء طبقى منذ نشأة المملكة. إذ إن الطبقات المحلية التى كانت

مسيطرة تم إخضاعها لطبقات أخرى معظمها غريبة عن المنطقة ولكنها وجدت في بنية السلطة في مملكة "تورو". وهو ما شجع المزيد من عشائر "باليزا"، "باسيتا"، و"باهيندا" على الهجرة إلى "تورو" لتوطيد حكم "البابيتو" والاستفادة منه. وكانت النتيجة السياسية لهذه العملية هي اجتثاث سلطة وحرية "البامبا" و"الباكونزو" كشعبيين.

إلا أن العملية المبدئية لإنشاء المملكة قد طوّقت بأزمة لكل من الدولة والاقتصاد والشعب. حيث لقي تأسيس "تورو" مقاومة الطبقات المحلية المسيطرة بسبب طبيعة تنظيم الدولة وتوجهها السياسى. وقد اضطلع الشيوخ فى منطقتى "بوسونجورا" و "بوكنزو" بمقاومة عنيفة للحكم الجديد.

وعلى مستوى آخر، حاقت أزمة داخلية بالجماعة الحاكمة الجديدة. فبعد وفاة "كابويو" حوالى عام ١٨٧٠ نشبت صراعات على خلافته أدت إلى إضعاف تماسك هذه الجماعة. كما كان لهذا التطور نتيجة مناقضة أيضاً، حيث حصل بعض أمراء وأميرات "تورو" على تأييد شيوخ "الباكونزو" - وخاصة فى منطقة "بونيانجابو"، بينما تحول آخرون بشكل متزايد نحو تلقى الدعم من "بوسونجورا".

تكفى هنا ملاحظة أنه بالإضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية - الاقتصادية التى تسبب فيها حكم "كابويو" نزاعات الاستخلاف بعد موته، فإنه قد فتح الإقليم أمام القوى الخارجية - وبخاصة من جانب "بوجندا" - حيث سعى الأمراء المتنافسون إلى طلب المساعدة العسكرية من "بوجندا".

وبالإضافة إلى حقيقة رغبة "كاباليجا" فى إعادة فتح المنطقة، فإن وجود قوات من "بوجندا" فى "تورو" قد أوحى إلى "كاباليجا" بالمضى إلى أبعد من ذلك، وأصبح التنافس الإمبريالى بين "بوجندا" و "بانبيورو" عاملاً إضافياً على إشاعة عدم الاستقرار فى "تورو" و "بوسونجورا" و "بوامبا". بدأ "كاباليجا" بالهجوم على "تورو" عام ١٨٧٦ وعاود الهجوم بعزم مرة أخرى طوال الثمانينيات حتى تمكن

وكانت هذه الشركة قد وسعت أنشطتها التجارية ونفوذها السياسى من ساحل شرق أفريقيا إلى إقليم البحيرات الداخلية، حيث منحها "ترخيصها الملكى" سلطات بالنيابة عن بريطانيا العظمى بإقامة محطات تجارية وامتلاك الأراضى وإدارة المناطق وعقد المعاهدات مع الحكام الأفارقة والتزود بالسلاح إلى أبعد مدى والوصول إلى منحدرات جبال "روينزورورو".

وقام المستكشف البريطانى "ستانلى" H. M. Stanley بعبور إقليم "روينزورورو" فى طريق ذهابه وعودته من دولة الكونغو الحرة. ومن ثم فلاحظ أن موظفى شركة "إيبا" كان بإمكانهم تقدير القيمة الاقتصادية للمناطق المحيطة بالجبال على نحو ملائم وخاصة احتياطات الملح، وإمدادات العاج من "بوسونجورا"، وموارد الأخشاب عند حدود الكونغو، إضافة إلى الإمكانات الزراعية فى الإقليم. ونظراً لتزايد المصالح الإمبريالية، ساعد موظفو شركة "إيبا" فى بعث مملكة "تورو" التى تم وضعها فيما بعد تحت رعاية دولة المستعمرة البريطانية لخدمة مصالح رأس المال البريطانى.

"لوجارد" و"كاساجاما" وبعث مملكة "تورو":

كان أحد موظفى شركة "إيبا"، ويدعى "الكابتن فردريك لوجارد" F. Lugard، هو مهندس عملية إعادة بناء مملكة "تورو" التى دمرها "كاباليجا"، حيث عثر أولاً فى "بودو" (وتقع فى "يوجندا") على أحد أمراء "تورو" الفارين ويدعى "كاساجاما" فأعادته إلى "تورو" عبر "أنكولى" و "بوسونجورا"، ثم نصبه عام ١٨٩١ حاكماً على "تورو" (Syahuka-Muhindo 1989:74-81).

هذا وقد تأسست المملكة الجديدة عبر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات بين عملاء الإمبريالية البريطانية، ومن خلال إعادة الحكم الملكى فى "تورو" حيث كان "كاساجاما" الفاعل الأساسى فيها. وكان لتلك المعاهدات والاتفاقيات دلالاتها العملية

فجرت هذه التطورات المرارة في نفوس شيوخ "باكونزو" الذين تم اختزالهم في مجرد جامعي الإتاوة ومنظمي العمل، إذ إنهم لم يصبحوا خاضعين لسلطة "أجنبية"، وإنما توجب عليهم أن يدفعوا لها الضرائب. وتسبب العمل الإجباري وضرائب الانتداب في إثارة غضب عارم وسط الفلاحين وشيوخ عشائريهم، حتى وصلت المقاومة المباشرة للحكم الاستعماري إلى الذروة عام ١٩١٩ باندلاع تمرد كبير استمر من ١٩١٩ إلى ١٩٢١ (Syahuka - Muhindo 1989). وتدخلت الدولة الاستعمارية في مسألة الأرض في "بوامبا" و"باتورو" فحثت الشيوخ على التوقف عن الاستيلاء على الأراضي، كما تم تعليق ضريبة المساكن مؤقتاً عام ١٩٢٠. ولكن التمرد تواصل في "بوسونجورا" حيث لم تقدم هناك أية تنازلات، حتى تم إخماده في عام ١٩٢١ بواسطة حكومة الدولة الاستعمارية.

كانت مقاومة الحكم الاستعماري قد بدأت مباشرة بعد أن اضطلعت لجنة الحدود الدولية برسم الحدود بين أوغندا والكونغو. وقد بدأت المقاومة المنظمة في "بوسونجورا" مبكراً عام ١٩١١ ولكنها وصلت إلى ذروتها في الفترة ١٩١٩-١٩٢١ (Syahuka-Muhindo 1983:66-67).

التغيير الاقتصادي الاستعماري

والإدارة والسياسة المحلية في "تورو" ١٩٤٠-١٩٦٢:

أصبحت الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة في تورو هي الأساس الذي تشكلت بناء عليه المواقف السياسية الجديدة. وإذا كان قمع تمرد ١٩١٩-١٩٢١ قد دفع "الباكونزو" (و"البامبا") نحو فترة من العزلة الثقافية المؤقتة، فإن التغيير الاقتصادي الذي نجم بشكل أساسي عن الحرب العالمية الثانية قد كسر جدار العزلة، وأعاد هاتين القوميتين مرة أخرى إلى المجرى الرئيسي للتطور الاجتماعي - الاقتصادي في المستعمرة؛ وهو ما حدث في سياق اقتحام اقتصادي كان إنتاج البن والقطن هو السمة الغالبة عليه.

لاشك أن الاستعمار يقتضى الاستغلال الاقتصادى والإخضاع الثقافى. وقد أدى قمع انتفاضة "الباكونزو" ١٩١٩-١٩٢١ بشكل أساسى إلى خلق المناخ اللازم لتحقيق المستعمرين لأهدافهم. بيد أن هذا القمع لم ينتج بصورة آلية اشتراك الشعب فى الاقتصاد الاستعمارى. فعلى المدى القصير انسحب "الباكونزو" - بعد أن قاسوا الهوان - إلى عزلتهم الإجبارية فى الجبال. غير أنه بعد فترة قصيرة من انتهاء التمرد كان الاقتصاد الرأسمالى العالمى قد دخل فى أزمة بسبب الركود الاقتصادى الذى أعقب الحرب العالمية الأولى.

فرغم أن المحاصيل النقدية كان من الممكن إنتاجها وقتذاك خارج "بوجندا" عقب إنهاء الإدارة الاستعمارية لحظر زراعة المحاصيل النقدية فى مناطق تصدير العمالة عام ١٩٢٦ فإن الركود العالمى قد عطل إدخال اقتصاد المحاصيل النقدية فى "بوسونجورا" وأجزاء أخرى من "تورو". ونجم عن ذلك استمرار هجرة العمال من "تورو" إلى "بوجندا" حيث كان الاقتصاد قد استقر، وكان بإمكانه الحفاظ على استمراره من خلال قوة الدفع التى تمتعت بها الأرستقراطية القوية فى "بوجندا"، والتى كانت هى نفسها من خلق الدولة الاستعمارية فى بداية القرن العشرين.

بيد أنه يكفى أن نشير هنا أن "الباكونزو" و"البامبا" لم يهاجروا من تلقاء أنفسهم إلى "بوجندا" بحثاً عن فرص العمل المأجور حتى الثلاثينيات والأربعينيات. وسبب ذلك أن العمل الإجبارى قد أصبح معمولاً به على نحو تام بعد قمع تمرد ١٩١٩-١٩٢١. وحيث أجبر "الباكونزو" و"البامبا" وكذلك المستضعفون من "الباتورو" على الخدمة طبقاً لهذا النظام فى الضياع الحكومية فى "تورو" وبناء المساكن للشيوخ فيها وشق الطرق فى أجزاء كثيرة من المملكة.^(١٢) كما ازداد الطلب على القوة العاملة فى المناجم ونقل ملح "أوموكاما" من بحيرة "كاتوى"، حيث كان يُنتج إلى جانب أعباء مختلفة للإتاوة.

وبعبارة أخرى فإن شعب "تور" - وحيث كان "الباكونزو" و"البامبا" يشكلون القسم الأعظم من المضطهدين - قد وضع خلال الفترة ١٩٢١-١٩٥٠ فى خدمة

إن تحديات عملية تصفية الاستعمار في ظل غياب معنى أعمق للاستقلال قد تسبب بالنسبة لـ"تورو" في بروز تصورين مختلفين تماما لفكرة الأمة. فبينما أملت زعامة "تورو" في خلق أمة "تورو" الجديدة وإرساء سلطة زعامة مملكة "تورو" في إطار النظام الفيدرالي، فإن الموقف المتحقق في المملكة قد ترك انطباعاً - خاصة وسط "الباكونزو" و"البامبا" - بأن المطالب الخاصة بمراجعة الإطار السياسى كانت السبيل المناسب لتحسين وضعية كل قومية، ومقدمة ضرورية لتأسيس المساواة بين القوميات المختلفة. وعلى هذا الأساس اضطلعت "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" - التى كانت بمثابة الإرهاصة بحركة "روينزورورو" - بممارسة العمل الميدانى الذى عجل بدفع الدعاية السياسية المطالبة بالمساواة العرقية، ومن ثم الوحدة الفعلية بين القوى السياسية لكل من "البامبا" و"الباكونزو".

ميلاد وإعلان حركة "روينزورورو":

جاء تحول أنشطة "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" نحو العمل السياسى النشط فى سياق العملية الدستورية التى اضطلعت بها الحكومة الاستعمارية خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد خلقت هذه العملية الدستورية الشعور بالهوية والتضامن القوميين وسط الزعامات البرجوازية الصغيرة "للباكونزو" و "البامبا" والذين كرسوا أنشطتهم للمطالبة بمشاركة متساوية فى الحكومة. وتم التعبير عن المظالم التاريخية "للباكونزو" فى صورة التماسات قدمت إلى حكومة مملكة "تورو" والحكومة المركزية.

ولقد أدى الاقتصاد الاستعماري - كما تطور بعد الحرب العالمية الثانية - إلى نشأة طبقة برجوازية صغيرة وسط "البامبا" و"الباكونزو". ومن خلال التعليم والثروة اللذين نالهما أفراد هذه الطبقة أصبحوا على اتصال بأيدولوجية "التنمية" و"التحديث" اللتين وجدوهما غير ممكنتين فى ظل استمرار سيطرة مملكة "تورو".

ولم يعد بإمكانهم تحمل المزيد من الدونية الاجتماعية المفروضة عليهم والمبنية على أساس "قبلى". وساد لديهم اعتقاد ساذج بأن العملية الدستورية سوف تؤدي إلى انعتاقهم كطبقة. ففي عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ قدمت قيادة "جمعية بحوث تاريخ الباكونزو الحى" عدة مذكرات إلى حكومة "تورو" تطالب بالتمثيل المباشر فى "تورو روكوراتو" (أى البرلمان)، والاعتراف بقوميتى "البامبا" و "الباكونزو" فى دستور "تورو" وحققهما فى حضور تتويج الملك.

وأوضحت النضالات اللاحقة أن أهداف زعماء "البامبا" و "الباكونزو" ليست محدودة بالمرّة. حيث سيطر عليهم تصور بضرورة تحول النظام السياسى فى "تورو" نحو المواطنة الكاملة للقوميتين فى إطار نظام ديمقراطى مبنى على أسس جديدة.

غير أن حكام مملكة "تورو" رفضوا إعادة ترتيب نظامهم السياسى بما يتمشى مع المقترحات الواردة فى المذكرات، وبدلاً من ذلك أصروا على عقد اتفاق جديد (مع الحكومة الاستعمارية) يضمن لهم سيطرة محلية أكبر (مثلما الحال فى بوجندا) وإقامة نظام وزارى وبرلمان من مجلسين وتقليص السلطات المفوضة للحكم المحلى.^(١٦)

إعلان حركة "روينزورورو":

انتخب فى عام ١٩٦١ ثمانية عشر ممثلاً "البامبا" و "الباكونزو" فى البرلمان ("روكوراتو")، وارتفع العدد إلى ٢١ عضواً بانتخاب عضوين جديدين وضم وزير من حكومة "تورو". وكان عدد مقاعد البرلمان ٥٨ مقعداً، أى أن "الباتورو" كان لديهم عدد من المقاعد أكثر بـ ١٦ مقعداً عن "الباكونزو" و "البامبا" معاً، وذلك رغم أن إحصاء السكان فى المملكة الذى أجري عام ١٩٥٩ أوضح أن "الباتورو" يمثلون ٥٠% من السكان والنصف الآخر من "البامبا" و "الباكونزو".

ويجب أن نلاحظ مسألتين مهمتين هنا: أولهما أن أعضاء البرلمان من "الباتورو" لم يكونوا منتخبين من الشعب وإنما عينوا من جانب الملك، والثانية أنه لأول مرة أصبح من حق "البامبا" و"الباكونزو" التعبير عن شكاواهم ديمقراطيًا أمام حكومة الملك. وكما ذكرت "لجنة سمبيجويا" فإنهم بمجرد حصولهم على هذه الفرصة لأول مرة بعرض شكاواهم، سعوا سريعًا نحو إبراز قوتهم (Sembeguya Commission Report: P.3).

ولكن الفترة القصيرة التي قضاها ممثلو "البامبا" و"الباكونزو" في البرلمان قدمت لهم ما يكفي من البراهين على أن حكومة مملكة "تورو" مؤسسة شديدة التصلب. وقد فهمت البرجوازية الصغيرة من "البامبا" و"الباكونزو" هذا الصراع وعبرت عنه بلغة الليبرالية التي تشدد على "الحقوق الطبيعية للإنسان"، وامتلاً القادة البرجوازيون الصغار بالأمل في تحقيق المساواة والأخوة والديمقراطية والسلم والتمتع بحقوق الإنسان. غير أن التصلب من جانب نخبة "الباتورو" سرعان ما أدى إلى وقوع المجابهة الفعلية مع "البامبا" و"الباكونزو".

ووصلت الحياة السياسية في "تورو" إلى نقطة حاسمة حينما عين البرلمان لجنة دستورية لم تتضمن أى عضو من تلك القوميتين. وتحت الدعاية القوية التي قام بها ممثلو "البامبا" و"الباكونزو" عين البرلمان صاغراً اثنين منهما فى اللجنة، هما: "إيسايا موكيرانيا" (موكونزو) و"يرميا كوامارا" (موامبا). وقدم هذان العضوان مع غيرها إلى اللجنة مطلبين أساسيين هما:

(أ) أنه يجب النص فى "دستور الاستقلال" الجديد موضع التفاوض على أن "البامبا" و"الباكونزو" و"الباتورو" يمثلون القوميات الثلاث الأساسية فى "تورو". وجدير بالذكر أن "اتفاقية تورو" عام ١٩٠٠ لم تعترف حتى بوجود قوميات أخرى غير "الباتورو".

(ب) أن كل المناصب العامة يجب أن توزع بالتساوى بين القوميات الثلاث، وأن يكون منصب رئيس الوزراء بالتناوب بينها.

راديكالية. وكان لابد من تصاعد العمل الجماهيري المباشر بعد وقوع أربع حوادث رئيسية. أولاها كانت اعتقال "إيسايا موكيرانيا" في "بوامبا" بناء على أوامر "أوموهكيروا" مملكة "تورو" في ٦ فبراير ١٩٦٢. وكان "موكيرانيا" قد عاد إلى "بوامبا" قبل شهر من "الخروج" من البرلمان ليخبر السكان بموقف الأعضاء "الباتورو" في اللجنة الدستورية، ولتعبئتهم من أجل المقاومة الشاملة وفي أثناء هذا تم اعتقاله لمدة يومين. كما اتخذت إجراءات قمعية مماثلة فور "الخروج" من البرلمان، حيث تم اعتقال أربعة من زعماء "البامبا" / "الباكونزو" هم: "إيسايا موكيرانيا"، "يرميا كوامارا"، "بيترو موباليا" و"مبريكا"، ووجهت إليهم تهمة "ازدراء" حاكم "تورو" وحكومته وفق القانون العرفي في "تورو". وسرعان ما أطلق سراح "مبريكا" بينما أودع الثلاثة الآخرون رهن الحبس الانفرادي دون محاكمة.

وقد أدى تقييد حرية الزعماء الثلاثة إلى نتيجتين مباشرتين بالنسبة لحركة "روينزورورو". فأولاً حال الاعتقال دون تقدم "كومارا" لانتخابات الجمعية الوطنية في كمبالا في أبريل ١٩٦٢. وتم مصادرة مبلغ التأمين الخاص بترشيحه وقدره ٥٠٠ شلن، بينما ظل "كوامارا" في محبسه طوال الانتخابات. وهو ما أدى إلى حرمان "البامبا" / "الباكونزو" من فرصة إرسال ناطقين صادقين باسمهم إلى الجمعية الوطنية من أجل المطالبة بإقليم مستقل لـ"روينزورورو". وهكذا أدى تصرف حكومة "تورو" هذا تجاه "كوامارا" إلى إغلاق واحدة من أهم قنوات الاتصال التي أملت الحركة في أن تقيمها مع الحياة السياسية الأوغندية.

كما قامت حكومة "تورو" بتخطيط أمنية أخرى لحركة "روينزورورو"، حينما حوكم القادة الثلاثة رسميًا وحكم عليهم بالحبس ثمانية أشهر عشية مؤتمر لندن الذي عقد في يونيو ١٩٦٢. وكتب أولئك القادة فيما بعد عن هذه التجربة: "حينما فهمنا أن اللجنة الدستورية الأوغندية التي عقدت في يونيو الماضي كانت بمثابة المؤتمر الدستوري الأخير لمستقبل أوغندا، قمنا بكتابة خطاب مؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٦٢ إلى صاحب الفخامة الحاكم وأرسلنا نسخاً منه إلى كل من: رئيس

لتخليد ذلك اليوم من يونيو ١٩٦٢ قام "موكيرانيا" و "موباليا" و "كوامارا" باستعراض المظالم التي ألحقها "الباتورو" بشعب "البامبا" / "الباكونزو"، ثم خلصوا إلى القول: "دعونا نتطلع جميعاً للأمام، فلن نتسبب الوحشية أو التعذيب في أن نلتمس الشفقة من جلادينا، إذ إننا نفضل السلم وحرية التعبير في أوغندا مستقلة عن حكومة باتورو الحاقدة. عاشت روينزورورو! عاشت أوغندا!"

نتيجة لما سبق نشأ أمران كان لابد أن يطبعا- إن عاجلاً أو آجلاً الاتجاهات المختلفة للحركة بعد أن دخل الصراع مرحلة النضال الجماهيري. فقد رغبت الزعامة البرجوازية الصغيرة للحركة في مواصلة إرسال الالتماسات للحاكم العام. بيد أن القسم الثوري في الحركة كان قد تمكن حينئذ من تعبئة التأييد الشعبي وحشد جماهير الفلاحين خلفه، ورأى هذا القسم أن مسألة الإقليم المستقل لم تعد محل نقاش خاصة بعد أن رفضتها الحكومة الاستعمارية التي كان من المتصور أن تقوم بدور الحكم بين "البامبا" / "الباكونزو" ومملكة "تورو". ورأوا أنه من غير المتصور بالنسبة لدستور الاستقلال- والذي لم يعترف بوجود هاتين القوميتين ضمن مكونات المجتمع الأوغندي أن يقوم بحماية حقوقهما. ومن ثم فإن الخيار الوحيد المتبقى هو النضال المسلح والانفصال والحصول على الاستقلال.

وفي رأينا أن السبب الأساسي وراء إلقاء القبض على "موكيرانيا" و "كوامارا" و "موباليا" و "مبريكا" لم يكن الإساءة إلى حاكم وحكومة "تورو"، وإنما أنشطة حركة "روينزورورو" وما أدت إليه من إعلان الاستقلال. وبسبب افتقار زعماء مملكة "تورو" إلى الفهم الصحيح للموقف، وجهوا الاتهام لقادة حركة "روينزورورو" بالتطاول على الحكم، ومن ثم محاكمتهم بالقانون العرفي بدلاً من قانون الخيانة العظمى. وبسبب هذه الاعتبارات نفسها كان تردد الإدارة الاستعمارية إزاء مسألة "روينزورورو" بسبب ترحيل الحكومة الاستعمارية لهذه المهمة إلى حكومة ما بعد الاستعمار. وفي الحقيقة كانت "روينزورورو" مسألة شائكة، وهو ما كشفت عنه تجربة الحركة فيما بعد.

انفجار العنف:

نشأ العنف بسبب القراءة السيئة للموقف من جانب حكام "تورو" واستمرارهم في الرفض المتصلب للتكيف مع المناخ السياسي الجديد في المملكة. فخلال شهر أغسطس قامت حكومة "تورو" بتحدٍ جديد لمتمردي "الباكونزو" و"البامبا" بإعلان إجراء انتخابات تكميلية لانتخاب نواب جدد بدلاً من أولئك الذين انسحبوا من البرلمان في ١٣ مارس ١٩٦٢. وهو الإجراء الذي قوبل بالرفض الكامل من جانب "البامبا" و"الباكونزو" الذين ظلوا يعتبرون نوابهم الأصليين هم ممثلي القوميتين، وأكدوا إصرارهم على الانفصال عن مملكة "تورو". ومن ثم فإن مؤيدي "روينزورورو" في المقاطعات الأربع (بوامبا، بوسونجورا، بوراهيا، بونينجابو) أعلنوا عدم مشاركتهم في الانتخابات المقررة، وحذروا ممثلي حكومة "تورو" من إجراء حملات انتخابية في مناطق "روينزورورو".

وبدا للجميع مدى عناد وزراء وشيوخ "باتورو" برفضهم الانصياع لهذه التحذيرات، وهو ما كان بمثابة الإشارات الأولى للعنف الذي تحول فيما بعد إلى حرب عرقية طويلة وباهظة التكاليف. ففي خلال النصف الأخير من أغسطس قام وزراء "تورو" بتقديمهم "سامسون روسوكي" (رئيس الوزراء) بجولة في أقاليم "البامبا" و"الباكونزو" وبصحبتهم ممثلو الحكومة الأوغندية، وذلك في محاولة لحث السكان على الاشتراك في الانتخابات التكميلية، وكان ذلك ما أطلق الشرارة الأولى لأعمال العنف، ففي "كارامبي" (إحدى مناطق "بوسنجورا") وأثناء محاولة وزير الأشغال العامة يوم ١٧ أغسطس ١٩٦٢ إلقاء خطاب حول الانتخابات القادمة قام حشد مكون من بضع مئات من "الباكونزو" المسلحين بالعصى والأحجار بمنع الوزير من إلقاء خطابه. كما طورد أحد الشيوخ المصاحبين للوزير مما اضطره إلى الفرار في الجبل ولم ينقذه إلا الشرطة فيما بعد. وتم إلقاء القبض على رجلين في هذا العراك. وبعد ذلك بثلاثة أيام اضطرت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل

للمموج والهراوات لمنع تجمع يزيد عن ٥٠٠ شخص من "الباكونزو" تجمعوا أمام السجن لإطلاق سراح الرجلين (Uganda Argus 1962).

وتكرر الأمر نفسه يوم ٣٠ أغسطس فى منطقة "بوسارو" الواقعة فى "بوامبا"، حيث قام جمع من المتظاهرين بالهجوم على اثنين من الشيوخ وألحقوا بهما إصابات بالغة، وذلك أثناء اجتماع نظم ليخطب فيه مساعد مفوض المنطقة (Uganda Argus 1962). كما دمرت قاعة "روكوراتو" (البرلمان) أيضا أثناء ذلك الهجوم. أما قوات الشرطة التى أرسلت للتحقيق فى الحادث فقد ووجهت بجمع قوامه ٨٠٠ رجل من "البامبا" و"الباكونزو" وجرت معركة قتل فيها أحد رجال "الباكونزو"^(١٨). وخلال أسابيع قليلة كان العنف قد عم أرجاء الأقاليم الأربعة (بوامبا، بوسنجورا، بوراهيا، بانيانجالو).

حركة "روينزورورو" فى الصراع ١٩٦٢-١٩٩٠:

من أهم السمات التى اكتسبتها حركة "روينزورورو" منذ اندلاع العنف فى أغسطس ١٩٦٢ هى استمرارها كحركة مقاومة ثابتة على صمودها ضد فظاعات الدولة من تدمير الأرواح والممتلكات والاعتصاب والتعذيب الجسدى والنفسى والإرهاب والتخريب السياسى. وحتى حكومة حركة المقاومة الوطنية NRM التى ادعت انتماءها للشعب لم تتج من الانتقاد بسبب أسلوب تعاملها مع مشكلة "روينزورورو"، حيث اتهمت هذه الحكومة بالتواطؤ والمعالجة غير السليمة للمشكلة وتسليط القوات على جماهير الفلاحين بهذا المبرر أو ذاك.

بيد أن حركة "روينزورورو" مرت خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٠ بعدة تغيرات. فإذا كانت هذه الحركة قد بدأت كحركة انفصالية "البامبا" و"الباكونزو"، يمكن اليوم القول إنها تحولت لتصبح حركة وطنية أوسع. حيث تغيرت قيادتها وأهدافها، وهى النقطة التى سوف نعود إليها فيما بعد.

موقف حكومة أوغندا من العنف العرقي

حينما اندلع العنف فى مناطق "البامبا" و"الباكونزو" كان موجهًا ضد مؤسسات ومسئولى حكومة "تورو"، وانصبّت أعمال العنف التى قامت بها الجماهير على تدمير كل رمز يتعلق بدولة "تورو".

وفى أول الأمر كانت استجابة الحكومة الأوغندية للأحداث هى المبادرة بإرسال قواتها إلى المنطقة، ولكن هذا لم يمه العنف. فكان أن شكلت "لجنة سمبيجويلا" لبحث المشكلة وتقديم تقرير للحكومة حول الأسباب الحقيقية للقلق الحالية من جانب "البامبا" و"الباكونزو" فى إقليم "تورو" واقتراح التوصيات اللازمة لعلاج المشكلة. وبدأت اللجنة أعمالها فى "بورت فورتال" يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ وفيما بعد استمعت لشهادات فى مقاطعا "بوسنجورا"، "بونينجابو" و"بوامبا"، واختتمت أعمالها فى "تورو" بالاستماع لشهادات محلية فى "فورت بورتال" يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

وقد علق "البامبا" و"الباكونزو" آمالاً كبيرة على هذه اللجنة بأن تمنحهم الحق فى إقليم مستقل. وبسبب هذا التفاؤل وسط "البامبا" و"الباكونزو" فإنهم قد تعاملوا معها بإيجابية وتقديموا بشهادات حية ومكتوبة. وقد حصلت اللجنة على شهادات وأدلة من بضع مئات - بمن فيهم مسئولون فى حكومة "تورو" وأفراد من "الباتورو" (Sembeguya Commission Report). غير أن مشكلة اللجنة تمثلت فى عجزها عن الإمساك بالجذور التاريخية للمشكلة، وفشلها فى تناول مسألة الديمقراطية. فقد ركزت اللجنة على الجوانب البيروقراطية وتغافلت عن القضايا السياسية (الحقوق، الديمقراطية..) بل وحتى المشكلات الاقتصادية (القانون، الضرائب، العمل..) وفوق هذا، لم تميز اللجنة بين المطالبة بإقامة إقليم جديد وبين الانفصال. ونظرًا لكل هذه العيوب فى تناول لم تتوصل اللجنة إلى توصيات

ولم يفلت من العقاب حتى الأحداث، وهو ما كشفت عنه مقالة بعنوان "حملة رماح متعصبون في القرى" حيث جاء بها: "مثل أمام القاضي المقيم في "تورو" ثلاثون رجلاً وستة من الصبية "الباكونزو" بتهمة الاشتراك في تجمهر غير مشروع. وحكم على الرجال بالسجن لمدة عام، أما الصبية فقد تلقى كل منهم ١٠ جلادات" (Uganda Argus 1962).

وبينما كانت عمليات القبض العشوائى والمحاكمات العاجلة في المحاكم الأوغندية تتم بحق "البامبا" و"الباكونزو" كان مسئولو حكومة "تورو" منغمسين في قتل الفلاحين من أبناء هاتين القوميتين دون رادع. فعلى سبيل المثال قام أحد الشيوخ في "كيسينجا" ("بوسنجورا") بإطلاق النيران على جمع من "الباكونزو" مما أوقع قتيلين وأصاب الثالث بجرح استلزم بتر ذراعه (Uganda Argus 1963). ومع ذلك لم يتخذ أى إجراء قانونى أو سياسى ضد هذا الشيخ القاتل.

ومن الممكن تفسير تراخى حكومة أوغندا تجاه انتهاكات "الباتورو" في ضوء ظهور الأخيرين بوصفهم مؤيدى مؤسسات الحكم التى كان "البامبا" و"الباكونزو" يريدون تقويضها. بل وحتى المثقفين البرجوازيين الصغار من "الباتورو" الذين كانوا على صلة بوسائل الإعلام حرصوا على تحريف وتشويه حقائق التاريخ أمام رأى العام الأوغندى. ومن أمثلة ذلك خطاب وجهه شخص يدعى "كاسورو" إلى محرر "أوغندا أرجوس"، جاء فيه: "أود أن أبين لشعب أوغندا أنه ليس "البامبا" و"الباكونزو" أى حق في ادعاءاتهم بشأن المقاطعات الأربع، حيث هم من رعايا رئيس وزراء "تورو" كمملكة واحدة، ولم يسمع من قبل - سواء في التاريخ المكتوب أو الشفاهى - بوجود مملكة أو إقليم باسم "روينزورورو". ولا توجد علامة واحدة تشير إلى حدود هذا الإقليم أو المملكة.. وكم كان تصرفهم مجافياً للصواب بمخاطبة رئيس وزراء أوغندا طالبين منه النظر في مطلبهم.. وليكن معلوماً أن كل من يتجاوب مع مطلبهم بإقليم مستقل أو يؤيد الفكرة، فإنه يسىء استخدام حريته" (Uganda Argus 1962).

تشكلت اللجنة في ٢٨ فبراير ١٩٦٣ لتغطي مقاطعات "بوسنجورا" و"بونينجابو" و"بوراهايا" و"بوامبا"، أما الخدمات المقرر استقصاء أدائها فكانت: التعليم، والخدمات الصحية والطبية، الطرق، إمدادات المياه، والسجون. وهي المجالات التي برزت أثناء عمل "لجنة سمبيجويا" بوصفها موضع شكوى رئيسية من "البامبا" و"الباكونزو".

وكما حدث بالنسبة "للجنة سمبيجويا" فقد تقدمت أعداد كبيرة من "البامبا" و"الباكونزو" وكذلك "الباتورو" وموظفي الحكومة الأوغندية.. بشهادات مكتوبة وشفاهية "للجنة لوبوا". ولكن على العكس من اللجنة الأولى التي طلب منها معالجة جذور صراع "روينزورورو"، كانت مهمة "لجنة لوبوا" أسهل إذ كان المطلوب منها توفير الحماية القانونية لقرار جماعة من الأقلية في جهاز حكم زمرة أوبوتى.

تسلمت الحكومة الأوغندية تقرير اللجنة في مارس ١٩٦٣ وفور تسلم التقرير أدخلت الإدارة المركزية في "بوامبا" و"بوسنجورا". وخول مفوض إقليم "تورو" صلاحية تعيين مفوض مساعد لإدارة شئون كل مقاطعة وترتيب اختيار الشعب للوكلاء الذين يجب أن ينفذوا واجبات الأقاليم الفرعية وشيوخ الدوائر الإدارية. وتمت عملية اختيار الشيوخ في مايو ١٩٦٣ من خلال ترتيبات قام بها وكلاء ADCs، أى أنهم لم ينتخبوا. ومن ثم تم تعيين بعض زعماء حركة "روينزورورو" من البرجوازيين الصغار في الأراضي المنخفضة، ومن بينهم "جوليريمو بجاساكي" G.Bigasaki وهو أحد مساعدي "كوامارا" و"موباليا" أثناء تواجدهما في كمبالا. وهو التطور الذى نتج عنه وقوع انقسام كامل فنى قيادة حركة "روينزورورو" (الانفصالية). فقد عارض جناح "موكيرانيا" (الذى كان يناضل فى الجبال) الإصلاح المطروح ولجأ إلى نضال العصابات المسلحة مدعوماً بالفلاحين فى الجبل. وأقيمت حكومة "روينزورورو" فى الجبال بتراتبية موازية لتراتبية الحكم. وبذلت عام ١٩٦٤ محاولة لتوحيد "باكونزو (بانداندى)" الذين يقيمون فى زائير مع أقربائهم "باكونزو" أوغندا لإقامة دولة "روينزورورو" على أساس القومية.

غير أن قبول الجناح المعتدل في الحركة للإصلاحات الحكومية دون قيد أو شرط قد أفضى في النهاية إلى انهيارهم كقوة سياسية، ومع مجيء عام ١٩٧٠ كان قد تم تحييدهم نهائياً.

إقامة دولة "روينزورورو"

صعود واستمرار مملكة "روينزورورو"

بعد الإصلاح الإداري الذي تم إدخاله في "تورو" لجأ الجناح الثوري في قيادة حركة "روينزورورو" إلى انتهاج خط أكثر راديكالية، وشرع في بناء دولة "روينزورورو" المستقلة حسبما نصّ في إعلان الاستقلال، ولكن بناء دولة "روينزورورو" كان يمثل اندماج عمليتين: بناء منظومة الدولة (حتى وإن كان في صورة مملكة)، ومحاولة بناء أمة "روينزورورو"؛ وهو ما كان يمثل وضعا معقداً (Syahuka -Muhindo 1983:262-352). "فقد كان علينا أن نسأل أنفسنا: لماذا نبني دولة؟ ولماذا تنظم هذه الدولة في صورة مملكة وليس جمهورية؟ لماذا تكون دولة "روينزورورو" (مملكة) قادرة على الصمود في وجه قمع الدولة الأوغندية والبقاء حتى عام ١٩٨٢؟ وإلام يشير انهيارها؟ (Ibid).

ولقد أوضحنا أن دولة "روينزورورو" جاءت نتيجة لتفاعل مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية. فمن الناحية الذاتية قامت الحركة لحماية الحقوق الديمقراطية "للأبامبا" و"الباكونزو". غير أن الشروط الموضوعية قد عملت على عكس تحقيق هذا الهدف الأساسي (Ibid).

وفي ضوء تحليل الجناح المناضل في قيادة حركة "روينزورورو" يجب التشديد على أهمية القدرة (أو عدم القدرة) على تنظيم حركة اجتماعية ملموسة للتحول القومي/ الاجتماعي، ويعتبر دور الجماهير الشعبية عاملاً مهماً في بناء أي حركة للتحول الاجتماعي. إذ يتم خوض نضال كهذا انطلاقاً من الخبرة التاريخية

"كيفو" الذى يوجد به عدد كبير من السكان "البانداندى" يربو على الثلاثة ملايين. وتحولت "كيانتجا" لتصبح المركز الذى انتشرت منه وطنية "روينزورورو" إلى مختلف مناطق "البانداندى". إلا أن قادة الحركة تم اعتقالهم فى ٢٢ و ٢٣ يونيو ١٩٦٤ وأودعوا فى سجون "بينى" و"بوتيمبو" حتى تم إنقاذهم على أيدي قوات العصابات التى تقودها سيمبا "موليلي". (٢٣)

صعود وبقاء دولة "روينزورورو":

نشأت مملكة "روينزورورو" فى سياق مجتمع زراعى وثقافة زراعية. وكان معظم قادة الدولة لدى قيامها عام ١٩٦٣ من أشباه الأميين الذين جاءوا أساساً من الفلاحين فى الجبال. ولم يشارك معظم المثقفين الحديثين من "الباكونزو" فى عملية إقامة دولة "روينزورورو" حيث كانوا قد قبلوا التعاطى مع الإصلاحات الإدارية التى أجرتها الحكومة الأوغندية.

ونظراً لعمل الحركة فى إطار ثقافة زراعية فإن الموقف الأيديولوجى اكتسب طابعاً فلاحياً متزايداً. ولا شك أن الافتقار إلى الوضوح الفكرى والأيديولوجى الذى أظهرته القيادة الجديدة، كان يعنى فى بعض الأحيان إخضاع الأهداف الرئيسية لنشاط الحركة للأهواء والمصالح الشخصية للقادة.

كان بناء دولة (مملكة) "روينزورورو" على أيدي البرجوازية الصغيرة فى الجبال بمثابة الخطأ الأكبر للقيادة.

إذ إن هذه القيادة لم تفك التعبئة الشعبية فحسب وإنما قامت أيضاً بنزع سلاح الجماهير التى قاومت دولة الاستعمار الجديد. فمن خلال عملية الفك التدريجى غير الواعى لتعبئة الفئات الشعبية وفرض حكم السلطة عليهم تزايدت "جيوب السلطة" داخل الحركة حين برز "موكيرانيا" كملك غير متوج "للباكونزو" و"البامبا".

لقد أوضح بناء مملكة "روينزورورو" حالة الضعف الكبير عند متقى الطبقة المتوسطة من "الباكونزو" و"البامبا"، وبالأحرى عجزهم عن التمييز بين شكل وطابع الدولة. فمنذ الوعد الأول بشكل جديد لتنظيم الدولة- أى الإصلاح الحكومى الموعود عام ١٩٦٣- تحولت الغالبية العظمى من هذه الجماعة بسرعة عن النضال الجماهيرى واعتمدت- ولو بحماس محدود- خطأ متساهلاً أطلق عليه الخط المعتدل. وهو ما ترك قيادة النضال المسلح فى أيدي الفلاحين الذين قادتهم جماعة من نخبة صغيرة وغير متماسكة أيديولوجياً تحت قيادة "موكيرانيا". ومما يثير الدهشة أن دولة "روينزورورو" التى نظمت فى صورة مملكة استطاعت البقاء بعد وفاة "موكيرانيا" عام ١٩٦٦ رغم الحملات العسكرية المتواصلة ضد المملكة حتى عام ١٩٨٢.

ويكمن سر بقاء دولة "روينزورورو" فى الأساليب التنظيمية التى انتهجتها، وحقيقة أن المظالم التى يشكو منها الشعب لم تجد تفهماً كافياً من جانب المجتمع والحكومة الأوغنديين.^(٢٤) وقد قامت القيادة المناضلة من جانبها بإجراء الحد الأدنى من العملية الديمقراطية. خاصة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٨. ومن ذلك تشكيل اللجان الشعبية التى كانت تناقش فيها شئون الحركة، وهو ما كان يثرى القرارات الكبرى المتخذة فى صالح النضال. إن ثقافة المقاومة التى تطورت خلال هذه الفترة قد مكنت شعب ودولة "روينزورورو" من الصمود فى وجه قمع الدولة الأوغندية وإثارة الحماسة الجماهيرية للاستمرار فى القتال لبعض الوقت.

لقد تمت تعبئة الجماهير على نحو فعال من خلال المجالس واللجان الشعبية التى امتدت من مستوى القرية إلى مستوى المقاطعة. وتحققت مستويات مختلفة من المشاركة السياسية فى صنع القرار عبر هذه المجالس واللجان المشكلة شعبياً. (Syahuka-Muhindo 1989:127-284). وكان الأهم من ذلك بكثير: هذا المضمون الشعبى لهذه الحركة الذى تناول "التعليم والثقافة"، "السياسة الزراعية والغذائية" و"سياسة عدم استخدام السلاح".

ولعل توفير الغذاء يعتبر واحداً من أهم الإجراءات اللازمة لتأمين أى نضال مسلح، فلا يمكن لشعب جائع أن يحارب، ومن هنا كان البعد الهام لنضال "روينزورورو" بالنسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء. ولضمان هذا المطلب وضعت حكومة "روينزورورو" "السياسة الزراعية والغذائية" الخاصة بها موضع التطبيق عامى ٦٥-١٩٦٦. وفى إطار هذه السياسة تم توزيع الأراضي غير المستغلة فى القرى بحيث حصلت كل أسرة معيشية على أرض جديدة لإنتاج الغذاء اللازم للاحتياجات الطارئة.

أما سياسة عدم استخدام السلاح التى اعتمدها مؤتمر زعماء "روينزورورو" عام ١٩٦٣ بهدف تمكين قيادة الحركة من تعبئة الشعب وتطوير النضال بموازاة تقليل مخاطر التعرض لقمع الحكومة الأوغندية إلى أدنى حد. فقد رأى القادة المجتمعون فى ذلك المؤتمر أن الحكومة الأوغندية تملك قوة نيران كافية لقمع التمرد، ومن ثم فإن استخدام السلاح فى المرحلة المبكرة من النضال، إلى جانب مشكلة توفير السلاح الكافى لحماية الشعب، تم اعتباره أسلوباً غير مجدٍ. فمن الأرجح أن سقوط أعداد كبيرة من القتلى وسط أبناء الشعب سوف يؤدى إلى تحطيم معنوياتهم وعدم دعمهم للحركة قبل أن يتحقق تلاحم قوى بين الحركة والشعب، وتكون النتيجة هى انهيار النضال وهو لم يزل فى مراحله الأولى. ومن ثم أعطيت الأفضلية للعمل السياسى وسط الشعب الذى يمكن أن يعتمد على نظم تسليحه "التقليدية" - أى الرماح والسهام والمعرفة فى البيئة فضلاً عن نظم القيادة والسيطرة والاتصال التقليدى الخاصة بهم. هذا هو السياق الذى تطور فيه نضال "روينزورورو" واستطاع مقاومة القوات الحكومية الأوغندية وغيرها من القوى الخارجية.

غير أن الأمن الداخلى واجه الخطر من مصدرين: أولهما خطر القوات المشتركة للحكومة الأوغندية، وثانيهما من المجلس الإقليمى الجديد الذى شن غارات مسلحة منتظمة على منطقة الجبال بدءاً من عام ١٩٦٨. فتمكن الجيش

وحتى عام ١٩٧١ كان التحدى الأكبر أمام قيادة وشعب "روينزورورو" هو وقوع الانقلاب العسكرى بقيادة "عيدى أمين". ولما كان الفلاحون يناضلون تحت قيادة غير منظمة ومرتبكة ولا تتمتع بوضوح فكرى، فقد أخذوا يتعلمون من صعوبة الأوضاع التى يمرون بها. غير أن الموقف الذى خلقه قيام حكم "أمين" العسكرى قد أعطى مع ذلك نفسًا جديدًا للحركة.

هناك ثلاث عمليات مختلفة ولكنها متلازمة تفسر عودة الصحوه إلى حركة "روينزورورو"، ألا وهى: تغير الشروط الاجتماعية-الاقتصادية فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة، وإنشاء مقاطعتى "كاسيسى" و"بوند بجيو"، وأخيرًا اندلاع التناقضات فى النظام الاجتماعى الأوغندى بعد مجيء "عيدى أمين".

فإذا كانت المصالح التجارية للمتعاملين فى السلع الصغيرة-والتي تشكل أساس الارتزاق عند البرجوازية الصغيرة فى الأراضى المنخفضة فى "بوسنجورا"- قد دفعتهم إلى التخلي عن التمرد المسلح. وساد لديهم اتجاه بالتعاون مع الحكومة الأوغندية فى حملتها التى قامت بها باسم إرساء النظام والقانون، "الحرب الاقتصادية" التى أعلنها "أمين" عام ١٩٧٢ قد أدت إلى تعميق التعاون بين البرجوازية الصغيرة فى الأراضى المنخفضة ونظيرتها فى المناطق الجبلية. ولما كانت "الحرب الاقتصادية" قد مهدت الطريق لتحقيق التراكم الأولى الصريح فى المجتمع الأوغندى، فقد نشأت تحالفات جديدة بفعل ما تولد من تناقضات وسط الدولة والشعب. هذا وقد نشأ التحالف بين البرجوازية الصغيرة فى المناطق المنخفضة والجبلية فى سياق التجارة غير الشرعية، وخاصة فى محصول البن.

فمع نهاية عام ١٩٧٢ كان تهريب البن يتم على قدم وساق عن طريق الحدود الأوغندية- الزائيرية. ولما حاول النظام العسكرى إيقاف التجارة غير الشرعية عبر الحدود (فى المناطق المنخفضة) أصبحت الطرق الجبلية هى البديل أمام المهربين، كما كانت المحاصيل المنتجة فوق الجبال والقابلة للتسويق قد وجدت طريقها إلى زائير عبر الممرات الجبلية البعيدة عن متناول القوات الحكومية.

السبب الأول أن الحزب كان في الستينيات قابضًا بقوة على أعنة السلطة ولم يكن يواجه أى تحدٍ رئيسى من جانب المعارضة بعد أن تمكن من إخمادها، أما فى الثمانينيات فقد بات الحزب يواجه تحديًا قويًا من "الحزب الديمقراطي" DP، خصمه الرئيسى. ومن ثم فقد سعى "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" إلى كسب قِـوات "روينزورورو" فى صفه خشية أن تقوم بهذه المبادرة القوى المعادية له.

ثانيًا، أن مناورات "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" كانت تستهدف التحوط من التهديدات التى تمثلها "الحركة الوطنية الأوغندية" UPM، خاصة بعد أن أعلن قائدها "يورى موسيفينى" على الملأ أن حزبه "سوف يعود إلى الأحراش" إذا استخدم "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" وسائل غير ديمقراطية للفوز فى الانتخابات العامة.

وكانت قيادة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" فى مقاطعة "كاسيسى" على وعى تام باهتمام قيادة "الحركة الوطنية الأوغندية" بـجبال "روينزورورو" منذ محاولة الأخيرة إقامة علاقات مع المملكة أيام "فروناسا"، ويقال إن قائد "فروناسا" (يورى موسيفينى) الذى أصبح فيما بعد قائد "الحركة الوطنية الأوغندية" كانت له محاولات مبكرة فى هذا الصدد إبان الصراع مع "عيدى أمين" (٢٦). ومن ثم كانت هناك خشية لدى بعض دوائر حزب مؤتمر شعوب أوغندا من أن تقوم بعض القوى المناهضة للحزب بإنشاء قاعدة لحرب العصابات فى جبال "روينزورورو". وفى الحقيقة فإن الزخم الذى اقتلع به "جيش المقاومة الوطنية" حكومة "أوكلو - لوتوا" عام ١٩٨٦ كان محصلة الهجوم الذى شنّه "جيش المقاومة الوطنية" فى جبال روينزورى كما أن الجماعة المعارضة داخل "جبهة التحرير الوطنى الأوغندية" قد أقامت خلال الثمانينيات قاعدة لحرب العصابات فى شرق جبال "روينزورى" خلال الثمانينيات ضد حكومة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا".

لهذا عمل حزب مؤتمر شعوب أوغندا بسرعة وعزم على الإمساك بالمبادرة فى "كاسيسى"، ومن ثم قامت قيادة مملكة "روينزورورو" فى ١٥ أغسطس ١٩٨٢

بالانسحاب "طواعية" من العمل المسلح، وهبطت من الجبال حيث استقبلتها قيادة حكومة أوغندا في احتفال وطني كبير نظم في مدينة "كاسيسي". وكان المكسب الكبير "قيادة حزب مؤتمر شعوب أوغندا" هو نجاحها في إنهاء دولة وحكومة مملكة "روينزورورو" دون وقوع حمام دم. وصدر عفو عام على جميع قيادات "روينزورورو"، وتم إدماجهم في إدارة الحكومة المحلية في "كاسيسي"، كذلك جرى ضم الجنود الراغبين في "جيش التحرير الوطني الأوغندي" UNLA.

كما يمكن إرجاع قدرة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" على تنفيذ هدفه إلى سببين رئيسيين هما: الدور الفعال الذي قام به "أمون بازيرا" بوصفه المفاوض الرئيسي للحكومة المركزية، والطابع الذي اتسمت به قيادة "روينزورورو" في هذا الوقت. فقد أدرك "بازيرا" جيدًا أن قيادة الحركة قد أصبحت الآن للطبقة متوسطة بالدرجة الأولى، وأنه نظرًا لعدم وجود قيادة منظمة شعبيًا فمن الممكن استيعاب هذه القيادة والتلاعب بها دون إحداث لقلقل وسط الشعب. كما أصبح جليًا أيضًا أن القسم الأكبر من قيادات "روينزورورو" قد أصبح أكثر اهتمامًا بالمكاسب التجارية عن الأمور السياسية. ومن ثم كان عليه فقط أن يجد جزءًا ضئيلًا من تلك القيادات - أي مسؤولي حكومة المملكة - الراغبين في التعامل، ومن ثم يمكن عزلهم عن بقية قيادات الحكومة.

"جيش المقاومة الوطنية" و"حركة روينزورورو":

بدأت قيادة "جيش المقاومة الوطنية" عام ١٩٨٥ في الاتصال بمن تبقى من قيادات مملكة "روينزورورو"، وخاصة الميجور "ريتشارد كينيا موسيتو" الذي ظل رئيس أركان جيش المملكة حتى عام ١٩٨٢. كما لقي "جيش المقاومة الوطنية" المساعدة من بعض السكان المحليين بقيادة "سيراسي باسمبيا" الذي سبق له الخدمة في حكومة "رونزورورو" كشيخ محلي، إلا أنه قد أعفى من مناصبه في هذه

الحكومة بعد أن اتهم وآخرون في أواخر السبعينيات بعدم الولاء لحكومة الملك "إرما-نجوما". غير أن الموقف الجديد قد سمح له بإقامة علاقات عمل طيبة مع الميجور "كينيا موسيتو" الذي كان أحد من عملوا على إزاحته من مناصبه في حكومة "روينزورورو" فيما مضى. ولما كان "باسامبيا" و"موليما"، و"كينيا موسيتو" قد ناوروا لأجل مواقع قيادية عليا في حركة "روينزورورو" وبعد ذلك في إدارة "حركة المقاومة الوطنية"، فإن العمل تحت قيادة "كينيا موسيتو" قد أعطى "جيش المقاومة الوطنية" عام ١٩٨٥ قاعدة للانطلاق من جبال "روينزوري". وشاركت نساء "الباكونزو" و"بونينجابو" مشاركة فعالة في إخفاء ونقل سلاح "جيش المقاومة الوطنية" في سلالهن التقليدية إلى الجبال. وقام سكان "روينزوري" بتوفير الغذاء والغطاء الأمني للقوات.

إن بروز "كينيا موسيتو" كقائد لحركة "روينزورورو" "الجديدة" ليلقى بعض الضوء على مفهوم ووظيفة القيادة في الحركات "المستضعفة" لتطویرها إلى حركات سياسية أكثر تطوراً، وبشكل خاص على أهمية الإدارة ووضوح الرؤية.

كان "كينيا موسيتو" قد اعترض مسبقاً على الصفقة السياسية التي عقدت بين قيادة مملكة "روينزورورو" - التي كان جزءاً منها - وحكومة "حزب مؤتمر شعوب أوغندا". فقد رأى في عام ١٩٨٢ أن التسوية السلمية التي تحققت حينئذ لم تحل القضايا الأساسية للديمقراطية والحكم في أوغندا. وانتقد النهج غير المشروط لإعادة إدماج شعب "روينزورورو" في أوغندا الجديدة، زاعماً أن تلك التسوية السياسية لم تضمن حقوق الأفراد وجماعات الأقليات العرقية، وأنها لم توفر أية ضمانات لاحترام وحماية وتعويض شعب "روينزورورو" عما خسرته خلال الماضي سواء قبل الاستعمار أم بعده. ولم تبُن تسوية عام ١٩٨٢ - في نظر "كينيا موسيتو" والكثير من فلاحى "روينزورورو" - على أساس مضمون سياسى وإنما على أساس "مبادرات رمزية" لم يستفد منها إلا قسم من قيادة الحركة. ومن ثم رفض "كينيا موسيتو" "الاستسلام" لأية قوى واختار البقاء في الجبال التي كانت

تمثل أيضا معقله السياسى القوى. وظل يتحين الفرصة المناسبة لإعادة تنظيم النضال، وهى الفرصة التى جاءت مع تصاعد اهتمام "حركة" و"جيش المقاومة الوطنية" بجبال وأحراش "روينزورى".

وفى الحقيقة أن مكانة "كينيا موسيتو" كقائد محلى قد ارتفعت مع قدوم قوات "جيش المقاومة الوطنية". ولم يكتف المحرضون السياسيون لحركة و"جيش المقاومة الوطنية" بالدعاية والترويج لرفضه الحاسم لشروط الصفقة السياسية السابقة، وإنما سمحوا له أيضا بتجنيد المحاربين "لجيش المقاومة الوطنية" من بين السكان المحليين.. ويقال إن هذا "الجيش" قد وفر الأسلحة والذخائر دون أن يعبأ بالمشاعر والآراء المناهضة لهذا التحرك والتى عبر عنها بعض القادة المحليين فى مقاطعة "كاسيسى". وأطلق على هذه الحركة الجديدة التى نشأت فى سياق التحالف بين "جيش المقاومة الوطنية" وقيادة "روينزورورو" الجديدة "حركة حرية روينزورورو".

غير أن هناك عاملاً رئيسياً أسهم فى عرقلة عملية تطوير التحالف بين "روينزورورو" و"جيش المقاومة الوطنية"، فقد كان الخطأ الأكبر هو تجسد قيادة "روينزورورو" فى "كينياموسيتو". أما الخطأ الثانى فكان الطابع شديد السرية للعلاقة بين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة الوطنية". فرغم أن "جيش المقاومة" قد أفاد من الدعم الجماهيرى، إلا أن جماهير إقليمى "كاسيسى" و"كابارولى" أبقيت على جهل بطبيعة العلاقة بين "روينزورورو" و"جيش المقاومة الوطنية" التى رأوا فيها مجرد علاقة بين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة". وسرعان ما تحدى السكان المحليون و"مجلس حكماء مقاطعة كاسيسى" العلاقة السرية بين ما أطلقوا عليه عن حق "روينزورورو الجديدة" و"جيش المقاومة الوطنية"، من خلال مذكرة قدمت إلى "جيش" و"حركة المقاومة الوطنية". وقد أعد المذكرة ووقع عليها لجنة المجلس المكونة من ١٣ عضواً والتى ضمت الأسقف البروتستانتى لكنيسة "ديوسيسى" فى جنوب "روينزورى" وصاحب المقام الرفيع "زبيدى كهانجوا ماسيرىكا". (٢٧)

العلاقات بين "حركة " و"جيش المقاومة الوطنية"

وبين "كينيا موسيتو" بعد فبراير ١٩٨٦ :

تحولت هذه العلاقات إلى وضع شائك بعد استيلاء "حركة " و "جيش المقاومة الوطنية " على سلطة الدولة في فبراير ١٩٨٦. وقد حدث هذا التناظر في العلاقات على مستوى كل من السياستين الداخلية (أو الوطنية) والدولية.

فبمجرد استيلاء "حركة" و"جيش المقاومة الوطنية" على سلطة الدولة في كمبالا تقدمت قيادة "حركة حرية روينزورورو" بذاكرة إلى الحكومة^(٢٨) تضمنت مقترحات تتعلق بإدماج "حركة حرية روينزورورو" في "حركة المقاومة الوطنية". واقترحت المذاكرة إقامة نظام حكم فيدرالى يضمن للأقليات القومية الحماية من الاضطهاد القومى.

وجدير بالذكر أنه بعد الاستيلاء على السلطة نتيجة نضال ثورى مسلح كانت النظرة السائدة في إقليم شرق أفريقيا إلى الحكومة الجديدة في أوغندا تتسم بالريبة من كونها تمثل نظامًا شيوعيًا. وهو ما أضر بالعلاقات الدولية للنظام الجديد مع الدول المجاورة، وخاصة كينيا وزائير. فمن ناحيتها اتهمت زائير حكومة "موسيفينى" بدعم القوات المعارضة لدولة زائير الكولونىالية الجديدة فى زائير، وخاصة "حزب العمل الكونغولى" PLC.

وحسبما يقول الدكتور "كيونجا" وزير المالية الأوغندى الأسبق، فإن حكومة "حركة المقاومة الوطنية" قد اكتشفت بعض الصحة فى هذا الاتهام عندما علمت بوجود فعلى "حزب العمل الكونغولى" فى جبال "روينزورى" وتعاون "كينيا موسيتو" مع قوات هذا الحزب. وهكذا بدأت المتاعب تقوم فى العلاقة بين "كينيا موسيتو" والحكومة الجديدة. ويقال إن الحكومة طلبت منه المساعدة فى إلقاء القبض على بعض عناصر "حزب العمل الكونغولى" لتسليمهم إلى حكومة زائير كبادرة

حسن نوايا من أجل تخفيف الضغوط الدبلوماسية على النظام بشأن هذا الموضوع. غير أن "كينيا موسيتو" - حسب بعض الروايات - قد راوغ كثيرًا في التجاوب مع هذا المطلب.

نتيجة لهذا الموقف، قررت حكومة "حركة المقاومة الوطنية" في سبتمبر ١٩٨٧ نشر قوات "جيش المقاومة الوطنية" في جبال "روينزورى" لإخراج قوات "حزب العمل الكونغولى". ولكن المعضلة كانت كيف يمكن للقوات الحكومية التمييز بين عناصر "حزب العمل الكونغولى" والسكان المحليين؟ وهو ما سبب متاعب كثيرة للسكان المحليين، كما أدى إلى تبلور شعور قوى بضرورة قيام الحكومة بفتح حوار علنى وديمقراطى حول مشكلة "روينزورورو" والتعامل مع كل القضايا المتصلة بها بأسلوب سياسى وليس عسكريًا.

ونظرًا لصعوبة التمييز بين أفراد "حزب العمل الكونغولى" والسكان المحليين، وعدم حماس الأخيرين للمشاركة فى تطهير المنطقة من الكونغوليين، لجأت القوات الحكومية إلى ممارسة الإرهاب دون تمييز ضد السكان المحليين، وتعرض مواطنون أبرياء للنهب والاغتصاب والقتل والإصابة وتدمير الممتلكات.

وقد زاد الأمر سوءًا وقوع ممارسات سابقة قبل تفجر مشكلة القوات الكونغولية. إذ كانت الحكومة الجديدة قد اعتمدت منذ عام ١٩٨٦ سياسة "إطلاق الرصاص الحى والقتل" ضد كل صور التهريب عبر الحدود. وفى فبراير ١٩٨٧ وقعت حادثة غريبة انتهت بمصرع الليفتنانت "توم بالوكو".

كان "بالوكو" فيما مضى ضابطًا فى "جيش التحرير الوطنى الأوغندى" ثم أصبح عضوًا فى البرلمان عن "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" فى انتخابات تكميلية لملء مقعد دائرة شمال "كاسيسى" الشاغر بسبب هروب الدكتور "كريسبوس كيونجا" خارج البلاد. غير أنه حينما تمت الإطاحة بحكم "حزب مؤتمر شعوب أوغندا" فى انقلاب "أوكيلو- لوتوا" التحق الليفتنانت "بالوكو" بـ "جيش المقاومة

الوطنية " وعمل لصالحه حتى عام ١٩٨٧. وقيل إنه قد بدأ أوائل هذا العام فى تنظيم جماعة معارضة فى جبال "روينزورى"، إلا أنه تم أسره عل يدى "كينيا موسيتو" وقتله جنود "جيش المقاومة الوطنية " فور أن تسلموه من "كينيا موسيتو".

ويرى كثيرون أن هذا التصرف كان من الحتمى أن يسمم العلاقات بين "كينيا موسيتو" و"جيش المقاومة الوطنية" الحكومى. إذ إن الظروف والطريقة التى قتل بها "بالوكو" قد أثارت حنق السكان المحليين لأن "بالوكو" لم يبد أية مقاومة أثناء إلقاء القبض عليه ومن ثم كان يجب تقديمه إلى محاكمة عادلة أولاً. وزاد غضب السكان المحليين مع تصاعد عمليات القوات الحكومية فى شهر سبتمبر.

وفى رأى الكاتب أن الهجوم غير المتعقل على السكان المحليين بدعوى اصطلياد مقاتلى "حزب العمل الكونغولى"، واتساع عمليات القتل التى اتسمت بها سياسة "إطلاق الرصاص الحى والقتل" ضد المشتبه فى قيامهم بالتهريب عبر الحدود، والظروف التى أحاطت بالاغتيال غير المبرر لـ "بالوكو" .. كل هذا قد مهد الأرض أمام المعارضة فى "روينزورى" لحكومة "حركة المقاومة الوطنية". ولكن هذا يمكن فهمه أكثر فى السياق والطريقة التى تعاملت بها هذه الحكومة مع المعارضة فى البلاد، وخاصة بالنسبة للموقف فى شمال وشمال شرقى أوغندا. حيث اتضح أن الحكومة قد اعتمدت حلاً عسكرياً مفرطاً للمشكلات السياسية.^(٢٩)

دروس من نضال "روينزورورو"

يمكن استخلاص النقاط السبع التالية من تحليلنا لمسار حركة "روينزورورو":

أولاً: إن النزعة القبلية لا تتبلور من تلقاء ذاتها، وإن الصراعات العرقية لا تنبثق من مجرد وجود جماعات عرقية. وإنما هى بدلاً من ذلك تقوم على أساس

سادسًا: إن مضمون الديمقراطية يختلف حسب الظروف المتغيرة، وبالأساس وفقًا للمصالح المسيطرة. ففي حالة "البامبا" و"الباكونزو" اعتبرت الطبقات المتوسطة التحرير الاقتصادي الظاهري إنجازًا كبيرًا.

سابعًا وأخيرًا: إنه بصرف النظر عن الاسم الذي تطلقه قيادة سياسية ما على نفسها فإن صدقيتها تتوقف على طابع ممارساتها السياسية والتنظيمية. ومن ثم فإنها سوف تلقى معارضات مختلفة طالما وجدت أقسام في المجتمع تشعر بخداع القيادة لها. وقد تنظم هذه المقاومة على أساس ديمقراطي أو غير ديمقراطي.

ملاحظات:

(١) مقابلة أجريت فب كمبالا (سبتمبر ١٩٨٧) مع الرئيس السابق لمجلس شيوخ "البامبا" و"الباكونزو".

(٢) يوجد المزيد من الأدلة على هذا الزعم في (Syahuka-Muhindo, 1985:41) حيث يعرض الكاتب لعمليات وفود "البامبا" من مناطق أخرى حول جبال "روينزورورو" إلى غرب وادي "ريفت" شمال هذه الجبال.

(٣) هناك فئتان من "الباسنجورا". أولاهما عشيرة من "الباكونزو" لهم تقاليد عريقة في تربية وصيد الحيوانات، وأفرادها منتشرون على نطاق واسع ويمكن العثور عليهم في كل من أوغندا وزائير. أما كلمة "سوجورا" فتشير إلى استخدام الأدوات الحادة في صيد الحيوانات وتجفيف جلودها؛ حيث استخدموا الحراب في الصيد، والعصى الصغيرة المدببة (من البامبو) لنشر جلود الحيوان لتجفيفها. وقد كانوا أول من استوطن منطقة "بوسنجورا"، ولكنهم نزحوا منها حينما قام "الباهيما" بغزوها لأول مرة. وعندما احتل الآخرون المنطقة كان يشار إليهم أيضًا كـ "باسونجورا" بسبب تشابه أنشطتهم وأعمالهم (وإن لم يكن هناك تماثل ثقافي بالضرورة) مثل تربية الحيوانات - وخاصة الماشية.

(٧) يرى البعض مثل "فيورلى" Furley أن "تورو" كان اسم تل منحدر فى المنطقة التى عرفت حديثاً باسم "بونيانجباو"، وفيما بعد اعتمدت هذا الاسم مملكة "كابويو" وانتشر مع اتساعها. وهى وجهة نظر خاطئة تماماً. بل إنها ببساطة لا يمكن تصورها. فمن الثابت تاريخياً أن "تورو" لم توجد كإقليم جغرافى وإنما كمفهوم لوصف حادثة تاريخية معينة، وهى التمرد الذى قاده "كابويو" ضد مملكة "بانيورو - كيتارا". ومن ثم فإن مفهوم "تورو" قد انطبق فى كل مكان حاول فيه "كابويو" ومن خلفه إقامة قاعدة لمملكتهم الخاصة، وذلك حتى مجئ الاستعمار البريطانى. وقد كان التل الذى يشير إليه "فيورلى" هو أحد هذه المواقع التى جرت فيها محاولة إقامة قاعدة للمملكة.

أما مفهوم "التورو الأنقياء" فقد صكه الموظفون الاستعماريون بعد فرض الحماية على أوغندا، وهو يشير بوضوح إلى أن مفهوم "تورو" كان ينظر إليه فى القرن التاسع عشر كمفهوم ملتبس، وحينما تم التحقق أن معظم الأرض التى ادعى "كاساجاما" أحقيته التاريخية فيها لم تعرف على الإطلاق حكم "التورو"، وأن المنطقة أو المناطق الوحيدة التى شهدت حكماً من "التورو" (حيث بدأت السلالة الملكية "البابيتو" بحكم "كابويو") كانت بوراهيا و "بونيانجباو"، اتجه هؤلاء الاستعماريون نحو صياغة مفهوم "التورو الأنقياء" الذى ألصقوه بهاتين المنطقتين. وفيما بعد قاموا بتوحيد كونفيدرالى عام ١٨٩٤ بين كل من "موينجى"، "كياكا"، "تياكيبيمبا"، "كيتاجويتا" و "كيتاجويندا". وبالمثل فإن القومية المعروفة باسم "باتورو" لم توجد قبل تمرد "كابويو". وقد كانت بالأساس مكونة من جماعة "الباهوما" ولاجئين آخرين ومتمردين هاربين من الممالك المجاورة. وقد كان من الممكن تدمير هذه القومية الآخذة فى التشكل حينما قام "كاباليجا" بتدمير مملكة "تورو" عام ١٨٩٠. ولكن ما أنقذها من هذا المصير هو قدوم المستعمر البريطانى. ومن ثم أضحى "الباتورو" جماعة مركبة ولدت فى غمار القلاقل السياسية التى اتصف بها فى القرن التاسع عشر الجزء الغربى من إقليم البحيرات العظمى.

(٨) يعنى مصطلح "موتورو نياكبارا": "الموتورو" "النقى" أو "الخالص"، أى ذلك الذى ترجع أصوله إلى الرعاة "البابيتو"، وذلك حسب "الروهيندا" وهى اللغة الرسمية للجماعة الحاكمة فى مملكة "تورو".

(٩) يقول "فيورلى" Furley op.cit.:14 أن "روكارا" خاله قد عُين مسئولاً عن "تورو" - أى منطقتى "بونياانجباو" و "بوراهايا" - وكانت عاصمته هى "مليمبا" التى تقع شمال "فورت بورتال" (كابارولى)، كما عين "روكارا ماجيجى" شيخاً أيضاً لمنطقة بحيرة الملح جنوباً، ومن ثم قامت قواته تدريجياً بإخضاع "بوسنجورا" وبعض سفوح التلال القريبة من الجبال، وبخاصة مناطق "كيارومبا"، "كيسنجا"، "مونكونيو" و "بويرا" .. وجميعها تقع فى "بوكونزو" الحالية، وحيث أغارت عليها هذه القوات للحصول على الطعام أساساً. كما عين "روكارا" نجل "اتيكيراها" على "بوامبا". وعين "إيراتى" - وهو أحد القادة العسكريين - على "مبوجا" فى أقصى غرب "بوامبا".

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول سلوك أوليجاركية "تورو" انظر: Syahuka-Muhindo 1989:98-107.

(١١) على سبيل المثال تم فى المنطقة المعروفة حالياً باسم "بوكونزو" إعلان عدة أميال مربعة من الأرض فى كانيامبارا أنها "أوموكاما" (أى أرضاً ملكية) وأقيمت عليها أول مبانٍ رسمية فى المنطقة، وظلت ملكيتها تنتقل عدة مرات حتى استقرت أخيراً فى نطاق "بويرا". وفى قرية "إهانديرو" فى الجزء الجبلى من "بويرا" قام شيخ محلى يدعى "لوكا" بقتل رجل يدعى "بيكالالا" بالرصاص أثناء نزاع على الأرض. (المصدر: مقابلة مع بعض وجهاء "إهانديرو" فى سبتمبر ١٩٨٦). كما سجلت الواقعة فى دفتر أحوال مملكة "روينزورورو" ١٨٣٠ - ١٩٦٧.

(١٢) من الأمثلة الكلاسيكية: الطريق المؤدية من "كابارولى" (فورت بورتال)

عاصمة مملكة "تورو" إلى "بوامبا"، إلى الشمال الذي كان منفصلاً إيان.
الظروف الصعبة في جبال "روينزوري"، واكتمل عام ١٩٣٨.

(١٣) كان هناك ستة من هذه الفروع في: "بوجهيندرا"، "بوسومبا-كيكيو" (في
"بوامبا")، "كاكوكا" (داخل زائير)، "بوراهايا"، "بونيانجباو"، و "بوسنجورا".
(المصدر: مقابلة مع "يوفيسي موليوابيو" في أكتوبر ١٩٨٦).

(١٤) انظر:

Uganda Government, Report of the Commission of Inquiry into the
Recent Disturbances among the Baamba and Bakonzo People of Toro,
Entebbe, 1962.

(١٥) انظر:

Sembeguya Commission, ibid. pp.5-10. Also:Uganda Argus. of 16
November 1962.

(16) Annual Report, Toro Kingdom, 1956-58 also cited in syahuka-
Muhindo, 1989, P. 27.

(١٧) هذه المعلومات وردت في القسم رقم ١٩ من:

Rwenzruru Kingdom Government General Memorandum 1930-68.

انظر أيضا:

Syahuka - Muhindo, 1989, Appendix c.

(١٨) للحصول على معلومات عامة عن هذا الهجوم انظر:

Uganda Argus, 31 August 1962

وكذلك تقرير "لجنة سمبيجويا" لمعرفة بيانات الأشخاص الذين قتلوا.

(١٩) عرض "ستاسى" Stacey لدوره الخاص فى كتابه: Summons to Rwenzori، وكذلك يوجد نقد مطول لأنشطته فى Syahuka-Muhindo 1989 وهذا تحت عنوان فرعى: "عامل ستاسى فى مشكلة "روينزورورو".

(٢٠) انظر:

Syahuka-Muhindo 1987:31.

(٢١) انظر:

Uganda Government, 1963, Report of the Commission of Inquiry into the Administration by the Government of the Kingdom of Toro of the Services for which It Is Responsible in Certain Counties of the Kingdom, Entebbe.

(٢٢) ضمت "كامباسا" (عام ١٩٦٢) مراكز "كارامبى" و "مونكونيو" و "كاتوى"، وضمت "بوتالى" مراكز "كيسنجا" و "كيارومبا" و "موهوكيا"، وضمت "بونينجابو" نفس المنطقة الحالية، وضمت "بوليمبيا" مراكز "كيلمبى" و "روكوكى" و "وبوجوى"، وكانت "بوراهايا" هى نفس المقاطعة الحالية، وضمت "بوجهيندرا" "جبال "بوراهايا" ومقاطعة "بوامبا".

(٢٣) انظر:

Syahuka-Muhindo 1989:267-9 .

وقد عرض لعملية الإنقاذ هذه عضو نشط فى الحركة الوطنية الكونغولية MNC/L فى مناقشة غير رسمية.

(٢٤) يوجد تحليل أعمق للنضال السياسى النشط لحركة "روينزورورو" فى:

Syahuka-Muhindo, 1989, Chapter 4.

(٢٥) يلاحظ أن الجنود التتزانين قد شكلوا القسم الأكبر في القوات التي أسقطت الرئيس "عيدى أمين" عام ١٩٧٩.

(٢٦) أكد هذا الدكتور "كريسبوس كيونجا" وزير المالية السابق في حكومة "حركة المقاومة الوطنية" وذلك خلال اجتماع عقد لإبلاغ سكان "كاسيسي" المقيمين في كمبالا وعنتيبي وجنجا بالموقف الراهن في "كاسيسي". هذا وقد انضم الدكتور "كيونجا" عام ١٩٨٠ إلى "الحركة الوطنية الأوغندية"، وفاز في الانتخابات العامة بالمعقد الوحيد المخصص لدائرة شمال كاسيسي.

(27) Memorandum to the Interim Chairman of the National Resistance Movement and chairman of the High Command of the National Resistance Army, Elders council, Kasese District, 5 January 1986.

(٢٨) انظر: "مذكرة الشكاوى الثالثة لـ "روينزورورو". وقد صدرت هذه الوثيقة لتقديمها إلى رئيس لجنة، نقص الحقائق في منظومة الحكم المحلي، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٦.

حول هذا الموضوع انظر:

(29) Mamdani 1988.

المراجع

Coke, Peter and Martin Doornbos, 1982, "Rwenzururu Protest Songs", African, Vol. 52, No. 1.

Corragio, J, L, 1986, Nicaragua: Revolution and Democracy. Allen and Unwin, London.

Doornbos, Martin, 1970, 'Kumanyana and Rwenzururu', in Rotberg and Mazuri (eds), Protest and Power in black Africa, Oxford University Press, New York.

Doornbos, Martin, R, n.d., Protest Movements in Western Uganda: Some Parallels and Contrasts', in Hall, Raymond L. (ed) Ethnic Autonomy: Comparative Dynamics, Pergmon Press, New York.

Ingham, Kenneth, 1975, The Kingdom of Toro in Uganda, Methuen, London.

Kibbulya, Hannington. 1964, 'Baamba and their Area', in Uganda Argus of 12 September.

Marx, Karl, n.d., The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, Ch. 1.

Mamdani, Mahmood, 1988, 'NRA/NRM: Two Years in Power', a text of a public lecture delivered at the Main Hall, Makerere University, 3 March 1988 as printed in New Vision, March 11, 14 and 16 1988.

Museveni, Yoweri, 1972, 'Fanon's Theory on Violence: Its Verification in Liberated Mozambique', in Shamuyarira, N. M., (ed.), Essays

on the Liberation of Southern Africa, University of Dar-es-Salaam Studies in Political Science No.3, Tanzania Publishing House, Dar-es-Salaam.

Odhiambo, Atieno, E. C, et al, 1977, History of East Africa, Longman, London, ch. 4.

Rodney, Walter, 1973, How Europe Underdeveloped Africa, Tanzania Publishing House, Dar-es-Salaam.

Roscoe, John, 1924, Bagesu and Other Tribes, Cambridge University Press.

Sembeguya Commission Report, p.3.

Stacey, Tom, 1965, Summons to Ruwenzori, Secker and Warburg, London.

Stavenhagen, Rodolfo, 1987, 'Ethnic Conflict and Human Rights: Their Interrelationship'. Bulletin of Peace Proposals, Vol. 18, No.4.

Syahuka-Muhindo. A, 1983, 'The Origin and Development of the Rwenzururu Movement: 1900-1962', Mawazo, Vol.5, No.2, December.

----, 1987. 'The Search for Nationality: Guerrilla Struggle in Rwenzururu', paper presented to the International Seminar on Internal Conflict, 21-26 September, Makerere University, p.27.

----, 1989. 'The Rwenzururu Question: A Struggle for Democracy by Baamba and Bokonzo Peoples of Western Uganda' . MA Thesis Makerere University, ch.2.

Uganda Argus, 11 January 1963.

Uganda Argus, 25 February 1963.

Uganda Argus, 27 August 1962.

Uganda Argus. 31 August 1962.

Uganda Argus, 5 September 1962

Uganda Argus, 20 October 1962.

Uganda Argus. 14 November 1962.

الفصل الرابع عشر

الحركة الأصولية الإسلامية في تونس فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠: التاريخ واللغة(*)

زياد كريشان

تمهيد

عندما اقتربت من تلك الدراسة في عام ١٩٨٦، شعرت بأنه سيكون كافياً تناول الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية للأصولية الإسلامية، وأن نفسر على الأخص ظاهرة عودة المقدس إلى الحياة اليومية. منذ هذا التاريخ كان أكثر الحوادث لفتاً للانتباه هو ظهور الإسلام السياسى، بوصفه قوة بديلة - ووحيدة تقريباً - داخل العديد من البلدان العربية والإسلامية من ضمنها تونس. ونجد أحدث الأمثلة الدالة على ظهور تلك القوة الجديدة، فى انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامى فى انتخابات الجزائر المحلية والإقليمية فى ١٢ يونيو ١٩٩٠. و جاء هذا النصر لكى يقدم للحركات الأصولية فى المغرب العربى وتونس على الأخص توقعات جديدة، ويشجعهم على السعى إلى السلطة داخل المنطقة.

ودفعتنى تلك الظروف إلى إدخال تغيير خفيف على الخطوط الأساسية لهذا العمل، على الأخص لأن العودة إلى المقدس قد تستلزم التقصى الواسع للتغيرات الأخيرة فى رأى العام، وهو الأمر الذى ليس فى مقدورنا فعله فى إطار الوسائل والوقت المتوفرين لهذه الدراسة. ولهذا قررت تقديم شرح لتاريخ الأصولية

(*) ترجمة: صلاح أبو نار

الإسلامية ونموها الثقافي. وأعتقد أن هذا التناول يتسق اتساقاً كافياً مع قضايا الحركات الاجتماعية، والتحولات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية في أفريقيا.

ولقد أصبح من المستحيل تقريباً أن نتحدث عن الحركات الاجتماعية والنضال من أجل الديمقراطية في تونس، دونما أن نأخذ الأصولية في حسابنا. ومنذ لقاء "هراري" Harare في يونيو ١٩٨٨، أصبحنا واعيين بالضرورة الملحة للدراسة العميقة لتلك الظاهرة. وجاءت الأحداث التالية لتؤكد على تلك القناعة وتدعمها.

وسوف تبدأ الدراسة بمدخل نظري نحاول فيه إلقاء الضوء، على الظروف الثقافية والسياسية التي صاحبت ميلاد ظاهرة الإسلام السياسي. وفي هذا المدخل سنظهر الفوارق بين الإسلام بوصفه ثقافة والحركات الأصولية كاستجابة للتحديات المعاصرة. وفي أعقاب هذا المدخل النظري نتبعنا المراحل الأكثر أهمية في تاريخ الأصولية، من مرحلة التعبير خفيض الصوت في عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ حتى المرحلة الراهنة. ولقد جعلنا دراستنا تحتوى على آخر التطورات، ليس فقط سعياً نحو تفصيلها، ولكن أيضاً لأن تلك التطورات سوف تؤثر على مستقبل الأصوليين والبلاد. وفي أعقاب ذلك اتجهنا صوب دراسة اللغة الأصولية ومدى تماسكها وأبعاد تأثيرها. ولقد اخترنا أن نطرح إجابات غير نهائية وقابلة للنقاش والجدل، طالما كان في مقدورها إثارة القضايا المرتبطة بالإسلام السياسي في تونس في سياقها الوطني والدولي، وفي نفس الوقت تظل في إطار موضوع المؤتمر.

وفي نهاية الدراسة أوردنا بعض المواد الإضافية، وتتكون أساساً من تتبع تاريخي للأحداث، المرتبطة بتكون الإسلام السياسي في تونس.

نحو اقتراب نظري لدراسة الأصولية الإسلامية

الإسلام والأصولية

إن العلاقة بين الإسلام بوصفه ديناً وتاريخاً وثقافة، والأصولية الإسلامية بوصفها تجمعاً سياسياً يقوم على قراءة معينة وتفسير خاص للتراث الديني، تشكل الصعوبة الرئيسية التي نواجهها عندما نبدأ في الحديث عن الحركات الأصولية الإسلامية. ذلك أن المراقب الذي لا يعي جيداً حقائق العلاقة بين الإسلام والحضارة الإسلامية، قد ينتهي به التفكير إلى اعتبار الإسلام السياسي ليس سوى ترجمة عضوية للظاهرة الدينية. ومثل هذا التفسير يجد ما يدعمه داخل فكرة اعتنقها أجيال من المسلمين لفترات طويلة، تفيد أن الإسلام كل متكامل ومترابط أو على حد كلمات سيد قطب: "دين ودولة، عقيدة وشريعة، وعلاقة الفرد بالعالم". إلا أن القراءة الدقيقة للتاريخ الإسلامي، بوصفه عقيدة من جانب وبوصفه شكلاً زمنياً للحكومة من جانب آخر، من شأنها أن تقودنا إلى استخلاص دروس تناقض تاماً مثل هذا الخلط.

حضارة النص المقدس

تمثل الحضارة الإسلامية حضارة النص المقدس بامتياز. ويقصد بذلك أنها كانت تكتسب الشرعية من خلال الإحالة المستمدة إلى النص المؤسس، وهو ما يعنى أن الفكر في تطور يربط دائماً بتفسير وتمثيل الإرادة الإلهية في معرض تبرير الفعل البشري. و دونما التطرق إلى التفاصيل، كانت الثقافة العربية والإسلامية التي تأسست أعقاب ظهور الرسالة الإسلامية، ثقافة شفوية الطابع على الرغم من الأهمية المركزية للنص القرآني. وقد استمر هذا الوضع حتى القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، وهو قرن التدوين الذي استهدف جميع وتقنين التدوينات المتناثرة و صياغه الأسس الضرورية لعملية إنتاج واستمرار التعلم.^(٢)

ولقد كانت تلك اللحظة أكثر اللحظات حسماً في تطور الثقافة العربية والإسلامية بعد لحظة ظهور الرسالة الإسلامية، من واقع أنها قد أفرزت وعينت نماذج وأنماط الفكر التي سوف تحكم الفهم الممكن والنقى بمعناة الواسع: المُفكر فيه واللا مفكر فيه والغير قابل للتفكير فيه.^(٣)

ولم يعرف هذا الانغلاق الفكري تغيراً هاماً منذ فترة التدوين في القرن الثاني الهجري وحتى مجيء الإمبراطوريات الاستعمارية. وعلى هذا الأساس كانت كل الحركات الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى مدى معين حركات إسلامية، طالما أنها ارتكزت جميعها على قراءة معينة للنص المقدس. وحتى أكثر تلك الحركات جذرية وتطرفاً لم تشكل استثناء من تلك القاعدة. وخارج نطاق أنماط التفكير المعتمدة في القرن الثاني الهجري، اتخذت الحركات الإسلامية شكل القراءة الباطنية المتعارضة مع المعنى الشائع والمقبول للكلمات. ولقد ساعد هذا النوع من التفسير على فتح مجالات بحث ثقافية جديدة، وخلف تراثاً إنسانياً وروحياً عميقاً على الأخص في إطار الفكر الصوفي^(٤). وفي سياق مثل هذا السياق حملت الحركة الاستعمارية معها بُعداً دافعاً للتطور الحضاري، من واقع أنها شكلت الفرصة الأولى في التاريخ من أجل تخطي هذا الانغلاق الفكري. وهكذا يمكن القول إنها قد شكلت الانقطاع أو القطيعة Breake الأولى في الثقافة الإسلامية منذ ظهور الرسالة الإسلامية.

السياسة والدين في الثقافة الإسلامية

كان للسياسة في الإسلام دوماً منطقتها الخاص و دورها الحيوي الذي لم يحكمه سوى المكر والقوة والسيطرة. ويمكننا أن نقترح أن سياسة من هذا النمط قد مورست منذ زمن النبي عليه السلام، وهو ما نلاحظه في تلك الاجتماعات غير المنتظمة، وفي مسار الحروب التي عرفت تلك الفترة بين المسلمين وأعدائهم. ثم

جاء موت النبي عليه السلام والجدال العنيف الذي دار حول خلافته، كدليل - إذا كان ثمة ضرورة لا يراد أدلة - على أن الممارسة السياسية اضحت أكثر بروزاً ووضوحاً. والواقع أن مسألة الخلافة كانت مسألة ملحة، فمع رحيل الرسول كان من الضروري أن يخلفه شخص ما، لحماية أسس الدين الجديد.

انعقد الاجتماع الذي أسفر عن اختيار خليفة رسول الله في سقيفه بنو ساعدة الشهيرة. والواقع أن ما يميز وقائع هذا الاجتماع السياسي الأولي، هو أن كل الحجج والمجادلات التي قدمها كل الأطراف الطامحة في خلافة النبي، لم تكن لها صلة بتدين أو تقوى المرشحين للخلافة. فالذي حدث أن المجتمعين قد عالجوا مسألة الخلافة من زاوية، مدى توافر السلطة المعنوية والقبلية لأي من المتنافسين بما يؤهله لفرض نفسه على القبائل العربية المتفرقة. مع تأسيس حكم الأسرة الأموية شهد المجال السياسي في معناه الدقيق نقطة تحول جديدة، إذ قامت السلطة الجديدة التي جاءت بعد ٣٠ عامًا لا غير من وفاة الرسول عليه السلام، بفرض نوع من القانون و الارستقراطية القبلية^(٥). وعلاوة على ذلك حظى هذا التحول بتبرير، من خلال الجدل الذي دار في نطاق علم الكلام محتلاً داخله مكانة مركزية، وكان موضوع طبيعة العلاقة بين الإيمان من جهة والحكم من جهة أخرى، أو إذا أردنا استخدام المصطلحات المعاصرة: العلاقة بين النظرية والممارسة.

لم يحجم الفقهاء في كتاباتهم عن الشريعة الإسلامية، عن تبرير وإضفاء الشرعية على استقلالية السياسة، من خلال التشديد على ضرورة الطاعة الكاملة للسلطان طالما أنه مسلم حتى ولو كان فاسقاً، وبالتداعي المنطقي: حتى لو كان منتهكاً للنظام الأخلاقي. كما لم يجد هؤلاء الفقهاء خطأ في قيام الحكومة على السيطرة والتفاخر. ولقد أقر كل فقهاء السُّنة إمكانية منح الإمامة إلى الأكثر قرابه بدلاً من الأكثر تأهلاً من الناحية الدينية^(٦).

ولأسباب تاريخية واضحة قام الشيعة بتأييد الرؤية القائلة بأن الخلافة تمثل جزءا من اسس العقيدة الإسلامية، وتعتمد على النص المقدس أو على قيام الإمام باستخلاف خليفته. وهناك فرق دينية أخرى قد أيدت بصفة عامة، الرؤية القائلة إن الإمامة -ومن ثم السياسة- تمثل أحد فروع الإسلام، وتأتى عبر الاختيار الحر للأمة من خلال الاجتهاد والمفاضلة. وعبر هاتين القراءتين المختلفتين، سيسهل علينا أن نرى أساس التجمعات السياسية فى تاريخنا الإسلامى القديم، أو "الفرق" حسب المصطلح الإسلامى. فهذه التجمعات إسلامية طالما أنها تقوم على تفسير مميز للنص المقدس، لكنها أيضا دنيوية فى غاياتها وأنشطتها وهدفها النهائى الذى يدور حول الاستيلاء على السلطة.

العامل الاستعماري

جاءت الخبرة الاستعمارية معها بتغير نوعى وجذرى فى سياق التطور التاريخى للحضارة والثقافة الإسلامية. للمرة الأولى تلقى الجيوش والدول الإسلامية الهزيمة داخل أراضيها ذاتها. كذلك واجهت النخب التقليدية اللحظة التاريخية التى كان عليها أن تعى فيها تفوق الغرب عسكريا واقتصاديا وعلميا، وفى المقابل تخلف العالم العربى الإسلامى. والحاصل ان الخبرة الاستعمارية، التى شكلت اول انقطاع ثقافى فى التاريخ الإسلامى منذ ظهور الرسالة الإسلامية، قد ترتب عليها شعور بالدونية الثقافية تجاه الغرب. وقاد هذا إلى تفكيك النسيج الأيديولوجى التقليدى، ولكن دون أن يحل خيوطه تماما.

تشكل الخبرة الاستعمارية فى خلقها لهذا القطع رحلة إجبارية يتعين على أى فرد القيام بها، إذا أراد أن يفهم التغيرات فى العالم العربى والإسلامى على مدى القرنين الماضيين، وعلى الأخص التغيرات المتصلة بالمنتج الفكرى والتخيل والاقترابات الشعبية. ونحن على قناعة بأن الطريق الوحيد لفهم ظهور الحركات الأصولية الإسلامية المعاصرة، نجده فى العودة إلى هذا الانقطاع التاريخى، بين

هذين العصرين المشكلين لمسيرة التاريخ الغربى الإسلامى. وكما سوف نرى فى الصفحات القادمة من بحثنا، ليست الأصولية الإسلامية سوى صرخة هوية ضد التحديات التى يشكلها التفوق السياسى والثقافى العربى.

المثقفون المسلمون والخبرة الاستعمارية

جاء الافتراض النظرى الأول الهادف إلى تفسير أسباب التفوق الغربى، من جانب النخب الحاكمة فى البلدان العربية والإسلامية عند بداية ومنتصف القرن التاسع عشر. اعتقدت تلك النخب أن التفوق الغربى يقع أساساً داخل القوة العسكرية والتقنية والسياسية. ومن هنا شرعت فى تحديث القوات المسلحة و نظم التعليم والإدارة^(٧).

إلا أن فشل تلك المشروعات، علاوة على الهزائم التى منيت بها الجيوش الوطنية على أيدى الجيوش العربية الفاتحة التى نجحت فى استعمار البلدان العربية والمسلمة، جاء ليشكل علامة على حدود تلك الإصلاحات واستحالة عبورها للفجوة الهائلة الفاصلة بين العالم الإسلامى والغرب. وعندما جرى استعمار العالم العربى والإسلامى على نطاق واسع، كان لتلك العملية تأثيراتها المتباينة على رؤية النخب الحاكمة لأسباب التفوق الغربى.

الآن لم تعد أسباب التفوق الغربى داخل القوة العسكرية فحسب، بل داخل الثقافة والحضارة الغربية أيضاً. و انتهت تلك الرؤية إلى نتيجة منطقية، مضمونها ضرورة العمل على تحديث الثقافة العربية والإسلامية، وإلا لن يكون فى مقدور أحد مواجهة التحدى الغربى وهزيمته. وتبعاً لفكر مدرسة الأفغانى ومحمد عبده الإصلاحية، فإن هذا التحديث الثقافى المطلوب يتعين أن يمتلك قوتين موجهتين. تدفع القوة الأولى صوب تخليص الإسلام وتطهيره من نفايات الماضى، وتدفع الثانية صوب امتلاك مقومات قوة الغرب: العلم والتكنولوجيا.

فى نفس الوقت كانت عمليات القطع الناتجة عن قدوم القوة الاستعمارية الغربية تمارس فعلها وتأثيرها على كل المستويات، من أول الإدارة مروراً بوسائل وأنماط الإنتاج الاقتصادى وحتى نظم التعليم. ونشأت وتكونت نخب جديدة على خلاف مع النخب السابقة عليها. ذلك ان أعضاء تلك النخب قد تشربوا قيم الحرية والعقلانية، وأنتجوا لغة جديدة تركز على فكرة ضرورة إنجاز التحرر الوطنى عبر امتلاك مقومات القوة والتفوق الغربى، أى الثقافة والعلم. فى كلمات أخرى: لا يمكن لنا محاربة الغرب ورد عدوانه دونما استخدام أسلحة الغرب نفسه.

اللغة المزدوجة للنخب الحديثة

سرعان ما تمكنت النخب الحديثة من السيطرة على قيادة حركات التحرر الوطنى، وبالتالي حلت محل النخب التقليدية التى كانت عاجزة عن استيعاب التغيرات السريعة التى أعقبت الانهيار المذهل للإمبراطورية العثمانية، التى كانت قبل ذلك تمثل بالنسبة لجيل كامل من المثقفين المحك الأيديولوجى والرمزى الذى يقومون بالقياس عليه^(٨).

وعبر مسيرة النضال الوطنى التحررى طورت النخب الجديدة لغة مزدوجة، تقوم فى فى جانبها الأول على الفلسفة العقلانية والعلمانية والعلمية، وفى جانبها الثانى على دعوة تعبويه ذات أبعاد دينية واضحة. ولقد عارضت تلك النخب تجديد الفكر الإسلامى. ولدينا حالتان فى هذا الصدد، نجد أولهما فى اتجاه "حزب الوفد" المعارض لكتاب الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق، وثانيهما معارضة الشباب الدستورى فى تونس لكتاب الطاهر الحداد "المرأة فى الشريعة والمجتمع".

هذه النخب بحيويتها السياسية ولغتها المزدوجة، فى رفضها لأى إصلاح ثقافى أو اجتماعى، كانت تسعى لاستقطاب الشرائح الاجتماعية الواسعة داخل النخبة التقليدية المحافظة، من خلال دفعهم للاعتقاد أن الهدف الوحيد هو طرد

المستعمرين وبناء دولة قومية تقوم على الإسلام فى نقائه الأصلى. وتفسر لنا هذه اللغة المزدوجة، لماذا لم تعرف النخبة تمايزا أيديولوجيا وثقافيا داخلها، على الرغم من ثراء الحياة الثقافية. كما توضح كيف ان بؤرة الاهتمام كانت هى المسألة القومية، مختزلة إلى محض كونها مسألة سياسية.

ولقد عادت تلك التناقضات إلى الظهور بعد الاستقلال، عندما تمكنت النخبة الحديثة من احتكار جهاز الدولة. ففي هذه المرحلة تحرك غير المنطوق فى لغة التحديث، أخذاً فى البروز حتى طفا على سطحها. وأدى الانتقال من النوايا إلى التطبيق إلى خلق فراغ أيديولوجى على يمين النخبة.

كان المحافظون قد خسروا بالفعل معركتهم. ولم تكن احتجاجتهم وردود أفعالهم قادرة، على أن توفر لهم استراتيجية تمكنهم من استعادة المبادرة، آخذين فى الاعتبار أن شعبية الحكومات الجديدة كانت لا تزال قوية.

خيبة أمل

عندما أصبحت النخب الحديثة فى قلب السلطة، أصبحت واعية بالصعوبات الكامنة فى تحقيق الرفاهية العامة ودمج الجماعات الاجتماعية فى إطار الدولة القومية الجديدة. وأدت العقبات التى واجهتها فى سعيها لتحقيق تلك المهام، إلى دعم تدريجى لشعور عام أخذ فى الانتشار مضمونه أن التضحيات التى قدمت خلال مرحلة التحرر الوطنى كانت بلا جدوى. ولقد تمكنت النخبة الوطنية من التكيف مع بعض التحديات التى واجهتها، إلا أن النتائج جاءت أقل كثيراً من التوقعات.

خلقت النخبة الحديثة عبر مسيرتها الشروط الموضوعية والذاتية لظهور معارضة جديدة. ولكن لماذا كان الأصوليون هم القوة التى استفادت أكثر من غيرها من الوضع الجديد؟ وما هى العوامل التى فرضت تلك النتيجة؟ لكى نتجنب التعميمات الواسعة سوف نحاول تقديم إجابة على هذا السؤال، من خلال تناول الخبرة التونسية بوصفها مثالا مساعداً على الفهم.

مثال تونس

كانت تونس - ولا يسبقها في ذلك إلا تركيا - هي البلد المسلم، الذي شهد أكثر التحولات في الحداثة في بلدان العالم الإسلامي. و كما رصد عبد القادر الزغل: "تمثل تونس في ظل قيادة بورقيبة الدولة الوطنية، التي كانت أكثر بلدان العالم العربى راديكالية تصميمًا على تحديث ممارساتها الثقافية، وهو الأمر الذي جرى أحيانًا على حساب قطاع واسع من الرأى العام ظل مرتبطًا بتقاليده الخاصة"^(٩).

إذا نظرنا إلى تلك التحولات سنجد أن تحولات وضع المرأة والعائلة، الذى جسده صدور مجلة الأحوال الشخصية عام ١٩٥٧، يمثل أحد أهم التحولات الحديثة التى شهدتها البلاد. شكل صدور هذا القانون ثورة في مجال القانون والمجتمع، وفيما بعد تحول إلى مرجعية لكل المدافعين عن مساواة النساء بالرجال في العالم العربى. فلقد أسس هذا القانون أشكال جديدة من العلاقات، تمنع تعدد الزوجات، وتساوى بين الرجال والنساء في السعى إلى الطلاق. وصاحب تلك الثورة القانونية ثورة أخرى عقلية وأخلاقية، حيث تغير الوضع الفعلى للنساء مع ظهورهن على مسرح الحياة العامة والتحاقهن بالمدارس.

وعلى الرغم من ذلك دخلت القواعد القانونية الجديدة الحاکمة للعلاقات الجنسية في صدام مع الحساسيات التقليدية. ففي ظل التشريع الجديد لم تعد العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج (الزنا) تخضع لعقاب الرجم أو الجلد وهو العقاب الشرعى للمعاشرة الجنسية البسيطة التى لا ترقى لدرجة الزنا.^(١٠) ولقد أحاطت التنظيمات القانونية الجديدة المقاضاة العقابية الجزائية، بإجراءات وقائية تمنع الشرطة ورجال الدين من الاعتقال وإقامة الدعوى من خلال القانون. لكنها في المقابل أجازت المقاضاة في بعض قضايا العلاقات الزوجية أو في حالات الدعارة غير القانونية.

ومن جهة أخرى كان لبورقية أسلوب خاص شكل دافعا قويا، صوب التغيير في الاتجاه السابق. فكان يحض التونسيين صراحة على تجاهل فروضهم الدينية مثل صيام رمضان، تحت دعوى ضرورة الانتصار في معركة التخلّف الذي أصبح حسب كلماته "عدو الأمة الجديد". وفي البداية لم يقف ضد تلك الإصلاحات مناهضا لها سوى علماء الزيتونة. فما كان من بورقية إلا أن سبقهم وقام بإغلاق أبواب الزيتونة وإلغاء المحاكم الشرعية ومصادرة الأوقاف (الحبوس) التي كانت تقوم بتمويل المؤسسات الدينية. ويشير هذا إلى أن بورقية قد استهدف تفريغ الإطار الديني من محتوياته، حتى يمكنه تجنب المعارضة اليمينية.

وفي نفس السياق عمل بورقية على إقصاء تلك الجماعات الهامشية، التي كان كل دورها الاجتماعي ينحصر في مجال العبادة الدينية.

ومع تعمق الأزمة، التي سارت في اتجاه تهميش قطاعات كاملة من الحياة الاقتصادية وتصاعد البطالة والهجرة، لم يفشل فقط نظام بورقية في تأمين الرفاهية العامة لشعبه من واقع طبيعته البرجوازية الكومبرادورية أو البيروقراطية كما طرحت جماعات اليسار، بل تخلى أيضا عن خط التحرر الوطني الذي استهدف بالتحديد إعادة الثقافة العربية والإسلامية إلى مكانها الصحيح.

إلا أن معارضة اليمين الديني التي أصبحت ممكنة الآن، وعلى الأخص بعد فشل تجربة التعاونيات في عام ١٩٦٩، لم يكن في إمكان الفقهاء تنظيمها من واقع فقدانهم لقاعدتهم التنظيمية في الزيتونة. وبدلا من علماء الزيتونة تقدمت المعارضة الدينية اليمينية، التي أيقظتها سياسات بورقية المترددة الغافلة عما يدور حولها، تحت قيادة مجموعة من الشباب جعلوا من الإخوان المسلمين المصريين نموذجا لهم ومن المفكر الإسلامي الشهير سيد قطب مرشدهم الفكري.

تاريخ الحركة الأصولية التونسية

ثلاثة عوامل حاسمة

إن محاوله طرح تحديد دقيق لمكان وزمان ميلاد الاتجاهات الثقافية والسياسية عامه، سوف تكون بالضرورة عملية تحكمية من واقع إنها ستحتوى على

العديد من المعلومات المتشابكة. وهو ذات الموقف الذي نواجهه الآن في محاولتنا تحديد العناصر التي قادت إلى ظهور الأصولية الإسلامية في تونس. ومع ذلك نعتقد ان هناك على الأقل ثلاثة عوامل مؤكدة، لا يمكن بدونها الانطلاق في دراسة الظاهرة الأصولية والإحاطة بها.

رياح تهب من الشرق

كان لإغلاق مدرسة الزيتونة تأثيره السلبي الشديد في المجال الثقافي، إذ أدى إلى إغلاق آفاق العلم أمام عدد كبير جدًا من الشباب الذي لم يكن يعرف سوى اللغة العربية. هكذا اضطر بعض هؤلاء الذين انسدت أمامهم سبل العلم التقليدي، أن يولوا وجوههم صوب الشرق العربي ومصر على الأخص، سعيا لاستكمال دراستهم. ومن المهم هنا أن نتذكر أن هؤلاء الشباب كانوا يعانون من عملية تهيمش ذات بعدين، إذ كان أغلبهم من أصول اجتماعية فلاحية أو من جماعات ذات دخل منخفض، كما أن إطارهم الثقافي كان يعتمد على معرفة لغة واحدة. وكان من الطبيعي أن يشعر هؤلاء الشباب بالسخط على بورقيبة، وحتى قبل أن يقرروا الرحيل عن تونس كانوا قد انتهوا إلى اعتناق أفكار الوحدة العربية وعلى الأخص الأفكار الناصرية.

ومن المعروف أن الستينيات قد شهدت قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتونس، وجاءت تلك القطيعة السياسية لكي تجبر بعض الشباب التونسي المهاجر إلى مصر للدراسة على تمديد فترة منفاه. ولقد اختار بعضهم الدراسة في دمشق، من واقع أن فروع معينة من التعليم كانت تدرس في دمشق باللغة العربية فقط. ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ومعها صدمة تاريخية هائلة. وفي المواجهة العقلية لتلك الصدمة، شاعت رؤية تفيد أن الهزيمة لم تكن محض خسارة لحقت بالجيش العربية، بل أيضًا وأساسًا هزيمة حضارية. وكان أول ضحايا هزيمة ١٩٦٧، أيديولوجية الوحدة العربية، التي تمكنت من تعبئة كتل جماهيرية واسعة في عقدي الخمسينيات والستينيات.

وفى ظل هذا الاضطراب ظهر فراغ أيديولوجى ضخم، ولم تكن الحركات القومية العربية ضحايا الوحيدة. إذ اتسعت مضاعفات الأزمة لتطول الحركات اليسارية، وعلى الأخص الحركات التى كانت متحالفة مع موسكو التى كانت آنذاك مرتبطة بالنظم القومية العربية فى الشرق الأوسط.

وقبل هزيمة ١٩٦٧ كان قمع عبد الناصر للإخوان المسلمين قد تكفل بإضعافهم، كما تكفلت شعبية فكرة الوحدة العربية بتهميشهم سياسيًا. ومع مجيء الهزيمة والنتائج التى ترتبت عليها، تغير الموقف وأضحت أفكار جماعة الإخوان تجد الآن صدى جيدًا فى نفوس الكثيرين، من الطبيعي ألا يكون فى صالح النظم الوطنية الحاكمة. وسوف يبدأ هؤلاء فى الابتعاد عن النظم التى رأوها تعلق على أعواد مشانقها، قادة إسلاميين يرونهم الآن كصفوة من أبناء الأمة لن وجود الزمان بمثلهم.^(١١) وفى المقابل سيؤمن هؤلاء أن الله لن يقف مع تلك الحكومات ويوجه خطأها صوب النصر، طالما إنها قد تخلت عن حكم الشريعة الإسلامية وعاجزة عن إدراك المعنى الحقيقى للتمدن فى الصراع بين العرب والصهاينة.

حلقة الذكر الأولى

عند منتصف الستينيات كانت المساجد التونسية لا تجد من يرتادها، ولاحظ بعض مشايخ الزيتونة تلك الحقيقة بمرارة وأسى. وحاول هؤلاء اجتذاب طلاب المدارس الثانوية ولكن بلا جدوى. وفى النصف الثانى من الستينيات ظهرت حلقة الذكر الأولى فى جامع الزيتونة، من حول الشيخ أحمد بن ميلاد. وكان من ضمن المشاركين المعتادين لتلك الحلقة طالب يدعى عبد الفتاح مورو، الذى كان أحد طلاب المدرسة الصادقية. كانت الصادقية أول مؤسسات التعليم الأكاديمى الحديث فى تونس، وقامت على ثنائية لغة التعليم وتعليم العلوم والمعرفة الغربية. وسرعان ما أضحي مورو محطاً للأنظار، فقد كان يرتدى الملابس التونسية التقليدية و لديه

قدرات فائقة في الحديث. وفيما بعد سيصبح عبد الفتاح مورو واحدا من أهم المدافعين البارزين عن الأصولية الإسلامية في تونس.

مشايخ نشطون

جاء العامل الثالث في إطار الممارسات الداخلية للحزب الحاكم. كان أغلب مشايخ الزيتونة أعضاء في الحزب الحاكم، إلا أن أغلبهم استمر محافظاً على حساسيته الإسلامية وحرصوا على تجنب آراء الرئيس بورقيبة الثقافية والابتعاد عنها. ولكن علينا أن نلاحظ أن تلك التحفظات لم تمض بهم بعيداً، لدرجة التحول إلى اتجاه سياسي معارض لخط الحزب الأيديولوجي الرسمي.

وعندما شهدت سنوات الستينيات تصاعد النزاع الأيديولوجي بين بورقيبة وعبد الناصر، استعاد مشايخ الزيتونة قدراً من مجال المناورة السياسية الذي كانوا قد فقدوه. شدد بورقيبة على طبيعة تونس الإسلامية الخاصة، وسعى للاستفادة من التنافس الذي دار بين عبد الناصر والملك فيصل على قيادة زعامة العالم العربي. ولم يكن هذا يعنى فقط العمل على إضعاف القومية العربية، بل أيضاً قلبها في اتجاه أهدافه الشخصية، حيث كان للناصرية أنصارها في جنوب تونس.

والواقع أن الوضع العربي قد وفر للإسلام التونسي الرسمي مجالا للفعل، فنشط داخل هذا المجال في رعاية الحزب الحاكم. هكذا شهدت تونس تأسيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم، وفي يونيو ١٩٦٨ قام مجموعة من المعممين بتأسيس مجله جوهر الإسلام. وفي أواخر الستينيات كانت جمعية المحافظة على القرآن الكريم داخل العاصمة القديمة، قد استضافت مؤتمرات عديدة دارت موضوعاتها حول عظمة الإسلام وسموه على غيره من الأديان والأيديولوجيات. وكان مصدر هذا التشديد الأيديولوجي هو راشد الغنوشي، الذي كانت له خبرته الفكرية الخاصة المكتسبة من أجواء المشرق العربي. في إطارها خاض في آبار

فكر الإخوان المسلمين وتشرب بمياهها. أما أول الأتباع فلقد جاعوا من داخل الحلقة التي تكونت من حول عبد الفتاح مورو. وجاءت جمعية حماية القرآن لكى توفر لهم إطاراً للعمل، وإلى جوارها بالطبع كانت هناك المساجد.

تحت حماية الإسلام الرسمي:

١٩٦٠ - ١٩٧٢

كانت الأصولية الإسلامية حركة أصيلة منذ نشأتها، فلقد انطلقت بحثاً عن أكثر الوسائل فعالية وتأثيراً من أجل توصيل رسالتها إلى الشباب التونسي. ولقد واجهت عدة عوامل أجبرتها على اللجوء إلى ممارسة التبليغ^(١٢)، والتجول فى المجاورات السكنية الأشد فقراً ودعوة الناس فى المقاهى والشوارع للاستماع لدرس دينى يلقيه أحد أعضاء الجماعة فى المسجد. ووفر لهم هذا النشاط ثلاثة فوائد. اكتساب الأعضاء للقدرة على الكلام، والاتصال المباشر مع الأهالى الذى ساعدهم على التغلب على الحواجز النفسية للاتصال، وفى النهاية تجنيد المزيد من الأنصار الجدد.

شكل هذا النشاط النواة الأولى لما سوف يصبح فيما بعد حركة الاتجاه الإسلامى، وفى مرحلة تالية حزب النهضة. انحصر النشاط خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢ فى مجال الدعوة داخل المساجد، وعقد المؤتمرات داخل العاصمة القديمة. ثم جاء العون والمدد من الشيخ الحبيب الميستاوى رئيس تحرير مجلة جوهر الإسلام الذى كان يدفعه طموح طاغ للسلطة. فى عام ١٩٧١ أصبح هذا الرجل عضواً فى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الدستورى، وفى سعيه الطموح للسلطة عمل على الاستفادة من الحماس الدينى لهذا الشباب البسيط، من أجل تكوين جناح دينى محافظ تحت قيادته داخل الحزب الحاكم نفسه.

فى البدائة كانت استراتيجة الشيخ الميستوى ناجحة. ففى مؤتمر جمعية المحافظه على القرآن الكريم المنعقد ١٩٧١، أصبح عبد الفتاح مورو عضواً فى لجنة القيادة القومية وراشد الغنوشى عضواً فى المكتب الإقليمى للعاصمة. إلا أن التناقضات بين مجموعة جواهر الإسلام بقيادة الشيخ الميستوى والنواه الأصولية التى نتحدث عنها، طفت على السطح عندما أصر الشيخ الميستوى على أن النواة المذكورة قد انضمت إلى الحزب الاشتراكى الدستورى كنوع من التسلل من أجل تغييره من الداخل. كان اهتمام مورو والغنوشى وأتباعهما محصوراً فى جمعية المحافظه على القرآن الكريم، والتجنيد الأيديولوجى والدينى لطلاب المدارس الثانوية من أجل قاعدة واسعة لاستخدامها فى تكوين الحركة التى كانوا يتصورون تأسيسها. وعند هذه اللحظة انتهت السلطة إلى ما يجرى، وأخذت تنظر عن قرب إلى الدعاية الدينية التى يمارسها هؤلاء، كما شرعت فى الضغط على المشايخ وجمعية القرآن من أجل طرد "العناصر المخربة". وفى عام ١٩٧٢ اصدر الحزب الحاكم تصريحاً، يتصل من أى مسئولية عن أعمال أعضاء الجمعية التى تتم دونما إجازة مسبقة منه.

الاستعارة من "الإخوان المسلمون"

ابتداء من عام ١٩٧٢ وتبعاً للنتائج التى أسفرت عنها التداعيات السابقة، أصبح من المستحيل أن تستمر النواة الأصولية فى العمل من خلال جمعية القرآن. وهكذا أجبرت ضغوط النظام الدعاة الأصوليين إلى البحث عن صيغ أشكال أخرى للحركة. وفى سياق هذا البحث أنعقد اجتماع فى "مورناج" إحدى ضواحي العاصمة حضره أربعون شخصاً، وهكذا عرف فيما بعد باسم اجتماع الأربعين. كان هدف الاجتماع دراسة الوضع الثقافى والتنظيمى للعمل الإسلامى، وتوصل الاجتماع إلى خطة لعمل أصولى إسلامى منسق تستغرق ثلاث سنوات من الدعاية. وتبعاً للمعلومات التى لدينا ناقش الاجتماع موضوعين حيويين: خط الجماعة الفكرى

وعلاقته بالإخوان المسلمين المصريين، و تكوين البنية المنظمة للأنصار والمتعاطفين.

كان الخط الفكرى الذى انتهت إليه الحركة هو نفس خط الإخوان المسلمين، كما حددته أعمال الشهيد سيد قطب: "معالم فى الطريق"، خصائص الفكر الإسلامى ومقوماته، هذا الدين، المستقبل لهذا الدين، فى ظلال القرآن.

ويمكن القول تأسيساً على ما سبق أن الجماعة الأصولية الإسلامية، أو الجماعة الإسلامية كما سموا أنفسهم، كانت تشكل امتداداً فكرياً لفكر الإخوان المسلمين. كما يجب أن نلاحظ أن القيادة صدرت إليها توجيهات تطالبها بضرورة الاتصال بتنظيم الإخوان المسلمين فى مصر، للانضمام لهم من خلال تقديم البيعة للمرشد العام. وتبنت الحركة بنية تنظيمية هرمية. على المستوى القاعدى توجه الحلقات، التى تعقد لقاء أسبوعياً تحت قيادة أحد الأعضاء داخل أحد المساجد أو المدارس أو أقسام الجامعة. ويتعين متابعة أعضاء تلك الحلقات القاعدية، من أجل اختبار أكثرهم جدية وتفانياً وبذلاً وعطاء لعضوية الحلقة الخاصة. تتكون الحلقة الخاصة من عدد يتراوح بين خمسة وسبعة، ومهمتها تعميق الأفكار الإسلامية وتعليم الشباب بعض آيات القرآن وتشجيعهم على اتباع واحترام القواعد والأحكام الأخلاقية للإسلام. وينعقد الاجتماع الأسبوعى داخل أحد المساجد فى غير أوقات الصلاة، أو فى منزل أحد أعضاء التنظيم أو أحد المشاركين فى الحلقة. و موضوع الاجتماع فى الأغلب مناقشة أحد كتب الإخوان المسلمين، مثل كتاب محمد قطب شقيق سيد قطب: هل نحن مسلمون؟.

كانت الدورة الزمنية للاجتماعات من المقرر لها أن تستمر لفترة تتراوح بين عام ونصف أو عامين. وفى نهاية الدورة توجه للعناصر التى أظهرت فى سلوكها العملى الالتزام الأقصى بأحكام الدين الإسلامى، دعوة للانتقال إلى مستوى تنظيمى أعلى، أى من مستوى الموقع (الدائرة) أو الحلقة الخاصة إلى مستوى يدعى "العائلة المفتوحة". وتتشابه العائلة المفتوحة مع الحلقة الخاصة، إلا أنها فى نشاطها السدىنى

التعليمى تنحو منحى أكثر عمقاً وشفاء. ويصاحب النشاط التعليمى على هذا المستوى، انضمام الأفراد السياسى إلى الحركة. وهناك خاصية أخرى للعائلة الخاصة هى تولى الأعضاء لمهام تنظيمية معينة فى إطار الحركة. وسوف يسمح للعضو أحياناً بالإشراف على تدريب أعضاء الحلقات الخاصة. أما المهام الرئيسية للعائلة المفتوحة فهى إعداد الناشطين لأداء التزاماتهم كأعضاء فى التنظيم، و هو ما يعنى إعداد أفراد تتوفر فيهم شروط: الالتزام بأهداف التنظيم وطاعة النظام الحاكم للتنظيم والرغبة فى دعم قضية الإسلام دعماً غير مشروط.

إذا حدث وأصبح المنظم المسئول عن العائلة المفتوحة على ثقة فى استعداد أحد أعضائها، يمكنه أن يتقدم باقتراح إلى القيادة بقبوله عضواً فى التنظيم، علماً أن القيادة هى صاحبة الحق فى اتخاذ قرار التجنيد. ولن يصبح المرشح عضواً كامل العضوية فى الحركة، إلا عندما يقدم التبعية للأمير الحركة وفقاً للطقوس الخاصة بانضمام الأعضاء. هنا سوف يقوم العضو بالقسم على القرآن أمام الأمير أو من يحل محله، أنه سوف يخلص لجماعة الإخوان المسلمين ويحترم تراتبية التنظيم وسلطة الأفراد الذين يعمل تحت قيادتهم، وأن يناضل من أجل انتصار الحركة، وألا يفشى أسرارها ولو كان يواجه خطر الموت.

كان هذا هو البناء الذى انتهى إليه اجتماع الأربعين واستمر بعده بلا تغيير. و كل ما كان عليهم ان يفعلوه بعد ذلك، هو الشروع فى العمل من أجل توسيع الأقسام الإقليمية و المهنية داخل البناء التنظيمى، تبعاً لتزايد أعضائه أو حسب مصطلحات الحركة: المبايعين.

وهناك عاملان ساهما فى نجاح هذا التكتيك الذى قررت النواة المؤسسة تبنيه منذ عام ١٩٧٢. أولهما عودة مجلة المعرفة فى أواخر ١٩٧٢. وكانت المعرفة قد تأسست عام ١٩٦٢ على يد كل من عبد القادر سلامة والشيخ محمد صالح النيفر، وكلاهما من طلاب الزيتونة السابقين وشاركا مشاركة نشطة فى حركة التحرر الوطنى. إلا أن المجلة أوقفت عن الصدور بعد عددها الأول عام

١٩٦٢، لمعارضتها الخط الفكري الرسمي للسلطة. والآن بعد عودتها تولى راشد الغنوشي وأتباعه إدارتها تحت إشراف عبدا القادر سلامة، الذي رأى فيهم بشارة الأمل في جيل جديد من الشباب سوف يكافح لاستعادة نور الإسلام بعد حقبة بورقيبة التغريبية. وفي مرحلتها الجديدة لعبت المعرفة دورا أساسيا على مدى السنوات السبع التي واصلت فيها الصدور. فمن خلالها تمكنت الحركة من تقديم أفكارها إلى طلاب المدارس الثانوية، واستطاعت أن تحشد من حولها المتعاطفين والنشطين.

وثاني هذين العاملين هو استفادة المجموعة من تغيرات شهدتها السياسة الثقافية والتعليمية الرسمية، بدأت في عام ١٩٧٠ بعد عزل بورقيبة لأحمد بن صالح الذي كان واحدا من أبرز وزراء عقد الستينيات والمدافع عن السياسات الاشتراكية والتعاونية.

ارتفعت أصوات عديدة تقول أن مصدر الأزمة هو هجر الثقافة العربية والإسلامية، الأمر الذي أدى إلى ظهور جيل متشرب بالأيديولوجيات المستوردة. ونجد في أحداث فبراير ١٩٧٢ التي هزت جامعة تونس نموذجا يوضح تلك الرؤية. فلقد صدم النظام وهو يرى أحداث باريس في مايو ١٩٦٨ تلقى بظلالها عليه. وفي مواجهه تلك الأحداث توصلت عناصر مؤثرة داخل دوائر الحكم إلى قناعة، مضمونها أن أسباب الاضطرابات الأخيرة تتواجد داخل سياسة تعليمية، يتعلم الشباب في ظلها "أيديولوجيات هدامة" ذات نتائج وبيلة.

أدى فشل تجربة التعاونيات والتخلي عنها في عام ١٩٦٩، ثم اضطرابات ١٩٧٢ الطلابية، إلى وعى الحكومة بضرورة إصلاح السياسة الثقافية والتعليمية وربطها بالقيم التونسية التقليدية، وبالتالي تبنى سياسة تتجه إلى إعادة تأكيد الهوية العربية والدين الإسلامي. وكان من شأن هذا الرأي الجديد تشجيع علماء الزيتونة على التقدم وطرح آرائهم. ولقد وجدت مطالبهم صدى لدى محمد مزالي الذي كان قد عين وزيرا للتعليم، وأخذ في تشجيع التعريب أساسا في التعليم الابتدائي وجزئيا

فى التعلیم الثانوى، وعلى الاخص بالنسبة لعلوم مثل التاريخ والفلسفة اوضحت الآن موضعا لشبهة تشجيعها الميول اليسارية. ولقد شاركت كل تلك العوامل فى نشر قيم الإسلام السياسى داخل طلاب المدارس والجامعات، وإن ظل هذا الانتشار هامشيا وغير فعال حتى ١٩٧٦-١٩٧٧.

كذلك شهدت المرحلة الأولى من حياة الجماعة الإسلامية ظهور عامل آخر ذا طبيعة رمزية وتأثيرات رمزية أيضا. ففي عام ١٩٧٥ شهدت تونس لأول مرة ظهور امرأة محجبة على مسرح الحياة التونسية العامة. جرت وقائع ظهور تلك السيدة المحجبة بشكل عرضى يوم ٢٧ رمضان، أثناء احتفال دينى فى أحد المساجد بليلة القدر وفى حضرة بورقيبة الذى جاء للمشاركة فيه. فأتى الاحتفال وقفت امرأة محجبة تدعى هند شلبى تتحدث أمام بورقيبة، وبدلاً من أن تمدح دور بورقيبة التحريرى أكدت أن الإسلام هو المحرر الحقيقى للمرأة، وليس هذا الغرب المادى الذى لم يفعل سوى تحويلها إلى سلعة. وبإشارتها إلى الغرب كانت هند تشير ضمناً وبالضرورة إلى بورقيبة.

لم يقتصر الأمر على هذا، إذ تجنبت هند أيضاً إطرء الرئيس الحاضر. ولم ينحصر تأثير واقعة هند شلبى فى حدود الاحتفال والمسجد، فقد كان الاحتفال ومعه خطابها يذاع تلفزيونياً على الهواء. والواقع أن عبد الفتاح مورو لم يبلغ عندما قال فى أواخر ١٩٨٧، إن حادث هند قد بث حياة جديدة فى الحركة الأصولية فى تلك الفترة.

وفيما بين ١٩٧٢-١٩٧٧ كان لأنشطة الجماعة بعدان:

أ- تمكنت الجماعة من تأسيس نواة منظمة، وتجنيد الشباب فى إطار الحلقات الخاصة والعائلات المفتوحة، وضمنت لها تلك الأطر التنظيمية عنصرى الصرامة والتحكم فى عملية اختيار النشطاء وتجنيدهم، وهكذا لم يتعد عدد النشطين المجندين أكثر من ٣٠٠.

ب- ساندت الجماعة عمليات الدعاية والتدريب من خلال الدروس فى المساجد، أو من خلال نشرها للعادات والتقاليد الإسلامية الجديدة وعلى الأخص المتعلقة بالزواج ومراسم الجنازات. وفى ذات الإطار كونت الجماعة جماعات إنشاد وفرق مسرحية تقدم عروضها فى الأعياد والأعراس والمآتم.

ولقد أدت تلك الطقوس الجديدة إلى خلق شبكة تضامن بين أعضاء جماعة ترتبط فيما بينها بالأخوة والصدقة، كما مكنت الحركة من الاعتماد على قدرات ومواهب ومهن أعضائها النشطين المتعددة المتنوعة. وفى النهاية منحت هذا العناصر النشطة الإحساس بالانتماء إلى زمرة نذرت نفسها لمهمة وحيدة رسالية. ووجد هذا الإحساس تبريره النظرى فى كتابات سيد قطب، وعلى الأخص كتابه معالم فى الطرق الذى أصبح انجيل الأصوليين خلال عقد السبعينيات. يطالب سيد قطب المسلم فى كتابه هذا بما يدعو المفاصلة الشعورية، و يعنى بها قطع أى رابطة عاطفية تربطه ببيئته الجاهلية. وتسمح تلك المفاصلة الشعورية بخلق قاعدة صلبة أو طليعة نشطة، تتميز عن طليعة الحركات اليسارية بكونها لا تتدمج وتتوحد مع المجتمع، بل تتفصل عنه لتشكل مجتمعاً داخل المجتمع. و للطليعة هدف وحيد هو الاجتذاب التدريجى لأعضاء المجتمع الجاهلى ودمجهم فيها، وهى مهمة تتطلب من عناصرها النشطة أن تمتلك خصائص أخلاقية منها المهارات الدعائية النموذجية.

التأسيس ٧٩ - ١٩٨١

تمثل الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ والتي ندعوها بفترة التأسيس، أكثر الفترات أهمية فى تطور الحركة الأصولية التونسية، ويشير تاريخ نهاية الفترة إلى حادث المحاكمة الأولى لقيادة الحركة، التى انتهت إلى إدانة قادتها التاريخيين

وفرض عقوبات ثقيلة بالسجن على أعضائها. و شهدت تلك الفترة تغيرات نوعية حاسمة سنتناولها ونناقشها فيما يلي.

انقسام داخل الحركة

بينما كانت الجماعة تشهد توسعاً في عضويتها النشطة، ومع التوسع في عضويتها يزداد تأثيرها، أخذ بعض أعضائها النشطين يطرحون على أنفسهم تساؤلات محددة، ازدادت شرعيتها من واقع الاتهامات التي كان اليسار يوجهها اليهم بوصفهم "قوى رجعية تعمل في خدمة الجائرين". أصاب هذا الفريق العجب من مثل تلك الاتهامات، وراحوا يتساءلون: من الذي يقوم بتشويه صورة الحركة على هذا النحو؟ وهل هذا التشويه ناتج عن إخفاق الحركة في مجال الاتصال؟ أم أنه محض نتيجة للإعلام والدعاية المعادية التي يقوم بها ألام حزب الشيطان ضد مجاهدي حزب الله؟. والواقع أن الكثير مما كانت تطالب به الحركة الأصولية آنذاك كان من نشأته تغذية تلك الشكوك والاتهامات. إذ كانت الحركة تطالب بفرض الحظر على كل أشكال التعبير الفنى، وتحدث كثيراً عن الصدقة والإحسان، دك من طبيعة حلولها المطروحة للمشاكل الاجتماعية، وحديثها الدائم عن حق المسلم الشرعى الذى لا يمكن انتهاكه فى ملكيته الخاصة، والديمقراطية بوصفها بدعة تتناقض روح الجماعة المسلمة القائمة على الشورى، وغير ذلك كثير.

ثم ظهر عامل آخر شكل أحد مقومات ظهور الانقسام داخل الحركة الأصولية. فلقد أخذت بعض عناصر الأصوليين التونسيين فى اكشاف الأعمال الأصولية ذات النزعة التقدمية، مثل مجلة المسلم المعاصر التى ظهرت فى الكويت ابتداء من عام ١٩٧٥. من أول أعدادها طالبت مجلة المسلم المعاصر من خلال كتابات محمد فتحى عثمان المثقف الأصولى البارز، بالعمل من أجل تكوين يسار

أصولي إسلامي. ويبدو أن تلك الدعوة التي ألحت عليها المسلم المعاصر، كان لها صداها على أطراف وهوامش جماعات الأصوليين التونسيين الشبان، الذي تجسد في اتجاه فكري أصولي جديد جرى الحديث عنه في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٧٨، بوصفه "موجة جديدة". وعلى الرغم من أن هذا التيار الجديد ظل هامشيًا، فإنه قد مارس تأثيرًا نفسيًا ورمزيًا على الأصولية التونسية.

ولقد واجه التيار الجديد البديل المقاومة والرفض، على الرغم من أن أحميدة النيفر المدافع الأول عنه كان الشخص الثاني داخل حركة الاتجاه الإسلامي. ولحق بالنيفر صلاح الدين الجورشي عضو المكتب التنفيذي والقيادة الجهوية لتونس العاصمة، وأعضاء نشطون في الحركة الطلابية. واستمرت الأفكار الإصلاحية في ممارسة تأثيرها على التيار الرئيسي للحركة.

الثورة الإيرانية

ليس في إمكان أحد أن ينكر القوة الدافعة التي قدمتها الثورة الإسلامية الإيرانية، لكل الحركات الأصولية في العالم العربي. وكانت الحركة الأصولية التونسية إحدى تلك الحركات التي تمكنت من تحقيق أقصى استفادة من الانتصار الإيراني.

أظهرت خبرة الثورة الإيرانية أن الإسلام السياسي في مقدوره قيادة شعب في ثورة، وإسقاط أحد أكثر النظم نزوعًا للديكتاتورية وسفك الدماء. و تمكنت الثورة الإيرانية من فعل كل ذلك في فترة من الزمان، بدا فيها حلم الثورة كأنه وهم من الأوهام، وخضعت بلدان العالم الثالث لسطوة أنظمة حرمتها من حرية الرأي. عبرت الثورة الإيرانية عن إرادة الجماهير في الشوارع، وأظهرت أن سلاح الإيمان كان أقوى بكثير من إيمان الأسلحة. ولهذا ليس هناك ما يثير الدهشة في إظهار شعوب العالم الثالث لإعجابها بالثورة الإيرانية، التي بدا أنها تقدم إجابة ملائمة للأزمة المتوطنة التي تنهش أوطانها. ولم تكن تونس استثناء من ذلك.

أعدت الحركة الأصولية نفسها لاستيعاب الشباب التونسي، الذي أخذ في التدفق عليها تحت تأثير قوة جذب النموذج الإيراني. هكذا ارتفع توزيع مجلة المعرفة خلال عدد قليل من الشهور من ٦,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ نسخة. وكان أكثر تأثيرات الثورة الإيرانية ارتباطا بموضوعنا، هو مساهمتها في تغيير نوعية النشاط الأصولي التونسي، من حاله كان فيها أقرب ما يكون إلى الإنسان الحالم، إلى تكوين نوعي جديد أكثر تسييساً وراдикаلية.

حوادث يناير ١٩٧٨

عاشت تونس من نهاية ١٩٧٧ دينامية سياسية جديدة، حيث كانت المعارضة السياسية قد تبلورت داخل الاتحاد العام للشغل التونسي. و وصل هذا الاتجاه المعارض إلى ذروته في أحداث الإضراب العام الأول الذي دعا إليه الاتحاد في ٢٦ يناير ١٩٧٨، والذي أعقبته موجة ضخمة من القمع حصدت في طريقها مئات الأرواح. ولقد أصيب شباب الأصوليين بالمفاجأة في مواجهة تلك الوثبة، التي حققها أحد التيارات السياسية التي لم تؤهلهم قيادتهم للتعامل معها. وانتهى بعض هؤلاء في تفكيرهم إلى وجود نقص في تدريبهم الثقافي والسياسي، يجعلهم يعيشون خارج نطاق الاهتمامات الأساسية لشعبهم.

تشير الأحداث الثلاثة السابقة والتي جرت في فترة واحدة، أي الإضراب العام وانقسام الحركة الأصولية وانتصار الثورة الإيرانية، إلى تحولات سيكون لها تأثيرها على تنظيم الحركة وأهدافها. هكذا ستأخذ الحركة من تلك اللحظة فصاعداً في مضاعفة اهتمامها بالعمل السياسي، ورافق ذلك اكتساب أعضائها الناشطين المزيد من الخبرة والمراس السياسيين، و تغير ملحوظ في اللغة السياسية في اتجاه استيعاب اللغة السياسية للثورة الإيرانية. وقاد تأثير التحولات السابقة إلى تشجيع الحركة على تحسين هياكلها السياسية، حتى تصبح أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص الجديدة.

فى ظل تلك الظروف عقدت الحركة مؤتمرها الأول فى عام ١٩٧٩. وحرص المؤتمر على عدم حضور أى عضو من أعضاء "الموجة الجديدة" التى أشرنا إلى ظهورها، وطلب من الأعضاء المشتبه فى تعاطفهم مع هؤلاء "المبتدعين" تقديم البيعة مجدداً. وفيما بعد سينظر إلى مؤتمر ١٩٧٩ بوصفه المؤتمر التأسيسى، وتتمثل أهمية هذا المؤتمر فى تدعيمه للهياكل التنظيمية على المستويين القومى والجهوى وجعلها قادرة على استيعاب آلاف المتعاطفين.

ومن المؤكد أن تلك الدينامية السياسية الجديدة وما رافقها من نمو فى العضوية لم تكن أمراً باعثاً على السرور فى نظر السلطات، وعلى الأخص عندما شكل الأصوليون تحدياً لسيطرة اليسار الماركسى على جامعة تونس. وفيما يبدو كانت تلك هى اللحظة التى قررت فيها السلطة التونسية البدء فى مواجهة الخصم الجديد، قبل أن يكتمل نموه بتحدى السلطة وتجد نفسها فى موقف شبيه بالموقف الإيرانى قبيل الثورة.

وابتداء من ١٩٨٠ بدأت الجماعة فى تحويل نفسها إلى حزب سياسى. فى ٢٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عملية قفصة، التى سيطرت فيها فرقة فدائيين تونسيين تدريبت فى ليبيا على المدينة. وجاءت تلك العملية لتوفر للحركة المناسبة، التى قامت فيها بأول مظاهرة سياسية عامة، وزعت فيها بيان موقع باسم "الاتجاه الدينى" أدانت فيه العملية. ونلاحظ هنا أن الطلاب كانوا يستخدمون مصطلح "الاتجاه الإسلامى" منذ عام ١٩٧٨. والواقع أن الطلاب لعبوا دوراً مهماً فى تطور الحركة. فلقد أدى العمل الطلابى إلى تطوير الظروف الملائمة لتحقيق تغير سياسى جذرى داخل الحركة. وتحت تأثير نضالاتهم اليومية الممتدة مع العناصر اليسارية المتطرفة داخل الجامعة، توصلوا إلى ضرورة وأهمية الوعى السياسى الذى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حزب سياسى عقائدى ثورى.

وكان هناك عامل آخر أسهم فى حدوث التغيير، وهو تأثير جناح الحركة المعتدل الذى كان يمثل محمد مورو. منذ عام ١٩٧٨ سعى هذا الجناح إلى حث

الحركة على انتهاج أساليب النشاط السياسى القانونى. وجاءت التجربة الديمقراطية التى مرت بها البلاد فى ١٩٨٠ الى تدعم هذه الأطروحة، رغم أن الطلاب كانوا أحياناً ينظرون إليها بوصفها تعبيراً عن "خط مهادن".

القمع: ١٩٨٧-٨١

فى يونيو ١٩٨١ تقدم الأصوليون بطلب للاعتراف القانونى بهم تحت مسمى حركة الاتجاه الإسلامى. وتكون المكتب السياسى الأول للحركة من راشد الغنوشى رئيساً، وعبد الفتاح مورو أميناً عاماً، وزاهر محجوب أميناً للصندوق، وبن عيسى الدمنى مسؤولاً عن الإرشاد والعلاقات الخارجية، وحبيب المكنى مسؤولاً عن الإعلام.

لم يرحب النظام الحاكم بهذا التحول السياسى. وكان من ضمن العوامل الباعثة على القلق داخل قياداته نجاح الأصوليين فى السيطرة على جامعة تونس، وعضوية الحركة التى تتزايد باستمرار، ووجود الحركة فى مسقط رأس بورقيبة وإقليم الساحل الذى شكل تقليدياً اقطاعيه سياسية خاضعه لسيطرة الدستوريين. ولم تتوقف الحكومة عند حدود القلق، فشرعت فى التحرك وأودعت ما يزيد عن مائة من عناصر الحركة النشطة فى السجون. وفى سبتمبر ١٩٨١ جرت محاكمة المعتقلين، وصدرت ضدهم عقوبات وصلت إلى السجن لمدة عشر سنوات. وجاءت المحاكمة لتوضح ثلاثة جوانب : تزايد أعداد أعضاء الحركة النشطين، و سهولة تسلل الأمن التونسى إلى التنظيم، وهو ما ظهر فى نجاحه فى اعتقال قيادة التنظيم فى يوم واحد، وتضامن كل القوى الديمقراطية مع الحركة.

وضعت ضربة سبتمبر وماتلاها من محاكمة وأحكام بالسجن الحركة فى بوتقة اختبار، خرجت منها بتوجهات أيديولوجية وتنظيمية جديدة. فظهرت سلالة جديدة من القادة أكثر صلابة وتصميماً، شكلوا قيادة سرية أسست شبكة عمل

جديدة، وأطلقوا دينامية عمل سياسية جديدة. وكان أبرز أفراد تلك القيادات الجديدة هو حمادى الجبالى، الذى عين أميناً عاماً لحركة الاتجاه الإسلامى فى مرحلتها الجديدة. ورغم أن الجبالى كان مطلوباً ومطارداً من جانب الأمن التونسى، لم يمنعه هذا من التجوال عبر البلاد من أجل أن يربط بين أعضاء الحركة النشطين ويصدر إليهم التوجيهات ويبث فيهم الشجاعة والتصميم. وفى ظل قيادة الجبالى انحازت الحركة صوب نمط من التنظيم، كان فى إمكان أن يستمر ويعمل فى ظل القمع ويقاوم الهجمات الموجهة إليه.

عفو ١٩٨٤

لازلنا حتى الآن نجهل حقيقة الأسباب، التى دفعت إلى إصدار قرار العفو الرئاسى فى الثالث من أغسطس ١٩٨٤، والذى أدى إلى إطلاق سراح قيادة حركة الاتجاه الإسلامى. ولكن فيما يبدو هناك عاملان هامين اجتمعا معاً وأسهما فى اتخاذ هذا القرار. ظهور مسألة خلافة الحبيب بورقيبة، والطموح المفرط لمحمد مزالى الذى كان آنذاك رئيساً للوزراء و المختار رسمياً لخلافة رئيس الجمهورية. وانطلاقاً من هذا الاختيار سعى مزالى لاكتساب المصداقية والتأييد، ليس فقط داخل الحزب الحاكم ولكن أيضاً داخل الطبقة السياسية، ومن ضمنها حركة الاتجاه الإسلامى التى تشكل قوة للمستقبل.

فوض مزالى معاونه الأول ميزرى شاكر، مهمة التفاوض مع حركة الاتجاه الإسلامى. وكعلامة على حسن النوايا حصل مزالى على قرار بالإفراج عن عبد الفتاح مورو من الرئيس فى يونيو ١٩٨٣، وبذلك تمكن من طرح أساس لمستوى أعلى من التعاون المستقبلى مع الحركة. ويبدو أن إخفاق مزالى المدهش بعد اضطرابات الخبز فى يناير ١٩٨٤، حيث ظهر مراراً فى التلفزيون مكرراً مقترحاته المجردة من حسن التقدير حول ضرورة قمع المظاهرات، قد دفعه صوب

تفاهم متكافئ وأوثق مع الأصوليين. فخاض معهم مناقشات عبر وساطة العديد من المستقلين، كان من ضمنهم حمودة بن سلامة وزير الشباب.

لم تستمر الهدنة مع الأصوليين لفترة طويلة، حيث تم عزل مزالي من منصبه في يوليو ١٩٨٦. رحل مزالي عن منصبه ووراءه خلفية سياسية بغیضة وفاسدة تواجدت لفترة طويلة قبل سقوطه، وتراوحت بين قمع طلاب الجامعة والهجوم المتكرر على اليسار الديمقراطي وتحطيم اتحاد العمال بوصفه الحكومة المضادة البديلة الحقيقية الوحيدة.

وشهدت تلك الفترة أيضاً الانفصال بين حركة الاتجاه الإسلامي والقوى الديمقراطية. ذلك أن القوى الديمقراطية لم تستطع أن تغفر لعبد الفتاح مورو، دعوته في مؤتمر صحفي عقد في يونيو ١٩٨٥ لاستفتاء على إلغاء قانون الأحوال الشخصية.

في تلك الفترة شهدت تونس معركة سياسية شاملة وغير مسبقة، دارت حول رؤية الأصولية الإسلامية للمجتمع كما تتمثل في قضايا وضع المرأة وحرية العبادة وغير ذلك. وفي هذه المعركة وجد الأصوليون خصماً مستميتاً لهم، داخل النخبة المثقفة التي كانت من قبل صامتة صمتاً غريباً وجماعات أخرى هامشية واسعة.

في أواخر ١٩٨٦ ازداد الوضع سوءاً، وفي مارس ١٩٨٧ تم اعتقال راشد الغووشي. ولم تستطع السلطات في هذه الجولة أن تضع أيديها على كل مفكرى حركة الاتجاه الإسلامي الذين اختفوا عن الأنظار. وتمكن هؤلاء القادة من إنهاك الحكومة لمدة ستة أشهر متصلة. واتخذ ذلك شكل المظاهرات اليومية بمجموعات تتراوح عددها من مائة إلى مائتين متظاهر. وتوزيع الكراسيات بأعداد ضخمة تصل إلى مئات الآلاف من النسخ، ووفقاً لما أدلت به قيادة الحركة ذاتها وصل إجمالي الكراسيات الموزعة إلى خمسة ملايين نسخة. وفي مواجهة هذا الموقف

أصاب الحكومة الهياج واعتقلت المئات من أعضاء الحركة النشطين. وهكذا انقسمت البلاد بين الحكومة والأصوليين.

فى مواجهه تصاعد الصراع بين الحكومة وحركة الاتجاه الإسلامى اتخذت القوى الديمقراطية موقفاً سلبياً، وإن حافظت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على صلاتها مع الحركة الأصولية. فلم تكن القوى الديمقراطية قادرة على أن تربط مصيرها بحكومة ديكتاتورية آخذة فى الترنح والسقوط، أو مع حركة تعاني حالياً من قمع السلطة لكنها تحتوى داخلها بذور ستتزعزع منها فاشية جديدة.

والحاصل أن فترة نهاية حكم بورقيبة (١٩٥٨-١٩٨٧)، سيطر على الحياة السياسية فيها الاستقطاب السياسى وساد التشّت داخل القوى الديمقراطية. وسوف تعاود هاتان الظاهرتان اللتان شكلتا الخصائص المميزة لتلك الفترة الظهور مرة أخرى فى أوائل عقد التسعينيات، بعد التغير الذى حدث فى الوضع السياسى فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧.

من نهاية حكم بورقيبة إلى الانتخابات

العامة فى أبريل ١٩٨٩

فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ قام بن على بخلع بورقيبة من السلطة، وشكل هذا نقطة تحول فى العلاقات بين الحكومة والأصوليين. ومن البداية أيدت حركة الاتجاه الإسلامى التغير الذى أطلقه بن على. وفى تصريح لعبد الفتاح مورو الأمين العام للحركة، نشر بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ فى صحيفة المستقبل الصادرة عن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، جاء ما يلى: "إن التغير الذى حدث داخل الجهاز الحكومى يعتبر حدثاً إيجابياً ذا أبعاد تاريخية.. وإن حركتنا تبعاً لما تملّيه مبادئها الأساسية ووثائقها التأسيسية، قد نصحت بدعم هذا التغير بعد أن قرأت إعلان زين العابدين بن على". وطالبت حركة الاتجاه الإسلامى بوضع نهاية لهذا

الصراع الدامى الدائر بينها والحكومة، وعبرت عن رغبتها فى "المشاركة فى أية محاولة لدعم المبادئ والمطالب، اللازمة من أجل طى تلك الصفحة من تاريخنا الفاجع". وحددت الحركة مطالبها فيما يلى: التوقف عن اضطهاد أعضائها، والبدء فى حوار وطنى واسع، وإعادة النظر فى وضع المنظمات الجماهيرية.

وفى الشهور التى تلت التغير السابق وبعد الإفراج عن الغنوشى فى مايو ١٩٨٨، أظهرت حركة الاتجاه الإسلامى حنكة تكتيكية ملحوظة. وظهر هذا بشكل واضح فى الحوار الذى أجرته "الصباح" فى ١٧ يوليو ١٩٨٨ مع الغنوشى، عندما أبرئ حركة الاتجاه من التواطؤ مع ما كان يدعى وقتها "مجموعة الأمن"، التى خططت لعمل انقلاب مسلح ضد النظام فى الثامن من نوفمبر ١٩٨٧. وقال الغنوشى فى هذا الصدد: "ليس هناك فى قضية المجموعة الأمنية ما يخصنا. فهى ليست شأنًا من شئون الحركة، بل من شئون المحاكم والقضاء".

ولقد كان لحسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر ردًا مشابهاً حينما واجه موقفاً مماثلاً، فقال وقتها "ليسوا إخواناً، وليسوا مسلمين". ولقد كانت الحركة حاسمة ليست فقط فى طرحها لعباءتها الراديكالية التى أثقلت كاهلها تماماً، بل أيضاً فى دعمها لصورتها لدى النخبة السياسية من خلال مراجعتها لبرنامجها الاجتماعى.

أعاد الأصوليون اكتشاف مزايا قانون العائلة، "مجلة الأسرة" وهو القانون الذى أدخلهم فى صراعات مع الحركات السياسية الأخرى. وأعلنت الحركة أن القانون بصفة عامة يشكل جزءاً من الجهد التفسيري المتصور لقانون الأسرة الإسلامى، وإن القانون يتسق مع الهوية الإسلامية لجمهورية تونس. ومن أجل تجنب نشوب أى جدال فى المستقبل من حول موضوع الصياغة الشاملة للقانون، صدر عن عبد الفتاح مورو تصريحاً نشر فى Le Maghreb فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٨، شدد فيه على أن "حركة الاتجاه الإسلامى لم تسعى ولن تسعى، كما أنها لا تتخيل أو تتصور أنها سوف تسعى مستقبلاً لتحدى الحظر الذى يفرضه القانون الراهن على تعدد الزوجات".

ولم يتوقف الأصوليون عند هذه النقطة. فلقد تقدموا وأعطوا دليلاً آخر على "حسن النوايا" والاستعداد للتكيف مع البيئة السياسية التي يعيشون فيها، من خلال إدخالهم لتغيير بسيط في اسم الحركة. فلقد قررت حركة الاتجاه الإسلامي تغيير اسمها إلى "حزب النهضة"، وهكذا قامت بهدم الحجة الأساسية التي كانت السلطة تطرحها في معرض تبريرها لرفضها منح الحركة الأصولية الشرعية، أية حجة أنها لن تفعل ذلك طالما استمر الأصوليون في ممارسة عملهم تحت اللافتة الإسلامية.

وإلى جوار ممارستها لهذا التكتيك الحازق انتهجت الحركة سياسة "هات وخذ". ففي نفس الوقت الذي كانت تتراجع فيه عن مواقفها تجاه قانون العائلة، نراها تشن الحملات المنتظمة ضد السلطة في إطار المنظمات الجماهيرية والمهنية ومنظمات الرفاهية، من أجل تجنب احتمالات تجاهل أو تهميش الحركة. ولقد ظهرت سياسة "هات وخذ" في إطار علاقات الحركة مع الهيئات الرسمية وشبه الرسمية. هكذا بمجرد أن اقترحت الحكومة مشاركة الأصوليين في إعداد الميثاق الوطني، وعلى الرغم من أن الحركة بحكم وضعها الرسمي لم تكن من ضمن الموقعين على الميثاق رسمياً، نراها ترسل نور الدين بحيرى عضو اللجنة التأسيسية لحزب النهضة. ليس هذا فقط، بل إنهم أيضاً لم يصروا على ضرورة حل مسألة وضعهم القانوني قبل مساهمتهم في المجلس الأعلى للميثاق. ولقد تكرر سيناريو مشابه للأحداث عندما منحت الحكومة لعبد الفتاح مورو عضوية المجلس الإسلامي الأعلى، وهو الهيئة الممثلة للإسلام الحكومي.

وتلك أمثلة لشق "الإعطاء" في سياسة هات وخذ، وفيما يلي أمثلة لشق "الأخذ" في ذات السياسة. أصر الأصوليون على حقهم في تنظيم قانوني وسياسي مستقل، كما أصروا على رفضهم لأي بديل للاعتراف القانوني بوضعهم. ونجد مؤشراً على ذلك في تقدمهم بطلب جديد للاعتراف القانوني بحزب النهضة. ولكن كان هناك حوالي ٨٥% من اللجنة التوجيهية الجديدة محرومين من حقوقهم

المدنية، و من الضروري أن تقوم الحكومة بمنح هؤلاء عفواً إذا كانت رغبة فى الاعتراف بحزب النهضة.

حملة منظمة

إلى جوار سياسة "هات وخذ" شنت الحركة حملة منظمة داخل المنظمات الجماهيرية ومنظمات الرفاهية، وعلى الأخص الاتحاد العام للشغالين التونسيين والحركة الطلابية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وكان لتلك الإستراتيجية هدف مزدوج: إظهار الحركة فى صورة القوة الوحيدة القادرة على التعبئة داخل المنظمات الشبابية والجماهيرية، والاحتفاظ بالحد الأدنى من جهد النشطين من أجل أن تظل قواعد الحركة فى وضع تعبوى يمكنها من الدخول فى معارك سياسية أكبر مثل الانتخابات العامة.

ومن المفيد أن نلاحظ أن تلك التكتيكات كانت تتغير وفقاً لتغير السياق. ففى إطار الاتحاد العام للشغالين سعت الحركة للتمثيل فى كافة هيئات صنع القرار (على مستوى القواعد، والقطاع والإقليم). وهو ما يوضح لنا الدهاء التكتيكي، فى سعى الأصوليين للتحالف مع خصومهم السياسيين والأيدولوجيين، فى الوقت الذى يراهنون فيه على جناح داخل قيادة الاتحاد لا يتخذ موقفاً معادياً من آرائهم.

الانتخابات العامة

تعامل الأصوليون مع انتخابات أبريل ١٩٨٩ العامة بجدية، وقاموا بإعداد مواردهم وخططهم السياسية بعناية ودقة. وفى هذا السياق أطلقوا حملة استهدفت رفع مستوى وعى قواعدهم الجماهيرية وتشجيعهم على تسجيل أسمائهم فى قوائم الناخبين وتعبئة أكبر التفاف جماهيرى من حولهم. وجاء فى وثيقة داخلية جرى

تداولها حول تلك المناسبة "أيها الأخ العزيز: كل شخص نتمكن من إقناعه بتسجيل اسمه في سجلات الناخبين، سوف يصوت بالتأكيد لمرشحيك المختارين. عليك أن تحاول وتحضر أكبر عدد ممكن من المواطنين لتسجيل أسمائهم، ولتتذكر وأنت تفعل ذلك أن هدفنا الأول هم الشباب والمستضعفين وأهل المسجد". وكما جاء في إحدى المصادر، أرادت "الحركة أن تحول واقعة الانتخابات إلى مهرجان سياسى، يمكن لأي مواطن أن يشارك في الحوار الدائر فيه". وفي هذا السياق أمرت قيادات الحركة عناصرها النشطة أن تقوم بما يلي:

أ- دعوة الأهالى للتصويت لمرشحي الحركة.

ب- ضرورة الحضور الجماعى فى الاجتماعات الانتخابية وتشجيع الأهالى على الحضور.

ج- المشاركة فى مختلف أشكال الدعاية الانتخابية (إرسال القوائم الانتخابية وإعداد الكراسيات الانتخابية).

د- كشف ضعف الخصوم، من خلال تحديهم سياسيًا وإظهار عدائهم للإسلام وما يتسم به سلوكهم من اضطراب وتناقضات.

هـ- التطوع أثناء الانتخابات لأداء مهام مراقبة العملية التصويتية.

كان الموقف السياسى المحدد لحزب النهضة يتبع الخطوط التالية. فى البداية أيدت الحركة اقتراحًا تقدم به بعض المشاركين فى الميثاق الوطنى بالاشتراك فى قائمة مرشحين مشتركة. وكان هذا الاقتراح من شأنه ضمان الحصول على تمثيل برلمانى، وإن كان على مستوى رمزى. ومن الواضح أن هذا الموقف كان يتسق تمامًا مع تكتيك "هات وخذ" الذى اتبعته الحركة منذ السابع من نوفمبر.

إلا أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ومعها التجمع الدستورى الديمقراطى رفضا الانضواء مع الأصوليين تحت لواء قضية مشتركة، أجبرهم على البحث عن

بديل للاقتراح السابق، وانتهى بهم الأمر إلى دخول الانتخابات بقوائم مستقلة. ووفقاً لما ذكره عدد من قادة الحركة البارزين، لم يتوقع أحد من مراقبي الانتخابات أن تخوض الحركة المعركة الانتخابية في أكثر من ١٢ دائرة انتخابية. ومن حقنا أن نتخيل حجم الدهشة التي استقبل بها قرار الأصوليين المنافسة الانتخابية في ١٩ دائرة من ٢٥ دائرة انتخابية، وفي إطار ذلك المنافسة على ١١٤ مقعداً من ١٤١ مقعداً. فلقد جعل هذا القرار من حزب النهضة القوة الانتخابية الثالثة، من بعد التجمع الدستوري الديمقراطي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

وهنا قد يظهر السؤال التالي: لماذا تخطى الأصوليون عن تكتيكهم الأول، أي تكتيك دخول الانتخابات بأعداد صغيرة حتى لا يُربك الحكومة بفكرة وجود موجة أصولية عارمة تغرق البرلمان، واختاروا بتكتيك إظهار وإثبات قوتهم التعبوية؟. إذا كان لنا أن نقدم إجابة على هذا السؤال، يجب أن نأخذ في اعتبارنا عاملين:

فيما يتعلق بالعامل الأول: تبنت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين منذ السابع من نوفمبر استراتيجية تكوين استقطاب سياسي من النمط الأمريكي. وتأسيساً على ذلك كفت الحركة عن التعاون مع أحزاب المعارضة الأخرى. ولقد ظهر ابتعادها عن الحزب الشيوعي التونسي في أقوى مظاهره في انتخابات فبراير ١٩٨٨ الجزئية، كما أعلن أحمد المستيري السكرتير العام للحركة استبعاده لأمكانية التحالف مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة. وفي رؤيتها للمعركة الانتخابية خططت الحركة لخوضها بوصفها القوة البديلة الممكنة للحكومة، على الأخص مع استمرار مسألة خلافة بورقيبة.

ولقد خضع سيناريو حركة الديمقراطيين السابق لبعض التحالفات المؤقتة، ولدرجة الدعم التي يمكن للأصوليين أن يمنحوها للحركة. أما رجال حزب النهضة فقد كانت لديهم هموم أخرى مثل الاعتراف القانوني. كما كانوا خائفين من أن

يؤدي الاستقطاب في الحياة السياسية إلى عزلهم عنها. ومن هنا نرى الحركة الأصولية تميل في البداية إلى فكرة قوائم الميثاق الوطني، حيث كانت تؤمن لها الحصول على نسبة من التمثيل البرلماني. إلا أن هذا الاقتراح انتهى أمره إلى الإخفاق، مما دفع بالحركة الأصولية إلى العمل منفردة.

في ١٥ مارس ١٩٨٩ أصدر الغنوشي بوصفه المتحدث الرسمي الوحيد باسم حزب النهضة تصريحًا، جاء فيه "أن الحركة تحت تأثير رغبتها في تحقيق الوحدة الوطنية ووعيها بالصعوبات المتأصلة ولكن التي لا مفر منها التي تعترض طريق التغيير، أعطت أهمية كبيرة لفكرة تكوين جبهة انتخابية وهي الفكرة التي تحظى بالتأييد. ولكننا نجد الآن أن تلك المبادرة قد تم التخلي عنها، وهكذا نجد أنفسنا ملزمين بتبنى قوائم مستقلة، من أجل دفع العملية الديمقراطية وتجنب الاستقطاب السياسي وصراعات الأنصار والمشايخين". ويمكن القول إن الحكمة السياسية لقادة حزب النهضة قد دفعتهم لأختيار تلك اللحظة، لأظهار قوة الأصوليين داخل الساحة السياسية بوصفهم القوة الثالثة، التي لا يمكن لأحد تجاهلها أو تخطيها. وهكذا إذا كان من المحتم أن يحدث استقطاب ما، فإن حزب النهضة في استطاعته أن يصبح قطبًا من تلك الأقطاب. والحاصل أن قادة حزب النهضة كانوا قد نجحوا في تحقيق درجة من النضج السياسي والتكتيكي، كافيه لأن تؤهلهم للاستفادة من فعاليتهم السياسية دونما الاستعانة بوساطة حزب ثالث (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في حالتنا هذه).

ولقد اعتنت الحركة الأصولية بتجنب ظهور مشاركتها في الهجوم على بن علي، الذي كان في نفس الوقت رئيسا للحزب الحاكم: التجمع الدستوري الديمقراطي. ولقد أشار الغنوشي في تصريح له إلى هذا المعنى بشكل واضح، جاء فيه "بمناسبة الانتخابات العامة تعلن الحركة عن تجديدها لتأييدها لترشيح زين العابدين بن علي لرئاسة الجمهورية، وفقًا للمبادئ التي أقرها إعلانه الصادر في السابع من نوفمبر ١٩٨٧".

وهذا هو العامل الثانى: كانت قضية الحصول على الشرعية فى تلك الفترة مسألة هامة بالنسبة لحزب النهضة. ولم تسع الحركة لتحقيق الشرعية لمجرد استخدامها فى الضغط على الحكومة من أجل إقلاقها والضغط عليها، ولكن أيضاً وأساساً لأن جناح الحركة الشرعى المعتدل كان يتخوف من أن الفشل فى الحصول على الموافقة الرسمية على الحزب، سوف يقلب توازن القوى لصالح الجماعات الراديكالية داخل الحركة. ويعنى ذلك أن لجوء الحركة إلى الاستعراض القوى لقوتها فى الانتخابات، ظهر وقتها بوصفه الوسيلة الأخيرة من أجل الضغط على الحكومة لدفعها للاعتراف القانونى بوجود الحزب. ولا نجد شيئاً مما سبق ينفى احتمال أن تلك التقدّمات والتراجعات، كانت سياسة مصممة من أجل إخفاء استراتيجية مخططة تسعى لإرباك الخصم.

القوائم المستقلة

عندما ننتهى من مراجعة الأسماء الواردة فى القوائم المستقلة التى خاضت بها الحركة الانتخابات سيظهر لنا غياب قادة الحركة التاريخيين، الذين كان أغلبهم محروماً من حقوقه المدنية. ولقد احتوت القوائم على أسماء بعض الشخصيات البارزة، مثل منصف شلبى ومحمد نجيب بن يوسف (ابن عروس) وعبد الوهاب الكافى (القيروان) وخالد الغنوشى (قابس) وعبد العزيز الوكيل (صفاقس الثانية) وجلال الدين رويسى (سوسة). كذلك نجد أن بعض الشخصيات البارزة المستقلة والمعروفة على المستويين الجهوى والقومى، والذين كلهم تفكيرهم قريباً من تفكير حزب النهضة، رشحتهم الحركة على قوائمها المستقلة. ومن هؤلاء الشيخ محمد لكوحه (تونس ١) ومحمد نورى (أريانا) وزهير بن يوسف وحسين مدنى (باج).

ونعرف بناء على مصادر موثوق بها أن حركة النهضة بذلت جهداً قوياً، من أجل جذب العديد من شخصيات الزيتونة البارزة من أجل الترشيح على قوتها

المستقلة. ولقد حققت نجاحًا مع الشيخ لكوحة، لكنها فشلت في جهودها مع محمد صلاح النيفر (أحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامى فى ١٩٨١) الذى رفض أى تعاملات سياسية مع حزب النهضة. ولقد لفت أنظار المراقبين الذين اهتموا بالانتخابات، حصول ترشيحات المستقلين على عدد كبير من تصديقات أعضاء الحزب، تخطى فى العديد من الحالات أكثر من ضعف العدد المطلوب للتصديق على المرشحين. وفيما يبدو نجاح الشيخ لكوحة فى الحصول على تصديق ٥٠٠ امرأة. إلا أن أكثر الظواهر لفتًا للأنظار فى الفترة التى أغلق فيها باب الترشيح، كانت ارتفاع مستوى التعبئة السياسية التى مارسها الأصوليون فى مراكز الاستقبال والتصديق، والتى لم يكن فى إمكان الحزب الحاكم مجاراتها.

حركة النهضة

على مدى العقدين الماضيين أخرجت حركة النهضة نوعين من القيادة: قيادة سياسية حظيت بإقرار عام كقيادة معتدلة، وقيادة تنظيمية مهمتها دعم الجهاز السياسى للحركة وإعداده لمواجهة أى مواقف غير متوقعة. وجاءت انتخابات أبريل ١٩٨٩ العامة لتضع النمطين فى بوتقة الاختبار. فوضعت القيادة السياسية فى اختبار فيما يتعلق بقدرتها على توصيل لغتها الجديدة إلى قواعدها السياسية، أما القيادة التنظيمية فقد وضعت فى اختبار يتعلق بقدرتها على التجنيد والتعبئة.

والذى حدث أن أعضاء النمط الثانى من القيادة، قد خرجوا من اختبار الانتخابات العامة وقد حققوا نجاحًا كليًا شاملاً، أما أعضاء النمط الثانى فقد أخفقوا فى الاختبار تبعًا لعجزهم عن تحقيق نوع من التركيب بين اللغة السياسية الجديدة والتدريب الأيديولوجى الذى أغرقت به كوادرها النشطة. ولقد أظهرت الانتخابات نجاح اللغة الأصولية (سواء كانت سلفية أو شعبية أو تقليدية محافظة)، فى اجتذاب الشباب والمعوزين والفئات الاجتماعية العريضة الواقعة على تخوم الطبقة الوسطى.

واستطاع المستقلون من خلال دعم حزب النهضة الحصول على ١٨% تقريبًا من الأصوات المدلى بها، وارتفعت هذه النسبة في ابن عروس وقابس وتونس ١ وتونس ٢ وبنزرت والمنستير إلى ٣٠%. ولقد أخذ التجمع الدستوري الديمقراطي كل مقاعدهم بمتوسط ٨٠% من أصوات صناديق الانتخابات.

بعد انتهاء الانتخابات وجدت الحركة الأصولية نفسها في مواجهة وضع جديد. فلقد أضحت علاقتها بالحكومة صعبة اختلاف بسبب النظر إلى الإصلاح التعليمي بين رؤية الإسلام الرسمي لعلماء الزيتونة والإسلام المعارض لحزب النهضة وحزب التحرير الإسلامي، علاوة على تأثير التغير في توازن القوى داخل حزب النهضة لصالح القيادة التنظيمية وعلى حساب القيادة السياسية. وتظهر تلك العوامل داخل بيان الثانى من أكتوبر ١٩٨٩ الصادر عن حزب النهضة. الذى طالب باستقالة محمد شرفى وزير التعليم.

ولقد أثار البيان ضيق بعض القادة السياسيين لحركة الاتجاه الإسلامى، ولكنهم رغم سخطهم وجدوا أنفسهم مجبرين على السكوت بعد أن أصبحوا أقلية داخل الجهاز التنظيمى للحركة. خلف هذا البيان كان يقف كل من حمادى الجبالى وزياد دولتى وعلى العريض، الذين اعتقدوا أن الضغط على السلطة من خلال الجماهير هو الأسلوب الوحيد أمام حزب النهضة لتحقيق نجاح جديد. وهكذا حرضوا على إصدار هذا البيان، الذى أنهى صدوره شهر العسل بين النهضة والحكومة.

وأعلن رئيس الوزراء فجأة أن حزب النهضة سوف يتسلم ترخيصًا بإصدار صحيفة. ولم يكن طلب الحصول على تلك الصحيفة مقدمًا من جانب عبد الفتاح مورو اوبحيرى أو بن عيسى الدمنى (والأخير احد المثقفين القلائل داخل القيادة)، بل كان مقدمًا من جانب حمادى الجبالى الذى أصبح مديرًا لتحرير الفجر. وكان الجبالى قد تقدم إلى الوزارة بطلب الحصول على المجلة، ومعه على العريض احد أعضاء النهضة المؤسسين. والأخير لم يكن معروفًا حتى عام ١٩٨٧، وأفلت بشق الأنفس من تنفيذ حكم الإعدام بعد صدوره ضده.

وبعد بضعة أيام قليلة تقدمت الحركة من جديد إلى الحكومة طالبة إجازة الحزب. وعندما احتفظت الحكومة بصمتها تجاه الطلب الجديد، أصدر حزب النهضة بياناً قوياً يحذر فيه الحكومة من مخاطر لجوؤها إلى إعاقه جديدة لقيام الحزب. كذلك أعلن البيان عن تكوين قيادة جديد، تكونت من راشد الغنوشي رئيساً ومتحدثاً رسمياً وعبد الفتاح مورو وحمادى الجبالى وعلى العريض وبن عيسى الدمنى وزياى دولتى. ثم أصبح على العريض المتحدث الذى ينوب عن الغنوشي بدلا من عبد الفتاح مورو، وهو الأمر الذى ظهر له أكثر من تفسير. وإذا نظرنا إلى التصريحات الصحفية التى أصدرها الجبالى والعريض سنجدها تؤكد هذا. فلقد صرح العريض لمجلة البطل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩، أن النهضة لم تحقق أى مكسب من سياسة استرضاء السلطة. وقبل صدور هذا التصريح بيومين كان هناك تصريح آخر صيغ بلغة سياسية ديماجوجية، متوقعة من تنظيم يسيطر عليه الأيديولوجيون ومسئولى الأجهزة الحزبية، حمل مطالب منها السماح العمل السياسى من خلال المساجد.

الغنوشي فى خط المواجهة

بعد أن ترك تونس فى مايو ١٩٨٩، حاول راشد الغنوشي أن يتجنب الهجوم على الحكومة التونسية. إلا أنه غير رأيه فى أواخر العام عندما تحدث لراديو فرنسا فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٩، معبراً عن خيبة أمله تجاه السياسة التى اتبعتها الحكومة التونسية منذ سقوط بورقيبة فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧. كذلك أصدر الغنوشي تصريحاً أعلن فيه عن قطيعة نهائية بين حركته والحكومة، وقال فى هذا الصدد "لقد صبرنا واعتصمنا بالصبر لفترة طويلة والآن لم يعد فى وسعى سوى أن أعلن عن خيبة أملى الكبيرة فى السياسة التى اتبعتها الحكومة التونسية." ويمكن إيجاز أسباب خيبة أمل الغنوشي فى النقاط الثمان التالية:

- ١- معالجة السلطة للمسائل السياسية من خلال الاعتماد على التقارير الأمنية.
 - ٢- لم يتغير مجلس الوزراء تغيراً كفيلاً عما كان عليه في عهد بورقيبة، فيما عدا ضم بعض العناصر اليسارية الانتهازية إليه.
 - ٣- اتساع الهوة بين الكلمات والأفعال، الوعود والانجازات.
 - ٤- تدهور وضع وسائل الإعلام، و"أخضاعها لسيطرة وزارة الداخلية".
 - ٥- أخلل الحكومة بالوعد الذي قطعه على نفسها، بمنح الأمان لبعض شخصيات النظام السابق البارزة.
 - ٦- إخلال الحكومة بوعداها بالاعتراف القانوني بحزب النهضة.
 - ٧- اتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية.
 - ٨- عدم تطبيق التعددية السياسية تطبيقاً فعلياً، واستمرار الوضع السياسي للحزب الحاكم على ما هو عليه.
- وبالتوازن مع هذا النقد اقترح الغنوشي البرنامج التالي المكون من خمس نقاط من أجل معالجة الأزمة:
- ١- إلغاء القوانين القمعية والاعتراف الفوري غير المشروط بالأحزاب.
 - ٢- تبني ديمقراطية حقيقية تماثل الديموقراطيات التي عرفتھا الجزائر و أوروبا الشرقية وشيلي.
 - ٣- إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة تماثل في حريتها الانتخابات التي شهدتها شيلي وبعض البلدان الإفريقية، "حتى يمكن لتونس أخيراً أن تتمتع بأول انتخابات نزيهة في تاريخها".
 - ٤- الفصل بين الدولة والحزب واستقالة رئيس الدولة من قيادة الحزب.

٥- طرح حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التشخيص السابق لعلل الوضع التونسي والبرنامج المقترح لعلاجها كان حزب النهضة يسعى لتحقيق أربعة أهداف. اولها ظهور الحزب فى المجال العام بوصفه قوة المعارضة الراديكالية الأولى، من واقع طبيعة رؤيته الاجتماعية وممارسته السياسية. وثانيها تضمين كل مطالب المعارضة التقدمية فى برنامجها، أى: الديمقراطية الحقيقية والفصل الليبرالى بين الدولة والحزب وغير ذلك من المطالب، مع إضافته عنصر جديد هو "الانتخابات الحرة تحت الإشراف الدولى". وبمطلبه الأخير أظهر الحزب عدم ثقته فى حسن نوايا الحكومة، ونجح فى تخطى مواقف بقية المعارضة. وثالثها التعاون مع المعارضة. ورابعها تهيئة الحزب لأن يصبح البديل السياسى للحزب الحاكم.

لغة الأصولية الإسلامية

مركزية الأيديولوجيا فى الحركات الأصولية

لعله أمر لا ضرورة له أن نذكر بأهمية الأيديولوجيا فى تعريف أى حركة سياسية، وهى الظاهرة التى تتضاعف أهميتها بالنسبة للتكوينات الدينية السياسية ذات الطبيعة الشمولية. فهنا تجد أن المنتسب الجديد إلى الجماعة ينبغى أن يمر باختبار يثبت شجاعته وتفانيه وولاءه فى خدمة هويته الجديدة.

ونجد مثلاً يمكننا الاسترشاد به حول أهمية الأيديولوجيا فى الحركات الأصولية داخل مقالة شهيرة نشرها راشد الغنوشى فى المعرفة فى يوليو ١٩٧٩ (العدد ٤٧)، والتى حملت عنواناً هاماً لا تخفى دلالاته: التكوين الدينى أولاً. فى هذا المقال نرى الغنوشى يشير إلى الجوانب السبعة التالية لأيديولوجيا الحركة: "المفاهيم الأساسية للعقيدة الإسلامية (النبوة والعقائد)، موقع الإنسان فى الوجود وعلاقته العقل بالوحى، مقياس ترتيب القيم مثل قيم التعلم والعمل والفكر والتقوى،

الأسس السياسية والاقتصادية للحياة الإسلامية، موقف المسلم من الواقع في كليته وفي تعقده (ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي)، تدريب الأفراد بأسلوب يدفعهم صوب التحرك طلبًا للمعرفة، والمفاهيم الأساسية للأصولية الإسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة مثل الجماعة والشورى والنظام والتقوى.

وسوف ندرس هنا أيديولوجيا الحركة الأصولية الإسلامية والحزب السياسي الذي تولى عنها. في البداية سوف نتعرض لمختلف مراحل التطور الأيديولوجي الذي مرت به الحركة في العقود الأخيرة. وعبر هذا الأسلوب يمكننا اكتشاف الخصوصية المميزة للحركة الأصولية الإسلامية التونسية عن غيرها من الحركات الأصولية المنتشرة في العالم العربي.

من اللغة التقليدية إلى السلفية الراديكالية

خلال عقد الستينيات وكما تظهر لنا مراجعة الأعمال المنشورة في صحيفة جوهر الإسلام، سادت لغة دينية تقليدية في الخطاب الإسلامي في تونس. وتوجز تلك اللغة أزمة المجتمع التونسي في: الانحلال الأخلاقي والاعتقالات الواضحة عن صحيح الدين، والانبهار بالغرب والاستلهاام الذليل لقيمة، وانتشار الإلحاد و"الأيديولوجيات الهدامة" بين الشباب. وهناك سبب آخر رابع لن نجد مطروحًا صراحه وهو اعتقاد أغلبية مشايخ الزيتونة النشطين أن نظام بورقبيبة شجع ولا يزال يشجع نزع الطابع الروحي عن القيم الدينية. وتوحي لنا الملاحظة الأخيرة بأن التقليديين يلقون باللوم على الحكومة فيما يتعلق بالتدهور العام، وإن لم تجرؤ جماعة الفقهاء ككل على الثورة ضد الحكومة.

يسيطر الحنين إلى الماضي على هذه اللغة الدينية. وعلى الرغم من نزوعها الطبيعي هذا للتمجيد غير السوي للماضي وأعلامه البارزين والتحسر على ما آل إليه حال المسلمين فإنها راحت الآن تشكل القاعدة التي ارتكزت عليها الحركة

الأصولية الوليدة. كانت الظاهرة الجديدة التي شهدتها تونس هي تلك المجموعة الأولى من الشباب الأصولي^(١٣)، الذي تلقى تدريبه الثقافي في المشرق العربي، وخضع للتأثير العميق لإخوان مصر المسلمين. وإذا فحصنا فكر هؤلاء الأصوليين التونسيين الجدد، سنجد داخله أطروحة أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي: ليس لدى المسلمين اليوم من الإسلام سوى اسم ينتسبون إليه، ذلك أن الإسلام الحقيقي قد عزل وأبعد عن واقع الحياة اليومية بفعل سياسات الحكومات والنخب. هذا الإسلام المستبعد المغيب هو الذي تجد فيه المجتمعات الإسلامية الحل لكافة مشاكلها، الأخلاقية والسياسية والاقتصادية بل وحتى العسكرية منها. والإسلام القادر على انتشال أمته من مشاكلها، كل متكامل: عقيدة وشرعية، ودين ودولة.

وكان لتلك الأفكار تماسكها المؤكد. إلا أنها بينما كانت تفهم بوصفها بديهيات افتقرت إلى وجود نموذج مرشد، وساهم في ذلك غياب أدبيات الأصولية الإسلامية النشطة من المكتبات التونسية.

ولم يقدر لتلك الفترة التي اتسمت بالتردد بين اللغة التقليدية واللغة الراديكالية النشطة أن تستمر طويلاً. ذلك أن النواة القيادية الأولى للحركة الأصولية الجديدة، سرعان ما توصلت إلى قناعة كاملة بأن فكر الإخوان المسلمين يوضح لهم الطريق الذي يجب عليهم أن يتبعوه. وتأكدت تلك القناعة داخلهم عندما قام الرئيس أنور السادات بالإفراج عن الإخوان المسلمين في بداية السبعينيات. وارتبط هذا القرار المصري برفع الرقابة عن الكتابات الأصولية الإسلامية، وهكذا أصبحت الآن متاحة للجميع على رفوف كافة المكتبات.

هكذا ابتداء من نهاية السبعينيات، سنجد فكر الإخوان المسلمين المصريين في صيغته الجديدة التي طرحها سيد قطب منتشرًا داخل دوائر الأصوليين التونسيين، وإلى جواره كتابات وخطابات أبو الأعلى المودودي مؤسس الجماعة الأصولية في باكستان^(١٤).

التربية الأيديولوجية

من المؤكد أن الأسلوب الذى يتم به غرس أيديولوجيا ما فى أذهان متلقيها يمتلك أهميته ودلالته، وترتيباً على ذلك سوف نتناول هنا الخطوات التى كان يمر بها الأخ المسلم النشط فى عملية ضمه إلى الحركة. يمكن دعوة الخطوة الأولى بعملية "إعادة التكييف الدينى" Readjustment. خلال هذه الخطوة تطرح الأسئلة التالية على الناشط: هل تعتقد فى وجود الله؟. إذا أجاب الشاب بالإيجاب، يتعين عليه بالتالى أن يعتقد أن لهذا الكون بالتأكيد خالقه الموجه الهادى. هذا الخالق المتعالى كلى الحضور والقدرة، كامل ومالك لكل الكمال، وخالٍ من أى نقیصة ولا يدركه الخطأ.

ثم ينتقل الواعظ إلى إقناع المتعاطف الجديد بأن الخالق قادر على إرسال رسوله، وأن محمد عليه السلام هو حامل رسالة الله إلى عبده. هنا سوف يلجأ الواعظ إلى الإشارة إلى ما يدعى بالإعجاز العلمى للقرآن، بدلاً من اللجوء إلى ما يدعى بالإعجاز الفنى للقرآن. و علة ذلك أنه سوف يكون من الصعب إقناع شاب لا يمتلك أية مهارات لغوية بالقيمة الجمالية للقرآن.

وعندما يتحدث هذا الواعظ عن الإعجاز العلمى، نراه يشير إلى احتواء القرآن تنبؤة الصريح بجزء كبير من الحقائق والقوانين العلمية، التى اكتشفت مؤخراً فى مجالات العلوم الطبيعية مثل النبات والطبيعة والفلك. وإذا كان الأمر كذلك يصبح من المستحيل أن يكون القرآن من صنع يد بشرية. وهنا سوف يهمس الواعظ فى إذن المتعاطف بعقيدة الإسلام: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وقد تبدو تلك الطريقة المستخدمة فى تجنيد المتعاطفين غريبة، إذ إنها تستخدم لتجنيد أفرادهم مسلمين بالفعل. إلا أن هذا الأسلوب يمتلك قيمة نفسية مؤثرة. فهو يقوم بوظيفة الإيحاء للأخ الجديد بأنه يدخل الإسلام فعليا من جديد، وإن

عقيدته العامة والثقافية السابقة كانت هشة غير راسخة الجذور والبنيان، ولم تكن مبنية بطريقة تمكنه من استيعاب أفكار ومناهج الجماعة التي يستعد الآن للاندماج فيها.

وما إن يتم التأكد من قوة إيمان النشط الجديد بشكل لا شك فيه حتى يدفع به صوب جوهر تفكير الإخوان. وتلك هي سمات هذا التفكير الأساسية. الله بحكم الوهية أى بحكم كونه الخالق أقدر من مخلوقاته على تنظيم حياتهم فى الدنيا والآخرة. ولقد أكرم الله البشر ووهبهم دينه الحق. هذا الدين الجامع الذى شملت أحكامه كل جوانب حياتهم: من المنزل، إلى الأسرة إلى الشارع، إلى المدرسة، إلى كل مجالات المجتمع الأخرى. والمسلم الحقيقى هو الذى يتبع شرع الله ويطيع أحكامه ووصاياه، ويجعلها كلها نبراس حياته دون أن يأخذ جزءاً منها ويدع الآخر.^(١٥)

ولأن المجتمعات والحكومات التى تزعم زورا وبهتانا انتماءها إلى الإسلام لا تتبع فى أمور حياتها الرؤية السابقة، فهى لا يمكن أن تكون كما تزعم مسلمة بل جاهلية مثلها مثل الجاهلية ما قبل الإسلام التى جاء الإسلام لينقضها. وإذا أراد المسلم أن يتحرر من حكم الجاهلية، فليس أمامه سوى أن يتبع جماعة المسلمين وإمامها. وعندما يقرر المسلم أن يتبع العصابة المؤمنة، سوف تصبح علاقته ببقية المجتمع الغارق فى جاهليته مزيجاً من الإرشاد والتسامى. فهو يرشدهم إلى دين الله الحق الذى هجروه وهو ما يعنى هدايتهم من جديد إلى الإسلام، وهو يتسامى فى سلوكه وحياته عن رجس الجاهلية وقيمها وأحكامها.

وبالتدريج يأخذ عدد أعضاء جماعه المسلمين فى التزايد. وإذا يتزايدون يتحولون إلى مجتمع صغير داخل المجتمع الكبير. مجتمع آخر مختلف تماماً له شعائره ورموزه وشبكاتة العاملة، و منهجه الخاص فى التعلم والمعرفة المتبادلة. وبقوة اختلافه، أو بالأحرى بقوة النموذج المتجسد فى هذا الاختلاف، يتغلغل هذا المجتمع الجديد داخل المجتمع الجاهلى، مستلهماً خطى النبى والجيل القرآنى الفريد الذى التف من حوله، فيمر كما مر هذا الجيل بمرحلتى الهجرة ثم العودة^(١٦).

امتداد طبيعي

حتى عام ١٩٧٧ كان فكر الجماعة الإسلامية في تونس يمثل امتدادا طبيعيا لأيدولوجيا الإخوان المسلمين، وارتكز على مجموعة من المبادئ والأسس تأثرت بكتابات المفكر الإخواني البارز سيد قطب، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الحاكمية لله: تعنى الحاكمية لله أن الله هو المشرع لحياة البشر، وإنه لا توجد سلطة أخرى، سواء كانت سلطة أفراد أو دول، من حقها ممارسة هذا الحق. وكل من يحل سلطته محل سلطة الله يدخل في عالم الجاهلية وزمرة الجاهليين. وفيما يتصور سيد قطب لم يعرف التاريخ الإنساني سوى شكلين: الجاهلي والإسلامي. وبالتالي يجب على الجماعة الإسلامية أن تثور ضد تلك الحكومات الجاهلية، انتصارا للإرادة الإلهية.

ب- ليس من المطلوب من الحركة الأصولية الإسلامية تقديم حلول عينية وظرفية لمشاكل المجتمع الجاهلي. وإذا أراد هذا المجتمع أن يعرف الحل الإسلامي لمشاكله، فليس عليه سوى أن يصلح من أمر علاقته بالله ويتبع أحكامه (الآية ٦٥ من سورة النساء). ولن يصبح الأصوليون أقوىاء بطرحهم لتلك الحلول العينية، بل فقط بسعيهم القوي لحكم الشريعة الإسلامية، وليس قبل ذلك. الشريعة التي تحتوى داخلها على كل الحلول الملائمة للمشاكل الراهنة.

ج- يتعين على المسلم أن ينأى بنفسه عن كل المؤثرات غير الإسلامية، وأن يحرر نفسه من كل أعباء تلك المؤثرات، لكي يتمكن من فهم رسالة الإسلام كما لو كان يتلقاها اليوم. وعندما تفعل جماعة المسلمين ذلك سوف تصبح جيلاً قرآنياً فريداً، كما كان أمر جيل الصحابة.

ولكى يتحقق ذلك لابد أيضا من التخلص من تأثير الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام فهما يشكلان أحد الأعباء التي تعوق تقدم الإسلام. وفي هذا الصدد كتب سيد قطب. "وأنا على يقين جازم بأن التصور الإسلامى لن يخلص من التشويه والانحراف والمسوخ، إلا حين نلقى عنه جملة بكل ما أطلق عليه اسم الفلسفة الإسلامية وبكل مباحث علم الكلام، وبكل ماثار من الجدل بين الفرق الإسلامية المختلفة فى شتى العصور. ثم نعود إلى القرآن الكريم نستمد منه مباشرة مقومات التصور الإسلامى." (١٧)

هكذا على المسلم أن يعى الحقيقة الزمنية المؤقتة لكى يتمكن من الإمساك بالحقيقة الأبدية الموحى بها من قبل الله. الحقيقة الأبدية التى تخلق فوق القرون والأعوام. وانطلاقا من هذا الأساس النظرى واجهت الحركة الأصولية الإسلامية التغيرات الخطيرة والهامة التى شهدتها تونس.

مع اقتراب عقد السبعينيات من نهايته ظهرت أربعة وقائع كان لها تأثيرها الكبير على تطور الحركة الأصولية فى تونس، سنعرض لكل منها فيما يلى:

الصدام مع اليسار داخل جامعة تونس

فى السبعينيات كان عدد الأصوليين الإسلاميين يقدر ببضعة مئات تمارس عملها فى مجال الوعظ والدعاية الدينية. ومع مرور الوقت أخذ عددهم فى الازدياد حتى وصل إلى درجة، أصبح بعدها الصدام مع اليسار أمرا يصعب تجنبه. وبالتوازي مع هذا النمو العددي نمت ثقة الأصوليين فى أنفسهم، واعتقدوا أنهم قد أصبحوا الآن جاهزين لكسر السيطرة الشاملة للشيعيين على جامعة تونس. وهكذا بدأت المواجهة.

فى البداية اتخذت تلك المواجهة طابعا دينيا، فظهرت فى تلك المرحلة بوصفها مواجهة بين كتلة المؤمنين و كتلة الملحدين. ومن ٧٧-١٩٧٨ أخذ

الصراع يصطبغ بالمزيد من المذاق السياسى، عندما أخذ الأصوليون يصرخون مطالبين بحرية فى الجامعة، تكافئ وضع الحرية فى البلاد.

ولقد كان لهذا الصراع الظرفى الذى حدث بين الأصوليين واليساريين فى الجامعة تداعياته داخل دوائر الأصوليين، إذ أخذت مجموعات من الأصوليين فى مناقشة طبيعة البدائل الأصولية المطروحة، وفى سياق ذلك أخذت تهتم بالمجادلات السياسية التى كان اليساريون يخوضونها مثل النضال ضد الإمبريالية والانتصار للمضطهدين. وقاد ذلك إلى محاورات لا حصر لها أحتوت داخلها على اختلافات كبيرة. فلقد طرح البعض استمرارية الخط الأيدولوجى الراهن، مفسرا أى مطالب بمراجعته بالشعور بالضعف النفسى تجاه الخصوم اليساريين والاقتتان بالفكر الغربى، وفى هذا السياق نظر - على سبيل المثال - إلى النموذج المعيارى للإمبريالية بوصفه تعبيراً عن مفهوم غربى. وفى مقابل هؤلاء وقف فريق آخر شكل أقلية، يطالب بمراجعة بعض المواقف الاقتصادية والسياسية، حتى يمكن للحركة أن تنزع عن نفسها هذا الوصف الذى ألصقه اليساريون بها: "عبيد للإمبريالية وأشياخ لأيدولوجيا إقطاعية". ولقد ردت الجماعة الإسلامية على موقف تلك الأقلية بتجميد أنشطتها مع نعتهم بـ "المخربين". إلا أن هذا الموقف لم يمنع أحداً من الاستمرار فى طرح الأسئلة وإن اتخذ هذا الطرح أشكالا أخرى، الأمر الذى أدى إلى درجة أكبر من النضج فى لغة الأصوليين السياسية فى الثمانينيات.

الثورة الإيرانية

كان للثورة الإيرانية تأثيرها الضخم على الحركة الأصولية التونسية. فللمرة الأولى فى التاريخ السياسى الحديث استطاع الإسلام السياسى أن يحقق انتصاراً ويستولى على السلطة. ولقد أدى هذا النجاح إلى إثارة عدة مسائل: لماذا نجح الخمينى فى إيران بينما فشل الإخوان المسلمون فى مصر، و الأسوأ من ذلك

تدهور وضعهم عما كانوا عليه خلال عقد الأربعينيات؟. وكيف انتهوا إلى هذا الإخفاق رغم شعبيتهم الطاغية، والخبرة التي اكتسبوها عبر نصف قرن كامل من النشاط؟. وما الذي دفع الحركات الأصولية في المشرق العربي لإعلان شكها في الطابع الإسلامي للثورة الإيرانية وإلحاحها أكثر من اللازم على طبيعتها الشيعية، بينما كان من الأفضل لها أن تظهر تضامنها معها وتسعى لتخطى الاختلافات المذهبية؟ وكيف نفسر سرعة اتخاذ هذا الموقف في الوقت الذي كان الإيرانيون فيه يشددون في بداية ثورتهم على طابعها الإسلامي ويصمتون عن الحديث عن البعد الشيعي في حركتهم؟

والحاصل أن الإيرانيين قد أظهروا أن الطريق الثوري الراديكالي يمثل خيارا قابلا للوجود والنماء. هكذا بدأ الشك في التسلل إلى الأصوليين التونسيين، فيما يتعلق بمصداقية تلك الخيارات السلمية التي بشر بها حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين. خيارات كانت في النهاية امتدادا لهذا الخوف المعتاد الذي سيطر على فقهاء الإسلام، من نشر بذور الفتنة وتحريض الجماهير وخلق حالة من الفوضى العامة. وفي كلمات أخرى أخذ الأصوليون التونسيون يفقدون ثقتهم في نموذج الإخوان المسلمين، الذي شكل فيما مضى قاعدة تفكير الجماعة.

حوادث يناير ١٩٧٨

في يناير ١٩٧٨ شهدت تونس إضرابا عاما كان له تأثيره المهم على السياسة التونسية. شكل هذا الإضراب بالوقائع الذي أحاطت به صدمة للتونسيين، كان تأثيرها أعظم داخل جماعة الأصوليين. فلقد وجد آلاف الأصوليين الشبان أنفسهم فاقدى الصلة بالواقع، بل ولم يشاركوا في مجرى الأحداث إلا من خلال الدراسة أو التعاطف. وهكذا خرجوا من تجربة الإضراب بدرس يفيد أن حركتهم لن تكون لها مستقبل، إذا استمروا على تجنبهم للواقع الدنيوي ولم يسعوا لتوجيهه والتأثير عليه.

انقسام على يسار الحركة

فى ٧٦-١٩٧٧ ظهرت مجموعة صغيرة داخل الحركة الأصولية تطالب بالشروع فى مراجعة بعض اقترابات الحركة وأفكارها، على الأخص المتعلقة بجاهلية المجتمع المعاصر ومقاطعة مؤسساته، وتكفير أفراد الذين لا يشاركون الحركة الأصولية مفاهيمها. كذلك طالبت تلك المجموعة النشطة بتوضيح رؤية الحركة للبديل الاجتماعى المطلوب، والتخلى عن ذلك المبدأ الرجعى الخاص بحق المسلم غير القابل للانتهاك فى ملكيته الخاصة، طالما كانت ملكية شرعية وطالما أدى مقدار الزكاة المفروضة شرعا عليها.

وجاء رد الحركة على تلك الجماعة الصغيرة متسرعا كالعادة، فقد عزل أغلب قادة المعارضة من مواقعهم القيادية داخل الحركة، واستكمل هذا الموقف بإيقاف أنشطة الخط الجديد وتجنيد أنصار جدد داخل الحركة. وبلغت تلك العقوبات درجة كبيرة من الصرامة، وصلت إلى حد مطالبة أنصار الخط الجديد بتقديم بيعة جديدة لقيادة الحركة، بكل ما يعنيه ذلك من تجديد للانتماء للحركة وعضوية تنظيم الإخوان المسلمين الأوسع. وهكذا وجدت الجماعة المعارضة نفسها مرغمة على الاعتراف بواقع الانقسام داخل الحركة، فأعلنت فى مايو ١٩٨٠ تأسيس حركة الإسلاميين التقدميين المستقلة.

أسس اللغة المزدوجة

جاءت العوامل الأربعة السابقة، أى: المواجهة مع اليسار الطلابى، وإضراب يناير ٧٨ العام، والثورة الإيرانية، والانقسام اليسارى، لتدفع بالحركة لاتخاذ قرارها فى عام ١٩٨٠ بالدخول فى المجال السياسى المباشر، خاصة بعد أن استطاعت أجهزة الأمن التونسى كشف شبكة الحركة واقتربت من هيكليها السرى. وفرض الدخول الرسمى إلى المجال السياسى عليها استخدام لغة عامة،

تمكنها من مجاراة القيود التي تفرضها عليها السياسة العلنية. ولم تكن التطورات التي أعقبت هذا القرار متصورة في لحظة اتخاذه، لكنها انتهت إلى ظهور شكل من أشكال اللغة المزدوجة.

شدت اللغة السياسية على التعددية والديموقراطية، وعدم احتكار الجماعة الأصولية لشئون الدين. وللنقطة الأخيرة أهمية خاصة إذ إنها تستبعد انتهاج الجماعة لأي استراتيجية، للحديث باسم الإسلام الحقيقي وإقصاء الأحزاب الأخرى داخل المباراة السياسية من المجال الإسلامي. ولكن بالتوازي مع هذا الموقف السياسي ظل التدريب الديني متسقا بالكامل مع تعاليم سيد قطب التي سبق إيجازها.

وخلال تلك الفترة ظهرت مصادر جديدة في مجال تدريب النشطين الثقافي. ففي الجامعة أخذ الأصوليون في قراءة محمد باقر الصدر، مؤلف كتاب اقتصادنا الذي يعتبر أحد أعمال الإسلاميين الشهيرة في الاقتصاد. وكان باقر الصدر شيعيا، عرفه الأصوليون التونسيون وقرأوه في مرحلة سابقة، لكنهم تعاملوا معه في تلك المرحلة بتحفظ. ولكن مع مجيء الثورة الإيرانية تراجع هذا التحفظ. وهو نفس ما حدث بالنسبة للمفكر الإيراني المعروف على شريعتي، الذي أعيد طبع أعماله في دور النشر التونسية. كان شريعتي كاتباً جريئاً اشتهر بقراءته اللا تقليدية للقرآن. وكانت تلك الصورة هي التي دفعت راشد الغنوشي بنفسه في لقاء انعقد في أحد المساجد أوائل ١٩٨١، إلى التحذير من مخاطر قراءة كتاب شريعتي "الشهيد". هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعين علينا الانتباه للتأثير الفكري الذي مارسه بعض المفكرين العرب الآخرين. مثل الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري المعادي للنزعة السلفية في الإسلام، والأصولي اليساري المصري حسن حنفي أحد مؤسسي اليسار الإسلامي في مصر المتفق عليهم، و مؤلف الكثير من الكتب من أشهرها التراث والتجديد.

ولم يقدر لهذا التحول في مصادر التدريب الثقافي أن يدرس دراسة نظامية، فيما عدا تلك الدراسة المتميزة التي أعدها السوسيولوجي التونسي عبد الباقي

الهرماسى. (١٨) ويمكننا ملاحظة هذا التحول فى تثبيت اللغة الأصولية المزدوجة فى عقد الثمانينات. ولقد ترددنا حتى الآن فى تناولنا هذا بالاستفاضة فى الحديث عن ظاهرة اللغة المزدوجة، مفضلين التركيز على العوامل الجوهرية ومراحل التدريب الثقافى ومسار الحركة. إلا أننا عندما نصل إلى عام ١٩٨١ سنجد أمامنا حركة سياسية منظمة تركز على استخدام لغة ذات طبيعة مزدوجة.

ما المقصود بهذا الازدواج فى لغة الحركة؟ يقصد به تعايش نمطين من اللغة داخل الحركة، وأحيانا داخل الشخص الواحد والوعى الفردى، عبر طرق سوف نذكرها لاحقا. هذا التعايش المشترك يجب ألا يكون تناقضى، كما يتعين الحفاظ على التوازن بين جانبى التناقض، من واقع أن اختفاء التوازن يعنى أيضا اختفاء طرفى التناقض. ونحن هنا نتحدث عن حركة أيديولوجية وجماعة دينية، وهو ما يعنى كونها حركة قابلة للاهتزاز عند حدوث أى اختلاف أو تباعد علنى. ويفرض التعايش الفصل بين مجالين مختلفين للعمل يختص كل منهما بلغة من اللغتين، وهنا من الطبيعى أن يستلزم هذا التعايش وجود مجال ثالث وسيط يتساخم المجالين السابقين. مجال ثالث يتسم بالمرونة والطواعية، وذلك بمعنى قدرته على تغيير شكله تبعا لتغير العوامل الداخلية أو السياسية العامة. ويعنى ذلك أن الحركة أو النشاط المنتمى إليها لم يعد فى إمكانه مواجهة المجتمع انطلاقا من موقف أيديولوجى ثابت ومسبق. كذلك يظهر التعايش أن الحركة أو نشطيتها لم يعد فى إمكانهم، أو سوف لن يكون فى إمكانهم إعادة النظر فى هذا الموقف. وسوف تكون هناك دائما فجوة بين البناء النظرى والأيدىولوجى واللغة السياسية المحددة.

مجال العمل

فى فترة أوائل الثمانينات، أى فى تلك الفترة السابقة على المواجهة الحادة مع النظام فيما بين يوليو ١٩٨١ وأغسطس ١٩٨٤، كانت اللغة الجديدة مطلوبة

لتنفيذ عمل سياسى قانونى ومؤسسى، يفترض بداهة قبول الديمقراطية والمطالبة بالحرية للجميع بما فيهم أعداء الدين. هكذا نجد الغنوشى نفسه على سبيل المثال فى المؤتمر الصحفى الذى انعقد فى يونيو ١٩٨١ لإعلان تأسيس حركة الاتجاه الإسلامى، يجيب على سؤال وجه إليه حول موقف الحركة من الديمقراطية، قائلا "لسنا معارضين بأى شكل من الأشكال لحق أى اتجاه سياسى فى تكوين أى حركة سياسية، حتى ولو كان يختلف عنا اختلافا أساسيا وجذريا، ولو كان الحزب الشيوعى نفسه... ولن ندعم أى مطالب بإحلال حزب آخر محله."

ولقد كان رأى الكثيرين فى هذا السلوك إنه محض تكتيك سياسى. ولكن إذا أردنا المضى إلى ما هو أبعد من ذلك، يمكننا القول إن اللغة المزدوجة كانت أحد مقومات المرحلة الجديدة. دخل الغنوشى فى جدل مع الصحفى الذى يحاوره، فى حديث نشر فى مجلة المجتمع الكويتية التى تصدرها جماعة الإخوان المسلمين الكويتية ذات النزعة الإصلاحية الاجتماعية. وفى تلك المبارزة الفكرية ذكر الغنوشى: "إن النضال من أجل تحقيق الحرية يشكل أساس العمل من أجل الإسلام، وإذا لم تؤمن الحركة الإسلامية بالحرية كغاية أساسية، فإنها سوف تكون خطوة مروعة إلى الوراء. وما أخشاه هو أن تكون الحرية بالنسبة لنا محض مسألة أو قضية مطروحة مؤقتا ومرتبطة بظروف بعينها. وهكذا نطالب بها عندما نراها ملائمة لنا، (يشير الغنوشى هنا إلى موقف الإخوان المسلمين فى مصر فى الأربعينات) وننكرها على الآخرين عندما نراها غير ملائمة لنا. مثل هذا الموقف سيكون موقفا مثيرا للفرع. وبالتالي يجب أن نطالب بالحرية لأى إنسان وبغض النظر عن أى شىء آخر."

ويشير المقتطف السابق إلى بداية ظهور هوة بين لغة حركة الاتجاه الإسلامى والحركات الإسلامية الأخرى فى المشرق العربى. وكان هذا واضحا لدرجة أن مجلة المجتمع ذاتها اقتنعت بضرورة أن تتأى بنفسها عن الغنوشى رغم وجوده فى السجن، وهكذا نجدها تمهد لهذا الحوار بالكلمات التالية: "فى هذا الحوار

الذى أجريناه معه، أثار راشد الغنوشى عدة قضايا حاسمة وجديرة بالاهتمام لما تتطوى عليه من خطورة وأصالة وعمق... والمجتمع لا تشارك الغنوشى بعض آرائه، لكنها تعتقد أن الحوار المفتوح أحد أكثر الطرق صحة التى تمكننا من الوصول إلى اقتراب شامل وثيق الصلة بالإسلام داخل كل الحركات الأصولية. "

وإلى جوار تلك اللغة المميزة التى تواجدت فى الثمانينات، سنجد أيضا فكرة الانتصار لقضية المستضعفين المستعارة من الثورة الإيرانية. ولكن على مستوى آخر تماما، ونقصد به مستوى التنظيم السياسى للحركة، سوف نجد اللغة الدينية الرسمية تصبغ الخطاب بطابعها.

فى يونيو ١٩٨١ نجد تصريحا آخر للغنوشى صدر عنه فى المؤتمر الصحفى الذى أشرنا إليه سابقا، جاء فيه. "تؤمن بأن الله هو المنبع و الإسلام هو المصدر، ولهذا فإن مسألة العلمانية غير مطروحة فى برنامجنا الأيديولوجى". ولقد أسست الحركة رؤيتها للإسلام على الأطروحة التالية: "هناك عدد من المسائل المعروفة و الملزمة فى الإسلام، تشكل أسس الإسلام التى لا يمكن التخلي عنها، والتى تميزنا كمسلمين عن غيرنا. ورسالتنا هى أن نقرر مفهومنا المحدد للأشياء انطلاقا من فهمنا لجوهر أحكام الإسلام، مع أخذ الأوضاع الراهنة فى الاعتبار بما تتطوى عليه من تغيرات." وتشكل العبارة السابقة من وجهة نظرى موضوع اللغة المزدوجة: بنية أيديولوجية تسلطية مبنية فى جزء منها على استبعاد الآخر وفى جزء آخر منها على اقتراب سياسى براجمانى يستجيب لتوقعات الرأى العام. ويزكرنا هذا بالانقسام القديم فى تراثنا التقليدى، والذى قسم الإسلام إلى إيمان وعبادات من جانب وسياسة والمعاملات الشرعية من جانب آخر. وفى خبرة التاريخ الإسلامى فإن الفقهاء الإسلاميون قاموا بحل هذا التناقض وفقا للقواعد التالية: فى فهمهم للعقيدة وأعمال العبادات انتهجوا نهجا متزمتا، بمعنى عدم قبولهم لأى نزعة تحررية أو تفسير واسع ورحب فى هذا المجال، ولكن فى فهمهم لعلاقة الشريعة بالمسائل السياسة والعلاقات الاجتماعية أفسحوا المجال أمام مؤثرات

الزمان والمكان، خاصة من خلال اللجوء إلى استخدام مقولات فقهية مثل المصالح المرسلة ووضع العرف والعادات في اعتبارهم في تطبيقهم للشرعة.

اختبار المصادقية

انتهى التحليل السابق لحركة الاتجاه الإسلامي إلى رصد التقاطع بين التوجهات المتناقضة الذي انتهى إليه موقفها، والذي يتجسد في محاولتها بناء مجتمع علماني حديث على قاعدة المطلق الديني الذي شكل المعيار المرسوم على مدى ما يزيد عن ألف عام، ولقد كان الأصوليون الإسلاميون والجمهور بصفة عامة شديدي الحساسية تجاه الاحتكاكات بين القديم والحديث، وعلى الأخص فيما يتعلق بالقضايا الأربعة التالية: وضع المرأة والعائلة في المجتمع المسلم الحديث، العقوبات القانونية والحدود، حرية العبادة ووضع الأقليات، والحريات الفردية والحق في الحياة الخاصة.

ومنذ أوائل الثمانينيات ظهر في تونس موقف تجاه حركة الاتجاه الإسلامي حظى بالإجماع، مضمونة أن مصادقية خيار الحركة الديموقراطية المعلن تعتمد على تقديمها لإجابات واضحة ولا لبس فيها تجاه كل القضايا الأربع السابقة. وفي هذا الصدد سوف نحيل مرة أخرى إلى مؤتمر يونيو ١٩٨١ الصحفي؛ الذي اعتبر حلقة أساسية في تاريخ الحركة، بحثا عن إجابة الحركة الواضحة والنهائية على تلك القضايا. في هذا المؤتمر ذكر راشد الغنوشي: "عندما تعامل الإسلام مع تعدد الزوجات لم ينظر إليه كشيء ملزم أو واجب، ولم يعتبره أحد من أعمدة الدين. ولكنه نظر إليه كحل لمشكلة تظهر في أي مجتمع، وتعني بها مشكلة اختلال التوازن العددي بين الرجال والنساء..... الأمر الذي يعني أننا قبل الشروع في تطبيق الشريعة الإسلامية، يتعين علينا أن نوفر البيئة السياسية والاجتماعية والإنسانية الملائمة لتطبيق قواعدها."

ويمكننا أن نجد موقفا أكثر وضوحا بشأن قضية العقوبات القانونية فى حديث صحفى أجرته صحيفة Realites مع عبدالوهاب الكافى بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٨٤. وكان عبد الوهاب الكافى فى هذا الوقت عضوا فى لجنة العلاقات الخارجية والإعلام، التى كونتها حركة الاتجاه الإسلامى قبل الإفراج عن قادتها التاريخيين فى أغسطس ١٩٨٤. فى هذا الحوار الصحفى سئل الكافى عما إذا كان يؤيد قوانين الحدود الإسلامية الخاصة بقطع أيدى السارق ورجم الزانى والزانية وقطع رقبة القاتل، فأجاب قائلا: "إننا نؤمن بما جاء فى القرآن ونؤيد تطبيقه، وعندما نجد أن القرآن يأمرنا بأحكام شرعية محددة، فهذا يعنى إنها منزلة من عند الله وبالتالي لا يمكننا أن نأخذ بعضها ونترك البعض الآخر. فالإسلام كيان كلى وشامل". وهنا نلاحظ أن اسم، الكافى مسجل كأحد الأعضاء المؤسسين لحزب النهضة، كما كان على رأس قائمة من المرشحين المستقلين الذين دعمهم حزب النهضة فى انتخابات أبريل ١٩٨٩.

وسنعث على ذات الموقف السابق، ولكن من خلال صياغة وكلمات أخرى مختلفة، فى أول حوار صحفى أجراه الغنوشى بعد الإفراج عنه فى أغسطس ١٩٨٤، ونشرته "الرأى" التونسية الأسبوعية. قال الغنوشى فى معرض حديثه عن المؤسسات العقابية. "وتحضرني هنا فكرة أود أن ألفت إليها نظر مثقفى بلادنا الذين عبروا لفترة طويلة، عن اعتراضهم على مفهوم العقوبات فى الشريعة الإسلامية وأدانوه وشنوا ضده حملات. وما أريد أن أقوله فى هذا الصدد، أننا لو أخذنا الجلد على سبيل المثال سنجد أنه لا يطبق إلا فى إطار شروط خاصة ومحددة، وفى حدود معينة لا يمكن لعدد ضربات السوط أن يتجاوزها".

ولدينا شهادة ثالثة بخلاف الشهادتين السابقتين، مصدرها عبد الفتاح مورو المعدود ضمن قادة الحركة المعتدلين. فى حوار مع Realites نشر فى أحد أعدادها عام ١٩٨٥، قال مورو: "فيما يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية أرى من حيث المبدأ أنها تشكل مطلبًا للأصوليين... وسوف أصدقك الرأى فى هذه المسألة:

أقام الإسلام بناءً منظماً مترابطاً، وعمل على حمايته بإحاطته بحائط من الحدود ضماناً للتطبيق الدائم لأحكامه. ومن الناحية النظرية أتصور أن تطبيق العقوبات القانونية سوف يحدث في مرحلة بعيدة من مراحل البناء الإسلامى."

ولقد أوردنا أعلاه أن حركة الاتجاه الإسلامى كانت قد أعطت إجابة نهائية فيما يتعلق بمسألة المرأة، وبالتالي ستمتتع بعد ذلك عن الحديث فى تصريحاتها العامة عن ذكر تعدد الزوجات وتتوقف عن معارضتها لقانون الأحوال الشخصية. وفيما بعد سوف تطرح الحركة هذا القانون كجزء من نظام قانونى اسلامى يقوم على الاجتهاد. إلا أن هذا التغير الطفيف فى اللغة ينطبق على مسألة المرأة فقط. فعلى خلاف ما سبق لن نجد تصريحاً واضحاً بشأن قضية الحدود منذ التغير الذى شهدته البلاد فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧. ويظهر لنا هذا الموقف شيئاً واحداً على الأقل، وهو أن الحركة قد أصبحت عاجزة عن الدفاع عن خصوصياتها دفاعاً علنياً صريحاً، لكنها كانت راضية عموماً بالتأكيد على دعمها لمبدأ عدم الفصل بين الدين والدولة، وإن لم تحدد طبيعة هذا الانصهار بين الدين والدولة أو كيف يمكن التعبير عنه.

وهذا التحول لا يرجع فقط إلى تأثير ضغوط الواقع السياسى والثقافى للبلاد على الحركة، بل أيضاً إلى تصاعد قلق وضيق العديد من كوادر الحركة الذين أرادوا التخلص من تلك المسائل "التفصيلية".

اللغة المزدوجة و"ضرورة وحدة الصفوف"

أدت اللغة المزدوجة وتنوع مصادر التطوير الثقافى وغياب القيادة الملهممة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤ إلى ظهور نتيجة متوقعة، فلقد ظهرت التناقضات فى الاقترابات والأفكار واختلاف الأسلوب فيما بين نشطاء الحركة. ومع تصاعد تلك التداعيات أصبح الموقف داخل الحركة على شفا الانهيار. حينئذ أصبحت اللغة

المزدوجة، التي هي في الأصل انعكاسًا للموقف الموضوعي، تكتيكًا سياسيًا تمارسه القيادة بحنكة أملًا في الحفاظ على وحدة الحركة.

ونجد دليلًا على هذا التوجه الجديد داخل كتيب منشور بالعربية، حمل عنوان حق الاختلاف في الرأي وضرورة وحدة الصفوف. نشر الكتيب المذكور باسم مواعد الصابر، وأن كان الاسم في حقيقة ليس سوى اسمًا مستعارًا لراشد الغنوشي نفسه، الذي ألفه في يونيو ١٩٨٣ عندما فترت همته في السجن. كتب الغنوشي يحذر من الخطر الذي باتت الحركة تواجهه: "أن القهر المسلط على الحركة يدفعها لمواجهة مأزق كيفية التعامل معه. هناك طريق يقود إلى التبعثر والانقسام، من واقع غياب القيادة التاريخية وتأثير الدعاية المضادة التي تشنها الحكومة والخصوم السياسيون، والاستقطاب الذي يخلقونه داخل وخارج حركتنا والحركات الأخرى التي تشاركنا موقفنا العقائدي. فلو أننا فشلنا في التعامل مع الموقف الداخلي بأكبر قدر من الحسم والحكمة، فلن يكون في مقدورنا سوى أن نتوقع أن المحاولات التي يبذلها خصوم حركتنا وغيرهم في الداخل والخارج سوف تحقق بعض النجاح في تدمير حركتنا وتقسيمها." وإذا انتقلنا من هذا التحذير إلى بقية الكتاب سنجدده عبارة عن ممارسة بهلوانية في التوفيق بين دعاة التجديد وأنصار المحافظة.

فها هو الغنوشي يخاطب دعاة التجديد متحدًا عن القمع في التاريخ الإسلامي، وسقوط العلماء في شرك النزاعات العقائدية التي لا غاية ولا معنى لها، والميتافيزيقيون الذين انهمكوا في البحث عن معنى الغيب، و"فشل المسلمين في توطيد الحوار فيما بينهم"، وإخفاق الحركة الأصولية في تأسيس "الحوار الداخلي"، إخفاق الذي يمثل بشكل أساسي "امتدادًا لنظام الاستبداد الفاشل". ومن جهة أخرى نرى الغنوشي يخاطب أنصار الاتجاه المحافظ مستخدمًا العبارات التالية: "الاختلاف يكمن ويتواجد في الطبيعة البشرية، أنه شيء فطري أصيل فينا أراده الله لنا، حتى يمكننا الاطلاع بعبء رسالة خلافته في الأرض. هذا الاختلاف يهدد بالقضاء على وحدة الجنس البشري، إذا لم يتم الإبقاء عليه في إطار القواعد الدينية الإسلامية

العامة. قواعد لا يمكن التسامح مع أى اختلاف فى رأى حولها، وتشكل مجمل معتقدات وقوانين وقيم الإسلام، وطرحها أمامنا الله طرحاً واضحاً ويجب على كل البشر الأسوياء أن يفهموها بطريقة واحدة."

وبعد أن حاول الغنوشى أن يوحد كل هؤلاء العاملين تحت الراية الأصولية، نراه يصل إلى استنتاج مفاده: "إذا كان الاختلاف حق لا يمكن انتزاعه، فإن الوحدة واجب تمليه علينا الإرادة الإلهية. ولا يمكننا مواجهة التحديات إلا عبر توحيد الصفوف، حتى ولو "اختلف المسلمون فى تفسير فروع الدين ومناهج تطبيقه".

استعادة التحكم الأيديولوجى

بذلت القيادة كل ما فى وسعها من جهود، ومع ذلك لم تتمكن من تجنب حدوث درجة من الانقسام وانسحاب بعض العناصر. ولم يقتصر الانسحاب هذه المرة على الاتجاه صوب يسار الحركة كما حدث فى السبعينيات، بل اتجه أيضاً إلى يمينها حيث غادرها عدد كبير من شباب قواعدها السياسية ليندمج فى صفوف حزب التحرير الإسلامى. ومن الصعب علينا تقدير عدد النشاط الذين هجروها تقديراً دقيقاً، لكنهم يقدرّون عامة بعدة مئات. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على تلك الظواهر، إذ لوحظ أيضاً فى نفس الفترة بروز ظاهرة الأصوليين الإسلاميين المستقلين أو التنويريين، وهو اتجاه قريب فى طبيعته من اتجاه الأصوليين التقدميين الذى ظهر فى السبعينيات. وقدّر عدد أعضاء هذا الاتجاه الجديد بأثنى عشر فرداً، كان من ضمنهم أعضاء قياديون سابقون لحركة الاتجاه الإسلامى.

وخلال عام ١٩٨٥ ازدادت التناقضات داخل الحركة حدة، لدرجة أن القيادة وجدت نفسها مجبرة تحت تأثير خوفها من تشظى الإجماع داخل الحركة ومعه وظيفة التوحيدية، على رفع شعار "تأصيل العقيدة" بوصفه الطريقة الوحيدة لحفظ "وحدة الصفوف". وحظى هذا الخيار بالالتفاف خلال مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر

١٩٨٦، فى وثيقة حملت عنوان الرؤية الفكرية والمنهج الأصولى لحركة الاتجاه الإسلامى، يمكن اعتبارها أحد أخطر النصوص فى تاريخ الفكر الإسلامى التونسى المعاصر. وترجع خطورة تلك الوثيقة إلى عدة أسباب. فهى الوثيقة النظرية والفقهية الأولى التى أنتجتها الحركة منذ بداية النشاط الإسلامى الحديث فى السبعينيات. وهى المحاولة الأصولية الإسلامية التونسية الأولى لتوفير أساس فكرى للحركة ومنحها العمق الدينى، أى نوع من الممارسة الكلامية، كانت تفتقده على الأخص فى سنوات الثمانينيات. كما مكنت تلك الوثيقة الأصوليين التونسيين من تأسيس صراعهم الفكرى مع خصومهم السياسيين، عبر الارتكاز على جوهر الرؤية الأصولية وليس عبر الاستناد على المواقف العابرة. كذلك أنهت تلك الوثيقة وجود اللغة المزدوجة فى الخطاب الأيديولوجى داخل الحركة، من خلال طرحها لطريقة تفكير متماسكة ودليل نظرى يمكن القياس عليه عند حدوث أى اختلافات. وفى النهاية قدم هذا النص ردًا على المشكلة التى تمثل أكثر المشاكل الفكرية إثارة للحريرة والتساؤل: ما هى الحقيقة؟ وكيف يمكننا الوصول إليها؟.

يحتوى النص المذكور على عنصرين أساسيين: يتعلق الأول بالإيمان، والثانى بالتعامل مع الأسس والمناهج التى يجب اتباعها طالما تم تحديد مفهوم الإيمان ودوره فى التطور الفكرى الثقافى. يتكون العنصر الأول من شرح تفصيلى لأفكار ومجالات العقيدة، كما وصلتنا عبر أحاديث الرسول الشهيرة التى أوردها صحيح مسلم، التى تتناول الإسلام والإيمان والإحسان. أما العنصر الثانى فهو يعين العلاقات بين الروح والوحى، ويحدد المنهج الذى يتعين على الحركة استخدامه فى فهم وتطبيق الوحى.

قانون الفكر الأساسى

فى البداية تشرح لنا الحركة ما الذى تعنيه بالإيمان: "تتعلق حركة الاتجاه الإسلامى من الإيمان الإسلامى بوصفه القاعدة الأساسية للفكر الإسلامى. فمن خلال الإيمان يتم اتخاذ القرارات التى يتعين اتخاذها بشأن المواقف التى نواجهها،

كما يحدد لنا الإيمان رؤيتنا للوجود في كليته والوجود الإنساني على الأخص".
وحيث إن الإيمان يزودنا بالمحور المركزي لـ "النظام الإسلامي العام"، فإن هذا
النظام يقوم على "يقين لا يأتيه الباطل".

ومن النظرة الأولى نجد النص موضع التحليل في معرض تناوله لموضوعه
لا يظهر سوى القليل من الشك وعدم الثقة والافتراض، وهكذا نجد أنفسنا في
حضرة عمل أيديولوجي بكل ما في الكلمة من معاني. ويقوم العمل على جزم مدعم
وقائم على الاستنباط المنطقي، وليس على النظرة العقلية النقدية. وفي دعمه لتلك
الروح اليقينية يذكر النص ستة أسس للإيمان الإسلامي: الإيمان بالله، والملائكة،
والقرآن، والجن، ويوم الحساب، والقضاء والقدر. وتلك البداية ليست بالتأكيد
مصادفة، كما أنها لا تشكل الطريقة الطبيعية للانطلاق والتقدم، حيث إنها تقوم برد
الإيمان إلى جوانبه الدينية، ومن لحظة بدايتها تقوم بإسقاط وإهمال كل إشكالية
المعرفة. ومن شأن هذا أن يمنح الناشط شعورًا بثقة ميتافيزيقية مطلقة، من نوع
يستهدف حمايته و تحذيره من مخاطر الشك واهتزاز اليقين.

ثم يمضي النص في تحليله لتلك الأسس الستة. فيطرح: "تفترض عقيدة
المسلم الإيمان والإقرار الصريح بوجود الله... لذا لا يحمل قلب المسلم مرضًا أو
شرًا، ولا يغشى روحه الشك أو القلق." ثم يضيف "إن الله يتميز عن الكون في
وجوده وغايته تميزًا كاملاً." وتؤمن الحركة بالله تبعًا لتعريفه لذاته، أي: "الكامل،
الذي لا يشبه البشر، الذي لا صورة له، وليس كمثله شيء في دنيوية هذا العالم
الذي خلقه بنفسه."

هنا واجهت الحركة الصعوبة النظرية الأولى. ذلك أن بعض النصوص
القرآنية تدخل في تناقض مع أحد عناصر الرؤية السابقة لله: "ليس كمثله شيء"،
على الأقل نجد هذا التناقض إذا اتبعنا المعنى الواضح لتلك النصوص. فكان أن لجأ
النص بشكل واضح التناقض للاعتماد على التفسير من أجل حل تلك المشكلة، على
النحو التالي: "وبالتالي إذا حدث ووجدنا إحدى صياغات القرآن توحى بمقارنة الله

بالبشر، يجب ألا نفسرها مباشرة وفقاً لمعناها الظاهر، بل أن نقرأها ونفسرها في سياق إيماننا بالتنزيه الإلهي".

وكانت الحركة حريصة على إغلاق الحوار، حرصاً على استمرار اليقين الديني للأعضاء على ما هو عليه. وقد نتساءل كيف تستطيع الحركة تفسير النصوص القرآنية المتعلقة بالله وصفاته من خلال اللجوء إلى تبديل معناها الواضح وتعرض نفسها بالتالي للاتهام بالباطنية؟ وألا يشكل هذا الأسلوب التفسيري فرضاً لرؤية مسبقة على النص الإلهي؟

وإذا كانت الحركة قد استهدفت حل التناقض السابق، بين النصوص القرآنية التي تحمل نوعاً من التشبيه والمقارنة بين الله والوجود الدنيوي و النصوص الأخرى الخاصة بالتنزيه، من خلال اللجوء إلى قاعدة "القرآن يشرح نفسه بنفسه" الأصولية، فلماذا إذا لجأت إلى تبني مفهوم التنزيه كأساس للفهم؟. ونحن نعرف جيداً أن الانقسام الذي شهده تراثنا الفكري الإسلامي القديم دار حول تلك القضايا بالتحديد، حتى أن فقهاء أهل السنة - الذين تشكل الحركة الأصولية التونسية امتداداً لتراثهم - لم ينجحوا في الوصول إلى إجماع حولها، بل على العكس رفض كبارهم هذا النوع التفسير وفضلوا تجنب المسألة.

ما الذي يعنيه أن نقول: "يتميز الوجود الإلهي تميزاً كاملاً عن الكون في جوهره وغايته"؟ وهل هناك نص قرآني يحسم هذه المسألة، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون انتصاراً لرؤية قبلية أخرى؟ وهل ينطوي هذا على اتهام هؤلاء الذين لا يؤمنون بالتمييز بين الوجود الإلهي والعالم الدنيوي بالخروج عن الإسلام؟ لدينا في هذا الصدد قطبي التصوف الإسلامي، ابن عربي والحلاج. الحلاج بمفهومه عن وحدة الشهود، وابن عربي بمفهومه عن وحدة الوجود.

ويتجه النص إلى تخطي الإشكالية التي يواجهها، ويقرر في جملة واحدة مبدأ أساسياً من مبادئ فكر سيد قطب: "تؤمن بأن الحاكمية الكاملة لله وحده، ولا نطيع أحداً سواه". وسوف ننظر بشيء من التفصيل في تلك المسألة في الصفحات التالية.

انتصار الإمام الغزالي

للأسف لا يتسع حجم هذه الدراسة للاستفاضة في تناول كل أسس الإيمان الإسلامي التي أوردها النص على الرغم من أهميتها العملية. إلا أننا سوف نمح بعض الاهتمام هنا للأساس الأخير - أي القضاء والقدر - من واقع المشكلة التي يثيرها.

تقر الحركة بكون الكون محكومًا بأحكام وقوانين وعلل يمكن إدراكها بالعقل والتأثير الواعي فيها، لكنها بعد ذلك تفتح ثغرة خطيرة تتسل منها إلى الموقف النقيض، بتأكيدا على أن الله "قد يقرر إذا اقتضت حكمته وعدله أن يتخطى ويخالف تلك الأحكام والعليات". وإذا أردنا أن نفهم هذا الموقف السابق، علينا أن نعود إلى لحظة من لحظات التاريخ الإسلامي من ألف عام مضى، نجد داخلها ما يضئ لنا أبعاد المسائل الفكرية الكبرى التي تثيرها الأصولية التونسية الآن.

كانت السببية إحدى القضايا الكبرى التي خاض فيها الجدل الفكري الذي دار بين الإمام الغزالي (١٠٥٨-١١١١، توفي ٥٠٥ هجرية) والفيلسوف ابن رشد (توفي عام ١١٩٨ ميلاديًا الموافق ٥٩٥ هجرية). كانت الرؤية التي دافع عنها الغزالي تشبه تلك التي تبنتها حركة الاتجاه الإسلامي. بينما كان ابن رشد يعارضه بقوة، حيث إن إنكار سبب العالم يعني إنكار وجود صانع السبب (أي الله كمصدر لوجود العالم وسببه)، حتى لو كان الرأي المخالف يسعى لإثبات السلطة المطلقة لإرادة الصانع. ومما يؤسف له أن نجد أنفسنا مضطرين لإعادة إحياء إشكالية فكرية طرحت منذ عشرة قرون مضت، لينتهي بنا الموقف إلى تبني الحل الأقل عقلانية واستتارة.

تكفير الخصم

ثم يستمر النص محددًا أن الانتهاء من تعيين معنى "الإيمان الحقيقي"، يعني ضرورة تعيين نقيضه أي "الإيمان غير الحقيقي"، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار

أن الفعل ينبع من الإيمان. ويستطرد شارحاً: "إذا اهتز الإيمان أو وقع فى المعصية، أو لم يتبع أسس العقيدة الإسلامية، فإن المرء يصبح مرتكباً للمعاصي أو الأعمال المكروهة، وكلما كان الإيمان راسخاً داخل الإنسان كلما ارتفع ثواب الفعل بين يدي الخالق فى يوم الحساب."

وسوف نترك جانباً الإشكالية الدينية التى تحتويها الرؤية السابقة، أى إشكالية إنكار أى طابع موضوعي للفعل الخير، لكى ننظر فى مسألة كيف سوف يتعامل الأصوليون مع خصومهم، ومن ضمنهم أصحاب الإيمان غير الحقيقى أو الذين ارتكبوا المعاصي. كيف سوف ينظرون إليهم؟ بوصفهم أمثلة للأشكال المختلفة للخطأ والصواب؟ وكيف سوف يواجهونهم؟ عبر التوفيق والحوار؟ وهل سيمكنهم فعل ذلك مع من يعتقدون أن مثواهم جهنم وبئس المصير؟

ويقودنا هذا إلى أخطر جوانب النص موضع التناول، ونقصد به مسألة تكفير الخصم: "ويعنى ما سبق أننا لا نتهم أى مسلم بالردة عن الإسلام، طالما أنه قد نطق بشهادة لا إله إلا الله ومحمد رسول الله وقبل المضامين التى تحملها داخلها والتى أوضحناها من قبل، وعمل وفقاً لمطالبها وأوفى بواجباتها. ونتمسك برؤيتنا هذه حتى لو زل هذا المسلم أو أخطأ فى التعبير عن رأيه، طالما أنه لم يعلن كفره أو ينكر أحد مبادئ الإسلام التى حددها الله جل وعلا، أو حاول تفسيرها وفقاً لأساليب لا تقرها اللغة العربية، أو ارتكب فعلاً يمكن تفسيره على أنه كفر بواح."

وسوف نحاول هنا تفكيك المضامين الدينية والأيدولوجية للفقرة السابقة. من المسموح به وفقاً للفقرة تكفير الفرد الذى لا يقبل مضامين شهادة لا إله إلا الله، إلا أن هذا يثير مجموعة من التساؤلات. فما هى بالتحديد مضامين الشهادة؟ ومن هى السلطة المخولة بالحق فى تحديدها؟ وما هى متطلبات تلك الشهادة؟ وكيف يعمل الفرد وفقاً لتلك المتطلبات؟ وكيف يخرج عنها المرء؟ وإذا كان من المسموح به تكفير الشخص الذى لا يفى بواجباته الدينية، فإن هذا يثير أيضاً عدة تساؤلات: هل يعنى ذلك وجوب تكفير أغلبية الشعب التونسى من واقع أنهم لا يصلون خمس

مرات في اليوم أو لا يؤدون الصدقات؟ وهل نطالب بتطبيق العقوبات التعزيرية^(١٩) على الشخص الذي يهمل عمداً الصلاة؟ أم أننا يجب أن نطبق مفهومي كفر النعمة^(٢٠) وكفر الملة^(٢١)؟

ونقرأ في ذات النص جواز تكفير الشخص الذي "ينكر أحد مبادئ الإسلام الرسمية"، ونفهم من العبارة أن تلك المبادئ ليست هي شهادة لا إله إلا الله أو الفرائض، وإذا قلنا عكس ذلك فإن هذا يعني أن النص يكرر نفسه بشكل لا ضرورة له. وبالتالي سيواجهنا السؤال التالي: ما هي تلك المبادئ الرسمية التي يشير إليها النص؟ وما هي السلطة المخولة بتحديدتها؟

ويشير النص إلى إن التكفير يمكن تطبيقه على الشخص الذي ينكر ما هو ظاهر في القرآن، أو قام بشرحه "مستخدماً أساليب لا تقرها اللغة العربية". ولهذا الحكم نتائجه. إذ إن ذلك يتضمن بدهة أن الباطنيين، مثل الشيعة والإسماعيلية وأغلب الصوفية كالحلاج وابن عربي وابن الفارض وابن سبعين، يدخلون في طائفة الكفرة المشركين. وبالمثل يجب تكفير رجل حكيم مثل الإمام محمد عبده لأنه ينكر وجود الجن، ويُفسر حديث القرآن عن الطير الأبابيل من خلال تشبيهها بالميكروبات، وغير ذلك من الآراء المشابهة.

بل إن حركة الاتجاه الإسلامي ذاتها يمكن تكفيرها، لأنها فسرت الآية ٢٧ من سورة الرحمن ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، بكونها تعني الكمال المطلق للذات الإلهية. والأكثر من ذلك أن هذا المثال يمنحنا نموذجاً لتناقض التفسير مع أساليب اللغة العربية المتفق على معانيها.

وعلاوة على ما سبق نجد داخل النص الفقرة التالية، التي لا يمكن وصفها بأقل من كونها مثيرة للقلق: "ونحن لا نميز بين حقيقة التلاقى مع الله من خلال العبادة والالتزام بأحكامه الشرعية، تعبيراً عن وعينا لوحدة الذات الإلهية وامتلاكها دون سواها لخصائص الألوهية والحاكمية، وإيماننا مناً بأن الفصل المنظم بينهما يعني الخروج عن العقيدة الإسلامية."

وذلك أنه إذا كان أى فصل بين العبادة واتباع أسس الشريعة الإسلامية، من شأنه أن يعزل الممارس لهذا الفصل نهائيًا عن عقيدة الإسلام، فإن أى رجل عادى بمعزل عن مدى تدينه وتقواه سوف يصبح ملحدًا. و نفس الحكم قابل للانطباق على أى أصولى إسلامى يحاول تقديم تفسير اجتهادى بشأن الأحكام الخاصة بقطع يد السارق والرجم والجلد. حيث إن مثل هذا التفسير سيدخله فى تناقض مع شروط وحدة الذات الإلهية، نتيجة لإحلاله لقوانين أخرى محل الشريعة الإسلامية، وبالتالي يقصى نفسه عن عقيدة الإسلام دونما أن يكون له الحق فى استئناف الحكم.

المسكوت عنه فى الرؤية الفكرية

ننتقل هنا إلى تحليل العنصر الثانى فى النص الأصولى موضع التحليل: العنصر المنهجى. يحدد هذا العنصر العلاقة بين العقل الإنسانى ومصادره الموضوعية (أى: القرآن والسنة)، والمنهج الذى تستخدمه الجماعة فى فهم الوحي الإلهى وتطبيقه. وهنا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا ما تحتويه اللغة الأصولية لكنها لا تتطرق به.

فى أوائل الثمانينيات دخلت الدوائر الأصولية فى حوار ضار نتج عنه تدمير الوحدة الفكرية للحركة تقريبًا. وكان موضوعه كيفية فهم النص القرآنى المنزل وتطبيقه فى إطار الواقع، وهى ذات المسألة التى عرفت فى تراثنا الفكرى بمسألة العلاقة بين العقل والوحي.

خلال هذا الحوار كانت مصادر التكوين الفكرى للمتحاورين مختلفه، كما أن قيادة الحركة التاريخية كانت لا تزال رهينة السجون. ولقد اختلف المتحاورون فيما بينهم اختلافات واسعة، وصلت وفقًا لرأى أحد قادة الحركة البارزين إلى درجة إعادة ترتيب الصفوف بين أقصى اليمين وأقصى اليسار. كانت الحركة خلال هذا الحوار الضارى تمر بأزمة هوية أيديولوجية حادة. وفى مواجهة هذا الموقف

ارتفعت الأصوات مؤيدة العودة إلى النقاء الفكرى السابق. وجاء النص الأيديولوجى الذى نقوم بتحليله الآن كرد واستجابة لتلك الدعوى.

وفيما يبدو اتجهت الحركة لإضفاء الأولوية على القضايا ذات الطبيعة الخلاقية، مدفوعة فى ذلك برغبة فى وضع نهاية حاسمة للقضايا التى تقسح مجالاً للاختلاف حولها. كذلك أرادت أن تخدم أى بادرة من بوادر المعارضة، حتى لا يجد النشاط أمامهم سوى قبول بقية القضايا المترتبة منطقياً على المقدمات السابقة. كما تصورت أنه إذا كانت العلاقة بين العقل والوحى محددة بطريقة يسهل إدراكها، لن تكون الحركة مدفوعة للشعور بالقلق لقيامها بمهمة العمل على تجنب الخطأ أو الانحراف الفكرى.

الإيمان والعقل: علاقة غير متكافئة

الأمر الملفت للنظر هنا هو التعريف التالى الذى حددته الحركة للوحى: "إن الحقائق التى يكشف عنها الوحى حقائق مطلقة، لأنها تتبع من المعرفة الإلهية المطلقة بما يجب أن تكون عليه حياة البشر. وهو ما يعنى أن حقائق الوحى ليست فى حاجة إلى استكمال البشر لها، وكل ما يجب علينا فعله هو استخدامنا لعقلنا من أجل تمييز مبادئ وقواعد الوحى". وإذا كان الوحى يحدد لنا "مبادئ وقواعد مفصلة وواضحة" فى مجالات الإيمان والطاعة، فإن الأمر لا ينسبر على هذا المنوال فى مجالات القوانين الاجتماعية والاقتصادية، التى نجد الوحى فيها قانعاً بالاختصار على "وضع مبادئ عامة" فيما عدا استثناءات قليلة وظرفية. إلا أن تلك المبادئ العامة يتعين علينا أن لا نتعامل معها، بوصفها "حلولاً مؤقتة أو شكلاً عابراً من أشكال التنظيم قابلة لأن يخطأها التاريخ وينسخها". والصحيح أن نتعامل معها ونطرحها بوصفها حقائق ثابتة مطلقة. ذلك أن العقل الإنسانى "يتحدد فى إمكانياته ونطاقه بفعل شروط الزمان والمكان"، ومن هنا يظل هذا العقل قاصراً

عن الوصول إلى "الحقيقة المطلقة من أجل تحديد ما يجب على الإنسان أن يفعله وما الذى يجب عليه تحاشيه". وإذا كان العقل عاجزاً عن الوصول إلى الحقيقة المطلقة فيما يتعلق بالنظام الإنسانى، فكيف لأحد أن يزعم إمكانية وصول العقل إلى ذات مستوى أهمية النصوص المنزلة؟.

وبعد أن حدد النص تلك العلاقة غير المتكافئة بين العقل والوحي، نراه يطرح رؤاه بشأن قضية الخطأ و الجزاء. فيتساءل: هل نرجع تلك القضية إلى العقل أم إلى النصوص المنزلة؟ يقرر النص فى البداية أن الأفعال الإنسانية تمتلك "مقوماتها المستقلة النابعة من ذاتها وليس من خارجها"، إلا أنه سرعان ما يتراجع عن هذا الطرح ليؤكد أن "الوحي هو المصدر الأولى للفعل الإنسانى، الذى يهبه الفهم ويضفى عليه القيمة". ويقود هذا إلى تحديد العلاقة بين العقل والوحي، من حيث دور كل منهما تجاه الآخر. فالوحي هو الذى يوصى بقيمة الأفعال"، بينما العقل "يستوعب المعلومات ويميز القيمة التى أقرتها النصوص القرآنية".

ويمكن فهم الوحي عبر خمسة طرق: اللغة، والمقاصد، والظروف، والنظر إلى النص القرآنى ككل متكامل، والعقل. ينطلق فهم الوحي من المعنى، ومعايير وعمليات اللغة العربية فى فترة التنزيل، ومن هنا فإنه من الضرورى أن "تلتفت إلى معنى اللفظ وأن نفهمه ونحترم الغرض الذى استهدفه اللفظ." ورغم أن هذا الاقتراب يتعامل مع اللغة بوصفها بسيطاً بسيط، وهو ما يعنى انتهاجه لرؤية سابقة على الرؤية العلمية لعلم اللغة، فإنه يطبق شرطاً لا نرى صله له بالدين. ذلك إننا بمجرد أن نقر بأن التطور التاريخى يؤثر على معانى الكلمات، وأن القرآن صالح لكل زمان ومكان، وأن الله يسع علمه السموات والأرض، لابد أن ينتهى بنا التفكير إلى طرح التساؤلات التالية: لماذا لا نفسر كلمات الله على ضوء معانى ودلالات جديدة؟ وما الذى يمنعنا من تصور أن مثل هذا المنحى التفسيرى يتفق تماماً مع المشيئة الإلهية؟ وهل ثمة ما يمنع من الوصول إلى تلك النتيجة بخلاف الالتزام بإجماع أهل السلف والخوف من التجديد أو النقد المعاصر؟.

وفى حدود معرفتنا لم تحاول حركة الاتجاه الإسلامى الدعوة إلى قراءة مقاصدية للدين. بل على العكس نراها تتهم جماعة الإسلاميين التقدميين بكونها "اتجاه مقاصدى"، مستخدمه كلمة "المقاصدية" بمعنى يشى بالازدراء. واتساقاً مع ذلك نجد أن تعريف الحركة للقصد لا يتخطى حدود الإطار التفسيرى الضيق للنصوص القرآنية، فوفقاً لرؤيتها " ليس لتلك المقاصد معنى خارج نطاق الوحي".

وبالمقارنة فإن الدور الذى تمنحه الحركة للعقل فى عملية تفسير الوحي، ينحصر فى حدود المساعدة على فهم واستيعاب المعانى المعطاة داخله، مثل تعيين الحدود والكفارات^(٢٢) فى إطار النصوص القرآنية الواضحة الصريحة. تماماً كما كان شأن السلف الصالح. ولكن لو أن القيود المفروضة على العقل فى ممارسته للتفسير، تقتصر على القيود التى يحتويها النص المنزل الواضح، لكان من الممكن أن نشعر بالرضى. إلا أن هذا لم يحدث. فوفقاً لما يطرحه الفقهاء، يمتد خضوع العقل إلى ضرورة خضوعه لتفسيرات النص، إذا ما كان مصدر تلك التفسيرات هو "إجماع الصحابة". والخلاصة أن سلطة العقل فى التفسير، تخضع لإطار مرجعى ثلاثى الأبعاد: الله ثم النبى صلى الله عليه وسلم يليهما صحابة النبى صلى الله عليه وسلم (أو الجيل القرآنى تبعاً لمصطلحات سيد قطب).

ويطرح النص أن ما يشهده الواقع الإنسانى عبر مساره التاريخى من تطورات كمية وكيفية هو أمر غير ذى موضوع، و يذكر فى معرض تفسيره لذلك: " نحن نعتقد أن مفاهيم الوضع الراهن وقيمه، لا تحدد لنا منهجنا فى فهم الأحكام الشرعية الواضحة مثل جواز زواج الرجل بأكثر من امرأة، والحدود، وتحريم الربا، وغير ذلك، وبالتالي نرى أن التفسير العقلى لا يعتمد فحسب على حقائق الواقع الإنسانى". وإذا نظرنا إلى الطرح السابق بحثاً عن ما هو أبعد من قضايا تعدد الزوجات وأحكام الحدود، سنكتفى بالقول إن هذا الموقف الصريح - المضمّر غالباً - يمثل أيديولوجيا حركة الاتجاه الإسلامى، حتى ولو أنكرت الحركة ذلك. فالحركات العقائدية (ذات الأيديولوجية القائمة على الإيمان الدينى) لا يمكن

تقييمها بمعيار صورتها الأيديولوجية، بل بالأساس الأيديولوجى الذى تركز عليه بما يحتويه من أساليب ومناهج فكرية موروثة.

يشكل النص الذى استعرضنا محتوياته مرحلة حاسمة فى المسار الفكرى لحركة الاتجاه الإسلامى. فلقد أنهى ظاهرة اللغة المزدوجة التى سيطرت على التطور الفكرى للحركة خلال النصف الأول من الثمانينيات. وبدأت معه مرحلة مهمة سوف نصنفها بوصفها مرحلة ازدواجية من نوع آخر. فهنا سنجد لغة أيديولوجية تمد جذورها بعمق داخل الماضى السلفى، وتمنع ظهور أى اختلاف فى رأى وتدينه. وبالتداخل مع تلك اللغة السلفية تواجد خط سياسى معزول عن الجذور السلفية لدرجة خلق انقسام فى هوية الحركة.

ومن المحتمل ان القمع والحصار والحرمان من الشرعية الذى تعرضت له الحركة، قد أعاق إلى حد كبير تبلور خصائص هذا الانقسام، بكل ما سيقترضه هذا التبلور من مراجعات فكرية وانقسامات سياسية.

نتائج الأصولية والديموقراطية

ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الأصولية قد أضحت شيئاً فشيئاً القضية المركزية فى الحياة الثقافية والسياسية التونسية. ويثير هذا التساؤل التالى: ما هو الموقع المحدد للحركة الإسلامية فى النضال من أجل تحقيق الديمقراطية؟ أو فى كلمات أخرى: هل يمكننا تصور وجود الديمقراطية دونما وجود الأصوليين؟ ولنفترض أنه قد جرى قبولهم داخل اللعبة السياسية ألا يحمل هذا مخاطر تمهيد الطريق أمام ظهور نظام ثيوقراطى سوف تكون الديمقراطية ذاتها أول ضحاياه؟

وللتساؤلات السابقة بالتأكيد أهميتها الفلسفية والنظرية، ولكنها - وربما كان هذا هو الأهم - لها أيضاً أهميتها المصيرية بالنسبة لمعظم النخب الحديثة فى بلدان العالم الإسلامى. داخل تلك البلدان يتصاعد الشعور بالقلق كلما تصاعدت التوقعات

باستيلاء الأصوليين على السلطة. وهكذا تظهر معضلة غريبة: هناك أقلية نشطة تهتم بحقوق الإنسان وحكم القانون، ترفض قبول الأصوليين فى العملية الديمقراطية، وهو ما يعنى رفضها الاستجابة لحقائق القوة السياسية فى البلاد.

ولا يمكن اختزال المشكلة التى يطرحها وجود الأصوليين فى محض مشكلة نظرية عبر الإحالة إلى الخبرة النازية، حيث تمكنت قلة من أعداء الجنس البشرى من خلال نشر الرعب والدمار من انتهاك قواعد وأهداف النظام الديمقراطى. والواقع إن تلك المأساة مصدرها عجز جزء من النخبة عن استيعاب حقيقة ما يمثله الإسلام السياسى فى مجتمعنا. كيف يمكننا بدون فهم الأبعاد الحقيقية لتلك العلاقة أن نفسر عوامل انتماء آلاف الشباب إلى تلك الرؤية؟ ودونما الإجابة على هذا السؤال من المستحيل أن نفهم القضايا المتصلة بالموضوع. وفيما يلى بعض الملاحظات الأولية فى معرض الإجابة على هذا السؤال، لانزعم طرحها لرؤية شاملة.

البحث عن كرامة مفقودة

سبق لنا أن طرحنا فى الجزء النظرى من هذا البحث أن الإسلام كان رد فعل للعامل الاستعمارى، وعدم قدرة النخب الحديثة على تأسيس دولة قومية تمتد بجذورها فى القيم الحديثة. ويحتاج هذا الطرح إلى مزيد من الشرح.

لقد جرى وعى الخبرة الاستعمارية بوصفها عدوانا على كرامة الشعوب، التى كانت فى الماضى البعيد ذات حضارة قوية ومنتصرة. وهذا يشرح لنا تلك الشجاعة التى قاتلت بها تلك الشعوب المستوطنين، والإصرار الذى سيطر على النخب فى مسعاها لتأسيس الدول القومية. كما أنه يفسر لنا أيضا استعداد ملايين المسلمين والعرب للقضاء على الصهيونية، من واقع أنها قد أضحت بمثابة تذكير يومية للعرب بما هم عليه الآن من عجز ومهانة.

إلا أن النخب القومية خيبت آمال شعوبها وفشلت في مواجهة تحدياتها، فلم تتمكن من تخطى مستويات الرفاه الاجتماعي المتدنية في بلادها، أو تأسيس استقلال وطني حقيقي، أو النجاح في تحقيق شيء من أجل استعادة فلسطين. ثم تحولت إلى أتباع خانعين للاستعمار، وانحصر إنجازها في قمع المعارضة إلى درجة استئصالها إذا كان ذلك ضروريا. ولكن لماذا عجزت قوى اليسار على استثمار خيبة أمل الجماهير العربية وجيش الاحتياطي الذي قامت الدول القومية بتهميشه؟

لا يكفي هنا طرح التفسير الذاتي الذي ينسب فشل اليسار إلى عوامل تكتيكية واستراتيجية، مثل انقسام القوى اليسارية على بعضها، واللغة المتضخمة، وغياب خط محدد من أجل تعبئة الشعب ضد أعدائه. فمثل هذا التحليل تعيبه الذاتية ويهمل القضية الأكثر عمقا، ونعني بها هذا التطلع المسيطر للكرامة الذي يتغلغل بين الجماهير. وهذا التطلع صوب الكرامة يتطلب لغة بديلة فعالة، خلافا لتلك اللغة التي تستخدمها الحركة القومية. والواقع أن اليسار قد أظهر عجزه عن استخدام تلك اللغة، أو حتى رؤية ضرورة وجودها. وبلا موارد يمكننا القول إن الرغبة في تلك اللغة الجديدة والحاجة إليها كانت حاضرة في وعي الجماهير الشعبية، إلا أن اليسار فشل في التعبير السياسي الملائم عنها. وجاء الإسلام السياسي ليقدم الاستجابة المطابقة لهذا الاحتياج الكامن للكرامة الوطنية. تمكن الإسلام السياسي المتمرد في إيران وفي لبنان من خلال العمليات الانتحارية لحزب الله، من التعبير عن هذا الاحتياج الكامن للكرامة الوطنية. هكذا أضحت قوى الإسلام السياسي القوى الوحيدة في العالمين العربي والإسلامي التي يخشاها الغرب، والقوى الوحيدة التي يعبئ هذا الغرب ضدها كل عناصر قوته المادية بما فيها الإعلام.

معضلة التجديد الثقافي الوطني

لماذا يشكل الإسلام السياسي خطرا مميتا على الديمقراطية، أو في التحليل الأخير على المبادئ المتطلبة للحدثة؟ في معرض الإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نعيد التفكير في العامل الاستعماري.

لقرون عديدة سيطرت حالة من الجمود الفكرى على الثقافة العربية والإسلامية لم تتمكن من تخطيها والتغلب عليها. ثم جاء الاستعمار الأوروبى لكى يذكر النخب العربية والإسلامية بتخلف بلادها المتراكم فى كل المجالات. وأدى هذا الوعى بالتخلف إلى تمهيد الطريق أمام ميلاد الحركات الثقافية الإصلاحية، التى سعت عبر مسارات عديدة إلى تجديد وتحديث الثقافة الإسلامية. إلا أن الاستعمار الأوروبى جاء ليمنع اكتمال تلك المهمة. فلقد فرض الوجود الاستعمارى على النخب الوطنية أولوية النضال من أجل الاستقلال، وأزاح مهمة التجديد الراديكالى والنظامى للثقافة الإسلامية إلى المرتبة الثانية. ولكى نكون أكثر دقة كان النضال من أجل الوجود الوطنى يقوم على حماية الثقافة الوطنية، ولم يكن فى الإمكان العمل على تجديد تلك الثقافة بينما كانت عرضة للهجوم. ولمدة قرن ونصف قرن من الزمان عشنا وما زلنا نعيش تلك المعضلة. لقد دفعنا الاستعمار إلى تجديد ثقافتنا، لأنها لو لم تكن قد انطوت على ذاتها فى مواجهة الثقافات الأخرى، لما كان التأخر قد حل بنا. ثم حدث العكس فلقد جاء النضال ضد الاستعمار ليجعلنا راضين عن ثقافتنا لأنها أضحت مهددة بالاستيعاب والاختفاء.

وتلك هى المعضلة التى تضعف أى مسعى تجديدى وتثير من حوله الشكوك. وهى تسمح بهذا الوجود المشترك المثير للرعب لاتجاهات ثقافية عديدة، مثل هذا التصور الخيالى لإحياء ماضٍ أسطورى معزولا ومبتورا عن أى جذور فى المرحلة التاريخية الراهنة.

ولن نجد خطر الإسلام السياسى، فى مكر قادثه وتعصب تلك الكثرة من نشطائه، بل فى نمط إجابته على التحدى الذى نواجهه. ففى مواجهه الواقع المركب للوضع الحضارى الراهن، يقدم إجابات شديدة التبسيط تتمثل فى العودة إلى قيم قبل حديثة تقوم على قوة متعالية لا تاريخية، قوة تمثل مصدر المعرفة والتنظيم والسلطة. قيم ترفض الإنسان بوصفه أساس المعرفة والقانون الاجتماعى. ومن لحظة انتزاع الثقافة الكلاسيكية من تاريخيتها، وإعادة وضعها فى إطار نسق ثقافى

"معاصر" مغلق كما يفعل الأصوليون، تم إقصاء اللا مفكر فيه والاختلاف فى الرأى. والواقع أن التوظيف الاداتى الايديولوجى للثقافة من جانب جماعة تكونت من أجل الاستيلاء على السلطة يقوم بتحويل الثقافة إلى وهم أيديولوجى طوباوى، يضحى بالحرية الإنسانية والملكة النقدية للعقل على مذبح النزعة الخلاصية. كما أن هذا التوظيف يضل الطريق فى طرحه لفكرة الجيل القرآنى الفريد الذى تواجد فى العصر الإسلامى المبكر والتأسيسى، فى تصوره لكيفية بناء مستقبل مشرق. وطالما لم يجر تحديث الثقافة العربية الإسلامية، لن تكون هناك مقاومة ثقافية للهيمنة الثقافية والسياسية للأصولية الإسلامية. وبالتالي فإن النضال من أجل الديمقراطية فى مجتمعاتنا هو فى الواقع نتيجة طبيعية للنضال من أجل مقرطة وتحديث الثقافة.

نحو لغة ثقافية جديدة

إن تحديث الثقافة لايمكن إلا أن يكون من داخلها وفى إطار شروط مسبقة. وفى هذا السياق يتعين العمل من أجل فضح وتعرية التوظيف الأداتى الأيديولوجى للثقافة، وتوضيح أن الإسلام - مثل أى ثقافة أخرى- قد طور أنواعا مختلفة من اللغة، تبعا لثراء واختلاف النشاط الإنسانى. وعلى النخبة أن تضطلع بمهمة خلق فضاء جديد لعمل جماعى، لتشكيل المخيطة الجماعية على أسس جديدة. وهذا الشرط المسبق سوف يجعل الصراع النظرى أرضية مشتركة بين النخبة والقوى الاجتماعية.

فى هذا السياق قد يكون من المفيد أن ينجح الإسلام السياسى المعارض فى الاستيلاء على السلطة فى مكان ما. لأنه فى ظل هذا الوضع فقط سوف يدرك الناس، أن الحلول التى يبشر بها ليست أكثر من صناعة إنسانية، وأن الحلم العظيم الذى يحمله ليس أكثر من وهم أيديولوجى. وإذا حدث ونجح الإسلاميون فى الاستيلاء على السلطة فى عدة بلدان فى وقت واحد، من المرجح أن يحمل هذا

النجاح معه دينامية توحيدية من النمط البسماركى، الأمر الذى سيجعل عملية نزع قناع القداسة عن اللغة الأصولية تأخذ وقتاً أطول. إلا أن كل تلك الفرضيات ستظل محض تطلعات تنتمى إلى عالم الخيال، طالما أن القوى الدولية مستمرة فى تحديد مصير شعوبنا وأوطاننا. وما نريد أن نقوله إن توازن القوى الداخلى فى بلدان عربية وإسلامية عديدة ومن ضمنها تونس، يقدم آمالاً على المدى الزمنى المتوسط للحركات الأصولية.

ولكن من الواجب أن نتذكر أن عملية التحديث فى تونس، قد مدت بجذورها بشكل كاف فى التربة الوطنية، ونجحت فى نسج خيوطها فى النسيج الاجتماعى للبلاد، لدرجة يصعب بعدها تصور إمكانية الارتداد الكامل عنها. وتلك الحداثة هى التى أرغمت الأصوليين على اللجوء ثانية إلى اللغة المزدوجة، والقبول المشوب بالتذمر والضعف لبعض إنجازات الحداثة، التى أضحت فئات اجتماعية هامشية عريضة تنتمى إليها. ونجد تلك الفئات الهامشية أيضاً فى جمعيات المجتمع المدنى والهيئات المهنية (المدافعون عن حقوق الإنسان والديموقراطيون والنساء والفنانون والمثقفون) التى لم تتمكن عامة من بناء لغة ثقافية قادرة على مد جذور الحداثة فى الإطار الثقافى العربى الإسلامى.

وتلك هى الشروط المسبقة للتغيير: حركة ثقافية تعمل بالتوافق التام مع القوى الديموقراطية التقدمية من أجل التجديد الثقافى، ومعا يحاولون اكتشاف لغة ثقافية جديدة فى إمكانها اكتساب الشباب والمتدينين بما فيهم الأصوليين، ويعملون على إثبات أن الديموقراطية هى البيئة السياسية والثقافية الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بإمكانية الازدهار الروحى. عندئذ، وفقط فى هذا السياق، سوف ننطلق حقاً فى النضال من أجل الديموقراطية.

ببليوجرافيا شارحة

سوف نقتصر فى هذه الببليوجرافيا على الكتب والدوريات الأساسية، التى احتوتها الببليوجرافيا الشارحة التى أعدتها كوديسيريا فى أوائل عام ١٩٨٥،

وأضفنا إليها الأعمال الأكثر أهمية التي نشرت في أعقاب صدورها. وبالنسبة للسبعينيات اعتمدنا على الأخص على لاعبين أساسيين في تلك الفترة، من خلال حوارات أجريناها معهم خصيصا لتلك الدراسة. وهم: أحميدة النيفر، صلاح الدين الجورشي، ونجيب العياري.

* يقوم أحميدة النيفر بالتدريس في كلية أصول الدين، كما يعمل مستشارا لوزارة التعليم لشئون إصلاح التعليم الديني. انضم النيفر إلى الأصوليين في عام ١٩٧١، وأصبح نائبا للأمير في اجتماع الأربعين الذي أشرنا إليه في الدراسة (مورناج ١٩٧٢). كما كان نائب رئيس تحرير مجلة المعرفة، وذلك حتى انشقاقه الفكري عن الحركة في عام ١٩٧٨. في عام ١٩٨٠ انضم النيفر إلى جماعة الإسلاميين التقدميين، ومن خلال تلك الرابطة أصدر مجلة 21-15، المعبرة عن الفكر الإسلامي المستقبلي (للقرن ١٥ الهجري و ٢١ الميلادي) والتي نزل عددها الأول للأسواق نوفمبر ١٩٨٢. وفي الفترة الأخيرة اعتبر النيفر نفسه متقفا أصوليا إسلاميا تقدميا مستقلا.

* صلاح الدين الجورشي: صحفي وعضو اللجنة الموجهة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعضو منذ عام ١٩٨٨ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كان الجورشي منذ سن مبكر نشطا في الحركة الأصولية الإسلامية، وفي عام ١٩٧٢ أصبح عضوا في المكتب التنفيذي للجماعة. في عام ١٩٧٨ خلف النيفر في منصب نائب رئيس تحرير المعرفة، رغم الميل الإصلاحى. في عام ١٩٨٢ ترك الجورشي الحركة ومعة مجموعة من المجددين، وأسسوا جماعة الإسلاميين التقدميين. وفي عام ١٩٨٤ أصبح نائبا لرئيس تحرير مجلة 21-15 ولا يزال في موقعه هذا. وهو رئيس جمعية "الجاهز"، التي تعمل على طرح أطر للتفكير في تجديد الفكر الإسلامى (النيفر هو نائب رئيس الجمعية)

* كان نجيب العيارى بدوره نشطا فى الحركة الأصولية الإسلامية منذ سنواته المبكرة، كما كان أحد الأربعين الذين حضروا أجمع ١٩٧٢ فى مورناج. وأصبح العيارى رئيس المكتب التنفيذى للجهوى للعاصمة فى عام ١٩٧٨ (بوصفه أمير العاصمة)، ومن واقع منصبه هذا شارك فى الاجتماع التأسيسى السرى لحركة الاتجاه الإسلامى فى عام ١٩٧٩. ولكنه استقال من الحركة فى عام ١٩٨٠، لاختلافه الفكرى والسياسى معها. وعلى الرغم من ذلك صدر ضده حكما بالسجن عشر سنوات، وكانت أقصى العقوبات التى صدرت فى تلك المحاكمة. وفى عام ١٩٨٣ حصل على عفو. وبعد الإفراج عنه ساعد فى تكوين حلقات صغيرة دعيت بالإسلاميين المستقلين، كانت عامة شديدة القرب من الإسلاميين التقدميين. وبعد الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٩، انضم إلى حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، التى تمثل المعارضة الديموقراطية الأساسية، وسرعان ما أصبح عضوا فى المكتب القومى (مماثل للجنة المركزية)، وفى أعقاب ذلك انتخب عضوا فى مكتب العاصمة الجهوى.

إن الهدف من تلك الملاحظات هو التشديد على أهمية الأدلة المستقاة من الشهادة الحية لهؤلاء القادة الثلاثة،الذين توفر لنا أمانتهم العقلية وذكرياتهم التاريخية، معلومات يمكن الاعتماد عليها فيما يتصل بأصول الحركة الأصولية الإسلامية فى تونس.

جدول زمني للأحداث التاريخية

العالم	تونس	الظاهرة الإسلامية	العام
١٤ يناير - مصر: حل جماعة الإخوان المسلمين			١٩٥٤
	٢٠ مارس: استقلال تونس. ١٣ أغسطس: صدور مجلة الأحوال الشخصية التي ابتعدت عن العديد من أحكام الشريعة الإسلامية (تعدد الزوجات، الطلاق، والتبني)		١٩٥٦
	٢ فبراير: الرئيس بورقيبة يعبر عن معارضته لصيام رمضان.		١٩٦٠
ديسمبر - المملكة العربية السعودية: تأسيس منظمة العالم الإسلامي.		ظهور العدد الأول والأخير من مجلة المعرفة، التي أصدرها الشيخان عبدالقادر سلامة ومحمد صالح النيفر، وهما من مشايخ الزيتونة التقليديين.	١٩٦٢
أغسطس - مصر: إعدام سيد قطب.			١٩٦٦

١٩٦٧		٥ يونيو: حرب الأيام الستة، وهزيمة إسرائيل للجيش العربية.
١٩٦٨	يونيو: ظهور العدد الأول من مجلة جوهر الإسلام، التي دعمها بعض علماء الزيتونة التقليديين المتواجدين داخل الحزب الحاكم.	
١٩٦٩	راشد الغنوشي يعود من المشرق العربي.	سبتمبر: أحمد بن صالح (رئيس الوزراء في الستينيات والمحرك الرئيسي للحركة التعاونية) يعزل من مناصبه.
١٩٧٠	جماعة مجلة جوهر الإسلام تنظم من خلال جمعية المحافظة على القرآن الكريم مؤتمرات عديدة، للحديث عن عظمة الإسلام وأفضليته على كل الأيديولوجيات المستوردة.	مارس: وزير التعليم "محمد يعلن التعريب التدريجي للتعليم الابتدائي.
١٩٧١	يناير - ديسمبر: ظهور الحلقات الأصولية الأولى في المساجد التونسية. مارس: مؤتمر جمعية المحافظة على القرآن الكريم ينتخب عبد الفتاح مورو لعضوية المكتب التنفيذي، كما	٢٠ سبتمبر - مصر: الإفراج عن الإخوان المسلمين.

	أصبح راشد الغنوشي مسؤولاً عن المكتب الأقليمي.	
١٩٧٢	فبراير - مارس: انقسام بين المجموعة الأصولية (الغنوشي ومورو) ومشايخ جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وفي الربيع انعقد في ضاحية مورناج من ضواحي تونس العاصمة، اجتماعاً حضره أربعون نشطاً أصولياً. هذا الاجتماع هو الذي وضع الأساس التنظيمي للحركة متبعاً في ذلك خط الإخوان المسلمين. سبتمبر: عودة مجلة المعرفة للصدور، وأصبح مؤسسها الشيخ عبدالقادر سلامة المتحدث الرسمي باسم الأصوليين.	٢-٥ فبراير: فوران يساري في الجامعة يقود إلى إغلاق كليتي الحقوق والفنون لمدة شهرين. فبراير - مارس: أصوات عديدة داخل الحكومة (وعلى الأخص وزير الخارجية محمد المصمودي) ترتفع، مطالبة بالعودة إلى التقاليد العربية والإسلامية بوصفها الطريق الوحيد لمواجهة المد اليساري في أوساط الشباب.
١٩٧٤	فبراير: إيقاف مجلة المعرفة لنقدها التخلي عن الوحدة بين تونس وليبيا.	١٢ يناير: إعلان جبهة حول الوحدة بين تونس وليبيا، ولكن تونس سرعان ما تسحب من اتفاقية الوحدة، ويجري تنحية المصمودي وزير الخارجية.

١ أكتوبر: خلال الاحتفال بليلة القدر، وبينما كان الاحتفال يذاع تلفزيونيا على الهواء وفي حضور بورقيبة نفسه، تقف امرأة محجبة تدعى هند شلبي وتنتقد آراء بورقيبة حول تحرير المرأة.	١٩٧٥	
٩ نوفمبر - مصر: السادات يذهب إلى القدس.	١٩٧٧	يونيو: تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وكانت أول جمعيات حقوق الإنسان في أفريقيا والعالم العربي.
	١٩٧٨	٢٦ يناير: إضراب عام لمدة يوم واحد دعا إليه الاتحاد العام للشغل التونسي، ينتهي بقمع دموي ومئات القتلى.
مارس - إيران: عودة آية الله الخميني منتصرا إلى طهران، وانتصار الثورة الأصولية.	١٩٧٩	في العام الأكاديمي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ يزداد عدد الطلاب الأصوليين ويتصاعد نشاطهم. ينعقد في الربيع المؤتمر الأول للحركة الأصولية. في ٤ ديسمبر جرى إيقاف مجلة المجتمع الأصولية.

١٩٨٠	ديسمبر: عملية تمشيط أمني واسعة، تسفر عن اعتقال العديد من الأصوليين لأيام قليلة ثم الإفراج عنهم.	٢٣ أبريل: محمد مزالي يحل محل الهادي نويرة رئيسا للوزراء.	٢٥ يناير - المغرب: تأسيس مجلس العلماء. أغسطس: العلماء يتبنون فتوى تدين الأطروحات الدينية للخميني.
١٩٨١	يناير: ظهور العدد الأول من المجلة الأصولية الحبيب، التي يجري إيقافها على الفور. ٢٠ يناير: بداية تحريض طلابي أصولي ومظاهرات لطلاب المدارس الثانوية. أبريل: انعقاد مؤتمر أصولي ثانى بشكل سري. ٦ يونيو: الأصوليون يعقدون مؤتمرا صحفيا لإعلان تكوين حركه الاتجاه الإسلامي، وتقديمهم لطلب تكوين حزب ١٨ يوليو: بداية حملة اعتقالات ضخمة لأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي. محمد مزالي يدعو لوقفه ضد: "الظلامية والجهل". يجري اعتقال ٢٠٠ عضوا من أعضاء الحركة، من ضمنهم	١٠ أبريل: بورقيبة يعلن في مؤتمر الحزب الحاكم، أنه ليس لديه اعتراض على التعددية الحزبية. ٢٢ سبتمبر: خطاب رسمي عام موجه للمصالح الحكومية، يمنع ارتداء الأزياء الدينية في الخدمة المدنية والمؤسسات الدينية. رئيس الدولة يصدر أوامر بإلغاء قرار سابق يحرم فتح المقاهي والمطاعم في شهر رمضان.	٣٠ أبريل: الجزائر تشهد مظاهرات أصولية في وهران. اعتقال رئيس مجموعة من جماعة بو علي ٣ نوفمبر - الجزائر: مواجهة بين الأصوليين والأمن في مسجد Laghout تسفر عن مصرع رجل أمن.

		<p>كل أعضاء المكتب القيادي، فيما عدا حبيب المكني.</p> <p>٢٧ أغسطس: المرحلة الأولى من محاكمة ١٠٧ ممن نسب إليهم الأمن الانتساب إلى الحركة، منهم ٣٠ جرت محاكمتهم غيابيا، بتهمة الانتماء إلى جمعية غير شرعية وتشويه سمعة رئيس الدولة ونشر الأخبار الكاذبة. الغنوشي يحكم عليه ب ١١ سنة سجنًا.</p> <p>٢١ سبتمبر: الحركة تستأنف الحكم. الأحكام تتراوح من السجن ٦ أشهر إلى عشر سنوات.</p>	
<p>فبراير - سوريا: تمرد إسلامي في مدينة حماة، يجرى قمع بوحشية ويسفر القمع عن <u>مصرع آلاف</u> الأشخاص.</p> <p>٨ نوفمبر - الجزائر: مظاهرات شارك فيها الآلاف، اعتراضا على اعتقال ٢٩ شخصا في أعقاب مواجهات بن عكنون.</p> <p>١٨ - الجزائر: اعتقال ٢٣ من أعضاء جماعة بو علي.</p>			١٩٨٢

١٩٨٣	٢٢ يناير: تكوين مكتب تنفيذى جديد لحركة الاتجاه الإسلامى (حمادى الجبالى، عباس شورو، صلاح نوير)	
١٩٨٤	يناير: اعتقال حوالى ٥٠ أصوليا مشكوك فى مساهمتهم فى أعمال شغب، والإفراج عن أغلبهم فى ٢٢ أبريل و ١٠ مايو. ٣ أغسطس: بورقيبة يعفو عن قادة حركه الاتجاه الإسلامى. نوفمبر: المؤتمر الثالث للحركة. الغنوشى يحتفظ برئاسته لها.	٢٩ ديسمبر - ٣ يناير ١٩٨٣: مظاہرات وأعمال شغب فى المدن التونسية فى أعقاب ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بنسبة ٢٠٠%. وأسفرت عن مايزيد عن مائة قتيل تبعا للبيانات الرسمية.
١٩٨٥	١٦ مارس محاكمة ٣٦ من أعضاء حزب التحرير الإسلامى، وصدر أحكام بالسجن. ٦ يونيو: حركة الاتجاه الإسلامى فى مؤتمرها الصحفى السنوى الرابع، تدعو لإجراء استفتاء على بقاء مجلة الأحوال الشخصية. ١٥ نوفمبر: محمد	١٠ أبريل: أحزاب المعارضة، ومن ضمنها حركة الاتجاه، تقرر مقاطعة الانتخابات المحلية. يونيو - يوليو: أغلب أحزاب المعارضة وكل المثقفين تنتقد بقوة موقف الحركة من مجلة الأحوال الشخصية، وترغم
	يناير - مصر - المغرب: اضطرابات الغذاء. ١٣ أبريل: جنازة عبد اللطيف سلطانى تجذب حوالى ٢٠٠٠٠ أصوليا. ٢٥ يونيو - المغرب: صدور حكم الاستئناف فى محاكمة ٧١ من أعضاء حركة الشباب الإسلامى المغربى فى مدينة ططوان، وقضى بالإعدام على ثلاثة والسجن مدى الحياة على ٣٤.	١٧ يونيو - المغرب: حملة اعتقالات للمتعاطفين مع حركة عبد العزيز النعمانى للمجاهدين. ٢٢ أغسطس - المغرب: محاكمة فى ٢٦ من أعضاء حركة الشباب الإسلامى فى مدينة طنجة. ٢٧ أغسطس - الجزائر: جماعة بوعلی

<p>تهاجم كلية الشرطة. ١٤ أكتوبر - المغرب: جلسه استئناف في محاكمة ٢٠ أصوليا ذوى انتماءات تنظيمية مختلفة من ضمنهم أعضاء من حركة النعماني للمجاهدين. النعماني نفسه يصدر ضده غيابيا حكما بالسجن مدى الحياة. ٢٣ أكتوبر - الجزائر: اعتقال ١٧ عضوا من جماعة بوعلى. رئيس المجلس الإسلامي الأعلى يظهر في التلفزيون الجزائري مهاجما الجماعة.</p>	<p>الحركة على تراجع تكتيكي.</p>	<p>مزالي يطرح علنا إمكانية إضفاء الشرعية على حركة الاتجاه، الذين وصف قاداتهم كمعتدلين ومعقولين.</p>	
<p>نوفمبر - الجزائر: الرئيس الشاذلي بن جديد يشتكى من كثرة عدد المساجد التي تم بناؤها.</p>	<p>يوليو: الإدارة الدينية تنتقل من مكتب رئيس الوزراء إلى وزارة الداخلية. ٨ يوليو: عزل محمد مزالي من رئاسة الوزراء، ويحل محله رشيد صفر. أغسطس: الحكومة تقبل برامج التكيف الهيكلية المقترحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.</p>	<p>٣ يناير: اغلاق جامعة تونس بعد وقوع حوادث عديدة فيها. قوات الأمن تحيط الجامعة بالحواجز الحديدية. تحالف مؤقت بين اليساريين والأصوليين ضد الطلبة من أنصار الحزب الحاكم. ٢٥ سبتمبر: حركة الاتجاه الإسلامي تعلن قرارها بمقاطعة الانتخابات العامة، كما فعلت حركة</p>	<p>١٩٨٦</p>

	الديموقراطيين الاشتراكيين	٢ نوفمبر: الحزب الحاكم يكسب ١٢٥ مقعدا برلمانيا، أى كل مقاعد البرلمان.
١٩٨٧	فبراير - مارس : بداية حملة قمع جديدة ضد حركة الاتجاه الإسلامى واتحادها الطلابى، وعند منتصف فبراير كان أربعين طالبا قد اعتقلوا وأودعوا فى السجون، وفى بعض الحالات جرى تجنيدهم فى الجيش. عناصر قوات الأمن التونسى بملابسها البيضاء تتواجد داخل الجامعة بشكل صريح. مساء ١٢ و ١٣ مارس اعتقل الغنوشى و ٣٧ من قادة حركة الاتجاه. تبدأ موجة جديدة من الاعتقالات على امتداد تونس فى أعقاب اكتشاف مجموعة من ٢٦ تونسيا، قيل عنها إنها جزء من شبكة إرهابية ذات روابط بإيران. ٢٧ أبريل: مواجهات جديدة فى الجامعة. بداية مظاهرات حضرية بقيادة حركة الاتجاه، التى بلغ عدد	١٧ أبريل: التحقيق مع احمد المستيرى السكرتير العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
		٢٢ أبريل: صدور قرار رسمى بتأسيس المجلس الإسلامى الأعلى لجمهورية تونس، من أجل أن يضطلع بمهمة فحص "كل المسائل المقدمة من الحكومة"، على أن يتكون من "مفتى الجمهورية، وعميد كلية أصول الدين، ومدير الشؤون الدينية، وسبعة أعضاء يعينون بقرار حكومى من ذوى المعرفة العميقة بالدراسات الإسلامية". صدور قرار يوفر تأمينات عديدة للمستولين عن المساجد. ٢٦ أبريل: اعتقال ١٢ من الأعضاء السابقين فى الاتحاد العام للشغل التونسى، من ضمنهم الكثير من أعضاء المكتب التنفيذى. ١٦ مايو: تعيين زين العابدين بن على وزيرا للدولة، ومحمد سايى وزيرا للتعليم وطبيبا خاصا لبورقيبة.

<p>٧ نوفمبر: زين العابدين بن علي، وكان قد عين مؤخرًا رئيسًا للوزراء، يصدر قرارًا بعزل بو رقيبة من منصبه بناءً على المادة ٥٧ من الدستور، التي تسمح بذلك في حالات "العجز الدائم عن أداء واجباته".</p>		<p>عناصرها المعتقلين منذ ٨ فبراير ٢٠٠٠ فردا. يونيو: مزيد من الاعتقالات لأعضاء حركة الاتجاه. ويصدر ضد أعضائها عدد كبير من أحكام الإدانة القضائية، تتراوح من أربعة أعوام من السجن إلى ستة أعوام. ١٦-٢٤ يوليو: مظاهرات أصولية عديدة. اكتشاف وجود قنابل معدة للتفجير داخل أربعة فنادق في سوسة والمنستير. ٨ أغسطس: اعتقال الذين نسبت اليهم المسؤولية عن زرع القنابل. أغسطس: ادعاء من حركة الجهاد الإسلامي، يقول إنها أرادت الانتقام لموت حبيب الدهوي الذي حدث منذ عام. ١٨ سبتمبر: صدور الحكم في محاكمة للأصوليين بدأت في الثاني من أغسطس، الذي قضى على سبعة بالإعدام صدر الحكم على أربعة منهم غيابيا. الحكم على الغنوشي بالسجن مدى</p>
---	--	---

		<p>الحياة.</p> <p>١٦ - ٢٥ نوفمبر: اعتقال ٢٥ شخصا بتهمة السعي لإسقاط بورقيبة. اتهام بعض قادة حركة الاتجاه اللاجئين (صالح كركر، حمادي الجبالي، عبد المجيد الميلي، ومحمد الشمل) بالضلوع في المؤامرة.</p> <p>٢٨ نوفمبر: محكمة أمن الدولة تقر الحكم بالإعدام على علي العريض، كما اقترت العقوبات الأساسية الصادرة ضد عشرة أصوليين آخرين.</p> <p>٥ ديسمبر: العفو عن ٢٥٨٧ سجينا بتهم سياسية وأخرى عامة. وكان من ضمن المعفي عنهم ٦٠٨ من أعضاء حركة الاتجاه صدرت ضدهم أحكام خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، و١٨ من أعضاء حزب التحرير الإسلامي الذين حكم عليهم في أغسطس ١٩٨٣. ولم يشمل العفو أي من الذين صدرت ضدهم أحكام في سبتمبر ١٩٨٧.</p>
--	--	---

<p>١٩٨٨</p>	<p>مارس: الطلاب الأصوليون يكسبون ٧٨% من مقاعد مجالس الكليات. ١٤ مايو: العفو عن راشد الغنوشي بمناسبة عيد الفطر، وبعد خروجه يصرح لوكالة الأنباء التونسية "إيماني بالله عظيم، ومن بعده بن علي." ٢٥ يوليو: حمادي الجبالي يعود إلى تونس. ١٧ سبتمبر: عبد الفتاح مورو يعود إلى تونس. الاتحاد العام للطلاب التونسيون الأصولي التوجه يحظى بالشرعية الرسمية.</p>	<p>أبريل: الرئيس بن علي يعلن في حوار مع صحيفة الفيجارو الفرنسية، عن أمله في مشاركة كافة القوى السياسية التونسية في صياغة مسودة لميثاق وطني. ٣ مايو: تبني قانون يشرع للتعددية الحزبية، إلا أن مؤاده لا تسمح للأصوليين بحق تكوين أحزاب. ٢٩ - ٣١ يوليو: انعقاد مؤتمر الحزب الحاكم. ١١ أغسطس: السماح بتأسيس الرابطة التونسية للنسَاء الديموقراطيات. سبتمبر: الاجتماع الأول لمناقشة الميثاق الوطني.</p>	<p>مايو - السودان: الجبهة الإسلامية القومية فني السودان بقيادة حسن الترابي تشارك في حكومة الصادق المهدي. من ٢ إلى ١٠ أكتوبر - الجزائر: اضطراب في الجزائر في أعقاب الإعلان عن إجراءات تقشف اقتصادي (منها منع تخصيصات النقد الأجنبي للسفر إلى الخارج). إعلان حالة الطوارئ في السادس من أكتوبر، وفيما بين ٧ و ١٠ أكتوبر اصطدم آلاف الأصوليون بقوات الأمن في الأحياء الفقيرة. الرئيس بن جديد يستقبل القادة الأصوليين.</p>
<p>١٩٨٩</p>	<p>يناير: تعيين مورو عضوا في المجلس الإسلامي الأعلى. ٨ فبراير: حركة الاتجاه الإسلامي تصبح حزب النهضة. مارس: الحملة الانتخابية</p>	<p>فبراير: حركة الديموقراطيين الاشتراكيين ترفض دخول انتخابات الثاني من أبريل بقائمة مرشحين مشتركة، وتقرر</p>	<p>سبتمبر - الجزائر: الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحصل على الشرعية.</p>

<p>دخولها منفردة وتحت شعاراتها الخاصة. مارس: المكتب السياسي للحزب الحاكم يقرر دخول الانتخابات مستقلا. ٣ أبريل: الحزب الحاكم يكسب ١٤١ مقعدا في الانتخابات، أي كل مقاعد البرلمان، بحوالي ٨٠ % من إجمالي ما أدلى به من أصوات. أما حزب النهضة فلقد جاء في المرتبة الثانية بحوالي ١٣ % من الأصوات.</p> <p>٧ نوفمبر: للمرة الأولى منذ توليه منصبه يعلن بن علي رفضه الاعتراف بقيام حزب على أساس ديني.</p>	<p>للمرشحين المستقلين المؤيدين من جانب حزب النهضة، تكشف عن لغة أيديولوجية جديدة وخطة اجتماعية لعهد جديد. ١٣ مايو: راشد الغنوشي يترك تونس ويستقر في الخارج. ٧ يونيو: السلطة ترفض السماح بقيام حزب النهضة. ٢ أكتوبر: حزب النهضة يصدر بياناً يدعو لاستقالة وزير التربية محمد شرفي، الذي اتهمه الأصوليون بتشويه صورة الدين. نوفمبر: الحكومة تشجع الأصوليين على إصدار مجلة لطرح وجهة نظرهم حول القضايا الاجتماعية. ديسمبر: النهضة يصعد من مواقف من خلال تصريحات رئيسه ومتحدثه الرسمي بالخارج، وعلى العريض نائب المتحدث الرسمي (القائم بعمل مورو في تونس).</p>
--	--

<p>١٢ يونيو - الجزائر: الجبهة الإسلامية للإنقاذ تكسب بحصد أغلبية الأصوات في الانتخابات المحلية والإقليمية.</p>	<p>يناير - فبراير: اضطرابات في الجامعة.</p> <p>١٠ يونيو: كل أحزاب المعارضة (من ضمنها النهضة) تقاطع الانتخابات المحلية.</p>	<p>١٩٩٠</p> <p>فبراير: أحمد بن صالح (رئيس الوزراء في الستينيات) يقابل قادة النهضة.</p> <p>مارس: الاتحاد العام للطلاب التونسيين الأصولي التوجه يكسب ٩٠% من مقاعد مجالس الكليات. ما يقرب من ٥٠٠ طالب أغلبهم من الأصوليين جرى تجنيدهم بشكل تعسفي.</p> <p>٢١ أبريل: ظهور العدد الأول من المجلة الأصولية الفجر برئاسة حمادي الجبالي.</p> <p>٢٤ مايو: منصف بن سلام (المتهم السابق في المجموعة التي اتهمت بمحاولة عمل انقلاب) يحصل على عقوبة ثلاثة سنوات سجن بتهمة تشويه سمعة رئيس الدولة.</p> <p>يونيو: مصادرة العدد التاسع من مجلة الفجر، بدعوى تحريضه على العصيان المدني.</p>
--	--	---

الهوامش

- (١) أتقدم بالشكر لمحمد طارق شعبان الذي ترم النص العربى الأصيلى إلى الفرنسية، وصديقى بجامعة تونس حمادى الرديسى للمساعدة التى قدمها لى فى الكثير من مراحل العمل.
- (٢) انظر عمل المفكر المغربى محمد عابد الجابرى: نقد العقل العربى، وهو عمل ضخيم مكون من عدة أجزاء.
- (٣) تدور كل أعمال الكاتب المعروف محمد أركون المتخصص فى الدراسات الإسلامية حول تلك الإشكالية. انظر الترجمة العربية لبعض كتبه و على الأخص الكتاب التالى: محمد أركون، تاريخية الفكر العربى، ترجمة هاشم صالح، بيروت، مركز الإنماء القومى، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
- (٤) تعتبر التقاليد الباطنية الإسلامية من أكثر التقاليد الغنوصية ثراء فى تاريخ الفكر الدينى، ومن المفيد أن نعرف أنه لولا الأبحاث الثرية لمستشرقين كبار مثل هنرى كوربان فى دراسات عن الصوفية الإيرانية ولويس ماسينيون فى دراساته عن الحلاج، لكان الكثير من تراثنا فى هذا المجال قد فقد.
- (٥) هناك مئات الكتب وربما الآلاف التى تناولت العصر التأسيسى للحضارة الإسلامية، ولكنى أعتقد أن أغنى المعالجات وأكثرها دقة هى تلك التى قدمها المفكر التونسى هشام جعيط، فى كتابه الفتنة الكبرى الصادر عام ١٩٨٩ بالفرنسية. انظر قائمة مراجع الدراسة الراهنة.
- (٦) انظر العمل التأسيسى للإمام الماوردى: الأحكام السلطانية.

(٧) كان هذا هو شأن محمد على باشا في مصر وخير الدين باشا التونسي في تونس.

(٨) سنجد أفضل مثال لتلك النخبة في حزب الوفد المصري الذي تأسس عام ١٩١٨، والحزب الدستوري الجديد الذي تأسس عام ١٩٣٤.

(9) Abdelkader Zghal, La nouvelle stratégie du mouvement de la tendance islamique: manipulation ou expression de la culture politique tunisienne?

(١٠) كان العمل بالعقوبات الإسلامية الشرعية قد توقف فعليا منذ بدايات القرن التاسع عشر، أي قبل استعمار فرنسا لتونس في عام ١٨٨١.

(١١) إشارة ضمنية إلى إعدام سيد قطب في منتصف الستينيات.

(١٢) أي نقل الرسالة الدينية من خلال الوعظ، والمصطلح كما هو معروف مأخوذ من ممارسات جماعة التبليغ الباكستانية.

(١٣) أسسها راشد الغنوشي وأحميدة النيفر، الذي كان حتى عام ١٩٧٢ الرجل الثاني في الحركة.

(١٤) المودودي هو مؤسس الجماعة الإسلامية في الهند، واحد المدافعين الأساسيين عن الأصولية الإسلامية في الثلاثينيات، ثم استقر في باكستان أعقاب التقسيم عام ١٩٤٨. وكان للمودودي تأثيره على معظم منظري الإخوان المسلمين ومنهم سيد قطب.

(١٥) ﴿أَفْتَرُمُونِ بَعْضَ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. (سورة البقرة: الآية ٨٥).

(١٦) يحظى الفصل المعنون: جيل قرآنى فريد من كتاب سيد قطب معالم فى الطريق، بأكبر قدر من القراءة والاهتمام من جانب أعضاء الحركة الأصولية التونسية.

(١٧) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، بيروت، دار الشروق.

(١٨) عبد القادر الهرماسى سوسيولوجى تونسى مهتم بظاهرة الأصولية. ونحن هنا نشير إلى مساهمته فى أعمال ندوة الأمم المتحدة حول الحركات الأصولية الإسلامية فى العالم العربى.

(١٩) التعزير هو عقوبة جسدية على جرائم لم تنص عليها الشريعة، و تأخذ شكل الجلد بعدد من ضربات السوط أقل من ٤٠ جلدة.

(٢٠) كفر النعمة هو مفهوم فى الفقه الإسلامى قابل للتطبيق على المسلم الذى لا يمارس أحد أعمدة العقيدة الإسلامية (كالصلاة والزكاة)، و فى صيغته الإصطلاحية ليس له أصل فى الوحي الإلهى.

(٢١) كفر الشرك يشير إلى الكفر بالله وينطبق على المسلم الرافض أو المنكر إراديا لأسس العقيدة الإسلامية.

(٢٢) الكفارة (وجمعها كفارات) هى نوع من الفعل الدينى التقى (مثل التصديق على الفقراء وتحرير العبيد)، بهدف الحصول على المغفرة الإلهية عن خطيئة صغيرة ارتكبها المؤمن.

المراجع

Une lecture de l'interieur sur la realite de l' action islarnique, 1985, El Jadid, Tunis.

Abd Ar-Raziq, Ali, 1972, (Etude et documents de Mohamed Amara), L'Islam et les

bases du pouvoir (al-islfun wa-usfil al-hukm), la fondation arabe pour les etudes et la diffusion, Beirut.

Abdalla, Ismail-Sabri et al., 1987, al-Harakat al-Islarniyah al-muasira fi al-watan al-Arabi, Centre for Arab Unity Studies and United Nations University, Beirut.

Al-Jabri, Mohamed Abed, 1988, Critique de la raison arabe (naqd al-aql ai-arabi), especially vol. 1 , Fonnation de la raison arabe, Centre for Arab Unity Studies, Beirut.

Arkoun, Mohamed, 1986, Historicité de la pensée arabo-islarnique (târikhiyat al-fila al arabi al-islâmi), translated by Hichem Salah, Centre de Développement National, Beirut.

Burgat, Franois, 1988, L'Islarnisme au Maghreb: la voix du Sud, Karthala, Paris. Camou, Michel and Jellal Abdelkefi et al., 1987, Tunisie au présent: une modernite au-dessus de tout soupçon, Paris.

Djaïet, Hichem, 1989, La Grande discorde: religion et politique dans l'islam des

origines, Gallimard, Paris.

El Amal, later El Houria journal of the PSD, then RCD.

El Badil (Alternative) POCT (ultra-left)

El Fajr (Dawn) ten issues in 1990.

El Maârif (knowledge) fifty issues from 1972 to 1979.

El Maoukif(position) RSP.

El Mojtaba' (Society) several issues in 1979.

El Mostakbel (Future) MOS.

El Tarik Al Jadid (new road) PCT.

Ennajar, Abdelmajid, 1987, Le règne de l'Homme entre la révélation et la raison, Dar Al Gharb Al Islami, Beirut.

Er Raï (Opinion) first independent weekly in post-colonial Tunisia (1977-1987). Er Rai; 10 August 1984.

Es Sabah, semi-official daily.

Es-Saber, Moadh (Rached Ghannouchi), 1983, Le droit à la différence et l'obligation

de l'unité des rangs, Tunis.

Etienne, Bruno, 1987, L'islamisme radical, Hachette, Paris.

Ghannouchi, Rached, 1973, Notre voie pour la civilisation, El Maârif, Tunis.

-----, 1974, La Prédestination et le libre arbitre, El Maârif, Tunis.

---, 1988, Articles, Vol. 1, 2nd edition, Imprimerie Tunis-Carthage, Tunis.

---, 1989, La femme entre le coran et la réalité des musulmans, Imprimerie

Tunis-Carthage, Tunis.

----, 1989, Les droits de citoyenneté: le statut des non musulmans dans une Société islamique, Imprimerie Tunis-Carthage.

Hermassi, Abdelbaki, 1985, Le mouvement islamiste en Tunisie, la gauche socialiste, l'Islam et le mouvement islamique, Bayrem, Tunis.

Jourchi, Salah Eddine, 1985, Le mouvement islamique dans la tourmente, débat sur

la pensée de Sayed Qotb, El Bouraq, Tunis.

La Presse de Tunisie, government daily.

La vision idéologique et la démarche théologique du MTI.

Le Maghreb, independent weekly (1981-90) and a main source of information on the Tunisian fundamentalist movement since 1988.

Les Islamistes et le Pacte National.

Mili, Mohsen, 1983, Le phénomène de la gauche islamique, une lecture analytique et critique, published by the author, Tunis.

Qotb, Sayed, 1980, Jalons sur la route (Ma'âlem fi at-tariq), 8th edition, Dâr Ech-churûq, Beirut.

RéaJités, 25 July 1985.

Souriau, Christiane (ed.) and Paul Pasconet a/., 1981, Le Maghreb musulman en 1979, CNRS, Paris.

الفصل الخامس عشر

نقد للنموذج الفكرى عن الدولة والمجتمع المدنى فى دراسات المستفرقين(*)

محمود ممدانى(**)

لقد أصبح التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى هو مرتكز العديد من الكتابات المعاصرة للمستفرقين(***) Africanists فى العلوم السياسية بأمريكا الشمالية. إنه الخيط المنهجي الذى يربط بين كتاب متميزين أمثال "توم كالاجى" Tom Callaghy، وريتشارد سكلر Richard Sklar، وريتشارد جوزيف Richard Joseph، وميخائيل بريتون Michael Bretton، وجوران هايدن Goran Hyden، وكراوفورد يونج Young Crawford.

لقد بدأ اهتمامى بكيفية استخدام وسوء استخدام هؤلاء المستفرقين للمنظومة الفكرية (براديم) عن الدولة والمجتمع المدنى "حينما طلبت منى "كوديسريا" أن أقدم عرضاً لوقائع الندوة الافتتاحية لمركز كارتر فى جامعة إيمورى Emory بالولايات المتحدة الأمريكية، التى كان قد دُعى إليها لفيف من المستفرقين هم بالأساس علماء سياسة واقتصاد بلغ مجموعهم ٣٠ عالمًا، وكانت فرصة عظيمة للتسلل إلى مخادع المستفرقين لنراها على حقيقتها، حيث كانت قواعد الندوة تقتضى من المشاركون أن يعدّ مقالا من عدة صفحات فقط، وكان ذلك يشكل قيدًا لإجبارهم ليس فقط على

(*) المستفرقون هنا إشارة للمتخصصين فى الدراسات الأفريقية فى الغرب وفى الولايات المتحدة خاصة.
(**) Mahmood Mamdani (**)

(***) ترجمة: حلمى شعراوى

تقديم مخطط بحث أو مقالات جافة وإنما لدفعهم للتعبير عن الخطوط العريضة لتفكيرهم. وركز عرضي على هذا الجانب الأخير تحديداً، فجاء مليئاً بالأفكار الحادة كمخطط مثير ومنبه لعملية تبادل واسعة بين المستفرقين والباحثين الأفارقة، لكن رد الفعل الذي تدفق في شكل رسائل إلى نشرة كوديسريا جاء مليئاً بالاستياء والغضب؛ الأمر الذي لم أستطع معه أن أقوم إغراء الغوص أكثر في مياه المستفرقين.

كانت الثمرة المباشرة لهذه التجربة هي هذا المقال الذي سأحاول فيه كشف الأفق الضيق أساساً لمنظور الدولة والمجتمع المدني، والمنشر على نطاق واسع في دوائر المستفرقين. وسأسوق الحجة على أن هذا المنظور من وحى وجهة نظر تطويرية ذات خط طولي، كما أنها تؤدي إلى نوع من الفكر الاجتماعي تسوقه بقوة انحيازات المركزية الأوروبية. ولكي أقوم بهذه المهمة اعتمدت على أعمال المستفرقين الرئيسيين في أمريكا الشمالية، كما علقت على بعض الاتجاهات العامة في فكر المستفرقين عموماً. ولما كان هذا القوام من الفكر يمثل شكلاً من المركزية الأوروبية فإن إنتاجه يبدو متهماً بالمناورة المزدوجة: المنهجية والكاريكاتيرية. وسأبدأ بالأولى ثم أناقش الثانية.

فبينما المصطلحات ذات القطبية الثنائية المميزة للنظرية التطورية صريحة تماماً بالنسبة لطرفي الاستقطاب؛ إلا أنها ليست كذلك بالنسبة لمنظومة "الدولة" و"المجتمع المدني" في الدراسات الأفريقية. "فالدولة" و"المجتمع المدني" ليسا تعبيراً عن طرفي استقطاب، إذ أن أحدهما عالمي والآخر مرجعي. والمصطلح العالمي في نظرية المستفرقين هو "المجتمع المدني"، أما بالنسبة للسؤال عما هو الطرف الآخر للاستقطاب الذي يبدأ "بالمجتمع المدني" - فلا تملك نظرية المستفرقين إجابة صريحة عليه. وحيث لم يرتاحوا لاستعارة منظومة غير مصوغة أساساً للمقارنة بين "الغرب والآخرين" فإنهم مالوا للتعامل معها كخط رجعة بدلاً من تكييفها لتصبح أداة مناسبة.

ارتباك التراث الغربى:

إذا ما تفحصنا الكتابات عن المجتمع المدنى، لا نجد هناك تقليداً غربياً واحداً، بل تقاليد متعددة، وهى دائماً غير متممة لبعضها البعض. فقد ورد مصطلح المجتمع المدنى على نطاق واسع فى النظرية السياسية الأوروبية - الأمريكية فى القرن الثامن عشر، وهى الفترة التى شهدت أيضاً نقلة حاسمة فى صياغة مفاهيمها. ففىما قبل القرن الثامن عشر شكلت هذه المفاهيم جزءاً من التقليد الأوروبى الأقدم الذى يمكن تتبع آثاره من القانون الطبيعى الحديث وحتى الفلسفة السياسية الكلاسيكية عند سيشرون. وهى تجد منابعها عند أرسطو الذى يتساوى عنده ببساطة المجتمع المدنى مع المدينة (الدولة) (Polis). وحسبما وثق جون كين John Keene بعناية وإسهاب فى فصله الافتتاحى لكتاب "الدولة والمجتمع المدنى" "State and Civil Society 1988" فإن النظرية السياسية - الأوروبية - فيما قبل القرن الثامن عشر - فهمت المجتمع المدنى على أنه يعنى "نوعاً من الرابطة السياسية التى تخضع أعضاؤها لسلطة القانون وتؤكد على النظام السلمى والحكومة الجيدة".

وكان التحول الذى تم فى القرن الثامن عشر فى اتجاه فهم كل من الدولة والمجتمع المدنى على أساس التعارض التام أحادى الجانب. صاغه أولاً "توماس بين" Thomas Paine كمنظور يرى المجتمع المدنى "كشرط طبيعى للحرية" (كين 1988)، وساحة شرعية للدفاع ضد الدولة، وقد انعكست وجهة النظر هذه فيما يشكل اليوم الاتجاه الغالب فى فكر المستقرقين، الذى يعتبر عملية المقرطة مرادفة لنشأة المجتمع المدنى. وبالتالي صيغ مفهوم المجتمع المدنى كوجود مناهض للدولة. وهذا الاتجاه لا يتضمن شيئاً سوى نظرة أحادية رومانسية لمجتمع مدنى مناهض للدولة Anti- State. (١)

وقع المفهوم الذى قدمه هيجل موقع التناقض الحاد مع "بين" Paine وتمثل منظور هيجل هذا فى عدة أوجه. بداءة، وفى المقام الأول؛ لم يكن المجتمع المدنى فى رأى هيجل شرطاً طبيعياً للحرية، بل فضاء من الحياة تم إنتاجه تاريخياً.

فالمجتمع المدنى الواقع بين الأسرة الأبوية والدولة الكونية (العامة) Universal هو نتاج تاريخى لعملية متعددة الأبعاد، وأحد هذه الأبعاد هو انتشار العلاقات السلعية وظهور السوق، مما حرر فضاء العلاقات الاقتصادية من ثقل العلاقات الاقتصادية الفوقية extra وبالتالي حرر الاقتصاد من عوالم السياسة. وثمة بعد آخر يتعلق بصياغة القانون المدنى الذى نظم العلاقة التعاقدية فيما بين "الأفراد" "الأحرار" والمستقلين autonomous وانعكس ذلك فى بُعد ثالث هو عدم شخصية العنف أو مركزية الدولة المستبدة فيما أطلق عليه المعاصرون مجيء "الحضارة". تاريخياً كان ميلاد المجتمع المدنى نتاجاً للانتقال إلى الرأسمالية، ويرى هيجل مثله مثل ماركس من بعده، أن هناك اتجاهًا يساوى المجتمع المدنى بالمجتمع البرجوازي، وغالباً ما استعمل هيجل المصطلحين بالتبادل.

ويطرح ذلك عددًا من الأسئلة المفيدة: هل ميلاد المجتمع المدنى ممكن دون الانتقال للرأسمالية؟ أو هل العلاقة بين المجتمع المدنى والرأسمالية علاقة شرطية لكنها ليست ضرورية؟ ألا يستطيع المجتمع المدنى أن يتطور - مثله مثل غيره من الأمور التى نشأت تاريخياً كالديمقراطية، الأمة ^(٢) تحت حزمة مختلفة من الظروف التاريخية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى حد يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدنى فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة؟ كيف عبر عن مجيئه إلى الوجود؟ وما أهمية هذه العملية وبوجه خاص من وجهة نظر النضال الديمقراطى؟

وضعت مساهمة هيجل الثانية والأساسية أفكاره على خلاف كبير مع الفرضيات التى قدمها كل من "بين" Paine وتوكفيل Tocqueville وجميع أنصار تراث "قيبر" الذين جاءوا من بعده. كان هيجل قد صاغ مفهوم المجتمع المدنى كبنية تناقضية وذلك فى تعارض حاد مع رأى القائل إن المجتمع المدنى هو فضاء

الحرية المضاد للدولة كمؤسسة للاستبداد. ويرى هيجل أن الدولة كبنية تناقضية لا تنهض ضد المجتمع المدني. بل تقوم بالصراع المستمر معه ^(٣) وخلافاً لصورته كعالم متناغم ولا متناقض يُنظر للمجتمع المدني كمركب تناقضى ملغوم بالصراع بين الطبقات والجماعات. والمعنى المتضمن هنا واضح: فلا المجتمع المدني ولا الحركات التى تقوم من داخله يمكن أن تفهم بطريقة مثالية بل على العكس فالحركات داخل المجتمع المدني تتطلب تحليلاً ملموساً لفهمها بسبب ما تضره من امكانات تناقض بعضها مع البعض الآخر.

إن تحليلاً ارتكز على هذا المنظور، قد لا يستطيع أن يرى المطالب المتصاعدة للحركات الاجتماعية مثل تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، أو للمطالب العامة للمجتمع المدني ضد الدولة. إن هذا التحليل يذهب لأبعد من أى صياغة عامة ومن ثم تصعد إلى السطح المعانى المباشرة للمطلب العام، مثل ذلك الخاص بالديمقراطية ولو مع تعدد واختلاف وجهات النظر تجاهها. ويثير هذا المنظور مجموعة أخرى من الأسئلة: ما معنى الديمقراطية من وجهة نظر الطبقات والجماعات المختلفة؟ ما هى المصالح المعينة التى يتضمنها المطلب العام للديمقراطية؟ ما هى الأهمية السياسية لمختلف أنماط التحولات الديمقراطية. وعلى سبيل المثال التحول من أعلى كما فى السنغال حيث كان الاتجاه هو تجميد علاقات الملكية والعلاقات الطبقية وكنقيض للتحول الناتج عن نضال حاد من أسفل على نحو ما حدث فيما بعد فى سويتو بجنوب أفريقيا؛ مما يدعو للتساؤل بشأن هذه العلاقة تحديداً؟

اتجهت فرضية هيجل الثالثة، أى مفهومه عن الدولة، نحو مثاليتهـا idealization، فبينما أكد على الصراعات داخل المجتمع المدني، اتجه هيجل للنظر للدولة كتكوين عديم التناقض، أى كتجسيد للمصالح "العامة" التى تحافظ على مصالح "خاصة" فى المجتمع المدني من أن تتفجر وحدها. وهذه هى المثالية التى تحداها ماركس، إذ يرى الأخير أن التناقضات داخل المجتمع المدني تتولد من

داخل الدولة، وفي نفس الوقت تدعم الدولة مصالح معينة داخل المجتمع المدني وتقوض أخرى، وليس المجتمع المدني مجرد كيان خارج الدولة، إذ تتغلغل جماعات متنوعة بل ومتناقضة، من المجتمع المدني إلى داخل الدولة بأشكال مختلفة (كماك 1989: 261-290) Cammack. من هنا اشتق ماركس مفهوما للدولة مختلفاً جذرياً عن مفهوم هيجل، فالدولة لم تعد هي القوة التي تقف في مواجهة المجتمع المدني كشيء "خارجي" عنه وإنما هي في نفس الوقت ساحة لنضال القوى التي لا تصدر إلا عن المجتمع المدني.

وفيما ينادى مثل هذا المفهوم بربط سياسة الدولة بمصالح في المجتمع المدني، فإنه يرى العلاقة بينهما تبادلية وليست مجرد علاقة أحادية الجانب. وهو عندما يصوغ مفهوم "مصلحة الدولة" فإنه لا يراها مجرد قالب أو شكل صاغه التناقض بين المصالح "المؤسسية (الدولة) والفردية (الفساد) وإنما يلفت الانتباه إلى صلب عملية صناعة القرار كصراع داخل سلطة الدولة وإلى العلاقات بين أجهزة الدولة وتناقضاتها الممكنة، وي طرح ذلك بالتزامن السؤال عن كل من الاتساق والتناقض داخل سياسة الدولة. ونتيجة لذلك فإنها تضع إمكانية مزدوجة لسلطة الدولة أن تكون متماسكة أو ممزقة داخليا، وكلا الحالتين "تعكس" و"تشكل" توازن المصالح في المجتمع المدني، وأخيرا يطرح سؤالاً حول التطور التاريخي للدولة في أشكالها المتغيرة والمتنوعة.

ولا يرى هيجل المجتمع المدني كفضاء خاص (الأسرة الأبوية) بل فضاء عام مستقل ذاتيا عن الدولة. وتتكون أرضية التلاقى هذه بين المصالح المتناقضة من لحظتين مرتبطتين، الأولى انفجارية والثانية تكاملية. الأولى في مجال السوق. والثانية في ميدان "الرأى العام". إن هاتين اللحظتين هما اللتان تظهران على السطح لدى كل من ماركس وجرامشي كمفهومين مختلفين للمجتمع المدني، يرى ماركس أن المجتمع المدني هو جماع العلاقات التناقضية التي تجسدت في السوق، أما الجهة التي تحدد سمة المجتمع المدني فهي البرجوازية^(٤) أما عند جرامشي فإن

فضاء المجتمع المدني هو الرأي العام والثقافة؛ والقائمون عليه هم المثقفون الذين يظهرون بجلاء في مؤسسة الهيمنة. فعالم المجتمع المدني هنا عاماً وليس خاصاً، ويمكن أن يكون المجتمع المدني من تنظيم الدولة ولكنه ليس تحت سيطرتها. وبينما هو مستقل ذاتياً عن الدولة فلا يمكنه أن يكون مستقلاً عنها تماماً.

المنهجية والكاريكاتير:

ينقسم جمهور المستقرين المعاصرين المغرمين بمنظور دولة ومجتمع مدني إلى قسمين: أصحاب التمرکز حول المجتمع Society - centrists وأصحاب التمرکز حول الدولة، أما أصحاب "مركزية" المجتمع فإنهم يتعلقون بأضعف حلقات التاريخ المعقد ويسمونهم "التراث" وعلى طريقة "توماس بين" فإنهم يساؤون بين ظهور المجتمع المدني وظهور الديمقراطية، أما أصحاب "مركزية" الدولة فإنهم على الناحية الأخرى - منظرون أشداء وشبه هيجليين، يفهمون ويصورون عملية تكوين الدولة باعتبارها هدفاً لتاريخ العالم، ويملكون في ذلك دفاعاً معمقاً عن سلطات الدولة باعتبارها حتماً تاريخياً.

ولكى أوضح هذا، سأعتمد محكاً لي كتابات "توم كالاغى"، ليس لأنها غنية ولكن لأنها متسقة نسبياً. ومع أنه أكثر مدرسية في جهده فإن أسس تفكير "كالاغى" مما يشترك فيها مع زملائه الآخرين. ويمكن تلخيص هذه الأفكار في ثلاثة نقاط:-

الأولى: أن السمة الرئيسية للواقع الأفريقي المعاصر هي عملية تكوين الدولة، وهي عملية دعم بطيئة وغير منتظمة للسلطة المركزية السياسية والاقتصادية بعيداً عن ظروف السلطة المشتتة داخلياً، أو شروط التبعية خارجياً (كالاغى)، ويرى كالاغى أن هذه الدولة هي تنين اسطوري ضعيف (1987) "Weak leviathan".

أما كل من كراوفورد يونج وتوماس تيرنر (١٩٨٥) اللذين حاولا أن يخططا نظرية "لانهييار الدولة" و"انحلال الدولة"، فقد وافقا بشدة على تطبيق هذا الحكم على دولة زائير. ويرى جوران هايدن (١٩٨٠-١٩٨٣) الدولة الأفريقية كدولة "ضعيفة" ومعلقة فوق المجتمع" ويفضل روتشيلد (١٩٨٧) استعمال صفة "رخوة" Soft ويجد "تاعومي كازان" (١٩٨٨-٣٢٧) Naomi chazan الدولة الأفريقية "حاضرة تماما لكنها غير قادرة". لكن الجميع يوافق على أن قلب الدراما في السياسات الأفريقية المعاصرة هو النضال من أجل تعزيز السلطة السياسية (الدولة).

وترتبط الفكرة الثانية ارتباطا وثيقا بما سبق. ذلك أن: هذه المركزية تتحقق من خلال إحياء ودعم التقليد الكولونيالى للمركز والتماسس مع الممارسات التسلطية، والنتيجة هي دولة من نمط كولونيالى أى سلطة "دولتيه عضوية" organic- statist تتميز بدرجات مختلفة من "التراثية" Patrimonialism (فساد الأوتوقراطية السياسية) وأيضاً بسبب أنماط الشخصية المفرطة للحكم، إدارة وسياسة. ويرى كالاغى وهو يستحضر خطبة "موبوتو" عن الفساد - ذلك المرض الزائيرى - أن "التراثية" هي الثمن الذى يحققه نضال الدولة ضد المجتمع وتنتزعه من الجميع: حكومة عاجزة، ومأسسة آليات انتزاع الموارد للكسب الشخصى (كالاغى ١٩٨٤، انظر أيضا بويل Boyle ١٩٨٨)، ولهذا السبب ولأن هذه النخبة "غير منتجة" بطبيعتها فإن "كالاغى" يقاوم تسميتها "بالبرجوازية"

وقد اتفق كل من جاكسون وروزبرج فى الدراسة التى أعدها عن "الحكم الشخصى فى أفريقيا عام 1982 فى إيضاح أن هذه "الارستقراطية" ليست مستقلة عن الحاكم، بل هى تحت أمرته، رغم انقسامها عبر العرقية والتشردم والايديولوجية.

أما "ريتشارد ساند بروك" فإن مسحه الذى أجراه عام ١٩٨٥ عن ما لحق بأفريقيا من خطأ، لا يمثل إلا انشغال واحد الجانب بانتشار هذه التراثية.

مرة أخرى يتواصل الخيط من خلال أعمال متنوعة رغم أنها تتزين بقاموس لغوى غنى وجديد، يوحى بازدهار اتجاه مدرسى جديد، ويقدم "رتشارد جوزف"، فى دراسته عن نيجيريا، مصطلح "الكهنوتية" (Prebendalism 1989 PWG) وهى الحالة التى تُعامل فيها وظائف الدولة الأفريقية (الآن) كأنها "أبرشيات" دول تراثية لا مركزية، على النحو الذى ناقشه "ماكس فيبر"، ومن ثم يمكن أن تتكيف وتستغل من قبل شاغليها لمصلحتهم هم وأتباعهم فى القطاع". ويواصل تلخيص نتائج هذه الرأسمالية "الكهنوتية" فى نيجيريا حيث تحول رأس المال الذى يمكن استثماره إلى الاستهلاك الطليق وإلى ساحة مضاربة، تقود إلى أنشطة اقتصادية جشعة تؤدي بمقتربها إلى تفتيت الدولة وإساءة استعمال سلطتها (جوزيف ١٩٨٤-٢٥).

ويعود ظهور نفس "الشبكة الزبونية" على السطح عند "جوران هايدن"، لكنها تعتمد هذه المرة "سياسة" المودة The politics of affection التى تميزت باستثمار الفرد والأجهزة الاجتماعية فى علاقات الواجهة على جميع المستويات (1989 PWG-12). ومقابل "اقتصاد المودة" (هايدن ١٩٨٠)، كان هايدن قد سبق وزعم بأنه المبدأ المنظم للحياة الاجتماعية لفلاحى تنزانيا الذين لا يجرى التحكم فيهم. ويكشف لنا كل من جوزف وهايدن طريقتين لرؤية نفس الشيء: فى النظر من أعلى تكون شبكة الزبونية عند جوزيف هى آلية الرقابة "الكهنوتية"، وإذا نظرنا من أسفل فإنها تتحول إلى آلية محاسبة، من وجهة نظر هايدن عن سياسات المودة والتى تجعل ثروات الدولة فى متناول الفقراء.

وأخيراً ما هى الخلاصة النظرية؟ إن هذا النمط من سلطة الدولة والذى نُكر مراراً باعتباره الدولة التسلطية الحديثة المبكرة "أو" دولة السلطة المطلقة الحديثة ذات التاريخ أو "دولة الحكم المطلق الوطنية" (كالاجى 1987: 8 PWG - 41) هذه الدولة يجرى تشبيهها بتعبيرها المبكر فى أوروبا فى القرن السابع عشر أو دولة ما بعد الاستعمار فى أمريكا اللاتينية، فى المثالين المعروفين عن الملامح السياسية للانتقال إلى الرأسمالية.

وتعاني هذه الحزمة من الافتراضات المذكورة العديد من المثالب، أجد ثلاثة من بينها شديدة الدلالة: فهي أولا ولأبعد حد جزء من إجماع طويل المدى على نظرية التطور كآمنة أحيانا ولكنها غالبا ما تكون صريحة، وتتميز على الدوام بمنظور تطوري خطي دون النظر للخطوط الأيديولوجية التقليدية الأخرى، ويتمثل حضورها الأكثر كاريكاتورية في صياغة، ستالين للماركسية حول مراحل التطور التاريخي (1973: 300-334): وذلك في صورة مسيرة حتمية من المشاعية البدائية إلى العبودية إلى الاقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى الشيوعية. وقد استنكر ماركس مثل هذا النوع من الصياغات، باعتبارها تدريبات عقلية متجاوزة للتاريخ بديلا عن التحليل التاريخي الملموس.

ويمكن الزعم أيضا أن أي عمل ماركسي كبير في فترات الأزمات الثورية، ابتداء من كتاب لينين "تكتيكان للديمقراطية الاجتماعية" (1970) إلى كتاب "ماو"، الديمقراطية الجديدة (1967-339-384) إنما انطلقت بحدة وحسم من منطق التطورية الخطية، ومن هنا كانت صيغة ستالين هي السمة المركزية للاقتصادية في الفكر الماركسي، وحتى الجدل الذي دار بعد الحرب حول الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية (هيلتون وآخرون 1978) رغم أنه كان مفيدا بشكل غير عادي، إلا أنه تم تشويهه بالزعم أن هذا الانتقال يجب أن يتكرر بشكل أساسي حتى تحت ظروف تاريخية مختلفة في أقطار ما بعد الاستعمار.

قام الكثيرون من منظري التمرکز حول الدولة بحشو قاموسهم بمنظومة مصطلحات التبعية ربما كاستراتيجية للبقاء أو "خارج قناعتهم" ومع ذلك فلم يخرج أحد عن المنظور التطوري الخطي. والنتيجة أن تمت عملية تاريخية بدت في ظروف محددة في حالة أوربا فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، بدأت تقدم كمسار عالمي يتأني على كل تطور عالمي لاحق أن يتبع خطاه، من ثم أصبح أمام تاريخ بالتناظر أكثر منه تاريخاً كعملية، ويصبح المستغرق كمثل شخص يتعلم

لغة أجنبية يتوجب عليه أن يترجم كل كلمة جديدة وفق لغته أو لغتها الأم، مفتقداً في هذه العملية بالتأكيد كل ما هو جديد في التجربة الجديدة.

وعند هذه النقطة، تقوم بحق معظم نقاط الجدل الحاد حول أفضل ترجمة مناسبة والأكثر انسجاماً و"مطابقة" بل والأكثر تناظراً بما ييسر الإمساك بمعنى الظاهرة محل الملاحظة. ويرأى الجدل في كتابات المستشرقين حول ما إذا كان الواقع الأفريقي المعاصر يشبه بدرجة كبيرة مرحلة الانتقال للرأسمالية في أوروبا القرن السابع عشر في ظل حكم الفرد المطلق مقارنة بتجارب أخرى في "العالم الثالث" (هايدن 1980-1983) أو ما إذا كان يجب توصيف دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا "بالبونابارتية" أو "الاستبدادية"؟ (كالاجي 1984-1987).

لكن أياً كانت اختلافاتهم فإنهم يتفقون جميعاً على أن الواقع الأفريقي يصبح ذا معنى فقط بقدر ما ينظر إليه كانعكاس لمرحلة معينة في تطور التاريخ الأوربي. ويقوم الاتجاه الأساسي لمثل هذا التوجه المنهجي على انتزاع الظاهرة من سياق العملية التاريخية، وينتج عن هذا الانحياز المسبق ميلاً إلى الوصف والتأمل بدلاً من التحليل الملموس، وبقدر ما يضاعف ذلك من مميزات التعبير التاريخي الأوربي كمحك لهذا المعيار، بقدر ما يتوجب وصف التعبير التاريخي عن العالمية والتطورية الخطية المعاصرة بالدقة المناسبة باعتبارها "مركزية أوربية".

إنني على وعي أن المركزية الأوربية ذات مظهر مزدوج، فهي تقدم أيضاً التجربة التاريخية الأوربية في شكل مثالي وممنهج ولا متناقض. إن صياغة مفهوم حقوق الإنسان في تجربة الثورة الفرنسية، تستبعد من السجل التاريخي لهذه الثورة منظور الجمهوريين المتطرفين فيها. وشبيه بذلك أيضاً الرؤية التناقضية حول الديمقراطية والاشتراكية والتي تمضي على نمط واحد لصالح منظور طبقة معينة أو جماعة معينة في سياق معين يتفق مع زعم العالمية.

حين اعتمدت المركزية الأوروبية المجتمع والتاريخ الأوربي كمرآة لقياس دلالة أى تطور انساني آخر، كان لدى هذه المركزية أيضاً نزعة للنظر إلى هدفها مفتقراً إلى القدرة على فهم تاريخها كخطوة للامساك بزمام المبادرة لصناعته، وبينما كنت أقرأ بعض أفضل الأعمال المعروفة للمستشرقين خلال مهمة تعليمية في الولايات المتحدة عام 1989، فقد استوقفتني ضالة المحاولة التي قام بها معظم هؤلاء المستشرقين لقراءة أعمال المتقنين الأفارقة (٥) ذلك أنني كنت اسلم دائماً بأنه إذا أردت أن أدرس مجتمع أمريكا الشمالية، فإن على أن اقترب منه من خلال الانتلجنسيا الموجودة فيه، من خلال كتاباتهم وتفكيرهم الذاتي، لكن الأمر بدا مختلفاً بالنسبة للمستشرقين، الذين يميلون للاقترب من أفريقيا على نحو ما يرغب أحدهم في حديقة حيوان.

إذ بالنسبة للجماعية عند الحيوانات لا يهم أحد تنظيمها الداخلى أو تعقيداته، أو قدرتها على التفكير الذاتى أو تحولاتها من الداخل! وبهذا المعنى تشوه المركزية الأوروبية تجربة كل من الغرب والآخرين. فهي تصنع من الأول أسطورة وتشوه الآخرين باعتبارهم كاريكاتير.

هذه هي المركزية الأوروبية التي تحدثها نظرية التبعية تحت تأثير الزخم السياسى للثورة الكوبية، والذي تلخص فى نداء زعيمها للمتقنين والشعب العامل فى أمريكا اللاتينية بأن "يشقوا طريقهم إلى التاريخ Break into history (فرانك 1969 وأيضاً جيمينيز (1988: 3-21)، ودعونا لا ننسى أن نظرية التبعية كانت فى لحظة نقدا لكل من النظرية التنموية والماركسية الميكانيكية، فكلاهما تنويع للفكر التطورى النمطى بل أن نظرية التبعية صارت تطورية خطية حين اغرقت نفسها فى البنيوية العقيمة، فضعفت، انهارت منكرة إمكانية الانتقال إلى الرأسمالية فى أى من البلدان التابعة، بصرف النظر عن الظرف التاريخى.

أما الضعف الثانى الذى تعاني منه تحليلات المستشرقين المعاصرين فهو أن اتجاهها المنهجى معادٍ للديمقراطية بالأساس، إذ تشكل استقلالية الدولة وقدرتها

القضايا الرئيسية للمستفرقين، وذلك على نحو ما يفكر معظم "الفيبريون" الجدد والماركسيون الجدد الذين استلهمهم المستفرقون، وتعنى استقلالية الدولة بالمفهوم الضيق جدًا، قدرتها على تنفيذ وتعزيز السياسات في مواجهة المعارضة المجتمعية. ويضم تصنيفهم فئتين من الدول: الدولة "الهشة أو الرخوة" Soft و"الدولة القوية" Hard State أما مشاكلهم فتتصر في "اضمحلال الدولة" أو "عدم كفاءتها". وبصاغ مفهوم الدولة هنا كمقولة مؤسسية بشكل قاطع، لها تماسكها ومنطقها وقدرتها الذاتية ولا ينظر اليها في نفس الوقت كدعامة للعلاقات الاجتماعية وفضاء مستقل نسبيًا لكنه بالمقابل يشكل نفس هذه العلاقات. وهنا ينظر لمصلحة الدولة كمصلحة لمن يتولون إدارتها فقط ولا توضع في سياق أوسع سياق النضالات داخل "المجتمع المدني".

وتتلخص مسألة اضمحلال الدولة في الصراع الوحيد بين المصلحة المؤسسية للدولة (الحكم الرشيد) والمصلحة الفردية لولاة أمورها (الفساد) وذلك حينما يختلفان، وهكذا يتباكي كل من "كالاجي" و"يونج" على اضمحلال الدولة في زائير وقدراتها الهزيلة، كما يتحسر هايدن على بقاء الريف في تنزانيا خارج السيطرة.

وأخيرا تتمثل هنا بطولة "هنتجتون"، إذ تكمن في مركز اهتمامات منظرينا، مسألة النظام والكفاءة المؤسسية، وللحقيقة ففي مثل هذا النمط من الصياغة لمفهوم الدولة، لا توجد فسحة منهجية لإثارة مسألة الديمقراطية، والمشكلة الوحيدة التي يمكن أثارها بأي درجة من الاتساق هي مشكلة الفاعلية، فلا عجب أن يميل مناصرو هذا الاتجاه لتركيز اهتماماتهم الخاصة، على الكيفية التي تجعل الدولة الأفريقية تحكم بطريقة فاعلة وأن تصبح إدارة الحكم Governance هي موضع الاهتمام المتزايد في دراسات المستفرقين.

وقد أصبح الافتراض "المسبق" بأن التنمية والديمقراطية لا ينسجمان، هو ما يميز كتابات التتمويين من بين منظري "مركزية" الدولة، وهذا ما تصوره جيدا

المقولة التى صاغها هايدن (1980-83) والتى لخصها عنوان كتابه عام ١٩٨٣ "لا يمكن القفز إلى التقدم" No Short cut to Progress. وإذا حرص القارئ على معرفة معنى "التقدم"، كانت إجابة هايدن - وبزعم أيضاً أنه "مادى" -- إن التقدم هو تطوير للقوى الإنتاجية. ويمكن أن يتساءل المرء عما هو الطريق الحتمى الذى لا يمكن تجنبه نحو التقدم؟ والإجابة هي "الاستيلاء" على القطاع الفلاحى لمصلحة التراكم الرأسمالى. وتتغلغل فى أعمال هايدن نقطتا ارتكاز؛ فمن ناحية ثمة مفهوم على نمط "روسو" عن الفلاحين كبدايين نبلاء، أى جمهور غير متميز يعيش فى حالة "مودة" affection ومن الناحية الأخرى نموذج ستالينى متواصل فى البحث عن عنصر التقدم التاريخى، الذى سيحاصر بشدة هذا الريف باسم "التقدم". ألا يثير العجب أن يظهر هايدن كمدافع غير واع، عن قيام الدولة فى تنزانيا بالتجميع القسرى للقرى والسيطرة على فقراء ومتوسطى الفلاحين، أواخر السبعينيات (٦)؟.

وأخيراً فإن هذا المنظور يتضمن توجها عقليا يركز على جانب واحد فى العملية التاريخية ألا وهو تكوين الدولة، وفى أسوأ الأحوال يتم تصوير عملية تكوين الدولة مجردة من عملية التراكم، والنضالات والتوترات التى تنتجها. والنتيجة هي تشويه للواقع الأفريقى بسبب عدم القدرة على اعطاء ممارسات الدولة محتواها "الوظيفى" الحقيقى. فحينما لا توضع ممارسات الدولة على أرضية الاقتصاد السياسى، تترجم هذه الممارسات كشيء غامض وتوصف كأنها من قبيل حكاية بسيطة.. لكن الاقتصاد السياسى اندمج بدرجة كبيرة فى قلب نظريات المستقرقين فى العقد الماضى، وصار أمثال "كالاغى" و"جوزف" و"هايدن" حساسين للنزوع نحو إدخال الممارسات السياسية الأفريقية فى الظواهر الأنثروبولوجية ومن ثم اصحبوا يشاركون ضمناً فى رؤية منمقة للعنصرية، وراح كل منهم يدمج منظورا اقتصاديا سياسيا فى تحليلاته. بل ولم تعد لغة التشكيل الطبقي غريبة على أدبيات المستقرقين، وفى الحقيقة وطبقا لما تصوره جيّداً الأدبيات عن زائير، فقد تمت نقلة تدريجية ولكنها ملحوظة من التأكيد على التحليل العرقى فى الستينيات إلى دراسات عن التكوين الطبقي فى الثمانينيات (يونج 1986 - 421-495).

إن التجريد الفعلى الذى أفسد جل كتابات أصحاب نظرية الاستفراق هو نزوعها لتجنب عملية المقاومة الشعبية. فثمة نزوع ملحوظ فى موقف الاستفراق إلى اعتبار هدفهم هو فهم التاريخ وليس صنعه، وكما اعترف جوموكينياتا (1962: xvi) منذ أكثر من ثلاثة عقود، أنه إذا سلمنا للمستفراق بأن هدف تحليله أو تحليلها يمكن أن يقوم كموضوع للتاريخ فذلك مثلما نتخيل "الأرنب وقد أصبح ملك الغابة". لذا أعيد بناء عملية تكوين الدولة بتجريدها من تاريخ النضالات الشعبية، فهى إما أن ينظر إليها كتحقيق لرغبة القائمين على الدولة أو تحقق - فوق تاريخى - لبعض الأفكار الأخلاقية العالمية على نمط هيجل. وبسبب أنهم وضعوا النضالات الحقيقية جانبا لصالح الديمقراطية فإن التعبير عن إيمانهم بالديمقراطية بدأ مثل كثير من الملصقات الإعلانية والعديد من الوصفات الطبية.

هناك أيضا اختلاف فى المنظور بين أصحاب "مركزية" الدولة ومركزية المجتمع، فبالنسبة للأولين فإن هذه النضالات نفسها هى التى تشكل أساس المعضلة الأفريقية، أنهم لا يزالون يتحدثون ببقايا لغة أصحاب نظرية "التحديث" ويرون المجتمع الأفريقى بمجموع "خصوصياته" كسبب جذرى للداء الأفريقى، لأنه بسبب الولاءات لهذه الخصوصية يجرى تغذية وإعادة إنتاج منطق الزبونية فى السياسات الأفريقية، مما يسمح بانتشار فساد كاسخ يقوض التكامل المؤسسى للدولة. وكما رأينا توصف هذه الزبونية بتنوع فى الأدبيات "كسياسات المودة" عند "جوران هايدن"، أو "الكنهوتية" عند ريتشارد جوزف، ويثير أصحاب مركزية الدولة الشك حول الديمقراطية، لأنهم يرون فيها صيغة تجعل مسئولى الدولة ليسوا أكثر من أسرى للضغوط المجتمعية، والنتيجة تكريس مرض أفريقيا الخطير، الزبونية والفساد وبدلا عن ذلك فالأفضل لديهم هو التوجيه نحو إصلاح يحرر المسئولين فى الدولة من ضغوط الزبونية عن طريق زيادة استقلالية الدولة الذاتية، وهكذا يشمل هذا الإصلاح المجتمع المدنى. وعلى سبيل المثال، وفى ندوة مركز كارتر زعم كالا جى صراحة أن الديمقراطية تقلل من الاستقلالية وتجعل الإصلاح أكثر صعوبة (BAA :96).

وعلى الجانب الآخر، يرى أصحاب مركزية المجتمع، أن السبب الرئيسى فى هذه الأزمات هى الدولة الأفريقية ذاتها، ومع ذلك يرجعون منطق الزبونية فى سياسات الدولة وفسادها الشامل إلى غياب "المحاسبية" عن الرسميين فى الدولة، حيث تریاق الفساد هى "الديمقراطية" التى يعرفونها صراحة بأنها "المحاسبية" (يونج وآخرون 1981).

وبینما أصحاب "مركزية" الدولة هم أرفع الكهنة الجدد المبشرين بالاستفراق، والموهوبين فى التنظیر، فإن أصحاب "مركزية" المجتمع أصبحوا أكثر ميلا للوصفية، وأصبحت كتاباتهم فى الغالب تسجيلاً احتفالياً بمناسبة ظهور "منظمات تطوعية" ومنظمات غیر حكومية NGOs، وبينما نجد أصحاب "مركزية" الدولة، فى أحسن الأحوال تعوزهم الحماسة للتوصيات المعنية بالإصلاح الديمقراطى فإن أصحاب "مركزية" المجتمع باتوا هم الأعلى صوتاً فى المطالبة بأن تتسع البريسترويكافى أفريقيا إلى "الجال سنوست"، أى أن يتزاوج الإصلاح الاقتصادى مع الإصلاح السياسى، ولكن لجهلهم بالعملية الاجتماعية المحسوسة وعمائم عن النضالات الشعبية الواضحة، تبدو مناداتهم "بالديمقراطية" وصفة مفروضة بالقوة على موضوع التحليل أكثر من كونها نتيجة للتحليل الفعلى للنضالات الاجتماعية. ونتيجة لذلك ورغم اختلافهم فإن آياً من وجهتى النظر لا تبدو قادرة أن تعین الشكل الاجتماعى فى أفريقيا والذى يملك الاهتمام أو القدرة على اصلاح المجتمع (ناهيك عن تحويله)، لذا توحد الطرفان فى ندوة مركز كارتر فى توجيه نداء لحكومة الولايات المتحدة أن تتقدم لأبعد من المشروطة الاقتصادية لتفرض "اشتراطات سياسية" على الحكومات الأفريقية من أجل الإصلاح الديمقراطى. (PWG: 48) لكن لماذا تعامى أصحاب مركزية المجتمع عن النضالات الشعبية الفعالية؟ من السخرية أنه بالرغم من أن معظمهم لا يميل إلى التنظير، فإن كتابات أصحاب مركزية المجتمع هى التى تقدم المفتاح الحقيقى لمحددات منظور المجتمع المدنى والدولة فى الاستفراق المعاصر، وبالمقارنة مع النظرية الأم عن التحديث يمكننا فهم هذه النقطة. إن الثنائية القديمة عن الحداثة والتقليد كانت صريحة فى

الاعتراف بأن التقليدي كان موجودًا بمعنى: "غير الحديث". فقط لا يملك التقليدي تاريخاً حقيقياً، خاصة التاريخ الاجتماعي؛ فالشعب القبلي عاش خارج المجتمع. وكانت دراسة مثل هذا المجتمع هي الاحتياطي للأنثروبولوجيا غير التاريخية ومع ذلك فإن جنود نظرية الحداثة يواظبون على تذكير كهنتهم الكبار بأن المجتمع التقليدي كان حياً بدرجة كبيرة جداً، وأن أبناء هذه الشعوب يتسمون بالقلق لكن أنشطتهم أصبح ينظر إليها كمرض، كعقبة، كنقص في العقل، أما "قبلياتهم"، وهي اليوم الأصولية، فكان ينظر إليها كمماريس تقف في طريق التاريخ، ورغم ما يتمتع به أصحاب نظرية الدولة من معرفة واسعة فلا يزالون يعكسون التراث القديم لنظريات التحديث عن خصوصيات "المجتمع التقليدي" حتى أنهم استسلموا لتشويه هذه المجتمعات بتصويرها كرد فعل مرضي لعقلانية الدولة، وعلى الجانب الآخر، يبدو منظرو "المجتمع" كالعُميان عن هذه "الخصوصية"، ويحدث ذلك فقط بسبب العناء عن السياق نفسه الذي يكتبون فيه، أي الحقيقة الملموسة حيث كل من السوق والمجتمع المدني هي أبنية جزئية في معظم الأحوال^(٧) - أنها لحظة صمتهم التي تحكي الحقيقة!!

البعد الكهنوتي

غالباً ما تستعمل النظرية التطورية مصطلحات ثنائية القطب للتعبير عن فهمها للحقيقة الاجتماعية. فهي تقول مثلاً بالتمييز بين "الحداثة" و"التقليد" وبين "القطاعات الرسمية" وغير الرسمية، وبين أنماط الانتاج "الرأسمالية" وقبل الرأسمالية، أو "المجتمعات" "المتقدمة" و"النامية". وفي هذه الثنائيات القطبية فإن اللفظ الرئيسي في الأمثلة السابقة؛ "الحداثة" و"الرسمي" و"النمط الرأسمالي" والمجتمعات المتقدمة هي التي تمثل الحالة "العالمية". أما المصطلحات الأخرى فإنها من المخلفات وليس لها وجود مفهومي مستقل. وهي لا تعنى إلا القليل بدون لفظها التوهم.

إن خبرات الشعوب من هذا القبيل والتي يشار إليها بالإجمال في هذا الصدد لا تعتبر فقط حديثة الدخول إلى المشهد، بل ثمة ميل لفهم هذه الخبرات كسلسلة من العروض المتقاربة، ولكنها غير ناضجة بعد ولم تدرس بقدر كاف، أو لم يتم عرضها عرضاً تاماً للمشاهدة، إنه لا ينقصها فقط التاريخ الأصيل بل إنها تتناسب إلى عالم التيولوجيا. وحين لا يستجيب تطور الحياة الفعلية لعملية العرض المقررة يفهم ذلك باعتباره انحرافاً.

أن الثنائية القطبية تقوم إذن على تمييز مزدوج سواء بين التجارب العالمية وبين مظاهر التخلف، أو بين التجارب الطبيعية والمرضية، وبالمقابل فالحالات المتخلفة أو المنحرفة لا تفهمهم بالحال التي هي عليه بل بالرجوع إلى ما ليست عليه! فهل يمكن أن نعتبر الطالب - مثلاً - أنه من ليس مدرساً؟ أو لنقل وبطريقة أخرى هل من الضروري أن يكون المصير الصحيح لكل تلميذ أن يكون مدرساً؟ ومن ثم فالتقليد هو من لم يصبح بعد حداثة، وأن ما قبل الرأسمالية هي ليست بعد الرأسمالية.

مثل هذه المصطلحات ثنائية القطب تعد جوهرية لأي مشروع تطوري خطي، لكن بينما نجد سمة الثنائية القطبية للنظرية التطورية قاطعة بالنسبة لجانبى الاستقطاب إلا أن الحال ليس كذلك بالنسبة لمنظومة المجتمع المدنى والدولة فى دراسات المستقرقين. ذلك لأن كلا من "الدولة" و"المجتمع المدنى" ليسا قطبين لعملية تطورية. ربما يكون ذلك لأن "البراديم" لم يتطور كجزء من النظرية التطورية فى المقام الأول، ولم يقصد به مقارنة الغرب ببقية العالم، وهذا هو سبب عدم اكتمال وضوحه فى حالة تناوله كمفهوم مرجعى وتظل الحقيقة أن البراديم يميل إلى أن يوظف كمشروع جاهز فقط لدى المستقرقين من الدرجة الثانية، وظل اللفظ الرئيسى فى نظرية المستقرقين هو المجتمع المدنى، أما بالنسبة للسؤال حول ماهية المصطلح الآخر فى الثنائية القطبية التى تبدأ بالمجتمع المدنى فإنك لن تجد عند منظرى الاستفراق إجابة قاطعة. فأى بحر عريض من الإنسانية، هذا الذى

يمتد خارج مقاييس "المجتمع المدني"؟ وما هذا الاحتياطي الهائل من التقليد والذي يراه أصحاب مركزية الدولة كمرتع "للخصوصية"؟ أليس هو "الجماعة الأصلية" التي يفترض أن ينبثق منها المجتمع؟ أليس هو الموطن الطبيعي الذي خلفه وراءه "الإنسان الحديث" حينما دخل "المجتمع المدني"؟ أليست "الجماعة" هي المصطلح الباقي الصامت في الاستقطاب الذي يشكل فيه "المجتمع المدني" اللفظ القائد؟

بالطبع لا يوجد خط طولى للتطور من "الجماعة" إلى "المجتمع المدني"، وبالطبع فإن أى جماعة معاصرة مثل المجتمع المدني، هي نتاج النضال التاريخي، ويعاد انتاجها من خلال النضالات، وهذا هو ألف باء الجدل الذي تفجر حول نظرية التحديث منذ عقود مضت، وهذا هو منطلق هذا الفصل.

ليس هدفي أن ألقى الضوء على اللفظ المتخلف عن الخطاب الذي يتخذ المجتمع المدني كنقطة ارتكاز عند المستفرقين المعاصرين. لأنه حينما تحاول إضاءة جزء من غرفة معتمة، فالهدف ليس إضاءة بقية الغرفة فحسب بل معناه الأوسع هو تحدى الافتراضات نفسها التي قلما تعالج داخل الغرفة المعتمة.

لقد اعترف منظرو "التحديث" على الأقل وحددوا الجزء الباقي من الإنسانية باعتباره محفوظا في "التقليد"، أما منظرو "المجتمع المدني" فإنهم يرفضون هذه الإنسانية حتى من حيث هي بقايا تاريخية مغمضين العين المفاهيمية عن هؤلاء. إن هذه الحداثة المتصلبة لدى منظري المجتمع المدني هي التي تكشف عن ضيق أفقهم الكهنوتي بحق.

ملاحظات

١- لا تتضمن البيبليوجرافيا المدققة هنا معظم المساهمات التي ذكرها جون كين في عمله (١٩٨٨) المذكور في هذا الإطار.

٢- ذهب سمير أمين في أحدث كتاباته (1980) بعيدا عن تعريفه السابق للأمة بالتركيز على رأس المال. إذ لم يعد يرى تكوين الأمة كنتاج لتطور الرأسمالية فقط بل باعتباره "ظاهرة اجتماعية" يمكن أن تظهر في كل مرحلة من التاريخ. ويرى "أمين" أن الطبقة التي تحكم أجهزة الدولة وتضمن الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية يمكن أن تكون طبقة أخرى غير البرجوازية، والأكثر من ذلك ميله إلى أن تكون الدولة ليست بالضرورة مرحلة حتمية في طريق التطور الاجتماعي، أو لحظة في عملية خطية ولكنها نتاج تطور تاريخي قابل للتغيير في ظروف معينة.

٣- مع استثناء واضح للاستعمار، واستثناء جزئي للثورة.

٤- يتضمن المجتمع المدني التفاعل المادي الكامل بين الأفراد في مرحلة تطويرية معينة لقوى الإنتاج... وقد ظهر مصطلح "المجتمع المدني" في القرن الثامن عشر حينما تطورت علاقات الملكية في واقع "الجماعة" الاجتماعية منذ العصور القديمة والوسطى. والمجتمع المدني بهذا المعنى يتطور فقط من خلال "البرجوازية". "الأيدولوجيا الألمانية" نقلا عن كين (1988: 63-64).

٥- ليس هذا للاعتذار الوطني عن المثقفين الأفريقيين وإنتاجهم. لأنه من منا يستطيع أن ينكر الحاجة الماسة إلى بحوث جادة من المثقفين لتأسيس عنصر الاستمرارية في التطور الاجتماعي الأفريقي ليصير عملية أصيلة مهما كانت التدخلات الخارجية؟ وبهذا المعنى فإن النقص الأكبر الوحيد في عمل "مزروعي" الذي نعتبره كسلسلة تلفزيونية عن "التراث الثلاثي" هو أولا: ميله

لرؤية أفريقيا كأرض عذراء تم فوقها تدخلان خارجيان - الإسلام والمسيحية - بمزاعمهما. وثانيا: لهجته بشأن السيطرة والتحكم إلى حد الاستبعاد الفعلى لعملية المقاومة والنضال. وكانت النتيجة بالطبع هي عمل مثير للإعجاب يقود بشد انتباه جمهوره إلى اليأس والسخرية.

٦- في مجال تحليل العلاقات الزراعية في أفريقيا لا يوجد عمل ينافس مؤلف "هايدن" في تركزه حول الذات الأوروبية. لأن "هايدن" يفترض أن الانتقال الوحيد إلى الرأسمالية في الزراعة هو ذلك الذي تم على النمط الأوربي. وبهذا النمط الأوربي للانتقال يتفهم من ناحية تمايز الطبقة الفلاحية كطبقة مالكة ومن ناحية أخرى العمال المأجورين، الذين يتيحون عملية البرتلة وخلق المجتمع المدني. وهو يبحث عبثا عن مسألة الأرض في النمط الأوربي أو الآسيوي أو اللاتيني، ويعرب عن يأسه حينما لا يجده، وهذا الفهم المتفرد لمسألة الأرض كمجمل للمسألة الزراعية جعلته يتعامى عن تلك العلاقات التي يتميز من خلالها المجتمع الفلاحي بالفعل، وفي الحالات التي تكون فيها الأرض مهجورة متيحة المجال لخلق جماعات لا تعاني فقط من الإفقار ولكن من التمايز -انظر مامداني (1987) لعرض أوسع.

٧- هناك سياق يضخ فيه فائض العمل ليس فقط عن طريق علاقات السوق ولكن بالطرد المباشر خاصة حينما تكون السلطة السياسية هي من نوع النظام الطارد بالضرورة وتمارس قهراً اقتصاديا عاليا. ألا تعمل هذه الأجهزة على بقاء كل الوسائل التقليدية، كالانتخابات وتعدد الأحزاب وحكم القانون وحقوق الإنسان في التعبير والتنظيم - أي تأكيد المحاسبية؟

المراجع

Amin, Samir, 1980, *Class and Nation, Historically and in the Current Crisis*, Monthly Review Press, New York.

Bayart, Jean-François, 1988, 'Civil Society in Africa,' in Chabal, Patrick (ed.), *Political Domination in Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.

Beyond Autocracy in Africa (BAA), 1989, Papers Presented at the Inaugural Seminar of the Governance in Africa Program of the Carter Centre, Emory University, February 17-18.

Boyle, Patrick M., 1988, 'A View from Zaire', *World Politics*, XL, 2, January, 268-287.

Bratton, Michael, 1989, 'Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa', *World Politics*, XLI, 3, April.

Callaghy, Thomas, 1984, *The State-Society Struggle: Zaire in Contemporary Perspective*, Columbia University Press, New York.

1987, 'The State as Lame Leviathan: The Patrimonial-Administrative State in Africa', in Ergas, Zaki (ed.), *African State in Transition*, MacMillan, London.

Cammack, Paul, 1989, 'Review Article: Bringing the State Back In?', *British Journal of Political Science*, 19, April, 261-290.

Chazan, Naomi, 1988, 'State and Society in Africa: Images and

Challenges', in Rothchild and Chazan, *The Precarious Balance: The State and Society in Africa*, Westview, Boulder, Colorado.

Frank, André Gunder, 1969, *Latin America: Underdevelopment or Revolution?*, Monthly Review Press, New York.

Hilton, Rodney, et. al, 1978, *Transition from Feudalism to Capitalism*, Verso, London.

Hyden, Goran, 1980, *Beyond Ujamaa in Tanzania* Heinemann, London.

---, 1983, *No Shortcuts to Progress*, Heinemann, London.

Jackson and Roseburg, 1982, *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*, University of California Press, Berkeley.

Jimenez, Michael, F, 1988, 'Citizens of the Kingdom: Towards a Social History of Radical Christianity in Latin America', *International Labour and Working Class History*, 34, Fall: 3-21.

Joseph, Richard, M, 1984, 'State and Prebendal Politics in Nigeria', in Kasfir, Nelson (ed.), *State and Class in Africa*, Frank Cass, London.

Keene, John, 1988, *State and Civil Society*, Verso, London.

Kenyatta, Jomo, 1962, *Facing Mt. Kenya: The Tribal Life of the Gikuyu*, Vintage, New York.

Lenin, V, I, 1970 (ed.), *Two Tactics of Social Democracy in the Democratic Revolution*, Foreign Language Press, Peking.

Mamdani, Mahmood, 1990, 'A Glimpse at African Studies, Made in USA', *CODESRIA Bulletin*, Dakar.

Mamdani, Mahmood, Mkandawire, Thandika, and Wamba-dia-Wamba, 1988, *Social Movements and Social Transformation in Africa*. Working Paper No.1, CODES RIA, Dakar.

Mao Ze Dong, 1967, 'On New Democracy', *Selected Works*, Vol. 2, Foreign Language Press, Peking.

Perestroika Without Glasnost (PWG), 1989, Report of the Inaugural Seminar of the Governance in Africa Programme of the Carter Centre, February 17-18, Emory University.

Rothchild, Donald, 1987, 'Hegemony and State Softness: Some Variations in Elite Responses', in Ergas, Zaki (ed.), *African State in Transition*, Macmillan, London.

Sandbrook, Richard, 1985, *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge University Press, Cambridge.

Stalin, Joseph, 1973, 'Dialectical and Historical Materialism', in Franklin, Bruce (ed.), *The Essential Stalin*, Croom Helm, London.

Young et al., 1981, *Cooperatives and Development: Agricultural Politics in Ghana and Uganda*, University of Wisconsin Press, Wisconsin.

Young, Crawford and Turner, Thomas, 1985, *The Rise and Decline of the Zairian State*, University of Wisconsin Press, Madison.

Young, Crawford, M., 1986, 'Nationalism, Ethnicity and Class in Africa: A Retrospective', *Cahiers d'Etudes Africaines*, xxvi, 3, 103: 421-495.

المؤلفون فى سطور:

١- محمود ممدانى (تحرير) Mahmood Mamdani

- المدير الأسبق لمركز البحوث الأساسية بكمبالا (أوغندا) وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكاريرى الأوغندية

- مؤلف: التشكيل الطبقي فى أوغندا والفاشية والإمبريالية فيها.

- أستاذ الاجتماع السياسى بجامعة كولومبيا- نيويورك.

- الرئيس السابق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٢- وامبا ديا وامبا (محرر) Ernest Wamba dia Wamba

- أستاذ التاريخ الأسبق بجامعة دار السلام (تنزانيا)

- كتاباته عن الفلسفة الأفريقية والتحليل الاجتماعى لمجتمع بلاده (الكونغو)

- عضو البرلمان- وقائد أحد فصائل حركة الثورة الكونغولية.

٣- عبد الله باتيلى Abdoulaye Bathily

- أستاذ التاريخ بجامعة شيخ انتاديوب (داكار)

- كتاباته عن تاريخ الاستعمار فى غرب أفريقيا- تاريخ الحركات العمالية والطلابية فى السنغال وغرب أفريقيا.

- وزير فى عدة حكومات فى السنغال وعضو برلمانى.

Louis Masuko

٤- لويس ماسوكو

- رئيس قسم الاقتصاد والتكنولوجيا بمعهد دراسات التنمية بجامعة زيمبابوي
- حاصل على درجاته العلمية من جامعة كاماجي بكوبا ١٩٨٥

Mohamed Mbodji

٥- محمد مبودجي

- رئيس قسم التاريخ الأسبق بجامعة شيخ أنتاويوب- داکار
- عضو هيئة تحرير مجلة التاريخ الأفريقي
- مساعد رئيس تحرير مجلة فضاءات مجتمعية

Djillali Liabes

٦- جيلالي ليايس

- باحث في الفلسفة وسوسيولوجيا المشروعات بالجزائر- أستاذ الاجتماع السياسي بمعهد العلوم السياسية بالجزائر
- بحوثه عن الصناعة في الجزائر، ومحاور تنمية عناية وطلب العمالة في الجزائر.
- اهتم بالتكامل الاقتصادي في المغرب
- جرى اغتياله في العاصمة الجزائرية عام ١٩٩٣

Adebayo Olukoshi

٧- أديبايو أولوكوشي

- خريج جامعة ليدز (إنجلترا)

- أستاذ العلوم السياسية بالمعهد الدولي بلاجوس (نيجيريا) وجامعة زاريا (نيجيريا).

- ألف الكثير عن الاقتصاد السياسى لنيجيريا ومن أحدثها التكيف الهيكلى فى بلدان غرب أفريقيا

- الرئيس الأسبق للمجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا)

٨- محمد سعيد القدال: M.S. Al Gaddal

- أستاذ سابق للتاريخ الحديث بجامعة الخرطوم

- ألف العديد من الكتب عن الحركة المهدية وعلاقاتها الخارجية- الحركة الوطنية فى السودان

- عضو قيادة وفكرى بالحزب الشيوعى السودانى.

- توفى عام ٢٠٠٨.

٩- كير بويندى Kaire Buende

- من قيادات حركة تحرير ناميبيا

- تولى منصباً وزارياً بعد تحرير بلاده فى الثمانينيات.

١٠- توكومبى لومومبا كاسونجو Tukumbe. L.K.

- أستاذ سابق بجامعة منروfia- ليبيريا

- أستاذ بمعهد التنمية الأفريقية- بجامعة كونيل

Ifi Amadume

١١- إيفي أماديوم

- أستاذة الدراسات الأفريقية في كلية دارموث بالولايات المتحدة
- لها عديد من الدراسات عن المرأة: الجندر والجنس في المجتمعات الأفريقية- المؤسسات الأبوية الأفريقية
- شاعرة

١٢- سعيد شيخي

- أستاذ بمعهد علم الاجتماع بالجزائر- ومركز البحوث التطبيقية الاجتماعية بها
- متخصص في سوسيولوجيا العمل
- رسالته للدكتوراه عن الطبقة العاملة بالجزائر.

١٣- عبد القادر الزغل

- أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس
- دراسات في الاجتماع السياسي بتونس والمغرب
- عضو مؤسس للجمعية العربية لعلم الاجتماع

١٤- محمود بن رمضان

- أستاذ علوم سياسية في تونس

- من الشخصيات الفاعلة في حركة حقوق الإنسان
- عضو المجلس التنفيذي للمجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (كوديسريا).

Salah Zeghidi

١٥- صلاح زغيدى:

- أستاذ علوم سياسية في تونس
- دراسات عن الاقتصاد السياسى للحركة الاجتماعية التونسية

المترجمون فى سطور:

* حلمى شعراوى

- مراجع الكتاب
- خريج قسم الاجتماع- جامعة القاهرة ١٩٥٨
- باحث متخصص فى الاجتماع السياسى والثقافة الأفريقية
- مدير مركز البحوث العربية والأفريقية ١٩٨٧
- خبير سابق للعلاقات الثقافية الأفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٦/٨٢
- أستاذ الفكر الأفريقى بجامعة جوبا- ٨١/٨٠
- رئيس أسبق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
- اشتغل وكتب عدة كتب ودراسات عن التراث الأفريقى العربى، وجدل الثقافات الأفريقية والعربية. ومن أهم أعماله:-
- العرب والأفارقة وجهًا لوجه
- أفارقة وعرب فى مهب الريح
- اللغات الأفريقية بالحرف العربى

* د. صلاح أبو نار

- خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- دكتوراه فى فلسفة الدولة
- باحث بوزارة الثقافة
- كاتب ومترجم لعدد من الأعمال السياسية والاقتصادية

***عزة عبد المحسن خليل**

- خريجة تجارة جامعة عين شمس
- دبلوم معهد الدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
- باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية
- شاركت في تحرير وكتابة: النخب الاجتماعية
- ترجمات لأعمال المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية
- مترجمة في صحيفة "الشروق" المصرية

***مصطفى مجدى الجمال**

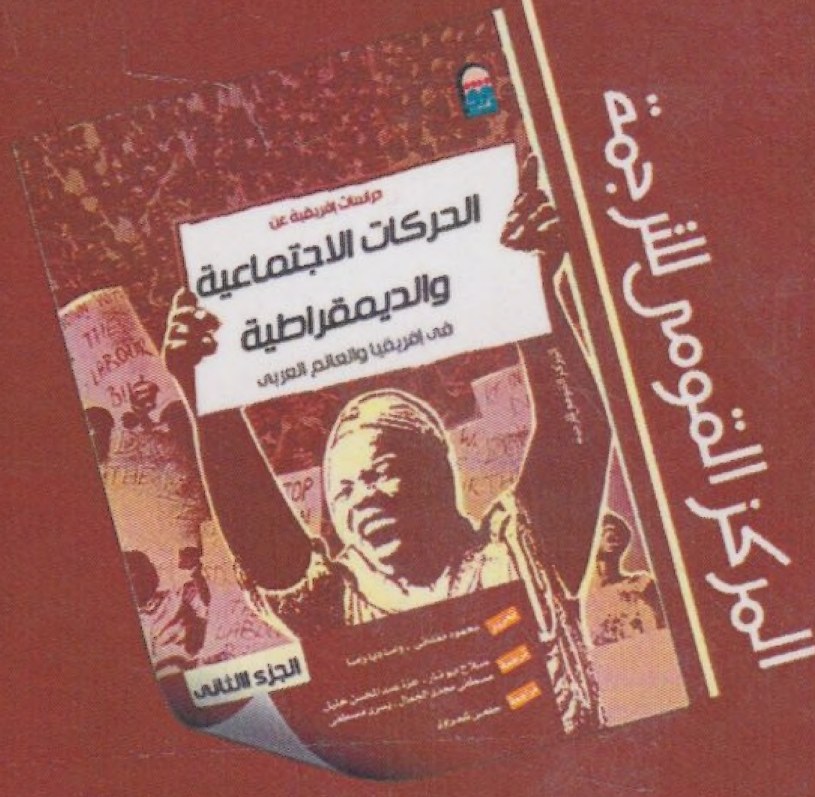
- خريج كلية التجارة - علوم سياسية
- باحث بمركز البحوث العربية والأفريقية
- ألف وحرر عددًا من الكتب في الفكر السياسى العربى والأفريقى أحدثها عن "البوليفارى"
- مدير التحرير لمجلة "مختارات عربية- أفريقية"، ونشرة كوديسريا
- له عدة ترجمات أحدثها، تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان- أفريقيا والتنمية المستعصية

***يسرى مصطفى**

- مدير برامج دعم حقوق المرأة
- باحث فى مجال حقوق الإنسان وقضايا المجتمع المدنى
- شارك فى تأليف وتحرير عدد من الدراسات عن المجتمع المدنى وحقوق الإنسان وقضايا التحول الاجتماعى

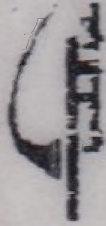
الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز

الإشراف الفنى: حسن كامل



لهذا الكتاب عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية أهمية خاصة بين الأدبيات الفكرية الأفريقية. فهو من الكتب القليلة في مجاله، بل ومجالات أخرى عديدة على المستوى "الأفريقي" الذي يجمع دراسات معمقة عن المجتمعات الأفريقية والعربية بصفتها "أفريقية"؛ شاملة هذا العدد الكبير من الدراسات عن دول شمال القارة العربية إلى جانب عدد مساو تقريباً من نفس الدراسات من بلدان ما يسمى بجنوب الصحراء. ومن ثم تعبر الدراسات الأربع عشرة عن المعنى المقصود مباشرة.

Bibliotheca Alexandrina



0742695